

الكتاب: حوار مع فضل الله حول الزهراء (س)

المؤلف: السيد هاشم الهاشمي

الجزء:

الوفاء: معاصر

المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية

تحقيق:

الطبعة: الثانية

سنة الطبع: ١٤٢٢ هـ / قم

المطبعة:

الناشر: دار الهدى

ردمك:

ملاحظات:

حوار مع فضل الله حول الزهراء عليها السلام
تأليف
السيد هاشم الهاشمي

(١)

اسم الكتاب: حوار مع (فضل الله) حول الزهراء عليها السلام
المؤلف: السيد هاشم الهاشمي
الناشر: دار الهدى لطباعة والنشر
المطبعة: الشريعة
الطبعة الثانية ١٤٢٢ - ٢٠٠١
٩٦٤ ISBN - ٥٩٠٢ - ٠٩ - ٦

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وآل محمد

(٣)

الاهداء...

أحلما وكادت تموت السنن * بطول انتظارك يا ابن الحسن
وأوشك دين أبيك النبي * يمحي ويرجع دين الوثن
وهذي رعاياك تشكو إلي * ك ما نالها من عظيم المحن
شخصنا إليك بأبصارنا * شخوص الغريق لمر السفن
وفيك استغثنا فإن لم تكن * مغيثا مجيرا وإلا فمن
سيدي أيها العزيز، مسنا وأهلنا الضر وجئنا ببضاعة مزجاة فأوف لنا الكيل
وتصدق علينا...

وأسألك مولاي أن تكون صدقتك الشافعة لي ولمن يعينني أمرهم في العتق من
النار، وأن نرزق حسن العاقبة ونكون ممن ينتصر بهم لدينكم ولا يستبدل بنا غيرنا.
وهي صدقة عظيمة عندي صغيرة لديك، وقد جئتك مستجديا فلا تردني بغيرها
بحرمة أمك فاطمة الزهراء عليها السلام
وهل رجع من حط رحاله بفنائكم خائبا؟

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين محمد
وعلى
أهل بيته الطيبين الطاهرين

برزت منذ سنوات عديدة على ساحتنا الاسلامية وبالخصوص الشيعة منها ظاهرة
خطيرة في شكلها ومضمونها، وهي ظاهرة الطعن والتشكيك في العقائد النقية للشيعة
الامامية وتاريخها المشرق، وخطورة هذه الظاهرة لم تقتصر على كمية التشكيكات
والطعون بل تعدتها إلى الكيفية ومستوى المسائل التي نالها هذا التشكيك.
وكانت بداية بروز هذه الظاهرة على شكل إثارة بعض الآراء الغربية والشاذة في
مسائل فكرية وأحيانا فقهية، ولم يعر لذلك في حينه أي اهتمام، باعتبار الحرية التي
امتازت بها الامامية في مناقشة جميع الآراء، ففتحت المجال للحوار على مصراعيه،
لان

الدليل الذي سيقام في قبال تلك الإثارات سيكون كافيا في إقناع المحاورين إن كانوا
جادين في بلوغ الحقيقة.

ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع عندما وصل المشككون إلى مسائل من ضرورات
المذهب الامامي ويعتبر منكرها من المنحرفين وأصحاب البدع والضلال كالنقاش في
وجود صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، أو أن الرسول صلى الله عليه
 وآله لم يبلغ

ولاية أمير المؤمنين عليه السلام يوم الغدير بشكل قاطع للشك والخصومة، أو أن بيعة
الغدير لا

تلزم المبايعين بالطاعة، أو أن الزهراء عليها السلام لم تمض شهيدة، أو أنه لم يثبت
سيادتها على

نساء العالمين من الأولين والآخرين، أو أن عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام جبرية،
أو أن

الأئمة عليهم السلام وسائط للهداية فقط لا وسائط للشفاعة والتوسل، أو أن الإمامة
ليست من

الثوابت التي لا مجال للاختلاف فيها، إلى غير ذلك مما يطول المقام بذكره.

وكان حجم هذا التشكيك وتقارن الهجوم من عدة أطراف، وتوفر الامكانيات الاعلامية الضخمة، التي قد تفوق إمكانية بعض الدول مما يبعث على الريب في أهداف هذه الحملة ونوايا الجهات التي تقف خلفها.

وفضلا عن ذلك فإن الكارثة الكبرى كانت في أن الذين طرحوا هذه القضايا يعتبرون أنفسهم شيعة إماميين يسعون لتنزيه المذهب عما علق به من عقائد باطلة وخرافات بالية!

وكان على رأس هؤلاء المتصدين لهذه الحملة محمد حسين فضل الله الذي أخذ يطرح الأفكار المنحرفة في مجال العقائد والتاريخ بشكل مثير جدا وبكل ما يملك من طاقات وإمكانيات مادية. أي أن المصيبة هذه المرة - وبعبارة أكثر تحديدا ووضوحا - كانت في أن الذي تولى النخر في أعمدة البيت وكيانه ممن يحسب على البيت نفسه بل

ويزعم أنه يحرسه! (وأرقب البيت من راقبه).

وقد لا يكون غريبا على ساحتنا أن تظهر عينات من قبيل الموسوي أو أحمد الكاتب وأضرابهم من الشخصيات المغمورة التي تثير بين الحين والآخر شبهات الوهابية

في بعض مؤلفاتهم الأخيرة بإلغاء الشهادة الثالثة في الاذان والتخلي عن مظاهر العزاء الحسيني، ولكن مما لم نألفه في طوال المسيرة التي واكبها التشيع بكل ما فيها من تقلبات وظروف قاسية أن يكون أحد أبرز أصحاب راية الضلال شخص يطمع في التسلق إلى المرجعية الدينية - وبوسائل خاصة ليس هنا مجال الحديث عنها - وهي من

أكثر المناصب قدسية واحتراما في عهد الغيبة الكبرى، وأخذ يجاهر من موقع مرجعيته المدعاة بأفكاره التي حكم كبار مراجعنا العظام وعلماء الحوزات العلمية بأنها من الضلالات والانحرافات التي يعتبر متبنيها مرتكبا لأكبر المحرمات.

وكان للموقف الصريح والواضح للحوزة العلمية، في حركة سيدكرها التاريخ بكل إجلال وإكبار، الدور الأساسي في التصدي لهذا الانحراف وتقويض أركانه، حتى تحول

شهر جمادى الأولى والثانية من كل عام إلى كابوس يدق على رؤوس كل من سولت له نفسه الطعن والتشكيك في موقف الطائفة المحقة من منزلة الزهراء البتول عليها

السلام

وشهادتها وما يرتبط بمقاماتها الثابتة بالنص والدليل.

إننا نرى أن أهم أسباب هذا الموقف الحازم تعود إلى ما يلي:

١ - استغلال موقع المرجعية في الترويج للانحراف:

فلم يكن منشأ الحساسية لدى مراجعنا العظام هو مجرد تصدي من ليس أهلاً
للمرجعية لها، فقد شهد تاريخنا القديم والمعاصر بروز مثل هذه الحالة، وكانت أدنى
درجات الوعي العام كفيلاً في علاج المسألة، ولكن الأمر كان مختلفاً مع فضل الله،

إذ لم يكتف بالخوض في شؤون المرجعية والافتاء بل سعى إلى إضفاء جو من القدسية على آرائه التي تهدم البنية التحتية للمذهب الامامي، فهو يبرر آراءه المنحرفة والشاذة بالقول: (إن من أصاب الحق فله أجران ومن أخطأه فله أجر واحد وهو أجر الاجتهاد)! فكان لابد من موقف حازم تجاه ضرب أسس المذهب باسم المذهب، وكان

رأي المراجع والعلماء صريحا لا مساومة فيه ولا مهادنة، جزاهم الله عن الاسلام ومذهب أهل البيت عليهم السلام خير الجزاء.

٢ - المستوى الكمي والكيفي للمسائل المشكك فيها:

فقد طال التشكيك مسائل كثيرة جدا سواء في مجال العقيدة أو التاريخ أو الفقه، مما شكل في مجموعه منهجا قائما بذاته ولم يدع مجالاً للتغاضي والتوجيه بأنها كلمة عابرة وهفوة غير مقصودة. كما أنه شمل أهم المرتكزات ونقاط الخلاف بين الشيعة الامامية وغيرهم، مما كان السكوت عنه يعني السكوت على تضييع الهوية الشيعية وتمييع الفوارق بين الامامية وغيرهم من المذاهب الأخرى، وقد جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله: (إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل سلب نور الايمان).

٣ - عدم نفع النصح والتحذير:

فقد شهدت فتنة فضل الله العديد من المحاولات لثنيه عن مقولاته، ومن تلك المحاولات المتكررة للعلامة السيد جعفر مرتضى العاملي لاقتناعه بتغيير موقفه، وكذلك الرسالة التي بعثها السيد محمد جواد نجل المرجع آية الله العظمى السيد الكبايكاني رحمه الله يدعوه فيها إلى معالجة الموضوع وانهاؤه بحكمة، هذا بالإضافة إلى العديد من الشخصيات الذين كانوا ينبهونه شفها وتحريريا على ما في كلامه من الأخطاء العلمية الواضحة وأن يعرف قدره ويبصر عجزه ويحفظ لسانه. وكان البعض يكتفي منه بمجرد السكوت عن آرائه المنحرفة إلا أن كل تلك الجهود فشلت، فقد كابر وعاند واستمر يخوض في باطله لا تؤثر فيه نصيحة مشفق ولا تحذير غيور، فلم يكن سبيل أمام مراجعنا - مقابل خطورة الانحرافات وتأثر البعض بها والاهم من ذلك كله نسبتها إلى المذهب الامامي - إلا الحكم على فضل الله بأنه من أصحاب الضلال وأنه يحمل أفكارا تخالف الضرورة المذهبية. فلولا مكابرة فضل الله وتشبته بباطله لم تصدر الفتاوى ضده ولا صدر مثل كتاب (مأساة الزهراء) وغيره، ولكن (قد يدفع الشر بمثله إذا أعياك غيره).

وبدلا من أن يرضخ للحق ويقر بالخطأ ويعلن عن توبته ويتراجع عن مقولاته، نراه قد (عجج لما عضه الطعان) وأخذ يتهم المراجع بعدم التقوى وعدم الثبوت وعدم فهم مراده! وطعن في مخالفته بخدمة المخابرات الأمريكية وممارسة الكذب والتحرير

والسب والشتيم!

(٩)

نعم كانت بعض الفترات اليسيرة تشهد تراجعاً طفيفاً من فضل الله، وذلك عندما كان الغضب الجماهيري يزداد ضده، وكان فضل الله يضطر لشيء من التكتيك واللف والدوران والتلاعب بالكلمات للإيحاء بحصول تغير في موقفه، ولكن ما إن تضعف الحملة حتى يعود إلى مقولاته الأولى، وفي هذا يقول: (وذلك المحكي بأننا اعتذرنا، في الواقع لم يكن هذا اعتذاراً ولكنه كان مواجهة للحملة الظالمة! التي كادت أن تتحول إلى فتنة (١) في قم، وطلب مني الكثيرون من الفضلاء أن أتحدث بطريقة (!) تمنع الآخرين من إثارة الفتنة الغوغائية التي حدثت من أكثر من جانب).

ولم يقتصر أسلوب فضل الله وتكتيكة بتصوير التصدي لانحرافاته بأنه حملة ظالمة وفتنة غوغائية موجهة ضده، فإن ذلك لم يكن كافياً لسيل الأسئلة والاستفسارات التي كانت تخطر في أذهان بعض من تبقى شيء يسير من الاحترام لفضل الله عندهم، ولذا عمد إلى تحريك بعض أتباعه ممن اغتر به وبما يملكه من أموال في طباعة بعض الكتيبات التي تسعى إلى حفظ ما تبقى من ماء الوجه، ولكنه أخطأ الطريق ثانية، فقد (أفرط للهيم حيناً أقعس)، ولم يكن بإمكان هؤلاء ممن لم يكونوا أفضل حالاً من فضل الله نفسه إصلاح الفساد الضارب في الجذور، فكانوا (كدابغة وقد حلم الأديم). ويبقى السؤال الأهم وهو: كيف بلغ الوضع إلى ما هو عليه؟ وما هو السبب في طرح فضل الله لهذه الآراء التي أثارت في وجهه موجة عارمة من السخط في جميع الأوساط العلمية والشعبية؟ فهل كان تحولاً مفاجئاً وتغير سريعاً في أفكاره؟

الحق يقال إن مثل هذه الأفكار وبمراتب أدنى مما طرحها أخيراً كانت مبثوثة في كتبه ومحاضراته السابقة، ولكن هناك عوامل عديدة فتحت الطريق له لي طرح كل ما كان يخطر في باله سابقاً. والمتتبع لوضع فضل الله والطفرة غير الطبيعية في بروزه يجد أن من أهم العوامل لذلك ما يلي:

١ - الجهل:

فضحالة المستوى العلمي لفضل الله وعدم قدرته الحصول على شهادة اجتهاد من أحد المراجع رغم سعيه الحثيث في هذا المجال جعلته يلتزم منهجاً معيناً في الكتابة والخطابة، ويعتمد هذا المنهج في الأسلوب الخطابي وإثارة الاحتمال حتى في المسائل المتفق عليها وإظهار اتحاد نتيجة رأيه مع ما رآه غيره من كبار العلماء واستخدام بعض المصطلحات العلمية التي لا يعرفها عامة الناس وكثرة طباعة التأليفات رغم سطحياتها وتكرار الكثير من مطالبها، كل ذلك للتغطية على عجزه العلمي.

وقد انعكس هذا المنهج على مؤيديه وأتباعه، ولذا لا تجد من يؤيد فضل الله في انحرافاته إلا من كان على شاكلته من الجهل وقلة المعرفة والظهور بغير زيه وحقيقته... (قل كان يعمل على شاكلته).

(۱۰)

وكان اتباع فضل الله للأسلوب الملتوي تأثير ما في تأخير بعض الردود حتى تجتمع الأدلة القوية على تحديد مقصوده، ولا يكون هناك مجال للتذرع بعدم قصده الرأي المنحرف، وكان لهذا التأخير تأثير سلبي في الجانب الآخر، فقد أغراه ذلك

في المضي قدما لطرح المزيد من الإثارات، ولكن لكل شيء حدودا، فإذا كان الحرص على سلامة الساحة ووحدة الصف قد استوجب الاغماض عن بعض الانحرافات وذلك للسعي إلى إقناع مثير الفتنة عن التراجع أو التوقف على أقل تقدير من الإثارة، فإن السكوت أمام سيل البدع والضلالات بعد اجتماع كافة الأدلة والشواهد على إرادته لها ستكون له نتائج وخيمة على عقائد الناس وستبعث على جرأة بقية أصحاب البدع على هدم أسس المذاهب ومبانيه.

ولا أخفي على القارئ الكريم إن من أصعب الأمور التي واجهتني في تأليف هذا الكتاب وواجهت غيري أيضا ممن تصدى للرد، أن يكون طرفه الآخر في النقاش ممن لا يعرف الاستدلال وأصوله ومنهجه ويخلط الغث بالسمين، فلم تكن الصعوبة في الرد عليه في العثور على جواب بل كانت في العناء والجهد النفسي لسلوك الطرف الآخر الطرق الملتوية في الحوار وطرح الأفكار.

وتفاديا للدخول في تفاصيل بعض المسائل العلمية التخصصية حاولت التركيز في كتابي هذا على الموارد التي يمكن لأي فرد أن يعرف الخطأ وموقع الجهل الذي وقع فيه

فضل الله، ليكتشف عن قرب أن مدعي المرجعية لا يفرق بين الراوي الثقة من غيره، وأنه يستبعد أمرا ثم يقر أنه لم يكن مطلعا على رواياته، وأنه يزعم أنه توجد رواية واحدة فقط في إحدى فضائل أمير المؤمنين عليه السلام رغم ما يوجد ما يزيد عن عشرين رواية

في تلك الأفضلية، وأمثال هذه الأخطاء المكشوفة التي لا تحتاج في تفاديها إلى عمق دراية واطلاع أو خلفية علمية كبيرة.

ومن هنا، كان أهم توحيته في كتابي هذا بعد تشييد الحقائق بالأدلة القاطعة للريب هو بيان أن الآراء المنحرفة لفضل الله لا تمثل رأي الطائفة المحقة، وكان الطريق

لإثبات ذلك يتم عبر التركيز على مواطن الجهل لديه، ودون مبالغة وإغراق، فإن تلك المقولات الباطلة لا تصدر ممن له حظ من علم، وإن تلبس بزي أهل العلم، فهو جاهل بأبسط المقدمات العلمية التي يبتني عليها الرأي، فلا يجوز أن ينسب إليه رأي المذهب.

٢ - التزييف الاعلامي:

وقد لا يكون من المبالغة لو قلنا أن حجم الشبكة الحزبية والمؤسسات الاعلامية

التابعة لفضل الله المنتشرة في كثير من بلدان العالم بما تصدره من مجلات وصحف ونشرات وكتب، وتمارسه من أساليب وأنشطة العمل الحزبي، يفوق في طاقته الامكانيات المتاحة لأي مرجع تقليد أو مؤسسة إسلامية أخرى.

وقد سعت مؤسسته الاعلامية أن تغطي على عجزه العلمي (وتجعل الزج قدام السنان) ففي حين لم يكن يعرف إلا بلقب (العلامة) وهو لقب حصل عليه من أتباعه ولا يدل في حد ذاته على أن الملقب به مجتهد، نجد أن جهازه الاعلامي أخذ منذ العام

١٤٠٦ هـ يروج للقب (آية الله) وهو ما يطلق على خصوص المجتهدين، وتمكن جهازه بهذا التزييف من خداع بعض الناس وأخذ هذا الامر أخذ المسلمات، في حين عجز فضل الله من الحصول على اعتراف واحد من أحد المراجع المعروفين باجتهاده، فما هو

في نظرهم إلا (شجر يرف)!

ولكن طموح فضل الله لم يكن يكفيه إلا لقب (آية الله العظمى) وتسلق المرجعية ليروج لآرائه من ذلك الموقع، فسخر كل قدراته لتثبيت هذا اللقب، فلا تجد إصدارا باسمه إلا ويحمل هذا اللقب، وقد غاب عنه أن هذه الألقاب قد ادعاه البعض ممن لا يستحقها وافتضح أمره في ذلك، وبقي المحك الحقيقي وهو الحصول على إجازة الاجتهاد من المراجع والمجتهدين المعروفين، (وسحابة صيف عن قليل تقشع). ولكن ما لم يتوقعه فضل الله ولم يحسب له هو أن تأتيه الضربة من هذا الأسلوب الاعلامي بالذات، فيتعرقل بالحبال التي لعب عليها! فمحاولة جهازه في قلب الحقائق وتزويرها للصعود بفضل الله والتغطية على أخطائه جعلته يمارس أنواعا من التحريف والتلاعب في كلماته مما أفدت مصداقيته وكشفت عن مواطن الانحراف في أفكاره والموارد التي يسعى إلى إخفاء رأيه الحقيقي فيها، وهذا ما ستجده بوضوح في خاتمة هذا الكتاب.

٣ - عدم المواجهة وردة الفعل الشديدة:

فقد امتاز فضل الله بأسلوبه الخاص وهو التدرج في طرح آرائه المنحرفة، فقد كان في البداية يثير القضية من خلال الاحتمالات المطروحة فيها بما فيها الرأي الباطل من دون تأييد للرأي الحق الذي تبناه علماء الطائفة، وعندما لا يجد معارضة لمثل هذه الإثارة يعمد إلى طرح احتمال قوة الرأي المنحرف وذكر بعض ما يتوهمه من عناصر القوة فيه والتقليل من قيمة الرأي الحق وذكر ما يظن أنه من موجبات ضعفه من دون الجزم في الموضوع المتنازع فيه، وحينما يفقد مواجهة هذا الترجيح أو يجدها ليست بالشكل القوي يفصح عن مكنون رأيه وما يضمرة في باطنه!

ولعل موقه من الاعتداء على مولاتنا الزهراء عليها السلام وشهادتها هو أحد أبرز مصاديق

أسلوب التدرج في تبني الرأي المنحرف، ولكن هذا الأسلوب كان يستبطن في حقيقته عملية الاستدراج الإلهي - نستجير بالله منها - للكشف عن حقيقة توجهاته ومبنياته، إذ لم يكن من الممكن إقناع البعض بأنه يعني ويقصد الرأي الباطل إلا من خلال إفساح

المجال له للإدلاء برأيه وإظهار ما كان يحذر من بيانه للوهلة الأولى، (وبرد غداة غر
عبدا من ظمأ).

ووقع ما لم يكن يتوقعه فضل الله، ورأى نفسه في دوامة لم يجد منها مهرباً، ولم تنفعه أمواله ولا صحفه ومجلاته من تحسين صورته أمام موجة الاعتراضات الكبيرة من مراجع وعلماء الحوزة العلمية والجماهير المؤمنة، وبقي أمام مفترق طريقين، فإما أن يعلن عن تراجع وتوبته وهو بذلك يقر بأن منشأ ما قاله من انحرافات هو الجهل بالأسس العلمية فتذهب أتعابه في تسلّم زمام المرجعية سدى، وإما أن يكابر ويستمر في باطله فتشتد عليه الاحتجاجات والاعتراضات، (وما هو إلا غرق أو شرق).

ويبدو أن فضل الله قد اختار الطريق الثاني ظناً منه أنه أسلم له، معتمداً على قدرته على المناورة والضغط التي يحسب أن بإمكانها أن تنقذه من المخمصة، فقد أكد على عدم استعداده للرد على أحد مبرراً ذلك بأنه منصرف إلى مواجهة الاستكبار العالمي، وأن كتابة الردود تشغل الساحة بأمور هامشية! ويكفي لتفنيد هذا التبرير أن نعرف أن فضل الله يعتبر أشد الناس خوفاً وإثارة لمختلف القضايا كبيرها وصغيرها بحجة أنه (ليس هناك ما هو تافه في السؤال والحوار)، بل إنه لم يلجأ لهذا التبرير إلا بعد عجزه وسقوط كل احتجاجاته، فقد دخل في نقاشات مع بعض العوام الذين لا يملكون خلفية علمية مناسبة حول ما صنّفه قضايا هامشية، في حين تجنب أي حوار علني مع العلماء والمحققين المتخصصين!

ثم متى كانت كتابة الردود على الانحرافات والبدع وترسيخ البنية العقائدية في نفوس المؤمنين مانعة من الجهاد والوقوف في وجه مؤامرات العدو حتى في أشد الفترات ضراوة؟ بل هما يسيران جنباً إلى جنب إن لم يكن الاهتمام بالأسس العقائدية مقدماً لأن العمل الإسلامي لا يمكن أن يكون مثمراً إذا لم يعتمد على البنية الفكرية الصلبة، ولذا نلاحظ أن أكبر دعاة الوحدة الإسلامية وأكثرهم تحذيراً من الفرقة لم يهتموا الجوانب العقائدية والفكرية والتاريخية في حركتهم، لأنهم يدركون جيداً أن قوام الحركة بها، فها هو الإمام الخميني (رضوان الله عليه) يتحدث في وصيته العظيمة عن مصحف فاطمة بما يعتبره بعض القاصرين ادعاءً لنبوتها! ويؤكد أيضاً على أن حديث الثقلين حجة على كل المسلمين وخاصة علماء المذاهب الأخرى، ويتطرق إلى حديث الغدير والمقامات الرفيعة لأهل البيت عليهم السلام وشهادة الزهراء عليها السلام، وأن الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) سيحقق ما لم يستطع أحد قبله من تحقيقه، وهو يعلم

مع ذلك حجم المتابعة والرصد الإعلامي للاستكبار لمحاولة التصيد من أقل كلمة يظن أنها ستنفعه في إثارة أجواء التشويه والإدانة.

ولقد كفاني العلامة الجليل السيد جعفر مرتضى العاملي مؤونة الإجابة عن كثير من أمثال هذه الشبهات والإثارات بما ذكر في كتابه الأخير (لماذا كتاب مأساة الزهراء؟) ولذا أوصي اخواني المؤمنين بقراءته

(۱۳)

وقبل الدخول في الكتاب أحببت التنبيه على أمور:

١ - عمدت في بداية كل باب أو فصل إلى عرض كلمات فضل الله في ذلك الموضوع، سواء من كتبه أو رسائله أو أشرطته المسجلة، ونقلت نماذج من المطبوع منها

في ملاحق هذا الكتاب، وذلك لتوثيق كلماته حتى لا يقال بأن في الهجوم عليه تحاملا أو تحميلا. ولم أنقل من الأشرطة المسجلة إلا ما استمعت إليه شخصيا ثم دونته، ولم أنقل الكثير مما اشتهر عنه ولم أملك عليه دليلا حسيا ملموسا، وسيلاحظ القارئ أنه قلما يوجد كلام نسبناه إليه من الأشرطة إلا وله مماثل وشاهد في كتبه ومجلاته ونشراته. ولي رجاء من كل من بلغه تكذيب فضل الله لأي عبارة منسوبة إليه في كتابنا أن يتفضل علي بإرسال نص خطي منه بتكذيب ذلك المقطع. وبالطبع لا أدعي أنني بتوثيق كلمات فضل الله قد عالجت مشكلة تشكيك جماعته في أقواله وكتبه معالجة جذرية، فإن بعضهم يعمد إلى كل أساليب الخداع والمنكر دفاعا

عن انحرافات فضل الله، فنجدهم يطرحون وجود أجهزة حديثة تحاكي صوت فضل الله! ويكذبون تنديد مراجعنا بفضل الله في مجالسهم الخاصة، وعندما يخطب أحد المراجع في مجلس علني شاجبا لآراء فضل الله يقولون إنه قد تعرض لضغوط شديدة ونقل له كلام فضل الله بشكل خاطئ! وهكذا يسعون إلى تحسين صورة الانحراف بمختلف أساليب التضليل الشيطانية.

ولكنني أستطيع القول أنني وفرت على (طلاب الحقيقة) قسما من عناء البحث لمعرفة صحة أو كذب ما نسبناه إلى فضل الله غير تحديد المصادر التي استقينها منها كلماته. كما أن لي رجاء آخر أيضا ممن يروم نيل الحقيقة أن يقرأ بتأن ودقة ما نذكره في صدر الأبواب والفصول من كلمات فضل الله، فإن ذلك سيؤثر كثيرا في معرفة الثغرات الموجودة فيها.

٢ - ذكرت أقوى ما يمكن أن يستدل به صاحب الرأي الآخر، ولم أستعمل أسلوب إظهار ما يسند رأبي فقط والتغاضي عما يخالفه لان ذلك لا يتفق مع المنهج العلمي. كما عمدت إلى كتابة الرد بشكل تتم فيه الإجابة على الاعتراضات المقدرة التي قد تثار، وهذا هو أحد الأسباب المهمة في التطويل الملاحظ في بعض الفصول.

٣ - تستلزم الإجابة على شبهات فضل الله ومزاعمه أحيانا توضيح بعض المسائل التي تكون موضع اهتمام الدراسات في الحوزة العلمية، وقد بذلت قصارى جهدي في التوسط والاعتدال بين توضيح ما يرفع الاشكال وبين مراعاة الاختصار وتجنب البحث المطالب العلمية التي تستند على مقدمات كثيرة تبعث على الملل.

٤ - عمدت في تبويب الكتاب تقديم باب منزلة الزهراء عليها السلام ومصحف فاطمة على

ما يتعلق بالاعتداء عليها رغم أن تلك الأبواب هي الأكثر إثارة على المستوى العام وذلك لامرين: الأول: إن بعض ما قاله في البابين الأول والثاني لا يقل خطورة عما

ذكره في الأبواب اللاحقة لهما. الثاني: إن قسما كبيرا مما هو مذكور في هذين البابين يكشف عن مستوى التفكير وطريقة البحث والمرتكزات التي يعتمد عليها فضل الله. ٥ - لزم أحيانا التعرض لمناقشة الروايات من ناحية السند في الموارد التي كان يتوقف الاستدلال على ذلك فيها وفي الموارد التي رأيت أن إثبات صحة السند مؤيد للدليل. وقد سعيت إلى إدراج المباحث الرجالية الطويلة في الهامش تجنباً للإطالة. ولم أذكر في

الهامش المصادر التي اعتمدت عليها في توثيق وتضعيف الرواة إلا في الموارد التي اقتضتها الأهمية.

٦ - تم تمييز كلمات فضل الله بخط مغاير لخط الكتاب (مائل) تسهيلاً على القارئ إذا أراد الرجوع إلى كلماته.

٧ - تعمدت أن يكون عنوان الكتاب محتويًا على كلمة (الحوار) وذلك لأن فضل الله يعتبر نفسه من دعاة الحوار حتى مع أهل الباطل، ونحن نرجو أن يلتزم بما قطع على نفسه من ضرورة الحوار واستمراريته سواء بشكله المباشر أو غير المباشر، وأن يدع

جانبا مقولته: (أنا ليس عندي وقت لأرد على أحد)، إذ كيف خاض في الحوار على مختلف الأصعدة والمجالات وعندما انكشف عجزه العلمي فيما كتبه مراجعنا وعلمائنا الكبار تذرّع بأن لا وقت لديه للحوار لأن لديه مهمات كبيرة أخرى!! إن من يؤمن بالحوار ويدعو إليه يجب أن يلتزم بدعوته دائما وإن غلبه الحوار! وإصرارنا على الحوار العلني نابع من معرفتنا بأن الحال لم تكن لتبلغ ما وصلت إليه لو أن فضل الله قبل منذ البداية دعوة العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي بعقد حوار صريح وعلني حول المسائل المتنازع عليها، لتظهر الحقيقة أمام الملا ويثبت زيف ادعاءات

المدعين للعلم والاجتهاد زورا، ويبدو أنه أدرك مسبقا هذه النتيجة فتهرب من الحوار إلا

مع عوام الناس حتى يضمن عدم انكشاف أوراقه. ***

وآخر ما أرجو أن نستخلصه من هذه الفتنة هو أن لا نسمح للذين أخذوا سمعتهم ومكانتهم عن طريق السياسة والشهرة والاعلام كفضل الله أن يمسوا بالأسس العقائدية، لأن العقيدة أهم وأعظم من أن نضحى بها لمصالح مؤقتة زائلة. كما ينبغي الحذر من محاولات تحسين صورة فضل الله والتقليل من شأن انحرافات، وهي مهمة منوطة بالعلماء والمؤمنين، وقد أثبتوا أنهم أهل لها وأنهم حريصون على القيام بها.

وفوق كل ذلك فالبيت له رب يحميه ولأهل البيت عليهم السلام رب يدافع عنهم ويهئ

من
يدافع عنهم...
١٥ شعبان ١٤١٨ هـ

المدخل

(١٧)

المدخل

صدرت ستة ردود مكتوبة للسيد محمد حسين فضل الله تتعلق بما أثير حوله من كلام كرد فعل على حديثه عام ١٤١٣ هـ حول بعض المسائل العقائدية والتاريخية، خصوصا فيما

يتعلق بسيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام، وقد كتبت هذه الردود وألقيت في مناسبات وتواريخ مختلفة وهي كالتالي:

١ - رسالة للسيد جعفر مرتضى بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٣ م المصادف ٣ جمادى ١٤١٤ هـ.

٢ - رسالة ثانية للسيد جعفر مرتضى غير مؤرخة، إلا أن تاريخ (الفاكس) يشير إلى يوم ٢٢ / ١١ / ١٩٩٣ م المصادف ٧ جمادى الثانية ١٤١٤ هـ.

٣ - نص مقابلة إذاعة (النور) معه في بيروت بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٩٣ م المصادف ٧ جمادى

الثانية ١٤١٤ هـ، وقد تم تدوين نص المقابلة ونشرت ضمن بعض ردوده المكتوبة، ولذا أدرجتها ضمن الردود المكتوبة.

٤ - رسالة للسيد محمد جواد الكلبيكاني بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٤١٤ هـ المصادف

٢٢ / ١١ / ١٩٩٣ م.

٥ - بيان وزعه ناشروه في لندن باسم (أنصار المقاومة الاسلامية في لبنان) تضمن جواب فضل الله على أسئلتهم، ولم يذكر فيه تاريخ الإجابة أو تاريخ التوزيع، والذي يظهر من

بعض القرائن أنه كتب متأخرا عن الأجوبة السابقة بقليل.

٦ - رسالة جوابية تعليقا على أجوبة آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (دام ظله) حول

بعض الأسئلة التي وجهت إلى سماحته وذكر فيها رأيه حول مجموعة من الآراء العقائدية

وغيرها المنسوبة لفضل الله، وقد كتبت بتاريخ ١١ جمادى الثانية ١٤١٧ هـ، وهي آخر ما

يمثله رأي فضل الله في هذا الشأن ضمن الردود المكتوبة.

وللاختصار سوف نرّمز إلى كل جواب برقمه، فالجواب (الرابع) مثلاً سيشير إلى رسالته

للسيد محمد جواد الكلبيكاني، وهكذا.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأحاديث والمحاورات المتفرقة ضمن عدة أشرطة مسجلة، والذي يظهر من أغلبها أنها كانت في العامين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ م. وكذلك بعض

الكتب والمجلات والنشرات التي قام بتأليفها أو أجريت فيها مقابلات صحفية وحوارات معه

وأخص بالذكر منها نشرة (بينات)، ونشرة (فكر وثقافة)، ومجلة (الموسم) الفصلية في عددها الواحد والثاني والعشرين والصادرة عام ١٤١٦ هـ (وقد اختص العدد بتمامه للحوار

معه)، وكما يظهر من مقدمة العدد فإن أغلب هذه الأسئلة قد طرحت عليه في مواسم الحج

وبعضها في لبنان، وإنها كانت من العام ١٤٠٦ هـ فما بعد، وقد طبع هذا العدد في مدينة قم

المقدسة في كتاب باسم (حوار مع محمد حسين فضل الله)، وكذلك استندنا إلى كتاب

(الندوة) وهو عبارة عن سلسلة ندورات الحوار الأسبوعية بدمشق والتي بدأت من ١٧ / ٦ / ١٩٩٥. (١)

وتبرز أهمية التسلسل في طرح أقواله في معرفة المراحل التي مر بها فضل الله في تحديد

موقفه من قضية الزهراء عليها السلام - إن كان ثمة رأي محدد موجوداً بالفعل! - ومعرفة الرأي

النهائي الذي استقر عليه وخصوصاً في جوابه السادس.

وإيكم نص كلماته وردوده مبوبة في النقاط التالية مع التعليق عليها ودراستها بما يوفقنا الله إليه.

١ - هل كان حديثاً جماهيرياً؟

قال في جوابه الثاني:

(لقد كان الحديث عن الصديقة الزهراء منطلقاً من إثارة احتمالات تحليلية من أجل الوصول إلى نتائج علمية في هذه الأمور وغيرها، ولم يكن حديثاً جماهيرياً).

وقال في جوابه الرابع:

(أما عن الملاحظة حول حديثي في قضية جدتنا الصديقة الطاهرة المعصومة الزهراء

عليها السلام
فلم يكن في حشود جماهيرية متحمسة، بل كان حديثا قبل أكثر من سنة في مجتمع
نسائي
صغير جدا جوابا عن سؤال - إنني أحب أن أبين لكم أن المسألة لم تأخذ بعدا
جماهيريا كما
تذكرون -).
وقال في جوابه الخامس:
(قبل سنة وفي اجتماع للجنة النسائية في مسجد الامام الرضا عليه السلام في بئر العبد
تحدثت
عن شخصية الزهراء).

(١) راجع الملاحق: ١ - ١٠.

والسؤال المطروح هو: إذا كان حديثه قد حصل في مجتمع نسائي صغير جدا فما هي الحاجة إلى مكبرات الصوت؟ وما هي الضرورة إلى تسجيل الحديث؟ ألا يدرك فضل الله

أن كل حديث يسجل بصوته يشكل مستندا رسميا لآرائه وخصوصا أن الكثير من الناس يتابعون أخباره ويستمعون لشرطته المسجلة سواء كانوا مؤيدين أم معارضين؟ (ولكل ساقطة لاقطة).

ثم ألا يعتبر تسجيل الحديث في هذا الزمان - عصر الاتصالات السريعة - بمثابة ما يعوض

به المتحدث عن قلة الحضور؟

إن محاولة فضل الله تضيق دائرة المخاطبين والتأكيد على عدم جماهيرية الحديث إنما يهدف منها أن يجنب نفسه

تبعات ما طرحه في تلك الجلسة وإلقاء المسؤولية على عاتق المعارضين على أفكاره والمستنكرين لأقواله، إلا إن ادعاء فضل الله لا يتفق بتاتا مع ما يجاهر به وفي أكثر من مناسبة من أنه يرفض الأسلوب الذي يحصر البحث في المسائل العقائدية وغيرها في نطاق العلماء كي لا تنزل عقيدة العامة، فهو يقول في إحدى أعداد

نشرة (بينات) الصادرة بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٦ جوابا عن استفسار في هذا الخصوص:

(يخاف البعض أن يؤدي طرح المسائل الفكرية والعقائدية إلى مس أفكار متوارثة قد تكون صحيحة وقد لا تكون، ويقول بأنه ليس من حق أي عالم أن يطرح القضايا التي

تثير الجدل أمام الناس، وأن عليه أن يقتصر في ذلك على العلماء الذين يناقشهم ويناقشونه حذرا من ضياع الناس.

وربما يلاحظ علي بعض إخواننا أنني أطرح القضايا وأثير التساؤلات في الهواء الطلق، ويعتبرون أن بعض الأفكار المطروحة قد تصدم الذهنية العامة المتوارثة، ويرون أن ذلك خطأ

لأنه يولد جدلا ومشاكل تضعف عقائد الناس...) أنا لا أؤمن بأن الناس عوام الناس يجب

أن نبقئهم على جهلهم....، إنني أرى من الخطأ إثارة القضايا في المجالس الخاصة وحسب،

بل لا بد من أن نثيرها في المجالس العامة بالطريقة التي تحقق للناس توازنا في فهمهم وأفكارهم...).

فأين تكمن الحقيقة بين هذا القول وبين أقواله السابقة في أن حديثه لم يكن لأجل إثارة

الموضوع بين الجماهير؟

٢ - هل كانت مبادرة أم ردة فعل؟
قال في جوابه الرابع: (بل كان حديثا قبل أكثر من سنة في مجتمع نسائي صغير جوابا عن سؤال).
وقال في جوابه الخامس: (وسئلت عن مسألة كسر ضلع الزهراء عليها السلام فقلت آنذاك: إن الرواية - حسب اطلاعي - الواردة في هذه القضية ضعيفة، وقد يسأل أحدنا: إذا كانت المسألة كذلك أثرت حولها الاستفهام في ذلك الوقت؟ وأجيب بأن ذلك كان جوابا

لسؤال تلقيته من بعض الأخوات كما وسبق أن أشرت في بداية الحديث، وأنا قد عودت

الناس أن أجيهم على كافة القضايا، ولم أكن أنا ابتدأت إثارة ذلك). وقال في جوابه السادس: (ولم أثر الموضوع، بل كان حديثا خاصا استغله الحاقدون ونشروه بين الناس، فإذا كان فيه إساءة لذكرى الزهراء عليها السلام، فهم الذين يتحملون مسؤوليتها).

وقال في الشريط المسجل: (أنا ما أثرت هذه المسألة أساسا، مسألة هنا في المسجد فيه

نساء كانوا موجودين، مثقفات حكمت وانتهت، إلي (الذين) أثاروا هذه المسألة وأخذوا هذا

الشريط وأخذوا يشهرون في إيران وغيرها هم الذين أساءوا، (إذا كان) في هذا الحديث

إساءة؟! هم الذين أساءوا).

وقال في العدد ١٨ من نشرة (فكر وثقافة): (إنها قصة صغيرة وفي مجلس خاص قام أحدهم بنشره، ولست أنا الذي أثارته ولا نشرته ولا شجعته).

ولكن الحقيقة لا تساعد فضل الله في ما ادعاه بل تقف في وجهه، لان حديثه كان على قسمين، الأول منه كان محاضرة، والقسم الثاني إجابة منه على الأسئلة الموجهة إليه كما

هي الطريق المألوفة حاليا، وعندما نرجع إلى الشريط ونستمع إليه نراه يقول في القسم الأول من حديثه:

(وهكذا نرى أن الزهراء عليها السلام صاحبة رب البيت المشغولة بأولادها والمشغولة ببيتها

وبزوجها وبأبيها انتفضت عندما رأت أن هناك حقا يضاع وأن هناك مشكلة برزت، مشكلة

أمير المؤمنين عليه السلام على المسلمين جميعا، لان المسلمين كانوا يقدرونها ويعظمونها

ويحترمونها لأنهم كانوا يرون رسول الله صلى الله عليه وآله يقدرها ويحترمها، وأنا لا أتفاعل مع كثير من

الأحاديث التي تقول أن القوم كسروا ضلعها أو ضربوها على وجهها أو ما إلى ذلك، إنني

أتحفظ في كثير من الروايات كما أنقل عن المرحوم عبد الحسين شرف الدين... إلخ).

وفي القسم الثاني من الشريط سألته إحدى المؤمنات كردة فعل علي كلامه السابق عن كيفية استثناء كسر ضلع الزهراء مع العلم إن كلمة - وإن - التي ألقها القوم أعطت الايحاء، بالإضافة إلى إسقاط الجنين محسن؟
فأجاب: (قلت - وهذا اعتراف ثان بأنه بادر إلى الطرح - إن هذا لم يثبت ثبوتاً بحسب
أسانيد معتبرة، ولكن قد يكون ممكناً، أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة طبيعة طارئة).
والشريط المسجل موجود بين أيدي الجميع وشاهد علي بطلان مدعاه.
ونحن لا نريد أن نتهم فضل الله بالكذب لكي يخلص نفسه من المأزق الذي وقع فيه
لان
هذا يتنافى مع الاخلاق التي دعانا إليها الدين الحنيف، وأفضل تبرير يمكن ذكره لكي
لا
نحملة علي سوء الظن هو القول بأن قوة الحجة المقابلة ووهن ما لديه قد أربكته
وجعلته
يتحدث من غير وعي لما صدر منه.

وهناك احتمال آخر أيضا لتبرير موقف فضل الله وهو أن هناك فرقا بين المبادرة إلى طرح الموضوع وبين إثارته!! فالمبادرة تكون ممن يطرح الموضوع والإثارة ممن يعترض على الموضوع!! ونحن لم نستوعب هذا الفرق فقد يكون من المصطلحات والالفاظ التي خفيت

معانيها علينا واختص فضل الله بمعرفتها!

ثم لو افترضنا أن هذا كان جوابا عن سؤال ولم يكن مبادرة فهل إن الانسان ملزم بالإجابة على كل سؤال وخصوصا إذا لم يكن ملما به بالشكل الكافي؟ وقد جاء في نهج

البلاغة أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: لا تقل ما لا تعلم... فإن الله فرض على جوارحك كلها

فرائض يحتج بها عليك يوم القيامة). (١)

يضاف إلى ذلك إن فضل الله يصور القضية على أنها لا تتجاوز في شكلها الجواب وردة

الفعل من غير أن يكون له قصد مسبق وغرض معين، وهذا لا ينسجم أبدا مع ما يطرحه من

أنه كان يهدف من طرح الموضوع إثارته للتحقيق والبحث العلمي كما جاء ذلك صريحا في

الجواب الخامس حيث قال (لان المسألة إنني أثرت علامة استفهام وأبدت بعض التحفظات من أجل إثارة البحث حولها).

ولكن (فضل الله) لكي يخلص نفسه من تبعات ما بادر إليه أخذ يلقي بالمسؤولية في مضاعفات ما ترتب على حديثه على الذين استنكروا كلامه فأخذوا يحذرون من

الأطروحات الغريبة والشاذة، فبدلا من أن يبحث في منشأ الإثارة وسببها أخذ وفي مغالطة

واضحة يركز على نتائجها - وهي نتائج طبيعية لمثل هذا الحديث الخطير - ليجعلها في منزلة

العلة والسبب!! (ومن يرى الزبد يخله من لبن).

وسؤالنا لفضل الله: لو أن شخصا تكلم في مجلس خاص أو تطرق في كتاب إلى إهانات للنبي والأئمة صلوات الله عليهم بما يستوجب الحكم بالارتداد - كما حصل

في قضية المرتد سلمان رشدي - فمن المعلوم والمحاسب في ذلك، هل هو المتحدث والكاتب أم

الناقل والمعترض؟ وغني عن البيان أن المقارنة (ومن ثم التطابق) هنا تتناول شكل الحالة وصورتها لا محتواها ومادتها.

ولا أرى نفسي في حاجة للرد على السفسطات التي عودنا عليها فضل الله وأخذ يستعملها للاستهلاك الاعلامي، لان أول من أثار هذه القضية هو شخصه وبالتالي فهو أحق

الناس أن يشمله كلامه الذي قال فيه: (إننا نعتبر أن من يشغل المجتمع بمثل هذه القضية في

مثل هذه الظروف العصبية التي يقف فيها الاستكبار العالمي من جهة والكفر العالمي فيها من

جهة أخرى من أجل أن يسقط الاسلام والمسلمين في أرضهم وعزتهم وكرامتهم وسياستهم، إن من يشير مثل هذه القضايا بالطريقة التي تعمل على تفجير الفتنة فهو لا يخلص لله ولرسوله وللمؤمنين) (٢).

(١) نهج البلاغة للشريف الرضي: ص ٥٤٤، الحكمة ٣٨٢.

(٢) نشرة (بينات): العدد ٥٢، بتاريخ ٢٦ / ٩ / ١٩٩٧.

يقول آية الله العظمى التبريزي (دام ظله):

(ولا يخفى ان القاء هذه الشبهات والمقالات الباطلة التي أجبنا عنها موجب لانشغال المؤمنين والمسلمين عن قضاياهم المصيرية في مواجهة أعداء الاسلام كما بدت معالم ذلك

اليوم) (١).

والكل يعلم أنه لم تكن تحدث ردة الفعل الحالية لولا إثارة فضل الله لهذه الفتنة وإصراره

على موقفه ومكابرته في قبول الحق، فإن مقام الزهراء عليها السلام ومنزلتها وأحزانها ومصائبها مما

اتفقت عليه الشيعة الامامية، ولو أن فضل الله تاب ورجع عن أباطيله لسكنت الفتنة، (والأشياء تنتهي إلى أسبق عللها) كما ذكر ذلك آية الله العظمى الشيخ الوحيد

الخراساني

(دام ظله) (٢).

٣ - الغرض من طرح الموضوع

قال في جوابه الأول: (إن المسألة كلها تدخل في نطاق التساؤلات التحليلية لمثل هذه المسألة في أبعادها التاريخية سواء من ناحية السند أو المتن أو الأجواء العامة، وإنني أعتقد أن

إثارة هذه التساؤلات تدفع الكثيرين للبحث ولتركيز المسألة من ناحية علمية، لأننا إذا استطعنا أن نصل بها إلى التحقيق الدقيق الذي يضع القضية في نصابها الصحيح فإننا نركز

علاقتنا بالمأساة على أساس علمي خاضع للنقد والتحليل).

وقال في جوابه الرابع: لذلك كنت أحاول دراسة الموضوع تاريخيا من جهة السند ومن

حيث المتن ومن خلال بعض التحليلات التاريخية، فكان الجواب في ذلك المجتمع النسائي

الصغير مختصرا وسريعا على نحو إثارة الاحتمال... وإنني أعتقد أن علينا أن نبحث هذه

الأمر بطريقة علمية قبل أن يبحثها غيرنا من أعداء أهل البيت بطريقة عدوانية، ولا أتصور

أن البحث العلمي في هذه الأمور يختلف عن البحث العلمي الأصولي والفقهوي والكلامي،

ولا أتصور أن النتائج فيه أيا كانت تختلف عن النتائج هناك، فإذا كانت الغوغاء هي

الأساس في تقويم الأمور فإن ذلك يمنع من كثير من الأبحاث التي تؤكد الحقائق،
وإنني
أدعو جميع إخواني العلماء والباحثين إلى دراسة هذه الأمور بالدقة والتحقيق لان ذلك
هو
سبيل الوصول إلى الصواب، وهو الطريقة المثلى لتأكيد تراثنا بالطريقة المثلى على
أساس
الحق والواقع).
وقال في جوابه الخامس: (لان المسألة إنني أثرت علامة استفهام وأبدت بعض
التحفظات من أجل إثارة البحث حولها، خاصة وإن ما نعرفه من جمهور المسلمين
الشيعة -
في احتفالاتهم بالزهراء عليها السلام - أنهم يتحدثون عن ذلك بشكل يوجب الثقة
حتى بالحديث
الضعيف، وأن المسألة يقينية لا تحتمل الخلاف أبدا).

(١) راجع الملحق رقم: ١١ و ١٣.

(٢) راجع الملحق رقم ١٢.

وقال في الشريط المسجل: (وقد يقول إنسان لماذا إثارة هذه القضايا مثلا؟ لولاه الناس (هؤلاء الناس) الذين يصطادون في الماء العكر ويستغلون أيام وفاة الزهراء وولادة الزهراء

في مخاطبة غرائز الناس وعواطف الناس وإيمان الناس ما أحد (لم يكن أحد) سمع فيها (بها) لأنها ليست من الأمور التي تشكل عمقا وأهمية لنا، بس في بعض الحالات واحد يجي يسأل سؤالاً وبعض الناس يحاول... (كلمة غير واضحة...).

وقال أيضا في الشريط المسجل: (وأنا أنصح وقلت هذا في إيران في المجمع العالمي لأهل

البيت في آخر سفر لي، قلت: إذا لم تناقشوا قضاياكم وإذا لم تناقش نحن قضايانا بطريقتنا

الخاصة فسیناقشها الآخرون ويسقطون القضايا).

وقال أيضا في الشريط المسجل: (ولذلك تحدثت في مقام شرح موقف وجهة نظري، وإلا فهذه القضية ليست من المهمات التي أهتم بإثباتها ونفيها لا من ناحية علمية ولا من

ناحية سياسية).

ولنا على كلامه عدة ملاحظات:

الأولى: إن هناك تنافيا ظاهرا في إثارة الموضوع بين عدم كون الحديث جماهيريا وبين كون الجماهير هي المعنية بالامر فهو يقر بأن (جمهور الشيعة يتعاملون معه معاملة المسلمين)؟

الثانية: إذا كان الغرض هو إثارة الموضوع علميا فهل كان الواجب طرحه على المحققين

والعلماء المتخصصين في شؤون التاريخ أم على مجموعة صغيرة من النساء؟! وخصوصا إنه

يقول في جوابه الثاني (إنني أعتقد إن إثارة مثل هذه المسألة التي مضى عليها وقت طويل

في مجلس محدود حتى إنها ليست معروفة لدينا في لبنان بشكل عام)؟! فلماذا بادر إلى

طرح الموضوع غير المعروف في الأجواء العامة، لا بلحاظ عدد الحضور، بل بلحاظ عدم

معرفة الحضور بالموضوع؟

الثالثة: إذا كان فضل الله لا يهتم بإثبات القضية من ناحية علمية - كما يقول في الشريط

المسجل - فهل يحق له بعد ذلك أن يطرح الموضوع لإثارته لان ذلك يدفع الآخرين

لتركيز
المسألة من ناحية علمية كما جاء في الجواب الأول والخامس؟ بل ألا يعتبر قوله
السابق غريباً
مع قوله في الجواب الرابع: (إنني أعتقد إن علينا أن نبحث هذه الأمور بطريقة علمية؟)
وما
هو إلا (بقبقة في زقزقة).

٤ - هل كان طرحاً علمياً؟
قال في جوابه الأول: (لقد كانت المسألة كلها أن لدي تساؤلات تاريخية تحليلية في
دراستي الموضوع كنت أحاول إثارتها في بحثي حول هذا الموضوع... وعن سؤال
حول
إسقاط الجنين انه من الممكن أن يكون طبيعياً لأنني كنت آنذاك أحاول البحث في
الروايات
حول هذا الموضوع، وقد عثرت أخيراً على نص في البحار عن دلائل الإمامة
للطبري...)

وخلاصة الامر إنه حديث في مجال إثارة التساؤلات التحليلية من أجل الوصول إلى الحق وليس موقفا حاسما، لأننا لا نملك عناصر الرفض قطعاً، ولكننا نتحرك بالطريقة العلمية في تجربة الإثبات).

وقال في جوابه الثاني: (وإذا كنت قد تحدثت عن سقوط الجنين بأنه قد يكون في حالة طبيعية طارئة فإنني لم أكن آنذاك مطلعاً على مصادره ولذلك أثرت المسألة على سبيل الاحتمال...!).

وقال في جوابه الثالث: (وأنا لم أدقق في الروايات التي تذكر أن أهل المدينة كانوا يضحجون... حتى أن بعض الكلمات التي قرأتها ولا أدري مدى سندها ولكنها موجودة في تاريخ الزهراء أنها افتقدت بعض هذه الأوراق فقالت لخادمتها فضة: ابحثي عنها فإنها تعدل

عندي حسناً وحسيناً، فإذا صحت هذه الرواية...).

وقال في جوابه الرابع: (لذلك كنت أحاول دراسة الموضوع تاريخياً من جهة السند ومن

جهة المتن ومن خلال بعض التحليلات التاريخية... ولكنني عثرت في إجاباتي بعد ذلك على كثير من النصوص... إنني أعتقد أن علينا أن نبحث هذه الأمور بطريقة علمية قبل أن

يبحثها غيرنا من أعداء أهل البيت بطريقة عدوانية، ولا أتصور أن البحث العلمي في هذه

الأمور يختلف عن البحث الأصولي والفقهوي والكلامي ولا أتصور أن النتائج فيه أياً كانت

مختلف عن النتائج هناك، فإذا كانت الغوغاء هي الأساس في تقويم الأمور فإن ذلك يمنع

من كثير من الأبحاث التي تؤكد الحقائق، وإنني أدعو جميع إخواني من العلماء والباحثين

إلى دراسة هذه الأمور بالدقة والتحقيق لأن ذلك هو سبيل الوصول إلى الصواب، وهو الطريقة المثلى لتأكيد تراثنا بالطريقة المثلى على أساس الحق والواقع...).

ويلاحظ على كلامه ما يلي:

أولاً: من يكون في حالة البحث العلمي، فإن من المفروض واللازم عليه أن يقوم بالاطلاع الواسع والشامل على مصادر الموضوع وجوانبه قبل إبداء وجهة النظر، وهذا من

أصول البحث المتفق عليها، أما التشكيك في حقيقة متعارفة من غير بحث وتحقيق مسبق فلا

يتم للمنهج العلمي بصلة، وما فاعله إلا (مفوز علق شنا باليا).
ثانيا: من آداب الجواب الواردة في الروايات أن يقوم غير العالم بأمر: لا أعلم، أما التشكيك فهو يشكل موقفا، خصوصا عندما يكون الامر من المسائل المتسالم عليها عند

الشيعة سواء كانت عقائدية أو تاريخية، ويتأكد هذا الموقف مع اعترافه بكون ما شكك فيه

من المسائل المتسالم عليها ومن ضروريات المذهب، فقد قال في جوابه الثاني: (وقد رأيت

أن كثيرا من علمائنا رووا هذه الروايات في كتبهم بحيث إنه إذا ناقض البعض في سندها فإن

عمل العلماء مع الشهرة التي يتصل بالقضية إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب قد

يجبر هذا الضعف). فما هو وجه الارتباط بعد هذا بين التشكيك في المسائل المتسالم عليها

وبين الدعوة إلى تحري الدقة والتحقيق في دراسة هذه المسائل؟!!

وعلى سبيل المثال فإن من يسأل عن وفاة الامام الحسن عليه السلام هل هي قتل وشهادة بالسّم؟

فيجيب بأن ذلك ممكن، فهذا الجواب وإن لم يكن رفضا قاطعا للقول بشهادته إلا أن التشكيك بحد ذاته يعتبر موقفا مضادا في مثل هذا الامر، فإما أن يعترف المسؤول في هذه

الموارد بجهله إن كان جاهلا، أو يثبت أو يرفض ذلك بأدلة علمية قاطعة أو يسكت على

أضعف التقادير، وهذا ما لم يفعله فضل الله.

ثالثا: ليس من الصحيح أن يطالب فضل الله عوام الناس بالبحث والتحقيق في المسائل التاريخية وغيرها، في حين نراه يجهل وجود روايات تتحدث عن مسائل أساسية وحساسة؟ فإذا كان مع كل دراساته ومطالعاته - حسب ادعائه - لم يطلع على

روايات ظالم

الزهراء عليها السلام وإسقاط جنينها، فهل يحق له أن يطالب مجموعة (صغيرة أو كبيرة) من النساء

بالبحث والتحليل، أو يطالب العلماء بذلك؟! وهل يعذر بعد هذا العمر الطويل في عدم العثور (إلى ما قبل أربعة أعوام) على رواية واحدة تتحدث عن السقط الشهيد المحسن عليه السلام!

رابعا: علل فضل الله تحفظه على رواية كسر الضلع بضعف السند، وهذا يوحي للمستمع أن آراءه مبنية دوما على ملاحظة صحة السند، فهل - مثلا - ثبت لديه وفق السند

الصحيح أن الزهراء عليه السلام هي التي كتبت مصحف فاطمة؟ وهل ثبت لديه بالسند الصحيح

خطبة الزهراء في نساء المهاجرين؟ وهل ثبت لديه بالسند الصحيح أن الزهراء كانت تقوم

بالليل حتى تتورم قدمها؟ (١)، وهل وجد نصوصا صحيحة السند تثبت أن ضرب المرأة كان

أمرا مشينا ومعيبا في الجاهلية وموجبا للتشنيع والتعيب للأعقاب؟ وهذه المسألة وغيرها كثير

ينطبق على معظم ما قاله وتبناه، وهذا يفتح بابا واسعا من الأسئلة التي تدور حول تبنيه للروايات والاحداث التاريخية وعموم تصوراته وأفكاره هل هي قائمة وفقا لصحة السند أم

على الذوق والاستحسان. وهل يمكن لفضل الله أن يدعي أن كل ما ذكره في كتبه وخطاباته من أحاديث قد ثبتت صحتها السندية.

وإن ما دعانا لفتح هذا الباب هو ما شاهدناه وفي أكثر من موقع أنه يقبل بعض الآراء
المبتنية على السند الضعيف ويرفض الرأي القائم على السند الصحيح، ومن ذلك ما
سيأتي ذكره عند الحديث عن مصحف فاطمة، حيث إنه استقرب كون مصدر مصحف فاطمة
هو
الرسول صلى الله عليه وآله وكاتبه هو الزهراء عليها السلام واستبعد كون مصدر
مصحف فاطمة هو جبرائيل عليه السلام
وكاتبه هو الامام علي عليه السلام! بالرغم من أن ما استقرب به إما ضعيف سندا أو لم
ترد فيه رواية
أو محمول على الرأي الاخر، وما استبعده قد وردت فيه الروايات الصحيحة! بل إننا
نلاحظ كثيرا أنه يستشهد بما رواه السنة ومع ذلك فلم يطعن فيما نقله عنهم بضعف
السند،
وكشاهد على ذلك الروايات المتعددة التي نقلها عن ابن سعد في أواخر كتابه
(خطوات علي
طريق الاسلام) حيث استند عليها في استنتاج ما تبناه من الرأي.

(١) نقلا عن خطبة له يوم الجمعة بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٩٦ م، وليس غرضنا إنكار ما تلوناه، بل لبيان أن
فضل الله لم
يلتزم نفسه بملاحظة صحة السند في كل ما يقول، وسيأتي مزيد من الكلام حول هذا في مبحث كسر
الضلع.

خامسا: بعد مضي فترة ليست بقليلة من الاخذ والرد حول كلامه السابق نراه قد (رجع على حافرتة) ووقع مرة أخرى في نفس الأخطاء السابقة، فهو يجيب من غير تدقيق في الروايات التي تقول أن أهل المدينة كانوا يضجون من بكائها، ويتحدث في مسائل من غير

معرفة بالسند، ويتبنى تصورات معينة على فرض صحة الرواية كما جاء في الجواب الثالث

عند حديثه عن مصحف فاطمة، فأين هذا من الدعوة إلى التدقيق والبحث العلمي؟
* * *

٥ - أهمية الكلام وخطورته

قال في الشريط المسجل: (أولا مسألة ضلع الزهراء عليها السلام، هذه قضية تاريخية لا قضية متصلة بالعقيدة ولا (ليس) فيها تبرئة لاحد ممن ظلموا الزهراء وظلموا عليا عليه السلام، قضية

تاريخية لكن بعض العلماء يقولون إنه صار فيه كسر ضلع وبعض العلماء ما يقولون...).

وقال في الشريط المسجل: (وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني سواء قال القائلون إن ضلعها كسر أو لم يقل القائلون ذلك، هذا لا يمثل بالنسبة لي أية سلبية أو إيجابية، هي قضية تاريخية تحدثت عنها في دائرة ضيقة خاصة، ولم أتحدث عنها في الهواء

الطلق، ولكن الذين يصطادون في الماء العكر حاولوا أن يجعلوا منها قضية للتشهير وإثارة

الغوغاء وإثارة السذج البسطاء من الناس بطريقة وبأخرى، ولم أتحدث بها في أي مجال

وإنما تحدثت عنها كجواب عن سؤال لان كثيرا من الناس أصبحوا يصطادون في الماء العكر،

ولذلك تحدثت في مقام شرح موقف وجهة نظري، وإلا فهذه القضية ليست من المهمات

التي أهتم بإثباتها ونفيها لا من ناحية علمية ولا من ناحية سياسية ولكن مشكلتنا إن الكثيرين من الناس يحملون الأمور أكثر مما تتحمل).

وقال أيضا في الشريط المسجل: وقد يقول إنسان لماذا إثارة هذه القضايا مثلا؟ لولاه الناس (هؤلاء الناس) الذين يصطادون في الماء العكر ويستغلون أيام وفاة الزهراء وولادة الزهراء في مخاطبة غرائز الناس وعواطف الناس وإيمان الناس ما أحد (لم يكن أحد) يسمع فيها (بها) لأنها ليست من الأمور التي تشكل عمقا وأهمية لنا).

وفي جواب السؤال الذي وجه إليه حسبما جاء في الشريط المسجل: (أكد لنا مقربون من المسؤولين الإيرانيين أن آية الله السيد الكلبايكاني (رضوان الله عليه) أرسل لسماحتكم قبل وفاته رسالة شديدة اللهجة بسبب موقفكم من قضية الزهراء عليها السلام؟ قال: (هذا كاذب جملة وتفصيلاً، لم يرسل السيد الكلبايكاني أية رسالة توبيخية أو شديدة اللهجة لأنه لا يجوز له أن يرسل هذه الرسالة!! ولو كان فرضاً إنه كان رأيي إن الزهراء عليها السلام كسر ضلعها أو لم يكسر، قضية تاريخية شو (ما) دخلها بالدين والعقيدة وبالتشيع!! قضية تاريخية، فلان قتل فلانا أو لا؟! فلان ضرب فلانا أو لا؟! شو دخلها هذه؟!!! تخل بالعدالة؟! تخل بالتشيع؟! أنا أقول لكل المتحمسين، لو فرضنا، أنا أثرت احتمال وذكرت انه الرواية الواردة ضعيفة، صحح أو خطأ، شو دخلها في القضايا، أنا أحكي لكم لكي تفكروا، شو دخلها

بالدين، الواحد منكم عنده عقل، هذه مسألة، وليش هو يقدر (وهل يقدر) السيد الكلبايكاني أو غيره - لو كان أنا رأيي هيك (هكذا) - بيعطيني (يفرض علي) انه تكليفه

الشرعي انه بيعث... (كلمات غير واضحة ولعلها: رسالة يريد يهجم)، لذلك هذه المسألة

في الجواب على هذا السؤال انه هذا أمر كاذب جملة وتفصيلا، ولا نصيب له من الصحة

وكل من يتكلم بهذا فهو كاذب أو مشتبه عليه الامر سواء كان قريبا من المسؤولين الإيرانيين

أو بعيدا من المسؤولين الإيرانيين أو أي شيء آخر، كل من يتكلم بهذا فهو كاذب). وقال في الشريط المسجل أيضا: (وهي التي ظلمت بغصبها فدك، وهي التي ظلمت بالأتان بالنار لاحراق بيتها أما بقية التفاصيل هل دخلوا بيتها أو لم يدخلوا بيتها؟ هل كسر

ضلعها؟ هذه قضية تاريخية قد يختلف فيها الرأي وليست من أصول العقيدة، وليست واردة لتبرئة الذين ظلموها، ولكن بعض الناس يصطادون في الماء العكر ويحاولون أن يحملوا القضايا أكثر، ربما كان لنا علامات استفهام على هذه المسألة من ناحية بعض النقاط

التي أثرناها، ومن حق كل إنسان أن يرسم علامات استفهام، ومن حقه على الآخرين أن

يجيبوها).

وقال في جوابه الخامس: (وأحب أن أوكد على أن مسألة كسر ضلع الزهراء وعدمه، وإسقاط جنينها وعدمه هي من المسائل التاريخية، فلا تمس أصل التشيع ولا الشريعة الاسلامية... ثم لماذا كل هذه الغوغاء والكثير من العلماء يناقشون في كثير من القضايا التاريخية، قد يرى البعض يناقش في تاريخ ولادة الزهراء عليها السلام هل ولدت قبل البعثة بخمس

سنوات أو ست سنوات؟ أم إنها ولدت بعد البعثة؟ ولا يعتبر ذلك كفرا أو انحرافا... ولست أنا في وارد البحث الان حول كل هذه التفاصيل لأنه ليس هناك من مشكلة حتى

يغوص الانسان في هذه القضايا...).

وقال في العدد ٤٤ من نشرة (بينات) بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٤١٨ هـ الموافق ١ / ٨ / ١٩٩٧ م

عن خطبة له: (لذلك أيها الأحبة أقولها لكم من موقع المسؤولية، لا تلقوا بأذهانكم وعقولكم إلى كل داعية فتنة واختلاف وتنازع، إن المسألة إننا في ساحة قتال، قتال

فكري

وسياسي واجتماعي واقتصادي وأمني، ولا يجوز للذين يهجم عليهم العدو من أجل أن يسقط إنسانيتهم أن يتنازعا في جنس الملائكة: هل الملائكة ذكور أم إناث؟! إذا درستما

تتنازعون فيه من قضايا تاريخية أو غيرها فإنكم ستجدون أن ذلك لا دخل في عمق العقيدة وأصالتها).

وقال في العدد ٥٢ من نشرة (بينات) بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ٢٦ / ٩ / ١٩٩٧ م عن خطبة له: (وهكذا يحاول الكثيرون من الناس إثارة القضايا

التي تصبح

موقعا للجدل في المسائل التاريخية حتى يفتنوا بها الناس ويشغلوهم عن قضاياهم، وقد تعودنا في مجتمعاتنا هنا وفي إيران وفي أماكن أخرى أنه كلما مرت ذكرى السيدة الزهراء

عليها السلام فإنه ينطلق شخص من هنا وشخص من هناك ليثيروا هل كسر ضلع الزهراء أم لا

يكسر؟ ويشتم هذا ذلك، ويرد هذا على ذلك. هي قضية تاريخية اختلف فيها المؤرخون، فمن آمن بها واقتنع فله أجر ما اجتهد، ومن لم يؤمن بها واقتنع فله أجر في ذلك، ومن آثار

علامة استفهام فله عذره في ذلك... هناك حق في العقيدة لا بد أن نقف عنده، هناك حق

في التوحيد والنبوة والإمامة والمعاد واليوم الآخر وعلينا أن نركز أصولنا العقيدية، أما في

الفروع والتفاصيل فإن من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد).

أول ما يلفت انتباهنا في كلام (فضل الله) أنه قد أوقع نفسه في مغالطة واضحة، فقد خلط بين مسائل ثلاثة، وهي:

- ١ - المسائل التي تؤثر على أصل العقيدة بالاسلام.
 - ٢ - المسائل المهمة التي يعتبر إنكارها انحرافا عن المذهب.
 - ٣ - المسائل العادية التي لا يؤثر إنكارها أو إثباتها على الاعتقاد بالاسلام أو بالمذهب.
- أما في القسم الأول فقد اختلف فقهاء الشيعة في موجب الكفر والارتداد، فمنهم من قال أنه من أنكر ضروريا من ضروريات الدين، ومنهم من ذهب إلى انه من أنكر الضروري

واستلزم إنكاره للضروري إنكار الألوهية والرسالة، ومع اختلافهم هذا فإننا لم نشهد أحدا

منهم اعتبر إنكار ضرب الزهراء عليها السلام وإسقاط جنينها وما شاكل ذلك إنكارا للضروري من

الاسلام، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية هذا البحث، فهو داخل ضمن القسم الثاني الذي يعني إنكاره انحرافا عن المذهب.

موقف الحوزة العلمية

ولهذا نجد أن كبار مراجعنا اعتبروا كلام (فضل الله) في التشكيك في شهادة الزهراء عليها السلام

وبقية المسائل العقائدية المرتبطة بالمذهب كلام ضال وحكموا عليه بأنه ضال مضل، كما

أشار إلى ذلك آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني وآية الله العظمى الشيخ الميرزا جواد

التبريزي (دام ظلهم) في خطابهم بمناسبة شهادة الزهراء عليها السلام بتاريخ ١٢ جمادى الأولى

١٤١٨ هـ، وكان مما قاله الشيخ الوحيد الخراساني: (... إن جميع الآلام والمصائب

منشؤها
السفاهة، وعلاج جميع الأمراض هو الفقاهاة، ولو أن البشر وصل للسفاهة ولو كان
ذلك
البشر تحت عمامة وذا لحية كثة، فإنه سيرى فاطمة الزهراء عليها السلام في مستوى
امرأة عادية ويرى
مقامها قابلا للنيل من قبل بقية النساء... وذلك لان من أوجب الواجبات عليكم جميعا
في
برهة الضلال الحالية، التي وقع فيها تضييع حقوق أحق أرباب الحقوق من قبل الله
تعالى،
أن تبذلوا قصارى جهدكم من الناحية الفكرية، وأن تكونوا علماء مقتدرين، وأن
تصبحوا
فقهاء في الدين ومبانيه وأئمته، وأن تنقذوا الناس وتنجوهم من هذه الضلالات الناجمة
على أثر فتنة بعض المتلبسين بالعمامة المؤيدين من قبل ممالك الكفر في مقام الاخلال
بأصول
المذهب ومبانيه وأسسها، وذلك باستخدام حربة العلم والاستدلال الذي يخضع له كل
مفكر
غير متعنت في قبال الحق (١).

(١) راجع الملحق رقم: ٣٣.

وقال الميرزا جواد التبريزي في ذلك الخطاب:

(ولقد سعى البعض جهلا والبعض الاخر عن عمد وقصد ضالا ومضلا تحريف عقائد الشيعة، هذه العقائد التي عانى أصحاب الأئمة عليهم السلام وعلماؤنا المصاعب الجمة طوال الأزمنة

للحفاظ عليها، وهي أساس التشيع. إن هؤلاء يحرفون أولئك الشباب الذين لا اطلاع لهم

ولا فحص لديهم في حقائق المسائل الدينية وتاريخ الاسلام، ولا معرفة لديهم بالمباني والأسس التي يجب أن تؤخذ منها المطالب والعقائد الحققة... وهؤلاء (المضلون) بدلا أن

يوصلوا عقائد الشيعة وبيّنوا أدلتها ومداركها فإنهم - فضلا عن حيرتهم الشخصية في عقائد الشيعة - يلقون هؤلاء الناس المساكين في الضلالة... ومن الأدلة القاطعة للشيعة التي

لا مجال للخدشة فيها ولا يمكن أن يقع فيها الجهل وعمى البصيرة - لمن كانت له بصيرة! -

هو ما يتعلق بفاطمة الزهراء عليها السلام... ولكن ظهر أشخاص وبعضهم معممون ومنتسبون

للسادات، فهؤلاء ينكرون شهادة الزهراء عليها السلام يعني ينكرون قول موسى بن جعفر عليه السلام من

أنها صديقة شهيدة، فاحذروا ونبهوا غيركم!

... إنني أقول - والله شاهد على ما أقول - إن قلوبنا ممتلئة دما وقيحا، فهؤلاء يفسدون

عقائد الشباب، والرسائل التي تصل إلينا من الخارج جعلتنا في حيرة من الامر. إن الترويج

لأولئك فيه إشكال شرعي وغير جائز إلا أن يعود هذا الشخص ويقول إن ما قلته من الكلام

كان اشتباها... لقد قلنا إننا نريد الاتحاد ولكن ليس بالشكل الذي نحذف فيه عقائد الشيعة

ونبطلها، كلا فنحن لا نريد الاتحاد بهذا النحو، وإن إمام الزمان (عجل الله فرجه الشريف)

يتألم قلبه من هذا الشكل من الوحدة، وإن ما نصبو إليه هو التآلف). (١)

كذلك أجاب الميرزا جواد التبريزي والشيخ الوحيد الخراساني على استفتاء عن بعض مقولات فضل الله التي قال فيها أن أهل السنة يبحثون مع الشيعة في دلالة حديث الغدير مع أن اللازم هو البحث في سند حديث الغدير أيضا! وأن النبي صلى الله عليه وآله لم

يبين بوضوح للناس
تعيين الامام علي عليه السلام للخلافة! ونفى وجود خصوصيات غير عادية في الزهراء
عليها السلام باستثناء
الظروف الطبيعية وأنه لا يوجد دليل على وجود عناصر غيبية في الزهراء عليها السلام
يخرجها عن
مستوى المرأة العادي، فقد حكم الميرزا جواد التبريزي بأن تلك المقولات (خلاف
المسلمات
بل ضرورات المذهب الحق وقائلها خارج عن طريق المذهب الاثني عشري)، أما
الشيخ
الوحيد الخراساني فقال: (المقالات المذكورة إضلال عن سبيل الله وإفساد في العقائد
الحقة) (٢).
وكذلك أفتى آية الله العظمى الشيخ الفاضل اللنكراني بعدم جواز بيع الكتب المتضمنة
لأفكار فضل الله إلا لمن يريد الجواب والرد. (٢)

-
- (١) راجع الملحق رقم: ٣٤.
(٢) راجع الملحق رقم ١١، ١٣.
(٣) راجع الملحق رقم ١٤.

وذهب بعض العلماء والفقهاء المعاصرين إلى أنه لا ينكر شهادة الزهراء إلا من كان في قلبه مرض وكان من أبناء الجاهلية (١). وهذا يكشف عن مدى خطورة الأفكار التي يطررها

فضل الله، وإن هذه الآراء الشاذة لتعكس في واقع الامر شذوذا في التفكير والنهج. محاولات فاشلة

ومن المحاولات الخائبة لبعض المحسوبين على فضل الله للإيحاء بأن هناك من العلماء من

يتفق مع فضل الله في أفكاره المنحرفة ولا يرى في ذلك بأسا ما نشره في جريدة (جمهورية إسلامي) الإيرانية في عددها ٥٣١٩ الصادرة بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٧ م عن لسان آية

الله السيد كاظم الحائري، ولكن هذه المحاولة باءت بالفضل بعد تكذيب السيد الحائري لما

نسب إليه في العدد الصادر في اليوم التالي من إدراج الخبر المختلق وفي نفس الجريدة. (٢)

وكذلك من المحاولات الفاشلة لانكار انحرافات فضل الله والتقليل من شأنها ما ذكره فضل الله وشرذمة من المحسوبين عليه أن المراجع الكبار عندما أفتوا بانحرافه فإنهم استندوا

في ذلك إلى كلماته المقطعة ولم يطلعوا على كلماته كاملة، وقد يحلو لبعضهم أن يضيف

إنهم أفتوا بالانحراف بعد تلقيهم لضغوط شديدة من بعض المغرضين! وقد أحبط آية الله العظمى التبريزي هذه المحاولة في جوابه على رسالة بعضها جمع من

الطلبة في إيرلندا. (٣)

ومما يدعو إلى السخرية تشبيه فضل الله ما جرى على الزهراء بالاختلاف في جنس الملائكة، وكذلك قوله في آخر ما وصلنا من خطاباته ان من توصل إلى عدم شهادة الزهراء

عليها السلام فهو مأجور، نظير من توصل إلى شهادتها، فكل قد اجتهد وكل مثاب على اجتهاده!!

وإن كان من أصاب الواقع يحصل على أجر إضافي، ولعله لا يود حاليا أن يضيف إلى ما

قال أن الاجر الإضافي هو من نصيبه لأنه الذي أصاب الواقع! فما اعتبره مراجعنا العظام من

أعظم المحرمات وأدرجوه ضمن مقالات الضلال يزعم فضل الله أنه يحصل الثواب

عليه؟!
وهكذا يكون استغلال الدين لضرب أسس الدين وقواعده!
موجبات الضلال
ثم إن إثبات بعض الحقائق التاريخية أو نفيها له ارتباط وثيق بالمسائل العقائدية ولا
يمكن
التفكيك بينهما أحيانا، فمثلا لو نفى شخص قيام الخلفاء الثلاثة بغصب حق أمير
المؤمنين عليه السلام
في الخلافة ولكنه أقر بأن اللائق بها والمستحق لها تعيينا من قبل رسول الله صلى الله
عليه وآله هو الامام
علي عليه السلام، وأنهم إنما فعلوا ذلك حرصا على عدم تفرق الأمة وتشتتها، وأن
الامام
علي عليه السلام رضي بهذا الوضع وأعذرهم في قصدهم، فكيف سيتعامل فضل الله مع
هذه
القضية وأمثالها؟ وهل سيدرجها ضمن المسائل التاريخية أم العقائدية؟

- (١) راجع: (ظلمات فاطمة الزهراء في السنة والآراء) ص ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٧.
(٢) راجع الملحق رقم: ١٥.
(٣) راجع الملحق رقم: ١٦.

هذا بالإضافة إلى أن الحكم بالانحراف والضلال والخروج عن المذهب لا يختص بالخروج عن لاحق في المسائل العقائدية كالتوحيد والنبوة والإمامة كما يحاول فضل الله

التأكيد عليه، للتقليل من أهمية ما عدا ذلك من الفروع والتفاصيل وليفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لتشكيكاته، بل ان إنكار بعض المسائل الفقهية التي اختص بها المذهب الامامي وانفرد يخرج قائله عن المذهب أيضا، نظير إنكار جواز الجمع بين الظهريين والعشائين من غير ضرورة والقول بحرمة وطئ الحائض وبطلان التعصيب والعول في الإرث (١).

أحكام مترتبة على الضلال

وزبدة المخاض إننا لم نخرج فضل الله عن الاسلام، وإنما نقول إن لديه انحرافات عقائدية

وغيرها عن المذهب لا تؤهله لتصدي هذا الموقع ولان يكون عالما يأخذ منه الناس دينهم، بل

تضعه في عداد أصحاب الضلال والبدع وما يترتب على ذلك من أحكام، نذكر هنا بعضها

مما جاء في الكتب الفقهية:

سؤال ٨٩٨: إذا قرض أحدهم كتابا من كتب الضلال، فهل تقريضه هذا مخل بعدالته؟ السيد الخوئي: (نعم إذا علم بضلالة الكتاب).

سؤال ٨٨٩: وإذا ادعى هذا المقرض بعد تقريضه للكتاب أنه اشتبه وأخطأ ولم ينتبه، فهل يؤخذ بادعائه أم لا؟

السيد الخوئي: (نعم يعتبر هذا الادعاء توبة ورجوعا عن خطاه، والله العالم).

تعليق الميرزا جواد التبريزي: (يقبل قوله إذا احتمل صدقه، وإلا فلا بد من إحراز التوبة وإعلانه إعلانا عاما بأن ما ارتكبه كان اشتباها وخطأ) (٢).

سؤال ٩١٧: إذا كان لزيد كتب ضلال، ورأينا عمروا يمدح زيدا ويذكره بالثناء والمديح،

فهل أن فعل عمرو هذا مخل بعدالته علما بأن مدحه لزيد يسبب ميل الناس لزيد وقراءتهم

لكتبه التي هي كتب ضلال، وهل يعتبر هذا من ترويح كتب الضلال؟

السيد الخوئي: (نعم يعتبر ذلك ترويجا إذا علم بباطله).

سؤال ٩١٨: هل يجوز أن يلعن الفاسق أو يتهجم عليه بألفاظ مؤذية في غير حضوره أو يدعى عليه أم لا؟

السيد الخوئي: (لا يجوز لعن المؤمن أو سبه أو الدعاء عليه، بل عليه أن يأمره بالمعروف

أو ينهاه عن المنكر إن أمكن، والله العالم).
تعليق الميرزا جواد التبريزي: (إلا إذا كان مبدعا) (٣).

-
- (١) صراط النجاة: ج ٣، ص ٤١٥. الطهارة للشيخ الاراضي: ج ٢ ص ٢٣٩. الروضة البهية: ج ٨، ص ٧٩ و ٨٧.
مسالك الافهام: ج ٢، ص ٢٥٦. الانتصار: ص ٢٧٦.
(٢) صراط النجاة: ج ٣، ص ٢٩٤.
(٣) صراط النجاة: ج ٣، ص ٢٩٨.

غفلة أم تغافل؟

ومما يثير العجب والدهشة تشبيهه (فضل الله) مسألة ظلامه الزهراء عليها السلام بالاختلاف الوارد

في سنة ولادتها، فهو قد تغافل عن فرقين مهمين:

الأول: عدم وجود اختلاف في مسألة ما وقع على الزهراء من الظلم، بخلاف تاريخ ولادتها أو وفاتها فقد حصل فيه الترديد والاختلاف.

الثاني: إنه قياس مع الفارق، فمما لا يختلف فيه أحد أن الآثار والنتائج المترتبة على إثبات أو نفي ما وقع على الزهراء عليها السلام من الضرب وكسر الضلع وإسقاط الجنين بالإضافة

إلى قضية أحزانها، أهم بكثير من النتائج المترتبة على الاختلاف في تاريخ ولادتها وبشكل

لا يقبل القياس، وإن التساوي بين هذين يشبه التساوي بين اعتبار الاختلاف في تاريخ ولادة الامام الحسين عليه السلام كالاختلاف في أصل استشهاده! (ويحمي جوابه نقيق الضفدع).

وبعد كل هذا فإن فضل الله لا يولي أي اهتمام لمسألة إثبات ما وقع عليا الزهراء عليها السلام من

الظلم لأنه ليس هناك مشكلة - على حد تعبيره في الجواب الخامس - حتى يغوص الانسان

في هذه القضايا، وإن هذه المقولة لها تبسيط غير أمين للقضية، لان ظلامه الزهراء عليها السلام هي

أكبر علامة محسوسة لجميع المسلمين تدلهم على وجود مشكلة وتضع على ما حدث أضخم علامة استفهام تلفت الأذهان.

إن عقولنا القاصرة لن تستطيع تصور بعض جوانب أهمية ما جرى على الزهراء عليها السلام

وعظم ذلك فضلا عن إدراك حقيقته، ولكن تلك المصيبة أشغلت فكر الامام الجواد عليه السلام

وملأت قلبه من الغضب والنقمة الإلهية، فقد روى الطبري الامامي (رضوان الله عليه) عن

أبي الحسين محمد بن هارون بن موسى، قال: حدثنا أبي، قال: أخبرني أبو جعفر محمد

بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال:

حدثني زكريا بن آدم، قال: (إني لعند الرضا عليه السلام إذ جيء بأبي جعفر عليه

السلام وسنة أقل من
أربع سنين، فضرب بيده إلى الأرض، ورفع رأسه إلى السماء فأطال الفكر، فقال له
الرضا
عليه السلام: بنفسى أنت، لم طال فكرك؟ فقال عليه السلام: فيما صنع بأمي فاطمة
عليها السلام، أما والله
لأخرجنهما ثم لأحرقنهما، ثم لأذرينهما ثم لأنسفنهما في اليم نسفا، فاستدناه وقبل ما
بين
عينيه، ثم قال: بأبي أنت وأمي، أنت لها، يعني الإمامة (١).

(١) دلائل الإمامة: ص ٤٩٩، ح ٣٥٨، ورجال السنن من أجلة ثقات أصحابنا، إلا أن محمد بن هارون بن
موسى
التلعكبري لم يرد في حقه توثيق بالخصوص، وعليه فقد يقال بعدم إمكان الحكم باعتبار الرواية، ولكن
يضعف هذا
القول أن التوثيق لا ينحصر بالتوثيق الخاصة فهناك توثيق عامة أيضا، وعلماءنا الأبرار وإن اختلفوا في
مصاديقها
ولكنهم لم يختلفوا في أصل اعتبار التوثيق العام إن ثبت بدليل، ومن التوثيق العامة التي اختلفوا في اعتبارها
كون
الرجل من مشايخ الإجازة وترحم أحد الاعلام كالشيخ الصدوق والكليني والنجاشي وأضرابهم عليه، ومحمد
بن
هارون يعد من مشايخ الإجازة لصاحب كتاب الدلائل، كما أن النجاشي قد ترجم عليه في ترجمة أحمد بن
محمد بن
الربيع (رجال النجاشي: ص ٧٩، ومعجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٢٧٢)، واستنادا لذلك حكم العلامة
المامقاني
بحسنه بينما أهمله السيد الخوئي باعتبار أن ذلك لا يستلزم التوثيق.
ومن التوثيق العامة التي قبلها السيد الخوئي كون الراوي من مشايخ النجاشي كما ذكر ذلك في مقدمة
موسوعته
الرجالية القيمة (راجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٥٠)، وقد حصرهم السيد الخوئي بأربعة وستين
رجلا (نفس
المصدر: ج ٢، ص ١٥٨) وقد اعتمد في التحديد بهذا العدد بمن نقل عنهم النجاشي بلفظ (أخبرنا) التي
تفيد كون
التحديث مباشرة، ولكن قد يقال بإمكان كون الراوي من مشايخ النجاشي وإن كان النقل بلفظ آخر مثل
(قال) وكما
نقله النجاشي عن محمد بن هارون بن موسى في ترجمة أحمد بن الربيع، فإن النجاشي قد أدرك وهو في
صغر سنه
وقبل أن يبلغ الثالثة عشر عاما - على نحو الجزم - هارون بن موسى التلعكبري المتوفى سنة ٣٨٥ هـ (نفس
المصدر:
ج ١٩، ص ٢٣٥)، والد محمد بن هارون، وذلك لان النجاشي قد ولد سنة ٣٧٢ هـ، وبناء على ذلك فإن
محمدًا

سيكون من معاصري النجاشي ومن غير البعيد أن ينقل عنه مباشرة، ومن غير الضروري أن يكون النقل عنه بلفظ (أخبرنا)، فقد نقل النجاشي عن بعض مشايخه بلفظ (أخبرنا) ولفظ (قال) أيضا كما فعل ذلك مع أبي عبد الله بن شاذان في ترجمة الحسن بن راشد الطفاوي وإبراهيم بن إسحاق أبي إسحاق، ومع الحسين بن عبيد الله الرازي أو الغضائري في ترجمة سيف بن عميرة وإبراهيم بن مهزيار وإسماعيل بن علي وإسماعيل بن أبي عبد الله، ومع أبي الفرج محمد بن علي الكاتب القنائي في ترجمة إسماعيل بن محمد بن إسحاق، ومع أحمد بن علي بن نوح في ترجمة عبيد الله بن الحر الجعفي وأحمد بن إسحاق وثوير بن أبي فاخته وثابت بن هرمز وأبي أيوب المدني، وكذلك مع آخرين ليس هنا مجال استقصائهم، كما أنه نقل عن بعض مشايخه بلفظ (ذكر) مثل الحسين بن عبيد الله في ترجمة عمارة بن زيد، ومثل أحمد بن الحسين في ترجمة علي بن الحسن بن علي وجعفر بن أحمد بن أيوب. وبناء على ذلك فمن المحتمل أن يكون محمد بن هارون ثقة وفقا لرأي السيد الخوئي أيضا بتوثيق مشايخ النجاشي، وإن لم يكن معتزدا بشواهد أخرى حيث أن النجاشي لم ينقل عنه إلا في مورد واحد من كتابه، والغرض من كل هذا هو إثارة هذا الامر للبحث والتحقيق.

وأخيراً، فإن هنا علامة استفهام كبيرة وهي انه إذا لم تكن القضية من المهمات التي تهتم
فضل الله ولا تمثل له أية سلبية أو أية إيجابية، وليس لها أية أهمية علمية أو سياسية
فلماذا

تعرض إليها في أحاديثه؟! ولو تنازلنا وقلنا إنه كان إجابة على سؤال وهو قد عود الناس
الإجابة على كل ما يسألون! فلماذا لم يقل في جواب ذلك السؤال عما جرى على
الزهاء

إن البحث فيها ليست له أية أهمية؟ ولماذا لم يقل هنا ما قاله عندما سئل عن البحث
عن

أفضلية الزهاء عليها السلام على السيدة مريم عليها السلام بأن هذا ترف فكري
سخيف!!؟

يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت القضية لا تشكل أهمية وعمقا لدى (فضل الله) فلا يعني
ذلك إن الامر كذلك بالنسبة للشيعة الغيارى وأصحاب الولاء لأهل البيت عليهم السلام
وفي

مقدمتهم علماؤنا الكرام ومراجعنا العظام، فكيف اعتبر نفسه فوق أن يحاسبه أحد
مراجع

الدين على ما صدر منه من انحرافات واضحة وإساءات كبيرة في حق المذهب وهو في
مقام

تلميذ له في أحسن الأحوال؟ (وليس هذا بعشك فأدرجي).

منزلة الزهراء

(٣٧)

منزلة الزهراء عليها السلام
أقوال (فضل الله)

قال في الجزء الخامس من تفسيره (من وحي القرآن: ص ١٤): (وفي ضوء ذلك لا بد لنا من أن نلتفت إلى الجهود الكلامية المضنية التي يبذلها علماء الكلام وغيرهم في إقامة البراهين على أن هذا النبي - لا سيما نبينا محمد صلى الله عليه وآله - أفضل من هذا النبي أو

ذاك أو من كل الأنبياء، كما لو كانت القضية من القضايا الأساسية التي تتعلق بالجانب الحيوي للعقيدة، وقد يتصاعد الخلاف ويتجه اتجاهات غير دقيقة... ثم يتحول إلى أن يكون صفة لازمة للشخصية بحيث يفرض على الفكر أن يلاحق كل الشخصيات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية في نطاق عمليات التفضيل الذي يراد به إرضاء الزهو الذاتي الذي يرتاح إليه الانسان تحت تأثير الشعور بأفضلية الشخص الذي ينتمي إليه، وقد يتطور الامر فينتقل إلى البحث عن النقائص والعيوب المتمثلة في شخصية الشخص الاخر، وقبول ما ينقل إليه منها وإن لم يكن ثابتا بطريقة شرعية... وقد لا يكون لهذا كله أي أثر عملي في جانب العقيدة وفي جانب العمل... كما هي القضية في فكرة تفضيل نبي على آخر، أو تفضيل إمام على نبي كما قد يثار ذلك لدى بعض الفرقاء أو فيما يثار من تفضيل فاطمة الزهراء عليها السلام على مريم أو العكس... فإن هذا الحديث لا

يجني منه الخائض فيه أية فائدة على مستوى الدين أو الدنيا سوى إتعاب الفكر أو إرضاء الزهو الذاتي).

وفي جواب سؤال وجه إليه، هذا نصه: هناك سؤال وطرح يتداوله الاخوة وهو مسألة الرسالة والإمامة، ومن هو الأفضل هل هو الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أم الأئمة الأطهار أم أن هناك تساويا؟

قال: (هو نبينهم، هو أستاذ علي الذي هو أستاذهم وسيدهم، النبي لا يرقى إليه أحد حتى علي بن أبي طالب، هو أفضل ولد آدم، وهو سيد ولد آدم، ثم يا جماعة هذا النوع من الأسئلة التي هي مال ترف فكري سخيف، لو فرضنا أننا فهمنا أن النبي أفضل أو أنهم أفضل، أو مثل ما يقولون الأنبياء أفضل أم الامام علي أفضل؟ السيدة الزهراء أفضل أم السيدة مريم أفضل؟ ذاك علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله، إذا كنتم تريدون أن تختلفوا اختلفوا في القضايا التي تركز على الجانب العقيدي الذي إذا جهلتموه خسرتكم وإذا عرفتموه ربحتكم، أو الجانب الشرعي أو الجانب السياسي، إن مثل هذا يمثل حالة الترف الفكري السخيف... إذ يمكن أن يكون بعض الترف الفكري

فيه قليل فائدة، أما هذا فهو ترف فكري سخيف ويدل على تخلف، ويدل على أن هناك أناسا بلا عمل، ما عندهم شغل إلا الكلام في هذا الامر، أنا دائما كنت أقول للناس الذين يقولون الامام علي أفضل أم الأنبياء أفضل؟ السيدة الزهراء أفضل أم السيدة مريم أفضل؟ كنت أقول: الجماعة غير مختلفين مع بعضهم، فلماذا نخلف (نفرق) بينهم؟ كلهم عند الله سبحانه غير مختلفين مع بعضهم، فنحن ندخل الان ونقوم ونخلف بينهم، على أي أساس؟

سؤال: ماذا تقصدون بالترف الفكري...؟

الجواب (في العدد ٢١ من مجلة الموسم): (الترف الفكري هو الفكري الذي ليس فيه جانب يتصل بالعقيدة... مثل واحد يأتي ويتحدث عن الملائكة كيف هي؟ كم جناح لها؟ كيف يطيرون؟ أو في القبر كيف يأتي منكر ونكير مثلا؟ أو يتحدثون أن الزهراء عليها السلام أفضل أم مريم أفضل؟ الأئمة أفضل أم الأنبياء أفضل؟... بالنسبة للأئمة يكفي ما

يجعلنا أن نعتقده فيهم هو أنهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وأوصياؤه. أما أنهم أفضل من

الأنبياء أو الأنبياء أفضل منهم... المقصود من الترف الفكري إنما هو الأفكار التي يدار الحديث عنها مما لا يتصل بالجانب العملي للانسان ولا بالجانب العقيدي، يعني بعض الناس كل أفكارهم في الليل والنهار بأنه إذا ظهر صاحب الزمان (عج) ماذا يفعل؟ كيف يجاهد؟ كم عدد الناس؟).

سؤال: أحيانا تجيبون على بعض الأسئلة بقولكم بالقول المشهور: (هذا علم لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه)، فلماذا؟

الجواب في العدد ٣٨ من نشرة (فكر وثقافة): (الواقع إن هذه الكلمة ليس لي وإنما هي للنبي صلى الله عليه وآله على ما روي في كتاب (الكافي) إنه عندما دخل النبي صلى الله عليه وآله المسجد

فرأى قوما مجتمعين حول شخص فقال: ما هذا؟ فقالوا: علامة، فقال: وما العلامة؟

قيل: أعرّف الناس بأخبار العرب وأشعارها وغزواتها، قال: ذاك علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله، إنّما العلم آية محكمة وفريضة قائمة وسنة متبعة، أي أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقول لتكن اهتماماتكم فيما تتعلمونه بما يتصل بمسؤولياتهم وهي عبارة

عن الآية المحكمة التي تمثل المسؤوليات الفكرية والعقيدية والمنهجية، والفريضة القائمة

وهي الواجبات، والسنة المتبعة وهي الأشياء التي حث الله ورسوله على العمل بها، ولذلك نحن نتحدث في كثير من الحالات في بعض القضايا على أساس أنها مسائل متنازع بشأنها وهي ليست القضايا الأساسية، ففي قضية التفاضل بين الزهراء عليها السلام

ومريم قد يقول قائل هل أن الزهراء عليها السلام أفضل أو أن السيدة مريم عليها السلام، ويرجع إلى

الأحاديث التي تقول أن الزهراء عليها السلام أفضل نساء العالم، لكننا نقول بأن هذا الجدل لا

يتصل بالعقيدة، ولو ثبت فليس محلا للنزاع، فنحن نعظم السيدة مريم عليها السلام ونعظم

السيدة الزهراء عليها السلام، وقضية أن هذه أفضل أو تلك أفضل وإن وردت فيها أحاديث فهي

ليست من الأمور التي ينبغي أن نتنازع فيها مع وجود أشياء كثيرة تتصل بعقائدنا وشريعتنا، حيث ينبغي أن تكون اهتماماتنا الأولى هي فيما نحتمل مسؤولية في عالم العقيدة وفي عالم الشريعة وفي المنهج والواقع، فهذه أمور قد تكون لها حقائق ولكن ليس من الضروري أن نجعل نزاعنا وخلافنا فيها، وهذا هو المقصود من قول الرسول صلى الله عليه وآله الذي أشار إليه).

سؤال (إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين)، كيف نعلم أن السيدة زهراء صلوات الله عليها هي سيدة نساء العالمين؟

الجواب (في الشريط المسجل): (هناك حديث إن مريم سيدة نساء عالمها باعتبار أن الله اصطفاها، وإن فاطمة سيدة نساء العالمين، ويمكن اثنتين (كلاهما) يكونان سيدات

نساء العالمين، ما في (لا توجد) مشكلة، يعني الآن يمكن فاطمة سيدة نساء العالمين ومريم سيدة نساء العالمين، وأنا غالبا - ترى هذه الأسئلة - يعني أقول الجماعة غير مختلفين، نحن نحلف (نفرق) بينهم ليش (لماذا)؟ الآن فاطمة طاهرة مطهرة، ومريم طاهرة مطهرة وهما في مواقع القرب عند الله، هساع (الآن) هم غير مختلفين، هساع نحن نكون (نقول) أن فاطمة أفضل أو مريم أفضل، هذه كانت أفضل أو مو (لم تكن) أفضل، هذه سيدة النساء؟! يعني هذه ليس دخيلا في العقيدة... وهذا شيء موجود عند العلماء يتكلمون فيه، ولكن ليس هو (يجب أن) نهتم بالقضايا التي تمس أسس العقيدة، أقول يمكن حل الاثنين أن نقول إن فاطمة سيدة نساء العالمين وإن مريم سيدة نساء العالمين، الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة، الحسن سيد شباب أهل الجنة

والحسين سيد شباب أهل الجنة، وهما سيدا شباب أهل الجنة، وهما أيضا سيدتا نساء العالمين، وبذلك ما نخرب علاقاتهم مع بعضهم). وقال في موضع آخر من الشريط المسجل: (هناك مفردات صغيرة جدا في حياتها كزوجة وفي حياتها كأم، حتى نشاطها

داخل المجتمع الاسلامي كان في التاريخ محدودا برواية أو روايتين، ثم نلاحظ إن التاريخ يفيض فيما لا نحتاجه في مسألة زواجها والجوانب الغيبية في زواجها فيما تحتفل به السماء وفيما الاحتفالات التي حدثت هناك وما إلى ذلك).

سؤال: بما نرد على من يقول إن الصديقة الطاهرة لم تر الدم؟
الجواب (في الشريط المسجل): (هذا كما يقول بأن الشمس غير طالعة في وضوح
النهار، فنحن نعلم أن الزهراء عليها السلام ولدت الحسن والحسين كما ولدت زينب
وأم كلثوم

كذلك، إلا أن هذا الكلام كلام سخيف جدا ولا يحتاج إلى رد، فهذا أمر، علم لا
يضر من جهله ولا ينفع من علمه، فسواء كانت ترى دما أو ليست ترى دما فإنه إن
أتاها الدم لا ينقص من قدرها، وعدم رؤية الدم لا يعتبر فضيلة كبرى من فضائلها).

سؤال: خلق الله نور فاطمة قبل أن يخلق الأرض والسماء، ما رأيكم بهذا
الحديث، بعض الاخوة والأخوات اعترض عليه وقالوا بأنه غير مسند؟
الجواب (في الشريط المسجل): طبيعة الحال، هكذا أحاديث قد لا تفهم فهما كاملا
لأنها من أحاديث الغيب، وقد يناقش بعض الناس في أسانيدها).

وفي تعليقه على سؤال وجه لآية الله العظمى الميرزا التبريزي، هذا نصه: شكك
أحدهم بالروايات الواردة في كون نور فاطمة عليها السلام قد خلق قبل أن يخلق الله
الأرض

والسماء، ما رأيكم بذلك؟ علما أن التشدد السندي لا يخرج بعض الروايات من دائرة
الاعتبار، كما نرى ذلك في رواية سدير الصيرفي التي يذكرها الشيخ الصدوق في
معاني الاخبار (ص ٣٩٦، باب نوادر المعاني، ح ٥٣).

جواب الميرزا جواد التبريزي: (بسمه تعالى: ورد في بعض النصوص ومنها المعتبر
أن النبي صلى الله عليه وآله والمعصومين ومنهم الزهراء عليها السلام كانوا
موجودين بأشباحهم النورية قبل

خلق آدم عليه السلام وخلقتهم المادية متأخرة عن خلق آدم كما هو واضح، والله
العالم).

تعليق (فضل الله) في الجواب السادس: (نحن لا نمانع (حديث الأنوار) إذا ثبت
بحجة شرعية. إلا أن الحجية إذا كانت ثابتة بطريقة تعبدية - كما يرى بعض العلماء
في

حجية الخبر الواحد بأنها ثابتة بالتعبد - حينئذ لا بد أن يكون لهذه الحجية أثر شرعي.
وعليه فلا بد - وفق وجهة النظر هذه - من تحصيل القضايا المتصلة بالعقائد وتفصيلها
بالقطع أو الاطمئنان لعدم ترتب أثر تعبدية عليها. لكن بناء على رأينا في ثبوت الحجية
ببناء العقلاء، فإن مقتضاه ثبوت الأمور الشرعية وغير الشرعية بالخبر الموثوق به (نوعا).

ووفقا لكلام فضل الله الذي جاء في إجاباته يمكن تقسيم البحث إلى أربع مسائل:
المسألة الأولى: هل البحث في التفضيل يعتبر من الترف الفكري؟
المسألة الثانية: هل السيدة الزهراء عليها السلام أفضل من السيدة مريم؟ وهل الجمع

الذي
طرحه في كونهما سيدتا نساء العالمين صحيح؟
المسألة الثالثة: هل أن فاطمة بتول طهرها الله مما هو معتاد في باقي النساء؟
المسألة الرابعة: هل هناك أحاديث تدل على نور فاطمة وخلقتها النورية؟ وهل هي
ثابتة أم لا؟ وما معناها؟

وبما أن موضوع المسألة الرابعة مرتبط بالبحث في أنوار أهل البيت عليهم السلام، لذا أوكلنا

البحث فيها إلى كتاب لاحق سيأتي (بحول الله وقوته)، ويبقى الكلام في المسائل الثلاثة المتبقية.

وقبل الدخول في تفاصيل البحث حول مرتكزات كلامه ومناقشتها ضمن الفصول التالية، كان من الضروري التنبيه إلى أن البحث فيها وانتقادها، خاصة فيما يتعلق بمبحث منزلة الزهراء ومصحف فاطمة عليها السلام، يستوجب التعرض لأسانيد الروايات، لذا

كان من اللازم الإشارة إلى أننا التزمنا آراء السيد الخوئي (قدس سره) في التوثيق

والتضعيف، حتى تكون حجتنا على صاحب الرأي الآخر أبلغ وأتم مع الإشارة غالباً إلى وجود رأي آخر في الرواة المختلف في أمرهم، وذلك لأننا لاحظنا أن فضل الله حاول وفي أكثر من مناسبة أن يصور اتحاد رأييه مع رأي السيد الخوئي (قدس سره) ليضفي انطباعاً عن عمق آرائه ودقتها رغم أن الدقة ليست في الاتحاد في الرأي بل في نوعية الاستدلال ومثابته، هذا بالإضافة إلى أن المذكور كان على طرف نقيض من آراء السيد الخوئي (قدس سره) بحيث عد بعض الآراء التي ذهب سماحته حد تحقق العلم فيها، عدها فضل الله من الكلام السخيف! كما سيأتي في مبحث طهارة الزهراء عليها السلام.

وجدير بالذكر إن السيد الخوئي كان يقول بتوثيق كل من جاء اسمه في أسناد كتاب كامل الزيارات لابن قولويه سواء من روى عنهم مباشرة أم بواسطة إلا أن يكون له معارض، ولكنه تراجع عن هذا القول قبل وفاته، وذهب إلى توثيق من يروي عنهم ابن قولويه مباشرة، وهذا هو نص السؤال الذي وجه إلى سماحته وجوابه عليه: سؤال: ذكرتكم سيدي في الجزء الأول من معجمكم اليم في رجال الحديث انكم تعتمدون على رواية علي بن إبراهيم في تفسيره - ما لم يتعارض مع غيره - وقد ورد في هذا التفسير من جملة من ورد القاسم بن محمد، والأصفهاني يختلف بنظركم عن الجوهري، فالأول لم يوثق والثاني ورد في أسانيد كامل الزيارات فهو موثق، وقد ذكرتكم في الجزء الرابع عشر الصفحة ٥٦ انهما يشتركان في رواية علي بن محمد القاساني ورواية إبراهيم بن هاشم عنهما، وروايتهما عن سليمان بن داود المنقري، فكيف تميزون بينهما في الروايات المشتركة؟ وهل هناك قرينة تبين أنه الجوهري أو الاصفهاني أو هي مجتمعة فلا يمكن الاعتماد عليها؟

الجواب: (أما بالنسبة إلى من ورد في أسانيد كامل الزيارات فقد رأينا أخيراً اختصاص التوثيق بخصوص المشايخ المروي عنهم بلا واسطة، وعليه فلم تثبت وثاقة الجوهري أيضاً، وأما التمييز في الروايات المشتركة باشتراك الراوي والمروي عنه -

على
تقدير وثافة الجوهرى - فهو منتف طبعا فتسقط الرواية عن الاعتبار (١).

(١) صراط النجاة: ج ٢ ص ٤٥٧.

الفصل الأول: قيمة المعرفة

عقد الشيخ الصدوق بابا خاصا في كتابه (عيون أخبار الرضا عليه السلام) تحت عنوان (ما جاء عن الرضا عليه السلام في الايمان وانه معرفة بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان)

أورد فيه ستة أحاديث بهذا المضمون، ونكتفي بذكر واحدة منها لما لها علاقة بمحل بحثنا في هذه المسألة.

قال الشيخ الصدوق: حدثنا حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام بقم في رجب سنة تسع وثلاثين

وثلاثمائة، قال: حدثني أبو الحسن علي بن محمد البزاز، قال: حدثنا أبو أحمد داود بن سليمان الغازي، قال: حدثنا علي بن موسى الرضا عليهم السلام، قال: حدثني أبي موسى

بن جعفر، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي محمد بن علي الباقر، قال: حدثني أبي علي بن الحسين، قال: حدثني أبي الحسين بن علي، قال: حدثني أبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهما السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (الايمان

إقرار باللسان ومعرفة بالقلب وعمل بالأركان).

قال حمزة بن محمد العلوي (رضي الله عنه)، وسمعت عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: وسمعت أبي يقول: وقد روى هذا الحديث عن أبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام مثله. قال أبو حاتم: لو قرئ هذا الاسناد

علي مجنون لبرأ (١).

وهذا الحديث يؤكد على أن قوام الايمان على ثلاثة أمور هي: التصديق والعقد القلبي، والاقرار أو التلفظ باللسان، والعمل.

ومما لا شك فيه أن الآيات والروايات قد أطبقت على ضرورة عدم الانفكاك بين الاعتقاد القلبي والعمل، قال تعالى: (ومن يأتيه مؤمنا قد عمل الصالحات فأولئك لهم الدرجات العلى) (٢)، وقال عز وجل: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم) (٣)، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله إنه قال: (الايمان ما وقر في القلوب

وصدقته الاعمال) (٤)، وروي عن أمير المؤمنين عليهم السلام أنه قال: (الايمان والعمل أخوان

توأمان ورفيقان لا يفترقان، لا يقبل الله أحدهما إلا بصاحبه) (٥)، واعتبرت بعض الروايات صدور العمل لا عن الاعتقاد الحق من النفاق. كما أكد القرآن الكريم أيضا

-
- (١) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٢٢٧، ح ٥. وكذلك روى مثله في معاني الأخبار: ص ١٨٦، ح ٢.
وراجع أيضا
أمالي الطوسي: ص ٣٦، ح ٣٩، ص ٤٤٨، ح ١٠٠١ - ١٠٠٤ ط دار الثقافة).
- (٢) الآية ٧٥ من سورة طه.
(٣) الآية ٩ من سورة يونس.
(٤) البحار: ج ٥٠ ص ٢٠٨. تحف العقول: ص ٢٧٦.
(٥) غرر الحكم: ص ٥٥.

على تقارن الاعتقاد مع القول وحذر من تغايرهما، قال الله سبحانه: (ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين) (١)، وقال عز وجل: (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم) (٢)، وجاءت الآيات والأحاديث لتؤكد على تقارن القول والعمل والنهي عن فصل أحدهما عن الآخر، قال تعالى: (ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً) (٣)، وقال عز وجل: (أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون * ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين) (٤)، وقال عز من قائل: (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون * كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) (٥)، وروى عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن ميمون القداح،

عن جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه الباقر عليهما السلام، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: (الايمان قول وعمل، أخوان شريكان) (٦).

ولو تتبع الانسان في نفسه مراحل الايمان لوجد أنها تبدأ بالعقد القلبي الذي يدعوه إلى الاقرار بما صدق به ثم العمل وفق ما اعتقده، وهو سير طبيعي في جميع الناس الذين يؤمنون بأديان ومذاهب مختلفة.

أي هذه المرتكزات أهم؟

وتكامل إيمان الفرد السائر على هدي الاسلام والتشيع يكون باجتماع هذه المرتكزات الثلاثة معاً، وقد روي عن الامام الصادق عليه السلام إنه قال: (الايمان الاقرار

وعمل ونية) (٧)، وكلما ازداد رصيد الشخص من هذه المرتكزات ازدادت درجة إيمانه،

لان الايمان متقوم بها، ولكن ذلك لا ينافي أن يكون لبعضها - مع القول بضرورة اجتماعها معاً - أهمية أكثر من الآخر. فمثلاً أهمية الاقرار أكثر ما تبرز في جريان حكم الاسلام على الشخص المقر، فيحكم بطهارته وتحل ذبيحته ويصح له الزواج من المسلمة وغير ذلك من الاحكام الكثيرة المدونة في الفقه والمرتبة على الاقرار والنطق بالشهادتين.

ولكن قد يكون الشخص مع هذا الاقرار بلا عقد قلبي وإنما يظهر الايمان بلسانه فقط، ومثل هذا يكون في عداد المنافقين، فلا يستحق شيئاً من الثواب على إقراره وأعماله لأنها صادرة عن نفس غير صادقة بما تقول وتظهر. ويظهر من بعض الروايات

(١) الآية ٨ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات.

- (٣) الآية ٣٣ من سورة فصلت.
(٤) الآيتان ٢ و ٣ من سورة العنكبوت.
(٥) الآيتان ٢ و ٣ من سورة الصف.
(٦) قرب الاسناد: ص ١٥ ط مكتبة نينوى، ص ٢٥ ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
(٧) تحف العقول: ص ٢٧٦.

أن الأساس في الثواب وقبول الاعمال على الاذعان القلبي بالعقائد الحقّة، فإن لم يكن الشخص حائزاً له فإنه تجري عليه أحكام الاسلام فقط ولكنه لا يعتبر مؤمناً، ففي صحيحة الفضيل بن يسار عن الامام الصادق عليه السلام قال: (إن الايمان ما وقر في القلوب، والاسلام ما عليه المناكح والمواريث وحقن الدماء) (١). وفي رواية القاسم الصيرفي عن الامام الصادق عليه السلام: (الاسلام يحقن به الدم وتؤدي به الأمانة وتستحل

به الفروج، والثواب على الايمان) (٢).

وروى الكليني بسند صحيح أن حمران بن أعين قال: سمعت الامام الباقر عليه السلام يقول: (الايمان ما استقر في القلب وأفضى به إلى الله عز وجل وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لامره، والاسلام ما ظهر من قول أو فعل، وهو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها، وبه حقنت الدماء وعليه جرت المواريث وجاز النكاح واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج، فخرجوا بذلك من الكفر وأضيفوا إلى الايمان، والاسلام لا يشرك الايمان والايمان يشرك الاسلام وهما في القول والفعل يجتمعان، كما صارت الكعبة في المسجد والمسجد ليس في الكعبة، وكذلك الايمان يشرك الاسلام والاسلام لا يشرك الايمان، وقد قال الله عز وجل: (قالت الاعراب أمانا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم)، فقول الله عز وجل أصدق القول. قلت: فهل لمؤمن فضل على المسلم في شئ من الفضائل والاحكام والحدود وغير ذلك؟ فقال: لا هما يجريان في ذلك مجرى واحدا ولكن للمؤمن فضل على المسلم في أعمالهما وما يتقربان به إلى الله عز وجل، قلت: أليس الله عز وجل يقول: (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) وزعمت أنهم مجتمعون على الصلاة والزكاة والصوم والحج مع المؤمن؟ قال عليه السلام: أليس قد قال الله عز وجل (يضاعفه له أضعافاً كثيرة)، فالمؤمنون هم الذين يضاعف الله عز وجل لهم حسناتهم لكل حسنة سبعون ضعفاً، فهذا فضل المؤمن ويزيده الله في حسناته على قدر صحة إيمانه أضعافاً كثيرة ويفعل الله بالمؤمنين ما يشاء من الخير، قلت: رأيت من دخل في الاسلام أليس هو داخلاً في الايمان؟ فقال عليه السلام: لا، ولكنه قد أضيف إلى الايمان وخرج من الكفر، وسأضرب لك مثلاً تعقل به فضل الايمان على الاسلام، رأيت لو بصرت رجلاً في المسجد أكنت تشهد أنك رأيت في الكعبة؟ قلت: لا يجوز لي ذلك، قال: فلو بصرت رجلاً في الكعبة أكنت شاهداً أنه قد دخل المسجد الحرام؟ قال: نعم، قال: وكيف ذلك؟ قلت: لأنه لا يصل إلى دخول الكعبة حتى يدخل المسجد، فقال: فقد أصبت وأحسنت، ثم قال: كذلك الايمان والاسلام) (٣).

(١) الكافي: ج ٢، ص ٢٦، ح ٣.

(٢) الكافي: ج ٢، ص ٢٥، ح ٦.

(٣) الكافي: ج ٢، ص ٢٦، ح ٥.

(٤٧)

فالانسان المقر إن لم يكن إقراره بل وعمله أيضا صادرا عن الاعتقاد القلبي فليس لاقراره وعمله أي قيمة، ولا يستحق المقر والفاعل شيئا عند الله عز وجل، ويختص المؤمن فقط بالاجر والثواب والدرجة المقربة من الله سبحانه وتعالى، أما المقر غير المعتقد قلبا بالاعتقاد الحق فإنه ستنطبق عليه الاحكام الظاهرية للاسلام فقط (١).
وتؤكد مجموعة من الروايات على أهمية العمل وتخرج غير العامل عن دائرة الايمان كما جاء في مكاتبة الامام الصادق عليه السلام لعبد الرحيم القصير: (فإذا أتى العبد

كبيرة من كبائر المعاصي أو صغيرة من صفائر المعاصي التي نهى الله عز وجل عنها كان

خارجا من الايمان ساقطا عنه اسم الايمان وثابتا عليه اسم الاسلام، فإن تاب واستغفر عاد إلى دار الايمان) (٢).

ولا يخفى أن العامل المذنب والمقصر قد يحظى بالعتق والشفاعة يوم القيامة ولكن مع محافظته على العقد القلبي والاعتقاد بالعقائد الحققة، أما غير المؤمن بالعقيدة الحققة وولاية أهل البيت فلا يستحق شيئا من ذلك لما دل عليه الدليل من اشتراط قبول الاعمال بالاعتقاد بولاية أهل البيت عليهم السلام، بل اشتراط الايمان بالله عز

وجل والنبى صلى الله عليه وآله بهذا الاعتقاد.

يقول الامام الخميني (قدس سره):

(إن ما مر من الحديث الشريف من أن ولاية أهل البيت ومعرفتهم شرط في قبول الاعمال يعتبر من الأمور المسلمة، بل تكون من ضروريات مذهب التشيع المقدس وتكون الاخبار في هذا الموضوع أكبر من طاقة مثل هذه الكتب المختصة على استيعابها، وأكثر من حجم التواتر... والاعبار في هذا الموضوع كثيرة، ويستفاد من مجموعها أن ولاية أهل البيت عليهم السلام شرط في قبول الاعمال عند الله سبحانه، بل هو

شرط في قبول الايمان بالله والنبى الأكرم صلى الله عليه وآله) (٣).

(١) قد يكون المراد هنا من هذه الأحاديث اشتراط قبول الاعمال بالايمان أي ولاية أهل البيت عليهم السلام كما يظهر من بعض

الأحاديث الأخرى أيضا، ولكن لسنا هنا في صدد التشعب في هذا البحث وذكر الاحتمالات الواردة في كل حديث

وتحقيقها، فهذا مما سيخرج البحث عن غايته، ولذا فنحن فنكتفي بما يصلح أن يكون شاهدا على الكلام فقط، وقد

أسهب العلامة المجلسي في بيان حقيقة الايمان والفرق بينه وبين الاسلام في المجلد الخامس والستين من البحار من

الصفحة ٢٢٥ - ٣٠٩، فمن شاء فليراجع.

(٢) الكافي: ج ٢، ص ٢٧.

(٣) الأربعون حديثاً: ص ٥١٢.

وهنا أحب التنبيه على خطأ شائع ودارج، فالبعض يظن أن دعوة الامام الخميني إلى الوحدة الاسلامية على أساس القواسم المشتركة من الايمان بالله تعالى ونبي الاسلام صلى الله عليه وآله والقبلة الواحدة تعني إلغاء الفوارق التي يكون الثواب والعقاب يوم القيامة على أساسها عند الله عز وجل، تلك الفوارق المبتنية على الايمان بإمامة وولاية أهل البيت عليهم أفضل الصلاة والسلام، فالعمل والجهاد ضد إسرائيل يدا واحدة والتكاتف والتعاون بين السنة والشيعة شيء، وقبول ذلك العمل عند الله عز وجل وقرب الشخص منه تعالى شيء آخر، وبناء على ذلك فلا توجد أي منافاة بين الالتزام الحر في بمعتقدات المذهب الحق وبين الوحدة في الموقف خارج نطاق المعتقدات الخاصة، ومن هنا تنشأ دعوة الامام الخميني في وصيته المسلمين جميعاً وخاصة علماء المذاهب الأخرى إلى التأمل في حديث الثقلين لما فيه من الحجة البالغة عليهم، وهذا هو منشأ افتخاره بالمذهب الامامي في وصيته أيضاً وبأنه مما اختص به مذهبنا (نهج البلاغة) و (الصحيفة السجادية) و (مصحف فاطمة). بل إن الامام الخميني (رض) يؤمن بأن سلب الإمامة عن أهل البيت عليهم السلام هو السبب الأساسي لما وقع على الأمة منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وإلى يومنا هذا من ويلات ومحن وانعكاسات ذلك في اختفاء الكثير من الحقائق، ولكن ذلك لم يمنع من العمل بالوحدة، فهو يقول: (... فبالإمامة يكمل الدين وبصير التبليغ تاماً، وحينئذ يعلم معنى آية من آيات القرآن التي نزلت بشهادة السنة وإجماع الشيعة في حجة الوداع بعد نصب أمير المؤمنين عليه السلام للإمامة وهي الآية ٣ من سورة المائدة (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً)، ومن الواضح والبين جدا أن الإمامة لو جرت بالشكل الذي أمر الله به وبلغه رسوله وسعى إليه لم تكن كل هذه الاختلافات والحروب وإسالة الدماء في البلاد الاسلامية لتحصل، ولم يكن النزاع ليقع في دين الله بدءاً بالأصول وانتهاء بالفروع، بل إن الاختلاف بين المجتهدين من أتباع المذهب الامامي يجب أن نوعز أمره إلى يوم السقيفة، لان اختلاف الآراء يعود إلى اختلاف الاخبار، وأكثر أسباب اختلافها يرجع إلى صدورها تقية كما ذكرنا ذلك سابقاً، ولو أن الإمامة وكلت إلى أهلها لم تكن التقية واقعة. إذن كل ما جرى على المسلمين إلى يومنا هذا لا بد أن نعتبره من آثار يوم السقيفة). (كشف الاسرار ص ١٣٥).

فهذا جانب تظهر فيه أهمية العقد القلبي أكثر من العمل، ولا نعني أن هذا تقليل لقيمة العمل أو أنه دعوة لأن يترك الشخص العمل كلية بحجة أنه معتقد ومصداق بالعقيدة الحقة، فيقع في التهاون والتسويق والاستخفاف. ولكن الغرض بيان أن الشخص لو كان مكثراً من العمل الصالح كالصلاة والصوم والجهاد وغير ذلك ولم يملك العقيدة الصحيحة فإن عمله سيكون هباء منثوراً وسيكبه الله على منحريه في نار جهنم، أما إذا كان مقلاً من العمل ومرتكباً للمعاصي أحياناً مع اعتقاده بالمذهب الحق فإن حاله ستكون أفضل من سابقه سواء بتخفيف العقاب الأخرى عنه أو بإسقاطه كلية عنه بلطف من الله عز وجل.

لا عقد من دون معرفة

والعقد القلبي لا يتم كما هو واضح بالوجدان من دون المعرفة، فإن الإنسان لا يعتقد بشيء من دون سبق معرفة له، وليس من الجراف القول بأن أساس الإيمان قائم في الدرجة الأولى على المعرفة التي يبتني عليها العقد القلبي، ولذا بنت بعض الروايات قبول الأعمال على المعرفة لا على الاعتقاد وذلك بلحاظ ابتناء الاعتقاد عليها، وقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام إنه قال: (لا يقبل عمل إلا بمعرفة، ولا معرفة إلا بعمل،

ومن عرف دلته معرفته على العمل، ومن لم يعرف فلا عمل له) (١). وروى الكليني في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام حديثاً بنفس هذا النص ولكن باستبدال عبارة: (ومن لم يعرف فلا عمل له) بعبارة: (ومن لم يعمل فلا معرفة له)، مع إضافة عبارة في آخره وهي: (ألا إن الإيمان بعضه من بعض) (٢). وفي هذه الرواية تأكيد لما ذكرناه

في أول البحث من ابتناء الإيمان الكامل على اجتماع العناصر الثلاثة معا وأن الإيمان الصحيح والكامل مبتن على التداخل فيما بينها.

(١) تحف العقول: ص ٢١٥.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٤٤.

دور المعرفة

أما أهمية المعرفة فتبرز في تمييز الحق من الباطل من المعتقدات، فمن كانت معرفته سقيمة تبع المذاهب الباطلة بما لها من انعكاسات وتأثيرات على مختلف الأصعدة، فنراه يؤمن بالتجسيم والجبر والارجاء وينكر عصمة الأنبياء وخلق القرآن وعينية الذات للصفات وغير ذلك من المعتقدات. وفضلا عن هذا الجانب فإن للمعرفة دورا مهما في رقي درجات الايمان باعتبار اختلاف الناس في قدرتهم على فهم واستيعاب بعض المعارف الحقة لاختلافهم في مستوى عقولهم وإدراكاتهم.

ولقد ذكرت الآيات والأحاديث أن رتب المؤمنين ودرجاتهم من حيث القرب والبعد من الله عز وجل تختلف بحسب درجات إيمانهم، قال تعالى: (هم درجات عند الله) (١)، وقال عز وجل: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) (٢)، وروى الكليني بإسناده إلى عبد العزيز القراطيسي قال: قال لي أبو عبد الله الصادق عليه السلام: (يا عبد العزيز، إن الايمان عشر درجات بمنزلة السلم يصعد منه

مرقاة بعد مرقاة، فلا يقولن صاحب الاثني لصاحب الواحد لست على شئ حتى ينتهي إلى العاشر، فلا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك، وإذا رأيت هو أسفل منك بدرجة فارفعه إليك برفق ولا تحملن عليه ما لا يطيق فتكسره، فإن من كسر مؤمنا فعليه جبره) (٣).

وروى العياشي في تفسيره عن أبي عمرو الزبيري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (بالزيادة بالايمان يتفاضل المؤمنون بالدرجات عند الله، قلت: وإن للايمان درجات ومنازل يتفاضل بها المؤمنون عند الله؟ قال: نعم، قلت: صف لي ذلك رحمك الله حتى أفهمه، قال: ما فضل الله به أولياؤه بعضهم على بعض، فقال: (وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات) (٤)، وقال: (ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض) (٥)، وقال (انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات) (٦)، وقال: (هم درجات عند الله) (٧)، فهذا ذكر الله درجات الايمان ومنازله عند الله) (٨).

(١) الآية ١٦٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ١١ من سورة المجادلة.

(٣) الكافي: ج ٢، ص ٤٤، ح ٢، ورواه أيضا الصدوق في الخصال: ص ١٦٨، ح ٩ مع إضافة وتفاوت في النقل.

(٤) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٥٥ من سورة الاسراء.

(٦) الآية ٢١ من سورة الاسراء.

(٧) الآية ١٦٣ من سورة آل عمران.

(٨) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٤٧، عنه البحار: ج ٦٩، ص ١٧١، ح ١٤.

وروى الكليني (رضوان الله عليه) بإسناده إلى أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (ما

أنتم والبراءة يبرء بعضكم من بعض، إن المؤمنين بعضهم أفضل من بعض، وبعضهم أكثر صلاة من بعض، وبعضهم أنفذ بصرا من بعض، وهي الدرجات) (١). وعقب المجلسي (قدس سره) على هذا الحديث بقوله: (أي بصيرة كما في بعض النسخ، يعني فهما وفطانة) (٢).

الاخبار الدالة على تفاضل الايمان بالمعرفة
وفيما قاله المجلسي إشارة إلى أن من جهات التفاضل في الايمان التفاضل في المعرفة والفهم، ويدعمهم هذا طوائف من النصوص، منها:
الطائفة الأولى: أخبار تفاوت إيمان سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار من حيث الدرجة الايمانية وتقدم سلمان عليهم لرتبته ومستواه في المعرفة.
فقد روى الشيخ المفيد والكشي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله

لسلمان: (يا سلمان لو عرض علمك على مقداد لكفر) (٣)، وروى الفتال النيسابوري المتوفى سنة ٥٠٨ عن الله عليه السلام قال: (الايمان عشر درجات: فالمقداد في الثامنة، وأبو ذر في التاسعة، وسلمان في العاشرة) (٤)، وروى الشيخ المفيد عن عيسى بن حمزة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: (الحديث الذي جاء في الأربعة؟ قال: وما

هو؟ قلت: الأربعة التي اشتاقت إليهم الجنة، قال: هم سلمان وأبو ذر والمقداد وعمار، قلت: فأيهم أفضل؟ قال: سلمان، ثم أطرق، ثم قال: ع لم سلمان علما لو علمه أبو ذر كفر) (٥). وروى الكشي عن الامام الصادق عليه السلام، عن أبيه عليهما السلام، قال: (ذكرت

التقية يوما عند علي عليه السلام فقال: إن علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله، وقد آخا رسول الله بينهما، فما ظنك بسائر الخلق) (٦).

فهذه الأحاديث وغيرها كثير تبين أن الجهة التي رفعت إيمان سلمان عن إيمان غيره كانت فيما يتصل بالفهم والعلم والمعرفة وما هو كائن في القلب، ولم تكن من الأمور المرتبطة بالعمل.

وقد علق المحدث النوري على الأحاديث السابقة بما يلي:

(ثم إن المقصود من تلك الاخبار واضح بعد ما عرفت أن للايمان - ونعني به هنا التصديق التام الخاص بالله وبرسوله والأئمة الأطهار عليهم صلوات الله الملك الجبار - ولمعرفتهم مراتب ودرجات، ولكل مرتبة ودرجة أحكام وحدود مختصة بها ما دام

- (١) الكافي: ج ٢، ص ٤٥، ح ٤.
- (٢) مرآة العقول: ج ٧، ص ٢٨١.
- (٣) الاختصاص: ص ١١. اختيار معرفة الرجال: ص ١١، ح ٢٣.
- (٤) روضة الواعظين: ص ٣٠٧.
- (٥) الاختصاص: ص ١٢.
- (٦) اختيار معرفة الرجال: ص ١٧، ح ٤٠. ورواه الكليني في الكافي: ج ١، ص ٤٠١، ح ٢.

صاحبها فيها ولم يترق إلى ما فوقها، فإذا أخذ بالحظ الوافر والنصيب المتكاثر انقلب أحكامه وتكاليفه، كما انشرح صدره الذي كان ضيقاً بنور معرفة الله وأوليائه، والعلم بحقائق الأشياء كما هي، فيرى حينئذ أن ما كان عليه قبل ذلك كفر وضلال لإحاطته بقصور المقام ونقصانه بالنسبة إلى ما هو عليه من المرتبة والكمال، كما أنه وهو في تلك الحالة لو كشف له ما لم يصل إليه يراه كفراً، لعجزه عن دركه ومخالفته لما بنى عليه أمره، ولذا نهى في الاخبار السابقة عن أن يقول صاحب الواحد لصاحب الاثنين: لست على شيء وهكذا، وكذا عن إسقاط من هو دونه، ومن هنا كانوا يمسكون عن أشياء كان علمها مختصة بذوي الهمم العالية والقلوب الصافية لو سئل عنها من انهمك في الجهل والغرور، وذلك واضح بعد التتبع التام في تراجم الرواة وأصحاب الأئمة الهداة.

... ويعجبنى كلام الحافظ البرسي في المشارق حيث قال بعد كلام له في تفسير بعض الآيات: (ومن الناس من يعبد الله على حرف): أي إيمانه غير متمكن في القلب، لان الحرف هو الطرف وذلك بغير برهان ولا يقين، فإن أصابه خير يغني إن سمع ما يلائم عقله الضعيف اطمأن به وركن إليه، وإن أصابه فتنة، وهو سماع ما لم يحط به خبراً، فهناك لا يوسعك عذرا بل يبيح منك محرماً ويتهمك كفراً، وإليه الإشارة بقوله عليه السلام: (لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله)، وفي رواية (لكفره)،

لان صدر أبي ذر ليس بوعاء لما في صدر سلمان من أسرار الايمان وحقائق ولي الرحمن، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وآله: (أعرفكم بالله سلمان). ثم قال: وذلك لان مراتب الايمان عشرة، فصاحب الأولى لا يطلع على الثانية، وكذا كل مقام منها لا ينال ما فوقه، ولا يزدري من تحته لان من فوقه أعلى منه، وغاية الغايات منها معرفة علي عليه السلام بالاجماع، وإنما قال: (لقتله)، لان أبا ذر كان

ناقلاً للأثر الظاهر وسلمان كان عارفاً بالسر الباطن، ووعاء الظاهر لا يطبق حمل الباطن، (قد علم كل أناس مشربهم). ويؤيده ما في كنز الكراحيكي: (إن سلمان قال مخاطباً لأمير المؤمنين عليه السلام: بأبي أنت يا قتيل كوفان، والله لولا أن يقول الناس:

واشوقاه، رحم الله قاتل سلمان لقلت فيك مقالا تشمئز منه النفوس)، الخبر. فظهر أن أبا ذر لو اطلع على ما في قلب سلمان لقتله لزعمه أن تلك المرتبة من المعرفة كفر وارتداد، وكذا بالعكس صاعداً ونازلاً) (انتهى كلام المحدث النوري) (١).

ويحسن أن نختم هذه الطائفة من الاخبار بما ذكره الشيخ الطوسي في تفضيل الامامين الحسن والحسين عليهما السلام على غيرهما من الصحابة في ذيل تفسير آية

المباهلة، قال
(قدس سره): (وقالوا أيضا - أعني أصحابنا - إنهما كانا أفضل الصحابة بعد أبيهما
وجدهما لأن كثرة الثواب ليس بموقوف على كثرة الأفعال، فصغر سنهما لا يمنع من

أن يكون معرفتهما وطاعتهما لله وإقرارهما بالنبى صلى الله عليه وآله وقع على وجه يستحق به من

الثواب ما يزيد على ثواب كل من عاصرهما سوى جدهما وأبيهما، وقد فرغنا من الكلام في ذلك واستقصيناه في كتاب الإمامة (١).

فالشيخ الطوسي اعتبر لمعرفة الامامين الحسن والحسين عليهما السلام دورا في استحقاق تلك

المنزلة من الله، وفي كلامه أيضا تأكيد على أن صورة العمل وكثرته ليست هي المقياس

في أفضليته بل محتواه وحقيقته، وسيأتي كلام مشابه لهذا عن السيد المرتضى (رضوان الله عليه) في الفصل الثاني من هذا الباب عند البحث في أفضلية مولانا الزهراء عليها

السلام

على بقية النساء.

الطائفة الثانية: الاخبار الدالة على أن حديثهم صعب مستصعب.

وهي أحاديث مستفيضة إن لم نقل أنها متواترة رويت في كتب الحديث وبالأخص بصائر الدرجات والكافي، ومن تلك الاخبار:

١ - روى الصفار في بصائر الدرجات بسند صحيح عن محمد بن الحسين، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير قال: قال أبو جعفر عليه السلام: (حديثنا صعب

مستصعب،

لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للايمان، فما عرفت قلوبكم فخذوه، وما أنكرت فردوه إلينا) (٢).

٢ - روى الكشي بسنده إلى جابر بن يزيد الجعفي قال: قال أبو جعفر عليه السلام: (يا

جابر حديثنا صعب مستصعب، أمرد ذكوان، وعر أجرد، لا يحتمله والله إلا نبي

مرسل أو ملك مقرب أو مؤمن ممتحن، فإذا ورد عليك يا جابر شيء من أمرنا فلان له قلبك فاحمد الله، وإن أنكرته فرده إلينا أهل البيت، ولا تقل كيف جاء هذا؟ وكيف

كان؟ وكيف هو؟ فإن هذا والله الشرك بالله العظيم) (٣).

وفي الروايتين تحذير عن رد الأحاديث وإنكارها إذا لم يقدر الانسان على فهمها

واستيعابها، فهي من جهة ما تحتويه من أسرار وعلوم رفيعة يقصر من لم يبلغ المراتب

العالية من الايمان عن إدراكها، فتتهجم عليه موجبات الارتياب وتلتبس عليه الأمور،

وعندما تضيق به سبل المعرفة يلجأ إلى إنكار الحديث مع أنه صادر عنهم عليهم السلام إلا أنه لم

يكن المخاطب فيه والمقصود إفهامه منه.

وهكذا الامر بالنسبة للقرآن الكريم إذا لم تأت جميع آياته لكي يفهمها عامة الناس

(بمختلف مستوياتهم)، ففيه الكثير من الآيات التي لا يفهم حتى ظاهرها الفرد

الاعتيادي، بل ولن يقدر على فهمها حتى لو قصد إفهامه لان وعاء معرفته لا يتسع لتلك العلوم والمعارف السامية.

(١) تفسير التبيان: ج ٢، ص ٤٨٥.

(٢) بصائر الدرجات: ص ٤١، ح ٤، باب في أئمة آل محمد عليهم السلام حديثهم صعب مستصعب.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ص ١٩٣، ح ٣٤١.

وفي هذا الجانب يقول الامام الخميني (رضوان الله عليه):
في القرآن أيضا آيات كثيرة لا نعلم مرادها مثل أوائل السور، فما هو المعنى الصحيح الذي لديكم لهذه الآيات: (ألم، المر، حم، حمعسق، كهيعص، ق، ن) ومثيلاتها؟ وهنا لا بد أن نلفت القراء إلى نكتة يجب معرفتها لحل الكثير من الاشكالات، وهي أنه قلنا أن الأحاديث أساسا على قسمين، إحداهما الأحاديث التي لها جانب عملي وهي القوانين الموضوعية للعيش في هذا العالم أو ذاك العالم، والأخرى هي الأحاديث التي لا يوجد لها جانب عملي، وهي ليست من قبيل القوانين الحكومية والعسكرية وأمثالها التي يجب أن تخضع للتنفيذ والتطبيق مثل الأحاديث الواردة في باب القضاء والقدر، والجبر والاختيار، أو في باب الهيئة والنجوم ونظائرها، وفي القرآن كذلك ورد هذان الصنفان من الآيات، أحدهما الآيات العملية التي يجب على عامة الناس العمل بها وأن تقع موضع التنفيذ في البلد، والآخر الآيات العلمية التي ليست كذلك، وعليه فلا بد في الأحاديث والآيات التي من القسم الأول بما أن عمومية وجاءت للعمل أن تتفق مع فهم العموم وليس فيها طريق للتأويل والتوجيه، وبالطبع فالقانون الذي يدون لبلد ما يجب أن لا يوضع بشكل لا يفهمه أهالي ذلك البلد، نعم من الممكن أن يكون توضيح القانون وشرحه محتاجا أيضا إلى علماء، ولكن هذا أمر غير التأويل، أما الآيات والأحاديث التي ترجع إلى العمليات وليس لها جنة عملية فلا يلزم على المتحدث أن يتكلم بطريقة يفهمها الكل، بل من غير الممكن أن تبين هذه الأمور بما يتلائم مع فهم العموم. مثلا قد يريد طبيب أحيانا أن يكتب دستورا لأهالي البلد للمحافظة على الصحة، فهو مضطر لان يكتبه بطريقة تفهمها العامة لان هذا الدستور من أجل العمل به، ولكنه أحيانا يريد أن يؤلف كتابا علميا، فمن الطبيعي أن لا يستطيع أن يكتبه بأسلوب يفهمه جميع الناس، فالكتاب المبني على قواعد علمية دقيقة جدا يكتب لا محالة إلى مجموعة من العلماء ولا يحق للآخرين التدخل فيه، ولو أنهم كانوا جهلة بمحتواه فإنهم لا يعترضون على مؤلفه بأنك لماذا لم تكتبه بأسلوب يفهمه حتى المشتغلين بحمل الأمتعة وحفظ ملابس المستحمين!!

والقرآن والحديث عرضا القوانين العلمية التي جيء بها للطبقة العامة بشكل يفهمه الناس، لكن علوم القرآن والحديث لا يمكن لأي شخص أن يفهمها ولم تأت لأي شخص، بل إن بعضها يعتبر رمزا بين المتكلم ومجموعة معينة، كما هو الامر في الدولة عندما تبعث بالبرقيات الرمزية التي ليس من صلاح البلد انكشافها، حتى العاملين في قسم البرقية لا يفهمون من أمرها شيئا، وفي القرآن توجد مثل هذه الرموز، وبحسب الروايات فإن جبرائيل الذي نزل بالقرآن لا يعلم معناها، ونبي الاسلام وكل من قام بتعليمه فقط هم القادرون على كشف رمزها مثل الحروف المقطعة



(٥٤)

في أوائل السور، وقد صرح القرآن وأبلغ مسامع الناس في الآية السابعة من سورة آل عمران: (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم)، ففي هذه الآية تصريح بأن الآيات على قسمين: الأولى الآيات المحكمات التي لا تأويل لها ويفهمها الجميع، والثانية الآيات المتشابهات التي لها تأويل وهي من قبيل الرمز، ولا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم) (١).

٣ - روى الكليني في الكافي بسنده عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن منصور بن العباس، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن عبد الخالق وأبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (يا أبا محمد إن عندنا والله سرا

من سر الله، وعلمنا من علم الله، والله ما يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن امتحن الله قلبه للايمان، والله ما كلف الله ذلك أحدا غيرنا، ولا استعبد بذلك أحدا غيرنا، وإن عندنا سرا من سر الله، وعلمنا من علم الله، أمرنا الله بتبليغه فبلغنا عن الله عز وجل ما أمرنا بتبليغه، فلم نجد له موضعا ولا أهلا ولا حمالة يحتملونه حتى خلق الله لذلك أقواما، خلقوا من طينة خلق منها محمد وآله وذريته عليهم السلام ومن

نور خلق الله منه محمدا وذريته، وصنعهم بفضل صنع رحمته التي صنع منها محمدا وذريته، بلغنا عن الله ما أمرنا بتبليغه، فقبلوه واحتملوا ذلك، وبلغهم ذكرنا فمالت قلوبهم إلى معرفتنا وحديثنا) (٢). وفي السند ضعف بمنصور بن العباس، ويمكن القول بوثاقته لمن يذهب إلى توثيق من جاء في أسانيد كامل الزيارات.

وهذه الأحاديث وما شابهها تدل على أن أكمل الناس من حيث الايمان من يتمكن ويطبق معرفة علومهم وأسرارهم والاعتقاد بها، ولذا روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه

قال: (إن القلوب أوعية فخيرها أوعاها) (٢).

الطائفة الثالثة: الأحاديث المادحة لبعض أصحاب الأئمة كيونس بن عبد الرحمن: فقد قال الفضل بن شاذان: سمعت الثقة يقول: سمعت الرضا عليه السلام يقول: (أبو حمزة الشمالي في زمانه كسلمان في زمانه، وذلك أنه خدم منا أربعة: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وبرهة من عصر موسى بن جعفر عليهم السلام،

ويونس في زمانه كسلمان في زمانه). وقال الفضل بن شاذان أيضا: (ما نشأ في الاسلام رجل من سائر الناس كان أفقه من سلمان الفارسي، ولا نشأ رجل بعده أفقه من يونس بن عبد الرحمن).

-
- (١) كشف الاسرار: ص ٣٢١ - ٣٢٣.
- (٢) الكافي: ج ١، ص ٤٠٢، ح ٥.
- (٣) نهج البلاغة: الحكمة ١٤٧.

وروى الكشي عن جعفر بن عيسى قال: (كنت عند أبي الحسن الرضا عليه السلام وعنده

يونس بن عبد الرحمن، إذ استأذن عليه قوم من أهل البصرة فأومئ أبو الحسن عليه السلام إلى

يونس أدخل البيت، فإذا بيت مسبل عليه ستر، وإياك أن تتحرك حتى يؤذن لك، فدخل البصريون وأكثروا القول من الوقعة والقول في يونس، وأبو الحسن عليه السلام مطرق، حتى لما أكثروا وقاموا فودعوا وخرجوا، فأذن ليونس بالخروج فخرج باكيا، فقال: جعلني الله فداك أنا أحامي عن هذه المقالة وهذه حالي عند أصحابي، فقال له أبو الحسن عليه السلام: يا يونس، فما عليك مما يقولون إذا كان إمامك عنك راضيا، يا يونس

حدث الناس بما يعرفون وأتركهم مما لا يعرفون كأنك تريد أن يكذب علي الله في عرشه، يا يونس وما عليك لو كان في يدك اليمنى درة ثم قال الناس بكرة، أو بكرة وقال الناس درة، هل ينفعك ذلك شيئا؟ فقلت: لا، فقال: هكذا أنت يا يونس إذا كنت على الصواب وكان إمامك عنك راضيا لم يضرك ما قال الناس). وقال أبو جعفر البصري: (دخلت مع يونس بن عبد الرحمن على الرضا عليه السلام فشكا

إليه ما يلقي من أصحابه من الوقعة، فقال الرضا عليه السلام: دارهم فإن عقولهم لا تبلغ).

وروى الكشي بإسناد صحيح إلى يونس بن عبد الرحمن أنه قال: قال العبد الصالح: (يا يونس ارفق بهم فإن كلامك يدق عليهم، قال: قلت: إنهم يقولون لي زنديق، قال لي: وما يضرك أن يكون في يدك لؤلؤة فيقول الناس هي حصاة، وما ينفعك أن يكون في يدك حصاة فيقول الناس لؤلؤة). وبالفعل فقد اتبع يونس بن عبد الرحمن (رضوان الله عليه) أمر الامام المعصوم عليه السلام

وخلقه، فعندما قيل له إن كثيرا من هذه العصاة يقعون فيك ويذكرونك بغير الجميل، قال: (أشهدكم أن كل من له في أمير المؤمنين عليه السلام نصيب فهو في حل مما قال) (١).

إن هذه الطائفة من الأحاديث في مجموعها تسلط الضوء على فكرة محورية وهي أن أهم ما كان يتميز به يونس بن عبد الرحمن عن بقية أصحابه في المقام هو ما رزقه الله من المعرفة والقدرة على تحمل أسرار أهل البيت عليهم السلام والمطالب العميقة في المسائل

العقائدية، وبالتالي علو درجة إيمانه وقربه من الله عز وجل، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: (أفضلكم إيمانا أفضلكم معرفة) (٢).

تفاوت حب الله للاختلاف في معرفته
وهنا كلام لطيف للعلامة محمد مهدي النراقي المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ حول منشأ
تفاوت المؤمنين في محبة الله نذكره لمناسبته مع المقام، قال (قدس سره):
(إعلم أن المؤمنين جميعاً مشتركون في أصل محبة الله لاشتراكهم في أصل
الايمان، لكنهم متفاوتون في قدرها، وسبب تفاوتهم أمران:

(١) معجم رجال الحديث: ج ٢٠، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

(٢) جامع الاخبار: ص ٣٦، ح ١٨.

أحدهما اختلافهم في المعرفة وحب الدنيا، فإن أكثر الناس ليهم لهم من معرفة الله إلا ما قرع أسماعهم من كونه متصفا بصفات كذا وكذا، من دون وصول إلى حقيقة معناها، وإلى اعتقادهم بأن الموجودات المشاهدة صادرة عنه، من غير تدبر في عجائب القدرة وغرائب الحكمة المودعة فيها، وأما العارفون فلهم الخوض في بحر التفكير والتدبر في أنواع المخلوقات، واستخراج ما فيها من الحكم الخفية، والمصالح العجيبة التي كل واحد منها كمشعلة في إزالة ظلمة الجهل، والهداية إلى كمال عظمة الله، ونهاية جلاله وكبريائه، فمثل الأكثرين كمثل عامي أحب عالما بمجرد استماعه أنه

حسن

التصنيف، من دون علم ودراية بما في تصانيفه، فتكون له معرفة مجملة، ويكون له بحسنه ميل مجمل، ومثل العارفين كمثل عالم فتش عن تصانيفه، واطلع على ما فيها من دقائق المعاني وبلاغة العبارات...، ثم كما ان دقائق الحكم وعجائب القدرة غير متناهية ولا يمكن لاحد أن يحيط بها، وإنما ينتهي كل إلى ما يستعد له، فينبغي أن تكون مراتب الحب أيضا غير متناهية، وكل عبد ينتهي إلى مرتبة تقتضيها معرفته (١).

معرفة مقامات أهل البيت عليهم السلام من موجبات التفاضل

ومن جوانب المعرفة المهمة التي بها يتفاضل المؤمنون في درجات الايمان معرفة مقامات أهل البيت ومنزلتهم عند الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا الأساس ما روي أن سلمان الفارسي قال لأمير المؤمنين عليه السلام: (بأبي أنت وأمي يا قتيل كوفان، والله لولا أن

يقول الناس واشوقاه، رحم الله قاتل سلمان، لقلت فيك مقالا تشمئز منه

النفوس) (٢).

وروى الكشي بسنده عن خطبة لسلمان المحمدي جاء فيها: (ألا يا أيها الناس اسمعوا مني حديثي ثم أعقلوه عني فقد أوتيت العلم كثيرا، ولو أخبرتك بكل ما قد أتيت لقاتل طائفة مجنون، وقالت طائفة أخرى، اللهم اغفر قاتل سلمان) (٣).

وروى الكليني بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (ذروة الامر وسنامه ومفتاحه

وباب

الأشياء ورضا الرحمن تبارك وتعالى الطاعة للامام بعد معرفته) (٤).

ونظرا لتفاوت المؤمنين في هذا الجانب نجد أن بعض أصحاب الأئمة يتهمون بأبشع

التهم وأشنعها لمجرد روايتهم بعض ما لا يستسيغه ولا يتقبله ذوو العقول الضعيفة، فقد روى الكشي بسند صحيح عن حمدويه، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الحميد بن أبي العلاء، قال: دخلت المسجد حين قتل الوليد فإذا الناس

- (١) جامع السعادات: ج ٣، ص ١٧٠.
- (٢) نفس الرحمن: ص ٢٢٥.
- (٣) نفس الرحمن: ص ٢٠٨.
- (٤) الكافي: ج ١، ص ١٨٥، ح ١.

مجتمعون، قال: فأتيهم فإذا جابر الجعفي عليه عمامة خز حمراء، وإذا هو يقول: حدثني وصي الأوصياء ووارث علم الأنبياء محمد بن علي عليه السلام، قال: فقال الناس:

جن جابر، جن جابر) (١).

وروى الكشي أيضا بإسناده إلى جابر بن يزيد الجعفي قال: (حدثني أبو جعفر عليه السلام

بسبعين ألف حديث لم أحدث بها أحدا قط ولا أحدث بها أحدا أبدا، قال جابر: فقلت لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك إنك قد حملتني وقرا عظيما حدثتني به من سر كم الذي لا أحدث به أحدا، فربما جاش في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون! قال: يا جابر فإذا كان ذلك فأخرج إلى الجبان فاحفر حفيرة ودل رأسك فيها ثم قال: حدثني محمد بن علي بكذا وكذا) (٢).

وأي مصيبة أعظم من زوال هذه الكنوز وضياعتها بين التراب والحفر حيث لم تجد أوعية تتلقاها وقلوبا تضمها وتقدر ثمنها! ونظرا لتفاوت درجات المعرفة وقصور إيمان البعض بمقامات أهل البيت عليهم السلام، وفي

أجواء تسلط مخالفني أهل البيت عليهم السلام على زمام الأمور، نلاحظ أن بعض الشيعة

يستغرب من بعض الحقائق التي ثبت روايتها عن طريق أهل السنة بأسانيد صحيحة. ومن ذلك ما رواه الحاكم النيشابوري عن أبي العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، وأخبرنا محمد بن علي بن دحيم بالكوفة، حدثنا أحمد بن حاتم بن أبي غرزة، قالوا: حدثنا عبد الله بن محمد بن سالم، حدثنا حسين بن زيد بن علي، عن عمر بن علي، عن جعفر، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه)، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام: (إن الله

يغضب لغضبك ويرضى لرضاك). وعقب الحاكم على هذا الحديث بالقول: (هذا حديث صحيح الاسناد، ولم يخرجاه) (٣).

وروى الطبراني نفس هذا الحديث كما نقله عنه الهيثمي، وقد عبر الهيثمي عن إسناده بأنه حسن (٤). ولكن الذهبي علق على رواية الحاكم في التلخيص بالقول: (بل حسين منكر الحديث لا يحل أن يحتج به).

مناقشة مع الذهبي

لقد دأب الذهبي وأمثاله على رد أي حديث (إذا علموا أن النتائج المترتبة عليه لا تكون في صالح مذهبهم) بأن راويه منكر الحديث إن لم يتهم بالكذب! وهي طريقة سهلة لتضعيف الراوي، وإن كان معروفا بالوثاقة، ويشهد بذلك أمور عديدة منها:

-
- (١) اختيار معرفة الرجال: ص ١٩٢، ح ٣٣٧.
 - (٢) اختيار معرفة الرجال: ص ١٩٤، ح ٣٤٣.
 - (٣) مستدرک الصحیحین: ج ٣، ص ١٥٣.
 - (٤) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ٢٠٣.

١ - إن الذهبي قال في ترجمة الحسين بن زيد أن علي بن المدني قال عنه: فيه ضعف، وقال أبو حاتم: يعرف وينكر، وقال ابن عدي: وجدت في حديثه بعض النكرة، وأرجو أنه لا بأس به. ثم استشهد ابن عدي بهذا الحديث (١).
ويعلم من قول ابن عدي عدم وجود ضعف في الحسين في حد ذاته وأنه منشأ ضعفه يعود إلى روايته لبعض ما اعتبروه من الأحاديث المنكرة مثل هذا الحديث.
٢ - إن ابن حجر العسقلاني نقل توثيق الدار قطني له، وأن ابن ماجه روى له حديثا في الجنائز من سننه، ونقل عن ابن معين قوله: لقيته ولم أسمع منه وليس بشيء (٢). ولكن الذهبي لم ينقل توثيق الدار قطني له ضمن كلامه في ميزان الاعتدال!
٣ - عدم وجود ضابطة معينة في اعتبار الحديث منكرا أو غير منكر بل يعتمد على حسب هوى المحدث وميله، فالهيثمي مثلا اعتبر سند هذا الحديث حسنا مع وجود الحسين بن زيد في إسناد الطبراني، ولم يعتبر متن الحديث منكرا، أما الذهبي فقد ضعف سند الحديث لوجود الحسين فيه واعتبره منكر الحديث.
ولكن الذهبي ناقض نفسه في ترجمة قيس بن أبي حازم حيث قال: (الامام أبو عبد الله الأحمسي البجلي الكوفي، محدث الكوفة، سار ليدرك النبي صلى الله عليه وآله ليبايعه

فتوفى نبي الله وقيس في الطريق،... وكان عثمانيا... وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال ابن المدني: قال لي يحيى بن سعيد: هو منكر الحديث، ثم ذكر له حديث كلاب الحوآب، قلت: حديثه محتج به في كل دواوين الاسلام) (٣).
فيحيى بن سعيد اعتبر قيس الأحمسي منكرا لروايته حديث كلاب الحوآب وفيه إشارة إلى ذم عائشة، أما الذهبي فلم يعتن بذلك معتمدا على توثيق يحيى بن معين وغيره، وعلى الاحتجاج بحديثه في دواوين الاسلام، ولكن الغريب أن الذهبي لم يعتن بتوثيق الدار قطني للحسين بن زيد وقول ابن عدي عنه: أرجو أنه لا بأس به، بحجة أنه منكر الحديث! فما هو السر في هذا التفاوت في الموقف، هل هو في أن الحسين بن زيد قد روى فضيلة الزهراء عليها السلام لم يطق الذهبي تحملها، أما قيس البجلي

فقد كان عثمانيا فلا ضير من الاخذ بخبره وإن قالوا بأنه منكر الحديث!
وعلى كل حال فإنه على فرض عدم ثبوت صحة هذا الحديث فقد ثبت في الصحيح كما في رواه البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله قال: (فاطمة بضعة مني، فمن أغضبها
أغضبني) (٤) ومن المعلوم أن من أغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وآذاه فقد أغضب الله عز وجل وآذاه، وهذا ما أقرت به عائشة حينما قالت للنبي صلى الله عليه وآله: (من أغضبك يا رسول

-
- (١) ميزان الاعتدال: ج ١، ص ٥٣٥، رقم ٢٠٠٢.
- (٢) تهذيب التهذيب: ج ٢، ص ٢٩٣، رقم ٦٠٠.
- (٣) تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٦١.
- (٤) صحيح البخاري: ج ٥، ص ١٢٦.

الله أدخله الله النار) (١). وروى ابن ماجة عن عائشة أيضا أنها رأت الغضب في وجه رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: (من أغضبك؟ أغضبه الله) (٢). حديث صحيح عند أهل السنة غريب على شيعي! إن حديثا حول واحدة من مناقب فاطمة عليها السلام التي يذهب الحاكم إلى صحة سنده

واعتبره الهيثمي حسنا ووثق الدار قطني راويه يعد مضمونه غريبا على بعض الرواة من الشيعة! فقد روى الشيخ الصدوق بسنده عن أبي ذر يحيى بن زيد بن العباس بن الوليد البزاز بالكوفة، قال: حدثنا عمي علي بن العباس، قال: حدثنا علي بن المنذر، قال: حدثنا عبد الله بن سالم (٣)، عن علي بن عمر بن علي، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب عليه السلام،

عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: (يا فاطمة، إن الله تبارك وتعالى ليغضب لغضبك

ويرضى لرضاك، قال: فجاء صندل فقال لجعفر بن محمد عليه السلام: يا أبا عبد الله، إن

هؤلاء الشباب يجيئوننا عنك بأحاديث منكورة، فقال له جعفر عليه السلام: وما ذاك يا صندل؟

قال: جاءنا عنك أنك حدثتهم أن الله يغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها، قال: فقال له جعفر عليه السلام: يا صندل أستم رويتم فيما تروون أن الله تبارك وتعالى ليغضب

لغضب عبده المؤمن ويرضى لرضاه، قال: بلى، قال عليه السلام: فما تنكروه أن تكون فاطمة مؤمنة يغضب الله لغضبها ويرضى لرضاها، قال: فقال: (الله أعلم حيث يجعل رسالته) (٤).

ويظهر بشكل واضح مدى قصور معرفة الراوي في مقامات أهل البيت عليهم السلام بحيث

اضطر الامام إلى مداراته وتنزل معه في النقاش حتى جعل الزهراء عليها السلام كواحدة من

المؤمنات، والمؤمن يغضب الله لغضبه! ولو أردنا أن نخوض في مبحث ضعف معتقدات بعض الرواة ومداراة الأئمة عليهم السلام لهم والتحدث معهم على قدر وعاء معرفتهم

وعقولهم وإيمانهم للزمننا تأليف كتاب مستقل في ذلك.

وعلى هذا الأساس ذهب كثير من علمائنا الأبرار إلى أن بعض الرواة إنما تم تضعيفهم من قبل الرجاليين أو نظرائهم من الرواة لعدم قدرتهم على استيعاب المعارف

الرفيعة التي يطلقونها نظرا لضعف معرفتهم وإيمانهم ونظرا للأجواء التي كانوا محاطين فيها، ومن هؤلاء محمد بن سنان الذي كان من حملة الاسرار وخزنة العلوم الخاصة (٥).

-
- (١) صحيح مسلم: ج ٤، ص ٣٤.
(٢) سنن ابن ماجة: ج ٢، ص ٩٩٣، ح ٢٩٨٢، باب فسخ الحج.
(٣) ومن هذا الموضوع يشترك الشيخ الصدوق مع الحاكم النيشابوري والطبراني في باقي الاسناد.
(٤) أمالي الصدوق: ص ٣١٣، المجلس ٦١، ح ١.
(٥) راجع على سبيل المثال: بهجة الآمال: ج ٦، ص ٤٤١ فقد جاء في منظومة زبدة المقال للبروجردي:
وكيف كان فهو ذو الاسرار *** وذو وجادة من الاخبار

فالمعرفة بما في ذلك معرفة مقامات أهل البيت عليهم السلام وأفضليتهم من غيرهم من عوامل تفاضل الأفراد في الإيمان، وإن التفضيل في حقيقة الأمر ليكشف عن مدى وجود صفات الكمال في الفاضل أكثر من المفضول، وفي هذا دعوة للانجذاب نحو الكمال أكثر وكذلك تمييز موجبات الكمال على أقل تقدير إن لم يتحرك الإنسان بنفسه

نحو الكمال، وإن ذلك سيعينه يوما إذا ما ارتفعت الموانع للميل والقرب من الكمال. ولو لاحظنا الحياة الإنسانية لو وجدناها قائمة على ذلك فإنك إذا عرفت أن هذا الشخص صاحب علم غزير تنجذب نحوه، فإن عرفت أن علومه متنوعة ويتقنها جميعا ازداد إعجابك به، وإن علمت مع هذا أنه صاحب عبادة وتهجد وزهد وورع أثرت شخصيته فيك بحيث تقوم بتقليد سلوكه، وهكذا كلما وجدت فيه عنصرا من عناصر الكمال اشتد شغفك في متابعته كأسوة لك في حياتك، بل إن نفس معرفتك بعناصر الكمال فيه لها في حد ذاتها قيمة إيجابية وإن لم يقارنها العمل فعلا، لأنها ستعينك يوما إن أردت أن تسير في طريق الخير والهدى، أما من لا يعرف تلك العناصر فهو كمن قال فيه الامام الصادق عليه السلام: (العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق لا

تزيده سرعة السير إلا بعدا) (١)

وعلى هذا الأساس فما نجده في كلمات فضل الله من اعتبار التطرق لبعض الأحاديث الدالة على تفضل أمير المؤمنين والزهاء عليهما السلام من فضول الكلام منشؤه عدم

تشخيصه لأهمية المعرفة وتأثيرها في الإيمان والسلوك العملي.

ما لا نحتاجه من الجوانب الغيبية في زواجها...!

ومن هذا القبيل أيضا ما ذكره من إسهاب التاريخ فيما لا نحتاجه من الجوانب الغيبية من زواجها، فإنه غفلة عن أن أي شكل من أشكال التكريم لدى البشر في عصرنا الحالي يمثل نوعا من أنواع التقدير للشخص لحياته بعض الخصوصيات التي يمتاز بها عن غيره، ونلاحظ أنه لو تم تكريم فنان أو لاعب رياضي أو ما شاكلهم فإن انعكاس هذا التكريم يظهر تلقائيا في سلوك المعجبين ومحاولتهم لتقليده، فكيف يكون الحال فيما لو كان التكريم من قبل الله تعالى للشخص؟ مع فارق لا يقبل القياس أبدا في شكل التكريم ومحتواه ونوعيته فمن الطبيعي أنه سيترك آثاره في سلوك الإنسان المؤمن لأنه سيجعل المرء أكثر حبا وتعلقا بالمفضل والممدوح.

وقد روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قال: حدثني سعد بن عبد الله، قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثني علي بن الحكم قال: حدثني الحسين بن أبي العلاء، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: (دخلت أم أيمن

على النبي صلى الله عليه وآله
وفي ملحفتها شيء، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: ما معك يا أم أيمن؟
فقالت: إن فلانة

(٦١) الكافي: ج ١ ص ٤٣.

أملكوها فنشروا عليها فأخذت من نثارها، ثم بكت أم أيمن وقالت: يا رسول الله فاطمة زوجتها ولم تنثر عليها شيئا، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا أم أيمن لم تكذبين، فإن

الله تبارك وتعالى لما زوجت فاطمة عليا أمر أشجار الجنة أن تنثر عليهم من حليها وحللها ويقوتها ودرها وزمردها واستبرقها فأخذوا منها ما لا يعلمون، ولقد نحل الله طوبى في مهر فاطمة صلوات الله عليها فجعلها في منزل علي عليه السلام (١).
ومن مغالطات (فضل الله)...

وكذلك من مغالطاته قوله أن البحث في المفاضلة بين الزهراء ومريم عليهما السلام مما ينطبق

عليه قول النبي صلى الله عليه وآله: (ذاك علم لا ينفع من علمه ولا يضر من جهله) مع أنه وردت

أحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام تقول أن الزهراء عليها السلام أفضل نساء العالم؟! كما

وردت أحاديث عديدة تدل على أن نبي الإسلام أفضل الأنبياء ومقاما وأن أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنه أفضل الأئمة عليهم السلام، ولو أردنا أن نلج هذا البحث لاحتجنا إلى تأليف كتاب كامل فيه.

فهل كان النبي وأهل البيت عليهم آلاف التحية والسلام يرتكبون - والعياذ بالله - ما ينهون الناس عنه؟!

ولو لم يعتقد المرء بأفضلية الرسول الكريم صلى الله عليه وآله على سائر الأنبياء والخلق مع

إيمانه بأنه نبي الإسلام وخاتم النبيين ومع التزامه في الاعمال بما أمر به النبي صلى الله عليه وآله،

فهل يكون إيمان هذا متساويا مع إيمان من آمن بأفضلية النبي صلى الله عليه وآله مع التزامه أيضا

بأوامر النبي ونواهيه؟ ولو لم يكن للتفضيل بين الافراد سواء كانوا أناسا عاديين أم أنبياء ورسلا وأئمة قيمة فلماذا جاءت الآيات والروايات التي تطرح التفاضل بينهم وتؤكد عليه في قوله تعالى: (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات)* وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر) (٢).

مناقشة (فضل الله) في تفسير آية تفاضل الأنبياء

ولكن فضل الله ذهب في تفسير هذه الآية أن المراد من التفضيل ليس هو تفضيل

القيمة بحيث يستوجب التقدم وعلوم المنزلة والقرب من الله سبحانه وتعالى، وقد
استشهد على ذلك ببعض الآيات القرآنية التي تحدثت عن تفضيل بني إسرائيل على
العالمين مع ما ورد في كثير من الآيات من ذمهم ولعنهم مما يعني أن تفضيلهم كان
تفضيل نعمة لا قيمة (٣).

(١) أمالي الصدوق: ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٣) من وحي القرآن: ج ٥، ص ٧.

ويقال في جواب هذا الادعاء: أنه لا خلاف في أن استخدام لفظ التفضيل قد اختلف في الآيات القرآنية، فبعضها يشير إلى تفضيل النعمة كقوله تعالى: (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض) (١)، وقوله تعالى: (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) (٢)، ولكن بعضها الآخر يشير إلى تفضيل القيمة مثل قوله تعالى: (وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيما) (٣).

ويظهر من سياق الآيات السابقة وجه الفرق في جهة التفضيل، فإن قيمومة الرجل على المرأة أو سعة الرزق إنما تكون فيما يخص أمر المعاش والحياة الدنيوية، أما تقدم المجاهدين على القاعدین فهو يعود للعمل المقرب من الله والثواب الأخروي.

ولذا لا بد في التمييز بين جهتي التفضيل هو ملاحظة مضمون الآية وسياقها، وفيما نحن فيه فإن الآية بمضمونها وسياقها تدل على أن التفضيل هنا تفضيل للقيمة، فهي تتحدث عن التفاضل بين الرسل الذين لهم مقامات عالية في القرب من الله عز وجل لا الأمم والناس العاديين، وكذلك تشير إلى وجود جهات للتفضيل بينهم، فمنهم من كرم الله، ومنهم من أیده الله بروح القدس وآتاه البينات، وهذه الجهات لهي من كرامات الله في حق كل واحد منهم ولا يمكن لأي إنسان عادي أن يبلغها، بل لم يبلغها أي نبي غير الذي اختص بها، فهي من مختصات بعضهم دون الآخر، ويشهد لذلك ما ذكرناه سابقا من رواية العياشي في تفسيره عن الامام الصادق عليه السلام (٤).

ويؤيد ذلك أقوال علمائنا في تفسير الآية، فقد قال الشيخ الطوسي: (إنما ذكر الله تعالى تفضيل بعضهم على بعض لأمر: منها أن لا يغلط غالط منهم فيسوي بينهم في الفضل كما استووا في الرسالة...) (٥)، وتبعه على ذلك الطبري في تفسيره (٦).

وقال العلامة الطباطبائي:

(وفيه دلالة على التفضيل الإلهي الواقع بين الأنبياء عليهم السلام فبيهم من هو أفضل وفيهم

من هو مفضل عليه، وللجميع فضل فإن الرسالة في نفسها فضيلة وهي مشتركة بين الجميع، فبيما بين الرسل أيضا اختلاف في المقامات وتفاضل في الدرجات مع اتحادهم

في أصل الفضل وهو الرسالة، واجتماعهم في مجمع الكمال وهو التوحيد، وهذا بخلاف الاختلاف الموجود بين أمم الأنبياء بعدهم فإنه اختلاف بالايمان والكفر والنفي والاثبات، ومن المعلوم أن لا جامع في هذا النحو من الاختلاف، ولذلك فرق تعالى

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٢) الآية ٧١ من سورة النحل.

(٣) الآية ٩٥ من سورة النساء.

- (٤) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٤٧.
- (٥) تفسير التبيان: ج ٢ ص ٣٠٣.
- (٦) مجمع البيان: ج ٢، ص ٣٥٨، ط دار إحياء التراث العربي.

بينهما من حيث التعبير فسمى ما للأنبياء تفضيلاً ونسبه إلى نفسه، وسمى ما عند الناس بالاختلاف ونسبه إلى أنفسهم، فقال في مورد الرسل (فضلنا) وفي مورد أممهم (اختلفوا) (١).

وقال السيد عبد الاعلى السبزواري:

(ورسل الله تعالى كلهم يشتركون في فضيلة الرسالة، ويستوون في هذا الموهبة الإلهية والمنحة الربانية، ويتفوقون في أصل النبوة القابلة للتشكيك إلى مراتب متفاوتة، وهم حقيقون بالاتباع وجدديرون بالاعتداء بهديهم، إلا أنهم متفاضلون في الدرجات ويتفاوتون في المقامات، ففيهم من هو أفضل ومن يكون مفضلاً عليه بما امتاز به الأفضل من الخصائص، التي لا يعلمها إلا الله تعالى، قال عز وجل: (الله يحبني من رسله من يشاء) والمراد بالرسل جميعهم، ولكن خص بعضهم بالذكر والوصف تعظيماً أو لأجل بقاء أتباعهم، وهم ثلاثة من أولي العزم: موسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وآله وعليهم... ورفع الدرجة من الأمور الإضافية النسبية، فيصح أن يكون لرسول رفع درجة من جهة وآخر رفع درجة من جهة أخرى، ولا ريب في أن لسيد الأنبياء صلى الله عليه وآله أرفع الدرجات على سائر الأنبياء. ... ويستفاد من الآية الشريفة أمور:

الأول: الآية الشريفة تنص على تفضيل رسل الله بعضهم على بعض، وهو لا يكون على حد الإلحاح والاضطرار، بل ينتهي إلى الاختيار لترتفع الدرجات وتزداد المثوبات، وليس ذلك من قبيل تفضيل الأحجار الكريمة على سائر الأحجار، فقد شاء الله تعالى أن يكون بين رسله تفاضل حاصل من اختيارهم، ليكون لهم الجزاء الأوفى والدرجات العالية.

إن قلت: إنه ذكرتم التفاضل قد يكون بحسب الذوات الشريفة، فربما يكون بعض الأنبياء أكثر استعداداً من غيره، وهو خارج عن الاختيار، كما ورد عن نبينا الأعظم صلى الله عليه وآله: (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة).

قلت: إن ذلك لم يكن على نحو العلية التامة المنحصرة، بل هو من مجرد الاقتضاء فقط، وإلا لزم فيه مفسد كثيرة، لا يمكن الالتزام بها، فيكون المقام مثل قوله تعالى: (فضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً)، وليس مثل قوله تعالى: (ونفضل بعضها على بعض في الأكل) الذي يكون غير اختياري.

... (إلى أن يقول) الخامس: ذكر بعض المفسرين إشكالا على تفسير هذه الآية المباركة، بما ورد عن نبينا الأعظم صلى الله عليه وآله بطرق مختلفة: لا تخيروا بين الأنبياء، فإن

الناس يصعقون - أي يغشي عليهم - يوم القيامة). وقوله صلى الله عليه وآله: (لا تفضلوا بين أنبياء

الله)، وفي بعض الاخبار عنه صلى الله عليه وآله: (لا تخيروني على موسى)، أو: (لا

ينبغي لاحد

(١) الميزان في تفسير القرآن: ج ٢ ص ٣١٠.

أن يقول أن خير من يونس بن متى). وهو مردود، لان النهي راجع إلى الترجيح من عند أنفسهم لا التفضيل والترجيح الذي أثبتته الله تعالى لهم، وقد ذكرنا أن التفضيل بما فضله الله تعالى أمر لا بد منه. ويمكن أن يحمل على أصل النبوة والرسالة الإلهية، كما أمرنا بذلك، قال تعالى: (لا نفرق بين أحد من رسله)، والتفضيل في غير ذلك كما بينه الله تعالى في آيات متعددة من القرآن الكريم (١).

وفيما قالوه الجواب الشافي لمن كان له عقل وفكر سليم، ويلاحظ أن فضل الله في تفسيره هذا للآية المباركة قد ناقض ما سبق أن قاله في أحد كتبه حول المراد من الآية! فقد قال في كتابه (الحوار في القرآن): (وقد نلتفت ونحن نتابع المشهد في الحركة السريعة التي يتصاعد فيها الايمان ويتعاضم كمثل الطوفان الذي يكتسح أمامه كل معاني القلق والحيرة إلى موقف نوح، في قصة ولده مقارنا بموقف إبراهيم لنرى بعض الفروق والمميزات التي يتميز فيها الأنبياء بإيمانهم وملكاتهم الروحية، وإن كان لكل واحد منهم منزلته وقيمته الكبيرة عند الله، كما في قوله تعالى (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) (٢).

وهذا التناقض كاشف عن أمور كثيرة منها فقدان المبنى والأساس العلمي في الآراء، وأن آراءه لا تعدو الاستحسان والاستمزاز المتبدل مع كل مناسبة، وهكذا يكون الحال

مع (رجالة تعتقل الرماح)!

خلاصة الكلام في المسألة الأولى

وبما ذكرناه في هذه المسألة يتبين أن ما يعبر عنه فضل الله بأن الخوض في هذا الجانب (ترف فكري سخيف) لهو الكلام السخيف بعينه، وهو يكشف عن جهل قائله بالمعرفة ودورها في رقي درجات الايمان.

والعجيب ان فضل الله الذي اعتبر بحث التفاضل سخيفا قد ناقض نفسه عندما سئل: لماذا سميت فاطمة الزهراء عليها السلام سيدة نساء العالمين، ولماذا لم تسم خديجة بذلك

مع ما تملكه من مكانة قبل وبعد الاسلام في نفس الرسول؟ فأجاب: (لان الزهراء عليها السلام

هي أفضل من أمها على أساس ملكاتها الروحية ومنزلتها عند الله) (٣). وكذلك عندما ذهب إلى تفضيل السيدة زينب عليها السلام على بقية نساء أهل البيت فيما عدا أمها فاطمة

الزهراء عليها السلام لأنها تمتلك عناصر للفضل أكثر من غيرها (٤).

(١) مواهب الرحمن: ج ٤، ص ١٥٤ و ١٥٦ و ١٦١.

(٢) الحوار في القرآن: ص ٢٦٠.

(٣) مجلة الموسم: العدد ٢١، السؤال ١٠٩٧.
(٤) نشرة بينات الصادرة بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٩٧ م، نقلا عن حوار دار بينه وبين أحد الباحثين الفرنسيين.

الفصل الثاني: سيادة الزهراء على نساء العالمين
ولا بد من تناول مسألة أفضلية الزهراء عليها السلام على نساء العالمين من الأولين
والآخرين

من جانبين:

أولاً: من منظار أهل السنة

فقد روى محدثوهم في منزلة الزهراء عليها السلام أحاديث يمكن تبويبها إلى ثلاثة
أقسام:

القسم الأول: ما يفيد مشاركتها لغيرها في الفضل.

وهي الأحاديث التي تدل على أنها بالإضافة إلى مريم بنت عمران وخديجة بنت
خويلد وآسية بنت مزاحم زوجة فرعون سيدات نساء العالمين وسيدات نساء أهل
الجنة.

منها: ما رواه الترمذي بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (حسبك من نساء
العالمين:

مريم ابنة عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وآسية امرأة
فرعون) (١). ومنها: ما رواه أحمد بإسناده إلى ابن عباس قال: خط رسول الله في
الأرض أربعة خطوط، قال: أتدرون ما هذا؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم، فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم: (أفضل نساء أهل الجنة: خديجة بنت خويلد،
وفاطمة بنت محمد، وآسية بنت مزاحم امرأة فرعون، ومريم ابنة عمران) (٢).

القسم الثاني: ما يفيد تفضيل فاطمة الزهراء عليها السلام على غيرها.

سواء بإفرادها في لقب (سيدة نساء العالمين) أو (سيدة نساء الجنة) وما شاكلهما، أو
بالتنصيب على تقدمها على بقية النساء. وهي أحاديث عديدة، منها: ما رواه البخاري
عن النبي أنه قال: (فاطمة سيدة نساء أهل الجنة) (٣). ومنها: ما رواه الحاكم بإسناده
إلى حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (نزل من السماء ملك فاستأذن الله
أن يسلم علي

لم ينزل قبلها، فبشرني أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة) (٤). ومنها: ما رواه الحاكم
بإسناده إلى عائشة أن النبي قال وهو في مرضه الذي توفي فيه: (يا فاطمة ألا ترضين
أن تكوني سيدة نساء العالمين، وسيدة نساء هذه الأمة، وسيدة نساء المؤمنين) (٥).

(١) الجامع الصحيح: ج ٥، ص ٧٠٣، ح ٣٨٧٨، ورواه بهذا المضمون أيضا أحمد في مسنده: ج ٣، ص
١٣٥

والحاكم في مستدركه: ج ٣، ص ١٥٧، والهيتمي في موارد الظمان: ج ٧، ص ١٦٨، ح ٢٢٢٢، وللمزيد
راجع عوالم النساء:

ص ١٠٨، الهامش ٢.

(٣) صحيح البخاري: ج ٥، ص ٢٥.
(٤) المستدرک: ج ٣، ص ١٥١، وقد أقر الذهبي بصحته، ورواه المتقي الهندي في كنز العمال: ج ١٢، ص ١١٣، ح ٣٤٢٤٩ عن أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان بأسانيدهم إلى حذيفة.
(٥) المستدرک: ج ٣، ص ١٥٦، واعترف الذهبي بصحته، وروى شبهه أحمد في مسنده: ج ٦، ص ٢٨٢، والبخاري
في صحيحه: ج ٤، ص ٢٤٨، وابن سعد في الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٣٧٣ ط دار إحياء التراث العربي. وللمزيد
راجع عوالم سيدة النساء: ص ٩٢، ح ١ و ٢، ص ٩٣، ح ٣، ص ٩٥، ح ١، ص ٩٦، ح ١، ص ١٠٠، ح ١.

فإن ظهور هذه الأحاديث يدل على تقدمها على من سواها، وخصوصية التقدم إنما تنبعث من أفرادها دون من سواها في الذكر والفضل والسيادة وخصوصا مع ملاحظة بعض القرائن الملتفة بالخبر، منها أن الآية التي تذكر اصطفاء مريم عليها السلام على نساء

العالمين وردت ضمن سورة مريم وهي مكية بالاتفاق، وأحاديث كون فاطمة عليها السلام سيده

نساء العالمين صدرت عن النبي في المدينة بلا شك، ومنها مجيء الملك وتبشير النبي صلى الله عليه وآله بأن فاطمة عليها السلام هي سيده نساء أهل الجنة، فإن السيادة في الجنة يتبع مقام السيادة والقرب من الله في الدنيا، وهذا ما تقتضيه مناسبة قدوم ملك من السماء لإتحاف النبي بهذه البشارة.

روايات أهل السنة الناصية على التفضيل

إلا أنه توجد مجموعة من الأحاديث النبوية أكثر ظهورا مما سبق، حيث تقوم بالتفضيل في مسألة السيادة بين العوالم، أي أن تفضيل الزهراء عليها السلام له شمول زمني

يعم كل الأزمنة بما في ذلك فترة السيدة مريم عليها السلام، أما تفضيل مريم بالسيادة فهو

مخصوص بنساء أهل زمانها فقط.

ومما يشهد بذلك ما رواه ابن شاهين البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥ هـ بإسناده عن عمران بن حصين قال:

(خرجت يوما فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم قائم، فقال لي: يا عمران إن فاطمة مريضة، فهل لك أن تعودها؟ قال: قلت فداك أبي وأمي، وأي شرف أشرف من هذا، قال: فانطلق رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فانطلقت معه حتى أتى الباب، فقال: السلام عليك، أدخل؟ قالت: وعليك السلام، ادخل، فقال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: أنا ومن معي؟ قالت: والذي بعثك بالحق ما علي إلا هذه العباءة، وقال: ومع رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم مادة حلقة فرمى بها، فقال: شدي بها على رأسك، ففعلت، ثم قالت: ادخل، فدخل ودخلت معه، فقعده عند رأسها وقعدت قريبا منه، فقال: أي بنية كيف تجدينك؟ قالت: والله وبرسول الله إني لوجعة، وإنه ليزيدني وجعا إلى وجعي أن ليس عندي ما أكله، قال: فبكى رسول الله وبكت وبكيت معهما، فقال لها: يا بنية اصبري مرتين أو ثلاثا، ثم قال لها: يا بنية، أما ترضين أن تكوني سيده نساء العالمين، قالت: يا ليتها يا أبت، فأين مريم بنت عمران؟ قال لها: أي بنية تلك سيده نساء عالمها، وأنت سيده نساء عالمك، والذي بعثني بالحق لقد زوجتك سيدي في الدنيا وسيدي في الآخرة،

لا يبغضه إلا كل منافق) (١).

(١) فضائل فاطمة الزهراء: ص ٦٣، ح ١٢، ورواه الذهبي في تاريخ الاسلام: ج ٣، القسم الخامس بالخلفاء الراشدين، ص ٤٥. ورواه أيضا ابن عبد البر عن عمران بن حصين أيضا بنص مقارب في الاستيعاب: ج ٤، ص ١٨٩٥، وكذلك رواه أبو نعيم الاصفهاني في حلية الأولياء: ج ٢، ص ٤٢.

وروى أحمد بن ميمون في فضائل علي وكذلك الرافعي أن النبي صلى الله عليه وآله قال: (أول

شخص يدخل الجنة فاطمة بنت محمد، ومثلها في هذه الأمة مثل مريم في بني إسرائيل) (١). وهذا الحديث فيه إشارة إلى اختصاص كل واحدة منهما بعالمها الخاص.

وروى محب الدين الطبري والسيوطي عن ابن عساكر بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله أنه

قال: (أربع نسوة سيدات سادات عالمهن: مريم بنت عمران، وآسية بنت مزاحم، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمد، وأفضلهن عالما فاطمة) (٢). وهذا الحديث

في عين ذكر التفصيل في السيادة بين العوالم نص على أفضلية فاطمة على غيرها من النساء من حيث العالم، وهذا كاف في الدلالة على المطلوب. ونقل ابن شهر آشوب عن عائشة وغيرها عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (يا فاطمة أبشري

فإن الله اصطفاك على نساء العالمين وعلى نساء الإسلام وهو خير دين) (٣). كلام الآلوسي في تفضيل الزهراء عليها السلام:

واستنادا إلى الأحاديث السابقة وغيرها ذهب جمع من أعلام أهل السنة إلى أن الزهراء عليها السلام أفضل من بقية النساء، وفي هذا يقول شهاب الدين الآلوسي في تفسير الآية

الدالة على اصطفاء مريم على نساء العالمين ما يلي:

(والمراد من نساء العالمين قيل جميع النساء في سائر الأعصار، واستدل به على أفضليتها على فاطمة وخديجة وعائشة رضي الله تعالى عنهن، وأيد ذلك بما أخرجه ابن عساكر في أحد الطرق عن ابن عباس إنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم: (سيدة نساء أهل الجنة مريم بنت عمران ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية امرأة فرعون)، وبما أخرجه ابن أبي شيبعة عن مكحول وقريب منه ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم: (خير نساء ركن الإبل نساء قريش، أحناه على ولد في صغره وأرعاه على بعل في ذات يده، ولو علمت أن مريم ابنة عمران ركبت بعيرا ما فضلت عليها أحدا)، وبما أخرجه ابن جرير عن فاطمة صلى الله تعالى على أبيها وعليها وسلم أنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه [وآله] وسلم: (أنت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم البتول)، وقيل المراد نساء عالمها فلا يلزم منه أفضليتها على فاطمة رضي الله تعالى عنها. ويؤيده ما أخرجه ابن عساكر من طريق مقاتل عن الضحاك، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله [وآله] وسلم إنه قال: (أربع نسوة سادات عالمهن: مريم

بنت عمران وآسية بنت مزاحم وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد صلى الله
تعالى عليه [وآله] وسلم، وأفضلهن عالما فاطمة)، وما رواه الحرث بن أسامة في

-
- (١) كنز العمال: ج ١٢، ص ١١٠، ح ٣٤٣٣٤.
(٢) ذخائر العقبى: ص ٤٤، والدر المنثور: ج ٢، ص ٢٣.
(٣) مناقب آل أبي طالب: ج ٣، ص ١٠٤، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٣٦.

مسنده بسند صحيح لكنه مرسل: (مريم خير نساء عالمها)، وإلى هذا ذهب أبو جعفر رضي الله تعالى عنه وهو المشهور عن أئمة أهل البيت، والذي أميل إليه أن فاطمة البتول أفضل النساء المتقدمات والمتأخرات من حيث أنها بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل ومن حيثيات أخر أيضا، ولا يعكر على ذلك الاخبار السابقة لجواز أن يراد بها أفضلية غيرها عليها من بعض الجهات وبحيثية من حيثيات وبه يجمع

بين الآثار، وهذا سائغ على القول بنبوة مريم أيضا إذ البضعية من روح الوجود وسيد كل موجود لا أراها تقابل بشيء، وأين الثريا من يد المتناول، ومن هنا يعلم أفضليتها على عائشة...).

ثم قال: (وبعد هذا كله الذي يدور في خلدي أن أفضل النساء فاطمة ثم أمها ثم عائشة، بل لو قال قائل إن سائر بنات النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل من عائشة لا أرى عليه بأسا، وعندني بين مريم وفاطمة توقف نظرا للأفضلية المطلقة، وأما بالنظر إلى الحثية فقد علمت ما أميل إليه، وقد سئل الامام السبكي عن هذه المسألة فقال: الذي نختاره وندين الله تعالى به أن فاطمة بنت محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل ثم أمها ثم عائشة، ووافقه في ذلك البلقيني (١). وكلام الألووسي فيه تحوير وتحريف لرأي السبكي، فإنه لا دلالة في عبارة السبكي على الأفضلية المقيدة بالحثية التي ذهب إليها الألووسي، بل هي أفضلية مطلقة وليس فيها أي إشارة للتقييد، بل لو كان في عبارة السبكي عبارة: (ولا أعدل ببضعة رسول الله أحدا) كما هو منقول عن ابن أبي داود، فليس في ذلك دلالة على الأفضلية المقيدة بل هو دليل أورده في المقام لا أكثر.

كلام أعلام السنة في تفضيل الزهراء عليها السلام: ويقول السيد عبد الحسين شرف الدين (قدس سره الشريف) في كتابه الذي ألفه في خصوص هذا الموضوع.

(وقد وافقنا في تفضيلها جمهور من المسلمين، وصرح به كثير من المحققين، ونقل ذلك عنهم غير واحد من العلماء الباحثين المتبعين، كالمعاصر النبھاني حيث قال في أحوال الزهراء من كتابه الشرف المؤبد ما هذا لفظه: وصرح بأفضليتها على سائر النساء

حتى على السيدة مريم كثير من العلماء والمحققين، منهم التقي السبكي، والجلال السيوطي، والبدر الزركشي، والتقي المقريري، قال: وعبرة السبكي حين سئل عن ذلك: الذي نختاره وندين به أن فاطمة بنت محمد أفضل، قال: وسئل عن مثل ذلك ابن أبي داود فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (فاطمة بضعة مني) ولا أعدل ببضعة

رسول الله أحدا، ونقل المناوي هذا عن جمع من السلف فراجع (٢).

(١) روح المعاني: ج ٢، ص ١٣٧ - ١٣٨.
(٢) الكلمة الغراء: ص ٦٢.

وأضاف السيد شرف الدين في موضع آخر من كتابه (الكلمة الغراء):
(وحسبك في تفضيلها بالخصوص ما أخرجه الطبراني في ترجمة إبراهيم بن هاشم
من معجمه الأوسط عن عائشة، ما رأيت أحدا قط أفضل من فاطمة غير أبيها.
وسند هذا القول إلى عائشة صحيح على شرط البخاري ومسلم، صرح بذلك ابن
حجر في ترجمة الزهراء من إصابته، والنبهاني في آخر صفة ٥٨ من الشرف المؤيد.
وأخرج ابن عبد البر في ترجمة الزهراء من استيعابه بالاسناد إلى ابن عمير قال: دخلت
على عائشة فسألته أي الناس أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قالت: فاطمة،
قلت: فمن

الرجال؟ قالت: زوجها. وأخرج في ترجمتها من الاستيعاب أيضا عن بريدة قال:
كان أحب الناس إلى رسول الله من النساء فاطمة ومن الرجال علي (١).
ونقل السيد شرف الدين في هامش المورد الثامن من كتابه (النص والاجتهاد) كلاما
مقاربا لما ذكره في الكلمة الغراء، ومما جاء فيه: (... وهذا - أي التفضيل - هو الذي
صرح به السيد أحمد زيني دحلان مفتي الشافعية، ونقله عن عدة من أعلامهم، وذلك
حيث أورد تزويج فاطمة بعلي في سيرته النبوية فراجع (٢).
ولا أدري هل كان السيد شرف الدين رضوان الله عليه في نظر فضل الله مشغولا
بترف فكري سخيف عندما ألف كتابه الكلمة الغراء لا ثبات تفضيل الزهراء عليها
السلام على

غيرها من النساء!؟

القسم الثالث: الأحاديث التي تدل على أفضلية مريم عليها السلام على الزهراء عليها
السلام وتجعل
فاطمة في الرتبة الثانية من حيث المقام والمنزلة، بل إن في بعضها تقديم غير مريم
عليها. ومن تلك الأحاديث:

١ - ما رواه الترمذي بإسناده إلى أم سلمة عن فاطمة عليها السلام أن النبي صلى الله
عليه وآله في مرض

وفاته أخبرها بأنها (سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم بنت عمران) (٣).

٢ - ما رواه ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله قال:
(فاطمة سيادة

نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم بنت عمران) (٤).

وكذلك ما رواه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (سيادة نساء أهل
الجنة

مريم، ثم فاطمة بنت محمد، ثم آسية امرأة فرعون) (٥).

- (١) الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء عليها السلام: ص ٦٩.
- (٢) النص والاجتهاد ص ١١٤.
- (٣) الجامع الصحيح: ج ٥، ص ٧٠١، ح ٣٨٧٣، وراجع أيضا الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٣٧٣ ط دار إحياء التراث العربي. وكنز العمال: ج ١٣ ص ٦٧٥، ح ٣٧٧٣٠، وفي الصفحة ٦٧٧ ح ٣٧٧٣٤ من الكنز كان تعبير الحديث: (سيدة نساء أهل الجنة بعد مريم ابنة عمران)، وفي الاستيعاب: ج ٤، ص ١٨٩٤: (إلا ما كان من مريم بنت عمران).
- (٤) الاستيعاب: ج ٤، ص ١٨٩٤.
- (٥) نفس المصدر: ص ١٨٩٥.

٣ - روى ابن أبي شيبه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (فاطمة سيدة نساء العالمين بعد مريم

ابنة عمران وآسية امرأة فرعون وخديجة بنت خويلد) (١).

٤ - وأخرج ابن جرير عن عمار بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: (فضلت خديجة على نساء أمتي كما فضلت مريم على نساء العالمين) (٢).

٥ - أخرج البخاري في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (كامل من الرجال كثير،

ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام) (٣).

تعليق على الروايات المفضلة لغير الزهراء عليها السلام:

والملاحظ في مجموع هذه النصوص مع قلة عددها الاضطراب في ترتيب طبقة النساء من حيث الفضل، فالحديثان الأول والثاني يجعلان الزهراء عليها السلام بعد مريم عليها السلام في

الفضل، ومن دون ذكر لرتبة بقية النساء، مع أن ابن كثير احتمل في الحديث الثاني عدم دلالة على تفضيل مريم عليها السلام على الزهراء عليها السلام (٤)، ولكن الحديث الثالث يجعل

فاطمة عليها السلام في الرتبة الأخيرة من بين النساء الأربع، والحديث الرابع يقدم خديجة عليها السلام

في أمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والحديث الخامس يفيد تقدم عائشة على جميع النساء

الأربع. وسيزداد حجم الاضطراب والتناقض إذا ضمنا إليها الأحاديث الأخرى الواردة في المقام وقد عرضنا عنها روما للاختصار. ومن مظاهر الاضطراب في الأحاديث أيضا الاختلاف الحاصل في الترتيب في الفضل بحسب اختلاف استخدام أدوات العطف والاستثناء.

أما بخصوص الأحاديث الأول والثاني والثالث والخامس، فمن المؤكد أنها من وضع الأمويين وأتباعهم، فإنهم عمدوا إلى سلب أي فضيلة ذكرت لأهل البيت عليهم السلام بمنع

نشرها أو وضع حديث آخر يقابلها لمن يحبونه من الصحابة حتى يتردد السامع الجاهل بالحقيقة فيمن كانت تلك الفضيلة، فوضعوا حديث (خوخة أبي بكر) مقابل حديث (سد الأبواب إلا باب علي عليه السلام)، ووضعوا حديث (لو كنت متخذًا خليلًا) مقابل

حديث (المؤاخاة)، وأضافوا استثناء (ابني الخالة يحيى وعيسى) إلى حديث (الحسن

والحسين سيدا شباب أهل الجنة)، كل ذلك إطفاء لنور الله الذي يأبى إلا أن يتمه ولو كره الكافرون.

أما الحديث الرابع فإن علامة الكذب والوضع بادية عليه، لأنه على طرف نقيض مما رواه الهيثمي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: (إن ملكا من السماء لم يكن زائري

(١) كنز العمال: ج ١٢، ص ١١٠، ح ٣٤٢٣٣، والدر المنثور: ج ٢، ص ٢٣. (٢) الدر المنثور، ج ٢، ص ٢٣.

(٣) صحيح البخاري: ج ٥، ص ٣٦.

(٤) قصص الأنبياء: ص ٣٦٢.

فاستأذن الله في زيارتي، فبشرني أو أخبرني أن فاطمة سيدة نساء أمتي). قال الهيثمي: (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن مروان الذهلي، ووثقه ابن حبان) (١).

جواب شبهة:

وتبقى هناك شبهة قد يطرحها البعض من السنة والشيعه، وهي أن القول بتفضيل فاطمة عليها السلام على نساء العالمين بما في ذلك مريم يتنافى مع ظهور وشمول قوله تعالى:

(إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين) (٢)، فالآية لها شمول لجميع النساء في جميع الأزمنة، وبذلك تسقط الروايات الدالة على تقدم فاطمة الزهراء عليها السلام في الفضل على مريم عليها السلام عن الاعتبار. وقد يحلو

لبعض أن يضيف لذلك أن كل ما جاء من حديث مخالف للكتاب فيجب أن يضرب بعرض الحائط.

والجواب عن هذه الشبهة هو أن من المسلم أن الآيات القرآنية قابلة للتخصيص والتقييد سواء بالقرآن أو بالسنة، ومن المسلم أيضا أن ما دل من الأحاديث القطعية على أن فاطمة عليها السلام هي سيدة نساء العالمين يعارض شمول الآية وظهورها، ولكن الأحاديث

التي تدل على أن فاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين وأن مريم عليها السلام هي

سيدة نساء عالمها تصلح لتقييد شمول الآية وبالتالي ارتفاع التعارض الموهوم. أقوال المفسرين في دفع الشبهة:

ويدعم هذا الرأي مجموعة من الأحاديث مر بعضها ويأتي غيرها - بإذن الله -، وكذلك أقوال العديد من المفسرين من الفريقين حول الآية المذكورة مع مقارنته بما قالوه

في مواضع أخرى من تفسيرهم للقرآن الكريم.

قال القرطبي في تفسير قوله: (واصطفاك على نساء العالمين): (يعني عالمي زمانها، عن الحسن وابن جريح وغيرهما، وقيل: على نساء العالمين أجمع إلى يوم الصور، وهو الصحيح على ما نبينه، وهو قول الزجاج وغيره) (٣).

أما ابن كثير فقد أورد المعنى السابق على نحو الاحتمال، فقال في تفسير نفس الآية: (يحتمل أن يكون المراد من عالمي زمانها، كقوله لموسى: (إني اصطفتك على الناس) (٤)، وكقوله عن بني إسرائيل: (ولقد اخترناهم على علم على العالمين) (٥)، ومعلوم أن إبراهيم عليه السلام أفضل من موسى، وأن محمدا صلى الله عليه [وآله] وسلم

-
- (١) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ٢٠١.
 - (٢) الآية ٤٢ من سورة آل عمران.
 - (٣) الجامع لاحكام القرآن: ج ٤، ص ٨٢.
 - (٤) الآية ١٤٤ من سورة الأعراف.
 - (٥) الآية ٣٢ من سورة الدخان.

أفضل منهما، وكذلك هذه الأمة أفضل من سائر الأمم قبلها وأكثرها عدداً وأفضل علماً وأزكى عملاً من بني إسرائيل وغيرهم. ويحتمل أن يكون قوله: (واصطفاك على نساء العالمين) محفوظ العموم فتكون أفضل نساء الدنيا... (١).

أما الزمخشري فقد ذهب إلى رأي آخر حول المقصود من كلمة العالمين، إذ قال في تفسير قوله تعالى: (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين): (أي اذكروا نعمتي وتفضيلي على العالمين، على الجحيم الغفير من الناس كقوله تعالى: (باركنا فيها للعالمين)، يقال: رأيت عالماً من الناس، يراد الكثرة) (٢). وقال الشيخ الطوسي: وقوله: (اصطفاك على نساء العالمين) يحتمل وجهين: قال: الحسن وابن جريح: على عالمي زمانها، وهو قول أبي جعفر عليه السلام...، الثاني: ما قاله

الزجاج واختاره الجبائي إن معناه اختارك على نساء العالمين بحال جليلة من ولادة المسيح عيسى عليه السلام (٣). وحول الوجه الثاني الذي اختاره الجبائي قال ابن كثير: (يذكر

تعالى أن الملائكة بشرت مريم باصطفاء الله لها من بين سائر نساء عالمي زمانها، واختارها لايجاد ولد منها من غير أب وبشرت بأن يكون نبياً شريفاً... (٤). وقال الفيض الكاشاني: (كلموها شفاهاً لأنها كانت محدثة تحدثهم ويحدثونها قبل الاصطفاء الأول، تقبلها من أمها ولم تقبل قبلها أنثى، وتفرغها للعبادة وإغناؤها برزق عن الكسب وتطهيرها عما يستقذر من النساء، والثاني هدايتها وإرسال الملائكة إليها وتخصيصها بالكرامات السننية كالولد من غير أب وتبرئتها عما قذفته اليهود بإنطاق الطفل وجعلها وابنها آية للعالمين) (٥).

وقال الشيخ محمد جواد البلاغي: (قد ذكرنا معنى الاصطفاء وأن جهة الاصطفاء تعرف وتتخذ من قرائن المقام، فالمعنى إذن اصطفاك بأن تقبلك وقبلك من نذر أمك في

تحريرك لله... (واصطفاك على نساء العالمين) وقدمك عليهن بالولادة من غير فحل، هذا غاية ما يدل عليه المقام والقرائن من وجهتي الاصطفاءين، وقد كرر ذكر الاصطفاء لأجل اختلاف الوجهة فيه. وليس في اللفظ وقرائن المقام دلالة على سيادتها على نساء العالمين. نعم ثبت لها السيادة على نساء عالمها من السنة، واستفاض بل تواتر من حديث الفريقين عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أن فاطمة بنته عليها السلام سيدة نساء العالمين، وسيدة نساء أهل الجنة) (٦)

(١) قصص الأنبياء: ص ٣٥٩، ولكن يشم من بعض عباراته أنه يميل إلى أن تفضيلها مخصوص بنساء عالمي زمانها،

- كما في ص ٣٦٥ من قصص الأنبياء.
- (٢) الكشاف: ج ١، ص ٢٧٨.
- (٣) تفسير التبيان: ج ٢ ص ٤٥٦.
- (٤) قصص الأنبياء، ص ٣٥٨.
- (٥) تفسير الصافي: ج ١، ص ٣١١.
- (٦) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ج ١ ص ٢٨٣.

وقال العلامة الطباطبائي: (قد تقدم في قوله تعالى: (إن الله اصطفى) إلى قوله (على العالمين) أن الاصطفاء المتعدي بعلى يفيد معنى التقدم، وأنه غير الاصطفاء المطلق الذي يفيد التسليم، وعلى هذا فاصطفأؤها على نساء العالمين تقديم لها عليهن. وهل هذا التقديم من جميع الجهات أو بعضها؟ ظاهر قوله تعالى فيما بعد الآية (إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك) الآية، وقوله تعالى (والتي أحصنت فرجها فنفخنا فيها من روحنا وجعلناها وابنها آية للعالمين) (١)، وقوله تعالى (ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا* وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين) (٢)، حيث لم تشتمل ما تختص بها من بين النساء إلا على شأنها العجيب في ولادة المسيح عليه السلام أن هذا هو وجه اصطفائها وتقديمها على النساء من العالمين) (٣).

أقول: ويدل على ما ذهب إليه العلامة الطباطبائي من أن اصطفاء مريم على باقي النساء إنما كان للجهة التي ذكرها لا من جميع الجهات ما رواه علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بسند صحيح عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (...). وقوله (إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله

اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين)، قال عليه السلام: اصطفأها مرتين، أما الأولى أي اختارها، وأما الثانية فإنها حملت من غير فحل فاصطفأها بذلك على نساء العالمين) (٤). فالرواية صريحة في أن اصطفاء مريم على نساء العالمين إنما كان من

جهة الحمل من غير فحل، ولم يكن اصطفاء مطلقا، ويؤيده أيضا ما جاء في تحف العقول عما رواه عن الامام الكاظم عليه السلام في حوار بينه وبين هارون الرشيد (٥). خلاصة الجواب عن الشبهة: وبناء على ما نقلناه من أقوال المفسرين فإنه يمكن الجواب عن الشبهة بأحد الوجوه التالية:

الأول: إن المراد من العالمين هو الجم الغفير من الناس لا كلهم كما ذكرناه الزمخشري، فيرتفع التعارض، إذ لا منافاة بين سيادة مريم على كثير من النساء وهم من يكونون في زمن حياتها وبين سيادة الزهراء على النساء اللاتي لم يعشن زمن مريم عليها السلام، بل وحتى اللاتي عشن زمن مريم مع تعميم زمان السيادة أيضا.

الثاني: إن تقدم مريم عليها السلام على بقية النساء في العالم كان من جهة الشأن العجيب

في ولادة المسيح عليه السلام كما ذهب إليه الجبائي والعلامة الطباطبائي وفيه رواية صحيحة في تفسير القمي.

-
- (١) الآية ٩١ من سورة الأنبياء.
(٢) الآية ١٢ من سورة التحريم.
(٣) تفسير الميزان: ج ٣، ص ١٨٩.
(٤) تفسير القمي: ج ١، ص ١٠١ - ١٠٢، ويشهد له أيضا ما جاء في البحار: ج ١٠، ص ٢٤٢.
(٥) تحف العقول: ص ٢٩٩، عنه البحار: ج ١٠، ص ٢٤٢.

الثالث: تحديد النساء اللاتي فضلت مريم عليها السلام عليهن بنساء زمانها، وتفضيل الزهراء عليها السلام على نساء جميع الأزمنة بما في ذلك النساء في زمن مريم عليها السلام وبمريم

أيضا، وقد نطقت بهذا مجموعة من الروايات مر بعضها في روايات أهل السنة، وهي كثيرة في روايات الشيعة وسيأتي التعرض لها.

وليس في هذا الوجه الأخير أي غرابة فقد استخدمه المفسرون من السنة والشيعة في مواضع أخرى من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين) (١).

قال الشيخ الطوسي: (قال أكثر المفسرين: أنه أراد الخصوص، ومعناه عالمي زمانهم، ذهب إليه قتادة والحسن وأبو الغالية ومجاهد وغيرهم، وقال بعضهم: إذا قلت: فضل زيد على عمرو في الشجاعة لم يدل على أنه أفضل منه على الإطلاق ولا في جميع الخصال، فعلى هذا يكون التخصيص في التفضيل لا في العالمين، وأمة نبينا محمد صلى الله عليه وآله أفضل من أولئك بقوله (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وعليه إجماع الأمة، لأنهم أجمعوا على أن أمة محمد صلى الله عليه وآله أفضل من سائر الأمم، كما أن

محمدا صلى الله عليه وآله أفضل الأنبياء من ولد آدم) (٢).

وقد مر علينا تفسير القرطبي لكلمة العالمين في هذه الآية بالجم الغفير من الناس. ولكن القرطبي الذي ذهب إلى تفضيل مريم عليها السلام من آية الاصطفاء تناسى أنه قال قبلها

في هذه الآية: (يريد عالمي زمانها، وأهل كل زمان عالم) (٣). وليس هذا عنه ببعيد، إذ لم تكن المرة الأولى التي يتناقض في كلامه، (وعادت لعترها لميس).

ثانيا: من منظار مذهب أهل البيت عليهم السلام لم يرد ضمن أقوال علمائنا المتقدمين منهم أو المتأخرين ما يدل على أن هناك امرأة أفضل من فاطمة عليها السلام، أما في أحاديثنا فقد وردت رواية واحدة فقط قد يظهر منها

أفضلية مريم على الزهراء عليها السلام.

فقد روى الشيخ الطوسي عن جماعة، عن أبي المفضل، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن أسد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة، عن محمد بن عكاشة، عن أبو المغراء، عن يحيى بن طلحة وعن أيوب بن الحر، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي عليه السلام: (إن فاطمة شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ألا ترضين أن زوجتك أقدم

أمي سلما، وأحلمهم حلما، وأكثرهم علما، أما ترضين أن تكوني سيده نساء أهل الجنة إلا ما جعله الله لمريم بنت عمران، وإن ابنيك سيدا شباب أهل الجنة) (٤).

-
- (١) الآيتان ٤٧ و ١٢٢ من سورة البقرة.
 - (٢) تفسير التبيان: ج ١، ص ٢١٠.
 - (٣) الجامع لاحكام القرآن: ج ١، ص ٣٧٦.
 - (٤) الأمالي: ص ٦٣٣، المجلس ٣١، ح ١٣٠٥، ط دار الثقافة.

والسند ضعيف لعدة أمور، فاسد بن يوسف ومحمد بن عكاشة مجهولان، وأبو إسحاق السبيعي مهمل، ويحيى بن طلحة النهدي مهمل ولكن لا تأثير في تضعيفه لأنه يشاركه في الرواية عن أبي إسحاق أيوب بن الحر وهو ثقة. أما أبو المفضل الشيباني فقد ذهب السيد الخوئي وآخرون إلى تضعيفه، وسيأتي أن هنا خصوصية ذهب البعض معها إلى قبول أخبار الشيخ الطوسي عنه مع وجود واسطة من الثقة.

ثم إنه على فرض صحة السند فإن ذلك غير كاف في الاخذ بالحديث، إذ أنه يلزم حتى يؤخذ بالخبر ثلاثة أمور وهي: صحة السند، وجهة الصدور وهو كون الخبر صادرا

للإفادة والعمل لا للتقية، وتامة دلالة المتن على المطلوب.

ومن المقطوع به أن النص على فرض صحة سنده صادر تقية لمنافاته لنصوص أخرى صريحة في المقام، ولتسالم الطائفة على تفضيل الزهراء عليها السلام على مريم عليها السلام، فالشيخ

الطوسي نفسه ذهب إلى استحباب أن يقال في زيارة فاطمة الزهراء عليها السلام: (السلام عليك)

يا سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين (١). والأحاديث التي حملها علماؤنا على التقية سواء في الفقه أو غيره مما يعسر حصرها لكثرتها، يعرف ذلك كل من قرأ الأبحاث الفقهية ولو بشكل يسير.

ولذا علق العلامة المجلسي على هذا الحديث بقوله: (الاستثناء في قوله (إلا ما جعله الله لمريم) موافق لروايات العامة، وسيأتي أخبار متواترة أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، ويمكن أن يكون المعنى أن سيادة النساء منحصرة فيها إلا مريم فإنها سيدة نساء عالمها) (٢).

أما في خصوص تساوي الزهراء عليها السلام مع غيرها في الفضل فإنه لم يرد في أقوال علمائنا أيضا ما يشير إليه، وإن ورد في بعض الأحاديث ما يدل على أن أفضل نساء الجنة أربع منهم فاطمة عليها السلام، كما رواه الشيخ الصدوق من باب الأربعة من الخصال (٣).

ولا يخفى أن هذا الحديث وما شابهه إن وجد في مصادرنا لا يدل في حد ذاته على تساوي النساء الأربع في الفضل، بل يدل على تقدمهن من حيث المجموع في الفضل على بقية النساء، هذا فضلا عن أن الشيخ الصدوق إنما أورد هذا الحديث لمجرد إثبات فضيلة لفاطمة عليها السلام من رواية أهل السنة كما هو مشهود لمن لاحظ سنده، لا أنه يتبنى

تساوي الزهراء - على فرض القبول بدلالة الحديث عليه - مع غيرها في الفضل، فالشيخ الصدوق كما سيأتي ممن صرح بكون فاطمة عليها السلام هي سيدة نساء العالمين من

الأولين والآخريين. والأحاديث الدالة على كون فاطمة سيدة نساء العالمين كثيرة جدا في رواياتنا لا يسع المقام لضبطها، ولكننا سنورد واحدة منها للتبرك:

-
- (١) مصباح المتعبد: ص ٧١١، والتهديب: ج ٦، ص ١٠.
 - (٢) بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ٤٠.
 - (٣) الخصال: ص ٢٠٥ و ٢٠٦، ح ٢٢ و ٢٣. (١١٥).

فقد روى الشيخ الصدوق في باب الوصية من لدن آدم عليه السلام من كتابه الفقيه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (إن عليا وصيي وخليفتي، وزوجته فاطمة سيدة نساء العالمين

ابنتي، والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ولداي، من والاهم فقد والاني، ومن عاداهم فقد عاداني... (١).

أحاديث السيادة في روايات الامامية:

أما الأحاديث التي تصرح بكون فاطمة هي سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين فهي كثيرة جدا، منها:

١ - روى الشيخ الصدوق في معاني الاخبار عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله في فاطمة أنها

سيدة نساء العالمين، أهي سيدة نساء عالمها؟ فقال: ذاك لمريم، كانت سيدة نساء عالمها،

وفاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين (٢). وفي السند ضعف بمحمد بن سنان على مبنى السيد الخوئي، بينما ذهب الامام الخميني في المكاسب المحرمة والمماقاني

في التنقيح والتستري في القاموس وآخرون إلى توثيقه (٣).

٢ - روى الشيخ الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت سلمان الفارسي رضي الله عنه يقول: (كنت جالسا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضته التي قبض فيها، فدخلت فاطمة عليها السلام فلما رأت ما

بأبيها من الضعف بكت حتى جرت دموعها على خديها، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: ما

بيكيك يا فاطمة؟ قالت: يا رسول الله أخشى على نفسي وولدي الضيعة بعدك، فاغرورقت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله بالبكاء، ثم قال: يا فاطمة أما علمت إنا أهل بيت

اختار الله عز وجل لنا الآخرة على الدنيا وأنه حتم الفناء على جميع خلقه، وأن الله تبارك وتعالى اطلع إلى الأرض فاختارني من خلقه فجعلني نبيا، ثم اطلع إلى الأرض فاطاعة ثانيا فاختار منها زوجك وأوحى إلي أن أزوجك إياه وأتخذه وليا ووزيرا وأن أجعله خليفتي في أمتي، فأبوك خير أنبياء الله ورسله، وبعلك خير

الأوصياء، وأنت أول من يلحق بي من أهلي، ثم اطلع إلى الأرض اطلاعةً ثالثة
فاختارك وولديك، فأنت سيدة نساء أهل الجنة، وإبنك الحسن والحسين سيدا شباب

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ١٣١، ح ٣، وروى الميرزا محمد المشهدي في تفسيره بعضاً من هذه
الأحاديث،

وراجع أيضاً أمالي الشيخ الطوسي: ص ٨٥، ح ١٢٧ و ١٢٩، وبشارة المصطفى: ص ١٤٠، والبحار: ج
٨، ص ٢٢،

ح ١٥، وص ٦٨، ح ١٢، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ٥، ج ١١، ص ١٦٥، ح ٩.

(٢) معاني الاخبار: ص ١٠٧، ح ١، وعنه دلائل الإمامة: ص ١٤٩، ح ٥٨.

(٣) المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ١٤٣، تنقيح المقال: ج ٣، ص ١٢٤.

أهل الجنة وأبناء بعلك أوصيائي إلى يوم القيامة... (١). وفي السند أبان بن أبي عياش، وقد ذهب السيد الخوئي إلى تضعيفه، أما المامقاني فقد ذهب إلى توثيقه، وسيأتي التعرض له في الباب السابع.

٣ - روى الشيخ الصدوق في أماليه عن محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن أبي إسحاق، عن الحسن بن زياد العطار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: (قول رسول الله صلى الله عليه وآله: فاطمة سيدة نساء

أهل الجنة، أسيدة نساء عالمها؟ قال عليه السلام: ذاك مريم، وفاطمة سيدة نساء أهل الجنة من

الأولين والآخرين) (٢). وفي السند ضعف بأبي إسحاق فهو مجهول.

٤ - روى الشيخ الصدوق في أماليه عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا جعفر بن سلمة الأهوازي، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد الثقفي، عن إبراهيم بن موسى ابن أخت الواقدي، قال: حدثنا أبو قتادة الحراني، عن عبد الرحمن بن العلاء الحضرمي، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس، قال: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان جالسا ذات يوم وعنده علي وفاطمة والحسن

والحسين عليهم السلام فقال: اللهم إنك تعلم إن هؤلاء أهل بيتي وأكرم الناس علي، فأحب

من أحبهم، وأبغض من أبغضهم، ووال من والاهم، وعاد من عاداهم، وأعن من أعانهم، واجعلهم مطهرين من كل رجس معصومين من كل ذنب، وأيدهم بروح القدس منك، ثم قال: يا علي أنت إمام أمتي وخليفتي عليها بعدي، وأنت قائد المؤمنين إلى الجنة، وكأني أنظر إلى ابنتي فاطمة قد أقبلت يوم القيامة على نجيب من نور عن يمينها سبعون ألف ملك، وعن يسارها سبعون ألف ملك، وبين يديها سبعون ألف ملك، وخلفها سبعون ألف ملك تقود مؤمنات أممي إلى الجنة، فأيما امرأة صلت في اليوم واللييلة خمس صلوات، وصامت شهر رمضان، وحجت بيت الله الحرام، وزكت مالها، وأطاعت زوجها، ووالت عليا بعدي دخلت الجنة بشفاعه ابنتي فاطمة، وإنها لسيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، وإنها لتقوم في محرابها فيسلم عليها سبعون ألف ملك من الملائكة المقربين وينادونها بما نادى به الملائكة مريم، فيقولون يا فاطمة، إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين... (٣). وفي السند ضعف بجعفر بن سلمة الأهوازي، وإبراهيم بن موسى، وأبو قتادة الحراني، وعبد الرحمن بن العلاء الحضرمي، فهم مجهولون، وتوقف السيد الخوئي في سعيد بن المسيب بينما ذهب المامقاني والتستري إلى توثيقه.

-
- (١) كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٦٢، ح ١٠. ورواه الطبراني بإسناده إلى علي الهلالي مع تفاوت،
فراجع المعجم
الكبير: ج ٣، ص ٥٧، ح ٢٦٧٥.
- (٢) أمالي الصدوق: ص ١٠٩، المجلس ٢٦، ح ٧.
- (٣) أمالي الصدوق: ص ٣٩٣، المجلس ٧٣، ح ١٨.

٥ - روى الشيخ الصدوق عن أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن علي السكري، عن محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدثنا شعيب بن واقد، قال: حدثني إسحاق بن جعفر بن محمد بن عيسى بن زيد بن علي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام

يقول: (إنما سميت فاطمة عليها السلام محدثة لان الملائكة كانت تهبط من السماء فتناديها كما

تنادي مريم بنت عمران، فتقول: يا فاطمة، الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين، يا فاطمة اقتني لربك واسجدي واركعي مع الراكعين، فتحدثهم ويحدثونها، فقالت لهم ذات ليلة: أليست المفضلة على نساء العالمين مريم بنت عمران؟ فقالوا: إن مريم كانت سيدة نساء عالمها، وإن الله جعلك سيدة نساء عالمك وعالمها وسيدة نساء

الأولين والآخرين) (١). ورواة السند مجهولون ما عدا محمد الجوهري فهو ثقة، وذهب المامقاني إلى توثيق أحمد بن الحسن القطان لترحم الصدوق عليه.

٦ - روى الشيخ الصدوق في الخصال عن أبي الحسن محمد بن علي الشاه، قال: حدثنا أبو حامد، قال: حدثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، عن أبيه قال: حدثنا محمد بن حاتم القطان، عن حماد بن عمرو، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام، عن

النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في وصية له: (يا علي إن الله عز وجل أشرف على الدنيا فاخترني

منها على رجال العالمين، ثم اطلع الثانية فاخترك على رجال العالمين بعدي، ثم اطلع الثالثة فاختر الأئمة من ولدك على رجال العالمين بعدك، ثم اطلع الرابعة فاختر فاطمة على نساء العالمين) (٢). والسند ضعيف، فأغلب رواته من المجاهيل، وحماد بن عمرو

مردد بين المهمل والمجهول.

٧ - روى الشيخ الصدوق في الأمالي عن محمد بن علي بن ماجيلويه (رحمه الله)، قال: حدثنا عمي محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن المفضل بن عمر، عن جابر بن يزيد، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قلت: يا رسول الله أرشدني إلى النجاة، فقال: يا ابن سمرة، إذا اختلفت الأهواء وتفرقت الآراء فعليك بعلي بن أبي طالب فإنه إمام أمتي وخليفتي عليهم من بعدي... وهو زوج ابنتي فاطمة سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين... (٣). وفي السند ضعف بعدد الرحمن بن سمرة فهو مهمل، وتوقف السيد الخوئي في سعيد بن المسيب ومحمد بن سنان بينما ذهب المامقاني إلى

توثيقهما،

ومحمد بن علي ماجيلويه مجهول عند السيد الخوئي بينما وثقه المامقاني، ومحمد بن علي الكوفي ثقة عند السيد الخوئي لروايته في تفسير القمي ولمغايرته لأبي سمينة الصيرفي الضعيف، بينما ضعفه المامقاني لذهابه إلى اتحاده مع الصيرفي.

-
- (١) علل الشرائع: ج ١، ص ١٨٢، الباب ١٤٦، ح ١، وعنه دلائل الإمامة: ص ٨٠، ح ٢٠، و ص ١٥٢، ح ٦٦.
- (٢) الخصال: ص ٢٠٦، ح ٢٥.
- (٣) أمالي الصدوق: ص ٣١، ح ٣، المجلس السابع، عنه البحار: ج ٣٦، ص ٢٢٦، ح ٢.

٨ - روى أبو جعفر القاسم بن محمد الطبري في بشارة المصطفى عن السيد الزاهد يحيى بن محمد بن الحسن الجواني الحسيني، قال: حدثنا الشيخ أبو عبد الله الحسن بن

علي بن الداعي الحسيني، قال: حدثنا السيد أبو إبراهيم جعفر بن محمد الحسيني، قال: أخبرني الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، قال: حدثني علي بن حماد

العدل، قال: حدثنا أحمد بن علي بن مسلم الابار، قال: حدثنا ليث بن داود القبسي، قال: حدثنا مبارك بن فضالة، عن عمران بن حصين، قالت: فأين مريم بنت عمران؟ فقال لها: أي بنية، تلك سيدة نساء عالمها وأنت سيدة نساء العالمين... (١). وأغلب رواة الحديث مجاهيل، ويحيى بن الحسن الجواني حسن لما يستظهر من مدحه

بالزهد، وعمران بن حصين حسن عند المامقاني، وكذلك يظهر من السيد الخوئي. ٩ - روى الشيخ الصدوق في الأمالي عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (... وأما ابنتي فاطمة فإنها سيدة نساء

العالمين من الأولين والآخرين، وهي بضعة مني، وهي نور عيني، وهي ثمرة فؤادي، وهي روح التي بين جنبي، وهي الحوراء الانسية، متى قامت في محرابها بين يدي ربها جل جلاله ظهر نورها لملائكة السماء كما يظهر نور الكواكب لنور الأرض، ويقول الله عز وجل لملائكته: يا ملائكتي انظروا إلى أمتي فاطمة سيدة إمائي قائمة بين يدي، ترتعد فرائصها من خيفتي، وقد أقبلت بقلبها على عبادتي، أشهدكم أنني قد أمنت شيعتها من النار... (٢). وفي السند ضعف بالحسن بن علي بن أبي حمزة، وعلي بن أحمد الدقاق مجهول عند السيد الخوئي وفي حكم الثقة عند المامقاني لكونه شيخ إجازة، وموسى بن عمران النخعي ثقة عند السيد الخوئي لروايته في تفسير القمي وهو مهمل عند المامقاني، وعلي بن أبي حمزة البطائني ضعيف عند السيد الخوئي بينما ذهب المامقاني إلى الأخذ بخبره ما لم يعارض بالصحيح. هذا فضلا عن انقطاع السند فيما بينه وبين سعيد بن جبير.

١٠ - روى الشيخ الطوسي عن جماعة، عن أبي المفضل، قال: حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد بن عبد الله الموسوي في داره بمكة سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة، قال: حدثني مؤدبي عبد الله بن أحمد بن نهيك الكوفي، قال: حدثنا محمد بن زياد بن أبي عمير، قال: حدثنا علي بن رئاب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله:

(... يا علي، إن الله

-
- (١) بشارة المصطفى: ص ٦٩، عنه البحار: ج ٣٩، ص ٢٧٨، ح ٥٦.
(٢) أمالي الصدوق: ص ٩٩، المجلس ٢٤، ح ٢.

أشرف على الدنيا فاخترني على رجال العالمين، ثم اطلع الثانية فاخترني على رجال العالمين، ثم اطلع الثالثة فاختر فاطمة على نساء العالمين، ثم اطلع الرابعة فاختر الحسن والحسين والأئمة من ولدهما على رجال العالمين... (١). وفي السند ضعف بجعفر بن محمد الموسوي فهو مجهول، أما الجماعة الرواية عن أبي المفضل فقد

ذكرها الشيخ الطوسي في بداية المجلس السادس عشر، وفيها الثقة كأحمد بن عبدون، أما أبو المفضل محمد بن عبد الله الشيباني فقد ذهب السيد الخوئي إلى تضعيفه وكذلك

المامقاني في نتائج التنقيح ولكنه عده من الحسان في تفصيل ترجمته، وكذلك ذهب الوحيد البهبهاني إلى حسنه، ويظهر من التستري أنه يذهب إلى تضعيف روايته فيما لم تكن واسطة بين الراوي وبينه (٢).

(١) أمالي الطوسي: ص ٦٤١، ح ١٣٣٥، المجلس ٣٢، ط دار الثقافة.
(٢) قال الشيخ الطوسي: محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني، يكنى أبا المفضل، كثير الرواية حسن الحفظ، غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا، وقال عنه الشيخ الطوسي أيضا في رجاله كثير الرواية إلا أنه ضعفه قوم. وقال النجاشي عنه: كان سافر في طلب الحديث عمره، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثبنا ثم خلط، ورأيت جل أصحابنا يغمزونه ويضعفونه، له كتب كثيرة... رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيرا، ثم توقفت عن الرواية إلا بواسطة بيني وبينه.

(معجم رجال الحديث: ج ١٦، ص ٢٤٤).
وعمدة اختلاف علمائنا في تضعيفه وتوثيقه يعود لامرين:
الأول: تفسيرهم لبعض العبارات الواردة في كلام النجاشي.
فالسيد الخوئي (قدس سره) ذهب إلى أن عبارة النجاشي تفيد أن أبا المفضل ضعيف في نفسه، ولهذا جعل قوله:

(ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه) متفرعا على تضعيف الأصحاب له، وبالتالي ثبوت ضعفه في حد

نفسه، واستنتج من هذه العبارة وعبارة أخرى أوردتها النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد الجوهري أن جميع مشايخ النجاشي من الثقة لأنه لا يروي عن الضعيف بلا واسطة، فكل من روى عنه مباشرة فهو من الثقة. (معجم رجال

الحديث: ج ١، ص ٥٠).

قال السيد الخوئي:

(يريد النجاشي بما ذكره من توقفه عن الرواية إلا بواسطة بينه وبينه أنه لا يروي عنه طريقه إلى كتاب بمثل حدثني

أو أخبرني، وأما النقل عنه بمثل قال فقد وقع منه... ومما يؤيد ما ذكرناه تفكيك النجاشي بالتعبير حيث

قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي، ثم قال: وقال محمد بن عبد الله بن مفضل، وقال في المورد الثاني: قال أبو المفضل الشيباني: حدثنا أبو بكر بن أبي الثلج، وأخبرنا ابن نوح، وعند الاختلاف في التعبير في الموردين دلالة واضحة على ما ذكرناه) (معجم رجال الحديث: ج ١٦، ص ٢٤٤).

أي أنه استظهر التفريق بين عبارتي أخبرنا وقال: وأن الأول يدل على أنه من مشايخ النجاشي فيحكم بوثاقته، أما الثاني فيدل على أنه ليس من مشايخه فلا يحكم بوثاقته.

بينما ذهب آخرون إلى أن توقف النجاشي في الرواية عنه إنما كان من جهة تخليطه، وأن وجه تضعيف الأصحاب له يعود إلى هذه الجهة، ولهذا توقف النجاشي في الرواية عنه مباشرة حيث أنه عايش فترة تخليطه، ولعل في عبارته ما يفيد أنه عايش فترة من تثبته أيضا، فروايته عنه مع الوساطة للاطمئنان على أن الوساطة نقل عنه الرواية فترة تثبته، وبهذا تكون روايته مقبولة، هذا مع وثاقة الوساطة بالطبع.

قال الشيخ عباس القمي: (توفي سنة ٣٨٧ هـ وعمره تسعون سنة كما نقل عن ميزان الذهبية، قال صديقنا صاحب الذريعة: لما كانت ولادة النجاشي سنة ٣٧٢ هـ وكان عمره يوم وفاة أبي المفضل خمس عشرة سنة احتاط أن يروي عنه بلا واسطة، بل كان يروي عنه بالوساطة كما صرح به، فلا وجه حينئذ لدعوى أن توقف النجاشي كان لغمز في أبي المفضل) (الكنى والألقاب: ج ١، ص ١٦١).

وقال العلامة التستري: (والتحقيق ما قاله النجاشي من حصول الخلط له أخيرا وثبته أولا، وصحة ما رواه مشايخ الشيخ والنجاشي عنه، وقد أكثر الأول في أماليه عنه) (قاموس الرجال: ج ٨، ص ٢٥٤، ط مركز نشر الكتاب).

ولعل في عبارة الشيخ الطوسي تلميحا إلى ما مر فقد جعل التضعيف صادرا عن جماعة من الأصحاب وقوم منهم لا أغلبهم كما تفيد عبارة النجاشي، كما أنه أشار إلى حسن حفظه ولعله إشارة إلى أن ما رمي به من الخلط وعدم التثبيت كان في فترة محددة من حياته. ومن المعلوم أن تخليط الراوي يمنع عن النقل عنه فيما علم فيه خلطه عنه، ولا يستوجب تضعيف الراوي في حد نفسه وعدم جواز النقل عنه كلية حتى في فترة تثبته.

أما مسألة التفريق بين نقل النجاشي ب (أخبرنا) و (قال) فقد يقال بعدم وجود الفرق بينهما، وقد مر الكلام عنه عند التعرض لحال محمد بن هارون بن موسى في المدخل.

الثاني: مبناهم في الترحم والترضي وشيخوخة الإجازة.

فقد ذهب بعض علمائنا كالمامقاني والتستري والسيد حسين الصدر وآخرين إلى أن ترحم الاجلاء كالكليني والصدوق والطوسي والنجاشي وأمثالهم يوجب حسن الراوي وقبول روايته بل ذهب بعضهم كالسيد

الأعرجي إلى أن
الترحم يوجب الوثاقة. (نهاية الدراية: ص ٤٢٢).
وكذلك اختلفوا أيضا في كون الراوي من شيوخ الإجازة في نقل الحديث يوجب حسنه أم لا، وقد ذهب
بعضهم
كالمامقاني والمحدث النوري أنه موجب لقبول روايته.
قال المحدث النوري في أبي المفضل الشيباني:
(وهو من كبار مشائخ الإجازة وإن ضعفوه في آخر عمره، إلا أن عملهم على خلافه كما يظهر من مراجعة
الجوامع). (خاتمة المستدرک: ص ٨٤٥، عنه مستدرکات علم رجال الحديث: ج ٧، ص ١٨٨).
وذكر المولى الوحيد أن النجاشي ترحم عليه في ترجمة علي بن الحسين بن علي المسعودي ٢٥٢ / ٦٦٥،
وكذلك أكثر
الثقة الجليل علي بن محمد الخزار من الرواية عنه وترحمه عليه في كفاية الأثر: ص ٢٣ و ٣٥ و ٥٦ و ٦٢،
وقال: ويظهر
منه أنه شيخه فيكون الرجل من الحسان. (منتهى المقال: ج ٦، ص ١٠٢، الهامش ١، مستدرکات علم
رجال الحديث:
ج ٧، ص ١٨٨).

النتيجة المحصلة من الروايات السابقة:

وهكذا يتبين من أغلب الروايات السابقة أنها ضعيفة السند باستثناء الرواية الأولى على مبنى الامام الخميني والعلامة المامقاني وآخرين، والرواية الثانية على مبنى العلامة المامقاني ومن يذهب إلى الاخذ بخبر أبان بن أبي عياش، أما على مبنى السيد الخوئي فالروايتان ضعيفتان أيضا، ولكن ذلك لا يضر في الاخذ بمضمون تلك الروايات لأنها في حد الاستفاضة على أقل تقدير إن لم نقل بأنها متواترة إجمالا كما ذهب إليه العلامة المجلسي آنفا عند تعليقه على ما رواه الشيخ الطوسي في الأمالي، واستفاضة الرواية بأمر

من موجبات الوثوق والاطمئنان بالصدور.

يقول السيد أبو القاسم الخوئي (قدس سره) بعد أن أورد بعض الروايات المادحة لعبد الله بن عباس:

(هذا والاخبار المروية في كتب السير والروايات الدالة على مدح ابن عباس وملازمته لعلي ومن بعده الحسن والحسين عليهم السلام كثيرة، وقد ذكر المحدث المجلسي (قدس

سرهم مقداراً كثيراً منها في أبواب مختلفة من كتابه البحار، من أراد الاطلاع عليها فليراجع سفينة البحار في مادة عبس. ونحن وإن لم نظفر برواية صحيحة مادحة، وجميع ما رأيناه من الروايات في إسنادها ضعف إلا أن استفاضة أغنتنا عن النظر في

إسنادها، فمن المطمئن به صدور بعض هذه الروايات عن المعصومين إجمالاً " (١) والعبارة السابقة تدل على أن صحة السند ليس هو المقياس دوماً في الأخذ بالخبر، وسيأتي مزيد من الكلام عنه في مبحث كسر ضلع الزهراء عليها السلام. أقوال أقطاب الطائفة في سيادة الزهراء عليها السلام ويؤيد الأخبار السابقة تلقي علمائنا الأبرار للروايات السابقة كأمر مسلمة، وهذه نبذة من أقوال بعضهم:

١ - يقول الشيخ الصدوق (المتوفى سنة ٣٨١ هـ):

" وأما فاطمة صلوات الله وسلامه عليها فاعتقادنا فيها أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، وأن الله عز وجل يغضب لغضبها ويرضى لرضاها لأن الله فطمها وفظم من أحبها من النار، وإنها خرجت من الدنيا ساخطة على ظالمها وغاصبي حقها ومن نفى من أبيها إرثها " (٢).

ولم يعقب عليه الشيخ المفيد بما يخالفه في " تصحيح الاعتقاد " مع أنه الرجل الصلب في العقيدة كما وصفه فضل الله!

٢ - وقال السيد المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ):

" مسألة: وسألوا أيضاً عن السيدة فاطمة عليها السلام فقالوا: ما وجه هذا الفضل المتفاوت

على سائر بنات النبي صلى الله عليه وآله؟ وما يوجب ذلك وجوباً بصحيحة النظر، وإلا سلمتم

لغيرها من هي مثل يرائها... [حذف في أصل نسخة الكتاب] صلى الله عليها. الجواب: اعلم أن الفضل في الدين إنما هو كثرة الثواب المستحق والتبجيل، والثواب إنما يستحق على الله تعالى بالطاعات وفعل الخيرات والقربات. وإنما يكثر استحقيقه بأحد الوجهين، إما بالاستكثار من فعل الطاعات، أو بأن تقع الطاعة على وجه من الإخلاص والخضوع لله تعالى، والقربة إليه يستحق بها لأجل ذلك الثواب الكثير، ولهذا كان ثواب النبي صلى الله عليه وآله على كتاب طاعة بصلاة أو صيام يفعلها أكثر من ثواب كل

فاعل منها لمثل تلك الطاعة.

وإذا كانت هذه الجملة متمهدة في الأصول فما المنكر من أن تكون سيده النساء فاطمة عليها السلام قد انتهت من الاستكثار من فعل الطاعات، ثم من وقوعها على أفضل

الوجوه الموجبة لكثرة الثواب وتضاعفه إلى الحد الذي فاقت وفضلت على النساء كلهن.

ولو قال لنا قائل: وما الفضل الذي بان به محمد صلى الله عليه وآله من سائر الخلق أجمعين من

نبي وغيره، هل كان جوابنا له إلا مثل ما تقدم من جوابنا. فوجوه زيادة الفضل لا تحصى ولا تحصر، ولم يبق إلا أن يدل على أنها عليها السلام أفضل من النساء كلهن. والمعتمد

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٢٣٣.
(٢) الاعتقادات: ص ٨٠.

في الدلالة على ذلك إجماع الشيعة الامامية فإنهم مجمعون بلا خلاف فيها على أنها عليها السلام أفضل النساء، كما أن بعلها أفضل الرجال بعد رسول الله صلى الله عليه وآله (١). ولا يخفى أنه

لم يبلغنا أن أحدا ذهب إلى خلاف الاجماع الذي ذكره السيد المرتضى سوى فضل الله!

٣ - قال العلامة الطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨ هـ في تفسير آية اصطفاء مريم عليها السلام:

(أي على نساء عالمي زمانك لان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليها وعلى أبيها وبعلمها وبنيتها سيدة نساء العالمين) (٢).

٤ - قال ابن شهر آشوب المازندراني (المتوفى سنة ٥٨٨ هـ):

(ثم إن النبي فضلها على سائر نساء العالمين في الدنيا والآخرة، روت عائشة وغيرها عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: يا فاطمة أبشري فإن الله تعالى اصطفاك على نساء العالمين

وعلى نساء الاسلام وهو خير دين) (٣).

٥ - قال العلامة المجلسي (المتوفى سنة ١١١١ هـ):

(وسياتي أخبار متواترة أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين) (٤).

٦ - وقال السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي (المتوفى سنة ١٣٧٧ هـ):

(تفضيلها على مريم عليها السلام أمر مفروغ عنه عند أئمة العترة الطاهرة وأوليائهم من الامامية وغيرهم) (٥).

ولقد أجاد الشاعر عبد العظيم الربيعي حيث قال:

يا من يجادل أن فاطم سمّت * قدرا على أم المسيح السيد
عمران بضعته وإن جلت علا * أنى تساوي بضعة من أحمد
فضلت نساء العالمين جميعهم * فضلا من الرحمن غير محدد
ولمريم فضل على نساء عا * لمها وحسبك بالحديث المسند
ولقد أتت بنت الرسول بموحد * كل يسامي فضل عيسى المفرد

(١) رسائل الشريف المرتضى: ج ٣، ص ١٤٧.

(٢) مجمع البيان: ج ٢، ص ٧٤٦.

(٣) المناقب: ج ٣، ص ٣٢٢، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٣٦.

(٤) بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ٤٠.

(٥) النص والاجتهاد: ص ١١٤، المورد ٨.

هل في التفضيل إيجاد للخلاف؟
وكواحدة من شطحاته المألوفة وآرائه الغريبة اعتبر (فضل الله) القول بتفضيل فاطمة
عليها السلام على السيدة مريم عليها السلام مبعثا للخلاف بينهما عند الله عز وجل
وكان حربا ضروسا
ستشتعل بينهما فيما لو قيل بتفضيل الزهراء عليها السلام؟ ولا أدري هل القول بتفضيل
النبي

صلى الله عليه وآله على بقية الأنبياء عليهم السلام أو على أمير المؤمنين عليه السلام
خلق للنزاع بينهم في نظر فضل

الله؟! ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يصور فيها فضل الله التفضيل باعنا للنزاع
والاختلاف، فقد جاء في السؤال ١١٦٠ في العدد ٢١ من مجلة الموسم ما يلي:

يقال أن أرض كربلاء أفضل من أرض مكة، والسجدة على التربة الحسينية أفضل
من السجدة على أرض الحرم، هل هذا صحيح؟

الجواب: (هذا لم يثبت بشكل قطعي، ربما روايات مرسله ولكن على كل حال لا
أرض مكة تتقاتل مع أرض كربلاء ولا العكس حتى تأخذ هذه امتياز من تلك. على
كل حال نحن نذهب إلى كربلاء ونقصد المسجد الحرام ونسجد هناك ونسجد هنا،
فما

الداعي لكل هذا الكلام وهذه المفاضلة، هذا علم لا يضر من جهله ولا ينفع من
علمه، يعني نحن عندما نريد أن نتنازع في شيء وننطلق منه يجب أن تكون فيما تتصل
بالعقيدة أو بالعمل، هذا أمر لم نكلف به).

فانظر - أولا - إلى قوله: (ربما روايات مرسله) تجده على نحو الاحتمال الذي لا
يقدم ولا يؤخر، ثم انظر - ثانيا - إلى نفيه لتقاتل الأرضين في استدلاله لعدم وجود
جدوى من المفاضلة بينهما، ثم انظر - ثالثا - إلى اعتباره البحث في أفضلية السجود
على التربة الحسينية ليست له أي ثمرة عملية مع أن الفقهاء اتفقوا قاطبة على أفضلية
السجود على التربة الحسينية (١).

يقول السيد الخوئي (قدس سره):

(والتربة الحسينية ليست إلا جزءا من أرض الله الواسعة التي جعل لنبية مسجدا
وطهورا، ولكنها تربة ما أشرفها وأعظمها قدرا، حيث تضمنت ريحانة رسول الله صلى
الله عليه وآله

وسيد شباب أهل الجنة، من فدى نفسه ونفيسه ونفوس عشيرته وأصحابه في سبيل
الدين وإحياء كلمة سيد المرسلين. وقد وردت من الطريقتين في فضل هذه التربة عدة
روايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وهب أنه لم يرد عن رسول الله صلى الله
عليه وآله ولا عن أوصيائه ما

يدل على فضل هذه التربة، أفليس من الحق أن يلازم المسلم هذه التربة ويسجد عليها

في مواقع السجود؟ فإن في السجود عليها - بعد كونها مما يصح السجود عليه في نفسه - رمزا وإشارة إلى أن ملازمها على منهاج صاحبها الذي قتل في سبيل الدين وإصلاح المسلمين) (٢).

(١) العروة الوثقى: ج ١، ص ٤٤٩، ط مكتب وكلاء الامام الخميني، المسألة ٢٦، من فضل في مسجد الجبهة.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ص ٤٧٣.

وحتى تعرف الفرق بين العالم الحقيقي ومدعى العلم.. تكفيك المقارنة بين القولين لتمييز بين السفاهة والفقاهة (حسبما عبر أستاذنا الشيخ الوحيد الخراساني دام ظله)، وتعلم بعدها من أين تأخذ دينك وأي الآراء يجوز نسبه لفقهِ آل محمد! هذا وقد أورد ابن قولويه رواية بسندين أحدهما صحيح بالاتفاق والآخر صحيح على مبنى من يوثق محمد بن سنان كالإمام الخميني والعلامة المامقاني، فقد روى عن محمد بن جعفر القرشي الرزاز، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن أبي سعيد القمطاط، عن عمر بن يزيد بياع السابري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (إن أرض الكعبة قالت: من مثلي وقد بنى الله بيته على ظهري ويأتيني الناس من كل فج عميق، وجعلت حرم الله وأمنه؟! فأوحى الله إليها أن كفي وقري، فوعزتي وجلالي ما فضل ما فضلت به فيما أعطيت به أرض كربلاء إلا بمنزلة الإبرة غمست في البحر فحملت من ماء البحر، ولولا تربة كربلاء ما فضلتك، ولولا ما تضمنته أرض كربلاء لما خلقتك ولا خلقت البيت الذي افتخرت به، فقري واستقري وكوني دنيا متواضعة ذليلاً مهيناً غير مستنكف ولا مستكبر لأرض كربلاء وإلا سخت بك وهويت بك في نار جهنم) (١).

سيادة مريم والزهراء كسيادة الحسينين!
وعوداً على ما سبق فإن فضل الله لكى يرفع فتيل التوتر بين الزهراء ومريم عليها السلام قال بأنهما معا سيدتا نساء العالمين كما أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة! وهو بهذا القول كشف عن قصور نظره وضعف قدرته في فهم المطالب العلمية فأوقع نفسه في مغالطة لا أظن أن إنساناً عادياً يود أن يقع فيها. فإن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله عندما

قال: (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة) جعل الحسينين في منزله واحدة من ناحية سيادة الجنة من دون أي مفاضلة بينهما، بينما الأحاديث الواردة في فاطمة الزهراء عليها السلام تصرح بأنها أفضل من مريم عليها السلام من ناحية السيادة، ومعه فلا يصح جعل النص الدال على التفضيل في رتبة واحدة مع النص الدال على التساوي.

أفضلية فاطمة من أدلة أخرى على أنه لو لم يرد في أحاديثنا وأقوال علمائنا ما يحكي الاتفاق على أنها سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين لصح لنا الحزم أيضاً بأفضليتها على جميع النساء بما في ذلك مريم عليها السلام وذلك من خلال روايات أخرى، منها:

أ - حديث الكفؤ:
قال السيد الخوئي في ترجمة فاطمة الزهراء عليها السلام من معجمه: (هي معصومة
بضرورة
مذهبن، ولولا علي لما وجد لها كفؤ، لأنها سيدة نساء العالمين على ما نطقت به
الروايات من الفريقين) (٢).

(١) كامل الزيارات: ص ٢٦٧، الباب ٨٨، ح ٣ و ٤، ط المرتضوية.
(٢) معجم رجال الحديث: ج ٢٣، ص ١٩٨. ولا يخفى أن التعليل بكونها سيدة نساء العالمين لاثبات عدم
وجود الكفؤ
لها يقتضي أن تكون سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين.

ومستند ما ذكره (قدس سره) مجموعة من الأحاديث، منها:

١ - روى الشيخ الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء، عن الخيري، عن يونس بن ظبيان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: (لولا أن

الله تبارك وتعالى خلق أمير المؤمنين عليه السلام لفاطمة ما كان لها كفؤ على ظهر الأرض من

آدم ومن دونه) (١). وفي السند ضعف بأبي سعيد الخيري ويونس بن ظبيان.

٢ - روى الشيخ الصدوق عن محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثني عبد العظيم بن عبد الله الحسن بن عبد الله بن عبد الله بن يونس، عن يونس بن ظبيان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (لفاطمة تسعة أسماء عند الله

عز وجل: فاطمة، والصديقة، والمباركة، والطاهرة، والزكية، والراضية، والمرضية، والمحدثه، والزهاء، ثم قال عليه السلام: أتدري أي شيء تفسير فاطمة؟ قلت: أخبرني يا

سيدي، قال: فطمت من الشر. قال: ثم قال: لولا أن أمير المؤمنين تزوجها لما كان لها كفؤ إلى يوم القيامة على وجه الأرض آدم فمن دونه) (٢). وفي السند ضعف بالحسن بن عبد الله بن يونس ويونس بن ظبيان.

٣ - روى الشيخ الصدوق عن أبي محمد عن أبي جعفر بن النعيم الشاذاني رضي الله عنه،

قال: حدثنا أحمد بن إدريس، حدثنا إبراهيم بن هاشم، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليهم السلام قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: (يا علي لقد عاتبتني رجال من قريش في أمر

فاطمة وقالوا: خطبناها إليك، فمنعنا، وتزوجت عليا فقلت لهم: والله ما أنا منعتكم وزوجته، بل الله تعالى منعكم وزوجه، فهبط علي جبرائيل عليه السلام فقال: يا محمد إن

الله جل جلاله يقول: لو لم أخلق عليا عليه السلام لما كان لفاطمة ابنتك كفؤ على وجه

الأرض، آدم فمن دونه) (٣). وفي السند ضعف بعلي بن معبد فهو مهمل، وفيه جعفر بن نعيم الشاذاني وهو مجهول عند السيد الخوئي، وذهب العلامة المامقاني والسيد حسن الصدر والسيد محسن الأعرجي وآخرون إلى الأخذ بخبره.

٤ - روى الشيخ الصدوق أيضا نفس الحديث السابق عن أحمد بن زياد بن جعفر

الهمداني رضي الله عنه، حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علي بن معبد، عن الحسين بن خالد، عن الرضا، عن آباءه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله بالحديث. ثم عقب الشيخ الصدوق على الحديث قائلاً: (وقد أخرجت ما روته في هذا المعنى من كتاب مولد فاطمة عليها السلام وفضائلها) (٤). وفي السند ضعف

-
- (١) الكافي: ج ١، ص ٤٦١، ح ١٠.
(٢) الخصال: ص ٤١٤، ح ٣، علل الشرايع: ص ١٧٨، باب ١٤٢، ح ٣، وعنه دلائل الإمامة: ص ٧٩، ح ١٩.
(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٢٢٥.
(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٢٢٥.

بعلي بن معبد فهو مهمل. وللأسف فإن كتاب مولد فاطمة للشيخ الصدوق يعتبر من جملة مئات بل آلاف الأربلي المتوفى سنة ٦٩٣ هـ أن هذا الكتاب كان موجودا لديه (١).

سند حديث الكفؤ:

والأحاديث السابقة وإن كانت ضعيفة السند ولكن مر علينا وسيأتي أيضا في مبحث كسر الضلع أن المقياس في الاخذ بالأحاديث ليس هو ملاحظة الصحة السندية فقط، فهناك القرائن العديدة التي تشهد لصحة الخبر بما فيها روح الحديث ولفظه الذي يشهد بصدوره من المعصوم، ولهذا تحدث السيد الخوئي عنه بأسلوب القطع، بصدوره من المعصوم، ولهذا تحدث السيد الخوئي عنه بأسلوب القطع، علما بأن فضل الله قد أقر في عدة مناسبات بمضمون الأحاديث السابقة (٢)، ولكن يبدو أنه لم يدرك معناها فاعتبر تفضيل الزهراء عليها السلام على السيدة مريم عليها السلام من الكلام السخيف!

تجدر الإشارة إلى أن هذا الحديث قد رواه أهل السنة أيضا كما نقله الأربلي عن كتاب (الفردوس) عن النبي صلى الله عليه وآله (٣) وكذلك الخوارزمي في (مقتل الحسين) (٤).

دلالة حديث الكفؤ: أما من ناحية دلالة الحديث فقد قال المولى محمد صالح المازندراني المتوفى سنة ١٠٨١ هـ: (المقصود أن فاطمة عليها السلام أفضل من آدم فمن دونه مع قطع النظر عن حرمة النكاح أو حله، فلا يرد أنها عليها السلام كانت حراما على آدم عليه السلام، وإذا كانت عليها السلام أفضل من الرجال فهي أفضل من النساء أيضا، وقد رويت في ذلك أخبار

من العامة والخاصة، أما من طريق الخاصة فظاهر، وأما من طريق العامة فكما رواه مسلم عنه صلى الله عليه وآله قال: (إنما ابنتي - يعني فاطمة - بضعة مني، يؤذيني ما آذاها)، وعنه

أيضا: (يا فاطمة أما ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين)، وفي رواية أخرى: (أن تكوني سيدة نساء هذه الأمة)، وأمثال ذلك كثير. قال القرطبي: (حسبها ما بشرها به من الكرامة وأخبرها بأنها سيدة نساء المؤمنين وسيدة نساء هذه الأمة وسيدة نساء أهل الجنة، وبه يحتج من فضل فاطمة رضي الله عنها على عائشة، ثم قال عياض: واختلف في أن عائشة أفضل من فاطمة أو بالعكس، فقبل بالأول لان عائشة مع النبي في درجته وفاطمة مع علي في درجته، ودرجة النبي أرفع من درجة علي، وقيل بالعكس للروايات المذكورة ونحوها، وتوقف الأشعري في المسألة وتردد فيها). إنتهى.

أقول: قد أخطأ في اعتبار النسبة بينهما إذ لا نسبة بين النور والظلمة... (٥).

-
- (١) كشف الغمة: ج ٢، ص ٨٥.
(٢) راجع الندوة: ج ١، ص ٥٩ ونشرة فكر وثقافة العدد ٥٧ عن محاضرة بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق
١٣ / ٩ / ١٩٩٧ م، ونشرة بينات العدد ٥١ عن خطبة بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٩ / ٩ / ١٩٩٧ م،
ولكننا لاحظنا أنه كان يحذف منها قوله عليه السلام: (آدم فمن دونه)، ولعل الحذف خاضع لاستحسناته المعهودة!
- (٣) كشف الغمة: ج ٢، ص ١٠٠.
(٤) مقتل الحسين: ج ١، ص ٦٦.
(٥) شرح أصول الكافي: ج ٧، ص ٢١٦.

منزلة أمير المؤمنين عليه السلام
إلا أن معرفة جانب من معاني هذا الحديث يتوقف على معرفة منزلة ومقام
أمير المؤمنين عليه السلام، وبما أن الولوج في هذا المبحث لن توفيه كتب مستقلة، لذا
أكتفي

بسرده بعض أقوال واستدلالات علمائنا في هذا الصدد على نحو الاختصار الشديد.
فقد ألف الشيخ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي تلميذ الشيخ المفيد
(المتوفى سنة ٤٤٩ هـ) رسالة خاصة عقدها لبيان هذا الأمر، والرسالة على صغر حجمها
غنية في محتواها متينة في استدلالها، وقد قال فيها: (الذي نذهب إليه في ذلك، هو
أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه أفضل من جميع البشر ممن تقدم
وتأخر، سوى رسول الله صلى الله عليه وآله. وعلى هذا القول، إجماع الشيعة الامامية،
ولم يخالف

فيه منهم إلا الأصغر الذين حادوا عن الطريق المعروفة بما هم عليه من إهمالهم أو
محافظة عن أهلها، وأنا أذكر ما عندي من الأدلة بعد تقرير أصل في هذه المسألة)
(١).

ولاحظ قوله: (بما هم عليه من إهمالهم أو محافظة عن أهلها) فهو يعين على
معرفة ما قد يوجد لدى القلة القليلة من علمائنا من كلمات متوقفة في مقام التفضيل.
وذكر العلامة الحلي في (مناهج اليقين) استدلالاً على أفضلية أمير المؤمنين علي
الملائكة، وقد ابنتى استدلاله على آية المباهلة (٢)، وغير خلفي له لمن راجع كلامه أن
استدلاله كما هو قابل للجريان في تفضيل علي عليه السلام على الملائكة وبقية أمة
النبي صلى الله عليه وآله،
فكذلك هو صالح للاستدلال على أفضليته على جميع الخلق بعد رسول الله صلى الله
عليه وآله بما

فيهم الأنبياء والرسل على نبينا وعليهم آلاف الصلاة والسلام (٣).
وروى الشيخ الصدوق في عيون الأخبار عن علي بن الحسين بن شاذويه المؤدب
وجعفر بن محمد بن مسرور، قالاً: حدثنا محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن
أبيه، عن الريان بن الصلت قال: (حضر الرضا مجلس المأمون بمرور وقد اجتمع في
مجلسه جماعة من علماء أهل العراق وخراسان،...)، والحديث طويل ومما جاء فيه:
أن الإمام سأل العلماء الحاضرين في المجلس: (فهل تدرون ما معنى قوله: (وأنفسنا
وأنفسكم)؟ قالت العلماء: عنى به نفسه، فقال أبو الحسن عليه السلام: لقد غلظتم، إنما
عنى بها علي بن أبي طالب عليه السلام، ومما يدل على ذلك قول النبي: لينتهين أبو
لهيعة أو

لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي يعني علي بن أبي طالب عليه السلام، وعنى بالأبناء الحسن
والحسين عليهما السلام، وعنى بالنساء فاطمة عليها السلام، فهذه خصوصية لا يتقدمهم

فيها أحد، وفضل
لا يلحقهم فيه بشر، وشرف لا يسبقهم إليه خلق، إذ جعل نفس علي كنفسه (٤).

(١) التفضيل: ص ٨.

(٢) راجع مناهج اليقين: ص ٣٣١.

(٣) وقد أجاب العلامة المجلسي على ما أورده الفخر الرازي في تفسير على الاستدلال بالآية فمن شاء
فليراجع التفسير

الكبير: ج ٨، ص ٨١، وبحار الأنوار: ج ٢١، ص ٢٨٤.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ١، ص ٢٣٢.

ورواة السند من أجلة الثقة، وإنما الكلام فيمن روى عنهم الشيخ الصدوق، فالسيد الخوئي أهملهما، أما المامقاني فقد ذهب إلى وثاقتهما، وعد الأردبيلي في جامع الرواة جعفر بن مسرور من الحسان، والحديث في متانته وعمق مضامينه وأدلته شاهد على صدقه، وفي سنده قرائن الصحة حيث أن الشيخ الصدوق رواه عن اثنين من مشايخه، وجاء تعبيره عنهما على نحو الترضي، ولو قيل بأن الترضي يفيد حسنا أكثر مما يفيد الترحم لم يكن بعيدا.

وقال الشريف الرضي (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ) في تفسير آية المباهلة: (ومن شجون هذه المسألة ما حكى عن القاسم بن سهل النوشجاني قال: كنت بين يدي المأمون في إيوان أبي مسلم بمرو وعلي بن موسى الرضا عليه السلام قاعد عن يمينه،

فقال لي المأمون: يا قاسم، أي فضائل صاحبك أفضل؟ فقلت: ليس شيء منها أفضل من آية المباهلة، فإن الله سبحانه جعل نفس رسوله صلى الله عليه وآله ونفس علي عليه السلام واحدة، فقال

لي: إن قال لك خصمك: إن الناس قد عرفوا الأبناء في هذه الآية والنساء وهم الحسن والحسين وفاطمة، وأما الأنفس فهي نفس رسول الله وحده، بأي شيء تجيبه؟ قال النوشجاني: فأظلم علي ما بينه وبينني، وأمسكت لا أهددي بحجة، فقال المأمون للرضا عليه السلام: ما تقول فيها يا أبا الحسن؟ فقال له: في هذا شيء لا مذهب عنه، قال:

وما هو؟ قال: هو أن رسول الله صلى الله عليه وآله داع، ولذلك قال سبحانه: (قل

تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم)، والداعي لا يدعو نفسه وإنما يدعو غيره، فلما دعا الأبناء والنساء ولم يصح أن يتوجه دعاء الأنفس إلا إلى علي بن أبي طالب عليه السلام إذ لم يكن بحضرته - بعد من ذكرناه - غيره ممن يجوز توجيه دعاء

الأنفس إليه، ولو لمن يكن كذلك بطل معنى الآية، قال النوشجاني: فانجلى عني بصري، وأمسك المأمون قليلا ثم قال له: يا أبا الحسن إذا أصيب الصواب انقطع (الجواب!) (١). ولم يكن القول بأفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على جميع البشر بعد رسول

الله صلى الله عليه وآله مما انحصر أمر الاقرار به في خصوص الامامية، فقد شهد بذلك أيضا أبو

جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي المعتزلي (المتوفى سنة ٢٤٠ هـ) (٢).

العلاقة بين منزلة أمير المؤمنين والزهراء عليهما السلام واستنادا إلى ما سبق فإن من يكون كفؤا لأمير المؤمنين عليه السلام وهو أفضل الخلق

بعد
رسول الله صلى الله عليه وآله يفوق في الفضل على مريم بالتأكيد بل وعلى جميع
الأنبياء والرسل
أيضا، وأحاديث الكفو فيها تفضيل لأمير المؤمنين والزهراء عليهم السلام معا، وهو من
روائع
تعايرهم العظيمة عليهم السلام.

-
- (١) حقائق التأويل: ج ٥ ص ٢٣٢.
(٢) المعيار والموازنة: ص ٦٣.

تجدر الإشارة إلى أن الشيخ المفيد استشهد بحديث الكفو في رسالة عقدها لاثبات
أفضلية أمير المؤمنين على جميع الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله (١)، ولا
يخفى أن

الاستدلال بهذا الحديث يقتضي أفضلية الزهراء على بقية الأنبياء والرسل أيضا.
وقد ذهب الشيخ المفيد في رسالته (تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام) إلى أن آية
المباهلة

تقتضي تساوي أمير المؤمنين مع رسول الله صلى الله عليه وآله في المرتبة والفضل،
ولكن لوجود أدلة

أخرى على أفضلية النبي صلى الله عليه وآله لذا يقتصر على مورده فقط، ويبقى ما سواه
من أفضليته

على جميع الأنبياء والرسل عليهم السلام على مقتضاه (٢)، وبناء عليه فليس من المبالغة
فيما لو

قيل أن فاطمة الزهراء عليها السلام ووفقا لحديث الكفو في نفس رتبة أمير المؤمنين
عليه السلام لولا ما

ورد من أدلة أخرى تدل على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الخلق بعد
رسول الله

صلى الله عليه وآله، ولعله لهذا الوجه قال الشهيد المطهري في حق الزهراء عليها
السلام:

(وفي التاريخ الاسلامي ذاته قديسات كثيرات وجليلات إذ لم يبلغ الدرجة التي
بلغتها خديجة الكبرى (رضي الله عنها) من الرجال إلا القليل، كما لم يبلغ درجة
الزهراء عليها السلام رجل غير الرسول صلى الله عليه وآله والامام علي عليه السلام،
فهي أفضل من أبنائها على أنهم

أئمة، وأفضل من كل الأنبياء غير رسول الله صلى الله عليه وآله) (٣)
مناقشة المجلسي:

يقول العلامة المجلسي تعليقا على ما رواه الكليني في الكافي من حديث الكفو:
(يمكن أن يستدل به على كون علي وفاطمة عليهما السلام أشرف من سائر أولي العزم
سوى

نبينا صلى الله عليهم أجمعين، لا يقال: لا يدل على فضلها على نوح وإبراهيم
لاحتمال عدم كونهما كفوين لكونهما من أجدادهما عليهم السلام، لأننا نقول: ذكر
آدم عليه السلام

يدل على أن المراد عدم كونهم أكفاء مع قطع النظر عن الموانع الاخر، على أنه يمكن
أن يتشبه بعدم القول بالفصل. نعم يمكن أن يناقش في دلالة علي فضل فاطمة
عليهم بأنه يمكن أن يشترط في الكفاءة كون الزوج أفضل، ولا يبعد ذلك من متفاهم

العرف، والله يعلم) (٤).
والمناقشة الأخيرة للعلامة المجلسي قد تدل على أن الأنبياء والرسل عليهم السلام في
نفس
مستوى ورتبة الزهراء عليها السلام من ناحية الفضل في أحسن الأحوال، هذا مع أن
الرواية
تدل على أنه لا يتقدمها أحد من الأنبياء في الفضل، أما أنها أفضل منهم - إذا قبلنا
مناقشة المجلسي - فالرواية ساكتة عن ذلك. ولكن يمكن المناقشة فيما قاله من
الصدق
العرقى من اشتراط تقدم الزوج على الزوجة في الفضل الكفاءة، ونظرة فيما

-
- (١) مصنفات الشيخ المفيد: ج ٧٨، رسالة تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام، ص ٣٢.
(٢) المصدر السابق: ص ٢٢.
(٣) نظام حقوق المرأة في الاسلام: ص ١٠٧.
(٤) البحار: ج ٤٣، ص ١٠، وقريب منه في مرآة العقول: ج ٥، ص ٣٤٩.

ورد من الروايات المتضمنة لكون المؤمن كفؤ المؤمنة كفاية في نفي أفضلية الزوج (١)،

وإن كانت هناك أفضلية فليست بمعنى الأفضلية والقرب من الله عز وجل، نظير تفضيل الزوج على الزوجة في القيمومة، ولولا وجود أدلة خاصة على أفضلية أمير المؤمنين على جميع الخلق بعد رسول الله لما كان القول بتساويهما استنادا لهذا الحديث بعيدا. ب - حديث استسرار النبي صلى الله عليه وآله للزهاء عليها السلام في مرض وفاته: وهو الحديث الذي رواه الفريقان ويدل على أن الزهاء عليها السلام دخلت على النبي صلى الله عليه وآله

في مرض وفاته، فلما أخبرها بقرب وفاته بكت، ثم لما أسر في أذنها أنها أول أهلها لحوقا به ضحكت وسرت.

وقد قال العلامة الأربلي تعليقا على هذا الحديث:

(هذا الحديث قد ورد من عدة طرق وقد دل بمضمونه على أن فاطمة عليها السلام هي سليمة

النبوة ورضيعة در الكرم والأبوة، ودره صدق الفخار، وغرة شمس النهار، وذبالة مشكاة الأنوار، وصفوة الشرف والحدود، وواسطة قلادة الوجود، نقطة دائرة المفخر قمر هالة المآثر، الزهرة الزهراء، والغرة الغراء، العالية المحل، الحالة في رتبة العلاء السامية، المكانة المكيمة في عالم السماء، المضيئة النور المنيرة الضياء، المستغنية باسمها

عن حدها ووسمها، قره عين أبيها وقرار قلب أمها، الحالية بجواهر علاها، العاطلة من زخرف دنياها، أمة الله وسيدة النساء، جمال الالباء وشرف الأبناء، يفخر آدم بمكانها ويوح نوح بشدة شأنها، ويسمو إبراهيم بكونها من نسله، وينجح إسماعيل على اخوته إذ هي فرع أصله، وكانت ريحانة محمد من بين أهله فما يجاريها في مفخر إلا مغلب، ولا يباريها في مجد إلا مؤنب، ولا يجحد حقها إلا مأفون، ولا يصرف عنها وجه إخلاصه إلا مغبون.

وبيان ذلك وتفصيل جملة: إن الطباع البشرية مجبولة على كراهة الموت، مطبوعة على النفور منه، محبة للحياة مايلة إليها، حتى الأنبياء عليهم السلام على أشرف مقاديرهم

وعظم أخطارهم ومكانتهم من الله تعالى ومنازلهم من محال قدسه، وعلمهم بما تؤول إليه أحوالهم وتنتهي إليه أمورهم أحبوا الحياة ومالوا إليها وكرهوا الموت ونفروا منه، وقصة آدم عليه السلام مع طول عمره وامتداد أيام حياته معلومة). ثم نقل الأربلي بعض ما

نقل عن سيرة بعض الأنبياء العظام كداود ونوح وموسى وإبراهيم على نبينا وعليهم الصلاة والسلام تحكي كراحتهم للموت، ثم عقب على ذلك قائلا: (فهؤلاء الأنبياء

عليهم السلام
وهم ممن عرفت شرفهم وعلا شأنهم وارتفاع مكانهم ومحلهم في الآخرة، وقد عرفوا
ذلك وأبت طباعهم البشرية إلا الرغبة في الحياة، وفاطمة عليها السلام امرأة حديثة عهد
بصبي
ذات أولاد صغار وبعل كريم، لم تقض من الدنيا إربا وهي في غضارة عمرها وعنفوان
شبابها، يعرفها أبوها أنها سريعة اللحاق به فتسلو موت أبيها صلى الله عليه وآله
وتضحك طيبة نفسها

(١) الوسائل، كتاب النكاح، الأبواب ٢٥ - ٢٧، ومستدرک الوسائل، أبواب مقدمات النكاح، الأبواب ٢٢
- ٢٤.

بفراق الدنيا وفراق بنيتها وبعلمها فرحة بالموت، مائلة مستبشرة بهجومه، مسترسلة عند قدومه، وهذا أمر عظيم لا تحيط الألسن بصفته، ولا تهتدي القلوب إلى معرفته، وما ذاك إلا لامر علمه الله من أهل البيت الكريم وسر أوجب لهم مزية التقدم، فخصهم بياهر معجزاته، وأظهر عليهم آثار علايمه وسماته، وأيدهم ببراهينه الصادقة ودلالاته، والله أعلم حيث يجعل رسالته، الحديث ذو شجون (١). وكما نلاحظ من عبارة الأربلي فإنه استنتج من نقل القصة بما تحويه من وجه المفاضلة بين الزهراء عليها السلام وغيرها

من الأنبياء ومعظمهم من أولي العزم أن هذا يوجب لها مزية التقدم.

ج - أحاديث مختلفة ترشد لأفضليتها:

١ - روى الشيخ الصدوق بإسناد التميمي إلى الامام الرضا عليه السلام، عن آباءه عليهم السلام

قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: (الحسن والحسين خير أهل الأرض بعدي وبعد أبيهما، وأمهما

أفضل نساء أهل الأرض) (٢).

٢ - روى الشيخ الطوسي بإسناده إلى الامام الصادق عليه السلام إنه قال: (إن الله تبارك

وتعالى أمهر فاطمة عليها السلام ربع الدنيا، فربعها لها، وأمهرها الجنة والنار، تدخل أعداءها النار وتدخل أولياءها الجنة، وهي الصديقة الكبرى، وعلى معرفتها دارت القرون الأولى) (٣).

٣ - روى محمد بن جرير بن رستم الطبري الامامي بإسناده إلى الامام الباقر عليه السلام

أنه قال: (ولقد كانت عليها السلام مفروضة الطاعة على جميع من خلق الله من الجن والانس

والطير والوحش والأنبياء والملائكة) (٤).

٤ - روى الشيخ الطوسي بإسناده إلى أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال ضمن قصة زواجه

بفاطمة الزهراء عليها السلام: (...، فزوجني رسول الله صلى الله عليه وآله ثم أتاني فأخذ بيدي فقال: قم

بسم الله، وقل: (على بركة الله، وما شاء الله، لا قوة إلا بالله، توكلت على الله). ثم جاءني حين أقعدني عندها عليه السلام، ثم قال: اللهم إنهما أحب خلقك إلي فأحبهما...) (٥).

٥ - روى الشيخ الطوسي بإسناده إلى الامام الصادق عليه السلام أنه قال: (... ثم قال

- أي النبي صلى الله عليه وآله - : اللهم هذه ابنتي وأحب الخلق إلي، اللهم هذا أخي

وأحب الخلق إلي... (٦).

-
- (١) كشف الغمة: ج ٢، ص ٨٠ - ٨٣.
 - (٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ج ٢، ص ٦٢، ح ٢٥٢.
 - (٣) أمالي الشيخ الطوسي: ص ٦٦٨، ح ١٣٩٩، المجلس ٣٦، ط دار الثقافة، عنه البحار: ج ٤٣، ص ١٠٥.
 - (٤) دلائل الإمامة: ص ١٠٦، ح ٣٤.
 - (٥) أمالي الطوسي: ص ٤٠، ح ٤٤، المجلس ٢، ط دار الثقافة.
 - (٦) أمالي الطوسي: ص ٤٣، ح ٤٥، المجلس ٢، ط دار الثقافة.

مقام الزهراء عليها السلام في كلمات الامام الخميني
وختاما نورد بعض كلمات الفقيه الحكيم، العارف الكامل، الامام المجاهد روح الله
الموسوي الخميني (قدس سره) في حق مولاتنا سيدة الكونين الزهراء المرضية صلوات
الله وسلامه عليها، لما تحويه من معان دقيقة ومعارف سامية، ترشدنا إلى رفيع مكانتها
وجليل منزلتها وعظيم مقامها...
قال (رضوان الله عليه):

(إن مختلف الابعاد التي يمكن تصورها للمرأة وللانسان تجسدت في شخصية
فاطمة الزهراء عليها السلام. لم تكن الزهراء امرأة عادية، كانت امرأة روحانية... امرأة
ملكوتية... كانت إنسانا بتمام معنى الكلمة... نسخة إنسانية متكاملة... امرأة حقيقية
كاملة... حقيقة الانسان الكامل. لم تكن امرأة عادية بل هي كائن ملكوتي تجلى في
الوجود بصورة إنسان... بل كائن إلهي جبوتي ظهر على هيئة امرأة. إذن يوم غد هو
يوم المرأة، فقد اجتمعت في هذه المرأة - التي يصادف غدا ذكرى ميلادها - جميع
الخصال الكمالية المتصورة للانسان وللمرأة. إنها المرأة التي تتحلى بجميع خصال
الأنبياء... المرأة التي لو كانت رجلا لكان نبيا...
ولو كانت رجلا لكانت بمقام رسول الله صلى الله عليه وآله. غدا يوم المرأة، حيث
ولدت جميع

أبعاد منزلتها وشخصيتها. غدا ذكرى مولد الكائن الذي اجتمعت فيه المعنويات
والمظاهر

الملكوتية والإلهية والجبروتية والملكية والإنسية. غدا ميلاد الانسان بجميع ما للانسانية
من معنى. غدا ميلاد امرأة بكل ما تحمله كلمة المرأة من معنى إيجابي.
إن المرأة تتسم بأبعاد مختلفة كما هو الرجل، وإن هذا المظهر الصوري الطبيعي يمثل
أدنى مراتب الانسان، أدنى مراتب المرأة وأدنى مراتب الرجل. بيد أن الانسان يسمو
في مدارج الكمال انطلاقا من هذه المرتبة المتدنية، فهو في حركة دؤوبة من مرتبة
الطبيعة إلى مرتبة الغيب، إلى الفناء في الألوهية. وإن هذا المعنى متحقق في الصديقة
الزهراء عليها السلام التي انطلقت في حركتها من مرتبة الطبيعة، وطوت مسيرتها
التكاملية

بالقدرة الإلهية بالمدد الغيبي وبتربية رسول الله، لتصل إلى مرتبة دونها الجميع) (١).
(امرأة هي مفخرة بيت النبوة وتسطع كالشمس على جبين الاسلام العزيز... امرأة
تمائل فضائلها فضائل الرسول الأكرم والعترة الطاهرة غير المتناهية... امرأة لا يفى
حقها

من الشاء كل من يعرفها مهما كانت نظرته ومهما ذكر، لان الأحاديث التي وصلتنا عن
بيت النبوة هي على قدر أفهام المخاطبين واستيعابهم. فمن غير الممكن صب البحر في
جرة. ومهما تحدث عنها الآخرون فهو على قدر فهمهم ولا يضاهي منزلتها. إذن فمن

الأولى أن نمر سريعا من هذا الوادي العجيب) (٢).

-
- (١) مكانة المرأة في فكر الامام الخميني: ص ٢٣، عن خطاب له بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٧٩ م.
(٢) المصدر السابق: ص ٢٤، من كلمة بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٨٠ م.

(وفي الأساس فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام - وبحسب رواياتنا - كانوا

أنوارا في ظل العرش قبل هذا العالم، وهم يتميزون عن سائر الناس في انعقاد النطفة والطينة، ولهم من المقامات إلى ما شاء الله وذلك كقول جبرائيل عليه السلام في روايات

المعراج: (لو دنوت أنملة لا احترقت)، أو كقولهم عليهم السلام: (إن لنا مع الله حالات لا

يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل)، فوجود مقامات كهذه للأئمة من أصول مذهبنا وذلك بغض النظر عن موضوع الحكومة. كما أن هذه المقامات المعنوية ثابتة للزهراء عليها السلام

مع أنها ليست بحاكم ولا خليفة ولا قاض، فهذه المقامات شئ آخر غير وظيفة الحكومة، ولذا عندما نقول أن الزهراء عليها السلام ليست بقاض ولا خليفة فهذا لا يعني أنها

مثلي ومثلكم أو أنها لا تمتاز عنا معنويا) (١).

(إنه يوم عظيم... يوم أطلت على الدنيا امرأة تضاهي كل الرجال... امرأة هي مثال الانسان، امرأة جسدت الهوية الانسانية كاملة، فهو إذن يوم عظيم يوممكن أيتها السيدات) (٢).

(أبارك للشعب الإيراني العظيم لا سيما النساء المحترمات يوم المرأة المبارك، إنه يوم شريف للعنصر المتألق الذي هو أساس الفضائل الانسانية والقيم السامية لخليفة الله في الأرض، وما هو أكبر بركة وأعظم قيمة هذا الاختيار الموفق للعشرين من جمادى الآخرة ذكرى ميلاد المرأة المفخرة، مفخرة الوجود ومعجزة التاريخ، يوما للمرأة...) (٣).

(كان لدينا في صدر الاسلام كوخ ضم بين أطرافه أربعة أو خمسة أشخاص، إنه كوخ فاطمة عليها السلام، وكان أشد بساطة حتى من هذه الأكواخ. ولكن ما هي بركاته؟ لقد

بلغت بركات هذا الكوخ ذي الافراد المعدودين درجة من العظمة غطت نورانية العالم. وليس من السهل على الانسان أن يحيط بتلك البركات. إن سكنة هذا الكوخ البسيط اتسموا من الناحية المعنوية بمنزلة سامية لم تبلغها حتى يد الملكوتين) (٤).

(إن بيت فاطمة المتواضع هذا، ومن تربوا في رحاب هذا البيت، الذين بلغ عددهم بلغة الأرقام خمسة، وبلغوا الواقع ما يجسد قدرة الحق المتعال كلها، أدوا خدمات جليلة

أثارت إعجاب البشرية جمعاء) (٥).

وقد أسهبت في نقل كلمات الامام الخميني والاستدلال بها دون غيره من علماء

الطائفة (رحم الله الماضين وحفظ الباقيين)، لأنه قدس سره أبلغ وأتم حجة على منكري

(١) الحكومة الإسلامية: ص ٨٤.

(٢) مكانة المرأة في فكر الامام الخميني: ص ٢٠، عن حديث بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٨٠.

(٣) المصدر السابق: من بيان بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨٢.

(٤) المصدر السابق: من حديث بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٨٣.

(٥) المصدر السابق: من حديث بتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٢.

فضائل الزهراء عليها السلام ومقاماتها، الذين قد يتسترون خلف ذرائع وأعدار واهية يوارون بها

انحرافاتهم، من قبيل: مستلزمات الواقع الحركي ومقتضيات الحالة السياسية والثورية، وهكذا ما قد يطعنون به بقية علماء الطائفة من (التحجر) و (الرجعية) التي يعزون إليها الأفكار الولائية والعقائد الحققة (التي يسمونها - سخرية واستهزاء - : خرافات وأساطير!).

فهذا الخميني رجل الواقع وإمام الدين والحياة، قمة الثورية، ومضرب المثل في دخول المعترك السياسي ومواكبة العصر والإحاطة بمتطلباته... ولكنه مع كل ذلك أبي التخلي عن عقائده، التي هي دينه. والحق أن نقول أن علمه وفقاهته أبت له إلا الإذعان للحجة والخضوع للبرهان والانقياد للدليل، وأولئك لا علم لهم ولا فقاهاة، وإن ألموا بالنزر اليسير تراه مشوبا بل مشحونا بركاب من الأفكار الغربية ومخلفات المادية

ليكون هجينا مستوردا لا صلة له بالاسلام ولا قرابة!...
(وأنى لهم التناوش من مكان بعيد)؟!

الفصل الثالث: طهارة الزهراء عليها السلام
وأحب في البداية أن أؤكد أنني لم أكن لأطرق هذا الباب لولا ما رأيته من الأدلة
والروايات التي صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام
أنفسهم في هذا الخصوص،
فإن هذا الباب مما يخجل المحب الخوض فيه، وما أردت بإقرار صفة البتول والطاهرة
للزهراء عليها السلام إلا إثبات واحدة من فضائلها التي أنكرها الجاهل وظن أنها ليست
ذا قيمة
تذكر.

البتول في اللغة:

وكلمة (البتول) من مادة (بتل) وهي تدل على إبانة الشيء عن غيره وتمييزه
عنه، يقال: بتلت الشيء إذا أبنته من غيره، ويقال: طلقها بته بتلة، والتبتل يعني
الانقطاع، قال تعالى: (وتبتل إليه تبتيلاً) (١)، أي انقطع عن الدنيا إليه وأخلص
إليه إخلاصاً (٢).

أما معنى (البتول) فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ:
(والبتول كل امرأة تنقبض عن الرجال فلا حاجة لها فيهم ولا شهوة) (٣).
وقال أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ): (ومنه يقال لمريم البتول لأنها
انفردت فلم يكن لها زوج) (٤).

وقال محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى سنة ٨١٧ هـ): (والبتول المنقطعة عن
الرجال، ومريم العذراء رضي الله تعالى عنها كالبتيل، وفاطمة بنت سيد المرسلين
عليهما الصلاة والسلام لانقطاعها عن نساء زمانها ونساء الأمة فضلاً وديناً وحسباً)
(٥).

وقال محمد بن مكرم بن منظور (المتوفى سنة ٧١١ هـ): (والبتول من النساء:
المنقطعة عن الرجال لا أرب لها فيهم، وبهذا سميت مريم أم المسيح على نبينا وعليه
الصلاة والسلام، وقالوا لمريم العذراء البتول والبتيل لذلك، في التهذيب لتركها
التزويج، والبتول من النساء: العذراء المنقطعة من الأزواج... وسئل أحمد بن يحيى
عن فاطمة رضوان الله عليها بنت سيدنا رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم:
لم قيل لها البتول؟ فقال: لانقطاعها عن نساء أهل زمانها ونساء الأمة عفاً
وفضلاً وديناً وحسباً) (٦).

(١) الآية ٨ من سورة المزمل.

(٢) راجع القاموس المحيط: ج ٣، ص ٣٢١، ط الميرية، ومختار الصحاح: ص ٤٠، ومعجم مقاييس اللغة:

ج ١،

ص ١٩٥، والعين: ج ٨، ص ١٢٤، ولسان العرب: ج ١، ص ٣١١، ط دار إحياء التراث العربي، والمصباح

المنير:

ص ٤٩.

(٣) العين: ج ٨، ص ١٢٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة: ج ١، ص ١٩٥.

(٥) القاموس المحيط: ج ٣، ص ٣٢١.

(٦) لسان العرب: ج ١، ص ٣١١، ط دار إحياء التراث العربي.

البتول في الروايات:

وقد وصفت الزهراء المرضية عليها السلام ب (البتول) في العديد من الروايات،
واستخدمت

في أحد مصاديقها وهي التي لم تر حمرة قط، ومن تنلك الروايات ما يلي:
١ - الحديث الأول:

روى الشيخ الصدوق عن أحمد بن محمد بن عيسى بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أسباط، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن زياد القطان، قال: حدثني أبو الطيب أحمد بن محمد بن عبد الله، قال: حدثني عيسى بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن ن آباءه، عن عمر بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام: (إن النبي سئل ما البتول، فإننا سمعناك يا رسول الله تقول: إن مريم بتول

وفاطمة بتول، فقال صلى الله عليه وآله: البتول التي لم تر حمرة قط أي لم تحض، فإن الحيض مكروه في بنات الأنبياء) (١). وفي السند ضعف من عدة وجوه ولا أقل بجهالة محمد بن إبراهيم.

٢ - الحديث الثاني:

روى الشيخ الصدوق أيضا عن محمد بن علي بن ماجيلويه رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (لما وردت فاطمة عليها السلام أوحى الله عز

وجل إلى ملك فأنطق به لسان محمد فسامها فاطمة، ثم قال: إني فطمتك بالعلم، وفطمتك عن الطمث، ثم قال أبو جعفر عليه السلام: والله لقد فطمها الله تبارك وتعالى بالعلم، وعن الطمث بالميثاق) (٢). وفي السند ضعف بيزيد بن عبد الملك فهو مهمل إلا

بناء على قبول أسانيد كامل الزيارات، وكذلك محمد بن علي بن ماجيلويه مهمل عند السيد الخوئي، ووثقه المامقاني وآخرون. ثم أنه لا يخفى أن هنا سقطا في سند الرواية، فإنه ليس لمحمد بن صالح بن عقبة وجود في التراجم، والذي يروي عن يزيد بن عبد الملك هو صالح بن عقبة كما هو ثابت في موارده متعددة، والراوي عن صالح بن عقبة هو محمد بن إسماعيل، ويدل على ذلك أن الشيخ الكليني روى نفس هذه الرواية ولكن جاء في سنده هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن يزيد بن عبد الملك (٣)، فظهر بذلك أن النساخ حذفوا كلمة إسماعيل وأبدلوا (عن) إلى (بن).

(١) علل الشرائع: ص ١٨١، باب العلة التي من أجلها سميت فاطمة عليها السلام بالتول وكذلك مريم،
ومعاني الاخبار:

ص ٦٤، ح ١٧، وعنه في دلائل الإمامة: ص ١٤٩، ح ٦١.

(٢) علل الشرائع: ص ١٧٩، ح ٤.

(٣) الكافي: ج ١، ص ٤٦٤، ح ٣.

٣ - الحديث الثالث:

روى محمد بن جرير بن رستم الطبري (في كتابه دلائل لإمامة)، عن الشريف أبي محمد الحسن بن أحمد المحمدي، قال: أخبرني أبو عبد الله محمد بن أحمد الصفواني، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عائشة، قال: حدثنا إسماعيل بن عمرو البجلي، عن عمر بن موسى، عن زيد بن علي، عن أبيه زين العابدين عليه السلام، عن زينب بنت علي عليهما السلام، قالت: حدثتني أسماء بنت عميس، قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله - وقد كنت شهدت

فاطمة قد ولدت بعض ولدها فلم أر لها دما وسألته - فقال: (يا أسماء إن فاطمة خلقت حورية إنسية) (١). وفي السند ضعف من عدة وجوه، ففيه مهملون ومجاهيل مثل محمد الصفواني وعمر بن موسى وعبد الله بن محمد. وقد ذكر الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) أيضا هذه الرواية في كتابه (مولد فاطمة عليها السلام)، كما أشار إليه الأربلي (٢).

٤ - الحديث الرابع:

روى المحدث الطبري الامامي عن أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن علي بن عيسى المعروف بابن الخياط القمي، قال أخبرني أبو الحسن علي بن محمد بن جعفر العسكري، قال: حدثني صعصعة بن سياة بن ناجية أبو محمد، قال: حدثنا زيد بن موسى، قال: حدثنا أبي، عن أبيه جعفر بن محمد، عن عمه زيد بن علي، عن أبيه عن سكينه وزينب ابنتي علي، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (إن فاطمة

خلقت حورية في صورة إنسية، وإن بنات الأنبياء لا يحضن) (٣). وفي السند ضعف بعلي بن محمد العسكري، وصعصعة بن سياة، وزيد بن موسى المعروف بزید النار.

٥ - الحديث الخامس:

روى الشيخ الكليني عن محمد بن يحيى، عن العمركي بن علي، عن علي بن جعفر أخيه، عن أبي الحسن عليه السلام: (إن فاطمة صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا

يطمئن) (٤). والسند صحيح بالاتفاق، ودلالة هذا الحديث واضحة، فإنه جاء عقيب مدح بنت النبي صلى الله عليه وآله بأنها صديقة والاخبار بأنها شهيدة، وعموم عبارة

(وإن بنات الأنبياء لا يطمئن) يشمل مولاتنا الزهراء عليها السلام بلا شك وإلا لم تكن

مناسبة لذكرها.

-
- (١) دلائل الإمامة: ص ١٥٠، ح ٦٢، وبإسناد مقارب ص ١٤٨، ح ٥٦.
(٢) كشف الغمة: ج ٢، ص ٩١.
(٣) دلائل الإمامة: ص ١٤٥، ح ٥٢.
(٤) الكافي: ج ١، ص ٤٥٨، ح ٢.

٦ - الحديث السادس:

روى الشيخ الكليني عن عدة من أصحابنا، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الرحمن العزمي، عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان بين الحسن والحسين

طهر، وكان بينهما في الميلاد ستة أشهر وعشرا) (١). والسند صحيح بلا إشكال. أما من حيث الدلالة على طهارتها من الدم فإن الحديث حدد الفرق بين عمر الامامين الحسن والحسين عليهما السلام بستة أشهر وعشرة أيام، وجعلت الأشهر الستة مقابل فترة

الحمل وهي أقل فترة ممكنة للحمل، وهذه من خصوصيات مولد الامام الحسين عليه السلام،

وقد ورد بهذا المضمون رواية أخرى صحيحة في الكافي، وهي ما رواه الشيخ الكليني بطريقين إلى الوشاء، الأول هو محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن زياد الوشاء، والثاني هو الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله عليه السلام: (... وفيه - أي الحسين بن

علي عليهما السلام - نزلت هذه الآية (ووصينا الانسان بوالديه احسانا حملته أمه كرها ووضعته

كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) (٢). والسند صحيح على الطريق الأول، أما على الطريق الثاني ففيه معلى بن محمد ولا توثيق له إلا بناء على قبول وثاقة من جاء في أسانيد كامل الزيارات لابن قولويه.

قال العلامة المجلسي: (وفيه دليل على أن أقل مدة الحمل ستة لأنه إذا حط عنه، للفصال حولان لقوله: (حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) (٣)، بقي ذلك به، وبه قال الأطباء) (٤). أما العشرة أيام فقد جعلها الحديث موافقة ومطابقة للطهر، ومن المعلوم أن أقل الطهر بين الدمين في النساء اللاتي يحضن هو عشرة أيام، والحديث يصرح بأن الفترة ما بين ولادة الامام الحسن عليه السلام وانعقاد نطفة الامام الحسين عليه السلام

كانت أيام طهر للزهراء عليها السلام ولم تكن أيام دم، ولا يخدش فيه استخدام كلمة الطهر

الذي يستعمل مع الحائض أيضا فيقال لها حيض ولها طهر، فإن هنا خصوصية تدفع أي خدشة وتوهم، وهي أن الطهر يستخدم في قبال الطمث والدم، وهو ليس من قبيل كلمة القرء التي تأتي بمعنى الحيض والطهر، وقد جعل الامام عليه السلام الفترة بين الولادة والعلوق بالحسين عليه السلام فترة طهر وهذا أكبر دليل على أنها كانت

طاهرة بتول عليها السلام.

- (١) الكافي: ج ١، ص ٤٦٣، ح ٢، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق مسندا إلى الامام الصادق والباقر عليهما السلام، فراجع
- ترجمة الامام الحسين من تاريخ دمشق: ص ١٣، ح ١٣ و ١٤، ورواه الطبراني الكبير: ج ٣، ص ٩٤، ح ٢٧٦٦ بإسناده إلى الامام الباقر عليه السلام أنه لم يكن بين الحسن والحسين إلا طهر.
- (٢) الكافي: ج ١، ص ٤٦٤، ح ٣، والآية ٣٥ من سورة الأحقاف.
- (٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.
- (٤) مرآة العقول: ج ٥، ص ٣٦٣، كما أن هناك روايات أخرى تدل على أن مدة حمل الامام الحسين كان ستة أشهر
- فقط، راجع الكافي: ج ١، ص ٤٦٥، ح ٤، ومناقب ابن شهر آشوب: ج ٤، ص ٢٥٠.

واستنادا للحديث الصحيح السابق فقد ذهب بعض علمائنا كالشيخ المفيد والشيخ الطوسي إلى أن مولد الامام الحسين عليه السلام كان في آخر شهر ربيع الأول وليس في

الثالث من شهر شعبان كما هو المتعارف (١)، وهو التاريخ التقريبي للفاصلة ما بين الخامس عشر من شهر رمضان تاريخ مولد الامام الحسن عليه السلام ومولد الامام الحسين

عليه السلام، وعلى كل فهذا الحديث يدل على أن التاريخ المشهور لميلاد أحد الامامين غ ير

صحيح، ولذا قال العلامة المجلسي: (... ولكن مع ورود هذه الاخبار يمكن ترك القول بكون ولادة الامام الحسن عليه السلام في شهر رمضان لعدم استناده إلى رواية معتبرة،

والله يعلم) (٢).

٧ - الحديث السابع:

ما رواه الشيخ الصدوق أن النبي صلى الله عليه وآله قال: (إن فاطمة صلوات الله عليها ليست

كأحد منكن، إنها لا ترى دما في حيض ولا نفاس، كالحورية) (٣). ثم أردفه الشيخ الصدوق بحديث آخر عن الامام الصادق عليه السلام حيث سئل عن قول الله عز وجل:

(ولهم فيها أزواج مطهرة) فقال (الأزواج المطهرة اللاتي لا يحضن ولا يحدثن) (٤). وقد روى العياشي نفس هذا المعنى في تفسيره عن أبي بصير عن الامام الصادق عليه السلام (٥)، وقال علي بن إبراهيم القمي: (وأما قوله: (وأزواج مطهرة) قال: في الجنة

لا يحضن ولا يحدثن) (٦). هذا وقد اتفقت كلمة المفسرين على إرادة هذا المعنى كأمر

مسلم ضمن المعاني المرادة في وجه تفسير الآية (٧).

ووجه الاراداف من الشيخ الصدوق يعود إلى أن الربط بين عدم رؤية الزهراء عليها السلام

للدنم وتشبيهها بالحورية واضح، ويشهد لكونها كالحور العين في خلقتها وخصائصها البدنية ما ورد من أن من ألقابها الحوراء، وما روي من أنها انعقدت من ثمار الجنة، ومن أنها حورية في صورة إنسية. أما الاراداف بأن الرواية من مراسلات الصدوق فهو صحيح على بعض الآراء دون بعض، فالامام الخميني يذهب إلى الاعتماد على مراسلات الصدوق مشمولاً للاستثناء المورد المحتمل أو المظنون أن مرسلته عين المسندة الضعيفة (٨).

وليس المقام مشمولاً للاستثناء نظراً للاختلاف الحاصل في متن الرواية عما دل على نفس المعنى، بالإضافة إلى أنه لم يرد عن الإمام الصادق حيث مشابه له.

(١) (١) المقنعة: ص ٤٦٧، وتهذيب الاحكام: ج ٦، ص ٤١.

(٢) مرآة العقول: ج ٥، ص ٣٦٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ٥٠، ح ٣.

(٤) نفس المصدر: ح ٤.

(٥) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٦٤، ح ١١، عنه البحار: ج ٨، ص ١٣٩، ح ٥٢.

(٦) تفسير القمي: ج ١، ص ٩٨.

(٧) راجع على سبيل المثال التفسير الكبير: ج ٢، ص ١٣٠، وتفسير التبيان: ج ١، ص ١١١، والجامع لاحكام القرآن:

ج ١، ص ٢٤١، وتفسير الميزان: ج ١، ص ٩٠، وتفسير كنز الدقائق: ج ١، ص ١٩٠.

(٨) الخلل في الصلاة: ص ٢٢٥.

ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا بعدم صحة العمل بمرسلات الصدوق فإن هذا لا يחדش في مضمون الرواية بعد اعتضادها بالأحاديث الصحيحة والقرائن الخارجية، فقد روى علي بن إبراهيم القمي في تفسيره بسند صحيح، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله عليه السلام: (كان رسول الله يكثّر تقبيل

فاطمة، فأنكرت ذلك عائشة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عائشة إني لما أسري بي إلى

السماء دخلت الجنة فأدناني جبرائيل من شجرة طوبى، وناولني من ثمارها، فأكلت فحول الله ذلك ماء في ظهري، فلما هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت بفاطمة، فما قبلتها قط إلا وجدت رائحة شجرة طوبى منها) (١).

وروى الشيخ الصدوق عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه) قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، قال: حدثنا الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن سدير الصيرفي، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (خلق الله نور فاطمة عليها السلام

قبل أن تخلق الأرض والسماء. فقال بعض الناس: يا نبي الله فليست هي إنسية؟ فقال صلى الله عليه وآله: فاطمة حوراء إنسية، قال: يا نبي الله وكيف هي حوراء إنسية؟ قال: خلقها

الله عز وجل من نوره قبل أن يخلق آدم إذ كانت الأرواح، فلما خلق الله عز وجل آدم عرضت على آدم. قيل: يا نبي الله وأين كانت فاطمة؟ قال: كانت في حقة تحت ساق العرش، قالوا: يا نبي الله فما كان طعامها؟ قال: التسبيح، والتهليل، والتحميد. فلما خلق الله عز وجل آدم وأخرجني من صلبه أحب الله عز وجل أن يخرجها من صلمي جعلها تفاحة في الجنة وأتاني بها جبرائيل عليه السلام فقال لي:

السلام عليك ورحمة الله وبركاته يا محمد، قلت: وعليك السلام ورحمة الله حبيبي جبرائيل. فقال: يا محمد إن ربك يقرئك السلام. قلت: منه السلام وإليه يعود السلام. قال: يا محمد إن هذه تفاحة أهداها الله عز وجل إليك من الجنة فأخذتها وضممتها إلى صدري. قال: يا محمد يقول الله جل جلاله: كلها. ففلقته فرأيت نورا ساطعا ففزعت منه فقال: يا محمد ما لك لا تأكل؟ كلها ولا تخف، فإن ذلك النور المنصورة في السماء وهي في الأرض فاطمة، قلت: حبيبي جبرائيل، ولم سميت في السماء (المنصورة) وفي الأرض (فاطمة)؟ قال: سميت في الأرض (فاطمة) لأنها فطمت شيعتها من النار وفطم أعداؤها عن حبه، وهي في السماء (المنصورة) وذلك قول الله عز وجل: (يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء) (٢)، يعني نصر

فاطمة لمحبيها (٣).

-
- (١) تفسير القمي: ج ١، ص ٣٦٥، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٦، ح ٦.
(٢) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الروم.
(٣) معاني الاخبار: ص ٣٩٦، ح ٥٣.

ولا كلام في وثاقة رجال السند فهم من أجلة الرواة، وإنما وقع الكلام في سدير الصيرفي، وقد ناقش السيد الخوئي ما روي في حقه من روايات مادحة وقادحة ثم استنتج توثيقه استنادا لشهادة القمي وابن قولويه بتوثيق من جاء في أسانيد كتابيهما، ومع عدوله عن توثيق ابن قولويه يحكم بوثاقته لشهادة القمي في تفسيره (١). هذا رغم أن كثيرا من علمائنا قالوا بوثاقة سدير الصيرفي (٢).

ويؤيد ما سبق أيضا ما رواه الشيخ الصدوق بإسناده إلى ابن عباس، قال: دخلت عائشة على رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يقبل فاطمة، فقالت له: أتحبها يا رسول الله؟ قال:

أما والله لو علمت حبي لها لازددت لها حبا، إنه لما عرج بي إلى السماء الرابعة...، فلما أن هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت بفاطمة، ففاطمة حوراء إنسية، فإذا اشتقت إلى الجنة شممت فاطمة (٣).

وروى الصدوق بمعناه بسند صحيح، فقد روى عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن عبد السلام بن صالح الهروي، عن الامام الرضا عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله:

(... لما عرج بي إلى السماء أخذ بيدي جبرائيل عليه السلام فأدخلني الجنة فناولني من رطبها

فأكلته فتحول ذلك نطفة في صلبى، فلما هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت بفاطمة عليها السلام، ففاطمة حوراء إنسية، فكلما اشتقت إلى رائحة الجنة شممت رائحة ابنتي

فاطمة عليها السلام (٤).

الخلاصة في روايات طهارة الزهراء والخلاصة إن الحديث السابع وكذلك الحديث الثالث والرابع الذين رواهما الطبري عن أسماء بنت عميس وأمير المؤمنين عليه السلام فيهما ربط واضح بين عدم رؤية الزهراء عليها السلام

للدوم وبين كونها حوراء إنسية، ولو لم يكن من الأدلة على طهارة الزهراء سوى الحديث السابع لكفى به دليلا لاثبات طهارة الزهراء مما تعتاده النساء.

روايات أهل السنة في طهارة الزهراء عليها السلام:

ومما يثير العجب أن ما أنكره فضل الله رواه بعض محدثي السنة أيضا! ومن ذلك ما نقله ابن شهر آشوب عن أبي صالح المؤذن في الأربعين في معنى البتول، وما نقله محب الدين الطبري عن النسائي في كون فاطمة عليه السلام حوراء (٥).

- (١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٣٧.
- (٢) فقد وثقه الأردبيلي في جامع الرواة: ج ١، ص ٣٥٠، ومحمد تقي المجلسي في روضة المتقين: ج ١، ص ٣٠٣،
والمامقاني في تنقيح المقال: ج ١، ص ٦١ من نتائج التنقيح، والخاجوي في الفوائد الرجالية: ص ٣٣٢،
وابن داود
الحلي في الرجال: ص ١٠١، والشيخ موسى الزنجاني في الجامع في الرجال: ج ١، ص ٨٣٩، وقال: ذكره
العلامة في
القسم الأول (الممدوحين) وعده المتأخرون حسنا.
- (٣) علل الشرائع: ص ١٨٣، ح ٢، ومثله في دلائل الإمامة: ص ١٤٦، ح ٥٥.
- (٤) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٩٣، ح ٣، ومثله في الأمالي: ص ٣٧٢، ح ٧، عنهما البحار: ج ٤٣،
ص ٤، ح ٢.
- (٥) المناقب: ج ٣، ص ١١٠، وذخائر العقبى: ص ٢٦.

ونقل المتقي الهندي عن الخطيب البغدادي في تاريخه فيما رواه عن ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وآله قال: (ابنتي فاطمة حوراء آدمية لم تحض ولم تطمث، وإنما سماها الله

فاطمة لان الله تعالى فطمها ومحبيها من النار) (١).

ونقل الهيثمي عن الطبراني بإسناده إلى عائشة أنها قالت: (كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فاطمة، فقلت: يا رسول الله إني كنت أراك تفعل شيئاً ما كنت أراك تفعله من قبل، قال لي: يا حميراء، إنه لما كان ليلة أسري بي إلى السماء أدخلت الجنة فوقف على شجرة من شجر الجنة لم أر في الجنة شجرة هي أحسن منها، ولا أبيض منها ورقة، ولا أطيب منها ثمرة، فتناولت ثمرة من ثمرتها فأكلتها فصارت نطفة في صلبى، فلما هبطت إلى الأرض واقعت خديجة فحملت فاطمة، فإذا أنا اشتقت إلى رائحة الجنة شممت ريح فاطمة، يا حميراء إن فاطمة ليست كنساء الآدميين ولا تعتل كما يعتلون).

ثم عقب الهيثمي عليه بقوله: (رواه الطبراني، وفيه أبو قتادة الحراني، وثقه أحمد وقال: كان يتحرى الصدق، وأنكر على من نسبه إلى الكذب، وضعفه البخاري وغيره، وقال بعضهم: متروك، وفيه من لم أعرفه أيضاً، وقد ذكر هذا الحديث في ترجمة الميزان). وعلق ابن حجر عليه: (هذا مستحيل فإن فاطمة ولدت قبل الاسراء بلا خلاف) (٢).

مناقشة ابن حجر في ادعائه:

أقول: أما ابن حجر فقد تبع الذهبي في تلخيصه على المستدرک عند تعليقه على حديث ما يقارب لمضمون ما رواه الطبراني مع حذف في آخره، فقد قال: (هذا كذب جلي لان فاطمة ولدت قبل النبوة فضلاً عن الاسراء) (٣).

وقولهما غير تام، فإن أهل السنة وإن قال أكثرهم بأن ولادتها عليها السلام كانت بعد البعثة

بخمسة سنوات إلا أن كلمتهم غير متفقة تماماً عليه، فقد نقل الديار بكري في تاريخه أن أبا عمرو قال: ولدت فاطمة سنة إحدى وأربعين من مولده عليه السلام، وهو مغاير لما

رواه ابن إسحاق أن أولاده كلهم ولدوا قبل النبوة إلا إبراهيم. ثم ذكر بعض الروايات التي وردت ودلت على أن أصل فاطمة من ثمار الجنة التي أكلها النبي صلى الله عليه وآله في وآله في

الاسراء، وعقب عليها قائلاً: (وهذه الروايات تقتضي كون ولادة فاطمة بعد البعثة لان الاسراء كان بعد البعثة، وقد صرح أبو عمرو بأن ولادة فاطمة كانت سنة إحدى وأربعين من مولده صلى الله عليه وآله وسلم كما نقلنا آنفاً من سيرة مغلطاي) (٤).

-
- (١) كنز العمال: ج ١٢، ص ١٠٩، ح ٣٤٢٢٦.
- (٢) مجمع الزوائد: ج ٩، ص ٢٠٢. وقد نقل العلامة المجلسي المقطع الأخير من رواية الطبراني عما رواه السيد في الطرائف، فراجع مرآة العقول ج ٥، ص ٣٤٥.
- (٣) المستدرک علی الصحیحین: ج ٣، ص ١٥٦.
- (٤) تاریخ الخمیس: ج ١، ص ٢٧٧.

أما من طريق مذهب أهل البيت فإن رأي علماء الطائفة المحقة واضح في هذا الخصوص، ويكفي في ذلك ما رواه الكليني بسند صحيح عن الامام الصادق عليه السلام أنه

قال: (ولدت فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وآله بعد مبعث رسول الله صلى الله عليه وآله بخمس سنين،

وتوفيت ولها ثماني عشرة سنة وخمسة وسبعون يوماً) (١).

الروايات الموهمة بنفي طهارة الزهراء عليها السلام

ولكن من باب الموضوعية واستيفاء لحق البحث فإن هناك بعض الروايات التي قد يوهم ظاهرها بإمكان رؤية الزهراء عليها السلام للدم، وأقوى ما ورد في هذا المجال ما يلي:

١ - رواية الكافي:

وهو الحديث الذي رواه الكليني في الكافي بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة قال: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضي الصوم، قال: ليس عليها أن تقضي الصلاة، وعليها أن تقضي صوم شهر رمضان، ثم أقبل علي وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك

فاطمة، وكانت تأمر بذلك المؤمنات) (٢).

٢ - رواية الفقيه:

وروى الشيخ الصدوق بطريق صحيح إلى علي بن مهزيار أنه قال: (كتبت إليه: امرأة طهرت من حيضها أم دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما عمله المستحاضة من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب عليه السلام: تقضي صومها ولا تقضي صلاتها لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة عليها السلام والمؤمنات من نساءه

بذلك) (٣). ووجه الاستدلال بهذين الحديثين هو أن فاطمة عليها السلام كانت مأمورة بقضاء

الصوم دون الصلاة، وهو يعني أنها كانت كسائر النساء في رؤية الحيض.

جواب الشيخ البهائي:

وقد أجاب العلامة بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي (المتوفى سنة ١٠٣٠ هـ) بعد أن ذكر الحديث الرابع الذي ذكرناه ضمن الأحاديث الدالة على طهارة الزهراء عليها السلام من

الدم، وهو المروي في الكافي عن الامام أبي الحسن الكاظم عليها السلام، وجاء فيه: (إن

فاطمة عليها السلام صديقة شهيدة، وإن بنات الأنبياء لا يطمثن)، أجب بما يلي: (هذا الحديث لصحة سنده واعتضاده بالروايتين المذكورتين لا يعارضه ما رواه في الكافي أيضا بسند حسن عن زرارة، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة، ثم يقضي

-
- (١) الكافي: ج ١، ص ٤٥٨، ح ١، عنه البحار: ج ٤٣، ص ٩، ح ١٣.
- (٢) الكافي: ج ٣، ص ١٠٤، ح ٣، ورواه الشيخ الطوسي بسند صحيح إلى الكليني ثم باقي السند كما رواه الكليني.
- راجع التهذيب: ج ١، ص ١٦٠، ح ٣١.
- (٣) من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٩٤، ح ٢.

الصيام، قال: ليس عليها أن تقضي الصلاة، وعليها أن تقضي صوم شهر رمضان، ثم أقبل علي، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كما يأمر بذلك فاطمة عليها السلام وكان يأمر بذلك

المؤمنات. فهذا الحديث: إما أن يطرح رأسا أو يأول بأنه صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة عليها السلام

بتعليم ذلك. ويحتمل أن يكون آخر الحديث وكانت تأمر بذلك المؤمنات، فسقطت التاء

من قلم الناسخ (١).

اعتراض العلامة الخواجوي علي البهائي:

أما العلامة محمد إسماعيل الخواجوي فقد علق علي قول البهائي: (في الكافي أيضا بسند حسن) بما يلي: (هذا السند وإن كان علي المشهور حسنا بأبي علي إبراهيم بن هاشم إلا إنه صحيح في نفسه علي ما صرح به العلامة في المنتهى والشهيد الثاني في شرح الشرائع، والفاضل الأردبيلي في آيات أحكامه، والسيد الداماد في الرواشح وغيرهم، فإنهم وثقوه وعدلوه، ونحن فصلنا الكلام فيه في كتاب رجالنا. والسند في الكافي هكذا: علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة. وإذا قد ثبت صحته فصالح للمعارضة كما لا يخفى. نعم لو كان ما في الفقيه والعلل - وهو المراد بالروايتين المذكورتين، صحيح السند، وهو غير معلوم لأمكن اعتضاده به، وفيه أيضا نظر، لان ما فيهما إنما دل علي أن فاطمة عليها السلام كانت لا ترى الدم، وهذا الحديث

قد دل علي أن بنات الأنبياء لا يطمئن، فاعتضاده به كما ترى. وبالجملة فهذان الصحيحان متعارضان، وليس طرح أحدهما بأولى من طرح الآخر. وأما ما أوله إليه، فمع أنه مجرد احتمال عقلي لا يفيد فائدة أصلا، لان نظم الحديث علي هذا التأويل هكذا: فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك فاطمة، وكانت تأمر بذلك المؤمنات.

وهو كما ترى يفيد أنها عليها السلام كانت مثلهن مأمورة بذلك من غير فرق بينهن، إلا أنها

كانت مأمورة بدون واسطة وهن بواسطتها، وهذا كما ترى غير مفيد. نعم، لو كان يمكن تأويله بأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة أن تأمر المؤمنات بذلك لكن مفيدا،

ولكنه كما ترى لا يمكن تأويله إليه، ولا يخفى (٢). ومقصوده من روايتي الفقيه والعلل هما الحديث الثاني والسابع اللذين تعرضنا لهما ضمن الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام. ويعد كلام العلامة الخواجوي أقوى اعتراض وجدته يؤيد القول برؤية

الزهراء عليها السلام للحيض، ولكن بعد تمحيص كلامه تحت مجهر الأدلة التي
سطرها علماؤنا
الأبرار سيظهر مدى وهن ما ذكره رحمه الله.
نقل السيد الخوئي للاعتراض على رواية الفقيه:
قال السيد الخوئي: (وقد يناقش في الاستدلال بها من جهة إضمارها...، وأخرى:
يناقش فيها من حيث الدلالة وذلك بوجهين:

(١) مشرق الشمسين: ص ٢٧٥.

(٢) مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: ص ٢٧٥.

أحدهما: إن مقتضى الاخبار الواردة والعلم الخارجي أنها طاهرة مطهرة لا تستحيض، فما معنى أمر النبي صلى الله عليه وآله لفاطمة أن تقضي صومها ولا تقضي صلاتها إذا

انقطع حيضها أول يوم من شهر رمضان وصارت مستحاضة؟ وثانيهما: إن اشتراط صحة صلاة المستحاضة بالاتيان بوظيفتها - أعنى الأغسال الثلاثة - مما كاد يكون من المسائل الضرورية فما معنى قوله صلى الله عليه وآله: (لا تقضي صلاتها) (١). وانظر إلى قول السيد الخوئي (قدس سره): (إن مقتضى الاخبار الواردة والعلم الخارجي أنها طاهرة مطهرة لا تستحيض)، تدرك أن مسألة طهارة الزهراء مما حصل فيه

العلم والقطع وليست مسألة احتمالية قابلة للبحث والنقاش بحيث يختار الفرد أحد الاحتمالين والوجهين.

مناقشة العلامة الخواجوي:

واعترض العلامة الخواجوي وإن كان حول حديث زرارة المروي في الكافي ولكن فيه وجوها مشتركة مع رواية علي بن مهزيار في الفقيه، ولذا سنجيب عما بينهما من الوجوه المشتركة وكذلك ما تختص به كل رواية من مناقشة.

الأجوبة المشتركة على روايتي الكافي والفقيه

أما أولاً: فقد ذهب بعض العلماء إلى احتمال أن يكون المراد من فاطمة غير بنت النبي صلى الله عليه وآله بأن تكون فاطمة بنت أبي حبيش التي كانت مشتهرة بكثرة الاستحاضة

والسؤال عن مسائلها، فتوهم بعض الرواة أو النساخ أنها فاطمة الزهراء عليها السلام فأضاف

كلمة (عليها السلام) إلى متن الرواية.

يقول ابن الأثير في ترجمتها: (فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية، وهي التي سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستحاضة) (٢).

وقال المزني عنها: (روت عن النبي (د س) حديث الاستحاضة. روى عنها عروة بن الزبير (د س)، وقيل عن عروة (ع)، عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش قالت: يا رسول الله إنني أستحاض فلا أطهر) (٣). وقد روى الطبراني في معجمه روايات كثيرة تشهد على كثرة حيضها واستحاضتها. (٤)

وقد ذكر هذا الاحتمال أعظم الطائفة وأجلائها، من أمثال:

الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١ هـ) في (الوافي)، وتبعه على ذلك الشيخ يوسف البحراني في (الحدائق الناضرة)، والشيخ مرتضى الأنصاري في (الطهارة)،

-
- (١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.
(٢) أسد الغابة: ج ٥، ص ٥١٨.
(٣) تهذيب الكمال: ج ٣٥، ص ٢٥٤.
(٤) المعجم الكبير: ج ٢٤، ص ٣٥٧، ح ٨٨٨ - ٩٠٠.

والسيد محسن الحكيم في (مستمسك العروة الوثقى)، والامام الخميني في (الطهارة)،
والسيد عبد الاعلى السبزواري في (مهذب الاحكام) (١).
ولكن السيد الخوئي أجاب عن هذا الاحتمال بقوله:
(وأما دعوى أن فاطمة عليها السلام لعلها غير بنت النبي صلى الله عليه وآله كبرت
جحيش أو غيره ففيها أن
اللفظة متى أطلقت تنصرف إلى الفرد المشهور والمعروف، وعلى ذلك تجري في
الرجال

فلا وجه لإرادة غير المشهور) (٢).

أما ثانياً: فإن هناك اختلافاً في نسخ روايتي زرارة وعلي بن مهزيار، أما رواية
زرارة المروية في الكافي والتهذيب فقد جاء في بعض النسخ جملة: (وكان يأمر
المؤمنات بذلك)، وفي البعض الآخر كانت هكذا: (وكانت تأمر بذلك المؤمنات)، فما
ذكره العلامة البهائي من أن سقوط التاء مجرد احتمال غير تام لأنه أمر قد وقع بالفعل
كما أشار إليه العلامة المجلسي (٣). ومع ثبوت النسخة التي أضيفت لها التاء فإن
معنى

العبرة سيختلف كما سنشير إليه.

أما رواية علي بن مهزيار فقد علق السيد الخوئي عليها بالقول:
(أما المناقشة الأولى فتندفع أولاً: بأن فاطمة عليها السلام إنما ذكرت في بعض النسخ
وبعضها

خال عن ذكرها عليها السلام) (٤). وقد أشار إلى ذلك الشيخ مرتضى الأنصاري
(المتوفى سنة

١٢٨١ هـ) حيث قال: . مع أنه ليس ذكرها عليها السلام في رواية الصدوق في الفقيه
والعلل (٥). ومع اختلاف النقل فلا حجة للرواية (٦). وبناء على ذلك فإن العبارة في
رواية ابن مهزيار ستكون هكذا: (لان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر
المؤمنات من نسائه

بذلك)، فيرتفع الاعتراض من أساسه.

وأما ثالثاً: وهو العمدة في المقام، وهو ما ذكره الحسن بن زين الدين (المتوفى سنة
١٠١١ هـ) بقوله: (ووجه الجمع حمل أمره صلى الله عليه وآله لها على إرادة تعليم
المؤمنات، وهو

نوع من التجوز في الخطاب شائع، ولعل المقتضي له في هذا الموضع رعاية خفاء هذه
الكرامة كغيرها مما ينافي ظهوره بلاء التكليف.

وربما كان قوله في آخر الحديث: (وكان يأمر بذلك المؤمنات) إشارة إلى ما ذكرناه
بأن يجعل المشار إليه بذلك في هذه العبارة قوله: (كان يأمر فاطمة)، ولو اتحد المشار
إليه في العبارتين لاستغنى عن قوله ثانياً: (وكان يأمر بذلك) واكتفى في إفادة المعنى

-
- (١) الوافي: ج ١١، ص ٣٢٧. الطهارة: كتاب الغسل. ضمن مباحث المقصد الثالث. مستمسك العروة الوثقى: ج ٣، ص ٤١٠. الطهارة: ج ١، ص ٢٨٤. مهذب الاحكام: ج ٣، ص ٢٩٧.
- (٢) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤١، كتاب الطهارة.
- (٣) ملاذ الأختيار: ج ٢، ص ٣٤.
- (٤) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.
- (٥) الطهارة: كتاب الغسل - ضمن مباحث المقصد الثالث.
- (٦) وقد أشار الامام الخميني إلى هذا المعنى في كتابه الخلل في الصلاة: ص ١٥١.

بعطف المؤمنات كما لا يخفى) (١). ولا يخفى أن جواب الحسن بن زين الدين إنما يصح بناء على فرض سقوط التاء عن رواية زرارة.

وقال الامام الخميني: (والاشكال فيها بالاضمار في غير محله، بعد كون المكاتب مثل ابن مهزيار، كالاشكال باشتمالها على رؤية الصديقة الطاهرة ما تراه النساء، مع أنه مخالف للاخبار لعدم معلومية كونها الصديقة ولعلها فاطمة بنت أبي حبيش، وعلى فرض كونها الصديقة الطاهرة لعله كان يأمرها لتأمر النساء كما في بعض روايات الحيض، مع أن رواية الصدوق لا تشتمل على ذلك) (٢).

وقال السيد الخوئي (قدس سره): (إن الرواية لا دلالة على أن النبي صلى الله عليه وآله أمرها

وسائر النساء بذلك لأنها عملهن، ولعله أمرها بذلك تعليما لسائر النساء وبيانا لاحكامهن لا أنه أمرها لكي تأتي به في عمل نفسها، وهذا هو الصحيح في الجواب) (٣). وبهذا المضمون أجاب الشيخ يوسف البحراني والشيخ مرتضى الأنصاري

والعلامة المجلسي والسيد محسن الحكيم وآخرون (٤).

الأجوبة الخاصة لروايتي الفقيه والكافي

ثم إنه قد أورد على خصوص رواية علي بن مهزيار في الفقيه أن فيها إضمارا حيث أنه لم يتضح من هو المكاتب في تلك الرسالة، هل هو الامام المعصوم أم غيره؟ (٥) وقد أجاب السيد الخوئي عن ذلك بأن (جلالة مقام علي بن مهزيار تأبى عن السؤال من غير الامام عليه السلام فلا إشكال فيها من تلك الجهة) (٦). وهذا هو نفس الجواب الذي

ذكره الامام الخميني، وقد أوردناه قبل قليل. ثم إنه قد مر آنفا أن هناك مناقشة ثانية ذكرها السيد الخوئي في دلالة رواية ابن مهزيار، وهي أن الرواية تدل على أن اشتراط صحة صلاة المستحاضة بالأتیان بالأغسال الثلاثة مما يكاد أن يكون ضروريا، فما معنى أن يقول الامام عليه السلام أنها لا تقضي صلاتها لان النبي كان يأمر المؤمنات بذلك؟ وقد

اعتبر السيد الخوئي هذا الاشكال هو العمدة في المقام، أما الاشكال بأن الرواية توهم رؤية الزهراء عليها السلام للعادة فقد اعتبره هامشيا لوضوح بطلانه وفساده وعدم قدرته للمعارضة مع ما ثبت بالعلم الخارجي على طهارتها. وبما أن التطرق لكلام السيد الخوئي كله قد لا يكون محل اهتمام ما سوى الدراسات الحوزوية، لذا سنذكر منه المقاطع التي تعطينا تصورا كليا حول ضعف مضمون الرواية في حد ذاتها بحيث لا يمكنها بحال أن تعارض ما ذكرناه من الأدلة القطعية على طهارة الزهراء عليها السلام، قال:

-
- (١) منتقى الجمال: ج ١، ص ٢٢٤.
- (٢) الطهارة، ج ١، ص ٢٨٤.
- (٣) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.
- (٤) راجع الحدائق الناضرة: ج ٣، ص ٢٩٧. مرآة العقول: ج ١٣، ص ٢٤٨. مستمسك العروة: ج ٣، ص ٤١٠.
- (٥) راجع كلام الفيض الكاشاني في الوافي: ج ١١، ص ٣٢٧.
- (٦) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٠، كتاب الطهارة.

(... والظاهر أن في الرواية سقطا لا ندري أنه أي شيء، والدليل على ذلك عدم مناسبة التعليل المعلل به في الرواية، وذلك لان ظاهر التعليل - أعني قوله: (لان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر...) - أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان مستمرا في ذلك ولا يزال لكثرة ابتلاء النساء بذلك وسؤالهن عن وظيفتهن والنبى صلى الله عليه وآله كان يأمرهن بذلك. وهذا

لا بأس بتطبيقه على الحائض والنفساء لان الحيض والنفس أمران كثيرا التحقق والابتلاء ويصح أن يقال فيهما: إن النبى صلى الله عليه وآله كان يأمرهن... وذلك لامره صلى الله عليه وآله الحائض بقضاء

صومها دون صلاتها في غير واحد من الاخبار، وعلل في بعضها بأن الصوم في السنة إنما يجب مرة واحدة بخلاف الصلاة. وأما المستحاضة التي ينقطع حيضها أول يوم من

شهر رمضان وتستحاض منه فلا لأنه أمر نادر جدا ولا يصح أن يعلل في مثله بأن النبى صلى الله عليه وآله كان يأمر... لظهوره في أن ذلك كأنه شغل النبى صلى الله عليه وآله وأنه لا يزال مستمرا عليه. على أنه في أي مورد أمر فاطمة عليها السلام وسائر المؤمنات بذلك فلا يوجد منه مورد

في الروايات وبهذا نستكشف أن في الرواية سقطا ولا ندري أي شيء هو؟ وعليه، فلا يمكن الاعتماد على الصحيحة لكونها مشوشة... (١).

ولكن الامام الخميني (قدس سره) يذهب إلى رأي آخر في المقام، وخلص إلى القول: (والانصاف أن رفع اليد عن رواية صحيحة واضحة الدلالة في فقرة منها لأجل خلل في فقرتها الأخرى مع اتكال الأصحاب عليها قديما وحديثا غير ممكن) (٢). ولا يخفى أن موضع النقاش بين السيد الخوئي والامام الخميني لا يرتبط بموضوع بحثنا هنا، فالاشكال الذي اعتبره السيد الخوئي هو العمدة في المقام لا يؤثر إثباته أو نفيه في القول بطهارة الزهراء عليها السلام.

أما بخصوص رواية زرارة في الكافي فما أورده العلامة الخواجوي - في خصوص مسألة السند وأن الرواية صحيحة لا حسنة - تام، فإن إبراهيم بن هاشم على مبنى المتأخرين يدرج في الصحيح لا الحسن (٣). وكذلك قوله أن روايتي الفقيه والعلل - وهما الحديثان الثاني والسابع من الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام - غير

معلوم صحتهما أمر تام أيضا، إلا أن ذلك لا يضر في اعتضاد صحيحة علي بن جعفر - وهو الحديث الخامس - بصحيحة عبد الرحمن العزرمي - وهو الحديث السادس - التي

دلت على طهارة الزهراء عليها السلام من دم الولادة، كما أن الحديث السابع الذي رواه الشيخ الصدوق (قدس سره) في الفقيه وإن كان ضعيفا بإرساله ولكننا أثبتنا صحة مضمونه بالأحاديث الصحيحة كصحيحة أبي عبيدة وحسنة سدير الصيرفي، فيكون الدليل تاما لا قصور فيه ولا نظر.

-
- (١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤٢ كتاب الطهارة، هذا وقد تعرض العلامة المجلسي وبإسهاب
الاحتمالات الواردة في هذا الخبر ومناقشتها، راجع البحار: ج ٨١، ص ١١٣، ح ٣٨.
- (٢) الطهارة: ج ١، ص ٢٨٥.
- (٣) راجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٣١٧.

أما قول الخواجوي بأن طرح أحد الروائتين ليس بأولى من طرح الآخر ففيه أن الظاهر ان وجه عدم المعارضة ولزوم الطرح في كلام البهائي يعود إلى أن التعارض لا يتحقق إلا مع تمامية جهة الصدور بالإضافة إلى صحة السند وتمامية الدلالة، ومن المسلم به أن جهة الصدور غير تامة فاحتمال صدورها تقية قوي.

بالإضافة إلى أنه يمكن أن يقال على فرض تحقق التعارض أن حديث زرارة يطرح من جهة أن رواية علي بن جعفر قد تحققت فيها الشهرة الروائية باعتضادها بروائتي الفقيه والعلل - بالإضافة إلى ما أثبتناه من روايات أخرى - والشهرة الروائية تعد من المرجحات في هذا الباب.

ثم إن مراد الخواجوي من تنظره في الاعتضاد بروائتي الفقيه والعلل على فرض صحة سندهما هو أن مفاد رواية علي بن جعفر عام حيث أنه يفيد أن بنات الأنبياء لا يطمنن، ومفاد روايتي الفقيه والعلل خاص حيث أنه يفيد أن فاطمة عليها السلام بالخصوص لا

ترى الدم، ولا يمكن للمفاد الخاص أن يعضد المفاد العام، بل يمكنه أن يعضد المفاد الخاص، وهو مفقود حسب الفرض، إذ لا توجد رواية صحيحة تدل على عدم رؤية الزهراء عليها السلام للدم.

ويرد عليه أن المفاد الخاص موجود بسند صحيح كما ذكرناه في الحديث السادس من الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام بل الحديث السابع أيضا، على أنه لو فرضنا عدم

وجود الحديث الخاص الصحيح فإن الاعتراض مع ذلك غير وارد، لان مقصود البهائي هو إرادة المفاد الخاص من الحديث وإن كان لسان الحديث عاما، فالزهراء عليها السلام هي أحد

مصاديق هذا العموم، ومحط نظر البهائي وموضع البحث هو في خصوص طهارتها دون سواها.

بل إنه لو قيل بأن مفاد (وإن بنات الأنبياء لا يطمنن) غير معلوم العموم والشمول - لما سيرد عليه من شبهات سنذكرها لاحقا - فإنه يجاب عنه بأن هنا قدرا متيقنا منه وهو

إرادة خصوص الزهراء عليها السلام وإلا لم تكن مناسبة في المقام كما أسلفنا.

أما قول الخواجوي بأن احتمال إرادة تعليم الزهراء عليها السلام للنساء مجرد احتمال عقلي

فليس بصحيح لان سياق العبارة لا يدل على أنها كانت مأمورة بالقضاء مثل بقية النساء كما هو المدعى.

فإن توجه الامر إلى شخص لا يعني أنه عمله وتكليفه والمطلوب منه، والعلامة الخواجوي حصل له هذا التوهم لملاحظته كل فقرة عل حدة من دون ملاحظة المعنى

العام من مجموع العبارتين، ويؤيد إرادة التعليم ما نقلناه عن الحسن بن زين الدين في منتقى الجمال وكذلك ما تشعر به عبارة (وكان يأمر بذلك فاطمة وكانت تأمر بذلك المؤمنات) بل ما يظهر منها كما قاله السيد الخوئي من أن أمر النبي صلى الله عليه وآله لابنته كان متكررا ولم يكن مرة واحدة، وهي باعتبارها معصومة ومترية في بيت النبوة تعلم

بالحكم الشرعي من المرة الأولى فلا داعي لتكرار النبي أمرها إلا أن تكون في دور الوسيط والمبلغ للحكم الإلهي للمؤمنات، وهذا ما يتناسب مع دور النبي وأهل بيته عليهم أفضل الصلاة والسلام في تبليغ الأحكام للناس، فإن المؤمنات كثيرات وتكرار أمرهن بالحكم الإلهي لكي يبلغ الحكم مسامح من لم يبلغها الحكم، ولكي يترسخ في ذهن من سمعته لتنقله إلى غيرها (١).

واستنادا لما مر من الأدلة يتضح أن ليس هناك أي تعارض بين الأحاديث الصحيحة الدالة على طهارة الزهراء عليها السلام وبين صحيحتي زرارة وعلي بن مهزيار، وفي أحسن

الأحوال وعلى فرض التنزل فإنه من معارضة النص مع الظاهر أو الأظهر مع الظاهر والنص والأظهر مقدمات عليه بلا شك، وهو تعارض لا بالمعنى الاصطلاحي لان الجمع

العرفي ممكن هنا.

وبعد كل هذا، أليس من السخيف استدلال فضل الله لاثبات رؤية الزهراء عليها السلام للدم

بأنها قد ولدت الحسن والحسين وزينب؟! بل أليس من الجهل اعتبار القول بطهارة الزهراء عليها لسلام من الأمور الواضح بطلانها بحيث يعد في حكم من لو قال شخص بأن

الشمس غير طالعة في وضوح النهار؟

أما أهمية هذا البحث فيكفينا في ذلك حرمة تزوج أمير المؤمنين عليه السلام لأي امرأة في

حياة الزهراء عليها السلام كما نطقت به رواية الشيخ الطوسي في الأمالي والتهديب (٢)، وكذلك

قدرتها على مباشرة الصلاة والصوم والعبادات والاعمال المنوطة بالطهارة الحديثة، هذا مع أن رؤية المرأة للدم سواء كان حيا أو نفاسا أو استحاضة مما يوجب الحدث بلا شك، والحدث عبارة عن قذارة معنوية لا تزول إلا بالطهارة عبر الوضوء إن كان الحدث حدثا أصغر أو الغسل إن كان الحدث حدثا أكبر، واختصاص الزهراء عليها السلام من

بين بقية النساء بالتنزه عن هذا الحدث وهذه القذارة لهو من الكرامات العظيمة. وعلى فرض عدم قدرتنا معرفة السر في اختصاص الزهراء عليها السلام بهذه المكرمة فلا

يجوز ذلك رده وإنكاره واعتبار خلافه هو الأمر المسلم كما فعل فضل الله حيث اعتبر رؤية الزهراء عليها السلام للدم أمرا مفروغا منه. وهذا نظير ما ورد من اختصاص مولانا أمير المؤمنين عليه السلام بدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وإن كان جنبا، فإنه

على فرض عدم قدرتنا
لفهم مغزى هذا الاختصاص فلا ينبغي التشكيك في أصل الدور بعد وروده
بالأسانيد الصحيحة.

-
- (١) استفدت أصل هذا المعنى مما نقله العلامة محمد باقر السبزواري عن كلام صاحب المنتقى.
راجع ذخيرة المعاد: ص ٧٦.
- (٢) فقد روى بإسناده إلى أبي بصير عن الامام الصادق عليه السلام أنه قال: (حرم الله النساء على علي عليه
السلام ما دامت
فاطمة عليها السلام حية، قال: قلت: كيف؟ قال: لأنها طاهرة لا تحيض). الأمالي: ج ١، ص ٤٢، ط مكتبة
الداوري.
- تهذيب الاحكام: ج ٧، ص ٤٧٥، ح ١١٦ باب من الزيادات في فقه النكاح.

اعتراض من غير فحص!

والعجيب أن مؤلف (هوامش نقدية) في سبيل تشكيكه باختصاص الزهراء بهذه المنقبة والفضيلة أخذ بالطعن على العلامة السيد جعفر مرتضى الذي ذهب إلى تواتر الروايات الدالة على طهارتها فلم يناقش في أسانيد وإنما أشار أحيانا إلى بعضها، وذلك لأنه لا يبحث في أسانيد الرواية من ناحية الصحة والضعف لتحقيق العلم بالصدور من خلال التواتر، ولذا نذهب إلى تواتر حديث الثقلين في روايات أهل السنة مع أن معظم رجال السند في الأحاديث الواردة من غير الموثقين عند علمائنا الرجاليين.

وبعد أن جعل مؤلف الهوامش روايات طهارة الزهراء في مستوى المشهور والمستفيض وليس المتواتر عمد إلى القول بأن شهرة الرواية في أمر لا يعني قبوله وعدم البحث في الأسانيد، ثم أخذ في ملاحظته الثالثة إلى التشكيك في جميع الروايات التي رواها السيد جعفر مرتضى فقال: (ونلاحظ على هذه الروايات أنها من الضعيف والمرسل والمضطرب، فكيف حصل لسماحته الوثوق بهذه الحقيقة التي ربما يكون إثباتها

أصعب بكثير من إثبات القضايا التاريخية) (١).

وغير خفي ما في كلامه من المغالطة فإن الاعتراض بعدم تطرق السيد جعفر مرتضى لصحة وضعف أسانيد الروايات مبتن على مبناه بكونها من المتواتر الذي لا يناقش في سندها، واعتراض مؤلف الهوامش مبتن على كونها مشهورة، والأشكال إنما يصح مع وحدة المبنى لا تعدده. هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه أنه على فرض عدم تحقق التواتر فالاستفاضة حاصلة وهي كافية في الوثوق بالصدور.

ثم إن مؤلف الهوامش انتقد السيد جعفر مرتضى لايراده رواية معقبا عليها بوصف المجلسي لها بالقوة، رغم أنها لا تتوفر على شروط الصحة السندية فضلا عن صعوبة تفسيرها، ولكنه عندما تعرض السيد جعفر مرتضى لرواية علي بن جعفر - وهو الحديث الخامس حسب تصنيفنا - واصفا إياها بالصحة قال: (وأشار إلى الرواية رقم ٢١ بقوله: (وفي الصحيح)، ولم يتح لي مراجعة ذلك، على أنها ليست صريحة بإثبات مطلوب السيد مرتضى إذ أنها غير دالة على اختصاص الزهراء بهذه الكرامة) (٢).

ولا أدري... لماذا حكم على جميع الروايات بالضعف، واحتج على السيد جعفر مرتضى لنقله وصف العلامة المجلسي (رضوان الله عليه) لإحدى الروايات بالقوة من غير

التحقيق في صحة قوله، ولكنه لم يشأ أن يبحث في مدى صحة هذه الرواية لأنه لم يتح له مراجعة ذلك!؟

-
- (١) هوامش نقدية: ص ٤٤.
(٢) المصدر السابق نفسه.

فإن كان صادقا فيما يقول، فنصيحتنا له ولأمثاله أن يؤكل أمر البحث للمتفرغين
للتحقيق وأهل الاختصاص لأنه من أوليات البحث والحوار أن يكون المحاور
والمعارض

متفرغا للبحث واكتشاف صحة ما يقوله الطرف الاخر، وخاصة مع ادعائه في مقدمة
الهوامش أنه يهدف إلى (تصحيح مسار الحوار وفقا للضوابط الشرعية والمعايير
الأخلاقية

والأصولية العلمية)! (ولا تقعن البحر إلا سابحا).

أما إن لم يكن صادقا فيما يقول ويهدف إلى تضليل القارئ وخداعه، فإننا نقول
له: لا موضع للمخادعين في الحوار!

أما اعتراضه على دلالة الرواية في عدم صراحتها في الدلالة على المطلوب فقد بينا
أنه لو لم تكن مناسبة في المقام لكان المقطع أجنيا، وذلك لا يصح لان المقام مقام
المدح وذكر الفضائل ومن جملتها أنها لا ترى الدم باعتبارها بنت نبي، أما الاعتراض
بأنها غير دالة على اختصاص الزهراء عليها السلام بهذه المنقبة إذ يشاركها غيرها من
بنات الأنبياء

في هذه المكرمة فغير وارد لعدم وجود مانع في ذلك، والاختصاص بالمكرمة لا يعني
دائما عدم مشاركة الغير بتاتا في الفضيلة والمكرمة بل قد يأتي بمعنى حيازة المكرمة
التي

قل الحائز لها، نظير قولنا أن من مختصات النبي إبراهيم عليه السلام أنه من أولي العزم
من

الرسول، ولا نعني أنه لا يمكن لغيره أن يشاركه في هذا المقام.

هل يوجد تعارض في الروايات المثبتة!

وقد تبع مؤلف (هوامش نقدية) صاحبه في جعل غير المتعارض متعارضاً! (حتى كأن
الكاتب هو شخص واحد بإسمين مختلفين، أم أن الثاني يتبع الأول على طريقة
الإمعة!) فقال عن الاخبار الدالة على طهارة الزهراء عليها السلام ما يلي:

(بعض هذه الاخبار يعارض البعض الاخر، إذ بعضه يؤكد أن ذلك من مختصات
السيدة الزهراء عليها السلام لخصوصية في طبيعتها الانسية الحورية، أو لانعقادها من
تفاحة الجنة

وهو ما أكده السيد مرتضى، وبعضه ينفي الحيض عن غير الزهراء من بنات
الأنبياء وأمهاث الأئمة، وإن لم يمكن من وقوع التعارض فلا أقل من الاختلاف...)
(١).

ويرد عليه - بالإضافة إلى ما قلناه من أن الاختصاص بالمكرمة لا يعني دوما نفيها
عن الغير -:

إن من المتفق عليه أنه لا تعارض بين المثبتات وأن إثبات شئ لا ينفي ما عداه، هذا

مع أن الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام تثبت طهارتها من كل دؤم سؤاء
كان دم حيض
أو نفاس أو غيره، أما رواية: (وإن بنات الأنبياء لا يطمثن) تنفي عنهن خصوص دم
الحيض فقط، وعليه فالقول باختصاص الزهراء عليها السلام عن بقية النساء بمكرمة
التنزه عن
جميع الدماء العارضة للنساء غير بعيد.

(١) هوامش نقدية: ص ٤٣. أقول: وشمول أمهات الأئمة بمكرمة التنزه عن دم الحيض قد ورد في روايتين
ذكرهما
الشيخ الصدوق في كمال الدين: ص ٤٣٣، ح ١٤ و ١٥.

شبهات متبقية

بقيت هنا بعض الشبهات التي قد يستشهد بها للقول برؤية الزهراء عليها السلام للدم
نذكرها

لكي نستوفي حق البحث، وهي:
الشبهة الأولى:

إن بعض الروايات التي ذكرت أن الزهراء عليها السلام لم تر حمرة قط جاء فيها اسم
مريم

عليها السلام مقرونا بالزهراء عليها السلام، فهي بتول كما أن فاطمة عليها السلام بتول،
ومن ذلك ما جاء في
الحديث الأول الذي ذكرناه ضمن الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام، إلا أن
بعض

الروايات تتنافى مع طهارة مريم عليها السلام وبالتالي يسري التشكيك لمن هي على
شاكلتها في

هذه الخصوصية كالزهراء عليها السلام، ومن تلك الروايات:

١ - روى الشيخ الصدوق عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله
البرقي، عن محمد بن علي، عن محمد بن أحمد، عن أبان بن عثمان، عن إسماعيل
الجعفي قال: (قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن المغيرة يزعم أن الحائض تقضي الصلاة
كما

تقضي الصوم، فقال: ما له لا وفقه الله، إن امرأة عمران قالت: (إني نذرت لك ما
في بطني محررا) والمحرر للمسجد لا يخرج منه أبدا، فلما وضعت مريم (قالت رب
إني وضعتها أنثى... وليس الذكر كالأنثى)، فلما وضعتها أدخلتها المسجد، فلما بلغت
مبلغ النساء أخرجت من المسجد، أنى كانت تجد أياما تقضيها وهي عليها أن تكون
الدهر في المسجد) (١). وفي السند ضعف بمحمد بن علي ومحمد بن أحمد.

٢ - روى الكليني عن الحسين بن محمد، عن معلى، عن الوشاء، عن أبان بن
عثمان، عن إسماعيل الجعفي، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: (إن المغيرة بن سعيد
روى

عنا أنك قلت له: إن الحائض تقضي الصلاة؟ فقال: ما له لا وفقه الله، إن امرأة
عمران نذرت ما في بطنها محررا، والمحرر للمسجد يدخله ثم لا يخرج منه أبدا، فلما
وضعتها (قالت رب إني وضعتها أنثى... وليس الذكر كالأنثى)، فلما وضعتها
أدخلتها المسجد فساهمت عليها الأنبياء فأصابت القرعة زكريا، وكفلها زكريا فلم
تخرج

من المسجد حتى بلغت فلما بلغت ما تبلغ النساء خرجت، فهل كانت تقدر على أن
تقضي تلك الأيام التي خرجت وهي عليها أن تكون الدهر في المسجد) (٢). وقد جاء

في سند الرواية المعلى بن محمد البصري وهو مختلف في أمره، فالامام الخميني والعلامة المجلسي والمشهور ذهبوا إلى تضعيفه، والسيد الخوئي ذهب إلى توثيقه استنادا

- لروايته في تفسير القمي، وذهب المامقاني إلى عده من الحسان لكونه شيخ إجازة (٣).
(٢) الكافي: ج ٣، ص ١٠٥، ح ٤، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٢، ح ١٣.
(٣) المكاسب المحرمة: ج ١، ص ٣٥٩. مرآة العقول: ج ١٣، ص ٢٤٩. معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٥٠ و ٢٥٧.
تنقيح المقال: ج ٣، ص ٢٣٣. (*)

(١) علل الشرائع: ص ٥٧٨، ح ٦، ورواه العياشي أيضا بإسناده إلى إسماعيل الجعفي بنفس المتن، فراجع تفسير العياشي: ج ١، ص ١٧٢، ح ٤٢، عنهما البحار: ج ١٤، ص ٢٠١، ح ١٢.

ويظهر من متن هذا الحديث وانتهاء السند فيه إلى إسماعيل الجعفي عن طريق أبان بن عثمان أن مصدر هذا الحديث والحديث السابق الذي رواه الشيخ الصدوق واحد. ويؤيد ذلك ما رواه العياشي بإسناده إلى إسماعيل الجعفي عن الامام الباقر عليه السلام وجاء

فيه: (فساهم عليها النبيون، فأصاب القرعة زكريا، وهو زوج أختها وكفلها وأدخلها المسجد، فلما بلغت ما تبلغ النساء من الطمث وكانت أجمل النساء، فكانت تصلي ويضيء المحراب لنورها) (١).

٣ - وروى العياشي عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليها السلام: في قول الله

(إني نذرت لك ما في بطني محررا): المحرر يكون في الكنيسة ولا يخرج منها، لما وضعتها أنثى (قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى) إن الأنثى تحيض فتخرج من المسجد، والمحرر لا يخرج من المسجد) (٢).

٤ - وروى العياشي عن علي بن مهزيار في قوله تعالى: (فلما وضعتها قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان) قال: (قلت: أكان يصيب مريم ما يصيب النساء من الطمث؟ قال عليه السلام: نعم ما كانت إلا امرأة من النساء) (٣). والسند كسابقه مرسل.

والأحاديث السابقة قد اختلفت في دلالتها وظهورها، فبعضها نص في رؤية مريم عليها السلام للطمث كالحديث الرابع الذي رواه علي بن مهزيار، والروايات الثلاثة الأولى وفيها الصحيح - على مبنى السيد الخوئي والمامقاني - لا يبعد القول بظهورها في ذلك،

وبالتالي فيكون القول بطهارة مريم عليها السلام غير تام بل الثابت خلافه، ومن ثم يسري

التشكيك إلى طهارة الزهراء عليها السلام. جواب الشبهة الأولى:

ولكن يجاب عن هذا الاستدلال أن الرواية التي قرنت بين طهارة مريم وطهارة الزهراء عليها السلام - وهي الرواية الأولى من الروايات المثبتة لطهارة الزهراء عليها السلام - قد مر ضعف سندها، فلا يصح سريان التشكيك لان الروايات النافية لطهارة مريم عليها السلام فيها

الصحيح على مبنى البعض والروايات المثبتة لطهارتها ليس فيها الصحيح ولا تعارض بين الصحيح وغير الصحيح، بل لو كانت الرواية المثبتة لطهارة مريم عليها السلام

صحيحة فإن التشكيك لا يسري إلى طهارة الزهراء عليها السلام أيضا لأنه في تلك الحالة يتحقق التعارض بين الروايات المثبتة لطهارة مريم عليها السلام والنافية لها فقط، ولا يتحقق التعارض بالنسبة لطهارة الزهراء عليها السلام لأنه لا توجد رواية تنفي طهارتها من الدم، والرواية التي فرضنا صحتها تثبت الطهارة للزهراء عليها السلام أيضا ولا تنفيها.

-
- (١) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٧٠، ح ٣٦.
(٢) المصدر السابق: ح ٣٧. عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٤، ح ١٩.
(٣) المصدر السابق: ج ١، ص ١٧٣، ح ٤٨، عنه البحار: ج ١٤، ص ١٩٣.

نعم بالنسبة لصحيحة علي بن جعفر فإنه قد يقال بتحقيق التعارض بين إثبات الطهارة لمريم عليها السلام باعتبارها بنت نبي، وبين الروايات النافية لطهارتها، ولكن قد ثبت

أن لا تعارض بين العام والخاص، فلا تنافي الروايات النافية لطهارة مريم عليها السلام عموم

صحيحة علي بن جعفر من أن بنات الأنبياء لا يطمثن، فتخرج مريم عن حكم العام لتكون مشمولة بحكم الخاص، ولا يؤثر ذلك الخروج في بقاء حكم العام في بقية الافراد بما فيهم الزهراء عليها السلام. وجوه أخرى في تفسير الآية:

والملاحظ في الروايات الأربعة السابقة أنها اعتمدت في نفي تنزه مريم عليها السلام عن

الحيض على تفسير قوله تعالى (وليس الذكر كالأنثى) على أن مريم كأنثى لا يمكن أن تكون محررة للمسجد لإصابتها لدم الحيض وبالتالي لزوم خروجها من المسجد لقضاء صلاتها.

ولكن هناك وجوها أخرى في تفسير الآية الشريفة سواء في الرواية أو في أقوال مفسري الامامية، ومنها:

١ - وجه التفاوت هو عدم صلاحية المرأة للرسالة:

ويدل على هذا المعنى عدة روايات، تفيد أن امرأة عمران قد بشرت بنبي، فلما ولدت مريم قالت وليس الذكر كالأنثى لأنها تعلم أن البنت لا تكون رسولا، ومن تلك الروايات:

١ - روى الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (إن الله تعالى أوحى إلى عمران أني واهب لك ذكرا سويا مباركا

يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله، وجاعله رسولا إلى بني إسرائيل، فحدث عمران امرأته حنة بذلك وهي أم مريم، فلما حملت كان حملها بها عند نفسها غلام، فلما وضعتها قالت: (إني وضعتها أنثى وليس الذكر كالأنثى)، أي لا تكون البنت رسولا، يقول الله عز وجل: (والله أعلم بما وضعت)، فلما وهب الله تعالى لمريم عيسى كان هو الذي بشر به عمران ووعدته إياه، فإذا قلنا في الرجل منا شيئا وكان في ولده أو ولد ولده فلا تنكروا ذلك) (١). وسند الحديث صحيح. وكذلك

رواه القمي في تفسيره بنفس المتن وبسند صحيح، عن أبيه ثم باقي السند (٢).

٢ - روى العياشي بسنده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعت يقول:

(أوحى الله إلى عمران إني واهب لك ذكرا يبرئ الأكمه والأبرص ويحيى الموتى بأن الله، ورسولا إلى بني إسرائيل، قال: فأخبر بذلك امرأته حنة، فحملت فوضعت

-
- (١) الكافي: ج ١، ص ٥٣٥، ح ١، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٣، ح ١٥.
(٢) تفسير القمي: ج ١، ص ١٠١، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٠، ح ٨.

مريم، فقالت: رب إني وضعتها أنثى، والأنثى لا تكون رسولا، وقال لها عمران، إنه ذكر يكون منها نبيا، فلما رأت ذلك قالت ما قالت، فقال الله وقوله الحق (والله أعلم بما وضعت)، فقال أبو جعفر عليه السلام: فكان ذلك عيسى بن مريم، فإن قلنا لكم

إن الامر يكون في أحدنا فكان في ابنه وابن ابنه وابن ابن ابنه فقد كان فيه، فلا تنكروا ذلك) (١).

ب - وجه التفاوت هو عدم صلاحية المرأة للخدمة:

ويظهر من بعض الروايات أن الأنثى لا تتمكن من خدمة الرجال في المسجد بعد بلوغها لمنافاته مع الستر والعفة، كما في رواية حريز عن أحدهما عليهما السلام قال: (نذرت ما

في بطنها للكنيسة أن تخدم العباد، وليس الذكر كالأنثى في الخدمة، قال: فشبت فكانت تخدمهم وتناولهم حتى بلغت، فأمر زكريا أن يتخذ لها حجابا دون العباد، فكان يدخل عليها...) (٢).

وقال القمي في تفسيره: (فلما بلغت مريم صارت في المحراب، وأرخت على نفسها سترا وكان لا يراها أحد، وكان يدخل عليها زكريا المحراب...) (٣).
وذهب بعض المفسرين أن وجه التفاوت يعود إلى هذا الوجه ورؤية الأنثى للدم، قال الشيخ الطوسي: (وقوله (وليس الذكر كالأنثى) اعتذار بأن الأنثى لا تصلح لما يصلح له الذكر، وإنما كان يجوز لهم التحرير لخدمة المسجد المقدس، لما يلحقها من الحيض والنفاس، والصيانة عن التبرج من الناس) (٤).

ومع وجود الاختلاف الوارد في تفسير الآية مع صحة سند بعض الوجوه الأخرى كعدم صلاحية المرأة للرسالة، وبناء على ضعف سند رواية إسماعيل الجعفي بالمعلى بن

محمد البصري على رأي المشهور فإنه لا يوجد أي دليل معتبر على رؤية مريم عليها السلام

للطمث، وبالتالي ترتفع الشبهة الأولى من الأساس. ولذا نجد أن بعض علماء الامامية ذهبوا إلى طهارة مريم عليها السلام كالطبرسي في تفسير قوله تعالى، (إذ قالت الملائكة يا مريم

إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين) حيث قال: (... (وطهرك) من الأدناس والأقذار العارضة للنساء مثل الحيض والنفاس) (٥).

وكلام الطبرسي وإن كان مخالفا لما ذكره في تفسيره مجمع البيان الذي يظهر منه رؤية مريم عليها السلام للدم إلا إن تفسيره جوامع الجامع من أواخر الكتب التي ألفها في

حياته، وقد نص في مقدمته أنه ألفه بعد الفراغ من تأليف تفسير مجمع البيان (٦)،

-
- (١) تفسير العياشي: ج ١ ص ١٧١، ح ٣٩.
(٢) تفسير العياشي: ج ١، ص ١٧٠، ح ٣٨.
(٣) تفسير القمي: ج ١، ص ١٠١.
(٤) تفسير التبيان: ج ٢، ص ٤٤٤، ومثله في مجمع البيان: المجلد ١، ص ٤٣٥، ط دار إحياء التراث العربي.
(٥) تفسير جوامع الجامع: ج ١، ص ١٧٣.
(٦) المصدر السابق: ج ١، ص ٢.

فيكون قوله في الجوامع هو المعول عليه. وقد ذهب الشيخ محمد جواد البلاغي إلى نفس هذا الرأي في تفسيره (١). وللعلم فقد ذهب فضل الله في تفسير قوله تعالى: (وليس الذكر كالأنثى) أن الوجه في ذلك هو أنه كان محرما على الإناث في ذلك الوقت الخدمة في الهيكل المقدس في بيت المقدس! (٢). رأي العلامة المجلسي ومناقشته:

قال العلامة المجلسي تعليقا على صحيحة علي بن جعفر في الكافي: (قوله عليه السلام: (وإن بنات الأنبياء لا يطمثن)، أقول: لا ينافي ذلك الاخبار الواردة في

حيض حواء لأنها مع ضعفها لم تكن من بنات الأنبياء، وما ورد من أن مريم حاضت، فيمكن أن يكون تقية وإلزاما على المخالفين، ويمكن حمل هذا الخبر على أولي العزم منهم، وبه يمكن الجواب عن حيض سارة إن ثبت كونها من بنات الأنبياء بلا واسطة، إذ الظاهر أن المراد هنا بناتهم بلا واسطة، ويمكن الجواب عنها وعن مريم بأنه لم يثبت كونهما من بنات الأنبياء بلا واسطة) (٣). وما يهمننا من كلامه (قدس سره) هو ما يتعلق بمريم عليها السلام، أما ما يتعلق بسارة فإنه

سيدرج ضمن الشبهة الثانية.

فنقول: إن القول بظهور الحديث في اختصاص عدم حيض بنات الأنبياء بلا واسطة كلام في محله، إلا أن حمل الأنبياء على كونهم من أولي العزم لا دليل عليه لا في صحيحة علي بن جعفر ولا في غيرها، وإطلاق الصحيحة يقتضي الشمول لكل بنت نبي بلا فرق. أما القول بعدم وجود دليل على أن مريم عليها السلام كانت بنت نبي بلا واسطة

فغير تام، وذلك لأن قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ) ينقل عن الشيخ الصدوق رواية صحيحة السند، فقد رواها الصدوق عن محمد بن موسى بن المتوكل، حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، حدثنا الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي بصير، قال: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن عمران أكان نبيا؟ فقال: نعم، كان نبيا مرسلًا إلى قومه، وكانت حنة

امرأة عمران وحنانة امرأة زكريا أختين، فولد لعمران من حنة مريم، وولد لزكريا من حنانة يحيى عليه السلام، وولدت مريم عيسى عليه السلام، وكان عيسى ابن بنت خالته، وكان يحيى

عليه السلام ابن خالة مريم، وخالة الام بمنزلة الخالة) (٤).

وأما احتمال التقية أو الإلزام فوارد، قال العلامة المجلسي تعليقا على رواية إسماعيل الجعفي: (ويمكن أن يكون هذا إلزاما على المخالفين بما كانوا يعتقدونه من

-
- (١) آلاء الرحمن في تفسير القرآن: ج ١، ص ٢٨٢.
(٢) الندوة: ج ٢، ص ٣٣٥ الطبعة الثانية في قم.
(٣) مرآة العقول: ج ٥ ص ٣٢١.
(٤) قصص الأنبياء: ص ٢١٤، ح ٢٧٨، عنه البحار: ج ١٤، ص ٢٠٢، ح ١٤.

الاستحسانات وإلا فيمكن أن يقال إنما سقط ههنا للضرورة،... ثم إنه يظهر من بعض الاخبار أنها عليها السلام لم تكن ترى الدم كفاطمة عليها السلام فيمكن أن يكون الغرض إلزام مغيرة بما كان يعتقد في ذلك، والله العالم (١).
الشبهة الثانية:

إن بعض الروايات ذكرت أن سارة قد رأت الحيض، ويظهر منها أنها أول من طمئت من بنات الأنبياء عليهم السلام. وقد اعتبر مؤلف الهوامش أن في الحديث دلالة منكرة (٢). ومع انخرام قاعدة عدم حيض بنات الأنبياء فليس هناك مانع من القول بعدم طهارة الزهراء عليها السلام.
جواب الشبهة الثانية:

هناك روايتان - حسب تباعي - تعرضتا لرؤية سارة زوجة إبراهيم للطمث، وهما:
١ - روى الشيخ الصدوق عن أبيه رحمه الله، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبي جميلة، عن أبي جعفر عليه السلام

قال: (إن بنات الأنبياء صلوات الله عليهم لا يطمثن، إنما الطمث عقوبة، وأول من طمئت سارة) (٣). وفي السند ضعف بأبي جميلة المفضل بن صالح.
٢ - روى الشيخ الصدوق عن أبيه رحمه الله، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: (فضحكت فبشرناها بإسحاق) قال: حاضت (٤).
والرواية صحيحة السند.

ومع صحة سند الرواية الثانية فلا بد من النظر في الوجهين الذين ذكرهما العلامة المجلسي حول حيض سارة، وقد ذكرنا أن الوجه الذي ذكره من أن المراد من بنات الأنبياء هم بنات أولى العزم منهم ضعيف لعدم وجود دليل يثبتته، ويبقى الكلام في الوجه الآخر أي عدم وجود ما يدل على أن سارة كانت بنت نبي. فقد وردت بعض الروايات التي تدل على أن سارة كانت بنت نبي، منها:

١ - روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي قال: سمعت أبا عبد الله يقول: (إن إبراهيم كان مولده بكوثي ربا وكان أبوه من أهلها، وكانت أم إبراهيم وأم لوط سارة وورقة - وفي نسخة رقية - أختين، وهما ابنتان للاحج، وكان

(١) مرآة العقول: ج ١٣، ص ٢٣٩. والمراد من المغيرة هو ابن سعيد، وقد روى الكشي روايات كثيرة دالة على لعنه وأنه كان يضع الاخبار. راجع الاخبار: ج ٧٨، ص ٨٥.

- (٢) هوامش نقدية: ص ٤٢.
- (٣) علل الشرائع: ص ٢٩٠، الباب ٢١٥، ح ١، عنه البحار: ج ١٢، ص ١٠٧، ح ٢٢.
- (٤) معاني الاخبار، باب معنى الضحك: ص ٢١٤، ط مكتبة المفيد، عنه البحار: ج ١٢، ص ١٠٣، ح ١١.

اللاحج نبيا منذرا ولم يكن رسولا، وكان إبراهيم في شببته على الفطرة التي فطر الله عز وجل الخلق عليها حتى هداه الله تبارك وتعالى إلى دينه واجتباها، وانه تزوج سارة ابنة لاجح وهي ابنة خالته... (١). والسند ضعيف بسهل بن زياد على رأي المشهور أما

على رأي الخميني المامقاني وآخرون فهو حسن (٢). وكذلك في السند ضعف بإبراهيم

الكرخي. وفي المتن بسبب اختلاف النسخ وتوهم النساخ اختلاف واضطراب في تحديد

العلاقة النسبية بين إبراهيم وسارة، ففي أكثر النسخ جعلت سارة ابنة لاجح أم إبراهيم ثم جاء فيها أنه تزوجها وأنها ابنة خالته! وهو خطأ قطعاً والصحيح كما جاء في بعض النسخ: امرأة إبراهيم وامرأة لوط، وقد ذهب العلامة المجلسي إلى أن هناك سقطاً في الرواية من النساخ وأن الصحيح عن سارة أنها ابنة ابنة خالته (٣).

٢ - وذكر قطب الدين الراوندي أن الشيخ الصدوق روى عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن أبان، عن عقبة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (إن إبراهيم تزوج من سارة، وكانت من بنات الأنبياء على أن لا

يخالفها ولا يعصي لها أمراً فيما وافق الحق) (٤). والسند ضعيف بعقبة.

ومن هذين الحديثين الضعيفين يعلم صحة كلام العلامة المجلسي من عدم وجود ما يدل على أن سارة كانت من بنات الأنبياء، ولكن على فرض التسليم بصحتها فليس في ذلك أي محذور، لأن العام والمطلق يقبل التخصيص والتقييد فلا مانع من الالتزام بالاستثناء، إلا أن ذلك لا يضر في بقاء العام والمطلق على حاله، وبالتالي لا يؤثر ذلك بتاتا في موضوع البحث أي طهارة الزهراء عليها السلام مما ينال النساء، فأخراج أي فرد من

حكم العام يحتاج إلى دليل قطعي، وهو مفقود في الزهراء عليها السلام. هل في حديث العلل دلالة منكورة؟

وقد ادعى مؤلف (هوامش نقدية) أن في رواية علل الشرائع دلالة منكورة من دون بيان وجه الإنكار، إلا أنه يمكن تصور تلك الدلالة إما في كون سارة أول من طمئت أو في كون الطمئ عقوبة كما هو الأظهر. أما أصل طمئ سارة فلا أظن أنه مقصود مؤلف الهوامش، إذ لا يعقل أن يستبعد طهارة الزهراء وهي أفضل من سارة بلا شك ويستنكر طمئ سارة! ولكن ما توهمه من الدلالة المنكرة موهون جزماً، لأن الحديث لم يقل أن سارة أول امرأة طمئت على وجه البسيطة، بل أخبر عن أنها أول من حاضت من بنات الأنبياء، ثم إنه على الفرض الأول أيضاً لا استبعاد في ذلك في حد ذاته، ولكن الاستبعاد يأتي من روايات أخرى تثبت أن بداية الحيض كان قبل ذلك.

-
- (١) الكافي: ج ٨، ص ٣٧٠، ح ٥٦٠، عنه البحار: ج ١٢، ص ٤٤، ح ٣٨.
(٢) راجع المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ٢١ وتنقيح المقال: ج ١، ص ٧١ من نتائج التنقيح.
(٣) مرآة العقول: ج ٢٦، ص ٥٥٦.
(٤) قصص الأنبياء: ص ١١٢، ح ١٠٩، عنه البحار: ج ١٢، ص ١١٢، ح ٣٨.

أما كون الطمث عقوبة فلا وجه للاعتراض عليه، لأنه من المحتمل أن يكون الطمث عقوبة لسارة بعد أن كان تكريماً لها كينت نبي - إن سلمنا بكونها كذلك - وذلك لما

ورد في عدة روايات ومنها الصحيح من سوء خلقها مع إبراهيم عليها السلام، فقد روى القمي في تفسيره بسند صحيح عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن هشام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (إن إبراهيم عليه السلام كان نازلاً في بادية الشام، فلما ولد له من هاجر

إسماعيل اغتمت سارة من ذلك غماً شديداً لأنه لم يكن له منها ولد، وكانت تؤذي إبراهيم في هاجر وتغمه، فشكى إبراهيم ذلك إلى الله عز وجل، فأوحى الله إليه إنما مثل المرأة مثل الضلع العوجاء إن تركتها استمتعت بها، وإن أقمتهما كسرتها) (١). وليس

في هذه الروايات أي محذور، إذ لا مانع من صدور المعصية أو ترك الأولى من بنات أو أولاد أو زوجات الأنبياء عليهم السلام، بل فيها الشاهد على صحبة عبد الرحمن بن الحجاج،

فإن الله عز وجل كان قادراً على أن يرزقها ولداً من غير أن يصيبها الطمث. الشبهة الثالثة:

وهي الشبهة التي عرضها مؤلف (هوامش نقدية) حيث زعم عدم إمكان الالتزام بما روي في مصباح الأنوار عن الإمام الباقر عن آبائه قال: (إنما سميت فاطمة بنت محمد الطاهرة لطهارتها من كل دنس، وطهارتها من كل رث، وما رأيت قط يوماً حمرة ولا نفاساً) (٢). وتلخص الشبهة في أنه قد جاء في اللغة والروايات أن المقصود بالرفث هو

الجماع (٣)، وتنزيهاً عنه من الأمور الباطلة، وبالتالي يجب إسقاط الرواية عن الاعتبار. جواب الشبهة الثالثة: إن الرفث لم يستخدم في اللغة والروايات بمعنى الجماع فقط، بل استخدم أيضاً بمعنى الفحش في القول أو الكذب كما جاء في كلمات أهل اللغة والحديث (٤)، ولا يوجد أي محذور من حمل الكلمة على المعنى الثاني. ثم إنه على فرض وجود ما علم ببطلانه في الحديث فإن هذا لا يوجب إلغاء وإسقاط الحديث كلية، بل يقتصر في الإسقاط على المقطع المعلوم ببطلانه، وسيأتي الكلام فيه عن السيد الخوئي في مبحث مصحف فاطمة (٥). ويبدو أن مؤلف (الهوامش) لجهله بهذه المسألة

اعترض على السيد جعفر مرتضى لعدم ذكره المقطع الذي يشير إلى ذلك في الرواية واتهمه بالتدليس! (٦).

- (١) تفسير القمي: ج ١، ص ٦٠، عنه البحار: ج ١٢، ص ٩٧، ح ٦. وكذلك وردت روايات عديدة أخرى تدل على غيرتها وسوء خلقها مع إبراهيم عليه السلام، فراجع البحار: ج ١، ص ١، باب أحوال أولاد إبراهيم وأزواجه وبناء البيت، الأحاديث: ٧، ٣٧، ٤٥، ٥٠.
- (٢) بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٩، ح ٢٠، هوامش نقدية: ص ٤٣.
- (٣) راجع لسان العرب: ج ٢، ص ١٥٣، المصباح المنير: ص ٢٣٢، ط دار الهجرة. وسائل الشيعة: ج ٩، الباب ٢٢، من أبواب تروك الاحرام، ص ١٠٨، الأحاديث ١، ٤، ٨.
- (٤) راجع لسان العرب: ج ٢، ص ١٥٣. الوسائل: ج ٧، ص ١٢٢، الباب ١٤، من أبواب آداب الصائم، ح ٢.
- (٥) راجع التنقيح في شروح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤١.
- (٦) هوامش نقدية: ص ٤٥.

ولدت الزهراء عليها السلام طاهرة مطهرة
لم يكن التكريم الإلهي للزهراء المرضية عليها السلام مختصا بطهارتها من أنواع الدماء
العارضة للنساء، بل شملت العناية والتكريم ولادتها الميمونة، فقد نصت الرواية على
أنها ولدت من خديجة طاهرة مطهرة، ونحن نذكرها في ختام هذا الباب تيمنا.
فقد روى الشيخ الصدوق بإسناده إلى المفضل بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله
الصادق عليه السلام: كيف كان ولادة فاطمة؟ فقال: نعم، إن خديجة لما تزوج بها
رسول الله

صلى الله عليه وآله هجرتها نسوة مكة، فكن لا يدخلن عليها ولا يسلمن عليها ولا
يتركن امرأة
تدخل عليها، فاستوحشت خديجة لذلك وكان جزعها وغمها حذرا عليه، فلما حملت
بفاطمة كانت فاطمة عليها السلام تحدثها من بطنها وتصبرها وكانت تكتم ذلك من
رسول الله

صلى الله عليه وآله فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله يوما فسمع خديجة تحدث
فاطمة، فقال لها: يا خديجة من
تحدثين؟ قالت: الجنين الذي في بطني يحدثني ويؤنسني، قال: يا خديجة هذا جبرائيل
يخبرني (بيشرنني) أنها أنثى وإنها النسلة الطاهرة الميمونة، وإن الله تبارك وتعالى
سيجعل نسلي منها، وسيجعل من نسلها أئمة ويجعلهم خلفاء في أرضه بعد انقضاء
وحيه، فلم تزل خديجة على ذلك إلى أن حضرت ولادتها فوجهت إلى نساء من
قريش وبني هاشم أن تعالى لتلين مني ما تلي النساء من النساء، فأرسلن إليها: أنت
عصيتنا ولم تقبلي قولنا وتزوجت محمدا يتيم أبي طالب فقيرا لا مال له، فلسنا نجيء
ولا نلي من أمرك شيئا، فاغتمت خديجة عليها السلام لذلك، فبينما هي كذلك إذ دخل
عليها

أربع نسوة سمر طوال كأنهن من نساء بني هاشم، ففزعت منهن لما رأتهن، فقالت
إحداهن: لا تحزني يا خديجة فأرسلنا ربك إليك، ونحن أخواتك، أنا سارة، وهذه
آسية بنت مزاحم وهي رفيقتك في الجنة، وهذه مريم بنت عمران، وهذه كلثوم أخت
موسى بن عمران، بعثنا الله إليك لنلي منك ما تلي النساء، فجلست واحدة عن
يمينها وأخرى عن يسارها والثالثة بين يديها والرابعة خلفها، فوضعت فاطمة طاهرة
مطهرة... (١).

(١) الأمالي: ص ٤٧٥، المجلس ٨٧، ح ١، ورواه الطبري الامامي بإسناده في دلائل الإمامة: ص ٧٦، ح
١٧، وراجع
عيون المعجزات: ص ٥٤.

(۱۲۵)

مصحف فاطمة

(١٢٧)

مصحف فاطمة عليها السلام

كلمات فضل الله

قال في الشريط المسجل: (ثم ننتقل مع الزهراء عليها السلام في مسؤوليتها الثقافية والتربوية

في المجتمع، كانت تجمع نساء المهاجرين والأنصار وتلقي عليهم الدروس، وكانت أول

مؤلفة وكاتبة في الاسلام، مصحف الزهراء ليس قرآنا بدل القرآن كما يتحدث بعض الناس المغرضين بذلك، كلمة المصحف ليس المراد بها القرآن كما بينا أكثر من مرة، كلمة المصحف يراد منها ما يكون مؤلفا من صحف يعني أوراق... كانت تكتب فيه ما

تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله من أحكام شرعية ومن وصايا ومواعظ ونصائح، وهذا

الكتاب ليس موجودا عندنا بل كان موجودا عند أئمة أهل البيت عليهم السلام، وكان الامام

الصادق يحدث بعض حديثه ويفتي ببعض فتاواه ويقول إنه من مصحف جدتي الزهراء، كانت تكتب ما تسمع وكانت تلقي ما تكتب وما تسمع، كانت تتحمل مسؤولية العلم في حياتها... وهذا ما نستوحيه من الزهراء عليها السلام أول مؤلفة في الاسلام،

وهذه من الأمور التي قد لا يعرفها الكثيرون من الناس).

وقال في الشريط المسجل: (هناك رواية تقول إن مصحف الزهراء هو خط علي بإملاء رسول الله، بعضهم يقول إن هناك ملكا كان يؤنسها ويحدثها عن موقع أبيها، بعض الأحاديث تقول إنه كان فيها وصية الزهراء، يعني بعضهم يقول إنه كان فيها أحكام شرعية، فيه عدة روايات متعارضة، ونحن نقول إن نسبة المصحف إلى الزهراء يقتضي أن لها دخلا، يعني معقول (هل يعقل) أقول هذا مصحف الزهراء وهي أصلا ما (ليس) لها دخل فيه كلية؟ مثل ما عندنا كتاب علي، لذلك نحن نستقرب أن يكون للزهراء دورا في هذا).

* المحاور: بالنسبة لمصحف فاطمة هل هي التي ألفته؟
فضل الله في الشريط المسجل: (هناك روايات مختلفة، هناك رواية تقول إن جبرائيل كان ينزل عليها فيحدثها بمنزل أبيها في الجنة ويؤانسها فكانت تكتب، وفي رواية إنها قالت لعلي... (كلمة غير واضحة) إن ملكا يحدثها... (انقطاع في الشريط)...، إن نسبة المصحف إلى فاطمة يدل على أن لفاطمة شيئاً في هذا وإلا لو كان النبي صلى الله عليه وآله هو الذي يتكلم والامام علي عليه السلام هو الذي يكتب فما دخل فاطمة عليها السلام

بذلك؟ هل (لمجرد) وجوده في بيتها؟ أو افرض الان انه الامام يقوم بكتابة ما يقوله الملك فما هو دخل الزهراء بذلك؟ وأنا كنت أقول: انه لا بد أن يكون لفاطمة مدخلا في هذا، ولذا نحن كلنا في تعبيراتنا نحاول انه (... كلمات غير واضحة ولعلها: نريد أن نتحدث ونحيي) أهل البيت في العقل لأنه عندما نريد أن نتحدث عن فاطمة (... كلمة غير واضحة) وهناك مسيحيون وهناك شيوعيون فنقول إن فاطمة كانت أول مؤلفة

في الاسلام، أول معارضة في الاسلام، فنحن نريد أن نعظم الزهراء عليها السلام بهذا، وأنا

عندي وجهة نظر تنطلق من هذا ان نسبة الكتاب إلى فاطمة عليها السلام يدل على أن لها دورا

فيه وإلا لا معنى لان يقوم شخص بكتابة كتاب ثم يقال إن الكتاب كتاب فلان).

* المحاور: يعني هل إنه هي التي ألفته؟

فضل الله: (أنا تصوري إنه كانت تكتب عن رسول الله صلى الله عليه وآله كانت تكتب عن

علي عليه السلام، فهذا استيحاء بعد تعارض الروايات، وأنا أقول لا نريد أن نناقش، توجد

روايات صحيحة وإن كان الانسان يمكن أن يناقش متنها، لكنه نقول إن نسبة المصحف

إليها مع تعارض الروايات يوحي بأن لها دورا فيه، فأنت تقول كتاب فلان وأنت لم تؤلفه؟ فالروايات هي بنفسها متعارضة مع بعضها البعض فالانسان... (كلمة غير واضحة) أن يأخذها بل تستوحي أنت من خلال هذا؟).

* المحاور: الامام الخميني يقول إنه الكتاب الملهم من قبل الله تعالى في الزهراء؟

فضل الله: (حتى الروايات لا تقول هكذا، فهي تقول إن جبرائيل كان يحدثها بمنازل أبيها، وهناك روايات تقول إن فيها علم ما كان وما يكون، أما إنه كتاب منزل إذن فالزهراء نبية؟!)

* المحاور: أن يكون ذلك عبر ملائكة غير جبرائيل؟

فضل الله: (توجد رواية، فالروايات محدودة موجودة في الكافي، هناك رواية عن جبرائيل ورواية انه ملك وهناك رواية انه املاء رسول الله بخط علي، فنفس الروايات متعارضة).

سؤال من شخص آخر: هناك مشكلة في الواقع إن هذه الأحاديث لماذا يفندونها؟ فضل الله: (هو يختلف، فهذه القضايا والأحاديث التي من هذا القبيل لا يتوقف عندها، ففي كتبنا في الفقه وفي الأصول إن الحديث لا بد أن نناقشه من حيث المتن إنه

يتفق مع القرآن مع العقل، ففي كتاب الاختصاص للشيخ المفيد يوجد حديث، لماذا يقولون إن هذا الكتاب ليس للشيخ المفيد، إنه جاء رجل إلى بيت الامام علي ودق الباب فطلعت الزهراء وسألته عما يطلبه فقال: أين علي؟ فقالت: صعد إلى السماء، فقال لها: لم صعد إلى السماء؟ قالت: ملائكة اختلفوا، فالله لم يدعهم في خلافهم وقال لهم: من تريدون حتى يحكم بينكم؟ قالت الملائكة: نريد علي بن أبي طالب، فأنزل جبرائيل، فهل هذا معقول؟! وهذا يوجد في كتاب ينسب إلى الشيخ المفيد).
* المحاور: ولكن يوجد أناس تعارض، ولكن هل هذا في الشيعة؟

فضل الله: (هذا في الشيعة).

* المحاور: ولكن يقول أناس إنه ليس للشيخ المفيد.

فضل الله: (هو منسوب للشيخ المفيد والشيعة هم الذين قد ألفوه، فأقول عندنا روايات من هذا القبيل، لذا لا بد من... (كلمة غير واضحة) من حيث السند ومن حيث المتن).

السؤال ١٠٩٦ في العدد ٢١ من مجلة الموسم: ذكر الامام الخميني في إحدى خطابه

عن الزهراء بأن الوحي كان ينزل عليها بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، كيف يكون ذلك؟

الجواب: (هناك طبعا الامام ينطلق من وجود حديث، وهذا الحديث إن الزهراء بعد وفاة رسول الله كان ينزل إليها أحد الملائكة... لا إنه ينزل عليها ليلقي إليها وحيًا أو يحملها رسالة، ولا مانع إن الله ينزل بعض الملائكة في بعض المهمات لبعض أوليائه).
السؤال ١١٥٣ في العدد ٢١ من مجلة الموسم: ورد في الكافي للكليني عن الامام جعفر الصادق عليه السلام يشير فيه إلى أن للشيعة مصحفا يسمى بمصحف فاطمة.
وورد أن

هذا المصحف يوازي ثلاثة أضعاف القرآن الذي بين أيدي المسلمين، ما مدى صحة هذا

الحديث؟ وهل هناك بالفعل مصحف فاطمة؟... إلخ.

الجواب: (أما بالنسبة إلى موضوع مصحف فاطمة، قطعاً الآن غير موجود عند أحد من العالم، غير موجود عند أي شخص من الشيعة، لا من العلماء ولا من غيرهم، ورد فيه حديث، لكن كلمة المصحف ليس معناه القرآن، كلمة المصحف معناه الأوراق،

ولهذا القرآن يسمى كمصحف باعتبار إنه يشتمل على أوراق مكتوب فيها هذا الشيء. فكلمة المصحف لا يراد منها أن هناك عند الشيعة قرآن يسمى مصحف فاطمة. وإنما هو

كتاب كانت تكتبه فاطمة عليها السلام. بعض الروايات تقول إنها كانت تكتبه فيما

تسمعه من
أبيها ومن علي عليه السلام حول قضايا الاحكام الشرعية، ولذا كان الامام الصادق
يقول
لبعض بني عمه من بني الحسن: إنه هذا الحكم موجود في مصحف جدتك فاطمة
عليها السلام، يعني في الكتاب الذي ألفته فاطمة. وينقل أن الزهراء عليها السلام كان
عندها كتاب
وكانت تقرأ على النساء من خلال الكتاب. وهناك قول بأن الزهراء، إن الله أرسل
- وهو غير ثابت - إليها ملكا بعد وفاة أبيها ليؤنسها ويحدثها بأمرور العالم، وكانت

تكتب ذلك. على كل حال، ليس المراد بالمصحف القرآن أو ما يكون بديلاً عن القرآن، الاشتباه الذي حصل إنما هو من إطلاق كلمة مصحف، يعني المفروش إن القرآن ليس اسمه مصحف، إنما سمي مصحف مثلما يسمي كل كتاب مصحف يعني من الصحف، مثل الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى أو صحف الناس...).

السؤال ١١٥٤ في العدد ٢١ من مجلة الموسم: هل عند الشيعة قرآن غير القرآن الموجود، مثل مصحف فاطمة عليها السلام؟

الجواب: (يقينا غير صحيح لأنه يقينا ليس عند الشيعة إلا كتاب واحد وهو القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه. ليس معنى مصحف فاطمة، فاطمة ليست نبيه حتى يكون لها مصحف. ليس عندنا نبي بعد النبي صلى الله عليه وآله ولم يدع هذا، لهذا إنما يراد

من المصحف الكتاب، وإما يكون الحديث غير صحيح. وما يسمى مصحف الزهراء الذي يتهم به الشيعة بأن عندهم قرآن آخر غير هذا القرآن أو مصحف الزهراء، هناك رواية تقول بأنها كانت تكتبه مما تسمعه من علي عليه السلام أو من رسول الله وفيه الأحكام

الشرعية... وهناك رواية ربما يناقش بعضهم في سندها في هذا المجال وهي إن جبرائيل كان ينزل إليها).

وقال في جوابه الثالث: (إننا نقرأ في بعض تاريخ الزهراء إنها كانت تكتب في ما يسمى (مصحف الزهراء) الذي هو ليس مصحفاً بمعنى القرآن ولكنه مصحف بمعنى مجموعة من الصحف أي مجموعة أوراق، فنحن نقرأ في الأحاديث الإمام الصادق أنه كان يتحدث مع بعض بني عمه الذي كان يسأله عن بعض الأحكام، ويقول له: من أين جئت بهذا؟ ويقول له الإمام الصادق: هذا موجود في مصحف جدتك الزهراء. وإذا كانت بعض الأحاديث تختلف في تقويم هذا المصحف، بعض الأحاديث تقول أن جبرائيل كان يؤنسها ويحدثها عن أبيها وكان علي يكتب ذلك فإن الرأي الأقرب هو

أن مصحف الزهراء هو مجموعة العلوم التي كانت تسمعه من رسول الله فيما كانت تسمعه منها أو فيما كان يحدثها علي عنه. وربما تنقل بعض الأحاديث أو ولدها الحسن

وهو طفل كان ينقل إليها ما يسمعه من جده رسول الله فتكتبه. وهناك بعض الأحاديث أنها كانت تتلو هذه الأحاديث على نساء المهاجرين والأنصار بمعنى أنها كانت

لها حوزة تجتمع إليها نساء المهاجرين والأنصار حتى إن بعض الكلمات التي قرأتها ولا

أدري مدى سندها ولكنها موجودة في تاريخ الزهراء أنها افتقدت بعض هذه الأوراق
فقلت لخادمتها فضة: ابحثي عنها فإنها تعدل عندي حسنا وحسبنا، فإذا صحت هذه
الرواية فإن معنى ذلك إن هذه الكلمات كانت تمثل قيمة كبرى بالنسبة إليها).
سؤال في الجزء الأول من كتاب الندوة: ص ٣١٥، ط قم: يوجد في صحيح الكافي
نص يقول فيه إن مصحف فاطمة يوجد فيه ستة عشر ألف آية، والله لا يوجد منها في
مصحفكم هذا حرف واحد، فما هو رأيكم؟

الجواب: (... إن مصحف فاطمة ليس قرآنا ولا قريب من القرآن، وإنما فيه بعض الأحاديث التي روي أنها تتصل ببعض الأمور الغيبية التي كانت تحدث بها الزهراء من خلال ملك كان يأتيها قد يكون جبرائيل وقد يكون غ يره ولا يعني ذلك الرسولية، ولكن الله قد يرسل ملائكته ليحدثوا بعض أوليائه في مهمات خاصة كما حدث لمريم عليها السلام، وهناك حديث يقول بأن مصحف فاطمة إملاء رسول الله وبخط علي، وأنه

إنما سمي بمصحف فاطمة لأنه كان موجودا عندها أو لأنها كانت تقرأ به وما إلى ذلك...، إن مصحف فاطمة كتاب موجود عند الأئمة عليهم السلام ككتاب علي عليه السلام وغيره،

وقد اختلفت الروايات في مضمونه من حيث كونه حديثا عن المغيبات والاحكام الشرعية أو غير ذلك، لكنه ليس كتاب وحي بديلا أو عديلا للقرآن على كل حال). السؤال ١٦ من الأسئلة الموجهة إلى سماحة آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي: ما رأيكم بمقولة من يقول بأن الزهراء عليها السلام كانت أول مؤلفة وكاتبة في الاسلام. في

إشارة إلى مصحف فاطمة... ثم أضاف يقول: كلمة المصحف يراد منها ما يكون مؤلفا

من صحف يعني من أوراق... كانت تكتب فيه ما تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله من

أحكام شرعية ومن وصايا ومواعظ ونصائح وهذا الكتاب ليس موجودا عندنا بل كان موجودا عند أئمة أهل البيت عليهم السلام...؟ علما أن العديد من الروايات المعتبرة في الكافي

وبصائر الدرجات تشير إلى أن المصحف من إملاء الامام أمير المؤمنين عليه السلام ومن كلام

ملك كان يتواصل مع الزهراء عليها السلام.

جواب الميرزا جواد التبريزي: (بسمه تعالى: المراد بمصحف فاطمة عليها السلام ما ورد في

الروايات المعتبرة في الكافي إن ملكا من الملائكة كان ينزل على الزهراء عليها السلام بعد وفاة

أبيها ويسليها ويحدثها بما يكون من الأمور، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك الحديث فسمي

ما كتب مصحف فاطمة عليها السلام، فهو ليس قرآنا كما توهم ولا كتابا مشتملا على الاحكام

فإن هذا التوهم مخالف للنصوص، ولا غرابة في حديث الملائكة مع الزهراء عليها

السلام فقد ذكر القرآن إن الملائكة حدثت مريم ابنة عمران (وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك)، ومن المعلوم أفضلية الزهراء على مريم ابنة عمران كما ورد في النصوص المعتمدة من أن مريم سيدة نساء عالمها وإن فاطمة عليها السلام سيدة نساء العالمين).

تعليق فضل الله في الجواب السادس: (هناك اختلاف في الروايات المتعلقة بمصحف فاطمة. فهناك رواية حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله إنه لما نظر في مصحف فاطمة، قال: وما مصحف فاطمة؟ قال: (إن الله تعالى لما قبض نبيه دخل على فاطمة من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل إليها ملكا يسلي غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين فقال لها: إذا أحسست بذلك، وسمعت الصوت، قولي لي. فأعلمته بذلك، وجعل أمير المؤمنين يكتب كل ما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفا. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن

فيه علم ما يكون (١)، ويمكن المناقشة في المتن بالقول: إن المفروض في الملك إنه جاء

يحدثها ويسلي غمها ليدخل عليها السرور، فكيف تشكو ذلك إلى أمير المؤمنين؟ مما يدل على أنها كانت متضايقه من ذلك، كما إن الظاهر منه إن الامام كان لا يعلم به، وإن المسألة كانت سماع صوت الملك لا رؤيته. وفي رواية أبي عبيدة: (... وكان جبرائيل يأتيها، فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي يكتب ذلك. فهذا مصحف فاطمة) (٢). ولا مانع من أن يكون ذلك الملك هو جبرائيل، ولكنه ظاهر في اختصاص العلم بما يكون في ذريتها فقط... بينما الرواية الأخرى تتحدث عن الأعم من ذلك، حتى انها تتحدث عن ظهور الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة، وهو ما قرأه الامام في مصحف فاطمة. وهناك رواية الحسين بن أبي العلاء عن الامام الصادق وجاء فيها: (... ومصحف فاطمة وما أزعج أن فيه قرآنا وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى إن فيه الجلدة ونصف الجلدة وثلاث الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش) (٣)،

والظاهر من هذه الرواية إن المصحف يشتمل على الحلال والحرام. وقد ورد في حديث

حبيب الخثعمي أنه قال: (كتب أبو جعفر المنصور إلى محمد بن خالد، وكان عامله على المدينة أن يسأل أهل المدينة عن الخمس في الزكاة من المائتين كيف صارت وزن

سبعة، ولم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأمره أن يسأل - فيمن يسأل - عبد الله

بن الحسن وجعفر بن محمد. قال: فسأل أهل المدينة، فقالوا: أدركنا من كان قبلنا على هذا، فبعث إلى عبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد فسأل عبد الله بن الحسن، فقال كما قال المستفتون من أهل المدينة، فقال: ما تقول يا أبا عبد الله؟ فقال: إن رسول الله جعل في كل أربعين أوقية أوقية، فإذا حسبت ذلك كان وزن سبعة، وقد كانت على وزن ستة، كانت الدراهم خمسة دوانق. قال حبيب: فحسبنا فوجدناه كما قال. فأقبل عليه عبد الله بن الحسن فقال: من أين أخذت هذا؟ قال: قرأت في كتاب أمك فاطمة، قال: ثم انصرف، فبعث إليه محمد بن خالد: ابعث إلي بكتاب فاطمة، فأرسل إليه أبو عبد الله: إني إنما أخبرتك أنني قرأته، ولم أخبرك إنه عندي، قال حبيب: فجعل يقول محمد بن خالد: يقول لي: ما رأيت مثل هذا قط) (٤).

وظاهر هذا الحديث إن كتاب فاطمة - وهو مصحف فاطمة - يشتمل على الحلال والحرام. وهناك رواية أخرى في الكافي، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام

إنه قال في حديث: (وليخرجوا مصحف فاطمة عليها السلام فإن فيه وصية فاطمة عليها السلام) (٥).

-
- (١) بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٥٤٥، الرواية ٦٢، الباب ٢.
 - (٢) بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٥٤٥، الرواية ٦٣، الباب ٢.
 - (٣) بحار الأنوار ج ٢٦، ص ٣٧، الرواية ٦٨، الباب ١.
 - (٤) بحار الأنوار: ج ٤٧، ص ٢٢٧، الرواية ١٧، الباب ٧.
 - (٥) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، الرواية ٤.

وهكذا نجد إن هناك روايتين تقولان إنه بخط علي عليه السلام عما يحدثه الملك للزهراء عليها السلام، ولكن الروايات الأخرى لا تدل على ذلك، وهي المشتمة على الحلال

والحرام ووصية فاطمة، فلا بد من الترجيح بينها. أما رواية حماد بن عثمان، فهي ضعيفة بعمر بن عبد العزيز، أبي حفص المعروف بزحل، يقول الفضل بن شاذان. زحل يروي المناكير وليس بغال، وعن جش مخلط، وعن الخلاصة: عربي مصري مخلط. وأما رواية أبي عبيدة - الظاهر إنه المدائني - لم يوثق.

ولكن رواية الحسين بن أبي العلاء صحيحة، وأما رواية الحبيب الخثعمي، وسليمان بن خالد، فهما ضعيفتان - على الظاهر - ولكن مبنانا في صحة الخبر هو حجية الخبر الموثوق به نوعاً، ويكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو إلى الكذب فيه. وعلى ضوء هذا فإن نسبة الكتاب إلى فاطمة عليها السلام يدل على أنها صاحبة الكتاب، كما إن نسبة

الكتاب إلى علي عليه السلام - في ما ورد من الأئمة عليهم السلام عن كتاب علي - يتبادر منه إن

صاحبه علي عليه السلام. وخلاصة ذلك إنه لا مانع من القول إنها أول مؤلفة في الاسلام،

كما إن عليا عليه السلام أول مؤلف في الاسلام، بالإضافة إلى عظمتها الروحية وعصمتها

الثابتة بأية التطهير، وبأنها سيدة نساء العالمين وإن حياتها المعصومة من الخطأ والمعصية تؤكّد ذلك).

وقال في العدد ١٩ من نشرة (فكر وثقافة) بتاريخ ٢ / ١١ / ١٩٩٦ م: (وهكذا كانت المسلمة التي تنطلق من أجل أن تترك للاسلام كتابا سمي ب (مصحف فاطمة) وهو ليس قرآنا كما توحى كلمة المصحف في المصطلح، وإنما هي صحف لا يعتقد أحد من

المسلمين بأنه قرآن آخر، بل هو كتاب كتبه فاطمة كما في بعض الروايات، كما أن هناك كتابا كتبه علي...). وقال في العدد ٥٧ من نشرة (فكر وثقافة) بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٩٧ م: (وقد اختلف الناس فيما يشتمل عليه مصحف الزهراء بين قائل أنه يشتمل على وصيتها مع بعض الاحكام الشرعية، وبين قائل أنها تشتمل على بعض الغيبيات وما إلى ذلك. وعلى أية حال فإنه ليس موجودا في أي مكان في العالم، ولذلك فإن الجدل فيما يتضمنه وماذا يحويه ليس له أي ثمرة، لأنه ليس موجودا حتى نختلف فيه، وإنما نأخذ منه ما حدثنا أهل البيت عليهم السلام عنه، كما نأخذ من كتاب

علي عليه السلام - وهو ليس بين أيدينا - ما حدثنا الأئمة عنه. وهكذا بالنسبة إلى
(الجامعة)
وإلى (الجفر) مما أثر عن أهل البيت أنها مصادرهم).
وقبل الدخول في المباحث المتعلقة بمصحف فاطمة لا بد أن نسجل ملاحظة وهي إن
تحديد فضل الله الروايات الواردة حول مصحف فاطمة - كما جاء في الشريط
المسجل -
بكتاب الكافي ليس صحيحا، فقد ورد ذكر مصحف فاطمة أيضا في كتاب بصائر
الدرجات ودلائل الإمامة وعلل الشرائع والارشاد وغيرها.

الفصل الأول: تسمية مصحف فاطمة عليها السلام
وقد لاحظنا أن فضل الله في عدة مواضع يؤكد تعبيره السابق (مصحف الزهراء
ليس قرآناً) فقال هنا: (إنها كانت تكتب فيما يسمى مصحف الزهراء الذي هو ليس
مصحفاً بمعنى القرآن)، وبعد الرجوع إلى الروايات الواردة لم نعثر على رواية واحدة
فيها تعبير (مصحف الزهراء) بل إنها تشير إلى عبارة (مصحف فاطمة).
وقد ورد ذكر مصحف فاطمة ٣٢ مرة في كتاب بحار الأنوار للعلامة المجلسي، وبعد
حذف المتكرر أو المذكور في روايات غير مسندة كالمذكور في كتاب المناقب لابن
شهر آشوب يكون المجموع منها ٢٨ رواية، وبعد التفحص فيها وجدنا أنها عبرت
جميعاً

عن المصحف ب (مصحف فاطمة) باستثناء روايتين جاءت إحداهما في علل الشرائع
للشيخ الصدوق ص ٢٠٧، والأخرى في كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن
الصفار

ص ١٨٩، حيث عبرتا عنه ب (كتاب فاطمة) (١).

وبالطبع لا ندعي أن العلامة المجلسي استقصى كل الروايات الواردة في مصحف
فاطمة من جميع مصادرنا الروائية، فقد أغفل علي سبيل المثال رواية أوردها محمد بن
جرير الطبري في كتابه دلائل الإمامة، ولكن ما أورده يوجب الاطمئنان بالحصول على
الأعم الأغلب من الروايات خصوصاً بعد البحث والتقصي في مظان وجود الروايات
المتعرضة لمصحف فاطمة في المصادر الأخرى.

وليس الغرض من التعرض لهذه النقطة هو تكثير عدد الاشكالات لان الدقة
والأمانة العلمية والتعبد بنصوص أهل البيت عليهم السلام تقتضي أن نلتزم بما جاء فيها
بنفس

الالفاظ والعبارات وخصوصاً أن فضل الله كان في مقام تعيين الاسم الذي اشتهر به
المصحف فكان ينبغي أن يقول: (فيما يسمى مصحف فاطمة) - كما التزم به علماءنا

لا أن يقول: (فيما يسمى مصحف الزهراء). بل إن عدم الدقة في التعاطي مع
المصطلحات والعبارات الواردة قد أوقع فضل الله في خطأ ظاهر كما سيأتي في مبحث
محتوى مصحف فاطمة حيث ادعى أن محتواه عبارة عن الاحكام الشرعية مستشهداً
بما

جرى بين الامام الصادق عليه السلام وبعض بني عمه.

تجدر الإشارة إلى أن الروايات التي عبرت عن (مصحف فاطمة) ب (كتاب فاطمة)
كلها ضعيفة السند، فرواية بصائر الدرجات ضعيفة بالقاسم بن محمد الجوهري،
ورواية العلل ضعيفة به وبالْحسِين بن الحسن بن أبان وبالفضيل بن سكرة، ورواية
الكافي ضعيفة بسلمة بن الخطاب البراوستاني (٢).

(١) لم نورد ذكر رواية الكافي لعدم معلومية إرادة (مصحف فاطمة) منها بخلاف روايتي العلل والبصائر التي تشهد القرائن بإرادتهما لمصحف فاطمة. وسيأتي أن رواية الكافي كروايتي العلل والبصائر كلها ضعيفة السند.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٨٩، ح ٣. علل الشرائع: ص ٢٠٧، ح ٧. الكافي: ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٢.

الفصل الثاني: كاتب مصحف فاطمة عليها السلام
بعد أن عبر في شريطه المسجل عن الزهراء بأنها (أول مؤلفة وكاتبة في الاسلام)
و (كانت تكتب فيه ما كانت تسمعه...) نراه يعيد الكرة ثانية ليقول: (إنها كانت
تكتب

فيما يسمى مصحف الزهراء) و (كان ينقل - أي الامام الحسن عليه السلام - إليها ما
يسمعه من

جده رسول الله فتكتبه)، وبعد الرجوع إلى الروايات فإننا لم نعثر في مجموع ما بحثنا
عنه حتى على رواية واحدة تشير إلى أن الزهراء عليها السلام هي التي كانت تكتب
(مصحف

فاطمة)، ولا أدري على أي أساس ابنتي فضل الله زعمه في العدد ١٩ من نشرة (فكر
وثقافة) أن هناك بعض الروايات (!) التي تدل على أن فاطمة الزهراء عليها السلام هي
التي

كتبت مصحف فاطمة؟!!

مصحف فاطمة بخط الامام علي

نعم، الروايات الواردة والمتعرضة إلى كاتب مصحف فاطمة تشير كليها إلى أنه بخط
أمير المؤمنين عليه السلام، ونكتفي بذكر ثلاث روايات منها فقط:
الرواية الأولى:

روى الكليني في الكافي بسنده عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن
ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال:
(...)

إن فاطمة عليها السلام مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله خمسة وسبعين يوماً،
وكان يدخلها حزن

شديد على أبيها، وكان جبرائيل عليه السلام يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب
نفسها،

ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي عليه
السلام يكتب

ذلك، فهذا مصحف فاطمة (١). وروى محمد بن الحسن الصفار نفس هذه الرواية
بهذا السند: أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن علي
بن رثاب، عن أبي عبيدة (٢). والسندان صحيحان.

ولكن فضل الله قال في مجلة الموسم: (إن بعض الناس قد يناقش في سندها!)
ولم يفصح من المقصود من ذلك البعض، فإننا لم نجد أي واحد من علمائنا قد شكك
في صحة سند هذا الحديث، ولكنه في جوابه السادس بين من هو المقصود من ذلك
البعض حيث زعم هو شخصياً أن الرواية ضعيفة.

(ضغث على إبالة)...
ومن أغرب ما نسجه خيال فضل الله تثبيتاً لرأيه الاستحسانى هو الادعاء بأن أبا
عبيدة فى الرواية هو المدائنى، وهو مجهول فالرواية ضعيفة! فإنه لم يسبقه أحد فى
التفكير بمثل هذا، وكلامه باطل جزماً لوجهين:

(٧) الكافى: ج ١، ص ٢٤١.
(٨) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، الرواية ٦.

الوجه الأول: إن المدائني قد اختلفت كنيته في الأسانيد هل هو أبو عبيدة أم أبو عبيد، وقد ذكر السيد الخوئي أنه قد ورد ذكره في روايتين فقط رواهما عن الباقر والصادق عليهما السلام (١)، والظاهر أن المراد به شخص واحد لا تعلم حقيقة كنيته، أما الحذاء

فمن المتفق عليه أن كنيته هي أبو عبيدة.

الوجه الثاني: لو سلمنا أن كنية المدائني هي أبو عبيدة لا أبو عبيد، فالقول بأنه المراد هنا لا يصح وذلك لأن أبا عبيدة الذي يروي عن الامام الصادق عليه السلام إن كان بدون أي

قيد فالمراد به زياد بن عيسى الملقب بالحذاء وهو ثقة بلا إشكال، وقد ذكر السيد الخوئي

أن اسمه جاء في عشرات الروايات، وقد أكثر علي بن رثاب من الرواية عنه (٢)، فكيف يصح حمل أبي عبيدة على المدائني الذي لم يأت له ذكر إلا في رواية واحدة ولا يحمل على الحذاء الذي ذكر في عشرات الروايات مع إكثار ابن رثاب الرواية عنه؟! وقد مر علينا في مبحث طهارة الزهراء عليها السلام أن السيد الخوئي اعترض على حمل

فاطمة على فاطمة بنت أبي حبيش بدليل أن الاسم إذا أطلق ينصرف إلى الفرد المشهور والمعروف، ولا يصح حمله على غير المعروف، والعرف شاهد صدق على ذلك فإنه لو قال شخص مثلاً: زرت السيد المرعشي في قم، فإن السامع يفهم أنه يعني المرجع الأب لا الابن إلا إذا كانت هناك قرينة في المقام كعرفة السامع وجود علاقة حميمة بين المتحدث والابن بحيث أنه كلما سافر إلى قم فإنه ينزل ضيفاً عنده.

أقوال أعلام الطائفة في المراد من أبي عبيدة:

ولتسالم إرادة الحذاء من أبي عبيدة فإن علماءنا كالعلامة المجلسي والامام الخميني والميرزا جواد التبريزي وغيرهم ذهبوا إلى صحة سند هذا الحديث واعتباره (٣)، ولم نجد

من شراح أصول الكافي من قال بضعف الرواية لحمل أبي عبيدة على المدائني. قال السيد الخوئي في معجمه عند بيان المقصود من أبي عبيدة إذا أطلق من غير أي قيد: (هذا هو أبي عبيدة الحذاء الآتي إلا في مورد واحد روى عنه ابن سيرين، فإنه من المحتمل أن يكون أبا عبيدة الجراح الآتي) (٤). ثم إن القول أن المراد في كل ما ورد

من الروايات عن أبي عبيدة من غير تقييد هو المدائني يستلزم إسقاط الكثير من الروايات

التي يترتب عليها آثار فقهية متعددة في مختلف الأبواب الفقهية، ونحن نكتفي بذكر مثال واحد فقط في المسائل الشرعية نبين من خلاله اتفاق أعلام الطائفة قاطبة على أن

المقصود من أبي عبيدة عند الاطلاق هو الحذاء الثقة لا المدائني المجهول، وقد تعمدنا
في هذا المثال أن يكون الراوي عن أبي عبيدة علي بن رئاب أيضا حتى تتطابق مع مورد
روايتنا حول مصحف فاطمة عليها السلام وما نحن فيه.

-
- (١) معجم رجال الحديث: ج ٢١، ص ٢٣٢ و ٢٣٦.
(٢) راجع معجم رجال الحديث: ج ٢١، ص ٤١٧ - ٤٢٣.
(٣) راجع مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٩، وصحيفة نور: ج ١٩، ص ٢٧٨.
(٤) معجم رجال الحديث: ج ٢١، ص ٢٣٥.

فقد روى الشيخ الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبيدة قال: (سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطامث

تسمع آية السجدة، قال: إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها) (١). والسند صحيح بالاتفاق إلى ابن رئاب كما هو حال رواية مصحف فاطمة أيضا، ويبقى الامر فيمن يروي عنه ابن رئاب هل هو أبو عبيدة الحذاء أم المدائني؟ لم نجد في كلمات أي واحد من أعلامنا حتى على نحو الاحتمال الضعيف إشارة إلى أن المراد هو المدائني، بل اتفقت كلمتهم على أن المقصود هو أبو عبيدة الحذاء الثقة،

وهذه نبذة مختصرة من أسماء بعض علمائنا الذين نصوا على إرادة الحذاء من هذه الرواية:

- ١ - العلامة الحلي (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ) في مختلف الشيعة: ج ١، ص ٣٤.
- ٢ - أحمد بن محمد بن فهد الحلي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) في المهذب البارع: ج ١، ص ١٦٦.
- ٣ - الشهيد زين الدين بن علي الجعبي العاملي (المتوفى سنة ٩٩٦ هـ) في روض الجنان: ص ٧٦.
- ٤ - السيد محمد بن علي الموسوي العاملي (المتوفى سنة ١٠٠٩ هـ) في مدارك الاحكام: ج ١، ص ٣٤٨.
- ٥ - الحسن بن الشهيد الثاني (المتوفى سنة ١٠١١ هـ) في منتقى الجمال: ج ١، ص ٢١١.
- ٦ - بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي (المتوفى سنة ١٠٣٠ هـ) في مشرق الشمسيين: ص ٢٦٠.
- ٧ - الملا محمد باقر السبزواري (المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ) في ذخيرة المعاد: ص ٧١.
- ٨ - الشيخ يوسف البحراني (المتوفى سنة ١١٨٦ هـ) في الحقائق الناضرة: ج ٣، ص ٢٥٧.
- ٩ - السيد محمد جواد الحسيني العاملي (المتوفى حدود سنة ١٢٢٦ هـ) في مفتاح الكرامة: ج ١، ص ٣٧٢.
- ١٠ - السيد علي الطباطبائي (المتوفى سنة ١٢٣١ هـ) في رياض المسائل: ج ١، ص ٣٨٣.
- ١١ - المولى أحمد بن محمد مهدي النراقي (المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ) في مستند الشيعة: ج ٢، ص ٤٦٥.
- ١٢ - الشيخ محمد حسن النجفي (المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ) في جواهر الكلام: ج ٣، ص ٢٢٤.

(١) الكافي: ج ٣، ص ١٠٦، ح ٣، كتاب الحيض - باب الحائض والنفساء تقرأ القرآن.

١٣ - الشيخ مرتضى الأنصاري (المتوفى سنة ١٢٨١ هـ) في كتاب الطهارة - كتاب الغسل: ص ٤٣٣.

١٤ - السيد محمد الفشاركي (المتوفى سنة ١٣١٦ هـ) في الرسائل الفشاركية: ص ٣٢٨.

١٥ - السيد محسن الطباطبائي الحكيم (المتوفى سنة ١٣٩٠ هـ) في مستمسك العروة الوثقى: ج ٣، ص ٣١٥.

١٦ - السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ) في التنقيح في شرح

العروة الوثقى - كتاب الطهارة: ج ٦، ص ٤٣٣.

١٧ - السيد عبد الاعلى الموسوي السبزواري (المتوفى سنة ١٤١٤ هـ) في مهذب الاحكام: ج ٣، ص ٢٣٠.

وعلى فرض التنزل عن القول بأن أبا عبيدة هو الحذاء الثقة، فهل يملك فضل الله دليلاً يثبت من خلاله استظهار إرادة المدائني؟
منشأ الخبط:

إنها كلمة قصيرة أطلقها فضل الله فقال: (والظاهر إنه المدائني)! تسببت في كتابة كل هذه الأسطر والتطويل على القارئ الكريم، ومنشأ ذلك واضح، إنه الجهل وإلقاء الكلام من غير تفحص، وحقاً فإن الإجابة على مثل هذه الآراء التي تنم عن عدم المعرفة بأوليات ما يدرس في الحوزة العلمية لمما يجهد الروح أكثر مما يجهد الفكر والجسد وخصوصاً إذا صدرت عن من يزعم الفعاهة وأنه (آية الله)! ولا أدري أين مؤلف (هوامش نقدية) عن هذه الإبداعات التي اختص بها صاحبه فمضى عنها ولم ينبس ببنت شفة!

الرواية الثانية:

روى الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن حماد بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (تظهر الزنادقة

في سنة ثمان وعشرين ومائة وذلك أنني نظرت في مصحف فاطمة عليه السلام، قال: قلت:

وما مصحف فاطمة؟ قال: إن الله لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته

من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل إليها ملكاً يسلي غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال لها: إذا أحسست بذلك وسمعت

الصوت

قولي لي. فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كل ما سمع، حتى

أثبت من ذلك مصحفا. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون (١). وليس في السند من يחדش فيه سوى عمر بن عبد العزيز فقد ضعفه

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠، ح ٢.

العلامة المجلسي والمامقاني، أما السيد الخوئي فوفقاً لما ذهب إليه من توثيق من جاء في أسناد تفسير القمي فهو يرى وثاقته (١)، ولا يعارضه قول النجاشي عنه أنه مخلط، فإن التخليط ليس من موجبات التضعيف كما ذكر ذلك العلامة المامقاني في مقياس الهداية (٢)، وكما نص السيد الخوئي في معجمه مراراً على ذلك، وعلى سبيل المثال ذكر النجاشي عن جابر بن يزيد الجعفي: (وكان في نفسه مختلطاً)، ولكن السيد الخوئي لم يعتبر ذلك من موجبات الضعف التي تعارض توثيقه، وكذا حكم بوثاقته (٣).

أما قول الفضل بن شاذان عنه بأنه يروي المناكير وليس بغال كما نقله عنه الكشي فلا يعتد به لأن في طريقه عبد الله بن حمدويه البيهقي وهو لم يرد في حقه توثيق ولا ذكر في كتب الرجالين فلا يكون ما نقله عنه ما يوجب تضعيفاً فيه، نعم ورد في كتاب
للامام العسكري عليه السلام ترجمه عليه، والامام الخميني والسيد الخوئي لا يريان أن ذلك

من موجبات الوثاقة، نعم من يرى ذلك يذهب إلى حسنه كالمامقاني. هذا كله بعد التسليم بكون رواية شخص للمناكير من موجبات التضعيف، وهو محل كلام عندهم، وقد ذكر المولى الوحيد إن ذلك ليس من موجبات الطعن في الراوي على رأي المتأخرين (٤)، وصرح السيد الخوئي بأن رواية المناكير لا تستوجب التضعيف (٥)، وبناء على ما سبق فالسند صحيح وفقاً لرأي السيد الخوئي (قدس سره).

نعم ذهب العلامة المامقاني إلى ضعفه لأنه لم يتبن توثيق من جاء في أسانيد تفسير القمي، والمسألة مبنائية.

وقد قال فضل الله إن رواية حماد بن عثمان ضعيفة بعمر بن عبد العزيز استناداً لقول النجاشي والكشي من دون تمحيص لمدلول كلاميهما، ومن دون ملاحظة الخدشة الواردة

في نقل الكشي، ومن دون أن يبين مبناه - إن كان يصح اعتباره صاحب مبني! - في أسس قبول الراوي أو تضعيفه على أساس التخليط ورواية المناكير والترحم والورود في أسناد تفسير القمي وغير ذلك، ودليله على ذلك، أما ما نقله عن العلامة الحلي في الخلاصة فليس فيه جديد، فقد اكتفى العلامة الحلي بتكرار ما ذكره النجاشي والكشي عنه. هذا وقد أخطأ فضل الله فيما نقله عن العلامة الحلي، فإنه لا يوجد في كتابه عبارة: (عربي مصري مخلط) (٦)، بل هو من قول النجاشي، كما أن عمر بن عبد العزيز بصري لا مصري (٧).

-
- (١) معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ٤١.
 - (٢) راجع مقياس الهداية: ج ٢، ص ٣٠٢ - ٣٠٥.
 - (٣) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ٢٥.
 - (٤) مقياس الهداية: ج ٢، ص ٣٠١.
 - (٥) راجع معجم رجال الحديث: ج ٢، ص ٣٥٨.
 - (٦) راجع رجال العلامة الحلي المعروف بالخلاصة ص ٢٤٠ قسم الضعفاء، الفصل ١٦، الباب ٦، رقم ٦.
 - (٧) راجع رجال النجاشي: ص ٢٤٨، رقم ٧٥٤. معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ٤١.

أما مؤلف (هوامش نقدية) فكان (كابنة الجبل) إذ لم يزد عن تكرار ما قاله فضل الله، فقال: (... مع أنه كان الأجدر أن يرد رواية حماد هذه الأخيرة لان في طريقها عمر بن عبد العزيز وقد وصف بالمخلط وأن له مناكير) (١).

جواب تشكيكات فضل الله:

وقد حاول فضل الله التشكيك في مضمون هذه الرواية من جهتين: الجهة الأولى: إن الملك جاء مسلماً للزهراء عليها السلام فكيف تشكو لأمر المؤمنين عليه السلام، فإن

مقتضى التسلية أن تبعث على تخفيف الغم لا الشكوى والضيق. وقد أجاب العلامة المجلسي عن هذه الشبهة فقال: (والمراد بالشكاية مطلق الاخبار أو كانت الشكاية لعدم

حفظها جميع كلام الملك، وقيل: لرعبها من الملك حال وحدتها به وانفرادها بصحبته،

ولا يخفى بعد ذلك عن جلالتها) (٢).

أقول: الذي يظهر من سياق الحديث إن شكوى الزهراء لأمر المؤمنين عليه السلام كانت من

جهة خوفها من عدم استفادة من يأتي بعدها من مضمون ما يلقيه عليها الملك في حال عدم تدوينه، فالمراد من اسم الإشارة (ذلك) في الحديث فوات ما يذكره الملك عن التدوين وليس نفس تحدث الملك إليها كما يحاول فضل الله إثارتها، وعلى فرض التنزل فإن المراد من كلمة (ذلك) مجمل، ومعه فلا يصح حمل الكلمة على الشبهة المثارة، كما لا يصح رد الرواية الصحيحة لأجلها فإن ذلك مما ينبغي رد علمه إلى أهله، بل وعلى فرض وجود خلل في المتن أيضاً فإنه ينبغي الاقتصار على مورد الخطأ لا رد الحديث كلية كما هو الحال في الأحاديث الفقهية (٣)، فلو قلنا إن الخطأ هو في تحدث الملك معها فإنه يلزم القبول بباقي المتن الخالي عن الخطأ من كون أمير المؤمنين

عليه السلام هو كاتب مصحف فاطمة، وإنه يحتوي على علم ما يكون.

الجهة الثانية: إن الإمام علي عليه السلام لم يكن يعلم بإتيان الملك إلا من خلال إخبار الزهراء عليها السلام له، وفي هذا إشعار بتفوق للزهراء عليها السلام عليه. ويجاب عن هذا أولاً: بأن

إثبات شيء لا يستلزم نفي ما عداه، وليس في الرواية ما ينفي سماع أمير المؤمنين عليه السلام

لصوت الملك.

وثانياً: أنه لا يوجد أي مانع من ذلك، فالله سبحانه وتعالى أراد أن يكرم الزهراء عليها السلام في هذا المورد بهذه الفضيلة والمنقبة كما اختص أمير المؤمنين

عليه السلام
ببعض المناقب، علما بأن بعض الروايات قد دلت على أن أمير المؤمنين عليه السلام
كان

-
- (١) هوامش نقدية: ص ٦٤. هذا مع أنه قد أشار العلامة السيد ياسين الموسوي من قبل إلى أن السند صحيح على مبنى السيد الخوئي، وأن التخليط لا يستوجب التضعيف وفقا لرأيه، فلماذا لا تنقل الحقائق للقارئ؟! راجع (ملاحظات على منهج السيد محمد حسين فضل الله): ص ٨٤.
- (٢) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٧.
- (٣) راجع على سبيل المثال ما قاله الامام الخميني في كتاب الطهارة: ج ١، ص ٢٨٥، وكذلك ما ذكره السيد الخوئي في كتاب التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٧، ص ١٤١، كتاب الطهارة.

يسمع صوت جبرائيل عليه السلام (١)، واختصاص بعض الاشخاص بأمر لا يعني الأفضلية

المطلقة، فمثلا اختص النبي إبراهيم عليه السلام بكونه خليل الله وموسى عليه السلام بكونه كليم الله

ولا يلزم من ذلك أفضليتهم من النبي محمد المصطفى صلى الله عليه وآله.

وقد ذكر فضل الله في هذه الجهة التي أثارها حول المتن عبارة غير واضحة

الدلالة، فقد قال: (وإن المسألة كانت سماع صوت الملك لا رؤيته)، فإن كان

مقصوده إن الامام علي والزهاء عليهما السلام لم يكونا يشاهدان الملك بل يسمعان صوته

فقط، فإن الدليل لا يمنع ذلك في حد ذاته بل جاءت الرواية صحيحة بأن المحدث لا

يعاين الملك بل يسمع صوته فقط، وسيأتي الكلام عنها قريبا في فصل مصدر

مصحف فاطمة عليها السلام.

أما إن كان مقصوده إن الزهاء عليها السلام كانت تسمع الملك دون الامام علي عليه السلام الذي

كان يسمع صوت فاطمة عما يذكره الملك لها فليس في هذا استبعاد لعين ما ذكرناه قبل

قليل من اختصاصها بذلك كرامة لها ولا يلزم منه الأفضلية المطلقة.

جدير بالذكر إن فضل الله في حواره في الشريط المسجل أشار إلى أن هناك

أحاديث صحيحة تدل على خلاف ما ذهب إليه من كون الزهاء عليها السلام هي التي كتبت

مصحف فاطمة مضيئا أنه يمكن للانسان أن يناقش متنها، ولكنه في جوابه السادس

أنكر كل الأحاديث الصحيحة ولم يذكر حديثا صحيحا واحدا يشير إلى خلاف ما

يتبناه، فالروايات التي ناقش متنها هي رواية أبي عبيدة وحماد وقد ضعفهما معا، فأين

هي الروايات الصحيحة؟

الرواية الثالثة:

روى محمد بن الحسن الصفار في بصائر الدرجات الكبرى، عن محمد بن

الحسين، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن علي بن

حمزة، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (... وعندنا مصحف فاطمة، أما

والله ما

فيه حرف من القرآن ولكنه إملاء رسول الله وخط علي) (٢). ورواة الحديث ثقات

كلهم

إلا علي بن أبي حمزة البطائني الواقفي، فقد ضعفه السيد الخوئي في معجمه،

واستظهر الامام الخميني وثاقته (٣)، أما العلامة المامقاني فيرى إنه يؤخذ بخبره ما لم

يعارض الخبر الصحيح. ومن الأحاديث التي أكدت على أن الامام علي عليه السلام هو
الذي
كتب مصحف فاطمة ما رواه الصفار في بصائر الدرجات - باب الأئمة عليهم السلام
أنهم أعطوا
الجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، الرواية رقم ٥، ١٤، ١٨، ١٩ (٤).

(١) كما دلت عليه الرواية الصحيحة التي رواها الصفار في بصائر الدرجات: ص ٣٤١.

(٢) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٣.

(٣) المكاسب المحرمة: ج ١، ص ٣٥٠.

(٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧.

سر الاجتهاد قبال النص...!

ومن الغريب أن فضل الله قال في العدد ١٩ من نشرة (فكر وثقافة): (بل هو كتاب كتبه فاطمة كما في بعض الروايات)، ولكنه في جوابه السادس بل وجميع أجوبته المكتوبة والمسجلة لم يذكر حتى رواية واحدة تدل على ما ذهب إليه! وأقصى ما استطاع

بلوغه هو (الاستيحاء)! وليس هو في حقيقة الامر إلا الاستحسان والاجتهاد مقابل النص، فإنه - وكما أشرنا إليه - لا توجد أي رواية تذكر أن فاطمة الزهراء عليها السلام هي

التي كتبت مصحف فاطمة. فكيف سمح لنفسه أن يجتهد مقابل ما اعترفه به من وجود الروايات الصحيحة؟ وفضلا عن صحتها فهي صريحة في الإفادة، فلماذا يصير على استخدام العبارات الفضفاضة ويقول: (وإن كان الانسان يمكن أن يناقش في متنها)، فهل الروايات التي تحدد كاتب مصحف فاطمة بأمر المؤمنين عليه السلام تتحدث عن

طلاس والغاز؟

وليته اكتفى بمجرد هذا الاجتهاد مقابل النص أو ما يعبر عنه ب (الاستيحاء) لو لم يتعرض للوجه والسر في الاخذ به، ولكننا نجده يقول: (هناك مسيحيون، وهناك شيوخيون، فنقول إن فاطمة كانت أول مؤلفة في الاسلام، أول معارضة في الاسلام، فنحن نريد أن نعظم الزهراء عليها السلام)، فهل إن تعظيم الزهراء عليها السلام أمام الكفار

والملاحدين يكون بالعمل وفق النصوص الصحيحة الواردة عنهم عليهم السلام وإن لم تستمزه

أذهاننا القاصرة، أم يكون بنسبة أمور لم تصدر عنهم عليهم السلام إليهم لكي نبرز للكفار صورة

مشرقة عن موقع الزهراء عليها السلام والمرأة النموذجية في الاسلام أمامهم؟! وكان هذا التعظيم

سيزول وسيخدش مقام الزهراء عليها السلام لو لم ثبت تأليفها لمصحفها وإنها أول مؤلفة في

الاسلام؟ وهل تغير الوجه المشرق لرسولنا الكريم صلى الله عليه وآله مع إنه لم يكتب في حياته أمام

الناس شيئا؟ وهل حط ذلك من قدره؟

تجدر الإشارة إلى أن فضل الله قد ارتكب الكثير من الزلات وقدم الكثير من التنازلات لنفس هذا السبب أي مراعاة ما سيقوله المسيحيون وغيرهم من غير المسلمين،

وليس هذا مجال ذكرها.

شبهة ركيكة

أما شبهة عدم معقولية نسبة الكتاب إلى شخص مع عدم وجود دخل له فيه فهي أوهن من بيت العنكبوت، إذ يكفي في تصحيح النسبة اختصاص الزهراء عليها السلام بالتحدث

بمحتوى المصحف من قبل جبرائيل عليه السلام والملك، وأعظم بها من منقبة ومنزلة! ولقد نسب الله تعالى كلامه الموجود في الكتب السماوية إلى نفس النبي المرسل بملاحظة هذه العناية، أي عناية من أرسل إليه الكتاب وخوطب بمحتواه، قال تعالى: (إن هذا لفي الصحف الأولى، صحف إبراهيم وموسى) (١).

(١) الآيتان ١٨ - ١٩ من سورة الاعلى.

ومن باب التشبيه والتقريب في عصرنا الحاضر فإن محاضرات المتحدث وخطاباته والتي يقوم شخص آخر بتدوينها وجمعها في كتاب تنسب إلى المحاضر والخطيب دون المدون بلحاظ هذه العناية، وفي الماضي كانت فكرة كتب الأمالي كأماالي

الصدوق والمفيد والطوسي قائمة على هذا الأساس، فينسب الكتاب إلى من سرد الحديث وقرأه لا إلى من كتبه ودونه، فتبادر كون كتاب علي عليه السلام هو لأمر المؤمنين عليه السلام

لا يعني بالضرورة كونه كاتباً له ومن تأليفه حتى يقاس عليه الأمر بمصحف فاطمة، ولو سلمنا بوجود مثل هذا التبادر فإنه إنما يصح مع عدم وجود النص على خلافه، وحيث قام النص الصريح كما في صحيحة أبي عبيدة وصحيحة حماد بن عثمان على أن الإمام علي عليه السلام هو كاتب مصحف فاطمة فلا مجال للقول بالتبادر، فإن التبادر من

باب الظهور، والنص مقدم على الظهور بلا شك. هذا كله على فرض أن الإمام علي عليه السلام كان يكتب مصحف فاطمة لحظة تحدث جبرائيل لفاطمة عليها السلام بمضمون

المصحف كما قد تلمح إليه رواية حماد بن عثمان (١)، أما إذا كانت الكتابة تحصل بعد

الفراغ من ذلك بأن تقوم الزهراء بإخبار الإمام علي عليه السلام بمضمون حديث جبرائيل

فالامر في غاية السهولة.

الجهل بحقيقة التعارض

ثم إن فضل الله في تعليقه على جواب الميرزا جواد التبريزي (حفظه الله) ارتكب مغالطة عند محاولته لتصوير التعارض في روايات مصحف فاطمة، حيث أن الروايتين اللتين تتحدثان عن أنه بخط علي عليه السلام عما يحدثه الملك لا تتنافى في متنها مع الروايات التي لا تدل على ذلك، لأنه من شروط التعارض أن يكون هناك تناف بين دلالة كلتا الروايتين أو مدلوليهما - على حسب المبنى -، ولا يوجد أي تعارض وتناف بين إقرار رواية بأمر وبين عدم دلالة رواية أخرى عليه، والتعارض إنما يكون بين إقرار رواية بأمر وإقرار رواية أخرى بما يكون نقيضاً للأول، وعلى سبيل المثال فالتعارض يكون محققاً بين ما يدل على الوجوب وبين ما يدل على عدم الوجوب أو ما يدل على الحرمة، أما لو دلت رواية على الوجوب ولم تدل رواية أخرى عليه فلا يكون هناك أي تعارض في البين. وفي مفروض الكلام فإن رواية سليمان بن خالد وحبيب الخثعمي لم تنفياً أن يكون كاتب مصحف فاطمة هو الإمام علي عليه السلام حتى يقال بأنها

متعارضة مع رواية حماد وأبي عبيدة، فما رتب عليه فضل الله بقوله: (فلا بد من الترجيح بينهما) باطل، لأنه مبني على أساس باطل. ومثل هذا الخطأ المكشوف يثبت أن فضل الله لم يفهم ما جاء في أول ما يدرس في كتب الحوزة العلمية من كتب أصول الفقه عن حقيقة التعارض وأحكامه (٢).

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٨.

(٢) راجع أصول الفقه: ج ٣، ص ٢١٠.

وخلاصة القول فإنه لا يكفي للقول بأن فاطمة عليها السلام هي أول مؤلفة و كاتبة في الاسلام الاستدلال بعدم وجود المانع كما يشير إليه فضل الله في جوابه السادس، بل لا بد من وجود الدليل، وفضل الله لا يملك حتى وجود رواية واحدة ضعيفة لكي يبرر بعد ذلك رأيه بمبناه من كفاية عدم وجود ما يدعو إلى الكذب في وثاقة الخبر، والغريب أن فضل الله كان قد أكد مرارا للتشكيك في شهادة الزهراء على مقولة (إنه لا يملك دليلا على النفي لكنه لم يجد دليلا على الإثبات)، فلماذا لم يلتزم بمقولته التي استخدمها للتشكيك هنا في التشكيك هنا فيما يدعيه أن فاطمة الزهراء عليها السلام هي

التي كتبت مصحف فاطمة؟!!

هل أنزل مصحف فاطمة مكتوبا؟!!

نعم وردت رواية واحدة في دلائل الإمامة يدل ظاهرها على أن مصحف فاطمة قد أنزل مكتوبا من السماء إلى الزهراء عليها السلام، فقد روى الطبري الامامي عن أبي الحسين

محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو ع لي محمد بن همام، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان، قال: حدثني علي بن سليمان وجعفر بن محمد، عن علي بن أسباط، عن الحسين بن أبي العلاء وعلي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عليه السلام عن مصحف فاطمة فقال: (انزل عليها بعد موت أبيها...، فلما أراد الله أن ينزله عليها أمر جبرائيل وميكائيل وإسرافيل أن يحملوا المصحف فينزلوا به عليها، وذلك في ليلة الجمعة من الثلث الثاني من الليل، هبطوا به عليها وهي قائمة تصلي، فما زالوا قياما حتى قعدت، فلما فرغت من صلاتها سلموا عليها، وقالوا: السلام يقرئك السلام، ووضعوا المصحف في حجرها، فقالت: الله السلام، ومنه السلام، وإليه السلام، وعليكم يا رسل الله السلام.

ثم عرجوا إلى السماء فما زالت من بعد صلاة الفجر إلى زوال الشمس تقرأه حتى أتت عليه على آخره. ولقد كانت طاعتها مفروضة على جميع من خلق الله من الجن والانس، والطير والبهائم، والأنبياء والملائكة. فقلت: جعلت فداك، فلما مضت إلى من صار ذلك المصحف؟ فقال: دفعته إلى أمير المؤمنين، فلما مضى صار إلى الحسن ثم

إلى الحسين، ثم عند أهله حتى يدفعوه إلى صاحب هذا الامر (١).

ومع غض النظر عن ضعف سندها كما سيأتي في فصل محتوى مصحف فاطمة فإنه لا منافاة بين كتابة أمير المؤمنين عليه السلام لما كان يميله جبرائيل عليه السلام على الزهراء عليها السلام وبين

نزول المصحف من السماء إليها، إذ لعله كان مكملا لما كتبه أمير المؤمنين عليه

السلام، أو لعله
كان مطابقا لما كتبه أمير المؤمنين أنزل عليها إتحافا وإكراما لتقرأه بصورة مجموعة،
وقد
دلت صحيحة أبي عبيدة السابقة أن نزول جبرائيل عليها السلام كان متكررا خلال
الفترة التي

(١) دلائل الإمامة: ص ١٠٤، ح ٣٤.

عاشتها الزهراء عليها السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله والمحددة بخمسة وسبعين يوما، ولا مانع أن يكون جبرائيل عليها السلام قد أتى في إحدى المرات بالمصحف مكتوبا بعد الانتهاء من إخبارها مشافهة بمحتواه. من المحرف والمزور؟

قال مؤلف (هوامش نقدية): (ادعى السيد مرتضى أن صاحب الاستدلال قال: (إن الأحاديث حول مصحف فاطمة متعارضة، ولكن الصحيح أنه قال: هناك اختلاف في الروايات المتعلقة بمصحف فاطمة، ثم قال في بعض فقرات الاستدلال: فلا بد من الترجيح، فسوغ مرتضى لنفسه أن يزور كلامه ويحرفه، والاختلاف غير التعارض اصطلاحا، وقد كان صاحب الاستدلال دقيقا، أما قوله: فلا بد من الترجيح، فليس معنى ذلك أن هناك تعارضا بمعنى التناقض والتكاذب بل يعني أنه لا بد من دراسة الأحاديث بما يمكن أن تنتهي إلى نتيجة معقولة) (١).

ولكننا نجد أن (فضل الله) قد قال في موضع من الشريط المسجل ما يلي: (فيه عدة روايات متعارضة)، وقال في حوار المسجل: (فهذا استيحاء بعد تعارض الروايات)، فراجع الشريط المسجل وعندها يفتضح المزور والمحرف، (وهل يستقيم الظل والعود اعوج)؟ هذا فضلا عن أن وجود الاختلاف في باقي الأمور المتعلقة بمصحف فاطمة عليها السلام - لو قبلنا بمبنى إلغاء الرواية الصحيحة بسبب اختلاف الروايات - لا تستوجب تأثيرا في مورد بحثنا، فإنه هنا خصوصية لا يصح معها ذلك وقد أشرنا إليها سابقا، وهي أنه قد اتفقت روايات مصحف فاطمة ومنها ما ورد بسند صحيح أن أمير المؤمنين عليه السلام هو كاتب مصحف فاطمة ولا توجد رواية واحدة وإن كانت ضعيفة

تقول أن كاتب المصحف هو فاطمة الزهراء عليها السلام، والاستيحاء إنما يصح إذا كان

الاختلاف محققا بالفعل.

(١) هوامش نقدية: ص ٦١.

الفصل الثالث: مصدر مصحف فاطمة عليها السلام
ومثلما ذكر سابقا بأن الزهراء عليها السلام (كانت تكتب ما تسمعه من رسول الله)
عاد هنا

ليؤكد هذا الامر من جديد بعد أن أضاف إليه احتمالا آخر، فقال: (وإذا كانت بعض الأحاديث تختلف في تقويم هذا المصحف، وبعض الأحاديث تقول أن جبرائيل كان يؤنسها ويحدثها عن أبيها وكان علي يكتب ذلك فإن الرأي الأقرب هو أن مصحف الزهراء هو مجموعة العلوم التي كانت تسمعها من رسول الله فيما كانت تسمعه منه أو فيما كان يحدثها علي عنه، وربما تنقل بعض الأحاديث أن ولدها الحسن وهو طفل صغير كان ينقل إليها ما كان يسمعه من جده رسول الله فتكتبه).
ويشتمل كلامه على أمرين:

الامر الأول: إن هناك أحاديث تقول إن مصدر هذا المصحف هو جبرائيل عليه السلام وكتابه هو علي عليه السلام ولكن الرأي الأقرب هو خلاف ذلك، ولم يبين فضل الله السر

في عدم قبول كون مصدر مصحف فاطمة هو جبرائيل مع ورود الأحاديث به - وهي صحيحة سندا كما أسلفنا - سوى عدم إمكان كون مصحف فاطمة ملهما من قبل الله تعالى للزهراء المرضية عليها السلام لاستنزام ذلك للنبوة كما جاء في الحوار المسجل.
الامر الثاني: ان مصدر هذا المصحف هو الرسول صلى الله عليه وآله فكانت تسمع منه مباشرة أو

بوسائط كالامام علي والامام الحسن عليهما السلام.

البحث في الامر الأول

أما الامر الأول: ففيه إن عدم قبول رأي معين وردت فيه الروايات لا بد أن يكون له وجه معقول حتى لا يكون من باب الرد على الله ورسوله والأئمة الطاهرين، وهذا الوجه يمكن أن نتصوره من خلال الاحتمالات التالية:

- ١ - إن هذه الروايات ضعيفة الاسناد بينما التي تقابلها صحيحة الاسناد.
- ٢ - إن هذه الروايات تتنافى في مضمونها مع النص القرآني والسنة القطعية والعقل والعقائد المسلمة بين المسلمين.
- ٣ - إن الروايات التي تقابل هذه الروايات مفسرة لها، فيجب حمل هذه على تلك والاحتمالات الثلاثة باطلة بأجمعها.

مناقشة الاحتمال الأول:

أما الاحتمال الأول فقد مر أن الرواية التي أوردها الكليني بإسناده إلى أبي عبيدة صحيحة، يضاف إليها رواية صحيحة أخرى رواها الصنفار في بصائر الدرجات بسنده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمار، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (... إنما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها) (١)

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧١ - ١٧٢، ح ٣.

(١٥١)

هذا مضافا إلى ما سيأتي من أن الروايات التي تقابلها ليست فيها رواية واحدة متفق على صحتها حتى يؤخذ بها، وعلى فرض وجودها فلا يمكن الاخذ بها من دون النظر في دلالتها وما سيؤول إليه أمرها بعد التعارض.

مناقشة الاحتمال الثاني:

وأما الاحتمال الثاني والقول بأن هذه الروايات تتنافى مع القرآن والسنة فمردود أيضا لان القرآن الكريم يؤكد على أن جبرائيل تحدث إلى أناس لم يكونوا أنبياء كمریم عليها السلام،

قال تعالى: (فاتخذت من دونهم حجابا فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا* قال إنما أنا رسول ربك لا هب لك غلاما زكيا) (١)، وكذلك زوجة نبي الله إبراهيم تحدثت مع الملائكة كما أشارت إليه الآية ٧٤ من سورة هود، قال تعالى: (... وامرأته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب)، ولم نر في السنة ما يخالف هذا المعنى بل جاء فيها ما يعضده، فقد روى الطبري عن الشريف أبي محمد يعضده، فقد روى الطبري عن الشريف أبي محمد الحسن بن أحمد العلوي المحمدي

النقيب، قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى القمي (رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن موسى المتوكل، قال: حدثنا علي بن الحسن السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثني الحسن بن عبد الله، عن يونس بن ظبيان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (لفاطمة عليها السلام تسعة أسماء: فاطمة،

والصديقة، والمباركة، والطاهرة، والزكية، والراضية، والرضية، والمحدثة، والزهراء) (٢).

كما روى الشيخ الصدوق في كتابه علل الشرائع حول العلة التي من أجلها سميت فاطمة عليها السلام محدثة، عن أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسين بن علي السكري، عن محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدثنا شعيب بن واقد، قال: حدثني إسحاق بن جعفر بن محمد بن عيسى بن زيد بن علي، قال: سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول: (إنما سميت فاطمة عليها السلام محدثة لان الملائكة كانت تهبط من

السماء فتناديها كما تنادي مريم بنت عمران فنقول: يا فاطمة (إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين)، يا فاطمة (اقتني لربك واسجدي واركعي مع الراكعين)، فتحدثهم ويحدثونها، فقالت لهم ذات ليلة: أليست المفضلة على نساء العالمين مريم بنت عمران؟ فقالوا: إن مريم كانت سيدة نساء عالمها، وإن الله عز وجل جعلك سيدة نساء عالمك وعالمها، وسيدة نساء الأولين والآخرين) (٣).

-
- (١) الآيات ١٧ - ١٩ من سورة مريم.
- (٢) دلائل الإمامة: ص ٧٩، ح ١٩. علل الشرائع: ج ١، ص ١٧٨، ح ٣. النخصل: ص ٤١٤، ح ٣.
أمالي الصدوق:
ص ٤٧٤، ح ١٨.
- (٣) علل الشرائع: ج ١، الباب ١٤٦، ص ١٨٢. وكذلك ما رواه الطبري في دلائل الإمامة: ص ٨٠، ح ٢٠.

وقد روى الصدوق أيضا في نفس الباب السابق من كتابه علل الشرائع عن أبيه قال: حدثنا عبد الله بن الحسن المؤدب، عن أحمد بن علي الأصبهاني، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن إسماعيل بن بشار قال: حدثنا علي بن جعفر الحضرمي بمصر منذ ثلاثين سنة، قال: حدثنا سليمان، قال محمد بن أبي بكر لما قرأ: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث) وهل يحدث الملائكة إلا الأنبياء؟ قال: مريم لم تكن نبيه وكانت محدثة، وأم موسى بن عمران كانت محدثة ولم تكن نبيه، وسارة امرأة إبراهيم قد عاينت الملائكة فبشروها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ولم تكن نبيه، وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله كانت محدثة ولم تكن نبيه). وهذه الرواية وإن لم

تنسب لأهل البيت إلا أنها تأكيد لحقيقة وردت عنهم عليهم السلام، ويكفي في ذلك صدورها

عن محمد بن أبي بكر (رضوان الله تعالى عليه) ربيب حجر أمير المؤمنين عليه السلام، ولذا

نجد أن الشيخ الصدوق يعلق عليها قائلا: (وقد أخبر الله عز وجل في كتابه بأنه ما أرسل من الأنبياء أحدا من النساء في قوله تبارك وتعالى: (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم) ولم يقل نساء، المحدثون ليسوا برسل ولا أنبياء) (١). وإلى هذا ذهب الشيخ الطوسي في تفسير الآية ٤٢ من سورة آل عمران الواردة في رواية العلل الفاتية، فقد قال: (وفي ظهور الملائكة لمريم قالوا قولين: أحدهما: إن ذلك معجزة لذكريا عليه السلام لان مريم لم تكن نبيه لقول الله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم)، والثاني: أن يكون ذلك برهانا لنبوة عيسى عليه السلام كما

كان ظهور الشهب والغمامة وغير ذلك معجزة للنبي قبل بعثته، فالأول قول الجبائي، كان ظهور الشهب والغمامة وغير ذلك معجزة للنبي قبل بعثته، فالأول قول الجبائي، والثاني قول ابن الاخشاد. ويجوز عندنا أن يكون ذلك معجزة لها وكرامة وإن لم تكن نبيه، لان إظهار المعجزات عندنا يجوز على يد الأولياء والصالحين، لأنها إنما تدل على مدى صدق من ظهرت على يده سواء كان نبيا أو إماما أو صالحا) (٢). استنكار رأي الامام الخميني!

ويحسن بنا هنا التوقف قليلا عند استنكار فضل الله لرأي الامام الخميني (رضوان الله تعالى عليه)، فالامام يقول في وصيته العظيمة: (ونحن نفتخر بأن... الصحيفة الفاطمية ذلك الكتاب الملهم من قبل الله تعالى للزهراء المرضية مختص بنا) (٣). و (فضل الله) يظهر من مجموع أجوبته أنه يتحاشى أن يصرح بأن جبرائيل هو الذي تحدث مع الزهراء عليها السلام وإذا اقتضى الامر فهو يقول إن ملكا كان يحدثها، وهو في جوابه

(١) علل الشرائع: ج ١، ص ١٨٢، وقد أورد الصفار رواية شبيهة بما رواه الصدوق عن محمد بن أبي بكر،
فراجع
بصائر الدرجات: ص ٣٩٢، ح ١٦، ويشهد لصدق هذا الخبر ما مر في مبحث منزلة الزهراء عند التعرض
للشبهة
الأولى من الشبهات الموهمة لعدم طهارة الزهراء عليها السلام، حيث أوردنا روايتين صحيحتين رواهما القمي
والكليني، وقد
جاء فيهما: (لان البنت لا تكون رسولا).
(٢) تفسير التبيان: ج ٢، ص ٤٥٧.
(٣) صحيفة نور: ج ٢١، ص ١٧١.

السادس وإن قال بعدم وجود مانع من كون الملك هو جبرائيل ولكنه ضعف رواية أبي عبيدة ورواية حماد بن عثمان الدالتين ع لي تحدث جبرائيل والملك معها، وفي كتاب الندوة جعل المتحدث مع فاطمة عليها السلام مرددا بين جبرائيل عليه السلام أو ملك آخر، ويبدو أنه

فرارا من إثبات تحدث جبرائيل معها على وجه الخصوص استنكر في الحوار المسجل ذلك معتمدا على الربط والتلازم ما بين كون مصحف فاطمة ملهما من قبل الله تعالى ومنزلا من عنده سبحانه وبين كون الزهراء نبية!

واستنكاره وربطه ليس في محله فإننا نعلم أن الذي يميز النبي عن غيره ليس هو في تحدث جبرائيل عليه السلام معه، فكما أشرنا وردت بعض الآيات القرآنية التي تنص على

تحدث جبرائيل مع غير الأنبياء، ونعلم أيضا أن التحدث بما يشكل في مجموعه كتابا ومصحفا ليس هو الميزان في كون المتحدث إليه نبيا والمتحدث به كتابا سماويا كالتوراة

والإنجيل والقرآن، فإن الكتاب السماوي هو الكتاب الذي يوحى بمضمونه إلى النبي بعنوان كونه نبيا وبمعنى إنه الكتاب المرسل به، أما مجرد أن يلهم غير النبي بأمر في غير الاحكام الشرعية ثم تدوين ذلك في كتاب فلا يلازم النبوة أصلا. نعم ذهب القرطبي إلى أن مريم عليها السلام نبيه مستدلا على ذلك بأن الله أوحى إليها بواسطة الملك (١)،

ولكنه رأي مرفوض من قبل علماء الامامية بالاتفاق، ولم يقل أحد منهم بالتلازم بين النبوة والوحي حتى يقال بإنكار نزول الوحي على فاطمة لأنه مستلزم للنبوة، مع ما في القول بنبوتها أيضا خرق لضرورة دينية وهي عدم وجود نبي بعد خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله.

جواب الامام الخميني:

قال الامام الخميني: (إنني أرى نفسي قاصرا عن التحدث حول السيدة الصديقة عليها السلام، وأكتفي بذكر رواية منقولة بسند معتبر في الكافي الشريف، وتلك الرواية هي إن

الامام الصادق عليه السلام قال: (إن فاطمة مكثت بعد رسول الله خمسة وسبعين يوما، وكان

يدخلها حزن شديد على أبيها، وكان جبرائيل يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك) (٢). وظاهر الرواية انه كانت تحصل مراودة خلال هذه الخمسة

والسبعين يوما، أي إن هبوط جبرائيل وصعوده كان كثيرا، ولا أظن إنه قد ورد في حق

أحد غير الطبقة الأولى من الأنبياء العظام مثل ما ورد في شأنها من أن جبرائيل الأمين وخلال مدة خمسة وسبعين يوماً كان يهبط عليها ويذكر لها القضايا التي ستقع في المستقبل وما سيجري على ذريتها، وكان الأمير يكتب ذلك، وكما كان أمير المؤمنين كاتباً لوحي رسول الله فقد كان كاتباً لوحي السيدة الصديقة خلال الخمسة والسبعين يوماً، وبالطبع فإن الوحي بمعنى الاتيان بالاحكام قد انتهى بموت الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

(١) الجامع لاحكام القرآن: ج ٤، ص ٨٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤١.

إن مسألة مجيء جبرائيل لشخص ليست مسألة بسيطة، فلا يظن أن جبرائيل قد هبط أو يمكن أن يهبط لكل فرد، فإن هذا يستلزم تناسبا ما بين روح ذلك الشخص الذي سيهبط عليه جبرائيل وبين مقام جبرائيل الذي هو الروح الأعظم...، وكان مثل هذا التناسب متحققا بين جبرائيل الذي هو الروح الأعظم وبين الأنبياء ذوي الدرجة الأولى مثل رسول الله وموسى وعيسى وإبراهيم وأمثالهم، ولم يكن هذا قد حصل لكل الافراد ولم يقع بعد ذلك لشخص آخر، بل إنني لم أر حتى في حق الأئمة أن جبرائيل قد نزل عليهم بهذا الشكل، وكل ما شاهدته أنه نزل على الزهراء عليها السلام فقط

وبشكل متكرر خلال هذه الخمسة والسبعين يوما، وكان يحدثها بما سيحري على ذريتها...، وعلى كل حال فإنني أعد هذا الشرف وهذه الفضيلة أعظم من جميع الفضائل التي ذكروها للزهراء رغم إنها فضائل عظيمة، حيث إنه لم تقع مثل هذه الفضيلة لغير الأنبياء عليهم السلام بل إنها لم تقع لكل الأنبياء، بل للطبقة الرفيعة من الأنبياء

عليهم السلام ولبعض الأولياء الذين هم في رتبهم (١). وهكذا نلاحظ أن الامام الخميني (رضوان الله تعالى عليه) دفعا لشبهة استلزام تحدث جبرائيل لشخص ما للنبوة أشار لمسألة نزول الاحكام وإن هذا مختص بالنبي وانتهى بموته، وهو في هذا قريب من رأي العلامة المجلسي. الفرق بين النبي والمحدث

وقد أورد الشيخ الكليني في الكافي بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن الأحول، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرسول والنبي والمحدث، قال: (الرسو الذي يأتيه جبرائيل قبلا فيراه ويكلمه فهذا الرسول، وأما النبي فهو الذي يرى في منامه نحو رؤيا إبراهيم ونحو ما كان رأى رسول الله صلى الله عليه وآله من أسباب النبوة قبل الوحي حتى أتاه جبرائيل عليه السلام من عند الله

بالرسالة، وكان محمد صلى الله عليه وآله حين جمع له النبوة وجاءته الرسالة من عند الله يجيئه بها

جبرائيل ويكلمه بها قبلا، ومن الأنبياء من جمع له النبوة ويرى في منامه ويأتيه الروح ويكلمه ويحدثه، من غير أن يكون يرى في اليقظة، وأما المحدث فهو الذي يحدث فيسمع، ولا يعاين ولا يرى في منامه) (٢). رأي العلامة المجلسي:

وقد عقب المجلسي على هذا الحديث بقوله: (واعلم أن تحقيق الفرق بين النبي والامام عليهما السلام واستنباطه من تلك الاخبار لا يخلو من إشكال، وكذا الجمع بينهما وبين

سائر الاخبار التي سيأتي بعضها وأوردنا أكثرها في كتاب البحار، في غاية الاشكال،
والذي ظهر لي من أكثرها هو أن الامام لا يرى الحكم الشرعي في المنام، والنبى قد
يراه

(١) صحيفة نور: ج ١٩، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢) الكافي: ج ١، ص ١٧٦، ح ٣.

فيه، وأما الفرق بين الامام والنبى وبين الرسول، ان الرسول يرى الملك عند إلقاء الحكم

والنبى غير الرسول والامام لا يريانه في تلك الحال، وإن رأياه في سائر الأحوال، ويمكن أن يخص الملك الذي لا يريانه بجبرائيل عليه السلام، ويعم الأحوال لكن فيه أيضا

منافرة لبعض الروايات، ومع قطع النظر عن الاخبار لعل الفرق بين الأئمة عليهم السلام وغير

أولي العزم من الأنبياء أن الأئمة عليهم السلام نواب الرسول صلى الله عليه وآله لا يبلغون إلا بالنيابة، وأما

الأنبياء وإن كانوا تابعين لشريعة غيرهم لكنهم مبعوثون بالأصالة وإن كانت تلك النيابة أشرف وأعلى رتبة من تلك الأصالة، وربما يفرق بينهما بأن الملك يلقي إلى النبى على وجه التعليم، وإلى الامام للتنبيه.

وبالجملة لا بد لنا من الاذعان بعدم كونهم أنبياء، وإنهم أفضل وأشرف من جميع الأنبياء سوى نبينا صلوات الله عليه وعليهم، ومن سائر الأوصياء عليهم السلام، ولا نعرف

سببا لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلاله خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله، ولا يصل عقولنا إلى

فرق بين النبوة والإمامة، وما دلت عليه الاخبار فقد عرفته والله يعلم حقائق أحوالهم صلوات الله عليهم.

رأى الشيخ المفيد:

قال الشيخ المفيد (قدس الله روحه) في شرح عقائد الصدوق (رحمه الله): أصل الوحي هو الكلام الخفي، ثم تطلق على كل شئ قصد به إلى إفهام المخاطب على السر له من غيره، والتخصيص له به دون من سواه، فإذا أضيف إلى الله تعالى كان فيما يخص به الرسل خاصة دون من سواهم على عرف الاسلام وشريعة النبى صلى الله عليه وآله، قال

تعالى: (وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه) (١)، فاتفق أهل الاسلام على أن الوحي كان رؤيا مناما وكلاما سمعته أم موسى في منامها على الاختصاص، وقال تعالى:

(وأوحى ربك إلى النحل) (٢) يريد به الالهام الخفي إذ كان خاصا بمن أفرده دون من سواه، فكان علمه حاصلًا للنحل بغير كلام جهر به المتكلم فاسمعه غيره.

وساق (رضوان الله عليه) الكلام إلى أن قال: وقد يري الله في المنام خلقا كثيرا ما يصح تأويله ويثبت حقه لكنه لا يطلق بعد استقرار الشريعة عليه اسم الوحي، ولا يقال

في هذا الوقت لمن أطلعه الله على علم شئ أنه يوحى إليه، وعندنا أن الله يسمع الحجج بعد نبىه صلى الله عليه وآله كلما يلقيه إليهم أي الأوصياء في علم ما يكون،

لكنه لا يطلق
عليه اسم الوحي لما قدمناه من إجماع المسلمين على أنه لا يوحى لاحد بعد نبينا صلى
الله عليه وآله
وأنه لا يقال في شئ مما ذكرناه أنه وحي إلى أحد، ولله تعالى أن يبيح إطلاق الكلام
أحيانا ويحظره أحيانا ويمنع السمات بشيء حيناً ويطلقها حيناً، فأما المعاني فإنها لا
تتغير عن حقائقها على ما قدمناه. وقال (رحمه الله) في كتاب المقالات: إن العقل لا

(١) الآية ٧ من سورة القصص.

(٢) الآية ٦٨ من سورة النحل.

يمنع من نزول الوحي إليهم عليهم السلام وإن كانوا أئمة غير أنبياء، فقد أوحى الله عز وجل إلى أم موسى عليها السلام (أن ارضعيه...) الآية، فعرفت صحة ذلك بالوحي، وعملت عليه

ولم تكن نبيا ولا رسولا ولا إماما، ولكنها كانت من عباد الله الصالحين، وإنما منعت من نزول الوحي إليهم والايحاء بالأشياء إليهم للاجماع على المنع من ذلك والاتفاق على أنه من زعم أن أحدا بعد نبينا صلى الله عليه وآله يوحى إليه فقد أخطأ وكفر، ولحصول العلم

بذلك من دين النبي، كما أن العقل لم يمنع من بعثة نبي بعد نبينا صلى الله عليه وآله ونسخ شرعه

كما نسخ ما قبله من شرايع الأنبياء، وإنما منع الاجماع والعلم بأنه خلاف دين النبي صلى الله عليه وآله من جهة اليقين وما يقارب الاضطرار، والامامية جميعا على ما ذكرت ليس بينها

فيه على ما وصفت خلاف. ثم قال: (القول في سماع الأئمة كلام الملائكة الكرام وإن كانوا لا يرون منهم الاشخاص)، وأقول بجواز هذا من جهة العقل، وإنه ليس يمتنع في الصديقين من الشيعة، المعصومين من الضلال، وقد جاءت بصحته وكونه للأئمة ومن سميت من شيعتهم الصالحين الأبرار الأخيار واضحة الحجة والبرهان، وهو مذهب

فقهاء الامامية وأصحاب الآثار منهم، وقد أباه بنو نوبخت وجماعة من الامامية لا معرفة لهم بالأخبار، ولم يتعمقوا النظر ولا سلكوا طريق الصواب)، انتهى كلامه (١). الروايات المؤيدة لرأي المفيد:

ويشهد لكلام الشيخ المفيد الأخير من تحدث الملائكة مع الأئمة ما رواه الصفار بسند صحيح عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن داود بن فرقد، قال: سألته عن قول الله عز وجل: (إنا أنزلناه في ليلة القدر)* وما أدراك ما ليلة القدر)، قال عليه السلام: (نزل فيها ما يكون من السنة إلى السنة من موت أو مولود،

قلت له: إلى من؟ فقال عليه السلام: إلى من عسى أن يكون! إن الناس في تلك الليلة في صلاة ودعاء ومسألة، وصاحب هذا الامر في شغل تنزل الملائكة إليه بأمر السنة من غروب الشمس إلى طلوعها من كل أمر، سلام له إلى أن يطلع الفجر) (٢).

وكذلك روى الصفار بسند صحيح عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل:

(إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا

وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون) (٣)، قال عليه السلام: (هم الأئمة من آل محمد)
(٤).

وروى الصفار أيضا عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أسلم، عن علي بن أبي
حمزة، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: (ما من ملك
يهبطه

-
- (١) مرآة العقول: ج ٢، ص ٢٨٩.
(٢) بصائر الدرجات: ص ٢٤٠، ح ٢.
(٣) الآية ٣٠ من سورة فصلت.
(٤) بصائر الدرجات: ص ١١٣، ح ١٥.

الله في أمر إلا بدأ بالامام فعرض ذلك عليه، وإن مختلف الملائكة من عند الله تبارك وتعالى إلى صاحب هذا الامر (١). والسند صحيح بناء على رأي من يذهب إلى توثيق علي بن أبي حمزة البطائي كما عليه الامام الخميني والشيخ المامقاني، أما علي رأي السيد الخوئي فالسند ضعيف به. وليست الأحاديث الدالة على تحدث الملائكة للامام علي محدودة بما جاء في مصادر الخاصة فقد وردت في كتب العامة أيضا، وعلى سبيل

المثال فقد روى محمد بن أحمد بن تميم التميمي (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ) بإسناده إلى ثعلبة

الجماني قال: (دخلت على علي بن أبي طالب اليوم الثاني وهو يجود بنفسه مغمى عليه، وأم كلثوم تبكيه، فأفاق وقال: ما هذا الصوت؟ قالوا: أم كلثوم تبكيك؟ قال: ما يبكيك يا بنية؟ قالت: مما أرى بك يا أمير المؤمنين، قال: أما أنك لو ترين ما أرى ما

بكيت، هذا موكب ملائكة السماوات السبع تأتي فوجا فوجا يسلمون علي، وهذا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أمامك خير لك) (٢). وعلى هذا فما جاء في صحيحة أبي بصير

السابقة بأن مصحف فاطمة (إنما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها) لا إشكال فيه لان الوحي أعم من وحي النبوة والالهام وبقية أنواع كما ذكر ذلك الشيخ المفيد. أما العقل بحد ذاته فليس له سبيل لرفض تحديث الملائكة وجبرائيل لاحد من أوليائه، لان مجال المستقلات العقلية محدود، ولا يمكن أن يشمل مثل هذه القضية فهي ليست مثل مسائل تجسيم الله وتحديدته أو بنسبة الظلم إلى الباري عز وجل حتى يستقل العقل برفضها. وهكذا الامر بالنسبة للعقائد المسلمة بين المسلمين. ونحن نرجو أن لا يكون منشأ استقراب فضل الله للرأي الاخر هو استبعاد هذه الفضيلة والمكرمة لفاطمة الزهراء عليها السلام، فهل إن الزهراء عليها السلام أقل مقاما من السيدة

مريم عليها السلام التي تحدث معها جبرائيل عليه السلام مباشرة؟ مع ما ورد من الأحاديث بأنها - أي

الزهراء عليها السلام - سيدة نساء العالمين من الأولين والآخرين؟ الملك أم جبرائيل؟

ويحسن الإشارة هنا إلى أن بعض الروايات التي تطرقت لمصحف فاطمة لم تحدد الملك الذي كان يحدث الزهراء بجبرائيل بل أطلقت اسم الملك من غير تحديد (٣)، وليس في هذا أي تعارض، وعبرة فضل الله في الشريط المسجل تشعر بوجود تعارض بين رواية تحديد مصدر مصحف فاطمة بالملك، وبين رواية تحديده بجبرائيل عليه السلام،

ولكنه في جوابه السادس يصرح بعدم وجود أي مانع من كون الملك هو جبرائيل.
والسر في ذلك إن هذا من موارد الجمع العرفي بين الروايات، وهو ما يعتبره
الأصوليون خارج نطاق التعارض في مداليل الروايات، فحيثما كان الجمع العرفي

(١) بصائر الدرجات: ص ١١٥، ح ٢٢.

(٢) المحن: ص ١٠٠.

(٣) كما في بصائر الدرجات: ص ١٧٢، الباب ١٤، ح ٣.

موجودا فالتعارض مفقود، أي أنه لا تصل النوبة إلى باب التعارض حتى يبحث بعد ذلك عن أحكام هذا الباب من التساقط أو غير ذلك من المرجحات المذكورة فيه، فإن العرف عندما تلقى عليه هاتان الروايتان لا يرى وجود أي تعارض بينهما، بل يعتبر إن إحداهما تطبيق ومصدق للأخرى، ولذا لا نرى أي وجه لترديد فضل الله - كما جاء في كتاب الندوة - من أن الملك الذي كان يحدث الزهراء عليها السلام إما أن يكون جبرائيل أو

ملك آخر، بل هو جبرائيل عليه السلام على نحو التحديد لصحيحة أبي عبيدة التي تكون قرينة

دالة على المراد من الملك في الروايات الأخرى.

مناقشة الاحتمال الثالث:

أما الاحتمال الثالث وهو القول بوجود روايات مفسرة فإنه باطل لعدم وجودها، أما القول بوجود روايات تعارض نسبة المصحف إلى جبرائيل وترجح عليها فمردود أيضا: بكثرة الروايات التي تنص على تحدث جبرائيل عليه السلام مع الزهراء عليها السلام ومن بينها

روايات صحيحة سنداً. وبأنه يمكن الجمع بينهما إذا قلنا بأن مصدر مصحف فاطمة هو جبرائيل عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله معاً، إلا أن فضل الله لا يفترض هذا الأمر ويحصر

الاحتمال في أمرين فقط فإما أن يكون جبرائيل قد حدثها أو لم يحدثها.

البحث في الأمر الثاني

أما بالنسبة للأمر الثاني فيبدو أن عمدة ما يستند إليه فضل الله من القول بأن مصدر المصحف هو رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثة أسباب:

أولها: إن بعض الروايات تقول إنه إمام رسول الله.

الثاني: إن الروايات متعارضة مع بعضها.

الثالث: عدم إمكان كون مصحف فاطمة ملهما من قبل الله تعالى للزهراء عليها السلام لاستلزام ذلك النبوة، وقد تعرضنا لتفنيد هذه الشبهة قبل قليل، ويبقى الكلام في السببين الأولين.

مناقشة السبب الأول:

أما فيما يخص السبب الأول فإن هناك عدة روايات تشير إلى أن مصدر مصحف

فاطمة عليها السلام هو رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي ما يلي:

١ - ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن علي بن سعيد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

(... إن عندنا سلاك رسول الله وسيفه ودرعه، وعندنا والله مصحف فاطمة ما فيه آية

من كتاب الله وإنه لاملاء رسول الله وخطه علي بيده) (١).
ورواة السند كلهم ثقات إلا علي بن سعيد فهو مشترك بين جماعة وجميعهم إما
مهمل أو مجهول، والموثق الذي جاء بهذا الاسم لم يدرك الامام الصادق عليه السلام.

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧٢.

٢ - ما رواه الصفار أيضا عن أحمد بن موسى، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن أبي زكريا يحيى، عن عمرو الزيات، عن أبان وعبد الله بن بكير قال: لا أعلمه إلا ثعلبة أو علاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام أنه قال، (...). وخلفت فاطمة مصحفا ما هو قرآن، ولكنه كلام من كلام الله أنزل عليها، إملاء رسول الله وخط علي (١). وفي السند ضعف من جهة أن أبا زكريا يحيى يطلق على أربعة هم يحيى بن المساور التميمي وحاله مهمل، ويحيى بن أبي بكر وهو مهمل أيضا، ويحيى بن محمد الرازي وهو مجهول الحال، ويحيى بن سعيد القطان وهو عامي ثقة، ولكن من المستبعد جدا أن يكون قد أدرك الحسن بن علي بن النعمان لأن يحيى القطان روى عن الامام الصادق عليه السلام والحسن بن علي بن النعمان كان من أصحاب الامام العسكري عليه السلام، وكذلك الامر في يحيى بن المساور فهو من الرواة عن

الامام الصادق وفي السند ضعف آخر بعمرو الزيات. ويحتمل قويا وجود تصحيف في السند بأن يكون أبو زكريا كنية يحيى بن عمرو الزيات وهو مهمل أو مجهول.

٣ - ما رواه الصفار أيضا عن السندي بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن علي بن الحسين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (...). وعندنا مصحف فاطمة، أما والله ما فيه

حرف من القرآن ولكنه إملاء رسول الله وخط علي (٢). ورواة السند كلهم ثقات إلا أن علي بن الحسين مشترك، وإن كان الأقرب للنظر أن يكون علي بن الحسين العبدي وهو ثقة.

٤ - ما ذكرناه قبل قليل أن الصفار روى في بصائره عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (...). وعندنا مصحف فاطمة أما والله ما فيه حرف من

القرآن، ولكنه إملاء رسول الله وخط علي (...). (٣). وقد مر الخلاف في علي بن أبي حمزة بين السيد الخوئي من جهة والامام الخميني والشيخ المامقاني من جهة أخرى. مناقشة السبب الثاني:

أما السبب الثاني وهو تعارض الروايات، فلا بد أن نقرر - قبل الخوض فيه - أصلا متفقا عليه في باب التعارض وهو أن التعارض إنما يتم بعد استكمال حجية كلا الخبرين، لأن التعارض إنما يقع بين الحجة والحجة، واللاحجة لا يمكنها أبدا أن تعارض الحجة.

وبناء على ذلك فإن التعارض هنا إنما يصح بناء على أن المراد بعلي بن الحسين في الرواية الثالثة هو العبدي وبناء على توثيق علي بن أبي حمزة البطائني عن قول

-
- (١) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١٤.
 - (٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٩.
 - (٣) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٣.

الامام الخميني والعلامة المامقاني. نعم يصح النظر في وجود تعارض بين دلالة كلتا الطائفتين من الروايات بلحاظ أنفسها لا بلحاظ وصولها إلى مرتبة الحجية فالتعارض، أي إننا نفترض أنها قد بلغت مرتبة الحجية ثم نناقش في تعارض وتنافي دلالة الطائفتين. و (فضل الله) لم يتعرض - حسب ما يبدو وكما سيظهر - لمسألة التعارض من جهة الوصول لمرتبة الحجية من ناحية السند بل اكتفى بملاحظة تعارض مضمون الروايات.

أما فيما يتعلق بالتعارض الموهوم فإننا نرى أن من الممكن الجمع بين هاتين الطائفتين من الاخبار - وكما فعل ذلك العلامة المجلسي - بأن يكون المراد من رسول الله هو المبعوث من قبله أي الوحي، والمراد به هو جبرائيل عليه السلام، فقد نقل العلامة المجلسي

الرواية الثانية التي نقلناها قبل قليل من الطائفة من الاخبار القائلة أن مصدر مصحف فاطمة عليها السلام هو إمام رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم علق عليها قائلاً: (والمراد برسول الله جبرائيل) (١).

وواضح إنه لا يوجد أي تعسف في هذا الحمل، فقد استخدم لفظ الرسول بمعنى الوحي والملك وجبرائيل في موارد عديدة من القرآن الكريم، قال تعالى حاكياً عن لسان جبرائيل: (قال إنما أنا رسول ربك لاهب لك غلاماً زكياً) (٢)، وقال تعالى (الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس) (٣)، وقال عز وجل: (وهو القاهر فوق عباده ويرسل عليكم حفظة حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم يفرطون) (٤)، وقال تعالى: (الحمد لله فاطر السماوات جاعل الملائكة رسلاً) (٥)، وقال عز وجل: (إن رسلنا يكتبون ما تمكرون) (٦)، وقال عز من قائل: (ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية) (٧)، وكذلك في سورة هود الآيات: ٦٩، ٧٧، ٨٨.

والذي يؤيد ما ذهب إليه العلامة المجلسي إن الرواية تقول: (ولكنه كلام من الله أنزل عليها، إمام رسول الله وخط علي)، وعندما يكون الكلام من الله تعالى والانزال من قبله على الزهراء عليها السلام فالمناسبة تقتضي أن يكون جبرائيل هو الواسطة في نقله، ويلاحظ

تعبير صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذكر كلمة رسول الله.

(١) بحار الأنوار: ج ٢٦، ص ١٤٢.

(٢) الآية ١٩ من سورة مريم.

(٣) الآية ٧٥ من سورة الحج.

(٤) الآية ٦١ من سورة الانعام.

- (٥) الآية ١ من سورة فاطر.
(٦) الآية ٢١ من سورة يونس.
(٧) الآية ٣١ من سورة العنكبوت.

جهل أم استخفاف بالعقول؟!!

سعى مؤلف (هوامش نقدية) بذريعة نقد الآخرين - وبطريقة ملتوية لم يحسن إتقانها - إلى تثبيت التعارض في الروايات المتعرضة لمصدر مصحف فاطمة، فقال: (وعليه فالتعارض حاصل بين الروايات التي تفيد أن الاملاء عن طريق الملك حصرا وبين الروايات التي تفيد أن الاملاء من رسول الله وكتابة علي عليه السلام. خاصة إذا التفتنا

إلى الروايات التي تفيد أن زمن الاملاء بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله والروايات التي تفيد

أن الاملاء من رسول الله صلى الله عليه وآله نفسه فيكون في حياته) (١). وفي كلامه عدة مغالطات، فإن الروايات المتعرضة لمصدر مصحف فاطمة لم تفد أن الاملاء كان محصورا بالملك، ولكن من جهة صحة حمل رسول الله صلى الله عليه وآله على الملك

وخصوصا مع ملاحظة التعبير المستعمل في الرواية الذي ناسب هذا الحمل قلنا بأن المراد من رسول الله جبرائيل، وإلا فإنه لو ثبت دليل أن نبي الاسلام صلى الله عليه وآله كان يملي

على فاطمة عليها السلام بمضمون مصحفها لالتزمنا به وما لزم من ذلك أي تعارض، إذ لا

تعارض بين الاثبات والاثبات.

وبناء على ذلك، فإذا قلنا بأن المراد من رسول الله هو جبرائيل فيسقط احتمال أن يكون الاملاء من زمن النبي صلى الله عليه وآله، لان هذا الاحتمال فرع كون المملي هو النبي صلى الله عليه وآله،

ومثل هذه المغالطات لا تخلو عن أمرين، فإما أن تكون صادرة عن جهل فتكشف عن سطحية لا تسمح لمرتكبيها الخوض في هذه المسائل والرد على عالم محقق كالعلامة السيد جعفر مرتضى العاملي، وإما تكون عن عمد فهي من صور الاستخفاف بعقول القراء، ولكن الحقيقة أنها من استخفاف مرتكبيها بنفسه. خلط وخبط!

وخلاصة الامر فإننا بعد هذا الجمع بين الاخبار نطالب فضل الله بذكر الدليل على أقرب رآيه، وكذلك بذكر المصادر التي تقول إن الامام علي عليه السلام كان ينقل إلى الزهراء عليها السلام الأحاديث عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وتقوم فاطمة عليها السلام بتدوين ذلك في

مصحفها، وأيضا ما ذكره أن الامام الحسن عليه السلام قام بذلك، وكذلك نطالبه بذكر المصدر

الذي ورد فيه أن الزهراء عليها السلام كانت تتلو الأحاديث التي في مصحفها على

نساء

المهاجرين والأنصار.

ومن المحتمل قويا أن (فضل الله) قد خلط بين مصحف فاطمة وبين غير ذلك مما قد يكون عندها، فإننا بعد الفحص في مظان وجود تلك الروايات لم نعثر على رواية واحدة عما ذكره. ومع إقرارنا بأن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود إنه لا بد من إمهاله حتى يورد حجته فإن ما يقوي عندنا هذا الاحتمال ما وجدناه من خلطه

(٦٤) هوامش نقدية: ص ٦٥.

ونسبته ما ليس من مصحف فاطمة إلى ذلك المصحف، فقد قال: (حتى إن بعض الكلمات التي قرأتها ولا أدري مدى سندها، ولكنها موجودة في تاريخ الزهراء عليها السلام،

إنها افتقدت بعض هذه الأوراق فقالت لخادمتها فضة: ابحتي عنها فإنها تعدل عندي حسنا وحسينا، فإذا صحت هذه الرواية فإن معنى ذلك إن هذه الكتابات كانت تمثل قيمة كبرى بالنسبة إليها).

وبعد الرجوع إلى مصدر هذه الواقعة، وجدنا أنها منصوصة في كتاب دلائل الإمامة للطبري، فقد روى في أول كتابه عن القاضي أبي بكر محمد بن عمر الجعابي، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن محمد بن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزدي، قال: حدثنا الخليل بن أسد أبو الأسود النوشجاني، قال: حدثنا رويم بن يزيد المنقري، قال: حدثنا سوار بن مصعب الهمداني، عن عمرو بن قيس، عن سلمة بن كهيل، عن شفيق بن سلمة، عن ابن مسعود قال: جاء رجل إلى فاطمة عليها السلام

فقال: يا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله، هل ترك رسول الله صلى الله عليه وآله عندك شيئا تطرفينه؟

فقالت عليها السلام: يا جارية هات تلك الحريرة (١)، فطلبتها فلم تجدها، فقالت عليها السلام: ويحك

اطلبيها فإنها تعدل عندي حسنا وحسينا، فطلبتها فإذا هي قممتها في قامتها فإذا فيها: قال محمد النبي صلى الله عليه وآله: ليس من المؤمنين من لم يأمن جاره بوائقه، ومن كان يؤمن

بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو يسكت، إن الله يحب الخير الحليم المتعفف، ويغض الفاحش الضنين، السئال الملحف، إن الحياء من الإيمان، والإيمان من الجنة، وإن الفحش من البذاء، والبذاء في النار (٢).

والرواية ضعيفة الاسناد، فأغلب رواها غير ثقات، والموثقون فيها هم محمد بن عمر الجعابي وسلمة بن كهيل، لأن المراد به هنا وفقا لطبقة الرواة صاحب أمير المؤمنين عليه السلام الثقة وليس المعاصر للامام الصادق عليه السلام فهو من البترية (٣) ولم يوثق،

أما عبد الله بن مسعود فقد وثقه السيد الخوئي بناء على ذكره في أسناد كامل الزيارات،

وقد عرفت تراجع عن هذا القول، أما المامقاني فقد استظهر وثاقته.

وبمراجعة هذه الرواية لا نلاحظ أي إشارة فيها لذكر مصحف فاطمة، ولا ندرى من أين جاء فضل الله بهذا الادعاء، ولا يوجد أي توجيه لكلامه إلا أن يذهب إلى إنه لم يكن عند الزهراء عليها السلام شيء غير مصحف فاطمة، فتكون تلك الرواية المنسوبة

إلى النبي
صلى الله عليه وآله من ذلك المصحف، (ودون إثبات ذلك خرط القتاد).

(١) وفي نسخة: الجريدة.

(٢) دلائل الإمامة: ص ٦٥، ح ١.

(٣) قال الكشي: وهم الذين دعوا إلى ولاية علي عليه السلام ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر ويشبتون لهما إمامتهما، وروى

عن سدير أنه قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام ومعي سلمة بن كهيل وأبو المقدم ثابت الحداد وسالم بن أبي حفصة

وكثير النوا وجماعة معهم، وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه زيد بن علي عليهما السلام فقالوا لأبي جعفر عليه السلام: نتولي عليا وحسنا

وحسينا ونتبرأ من أعدائهم، قال: نعم، قالوا: نتولى أبا بكر وعمر ونتبرأ من أعدائهم! قال: فالتفت إليهم زيد بن علي

وقال: أتتبرؤون من فاطمة، بترتم أمرنا بتركم الله، فيومئذ سموا البترية. راجع اختيار معرفة الرجال ص ٢٣٣، ٢٣٦.

لوح وكريسة فاطمة
فمن الروايات التي تؤيد إنه كان عند الزهراء عليها السلام أكثر من لوح وكريسة (١)
وما شاكل

ذلك مما أعطها النبي أو نزل به جبرائيل سوى مصحف فاطمة ما يلي:
١ - الرواية الأولى:

ما رواه الشيخ الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير،
عن إسحاق بن عبد العزيز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (جاءت
فاطمة عليها السلام
تشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بعض أمرها فأعطاها رسول الله كريسة
(كربة)، وقال:

تعلمي ما فيها، فإذا فيها: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤدي جاره، ومن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا
أو يسكت) (٢). وهذه الرواية متقاربة مضمونها للرواية المتقدمة في دلائل الإمامة.
والكربة واحدة الكرب، وهي أصول السعف الغلاظ العراض (٣).

ولا يوجد كلام في صحة السند إلا في إسحاق بن عبد العزيز، وهو ثقة على مبنى
السيد الخوئي (قدس سره) لوروده في أسانيد تفسير القمي، أما العلامة المامقاني فقد
ذهب إلى ضعفه.

أين الأمانة العلمية؟

ولكن مؤلف (هوامش نقدية) لم يشر إلى أن الرواية الصحيحة السند على مبنى السيد
الخوئي، وهو في هذا قد جانب الأمانة العلمية، ولعله لهذا قال عن إسحاق: ولم
يوثق عند كثيرين، ثم اعترض على العلامة السيد جعفر مرتضى قائلا: (وليس فيها ما
يدل على أن لفاطمة كتاب بل جاء التعبير ب (كربة) وهي غير الكتاب، بل الكتاب
أقرب إلى المصحف) (٤).

وغرضه من ذلك كما بينه عدم صحة حمل تعبير (كتاب فاطمة) كما جاء في بعض
الروايات على غير مصحف فاطمة، وبالتالي الحكم بالاتحاد وما يترتب عليه من
تصحيح رأي (فضل الله) من أن مصحف فاطمة عليها السلام يحتوي على المسائل
الشرعية،

وستعرض لهذه الرواية في الفصل القادم المتعلق بما يحتويه مصحف فاطمة عليها
السلام.

ويندفع هذا الاعتراض بما يلي:

أولا: إن هذا الاعتراض مبني على أن اللفظ الوارد في الحديث هو الكربة، أما بناء
على أن المذكور هو كريسة كما أثبتته مصحح الكافي في نص الحديث عن نسخ
أخرى

فلاعتراض غير وارد.

-
- (١) وفي نسخة أخرى: كربة.
 - (٢) الكافي: ج ٢، ص ٦٦٧، ح ٦.
 - (٣) لسان العرب: ج ١، ص ٧١٣.
 - (٤) هوامش نقدية: ص ٦٠.

ثانيا: إنه على فرض صحة كون الكتاب أقرب إلى المصحف فهذا لا يثبت اتحاد مصحف فاطمة مع كتاب فاطمة، إذ يبقى احتمال التغير موجودا، وعلى المدعي للاتحاد البينة والدليل. وتطابق بعض الأحاديث التي جاء التعبير فيها ب (كتاب فاطمة) مع بعض مضامين الأحاديث التي جاء التعبير فيها ب (مصحف فاطمة) لا يبرر الحكم بالاتحاد في كل حديث، فإنه إنما صح القول بالاتحاد لوجود بعض روايات مصحف فاطمة الصحيحة التي تطابقت في مضمونها مع أحاديث كتاب فاطمة الضعيفة فيكون الحديث الصحيح شاهدا على صحتها، أما مع تعارض مضمون الحديثين إذ ينفي أحدهما وجود الحلال والحرام بينما يثبت الآخر فإنه لا يبقى مجال للوثوق بالاتحاد واحتمال التغير ليس له دافع.

ثالثا: كان الأولى أن يوجه الاعتراض إلى صاحبه، فقد ذهب إلى أن ما جاء في رواية دلائل الإمامة هو من مصحف فاطمة، مع أن الوارد في الرواية كلمة الحرية أو الجريدة حسب اختلاف النسخ، فإذا كانت الكربة غير الكتاب فلماذا لا تكون الحرية أو الجريدة غير الكتاب أيضا؟!

رابعا: أطلق اسم الكتاب في اللغة وأريد به المكتوب وما كتاب فيه وما كتب بشكل مجموع (١)، ولم يلاحظ في الاستخدام نوع المادة التي يكتب عليها، فلا يفرق كما يشهد به العرف أيضا في صدق الكتاب بين كونه على جلد حيوان أو جريد نخل أو أوراق، ولذا نجد أن القرآن الكريم عبر عن اليهود والنصارى بأهل الكتاب مع أن المفسرين ذهبوا إلى أن التوراة كان عبارة عن ألواح، وقد ذهب إلى ذلك الطبرسي والعلامة الطباطبائي والفخر الرازي والقرطبي، ونقله الشيخ الطوسي عن الجبائي من غير تعليق (٢). ويفهم من ذلك أنهم لم يروا تنافيا بين كون التوراة من ألواح وبين صدق الكتاب عليها. ويشهد لذلك أيضا عدة روايات منقولة عن أهل البيت عليهم السلام (٣).

ولكن عمدة ما ينبغي الالتفات إليه هنا أن الأئمة قد استخدموا مصطلحات وأسماء معينة لبعض الكتب كالجفر والجامعة ومصحف فاطمة، فلا يصح نسبة شيء إليها لمجرد

تشابه الاسم من دون وجود أدلة وقرائن على صحة ذلك.

٢ - الرواية الثانية:

ما رواه الشيخ الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام ضمن عدة أسانيد وبمتون متقاربة مضمونا في باب النصوص على الرضا عليه السلام وبالإمامة في جملة الأئمة

(١) لسان العرب: ج ١، ص ٦٩٨.

(٢) جوامع الجامع: ج ١، ص ٤٦٩. الميزان: ج ٨، ص ٢٤٥، التفسير الكبير: ج ١٤، ص ٢٣٦. الجامع لاحكام

القرآن: ج ٧، ص ٢٨١.
(٣) البرهان في تفسير القرآن: ج ٢، ص ٣٦.

الاثني عشر عليهم السلام، وذلك في الحديث الأول والثاني والخامس والسادس والسابع، والأحاديث جميعا تحكي قصة اللوح الذي رآه جابر بن عبد الله الأنصاري في يد فاطمة

الزهراء عليها السلام وفيه أسماء الأئمة الاثني عشر عليهم السلام. ومن أخصر تلك الروايات ما أورده بسنده عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثنا عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي عليه السلام) (١).

ولكن الشيخ الصدوق روى نفس هذا الحديث في الخصال بسند صحيح هو: الشيخ الصدوق، عن أبيه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن

جابر بن عبد الله الأنصاري (٢). ولكن جاء في الحديث: (ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي)، ولا يخفى ما في هذا الحديث من التحريف إذ أن من ضروريات المذهب أن الأئمة الذين هم باسم علي أربعة، ولعله من سهو الرواة أو خطأ نساخ الكتب، خاصة إذا لاحظنا أن الراوي لكلا الحديثين هو الشيخ الصدوق وإسناد الحديث من محمد بن الحسين بن أبي الخطاب إلى الامام الباقر عليه السلام واحد، وقد أشار العلامة

محمد تقي التستري إلى هذه الروايات في الفصل الأول من الباب الأول من كتابه الاخبار الدخيلة ضمن ذكر الروايات الواردة عن جابر بن عبد الله بخصوص ما شاهده من لوح فاطمة الزهراء عليها السلام (٣).

(١) عيون أخبار الرضا: ج ١، ص ٤٦، ح ٦. ويمكن أيضا الرجوع - للتعرف على مضمون هذه الأحاديث - إلى كتاب

الاختصاص: ص ٢٠٥ - ٢٠٧، والاحتجاج: ج ١، ص ١٢٦، ط دار الأسوة، و ج ١، ص ٨٤ ط مؤسسة النعمان،

وغيبة النعماني: ص ٦٢، ح ٥.

(٢) الخصال: ج ٢، ص ٤٧٧، أبواب الاثني عشر، ح ٤٢.

(٣) الاخبار الدخيلة: ج ١، ص ٢ - ٤.

الفصل الرابع: محتوى مصحف فاطمة عليها السلام
بعد أن حدد في شريطه المسجل مضمون مصحف فاطمة بالاحكام الشرعية
والوصايا والمواعظ والنصائح، نراه في الجواب الثالث يعبر عن هذا المضمون بعبارة
مبهمة وهي (مجموعة العلوم) إلا أن الذي يقرب إرادته لنفس كلمته السابقة أنه أعاد ما
كان قد قاله سابقا فقال: (فنحن نقرأ في أحاديث الامام الصادق عليه السلام إنه كان
يتحدث

مع بعض بني عمه الذي كان يسأله عن بعض الاحكام الشرعية ويقول له: من أين
جئت بهذا؟ ويقول له الامام الصادق: هذا موجود في مصحف جدتك الزهراء).
وفي الجواب السادس وضع النقاط على الحروف بعد أن قام بترجيح رواية الحسين
بن أبي العلاء وإسقاط رواية أبي عبيدة الحذاء من الاعتبار، ثم استشهد برواية حبيب
الختعمي وسليمان بن خالد، وخلص إلى القول أن مصحف فاطمة يحتوي على مسائل
الحلال والحرام مع احتمال شموله لوصيتها، ولا يوجد دليل لاحتوائه على الاخبار
الغيبية مثل الاخبار التي تدل على ما سيجري على ذريتها.

أحاديث محتوى مصحف فاطمة
وللإجابة على هذا الكلام لا بد أولا من ذكر الأحاديث التي عثرنا عليها والمتعرضة
لمضمون مصحف فاطمة، وهي كما يلي:

١ - الحديث الأول:

في الكافي بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن
محبوب، عن ابن رئاب، عن أبي عبيدة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (...)
ويخبرها

- أي جبرائيل - عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها (١). ورواه
الصفار بسند مشابه صحيح (٢). وقد فندنا سابقا زعم فضل الله بأن الرواية ضعيفة
الاسناد بأبي عبيدة، وبيننا إن قوله ذلك يدل على جهله بعلم الرجال.

٢ - الحديث الثاني:

في علل الشرائع عن محمد بن الحسن، قال: حدثنا الحسين بن الحسن بن أبان،
عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عبد الصمد بن بشير، عن فضيل
بن سكرة قال: عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام إنه قال: (... كنت أنظر في كتاب
فاطمة عليها السلام فليس ملك يملك إلا وهو مكتوب باسمه واسم أبيه، فما وجدت
لولد

الحسن فيه شيئا) (٣).

(١) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، عنه البحار: ج ٢٢، ص ٥٤٥، ح ٦٣، وكذلك: ج ٤٣، ص ٧٩، ح ٦٧،
و ص ١٩٤،

ح ٢٢.
(٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ح ٦، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤١، ح ٧٢.
(٣) علل الشرائع: ج ١، ص ٢٠٧، ح ٧، عنه البحار: ج ٢٥، ص ٢٥٩، ح ٢٠. ورواه الصفار بسند
مقارب وفيه نفس
الاشكال السندي على هذه الرواية، فراجع بصائر الدرجات: ص ١٨٩، ح ٣.

وفي السند ضعف من عدة وجوه، ففيه الحسين بن الحسن بن أبان والقاسم بن محمد الجوهري ولا توثيق لهما على رأي السيد الخوئي بعد رجوعه عن ميناه بقبول أسانيد (كامل الزيارات)، أما العلامة المامقاني فقد استظهر وثاقة الحسين بن الحسن، وفضيل بن سكرة مهمل على رأي السيد الخوئي بينما عدة العلامة المامقاني من أجل الحسان.

٣ - الحديث الثالث:

في الارشاد للشيخ المفيد روى مرسلا عن الامام الصادق عليه السلام إنه قال: (... وأما مصحف فاطمة عليها السلام ففيه ما يكون من حادث وأسماء كل من يملك إلى أن تقوم

الساعة) (١). والرواية ضعيفة بالارسال.

٤ - الحديث الرابع:

في بصائر الدرجات عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن رجل، عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: (إن في الجفر

الذي يذكرونه لما يسوؤهم لأنهم لا يقولون الحق والحق فيه، فليخرجوا قضايا علي وفرايضه إن كانوا صادقين، وسلوهم عن الخالات والعمات، وليخرجوا مصحف فاطمة فإن فيه وصية فاطمة ومعه سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله...) (٢). ورواة الحديث كلهم ثقات إلا أن في الخبر إرسالا من جهة من روى عنه يونس بن عبد الرحمن، وقد اختلف علماؤنا في أن إرسالا يونس بن عبد الرحمن وأمثاله ممن أجمعت العصابة على أنهم لا يروون إلا عن ثقة هل يصحح سند الرواية أم لا، وفيه خلاف عندهم، والسيد الخوئي يرفض ذلك.

وكذلك روى الكليني هذا الحديث في الكافي بنفس المتن بسنده عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ذكره، عن سليمان بن خالد (٢). وفيه نفس الاشكال الوارد على سند بصائر الدرجات.

٥ - الحديث الخامس:

روى الصفار عن أحمد بن محمد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد قال: سمعته عليه السلام يقول: (إن في الجفر الذي يذكرونه لما يسوؤهم،

إنهم لا يقولون الحق، وإن الحق لفيه، فليخرجوا قضايا علي وفرايضه إن كانوا صادقين، وسلوهم عن الخالات والعمات، وليخرجوا مصحفا فيه وصية فاطمة وسلاح رسول الله) (٤). والحديث صحيح الاسناد.

- (١) الارشاد: ص ٢٧٤، عنه البحار: ج ٢٦، ص ١٨، ح ١.
- (٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٦، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤٣، ح ٧٦.
- (٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، ح ٤.
- (٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٨، ح ٢١.

٦ - الحديث السادس:

روى الصفار أيضا عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (تظهر الزنادقة في سنة ثمانية

وعشرين

ومائة وذلك لأنني نظرت في مصحف فاطمة، قال: فقلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟

فقال: إن الله تبارك وتعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله دخل على فاطمة عليها السلام من وفاته من الحزن

ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل إليها ملكا يسلي عنها غمها ويحدثها، فشكت ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل إليها ملكا يسلي عنها غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال لها: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت فقول لي،

فأعلمته فجعل يكتب كل ما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفا. قال ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون (١). ورواه الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا ثم باقي السند والرواية (٢). وجميع الرواة من الثقة، أما عمر بن عبد العزيز فهو ثقة على رأي السيد الخوئي لوروده في أسانيد تفسير القمي، أما العلامة المامقاني والعلامة المجلسي فقد ذهبا إلى تضعيفه.

٧ - الحديث السابع:

روى الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (إن عندي

الجفر

الأبيض، قال: قلت لأي شيء فيه؟ قال عليه السلام: زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى

ومصحف إبراهيم والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعج أن فيه قرآنا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش) (٣). ورجال السند ثقات كلهم. ورواه الصفار بنفس السند الصحيح (٤).

٨ - الحديث الثامن:

وروى الصفار، عن محمد بن إسماعيل، عن ابن أبي نجران، عن محمد بن سنان، عن داود بن سرحان ويحيى بن معمر وعلي بن أبي حمزة، عن الوليد بن صبيح قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: (يا وليد إنني نظرت في مصحف فاطمة قبيل فلم أجد

لبني

فلان فيها إلا كغبار النعل) (٥).

وفي السند ضعف بمحمد بن سنان عن رأي السيد الخوئي، أما الامام الخميني والمامقاني وآخرون فقد عملوا بخبره، ويحيى بن معمر مهمل فلا توثيق له إلا من جهة ذكره في أسناد كامل الزيارات، وكذا فيه ضعف بعلي بن أبي حمزة البطائني عن رأي

-
- (١) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٨، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤٤، ح ٧٧.
 - (٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠، ح ٢.
 - (٣) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠، ح ٣.
 - (٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٠، ح ١.
 - (٥) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٢، و ص ١٨٩، ح ٧، عنه البحار: ج ٢٦، ص ٤٨، ح ٩١.

السيد الخوئي أما الامام الخميني والمامقاني فيذهبان إلى الاخذ بخبره، ولكن على فرض

تضعيفهما فإن ذلك لا يضر في صحة اتصال السند لان محمد بن سنان يروي الحديث عن ثلاثة منهم داود بن سرحان الثقة. والخلاصة أن محط الخلاف في صحة هذا السند يعود إلى توثيق أو تضعيف محمد بن سنان.

٩ - الحديث التاسع:

روى الطبري في دلائل الإمامة، عن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدان، قال: حدثني علي بن سليمان وجعفر بن محمد، عن علي بن أسباط، عن الحسين بن أبي العلاء وعلي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: (سألت أبا جعفر محمد بن علي عن مصحف فاطمة، فقال: انزل عليها بعد موت أبيها، قلت: ففيه شيء من القرآن؟ فقال: ما فيه شيء من القرآن، قلت: فصفه لي، قال عليه السلام: له دفتان من زبرجدتين على طوق الورق وعرضه حمراوين، قلت: جعلت فدام، فصصف لي ورقه، قال عليه السلام:

فيه خبر ما كان وخبر ما يكون إلى يوم القيامة، وفيه خبر سماء وسماء، وعدد ما في السماوات من الملائكة وغير ذلك، وعدد كل من خلق الله مرسلًا وغير مرسل وأسمائهم وأسماء من أرسل إليهم وأسماء من كذب ومن أجاب، وأسماء جميع من خلق الله من المؤمنين والكافرين من الأولين والآخرين، وأسماء البلدان، وصفة كل بلد بلد في شرق الأرض وغربها، وعدد ما فيها من المؤمنين وعدد ما فيها من الكافرين، وصفة كل من كذب، وصفة القرون الأولى وقصصهم، ومن ولي من الطواغيت ومدة ملكهم وعددهم وأسماء الأئمة وصفتهم وما يملك كل واحد واحد، وصفة كبرائهم وجميع من تردد في الادوار.

قلت: جعلت فداك، وكم الادوار؟ قال: خمسون ألف عام، وهي سبعة أدوار، فيه أسماء جميع ما خلق الله وآجالهم، وصفة أهل الجنة، وعدد من يدخلها، وعدد من يدخل النار، وأسماء هؤلاء وهؤلاء، وفيه علم القرآن كما انزل، وعلم التوراة كما أنزلت، وعلم الإنجيل كما انزل، وعلم الزبور، وعدد كل شجرة ومدرة في جميع البلاد... فقلت: إن هذا لعلمًا كثيرًا، فقال: يا أبا محمد، إن هذا الذي وصفته لك لفي ورقتين من أوله، وما وصفت لك بعد ما في الورثة الثالثة، ولا تكلمت بحرف منه) (١).

وفي السند محمد بن هارون بن موسى وقد اعتبره المامقاني حسنا لترحم النجاشي عليه في ترجمة أحمد بن محمد الربيع بينما اعتبره السيد الخوئي مهملاً، لأنه لا يعتبر ترحم النجاشي فيه رضا بالحال وتوثيق لصاحبه، والمسألة مبنائية. وفيه أيضاً جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وقد اختلف في أمره، فالمامقاني وثقه في تنقيح المقال بينما

(١) دلائل الإمامة: ص ١٠٤، ح ٣٤.

(١٧٠)

لم يوثقه السيد الخوئي في معجمه لتعارض التوثيق مع التضعيف الوارد في حقه، وكذلك اختلف الامام الخميني والشيخ المامقاني من جهة والسيد الخوئي من جهة أخرى

في علي بن أبي حمزة فقد ضعفه السيد الخوئي وذهب الامام الخميني والمامقاني إلى الاخذ بما رواه، وقد مر آنفا. نعم العمدة في تضعيف السند هو في محمد بن أحمد بن حمدان وعلي بن سليمان وجعفر بن محمد.

١٠ - الحديث العاشر:

روى شاذان بن جبرائيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمي في الفضائل فيما رفعه بالاسناد إلى سليم بن قيس أنه قال: (لما قتل الحسين بن علي عليهما السلام بكى ابن عباس بكاء

شديدا، ثم قال: ما لقيت هذه الأمة بعد نبينا! اللهم إني أشهدك إني لعلي بن أبي طالب عليه السلام ولولده ولي، ومن عدوه وعدو ولده بريء، فإني مسلم لامرهم، ولقد

دخلت على علي بن أبي طالب عليه السلام ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله بذي قار فأخرج لي

صحيفة وقال: يا بن عباس هذه الصحيفة إملاء رسول الله وخطي بيدي، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين إقرأها علي، فقرأها وإذا فيها كل شيء منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله إلى

يوم قتل الحسين عليه السلام وكيف يقتل ومن يقتله ومن ينصره ومن يستشهد معه فيها، ثم

بكى بكاء شديدا وأبكاني، وكان فيما قرأه كيف يصنع به وكيف تستشهد فاطمة وكيف

يستشهد الحسين عليه السلام وكيف تغدر به الأمة، فلما قرأ مقتل الحسين ومن يقتله أكثر من

البكاء، ثم أدرج الصحيفة وقد بقي ما يكون إلى يوم القيامة، وكان فيها لما قرأها أمر أبي بكر وعمر وعثمان وكم يملك كل إنسان منهم، وكيف بويح علي بن أبي طالب ووقعة الجمل ومسير عائشة وطلحة والزبير ووقعة صفين ومن يقتل فيها ووقعة النهروان وأمر الحكمين، وملك معاوية ومن يقتل من الشيعة وما يصنع الناس بالحسن، وأمر يزيد بن معاوية حتى انتهى إلى قتل الحسين عليه السلام فسمعت ذلك، ثم كان كلما قرأ لم

يزد ولم ينقص ورأيت خطه أعرفه في الصحيفة لم يتغير ولم يظفر، فلما أدرج الصحيفة قلت: يا أمير المؤمنين لو كنت قرأت علي بقية الصحيفة، قال: لا، يمنعني فيها ما ألقى من أهل بيتك وولدك أمرا فظيعا من قتلهم لنا وعداوتهم لنا وسوء ملكهم

ويوم قدرتهم فأكره أن تسمعه فنغتم ويحزنك، ولكنني أحدثك بأن رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ

عند موته بيدي ففتح لي ألف باب من العلم تفتح من كل باب ألف باب، وأبو بكر وعمر ينظرون إلي وهو يشير لي بذلك، فلما خرجت قالوا: ما قال لك؟ قال: فحدثهم بما قال، فحركا أيديهما ثم حكيا قولي ثم وليا يرددان قولي ويخطران بأيديهما، ثم قال: يا بن عباس إن ملك بني أمية إذا زال فأول ما يملك من بني هاشم ولدك فيفعلون الأفاعيل، فقال ابن عباس: لأن يكون نسختي ذلك الكتاب أحب إلي مما طلعت عليه الشمس (١).

(١) الفضائل: ص ١٤١.

والحديث ضعيف بإرساله، وهو وإن لم يصرح فيه بذكر مصحف فاطمة ولكن باعتبار تطابق مضمون الحديث مع بعض ما جاء في صحيحة أبي عبيدة في الكافي ورواية دلائل الإمامة تم إدراجه ضمن أحاديث محتوى مصحف فاطمة.

هل في مصحف فاطمة المواعظ والنصائح؟

وبقراءة جميع الأحاديث السابقة لا نرى فيها أي ذكر (للمواعظ والنصائح) التي تحدث عنها (فضل الله)، ولعله فيما ذهب إليه اتبع قول السيد عبد الحسين شرف الدين (قدس سره) حيث قال: (وبعد فراغه - أي أمير المؤمنين عليه السلام - من الكتاب العزيز ألف

لسيدة نساء العالمين كتابا كان يعرف عند أبنائها الطاهرين بمصحف فاطمة، يتضمن أمثالا وحكما، ومواعظ وعبرا، وأخبارا ونوادير توجب لها العزاء عن سيد الأنبياء) (١). وهذا وهم منه (رحمه الله) واشتباه واضح، فإنه ليس في أحاديث مصحف فاطمة شيء من ذكر (المواعظ والعبر) ولا (الأمثال والحكم)، بالإضافة إلى أن ظاهر كلامه يوحي بأن مصدر مصحف فاطمة هو الامام علي عليه السلام وليس جبرائيل عليه السلام وقد مر

بطلان ذلك، فكيف يدعو إلى البحث والتدقيق في كل الموروث العقائدي والروائي من يتبع الآخرين عن تقليد وجهل من غير تحقيق ونظر؟! (٢). وماذا عن الوصايا؟

أما (الوصايا) التي تحدث عنها (فضل الله)، فإن كان يقصد بها عموم الوصايا الأخلاقية - كما يظهر حيث أنه ينسب مصدر هذا المصحف إلى رسول الله صلى الله عليه وآله -

فالأحاديث السابقة خالية عن ذكر ذلك، نعم ورد في الحديث الرابع أن في مصحف فاطمة وصيتها، ولا يبعد استظهار هذا المعنى منه إلا أنه ضعيف من جهة الإرسال، وقد يكون الحديث الخامس الصحيح مؤيدا له، فقد جاء فيه: (وليخرجوا مصحفا فيه وصية فاطمة). ولكن من المحتمل مع ذلك أن يكون الضمير في قوله عليه السلام: (فإن فيه

وصية فاطمة) الوارد في الحديث الرابع عائدا إلى الجعفر، وفضل الله ألغى احتمال عودته إلى الجعفر لعدم ذكره للحديث كاملا في جوابه السادس، أما الحديث الخامس فإنه لم يحدد المقصود من المصحف الذي فيه وصية فاطمة، فقد يكون شيئا آخر غير مصحف فاطمة كالجعفر.

(١) المراجعات: ص ٤١١، المراجعة ١١٠.

(٢) وقد تبعه على ذلك مؤلف كتاب سيرة رسول الله وأهل بيته: ج ١، ص ٦٦١، ومن المؤلف أنه صدر بعد كل ما

دار من نقاشات واعتراضات على كلمات فضل الله من قبل المجتهدين والمراجع، فجاء مؤلف الكتاب
مكررا لكلمات
فضل الله بأسلوب آخر! وقد جاء في كراس أصدر من قبل مؤسسة البلاغ في مقام الرد على الشيخ المالكي
- الذي
اعترض على بعض فقرات الكتاب بما في ذلك ما كتب عن مصحف فاطمة - ما يلي: (ومن ذلك يتحصل أن
هناك
روايات متعارضة في هذا الشأن، فلماذا يكون رأي المتحدث صوابا ورأي السيد شرف الدين الذي نقله
الكتاب
انحرافا)، وقد غفل كاتب هذا الكراس انه لم يذكر حديثا واحدا يثبت ما ذهب إليه حتى يدعي وجود
روايات متعارضة
في هذا الشأن، بل اعتمد على قول السيد شرف الدين الذي عرفت ما فيه.

والذي يقوي هذا الاحتمال الحديث السابع وسنده تام حيث انه اعتبر أن مصحف فاطمة هو من جملة ما في الجفر الأبيض بالإضافة إلى بعض الكتب السماوية والاحكام الشرعية، وعليه لا يستبعد أن يكون وصية فاطمة وسلاح رسول الله صلى الله عليه وآله هما من جملة ما في الجفر.

الجفر وعاء الكتب الأئمة عليهم السلام ومصحف فاطمة عليها السلام قال العلامة المجلسي: (وقال الفيروزآبادي: الجفر من أولاد الشاء ما عظم واستكرش أو بلغ أربعة أشهر (١)). وفي لسان العرب لابن منظور: (قال ابن الاعرابي: الجفر الجمل الصغير والجددي بعد ما يفطم ابن ستة أشهر) (٢). والمراد بالجفر كما يظهر من

الروايات هو جلد الحيوان، وإن اختلف فيها في تحديد اسم الحيوان. وقد عبرت بعض الروايات عن الجفر بأنه: (مملو علما) كما رواه الصفار في الصحيح عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عن أبي عبيدة، عن الامام الصادق عليه السلام (٣)، وفي بعضها: (فيه علم النبيين

والوصيين) كما رواه الصفار في الصحيح عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر، عن أبي بصير، عن الامام الصادق عليه السلام (٤)، كما روى

الصفار روايات أخرى عن مضمون الجفر جاء في بعضها أن: (فيه كتب وعلم ما يحتاج الناس إليه إلى يوم القيامة من حلال وحرام) (٥). وفي بعضها أن: (فيه سلاح رسول الله والكتب ومصحف فاطمة) (٦). وفي بعضها: (فيه سلاح رسول الله والكتب ومصحف فاطمة) (٦)، وفي بعضها: (فيه علم الأولين والآخريين) (٧)، وفي البعض الآخر: (ما من شيء يحتاج إليه إلا وهو فيه حتى أرش الخدش) (٨)، وورد أيضا أن: (فيه ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة) (٩).

ومجموع تلك الروايات تؤكد أن الجفر يحوي على عدة كتب بما فيه مصحف فاطمة، ولا يستبعد بعد هذا أن يكون وصية فاطمة في هذا الجفر وليس في مصحفها وخصوصا إذا لاحظنا أن الحديث الرابع الذي يقول إن وصية فاطمة عليها السلام في مصحفها

يقرن هذا المصحف بسلاح رسول الله، وقد ذكرت بعض الروايات إن سلاح رسول الله

موجود في الجفر (١٠).

- (١) بحار الأنوار: ج ٢٦، ص ٢٧.
- (٢) لسان العرب: ج ٤، ص ١٢٤، مادة جفر.
- (٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ح ١.
- (٤) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٣.
- (٥) بصائر الدرجات: ص ١٧٦، ح ١٥.
- (٦) بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٩.
- (٧) بصائر الدرجات: ص ١٥٦، ح ٤.
- (٨) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١٢.
- (٩) بصائر الدرجات: ص ١٨٠، ح ٣١.
- (١٠) راجع بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٩.

وهذا يقوي احتمال كون الجفر وعاء لجميع تلك الأمور، وقد ذكر المجلسي هذا الاحتمال عند التعليق على الحديث الخامس حيث قال: (لعل الجلد وعاء الكتب لا أنها مكتوبة فيه) (١)، بل إن الرواية الواردة في الكافي تدل على هذا المعنى، فعندما سأل أبو

بصير الامام الصادق عليه السلام عن الجفر قال عليه السلام: (وعاء من آدم فيه علم النبيين

والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل) (٢)، والحديث صحيح سنداً، ويؤيده ما رواه الصفار عن الامام الصادق عليه السلام: (هما - أي الجفر الأحمر والأبيض -

إهابان إهاب ماعز وإهاب ضأن مملوان علما كتبا) (٣). وما رواه الصفار أيضا عن الامام

الصادق عليه السلام: (إنهما جفران مكتوب فيهما، لا والله إنهما لإهابان عليهما أصوافهما

وأشعارهما مدحوسين كتبا في أحدهما، وفي الآخر سلاح رسول الله) (٤). وعلى كل حال، فلو افترضنا أن الوصية هي من ضمن مصحف فاطمة، فلعل المقصود منها حينئذ ما ذكره العلامة المجلسي في مرآة العقول عند تعليقه على عبارة (وليخرجوا مصحف فاطمة فإن فيه وصية فاطمة) الواردة في الحديث الرابع آنف الذكر، حيث قال ما يلي: (أي في أوقافها وأولادها أو وصية جبرائيل لفاطمة في أمر أولادها وما يقع عليهم) (٥)، وبذلك يكون مطابقا لما في الروايات، وعلى أقل تقدير فإنه لا يوجد أي مؤشر يدل على أن وصية فاطمة عليها السلام مشتمل على نصائح أخلاقية.

من مزاعم (الهوامش): ومن هنا يعلم ما في ادعاء مؤلف (هوامش نقدية) من أن (بعض الروايات الصحيحة أشارت إلى أن من محتويات مصحف فاطمة وصيتها. وقد روي عن الباقر عليه السلام أنه أخرج سफطا أو حقا وأخرج منه كتابا فقرأ فيه وصية فاطمة

عليها السلام، انظر بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٨٥. والتعبير عن المصحف الذي فيه وصية فاطمة

ورد في هذه الرواية بالكتاب) (٦). فإنه بما عرضناه من الروايات لم نجد رواية صحيحة

تدل على احتواء مصحف فاطمة على وصيتها، والصحيح من الروايات كصحيحة سليمان بن خالد لا تدل بشكل صريح على ذلك وإن لا تخلو من إشعار، أما ما أرجع إليه في البحار والذي نقله عن كشف الغمة للأربلي مرويا عن الامام الباقر فغاية ما فيه أن وصية فاطمة مدون في كتاب أو صحيفة وليس فيها تحديد بأن الكتاب هو مصحف

فاطمة. وقد روى الشيخ الكليني ثلاثة أسانيد صحيحة عن الامامين الباقر والصادق،
وجاء في الحديث عنهما أن الامام أخرج كتابا أو صحيفة ثم قرأ منه وصية فاطمة (٧).

-
- (١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٩.
 - (٢) الكافي: ج ١، ص ٢٣٩. والأدم جمع أديم وهو الجلد المدبوغ.
 - (٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١١. ولعل الصحيح: مملوان علما وكتبا.
 - (٤) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٢.
 - (٥) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٩.
 - (٦) هوامش نقدية: ص ٦١.
 - (٧) الكافي: ٧، ص ٤٨، ح ٥، و ص ٤٩، ح ٦، عنهما البحار: ج ٤٣، ص ٢٣٥، ح ٢.

والخلاصة أنه لا مانع من القول باشتغال مصحف فاطمة عليها السلام على وصيتها إلا أن ما

هو موجود من الروايات الصحيحة لا يفي بذلك، وما قد يظهر منه ذلك ضعيف من الناحية السندية.

ومن المناسب الإشارة إلى أن بعض الروايات ذكرت أن الجفر يشمل كتاب الجامعة، وهو كتاب ورد ذكره كثيرا في الروايات، وهو من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط

علي عليه السلام وقد عبرت الروايات عن محتواه بأن (فيه جميع ما يحتاج الناس إليه حتى

أرشد الخدش)، ومن هنا فمن الممكن أن يكون منشأ الخلط عند فضل الله في اعتقاده أن مصحف فاطمة يحتوي على الاحكام الشرعية هو احتواء الروايات التي تحدثت عن الجامعة على جملة (إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام) فظن إن ذلك هو نفس

مصحف فاطمة لان بعض روايات مصحف فاطمة ذكرت فيها هذه الجملة.

الروايات الموهمة لوجود الحلال والحرام في مصحف فاطمة:

نعم وردت روايتان توهمان أن محتوى مصحف فاطمة هو الاحكام الشرعية وهما: الرواية الأولى: رواية الحسين بن أبي العلاء:

وهي الرواية السابعة التي مرت في هذا الفصل (محتوى مصحف فاطمة)، ورواها الكليني في الكافي بسند معتبر، غير أن المسألة قابلة للبحث من جهة مرجع الضمير هل هو للجفر أم لمصحف فاطمة، وسنورد الرواية مرة أخرى حتى يتضح أمرها، فقد روي عن الحسين بن أبي العلاء أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (إن عندي

الجفر الأبيض، قال: قلت: فأى شئ فيه، قال عليه السلام: زبور داود وتوراة موسى وإنجيل

عيسى ومصحف إبراهيم والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعم أن فيه قرآنا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرشد الخدش).

مناقشة مدلول الرواية:

قال العلامة المجلسي في مرآة العقول عند التعليق على هذا الحديث وإلى ما يرجع إليه الضمير: (لعل الضمائر كلها أو الأخيرين راجعة إلى الجفر لا المصحف، فلا ينافي الاخبار الدالة على أنه ليس في مصحفها الاحكام) (١).

وبناء على هذا فإن عبارة (ما أزعم أن فيه قرآنا) جملة اعتراضية في كلام الامام عليه السلام لبيان عدم احتواء مصحف فاطمة على القرآن ودفعاً للتوهم الذي قد

يوجد
في ذهن المستمع عند استماعه لظاهر كلمة مصحف، ثم أكمل الامام عليه السلام
الحديث
حول ما يشتمل عليه الجفر بقوله: (وفيه ما يحتاج الناس إلينا...)، ولكن (فضل الله)
في جوابه السادس لم يذكر هذه الرواية كاملة، وعندما بتر الحديث وفصله عما قبله
حاول أن يستظهر اشتمال مصحف فاطمة على الحلال والحرام.

(١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٧.

وقال العلامة المجلسي أيضا في باب (فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام) من كتاب الكافي عند تعليقه على الحديث الأول الذي أورده الكليني ما

يلي: (ثم الظاهر من أكثر الاخبار اشتمال مصحفها على الاخبار فقط، فيحتمل أن يكون المراد عدم اشتماله على أحكام القرآن) (١). ويعضد قول العلامة المجلسي بل يدل عليه ما جاء في الحديث السادس وهو حديث صحيح السند على مبنى السيد الخوئي (قدس سره) كما بينا، حيث قال فيه الامام الصادق عليه السلام: (أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام). بل إنه حتى على فرض ضعف هذا الحديث فإنه يمكن الجزم بأن الضمير بل الضمائر في عبارة (وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة نصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش) لا تعود إلى مصحف فاطمة بل إلى الجفر الأبيض، ويدل على ذلك أن عبارة (أرش الخدش) لا يجدها المتتبع في الروايات إلا فيما كان الحديث فيه عن كتاب الجامعة - وهو المعبر عنه في بعض الروايات بكتاب علي عليه السلام - أو كان الحديث فيه عن الجفر باعتباره وعاء يحتوي على كتاب الجامعة.

ومن جملة الروايات الدالة على ذلك ما يلي:

١ - روى الشيخ الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن الحجال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير قال: (دخلت على أبي عبد الله عليه السلام... ثم قال عليه السلام: يا أبا محمد، وإن عندنا الجامعة، وما يدر بهم ما

الجامعة؟ قال: قلت: جعلت فداك، ما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله وإملائه من فلق فيه، وخط علي بيمينه، فيها كل حلال وحرام،

وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش) (٢). والحديث صحيح الاسناد على رأي العلامة المجلسي (٣)، ويبدو أنه يذهب إلى صحته باعتبار أن المراد من عبد الله

بن الحجال بملاحظة الطبقة هو عبد الله بن محمد بن الحجال الأسدي الثقة، وقد نسب

إلى الجد لا الأب ونظير ذلك في الأسانيد كثير جدا، أما السيد الخوئي فيظهر أنه يذهب إلى ضعفه، فقد أفرد اسم عبد الله بن الحجال وذكر أنه قد روى روايتين منها هذه الرواية، ولم يشر إلى اتحاده مع عبد الله بن محمد الحجال (٤).

٢ - وروى الكليني أيضا بسند صحيح عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي عبد الله قال: (تلك - أي الجامعة - صحيفة طولها سبعون ذراعا في عرض الأديم مثل فخذ العالج،

فيها كل ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضية إلا وهي فيها حتى أرش الخدش) (٥).

(١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٦.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٣٨.

(٣) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٤.

(٤) راجع معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ١٥٦.

(٥) الكافي: ج ١، ص ٢٤١، ح ٥، ورواه الصفار بسند صحيح أيضا في بصائر الدرجات: ص ١٦٢، ح ٢.

٣ - روى الصفار بسند صحيح عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: (إن عندنا صحيفة

طولها سبعون ذراعاً إملاء رسول الله وخطه علي بيده، وإن فيها لجميع ما يحتاج إليه الناس حتى أرش الخدش) (١). فإنه من تطابق لفظ أرش الخدش في صحيفة الحسين بن

أبي العلاء مع ما هو موجود في الأحاديث الصحيحة الواردة في كتاب الكافي وبصائر الدرجات والتي أكدت أن كتاب الجامعة هو المتضمن لهذه العبارة يعلم أن الضمائر تعود إلى الجعفر لا إلى مصحف فاطمة عليها السلام. أما الدليل على احتواء الجعفر على كتاب

الجامعة فروايات عديدة مذكورة في كتاب بصائر الدرجات ومنها ما هو صحيح السند كصحيفة عبد الله بن سنان (٢).
عود الضمير إلى الأقرب:

وبما ذكرناه يظهر ضعف استدلال مؤلف (هوامش نقدية) فيما يرجع إليه الضمير في رواية الحسين بن أبي العلاء حيث قال: (... لان الضمير يرجع إلى الأقرب، ولذلك لم يحزم العلامة المجلسي في كتاب (مرآة العقول، ج ٣، ص ٥٧) برجوع الضمير على غير

مصحف فاطمة فعبر ب (لعل). على أن العلامة المجلسي نفسه اعترف بظهور بعض الاخبار باشتغال مصحف فاطمة عليها السلام على الاحكام (الحلال والحرام). فراجع البحار:

ج ٢٦ في تعليقه على الحديث رقم ٧٠ ص ٥٢٣ ط مؤسسة التاريخ العربي (٣). فإن حجية الاخذ بعود الضمير إلى الأقرب إنما هو من باب الظهور، وقد أثبتنا أن عبارة (أرش الخدش) قد استخدمت في الروايات المتعرضة لكتاب الجامعة، وهذه العبارة تعود

إلى الجعفر باعتباره وعاء للكتب بما فيه الجامعة، وقد دلت صحيفة عبد الله بن سنان أن

الجعفر يحتوي على كتاب الجامعة، وتؤديها روايات أخرى عديدة. وبناء على ذلك فإنه إن لم نقل أن الأظهر بقريئة الروايات الأخرى أن الضمير يعود إلى الجعفر فلا أقل من تحقق الاجمال ومعه يسقط دليل المدعي.

أما العلامة المجلسي فإنه قد صرح في نفس كتاب البحار الذي أرجع إليه مؤلف الهوامش بأن (الظاهر من أكثر الاخبار اشتغال مصحفها على الاخبار فقط)، مع ما في قوله (أكثر الاخبار) و (فقط) من دلالة غير خافية، وذكر المجلسي نفس العبارة أيضا في

مرآة العقول (٤). أما التعبير ب (لعل) فهو أسلوب دارج عند العلماء يستخدمونه حيث لا يكون هناك دليل واضح على أمر ما، وهو من باب المقولة المعروفة: (إذا جاء

-
- (١) بصائر الدرجات: ص ١٦٣، ج ٦.
(٢) راجع بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ١٠، و ص ١٧٩، ح ٢٦، ويؤيدها روايات أخرى، فراجع ص ١٧٥، ح ١١
و ١٢، و ص ١٧٦، ح ١٥، و ص ١٨١، ح ٣٤.
(٣) هوامش نقدية: ص ٦٤.
(٤) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٦.

الاحتمال سقط الاستدلال). وللعلم فإنه لا يوجد من الروايات حسب تتبعنا في كتب الأحاديث ما يدل على وجود الاحكام الشرعية في مصحف فاطمة غير روايتي الحسين بن أبي العلاء وحبیب الخثعمي، ولا ظهور لهما في الاحتواء على الحلال والحرام كما يشهد بذلك التأمل فيهما.

الرواية الثانية: رواية حبيب الخثعمي:

وهي الواردة في كتاب الزكاة من الكافي الشريف باب العلة في وضع الزكاة على ما هي لم تزد ولم تنقص، فقد روى ثقة الاسلام الكليني عن علي بن إبراهيم، عن سلمة بن الخطاب، عن الحسن بن راشد، عن علي بن إسماعيل الميثمي، عن حبيب الخثعمي قال:

(كتب أبو جعفر المنصور إلى محمد بن خالد وكان عامله على المدينة أن يسأل أهل المدينة عن الخمسة في الزكاة من المائتين كيف صارت وزن سبعة ولم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمره أن يسأل فيمن يسأل عبد الله بن الحسن وجعفر بن

محمد عليه السلام. قال حبيب الخثعمي: فسأل أهل المدينة فقالوا: أدركنا من كان قبلنا

على هذا، فبعث إلى عبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد عليه السلام فسأل عبد الله بن

الحسن فقال كما قال المستفتون من أهل المدينة، قال: فقال: ما تقول يا أبا عبد الله؟ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله جعل في كل أربعين أوقية أوقية، فإذا حسبت ذلك كان

على وزن سبعة وقد كانت وزن ستة وكانت الدراهم خمسة دوانيق. قال حبيب: فحسبنا فوجدناه كما قال، فأقبل عليه عبد الله بن الحسن فقال: من أين أخذت هذا؟ قال: قرأت في كتاب أمك فاطمة. قال: ثم انصرف، فبعث إليه محمد بن خالد ابعث إلي بكتاب فاطمة. قال: ثم انصرف، فبعث إليه محمد بن خالد ابعث إلي بكتاب فاطمة، فأرسل إليه أبو عبد الله عليه السلام إني إنما أخبرتك اني قرأته ولم

أخبرك انه عندي، قال حبيب: فجعل محمد بن خالد يقول لي: ما رأيت مثل هذا قط) (١). وفي السند ضعف بسلمة بن الخطاب إلا بناء على توثيق من جاء في أسانيد كامل الزيارات.

وهذا الحديث هو الذي يشير إليه (فضل الله) بقوله: (فنحن نقرأ في أحاديث الامام الصادق أنه كان يتحدث مع بعض بني عمه الذي كان يسأله عن بعض الاحكام، ويقول له: من أين جئت بهذا؟ ويقول له الامام الصادق: هذا موجود في مصحف جدتك الزهراء). ووجه الاستدلال بهذه الرواية هو أن الامام الصادق عليه السلام أجاب

في
مسألة شرعية تتعلق بالفقه دون الاخبار الغيبية وما شابه ذلك، والامام عليه السلام نسب
الجواب إلى كتاب فاطمة، وهذا يعني صحة ما يقوله فضل الله من أن مصحف فاطمة
فيه مسائل تتعلق بالحلال والحرام (٢).

(١) الكافي: ج ٣، ص ٥٠٧، ح ٢.

(٢) راجع هوامش نقدية: ص ٥٨.

خطأ متكرر...!

قال مؤلف هوامش نقدية: (... ومال إلى ذلك - أي القول بوجود الاحكام الشرعية في مصحف فاطمة - السيد محسن الأمين، قال: والظاهر أن مصحف فاطمة هو المراد بكتاب فاطمة الوارد في بعض الاخبار. وساق خبر الخثعمي (انظر الأعيان: م ١، ص ٩٧)، ومال إلى ذلك أيضا الشيخ محمد جواد مغنية في كتابه الشيعة في الميزان

(راجع ص ٦١)، وعليه السيد هاشم معروف الحسيني الذي ذكر أن الروايات تكاد تكون

صريحة في اشتمال الجامعة ومصحف فاطمة والجفر على الحلال والحرام وإن ظهر اشتمالها على غير ذلك (سيرة الأئمة الاثني عشر: ج ١، ص ١٠٥). وربما تبناه الشيخ عبد الهادي الفضلي في كتابه (دروس في فقه الامامية: ج ١، ص ١٠٥). وربما تبناه الشيخ عبد الهادي الفضلي في كتابه (دروس في فقه الامامية: ج ١، ص ١٠٨)، ومال إليه السيد

محمد رضا الحسيني الجلاي، في كتابه (تدوين السنة الشريفة: ص ٧٧) ((١)). وقد حاول عبر تكثير عدد الداهبين إلى اشتمال مصحف فاطمة على الحلال والحرام أن يقوي رأي صاحبه مع أن هناك فروقا في المقام واضحة، فهؤلاء كانوا في صدد عرض سريع مختصر عما كان عند الأئمة عليهم السلام من العلوم والكتب بما فيها مصحف

فاطمة عليها السلام، ولم يكونوا في صدد البحث والتحقيق المسهب كما هو حال (فضل الله)

الذي أخذ يرد على رأي الامام الخميني والميرزا جواد التبريزي وغيرهم، وبعد مناقشات

طويلة ومتكررة. كما أن بعض من أستشهد برأيهم كان ينقل ما ذهب إليه البعض الاخر، وعلى سبيل المثال اعتمد الشيخ عبد الهادي الفضلي والسيد محمد رضا الجلاي

على ما ذكره السيد هاشم معروف الحسيني والسيد محسن الأمين، وهذا يؤكد ما قلناه أنهم لم يكونوا بصدد التوسعة في البحث عن مصحف فاطمة، ولذا اكتفوا بالإشارة إلى ما ذكره الآخرون. ويؤيد هذا المعنى أن السيد الجلاي بعد أن ذكر أن كتاب فاطمة

ومصحفها يحتوي على المسائل والاحكام الشرعية كان مما أمر بالرجوع إليه كتاب

مرآة الكتب (٢)، وبعد الرجوع إليه وجدنا أن مؤلفه الميرزا علي التبريزي قال: (وهو كتاب

أملاه جبرائيل عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وكتبه علي عليه السلام، وورد في حقه ووصفه أخبار كثيرة منها ما في البصائر عن حماد بن عثمان)، ثم أورد رواية حماد التي جاء في آخرها: (أما أنه ليس فيه الحلال والحرام، لكن فيه علم ما يكون) (٣)، وهذا دليل على أن المؤلف لم يكن في صدد التحقيق بل العرض المختصر، ولو أن مؤلف الهوامش قد راجع بنفسه إرجاعات السيد الجلالى لما أوقع نفسه في مثل هذا الخطأ الناشئ من عدم التتبع. كما إنه يظهر أن منشأ الرأي الذي ذهب إليه السيد هاشم معروف الحسنى هو النقل الخاطئ لرواية الحسين بن أبى العلاء، فقد قال:

(١) هوامش نقدية: ص ٦٦.

(٢) تدوين السنة الشريفة: ص ٧٧، الهامش رقم ٤.

(٣) مرآة الكتب: ص ٦.

فليس بغريب والحال هذه أن تكون السيدة فاطمة عليها السلام قد جمعت قسما مما سمعته

منه ومن زوجها في التشريع والاحلاق والآداب وما سيحدث في مستقبل الزمان من الاحداث والتقلبات، وقد ورث الأئمة من أبنائها في جملة ما ورثوه عنها هذا الكتاب واحدا بعد واحد). ثم ساق رواية أبي بصير، ثم أعقبها برواية الحسين بن أبي العلاء، وبعد أن نقل قسما منها قال: (وحتى لا يلتبس الامر على أحد ويظن ظان أن كلمة مصحف تعني قرآنا غير الموجود بين أيدي الناس، أو يستغل أحد هذا الاسم فيفسره بغير واقعه بقصد التشويه والتضليل، قال الامام عليه السلام: ما أزعم أن فيه قرآنا بل فيه ما

يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد، حتى أن فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش) (١).

وفي كلامه مواقع للنظر قد مرت الإشارة إليها، وما يهمننا هنا هو التنبيه على أن السيد هاشم معروف قد أضافوا سهوا لكلمة (بل) إلى الرواية، ولا يخفى مدى تأثير إضافة هذه الكلمة في مدلول الرواية.

مناقشة رواية حبيب الخثعمي:

والجواب عن شبهة فضل الله وهذا الادعاء في دلالة الرواية على اشتمال مصحف فاطمة على الاحكام الشرعية يتم بما يلي:

أما أولا: فلما مر من ضعف السند فلا يمكن لهذه الرواية أن تعارض ما ثبت بالسند الصحيح، لان اللاهجة لا تعارض الحجة. ولكن فضل الله يحاول دوما أن يستفيد من الرواية التي يكون مضمونها في صالحه ويقبلها وإن كانت ضعيفة ما دامت تؤيد رأيه الاستحساني بحجة أنه يكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو إلى الكذب، وأما عندما يكون مضمونها مخالفا لذوقه ومشربه نجده يردّها محتجا بضعف سندها! بل إنه بناء

على تضعيف عمر بن عبد العزيز فإن المتحصل هو موجود روايتين ضعيفتي السند متعارضتين من حيث المضمون والمتن، ومع تعارضهما فلا يحصل الوثوق حتى لو قلنا بحجية الخبر الموثوق به، ومعه فلا يمكن القول بوجود الحلال والحرام في مصحف

فاطمة، بل إن خبر عمر بن عبد العزيز في حكم النص قبال رواية حبيب الخثعمي، وعلى فرض التنزل فهو أظهر منه، ومن المعلوم أن لا تعارض بين النص والظاهر أو بين الأظهر والظاهر، ولو تنزلنا أكثر فالاجمال متحقق فلا يكون في المسألة دليل على الاثبات أو النفي. ومن هنا يعلم وجه الضعف في قول مؤلف (هوامش نقدية): (ومهما يكن من أمر فإن الروايات لا تستبعد أن يكون في مصحف فاطمة أحكام شرعية، بل الظاهر من بعضها ذلك كما اعترف به العلامة المجلسي، نعم رواية حماد هي وحدها التي تستبعد ذلك وقد أشرنا إلى أنها ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها) (٢).

-
- (١) سيرة الأئمة الاثني عشر: ج ١، ص ١٠٤.
- (٢) هوامش نقدية: ص ٦٥.

فإن عدم الاستبعاد غير كاف في الاثبات وإلا لصح نسبة أي شيء إلى مصحف فاطمة لمجرد نفي الاستبعاد ولا أظن أن يلتزم به أحد، أما رواية حماد فعلى فرض ضعفها فإن ذلك لا يعني أن ما ورد قبالها صحيح السند، فكل ما جاء في الروايات المثبتة لوجود الاحكام الشرعية هما روايتا الحسين بن أبي العلاء ورواية حبيب الخثعمي

فقط، والثانية ضعيفة السند، أما رواية الحسين فإنها وإن كانت صحيحة السند ولكن لا ظهور فيها كما ذكرنا.

أما ثانيا: الوجه الذي ذكره العلامة المجلسي في دفع هذا التوهم، فقد قال: (فإن قيل: إنه ورد في بعض الاخبار انه ليس في كتاب فاطمة عليها السلام شيء من الاحكام، فكيف كان هذا؟) ثم أورد رواية حماد بن عثمان التي جاء فيها: (أما أنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام)، ثم قال: (قلت: يحتمل أن يكون المراد أنه ليس فيه حكم أصالة، ولا ينافي أن يستنبط من بعض الاخبار التي تضمنها بعض الاحكام إذ ما من خبر إلا ويستفاد منه حكم غالبا) (١).

ثالثا: إن تعبير الامام المعصوم عليه السلام هو (كتاب فاطمة) وليس (مصحف فاطمة)، ومن الممكن أن يكون للزهراء عليها السلام كتاب آخر غير مصحفها خصوصا مع ورود بعض

الأحاديث التي تفيد وجود ما سوى مصحف فاطمة لديها من كريمة أو لوح وما شاكلهما كما أشير إلى ذلك في خاتمة بحث مصدر مصحف فاطمة، فاستظهار فضل الله والقول بأن (كتاب فاطمة) هو (مصحف فاطمة) ليس بتمام، وقد أشار العلامة المجلسي إلى هذا الاحتمال عند شرحه لهذا الحديث، فقال: (مع أنه يحتمل أن يكون كتاب فاطمة عليها السلام غير مصحفها صلوات الله عليه) (٢)، وعلى أقل تقدير فإن هناك

إجمالا من هذه الناحية.

رابعا: فإن الامام عليه السلام نسب الكتاب إلى أم المخاطب عبد الله بن الحسن فقال: (كتاب أمك)، ولم يقل (كتاب فاطمة الزهراء عليها السلام)، ولم يقل (كتاب جدتك

الزهراء عليها السلام أو أمك الزهراء عليها السلام) كما نسبه (فضل الله) إلى الرواية، وليس في الرواية

أي دليل على إرادة (الزهراء) من اسم (فاطمة)، ومن المعروف أن والده عبد الله بن الحسن هي فاطمة بنت الامام الحسين عليه السلام ولا يستبعد أن يكون لها كتاب نقلته عن

أبيها أو عن أخيها فيه مسائل الحلال والحرام، وعلى أقل تقدير فالرواية مجملة من هذه الناحية.

خامسا: من المحتمل وجود سقط في الرواية لتكون العبارة هكذا: (قرأت في كتابي
كان عند أمك فاطمة)، لأنه جاء في الكافي أن الامام الحسين عليه السلام قبل شهادته
في
كربلاء أودع كتاب الجامعة المختص بمسائل الحلال والحرام عند ابنته فاطمة بنت
الحسين

(١) الأربعين: ص ٥٥٩.

(٢) الأربعين: ص ٥٦٠.

أم عبد الله بن الحسن، والامام الصادق عليه السلام لأسباب معينة لم يشأ أن ينسب لنا الجامعة إلى مصدره الأصلي فنسبه إلى فاطمة بنت الحسين عليه السلام باعتبار وجوده في

حياتها فترة من الزمن إظهاراً منه لعبد الله بن الحسن فضل والدته ومنزلتها الرفيعة إلى درجة استوجبت أن يستأمنها الامام المعصوم عليه السلام مواريث الامام الخاصة ويخفيها عندها (١).

فقد أورد الشيخ الكليني في حديثين من كتاب الحجّة من كتابه الكافي ضمن باب الإشارة والنص على علي بن الحسين صلوات الله عليهما ما يشير إلى استيداع الامام الحسين عليه السلام إياها بعض الكتب المختصة بالامام المعصوم عليه السلام، أما الحديث الأول فقد

رواه عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين وأحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن منصور بن يونس، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (إن الحسين بن علي عليه السلام لما حضره الذي حضره دعا ابنته الكبرى فاطمة بنت الحسين فدفع

إليها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة، وكان علي بن الحسين مبطوناً معهم لا يرونه إلا أنه لما

به، فدفعت فاطمة الكتاب إلى علي بن الحسين عليهما السلام ثم صار والله ذلك الكتاب إلينا يا

زياد، قال: قلت: ما في ذلك الكتاب جعلني الله فداك؟ قال عليه السلام: فيه والله ما يحتاج إليه ولد آدم منذ خلق الله آدم إلى أن تفتنى الدنيا، والله إن فيه الحدود حتى أن فيه أرض الخدش). أما الحديث الثاني فقد رواه الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن ابن سنان، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (لما حضر الحسين عليه السلام ما حضره دفع

وصيته إلى ابنته فاطمة ظاهرة في كتاب مدرج، فلما أن كان من أمر الحسين عليه السلام ما

كان دفعت ذلك إلى علي بن الحسين عليه السلام، قلت له: فما فيه يرحمك الله؟ فقال عليه السلام:

ما يحتاج إليه ولد آدم منذ كانت الدنيا إلى أن تفتنى) (٢).

فهذان الحديثان يدلان على أن الكتاب الذي كان عند فاطمة بنت الحسين هو كتاب الجامعة المختص بمسائل الحلال والحرام، ومن المحتمل - كما أشرنا إلى ذلك سابقاً - أن

(١) وفاطمة بنت الحسين هي التي روت خطبة فاطمة الزهراء عليها السلام في جمع من نساء المهاجرين والأنصار والمبتدئة بقولها
عليها السلام: (أصبحت والله عائفة لديناكم قالية لرجالكم... إلخ)، وقد رواها الشيخ الصدوق في معاني الاخبار ضمن باب
معاني قول فاطمة عليها السلام لنساء المهاجرين والأنصار في علتها، والناقل لهذه الرواية هو ولدها عبد الله بن الحسن، وقال
الشيخ المفيد عنها في الارشاد: (كانت فاطمة بنت الحسين عليه السلام تقوم الليل وتصوم النهار). خرجت مع أبيها الحسين عليه السلام إلى العراق ثم سببت مع بقية نساء أهل البيت، وفي الكوفة خطبت خطبتها المعروفة، وفي مجلس يزيد بالشام
استوهبها رجل شامي من يزيد فلاذت بذيول عمته زينب بنت أمير المؤمنين عليهما السلام. تزوجت بالحسن المثنى ابن الامام
الحسن المجتبي عليه السلام وولدت له عبد الله المحض والحسن المثلث وإبراهيم الغمر، وبعد أن دس الوليد بن عبد الملك السم
لزوجها ضربت فسطاطا على قبره سنة كاملة، وقد ورد ذكرها في كتاب الجنائز من صحيح البخاري حيث جاء فيه: (لما
مات الحسن بن الحسن ضرب امرأته القبة)، توفيت سنة ١١٠ هـ ودفنت في مصر، ولها مقام معروف يزار.
(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٠٣ و ٣٠٤. روى الصفار قريبا منهما في بصائر الدرجات: ص ١٦٨، ح ٩، ص ١٨٣، ح ٣،
ص ١٨٤، ح ٦، ص ١٨٨، ح ٢٤.

الامام عليه السلام نسب ما جاء في مسألة الزكاة إلى هذا الكتاب، نعم لعلمنا جزماً بأن مصحف فاطمة هو من موارث الامام المعصوم عليه السلام لذا قد نتمكن من الادعاء بأن

الامام الحسين استودع فاطمة بنت الحسين عليه السلام مصحف فاطمة أيضاً وإن لم يشر إليه

الحديثان السابقان باعتبار أن طريق الاستيداع كان محصوراً بواسطة فاطمة بنت الحسين

كما يظهر من الرواية.

مصحف فاطمة مما يتوارثه المعصوم:

ومما يدل على أن مصحف فاطمة مما يتوارثه المعصوم عليه السلام ومن علاماته روايات

عديدة، منها:

١ - ما رواه الصفار بسند صحيح عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، قال: حدثني أبو بصير، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (ما

مات أبو جعفر حتى قبض مصحف فاطمة) (١).

٢ - ما أورده الشيخ الصدوق في كتابه الخصال، فقد روى عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني (رضي الله عنه) قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي،

قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام قال: (للامام علامات، يكون أعلم الناس... إلى أن قال في آخر

الحديث:

ويكون عنده مصحف فاطمة) (٢).

ولا يوجد أي اختلاف في سند الحديث باستثناء محمد بن إبراهيم الطالقاني فقد حسنه العلامة المامقاني في تنقيح المقال اعتماداً على ترضي الشيخ الصدوق وترحمه

عليه وباعتباره من مشايخ الإجازة، وكذلك ذهب العلامة المجلسي إلى قوة السند (٣)، أما السيد الخوئي والامام الخميني فيذهبان إلى ضعف السند باعتبار أن الترحم والترضي

لا يدل على التوثيق (٤).

٣ - ما رواه الصفار عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن سيف، عن أبيه، عن فضيل بن عثمان، عن أبي عبيدة الحذاء قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: (يا أبا

عبيدة،

من كان عنده سيف رسول الله صلى الله عليه وآله ودرعه ورايته المغلبة ومصحف فاطمة قرت

عينه) (٥). وفي السند الحسين بن سيف بن عميرة، ولا توثيق له على رأي السيد

الخبوئي بعد تراجعہ عن مبناه بقبول أسانيد كامل الزيارات، أما العلامة المامقاني فقد ذهب إلى حسنه.

-
- (١) بصائر الدرجات: ص ١٧٨، ح ٢٣.
(٢) الخصال: ج ٢، ص ٥٢٧ - أبواب الثلاثين وما فوقه، الحديث الأول.
(٣) عين الحياة: ج ١، ص ١٧٨.
(٤) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٧٨. المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ٨٤. (٥) بصائر الدرجات: ص ٢٠٦، ح ٤٧.

وقد ارتكب (فضل الله) مغالطة مكشوفة حينما قال في العدد ٥٧ من نشرة (فكر وثقافة) أنه مع عدم وجود مصحف فاطمة بين أيدينا فلا ثمرة من البحث والنقاش حول ما يحويه وذلك لأننا نلتزم في ديننا أصولا وفروعا بما روي عن المعصومين عليهم السلام، ومع إخبارهم وتحديدهم لمضمون المصحف - ووفقا للأدلة في السند والتمن - بأمر دون آخر فلا وجه أساسا للتقليل من قيمة البحث حول مضمون مصحف

فاطمة بحجة عدم وجوده عندنا.

النتيجة في أحاديث محتوى مصحف فاطمة وبعد هذا كله فالحديث الأول الذي رواه الكليني والصفار بسند صحيح يؤكد على أن مضمون مصحف فاطمة عليها السلام هو موضع النبي صلى الله عليه وآله وحاله وما يكون في ذرية فاطمة من بعدها، والحديث الثامن الصحيح على رأي الامام الخميني والعلامة المامقاني وآخرين يدل على أن فيه بعض المسائل التاريخية كأسماء من يملك، ويضاف إليهما عدة روايات تعضد بعضها وتؤكد أن مصحف فاطمة عليها السلام

يحتوي على ما يكون من حادث وأسماء من يملك كالحديث الثاني والثالث والسادس، أما الحديث التاسع فهو أكثر تلك الأحاديث توسعة في مضمون ومحتوى مصحف فاطمة عليها السلام.

ثم إن هذا الاختلاف في الأحاديث حول سعة مصحف فاطمة عليها السلام لا يمكن أن يخلق تعارضا بينها كما يحاول (فضل الله) إظهاره في جوابه السادس لأن التعارض - كما قلنا - إنما يحصل إذا كان هناك تناف وتكاذب بين الداليتين أو المدلولين على مستوى الإثبات أو النفي، أما إثبات رواية لامر وإثبات رواية أخرى أمرا آخر إلى جنب الأمر الأول فلا يتسبب في إيجاد التعارض، وكلمة (فقط) التي ذكرها (فضل الله) غير موجودة في الروايات حتى يقال بوجود التعارض كما يحاول الإيحاء إليه، وإنما هي من وضعه هو فقط! كما أن (فضل الله) عندما اعتبر أن رواية أبي عبيدة تقصر محتوى مصحف فاطمة عليها السلام بما يكون في ذريتها وأن ذلك يتعارض مع التوسعة الموجودة في رواية

حماد بن عثمان التي تتحدث عن ظهور الزنادقة فاته أنه لم يعتبر أن ما اختاره من احتواء مصحف فاطمة عليها السلام على مسائل الحلال والحرام متعارضاً مع التوسعة الموجودة في رواية سليمان بن خالد التي تذكر أن وصية فاطمة عليها السلام هو

ضمن مصحفها! (١).
هذا بالإضافة إلى أن رواية أبي عبيدة لم تقصر أمر محتوى مصحف فاطمة عليها السلام
بما يكون في ذريتها بل أخبرت عن موضع النبي صلى الله عليه وآله ومكانه ومنزلته في
الجنة. نعم،

(١) وقد ألمح إلى ذلك حينما قال بوجود قولين في محتوى مصحف فاطمة أحدهما يقول بأن فيه وصيتها
مع بعض
الأحكام الشرعية، والآخر يقول أن فيه بعض الغيبات. راجع العدد ٥٧ من نشرة (فكر وثقافة).

قد يتصور التعارض بين صحيحة الحسين بن أبي العلاء إذا قبلنا بأنها ظاهرة في
اشتمال مصحف فاطمة عليها السلام على مسائل الحلال والحرام باعتبار رجوع الضمير
إلى

الأقرب - ولم نقل بأنها ظاهرة في اشتمال الجفر على ذلك أو أنها مجملة من
هذه الناحية - وبين صحيحة حماد بن عثمان التي تنص على نفي وجود مسائل
الحلال والحرام، ومن المعلوم الأصوليين يذهبون إلى تقديم النص على
الظاهر في مثل هذه الحالة. ولكن الصحيح أن لا تعارض بين النص والظاهر بل هو
من موارد الجمع العرفي كما نص على ذلك السيد الخوئي والامام الخميني
وغيرهما (١).

ثم إنه لو افترضنا أن دلالة الحديثين متساوية من ناحية الظهور فهما في قوة واحدة
ولا يوجد حسب الظاهر مرجح لتقديم أحدهما على الآخر، ومعه فلا مجال أيضا
لإثبات وجود مسائل الحلال والحرام في مصحف فاطمة، لأن الإثبات يحتاج إلى دليل
وهو مفقود حسب الفرض.

أما إذا قلنا بأن رواية حماد بن عثمان ضعيفة سندا وإن صحيحة الحسين بن أبي
العلاء ظاهرة في اشتمال مصحف فاطمة عليها السلام على مسائل الحلال والحرام فإنه
على

هذا الفرض فقط يصح القول أن مصحف فاطمة عليها السلام يحتوي على الاحكام
الشرعية أيضا، ولكن بما ذكرناه من الأدلة والشواهد يتبين أن هذا مجرد افتراض
لا أكثر.

خلاصة مناقشات مباحث مصحف فاطمة:

وحيث أن الجواب السادس لفضل الله هو غاية ما بلغه فهمه وما أتعب به نفسه لما
ذهب إليه من الرأي باعتباره ردا على أحد مراجع التقليد، وحيث إنه قد طرح رأيه
حول روايات مصحف فاطمة بصورة جامعة كان لا بد لنا من طرح ما ينقض رأيه
بشكل جامع أيضا ليتبين زيفه وإنه بعيد عن الدليل العلمي وإن كان في ذلك إعادة
لبعض ما سبق.

ففضل الله قد سلك طريقا خاصا به في التعامل مع روايات مصحف فاطمة وأوصله
إلى القول بأن مصحف فاطمة يحتوي على الاحكام الشرعية الملقاة من رسول الله
صلى الله عليه وآله

على الزهراء عليها السلام، فكانت تكتب ذلك في مصحف سمي باسمها، وهو فيما
ذهب إليه

قد ارتكب أخطاء جسيمة تنم عن قصور وسطحية في فهم الأساس العلمية في التعامل
مع الروايات، فقد بنى رأيه على أسس باطلة وهي:

١ - اكتفى في استنتاجاته حول مصحف فاطمة بخمسة أحاديث فقط رغم أنها أكثر

من ذلك بكثير، وفي بعض ما لم يذكره ما لا يتوافق مع رأيه.

(١) مصباح الأصول: ج ٣، ص ٢٥٢. الرسائل: ج ٢، ص ١٨.

٢ - ضعف صحيحة أبي عبيدة التي تقول إن مصحف فاطمة عبارة عما كان يحدثها به جبرائيل حول ما سيكون من أخبار عن ذريتها، وإن الامام علي كان يكتب ذلك، بذريعة أن المراد به هو المدائني غير الموثق لا الحذاء الموثق، وقد بينا مدى وهن ذلك،

وقلنا إن المدائني لم يرد له ذكر سوى في روايتين إحداهما باسم أبي عبيدة والأخرى باسم أبي عبيد، أما الحذاء فقد ورد ذكره في عشرات الروايات وقد أكثر علي بن رثاب الرواية عنه، فيحمل الراوي على الأغلب المعهود كما هو شأن في بقية الموارد المشابهة.

٣ - ضعف صحيحة حماد بن عثمان التي تشارك صحيحة أبي عبيدة في المضمون مع إضافة أمر زائد وهو عدم احتواء مصحف فاطمة عليها السلام لمسائل الحلال والحرام

بحجة أن في سندها عمر بن عبد العزيز وقد قالوا عنه أنه مخلط يروي المناكير وقلنا أن التخليط ورواية المناكير ليست من موجبات الطعن في نفس الراوي إذا كان ثقة، وقد ذهب السيد الخوئي (قدس سره) إلى وثاقته لوروده في أسانيده تفسير علي بن إبراهيم القمي.

٤ - استظهر إرادة مصحف فاطمة من قول الامام الصادق عليه السلام لعبد الله بن الحسن

في رواية حبيب الخثعمي: (قرأت في كتاب أمك فاطمة)، مع أنه لا دليل على إرادتها إذ يمكن إرادة والده عبد الله بن الحسن فاطمة بنت الحسين، كما أنه لا دليل على تطابق

مصحف فاطمة مع كتاب فاطمة، فقد يكون كتاب فاطمة كتابا آخر، وعلى أقل تقدير فالرواية مجتملة من هذه الناحية.

٥ - استظهر من قول الامام الصادق عليه السلام في رواية سليمان بن خالد: (وليخرجوا مصحف فاطمة فإن فيه وصية فاطمة) أن الضمير عائد إلى مصحف فاطمة، مع أن هناك إجمالا من هذا الجانب إذ يحتمل عوده إلى الجفر، وعندما ذكر الحديث مبتورا حاول أن يستظهر ما ذهب إليه، ومع ملاحظة روايات الجفر تطمئن النفس إلى أن الضمير عائد إلى الجفر لا لمصحف فاطمة، وعلى فرض عوده على مصحفها، فلا ضير من ذلك لما قلناه أن التوسعة في محتوى المصحف لا يتعارض مع الروايات التي تقتصر على بعض الأمور، فالتعارض يقع بين الاثبات والنفي لا الاثبات والاثبات.

٦ - حاول التشكيك في مضمون خبر حماد بن عثمان من جهة أن الملك جاء ليدخل عليها السرور عما دخلها من الحزن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، والرواية تقول:

(فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين) مما يدل على أنها متضايقة من تحدث جبرائيل معها
فيكون نقضا للغرض الذي جاء من أجله، ولكن هذه الشبهة باطلة، لأنها
مبتنية على تفسير المقصود من اسم الإشارة (ذلك) بما أوله إليه، وسياق الحديث
يخالف هذا فهو يدل على أن منشأ الشكوى هو عدم تدوين ما يحدثها به

جبرائيل لا نفس التحدث، مع أن العلامة المجلسي (رضي الله عنه) ذهب إلى أن المراد من شكت أي أخبرت.

٧ - اكتفى بعدم وجود ما يدعو إلى الكذب في الوثوق بالخبر، فيكون هذا المبني حجة عليه في نفس روايات مصحف فاطمة الأخرى الضعيفة أو التي ادعى ضعفها، إذ كيف لم يأخذ بها وأخذ برواية حبيب الخثعمي وسليمان بن خالد الضعيفتين. كما أن هذا حجة عليه أيضا فيما سيأتي من مباحث شهادة الزور والاعتداء عليها حيث أنكر بعضها بحجة ضعف السند.

٨ - حاول أن يصطنع التنافي والتعارض بين ما جاء في رواية أبي عبيدة التي تدل على أن محتوى مصحف فاطمة هو ما يكون في ذريتها وبين التوسعة المذكورة في رواية حماد بن عثمان التي تدل على أن في مصحفها علم ما يكون من الاحداث التاريخية كظهور الزنادقة سنة ١٢٨ هـ، ويجاب عن هذا بالنقض أولا: بأنه قد ذهب إلى أن محتوى مصحف فاطمة هو مسائل الحلال والحرام ووصية فاطمة كما استظهره من روايتي الحسين بن أبي العلاء وسليمان بن خالد ولم يعتبر أن اقتصار الأولى على الحلال

والحرام متعارضا مع توسعة الثانية وشمولها لوصيتها. وثانيا: بالحل، فقد أجمع الأصوليون على أن التعارض بين الروايات فروع تكاذبها، والتكاذب إنما يحصل بين ما يدل على إثبات شيء وما يدل على نقيضه وهو النفي، ولا تعارض بين إثبات شيء وإثبات شيء آخر يضم إلى الأول كما هو الحال هنا. وتشبيها لهذا بمثال عرفي، فلو أخبر شخص أن العالم الفلاني في خطبته عن أمير المؤمنين عليه السلام

قال إنه أول من أسلم، وجاء ثان ليخبر أنه قال في خطبته إن الامام علي هو وصي رسول الله صلى الله عليه وآله فإن العرف لا يرى أن أحد القولين يكذب الاخر بل يفهم أن خطبة

العالم تحتوي على كلا الامرين معا.

٩ - ادعى أن الروايات متعارضة مع بعضها، فبعضها يدل على أن الامام علي عليه السلام

هو الذي كتب مصحف فاطمة عليها السلام عما حدثه الملك عما يجري في ذريتها وعلم ما يكون

كما في روايتي أبي عبيدة وحماد بن عثمان، والبعض الاخر يدل على أن في مصحف فاطمة عليها السلام الحلال والحرام ووصيتها كرواية الحسين بن أبي العلاء وحبيب

الخثعمي

وسليمان بن خالد، وكان لابد مع ذلك من ترجيح إحداهما على الأخرى كما هو عليه العمل في باب التعارض، فرجح رواية الحسين بن أبي العلاء الصحيحة مؤيدة برواية

الختعمي وسليمان علي رواية أبي عبيدة وحماد الضعيفتين، وقد استظهر من رواية الحسين بن أبي العلاء أن مصحف فاطمة عليها السلام يحتوي على مسائل الحلال والحرام وكذلك استظهر من روايتي الختعمي وسليمان، ولكن بما أن رواية ابن أبي العلاء لم تتعرض لكاتب مصحف فاطمة عليها السلام اكتفى بالتبادر المفهوم عند الاطلاق بأن الكاتب هو فاطمة عليها السلام.

وفيما ذكره أخطاء عديدة:

منها: أن هذا المورد ليس من التعارض بحال، لان التعارض إنما يكون بين الصحيح والصحيح، ومع ادعائه بأن روايتي أبي عبيدة وحماد ضعيفتان فكيف يجعلهما معارضتين لرواية الحسين بن أبي العلاء؟
ومنها: أنه أخذ يكيل الأمور بمكيالين، فقد ذهب إلى وثوق خبري الخثعمي وسليمان على أساس أن مبناه هو حجية الخبر الموثوق به نوعاً ويكفي في الوثوق عدم وجود ما يدعو إلى الكذب، فاستفاد مما استظهره منهما أن مصحف فاطمة يحتوي على

المسائل الشرعية ووصيتها، ولكنه عندما ضعف روايتي حماد وأبي عبيدة الداليتين على أن كاتب المصحف هو الامام علي عما حدثه به الملك لم يعمل مبناه فيهما واكتفى بالتبادر المفهوم من رواية الحسين بن أبي العلاء والخثعمي وسليمان في أن كاتب المصحف هو فاطمة، وعلى فرض تقديم التبادر - أو ما يعبر عنه بالاستيحاء - المأخوذ من الخبر الصحيح على الخبر الضعيف - والذي لا يوجد فيه ما يدعو إلى الكذب! - فإن هذا يصح في خصوص كاتب مصحف فاطمة، أما فيما يخص تحدث جبرائيل معها فتلك الروايات ساكتة عنه بينما روايتي أبي عبيدة وحماد تنصان على ذلك، ومع ذلك فلم يذهب إلى القول به.

الفصل الخامس: هل في مصحف فاطمة عليها السلام القرآن؟
قال فضل الله في جوابه الثالث: (مصحف الزهراء الذي هو ليس بمعنى القرآن ولكنه مصحف بمعنى مجموعة صحف أي أوراق).

وقال في العدد ٢١ من مجلة الموسم: (أما بالنسبة إلى موضوع مصحف فاطمة، قطعاً الآن غير موجود عند أحد من العالم، غير موجود عند أي شخص من الشيعة، لا من العلماء ولا من غيرهم، ورد فيه حديث، لكن كلمة المصحف ليس معناه القرآن، كلمة المصحف معناه الأوراق، ولهذا القرآن يسمى كمصحف باعتبار إنه يشتمل

على أوراق مكتوب فيها هذا الشيء. فكلمة المصحف لا يراد منها أن هناك عند الشيعة قرآناً يسمى مصحف فاطمة...، على كل حال، ليس المراد بالمصحف القرآن أو ما يكون بديلاً عن القرآن الاشتهار الذي حاصل إنما هو من إطلاق كلمة مصحف، يعني المفروض إن القرآن ليس اسمه مصحف، إنما سمي مصحف مثلما يسمى كل كتاب مصحف يعني من الصحف، مثل الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى أو صحف الناس).

وما ذكره وإن كان صحيحاً ولكن كان من اللازم ذكر الروايات الواردة في المقام التي تذكر بعضها أن في مصحف فاطمة القرآن، وما يمكن أن يقال في مقام علاجها، وبدورنا قمنا بجمع الروايات المتعرضة لهذا الأمر مع بيان حال أسانيدها.

الروايات النافية لوجود القرآن في مصحف فاطمة
فمن الروايات التي تنص على عدم وجود شيء من القرآن الكريم في مصحف فاطمة عليها السلام ما يلي:

١ - روى الكليني في الكافي عند عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن الحجال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (... وإن عندنا لمصحف فاطمة، وما يدر بهم ما مصحف فاطمة،

قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد) (١). والرواية كما مرت الإشارة إليه صحيحة على رأي العلامة المجلسي وضعيفة الإسناد على رأي السيد الخوئي بعبد الله بن الحجال فهو مجهول (٢).

(١) الكافي: ج ١ ص ٢٣٨.

(٢) والعجيب أن مؤلف كتاب (دفاع عن الكافي) قد أوعز ضعف السند إلى أحمد بن عمر الحلبي (الذي لا عين له ولا

أثر في كتب الرجال) (دفاع عن الكافي، ج ٢، ص ٣٥٣) لا إلى عبد الله بن الحجال، فإن من الممكن

حمل أحمد بن
عمر الحلبي على أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي الثقة، فإن أحمد بن عمر في هذا الحديث قد روى عن
أبي بصير
والمقصود منه هو يحيى بن القاسم متى ما أطلق من غير قرينة على إرادة غيره (راجع معجم رجال الحديث:
ج ٢٠،
ص ٧٥)، وقد توفي سنة ١٥٠ هـ كما نص على ذلك النجاشي والشيخ الطوسي، أي بعد وفاة الامام الصادق
عليه السلام
بعامين، وقد ذكروا في ترجمة أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي أنه قد روى عن الامام الكاظم عليه السلام
فلا يستبعد معه
أن يكون قد أدرك أبا بصير الأسدي، وبالتالي فلا محازفة فيما لو قيل بإرادة ابن أبي شعبة الحلبي من أحمد
بن عمر
الحلبي المذكور في سند الرواية.
هذا كله بناء على عدم تعين إرادة ابن أبي شعبة الحلبي من أحمد بن عمر الحلبي كما يظهر من كلام السيد
الخوئي
(قدس سره)، أما بناء على اتحادهما كما يظهر من كلام العلامة التستري في قاموسه فالخطب سهل (راجع
قاموس
الرجال: ج ١، ص ٥٣٩ برقم ٤٦٣، وص ٥٤٤ برقم ٤٥٦). ولكن قد يقال أن في بعض كلمات السيد
الخوئي ما يشير
إلى رفع مثل هذا الاستبعاد أي عدم إدراك أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي للامام الصادق عليه السلام،
فقد قال في ترجمة
الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي وهو من أصحاب الامام الرضا والحواد والهادي عليهم السلام.
(وفي عدة من الروايات رواية الحسين بن سعيد عن جملة من أصحاب الصادق عليه السلام، منهم عثمان بن
عيسى
وحرiz، تارة مع الوساطة وأخرى بدونها، فيظن بسقوط الوساطة عند عدم ذكرها، ولكنه لا يعتد به بعد ظهور
الحكاية
في أنها بلا واسطة فيؤخذ به ما لم تقم قرينة على خلاف الظهور، ومن الظاهر أنه لا مانع من رواية شخص
عن آخر
تارة مع الوساطة وأخرى بدونها) (معجم رجال الحديث: ج ٥، ص ٢٤٥).
وقد ذكر الامام الخميني (رضوان الله عليه) قريبا من هذا المضمون عند تعليقه على اعتراض أورد حول عدم
إمكان
رواية عبد الله بن مسكان عن الامام الباقر عليه السلام مباشرة، فقال:
(ثم أنه قد يستشكل في الصحيحة التي هي الأصل بأنها مرسله لم يذكر فيها الوساطة فإن عبد الله بن مسكان
لم يرو
عن أبي جعفر عليه السلام، بل أنكر بعضهم روايته عن أبي عبد الله عليه السلام، أو قيل: إنه لم يرو عنه إلا
حديثا واحدا وإنه من
أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فكيف يروي عن أبي جعفر عليه السلام؟
أقول: أما روايته عن أبي عبد الله عليه السلام فكثيرة على ما حكى، وكونه من أحداث أصحابه لا ينافي رؤيته
لأبي
جعفر عليه السلام وروايته عنه، إذ على فرض ثبوت كونه من أحداث أصحابه فإنما هو في قبال مثل زرارة
وأشباهه من
الشيوخ، مع أن كونه من أحداث أصحابه لم يثبت إلا بنقل بعض من تأخر عن ذلك العصر، ومجرد رؤيته

لأبي جعفر
عليه السلام في مجلس وروايته حديثا لا يستلزم صدق الصحبة حتى يعد من أصحابه، ومع احتمال ملاقاته له
ورويته منه لا
يجوز رد الصحيحة الظاهرة في الرواية عنه بلا واسطة، فطرح أمثالها بمجرد الاحتمال غير صحيح) (الخلل
في
الصلاة: ص ١٨١).
وبما ذكره تحل الكثير من الاشكالات الواردة على بعض الأسانيد والحكم عليها بالارسال، وتخرج من
ضعف
الارسال إلى الصحة.

وكذلك روى الصفار في بصائر الدرجات، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد الجمال، عن أحمد بن عمر، عن أبي بصير نفس مضمون هذه الرواية (١)، وإسناد الصفار ضعيف بالحسين بن سعيد الجمال فهو مجهول إلا أن يكون المراد به الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي ولكن لم يعهد أن لقب بالجمال، ومن المحتمل أن

كلمة الجمال تصحيف لكلمة حماد.

٢ - روى الكليني في الكافي عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (...)

ومصحف فاطمة ما أزعج أن فيه قرآنا (٢). والحديث تام إسنادا.

٣ - روى الصفار في بصائر الدرجات، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال،

عن أبيه الحسن بن علي بن فضال،

عن أبيه الحسن بن علي بن فضال، عن أبي بكير وأحمد بن محمد، عن محمد بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: (...). وعندنا مصحف أما والله ما هو

(١) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٣.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٢٤٠.

بالقرآن (١). والموجود في طبعة الكتاب أبي بكير والصحيح ابن بكير، وفي السند ضعف بمحمد بن عبد الملك فهو مشترك بين جماعة، وهم جميعا بين ضعيف ومهمل.

٤ - روى الصفار عن عباد بن سليمان، عن سعد بن سعد، عن علي بن أبي حمزة، عن العبد الصالح عليه السلام قال: (عندي مصحف فاطمة ليس فيه شيء من القرآن) (٢). وفي السند ضعف بعباد بن سليمان فهو مهمل عند السيد الخوئي إذ لم

يرد في حقه توثيق مع أنه ذكر في اسناد كامل الزيارات، أما العلامة المامقاني فقد ذهب إلى

حسنه، وكذلك اختلفا في علي بن أبي حمزة البطائني، وقد مرت الإشارة إليه.

٥ - روى الصفار عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حماد بن عثمان، عن علي بن سعيد، عن أبي عبد الله عليه السلام: (... وعندنا والله مصحف فاطمة ما فيه آية من كتاب الله) (٣). وفي السند ضعف بعلي بن سعيد.

٦ - روى الصفار عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه الحسن، عن أبي المغراء، عن عنيسة بن مصعب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (... ومصحف فاطمة ما

أزعم أنه قرآن) (٤). وفي السند ضعيف بعنيسة بن مصعب فلم يرد في حقه توثيق إلا ذكره في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه، وقد مر ما فيه.

٧ - روى الصفار، عن أحمد بن موسى، عن الحسين بن علي بن النعمان، عن أبي زكريا يحيى، عن عمرو الزيات، عن أبان وعبد الله بن بكير قال: لا أعلمه إلا ثعلبه أو علاء بن زرير، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (... وخلفت فاطمة مصحفا

ما هو قرآن) (٥). وفي السند ضعف بأبي زكريا يحيى وعمرو الزيات، وقد مرت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن الروايات المتعرضة لمصدر مصحف فاطمة، وقلنا أنه

من المحتمل حصول تصحيف وأن الصحيح هو: عن أبي زكريا يحيى بن عمرو الزيات.

٨ - روى الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن علي بن سعد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (... وفيه مصحف فاطمة ما فيه آية من القرآن) (٦). وفي السند ضعف بعلي بن سعد أو سعيد.

٩ - روى الصفار، عن السندي بن محمد، عن أبان بن عثمان، عن علي بن الحسين، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (... وعندنا مصحف فاطمة أما والله ما فيه حرف

من القرآن) (٧). وفي السند ضعف بعلي بن الحسين.
١٠ - روى الصفار، عن عبد الله بن جعفر، عن موسى بن جعفر، عن الوشاء، عن
أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام: (مصحف فاطمة، ما فيه شيء من كتاب الله)
(٨).
وفي السند ضعف بموسى بن جعفر.

-
- (١) بصائر الدرجات: ص ١٧١، ح ٢.
 - (٢) بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٨.
 - (٣) بصائر الدرجات: ص ١٧٣، ح ٥.
 - (٤) بصائر الدرجات: ص ١٧٤، ح ٩.
 - (٥) بصائر الدرجات: ص ١٧٥، ح ١٤.
 - (٦) بصائر الدرجات: ص ١٧٦، ح ١٥.
 - (٧) بصائر الدرجات: ص ١٧٧، ح ١٩.
 - (٨) بصائر الدرجات: ص ١٧٩، ح ٢٧.

١١ - روى الصفار، عن عمران بن موسى، عن محمد بن الحسين، عن عبيس بن هاشم، عن محمد بن أبي حمزة وأحمد بن عايد، عن ابن أذينة، عن علي بن سعيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (... وفيه مصحف فاطمة ما فيه آية من القرآن) (١). ومحمد بن أبي حمزة مشترك بين التيملي وهو مجهول وابن أبي حمزة الشمالي الثقة، ولكن ذلك لا يضر في صحة اتصال السند لان عبيس بن هاشم يروي الحديث عن شخصين أحدهما محمد بن أبي حمزة المشترك بين الثقة والمجهول والآخر أحمد بن عائذ الثقة فيكون السند متصلا عن طريق ابن عائذ. نعم العمدة في التضعيف هو وجود علي بن سعيد فهو مشترك بين مهملين.

١٢ - روى الصفار، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام: (... وعندنا مصحف فاطمة أما والله ما فيه حرف من القرآن) (٢). وفي السند ضعف بعلي بن أبي حمزة البطائني، وقد مر الخلاف فيه بين السيد الخوئي من جهة والامام الخميني والشيخ المامقاني من جهة أخرى.

الروايات المثبتة لوجود القرآن في مصحف فاطمة

أما الروايات التي ذكرت أن في مصحف فاطمة القرآن، فهي كما يلي:

١ - ما جاء سابقا في الرواية التاسعة من الروايات التي ذكرناها فيما يختص بمحتوى مصحف فاطمة، وقد رواها ابن جرير الطبري في دلائل الإمامة عن الامام الباقر عليه السلام

وجاء في الرواية: (وفيه علم القرآن كما انزل وعلم التوراة كما أنزلت وعلم الإنجيل كما أنزل وعمل الزبور). وقد ذكرنا آنفا أن سندها ضعيف بعلي بن سليمان وجعفر بن محمد ومحمد بن أحمد بن حمدان.

٢ - ما رواه الكليني في روضة الكافي في عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي بصير قال: (بينما رسول الله ذات يوم جالسا إذ أقبل أمير المؤمنين، فقال له رسول الله: إن فيك شيئا من عيسى بن مريم، ولولا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصراني في عيسى بن مريم لقلت فيك قولاً لا تمر بملا من الناس إلا أخذوا التراب من تحت قدميك يلتمسون بذلك البركة، قال:

فغضب الأعرابيان والمغيرة بن شعبة وعدة من قريش معهم، فقالوا: ما رضي أن يضرب لابن عمه مثلاً إلا عيسى بن مريم، فأنزل الله على نبيه فقال: (ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون* وقالوا آلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون* إن هو إلا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لبيبي إسرائيل* ولو نشاء لجعلنا منكم) - يعني بني هاشم - (ملائكة في الأرض يخلفون). قال: فغضب

- (١) بصائر الدرجات: ص ١٨٠، ح ٣٠.
- (٢) بصائر الدرجات: ص ١٨١، ح ٣٣.

الحارث بن عمرو الفهري فقال: (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) - إن بني هاشم يتوارثون هرقلًا بعد هرقل - (فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم)، فأنزل الله عليه مقالة الحارث ونزلت هذه الآية (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون)، ثم قال له: يا بن عمرو إما تبق وإما رحلت؟ فقال: يا محمد، بل تجعل لسائر قريش شيئًا مما في يدك فقد ذهبت بنو هاشم بمكرمة العرب والعجم، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: ليس ذلك إلي، ذلك إلى الله تبارك

وتعالى، فقال: يا محمد قلبي ما يتابعني على التوبة ولكن أرحل عنك، فدعا براحلته فركبها، فلما صار بظهر المدينة أتته جندلة فرضخت هامته، ثم أتى الوحي إلى النبي فقال: (سأل سائل بعذاب واقع للكافرين) - بولاية علي - (ليس له دافع من الله ذي المعارج)، قال: قلت: جعلت فداك، إنا لا نقرأها هكذا، فقال: هكذا والله نزل بها جبرائيل على محمد وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

لمن حوله من المنافقين: انطلقوا إلى صاحبكم فقد أتاه ما استفتح به، قال الله عز وجل: (واستفتح وخاب كل جبار عنيد) (١).

وفي السند سهل بن زياد الأدمي الرازي المختلف في أمره، فقد ذهب السيد الخوئي إلى ضعفه، أما الإمام الخميني والعلامة المامقاني فقد ذهبا إلى اعتبار روايته (٢)، ولكن عمدة الضعف هو في محمد بن سليمان وأبيه سليمان بن عبد الله الديلمي، أما إضمار الرواية فلا يضر حيث أن أبا بصير يقول في نهاية الرواية: (جعلت فداك)، مما يبين أنه ينقلها عن الإمام المعصوم عليهم السلام.

٣ - ما جاء في كتاب كنز جامع الفوائد وتأويل الآيات الطاهرة (مخطوط) عن أحمد بن القاسم، عن أحمد بن محمد السيارى، عن محمد بن خالد، عن محمد بن سليمان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله: أنه تلا هذه الآية (سأل سائل بعذاب واقع للكافرين) - بولاية علي - (ليس له دافع)، ثم قال: هكذا هي في مصحف فاطمة (٣). والرواية ضعيفة بأحمد بن القاسم، وأحمد بن محمد السيارى، ومحمد بن

سليمان وأبيه. وجاء في نفس هذا الكتاب بعد أن ذكر الرواية السابقة: وروى البرقي، عن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله أنه قال: (هكذا والله أنزلها جبرائيل على النبي، وهكذا هو مثبت في مصحف فاطمة). والرواية ضعيفة بمحمد بن سليمان الديلمي وأبيه (٤).

(١) الكافي: ج ٨، ص ٥٧، ح ١٨.

(٢) راجع معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٣٤٠. المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ٣٤٥. تنقيح المقال: ج

٢، ص ٧٦.
(٣) بحار الأنوار: ج ٣٧، ص ١٧٦، ح ٦٣.
(٤) والملاحظ في الروايات الثلاثة الأخيرة أن في أسنادها سليمان الديلمي وابنه محمد، وقد نقل الكشي أن سليمان الديلمي كان من الغلاة الكبار، وقال النجاشي: غمز عليه، وقيل: كان غاليا كذابا وكذلك ابنه محمد، لا يعمل بما انفردا به من الرواية، وقال الشيخ الطوسي: محمد بن سليمان الديلمي له كتاب يرمى بالغلو، ووصفه بأنه ضعيف، وقال النجاشي ع نه: ضعيف جدا لا يعول عليه في شيء. (راجع معجم رجال الحديث: ج ٨ ص ٢٧٣ و ٢٨٦، ج ١٦، ص ١٢٦). كما يلاحظ عليها أن مرجعها واحد وهو رواية الكافي، التي تعدد ذكرها عبر تقطيع متنها، ولا يخفى أن الرواية الأخيرة في كتاب كنز جامع الفوائد قد حذف من إسنادها سليمان الديلمي.

هل يمكن الجمع بين الروايات السابقة؟
وبمقارنة بين أسانيد هاتين الطائفتين من الاخبار يتضح حالهما، فإن الرواية الثانية
من الطائفة الأولى صحيحة السند وهي معضودة ببقية الروايات الموافقة لها في
المضمون

وخاصة الرواية الثانية عشر على مبنى الامام الخميني والمامقاني، ويبقى النظر في
دلالتها، والبادي للنظر أن الجمع بين دلالتيهما غير ممكن، لأن الطائفة الأولى تؤكد
أنه لا يوجد في مصحف فاطمة من القرآن آية واحدة بل حرف واحد، بينما تؤكد
الطائفة الثانية أن فيه الآية مع تأويلها باستثناء الرواية الأولى التي سيأتي الكلام حولها.
ومن المناسب هنا أن ننقل ما ذكره العلامة المجلسي في مرآة العقول عند تعليقه على
عبارة (ما فيه من قرآنكم حرف واحد) الواردة في صحيحة أبي بصير، قال:
(أي فيه علم بما كان وما يكون. فإن قلت: في القرآن أيضا بعض الاخبار؟ قلت:
لعله لم يذكر فيه ما في القرآن. فإن قلت: يظهر من الأخبار اشتمال مصحف
فاطمة عليها السلام أيضا على الاحكام؟ قلت: لعل فيه ما ليس في القرآن. فإن قلت: قد
ورد

في كثير من الاخبار اشتمال القرآن على جميع الاحكام والابخار مما كان أو يكون؟
قلت: لعل المراد به ما نفهم لا ما يفهمون منه، ولذا قال عليه السلام: قرآنكم (١).
وبناء على هذا الكلام فهناك وجه يمكن احتمال له للجمع وهو أن يقال: انه لا يوجد
في مصحف فاطمة آية قرآنية واحدة، لكن فيه ما يختص بالقرآن من علوم لا يعرفها
الناس ويعرفها المعصومون عليهم السلام، ويناسب هذا الجمع رواية دلائل الإمامة التي
جاء فيها

(وفيه علم القرآن كما انزل وعلم التوراة كما أنزلت وعلم الإنجيل كما انزل وعلم
الزبور...)، ولا يخفى أن هذا الجمع لا يلتئم مع الرواية الثانية والثالثة من الطائفة
الثانية التي تنص على أن في مصحف فاطمة الآيات القرآنية. وكيف كان، فالأولى
للتفصي عن هذا التعارض - لو قبلنا بأسانيد الطائفة الثانية - هو أن نقول بوجود
مصحف آخر لفاطمة الزهراء عليها السلام فيه القرآن مع تأويله.

(١) مرآة العقول: ج ٣، ص ٥٥ - ٦٢.

الفصل السادس: نسبة كتاب (الاختصاص)

استدل فضل الله لا بطلان نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد بأمرين:
الأول: ما ألمح إليه بقوله: (لماذا يقولون إن هذا الكتاب ليس للشيخ المفيد)، حيث إن هذه العبارة توحى للمستمع أن غالبية العلماء يقولون بعدم صحة نسبة هذا الكتاب للشيخ المفيد.

الثاني: مخالفة بعض ما جاء في الكتاب للعقل ومنه الحديث الذي ذكره، ونحن ننقله بنصه كما جاء في الاختصاص، فقد روي عن عبد الله بن مسعود انه قال: (أتيت فاطمة عليها السلام فقلت لها: أين بعلك؟ فقالت: عرج به إلى السماء، فقلت: فيماذا؟ فقالت: إن نفرا من الملائكة تشاجروا في شئ فسألوا حكما من الآدميين فأوحى الله إليهم أن تخيروا فاختراروا علي بن أبي طالب عليه السلام) (١).
الامر الأول

يبدو من مجموعة الأدلة والقرائن أن نسبة كتاب الاختصاص إلى الشيخ المفيد من الأمور المتفق عليها عند كثير من علمائنا الأبرار، فالعلامة المجلسي (المتوفى سنة ١١١١ هـ)

يروى عنه في البحار، ويقول في الفصل الأول من مقدمة كتابه تحت عنوان في بيان الأصول والكتب المأخوذ منها ما يلي:

(... وكتاب الارشاد وكتاب المجالس وكتاب النصوص وكتاب الاختصاص والرسالة الكافية في إبطال توبة الخاطئة، ورسالة مسار الشيعة في مختصر التواريخ الشرعية وكتاب المقنعة وكتاب العيون والمحاسن المشتهر بالفصول وكتاب المقالات، وكتاب المزار

وكتاب إيمان أبي طالب ورسائل ذبائح أهل الكتاب والمتعة وسهو النبي ونومه عن الصلاة، وتزوج أمير المؤمنين بنته من عمر ووجوب المسح وأجوبة المسائل السروية والعكبرية والإحدى والخمسين وغيرها، وشرح عقائد الصدوق كلها للشيخ الجليل المفيد

محمد بن محمد بن النعمان قدس الله لطفه) (٢).

وفي الفصل الثاني من مقدمة البحار الذي عقده لبيان الوثوق في الكتب المذكورة واختلافها في ذلك، قال عند تعرضه لكتب الشيخ المفيد ما يلي:

(وكتاب الارشاد أشهر من مؤلفه (رحمه الله)، وكتاب المجالس وجدنا منه نسخا عتيقة والقرائن تدل على صحته، وأما كتاب الاختصاص فهو كتاب لطيف مشتمل على أحوال أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام وفيه أخبار غريبة، ونقلته من نسخة عتيقة وكان

مكتوبا على عنوانه: كتاب مستخرج من كتاب الاختصاص تصنيف أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران (رحمه الله)، ولكن كان بعد الخطبة هكذا: قال محمد بن

(١) الاختصاص: ٢١٣، وعنه البحار: ج ٣٩، ص ١٥٠، ح ١٥.
(٢) البحار: ج ١، ص ٦ - ٨.

محمد بن النعمان: حدثني أبو غالب أحمد بن محمد الزراري وجعفر بن محمد بن قولويه إلى آخر السند، وكذا إلى آخر الكتاب يبتدئ من مشايخ الشيخ المفيد، فالظاهر إنه من مؤلفات المفيد (رحمه الله)، وسائر كتبه للاشتهار غنية عن البيان) (١) وقد خص الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤ هـ) الفائدة الرابعة من فوائد خاتمة المستدرک من كتابه وسائل الشيعة لذكر الكتب المعتمدة التي نقل منها أحاديث كتابه، وقد عد منها كتاب الاختصاص للشيخ المفيد (٢). أما الفائدة الخامسة فقد عقدها لبيان

بعض الطرق التي يروي بها الكتب التي ذكرها في كتابه عن مؤلفيها، وقال فيها: (وإنما ذكرنا ذلك تيمنا وتبركا باتصال السلسلة بأصحاب العصمة عليهم السلام لا لتوقف العمل

عليه لتواتر تلك الكتب وقيام القرائن على صحتها وثبوتها) (٣). ثم شرع في ذكر طرقه إليها. وقال أيضا في مقدمة كتابه الوسائل ما يلي:

(... ولم أنقل فيه الأحاديث إلا من الكتب المعول عليها التي لا تعمل الشيعة إلا بها ولا ترجع إلا إليها، مبتدئا باسم من نقلت الحديث من كتابه، ذاكرا للطرق والكتب وما يتعلق بها في آخر الكتاب، إلقاء للاشعار بأخذ الأخبار من تلك الكتب وحذرا من الاطناب، ولم اقتصر فيه على حديث الكتب الأربعة وإن كانت أشهر مما سواه بين العلماء لوجود كتب كثيرة معتمدة من مؤلفات الثقات الاجلاء، كلها متواترة النسبة إلى مؤلفيها لا يختلف العلماء ولا يشك الفضلاء فيها...) (٤). وفي الفصل اللاحق عد كتاب الاختصاص من جملة الكتب المعتمدة ونسبه إلى الشيخ المفيد (٥).

وفي الذريعة إلى تصانيف الشيعة قال الشيخ الطهراني:

(كتاب الاختصاص أي المستخرج من الاختصاص الذي ألفه الشيخ أبو علي المذكور (ويقصد به أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران) للشيخ أبي عبد الله محمد بن

محمد

بن النعمان المفيد المتوفى سنة ٤١٣ هـ، استخرجه من الاختصاص المذكور وأدرجه في كتابه الموسوم بالعيون والمحاسن على ما نبينه، توجد نسخة منه في الخزانة الرضوية تاريخ كتابتها سنة ١٠٥٥ هـ، ذكر كاتبها انه كتبها عن مجموعة كلها مستخرجة من كتب

القدماء، وفيها هذا المستخرج من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور، استخرجه من الشيخ المفيد، ونسخة من مكتبة مدرسة سبها سالار بطهران بخط الشيخ العالم المصنف أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسماعيل البحراني النجفي، كتابتها سنة ١١١٨ هـ، وذكر

في آخره انه مختصر من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور، وكاتب هذا دون

-
- (١) البحار: ج ١، ص ٢٧.
(٢) الوسائل: ج ٢٠، ص ٤٤.
(٣) الوسائل: ج ٢٠، ص ٤٩.
(٤) الوسائل: ج ١، ص ٣، الفصل الأول من مقدمة الكتاب.
(٥) الوسائل: ج ١، ص ٤ و ٦.

مجموعة نفيسة أخرى فيها عدة رسائل وكتب علمية وفوائد نافعة، فرغ من كتابة بعض أجزائها سنة ١١٠٦ هـ، ونسخة ثالثة في النجف في مكتبة العلامة الأديب الشيخ محمد السماوي وهي بخط الحاج ميرزا محمد بن الحاج شاه محمد الاصفهاني المسكن كتابتها

سنة ١٠٨٥ هـ، وعليها تملك الشيخ الحر سنة ١٠٨٧ هـ، ثم ولده الشيخ محمد رضا سنة

١١٠٥ هـ ثم جمع آخر من العلماء وتقريرهم انه للشيخ المفيد استخرجه من الاختصاص للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران، والاختصاص هذا من الكتب التي نقل عنها العلامة المجلسي في البحار وجعل رمزه (ختص)، أوله (الحمد لله الذي لا تدركه الشواهد ولا تراه النواظر ولا تحجبه السواتر) إلى قوله (هذا كتاب ألفته وصنفته والعجت في جمعه وإسباغه وأقحمته فنونا من الأحاديث وعيونا من الاخبار ومحاسن من الآثار، والحكايات في معان كثيرة من مدح الرجال وفضلهم وأقدار العلماء ومراتبهم وفقههم)، والظاهر منه أنه عين خطبة العيون والمحاسن للمفيد، وقد بدأ

فيه بما استخرجه من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور فسمي المجموع به، وإلا فهو

عين كتابه العيون والمحاسن الذي ذكر اسمه وفهرس مطالبه في خطبة الكتاب، وبعدهما مر من الخطبة قال الشيخ المفيد على ما هو رسم المؤلفين في ذكر اسمهم في أول كتبهم

ما لفظه: (قال محمد بن محمد بن النعمان: حدثني أبو غالب وجعفر بن قولويه عن محمد بن يعقوب)، ثم شرع أولاً فيما استخرجه من كتاب الاختصاص لأبي علي المذكور، ثم فيما استخرجه من كتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لابن دأب، ثم من كتاب

الجنة والنار لسعيد بن جناح، ثم تراجم جمع من الرجال ومدحهم وفضائلهم وفوائد كثيرة ينتهي بها الكتاب، فهذا الكتاب الموجود هو عين العيون والمحاسن المصرح به في

النجاشي وغيره، واشتهر بالاختصاص باعتبار أول أجزاءه، قال في كشف الحجب: (قيل إن مؤلف الاختصاص هو جعفر بن الحسين المؤمن الذي تكرر اسمه في أوائل أسانيد هذا الكتاب، ولكن الظاهر من سياقه انه من تصانيف الشيخ)، أقول: جعفر هذا هو محمد بن الحسين بن علي بن شهر يار القمي المؤمن الذي توفي سنة ٣٤٠ هـ بالكوفة بعد انتقاله من قم إليها كما ترجمه النجاشي ولم ينسب إليه الاختصاص، مع انه بمرآة، وإنما ذكر من كتبه المزار والنوادر فحسب، فالظاهر ان الشيخ المفيد الذي ولد

سنة ٣٣٨ هـ أو سنة ٣٣٦ هـ استخرج حديثه من أحد هذين الكتابين (١). وهكذا يتبين أن كثيرا من علمائنا الأبرار يذهبون إلى صحة هذه النسبة بخلاف ما يوحى إليه ظاهر كلام (فضل الله). نعم ذهب السيد الخوئي (قدس سره) إلى عدم ثبوت نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد (٢)، ولكنه لم يتطرق في تشكيكه في هذه النسبة إلى وجود مثل هذه الرواية التي استشهد بها فضل الله محاولا الربط بين

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ١، ص ٣٥٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ١١١ في ترجمة عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني السبيعي.

التشكيك في نسبة الكتاب وبين وجود مثل هذه الرواية، بل إننا لم نجد أحدا من علمائنا أنكر النسبة لمثل هذا السبب ونظير هذه الرواية، هذا فضلا عن أن وجود رواية غير مقبولة ومخالفة للعقل - كما يدعي (فضل الله) - لا يستلزم بأي حال إنكار كل الكتاب، وفي هذا يقول السيد الخوئي في معرض إجابته لبعض الاشكالات الواردة على كتاب سليم بن قيس: (وثانيا: إن اشتمال كتاب على أمر باطل في مورد أو موردين لا يدل على وضعه، كيف ويوجد ذلك في أكثر الكتب حتى كتاب الكافي الذي هو أمتن كتب الحديث وأتقنها) (١).

وبناء على ما سبق يظهر أن قول مؤلف (هوامش نقدية): (وشك الشهيد الصدر وغيره في صحة نسبة كتاب الاختصاص للشيخ المفيد ولم يطعن أحد في مدى إخلاصه لمذهب أهل البيت عليهم السلام) (٢) ليس إلا مغالطة واضحة، فإن الشهيد الصدر لم يشك في

النسبة لوجود مثل رواية ابن مسعود، هذا بالإضافة إلى أن أمر فضل الله واطروحة لا ينحصر في التشكيك في كتاب أو مسألة بل هو منهج قائم على تبني الشذوذ والآراء الباطلة والمنحرفة بدءا بالعقيدة وانتهاء بالفقه ومرورا بالتاريخ والتفسير والحديث.

الامر الثاني

أما بالنسبة للامر الثاني فقبل الخوض فيه لابد من التأكيد على نقطتين: الأولى: إننا لا نريد إثبات تحقق وقوع الخبر الذي استنكره فضل الله، وإنما نريد مناقشته فيما يطرحه من عدم معقولية مضمون الخبر في حد ذاته، فهناك فرق بين المقامين واضح.

الثانية: إننا نريد من خلال هذه المفردة الجزئية استكشاف بعض المنطلقات الكلية التي يبتني عليها آراء فضل الله بشكل عام في تعامله مع النصوص الواردة عن أهل البيت عليهم السلام ومناقشة تلك المنطلقات لمعرفة الغث من السمين.

وجوه عدم التعقل في الرواية

أما وجوه عدم التعقل في الرواية فيمكن حصرها عبر النقاط التالية:
أ - الوجه الأول: عدم إمكان حصول شجار بين الملائكة باعتبار أنهم عباد مكرمون يطيعون الله ولا يعصونه في أي أمر، وباعتبار عدم وجود الشهوة لديهم، فلا مجال لصدور المعصية منهم. وقد عمد مؤلف كتاب (مسائل عقائدية) إلى تصوير الاشكال بصورة أخرى معترضا على من استشهد بهذه الرواية حيث قال:

(أما الرواية الأولى التي ذكرها الميرزا عبد الرسول، فبالإضافة إلى بطلانها سندا وعدم ذكرها في المصادر المعتبرة عند علماء الشيعة أنه لا يمكن صدورها عن الصديقة الطاهرة عليها السلام، لمخالفتها للضرورة من دين المسلمين وما عليه جميع العقلاء لان الملائكة

-
- (١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٥.
(٢) هوامش نقدية: ص ١٠٨.

عباد مكرمون معصومون بإجماع علماء الشيعة وبنص القرآن، فكيف يقع بينهم التشاجر والتنافس؟ والقرآن يقول في وصفهم عليهم السلام: (بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم

بأمره يعملون)، وقوله: (... عليها ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون)، وقوله: (كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون). ويقول الشيخ المفيد: أقول: إن الملائكة مكلفون... وأقول: إنهم معصومون مما يوجب لهم العقاب بالنار، وعلى هذا جمهور الامامية. وهذا مما لا يخفى على المبتدأ من طلبة العلم فكيف خفي ذلك على سماحة المراجع المعظم المولى الحاج ميرزا عبد الرسول الأحقائي؟

وكيف جاز أن تنسب مثل هذه المخالفة الصريحة للصديقة الطاهرة عليها السلام؟ هذا ويقال للمولى الميرزا عبد الرسول: لا يخلو الامر أن الشجار الذي وقع بين الملائكة إما أن يكونا على حق أو على باطل أو أن بعضهم على حق والبعض الآخر على باطل، فإن قال: أنهما معا على حق فهو باطل لا يقول به من له مسكة من العلم لان الحق واحد، ولاجل ذلك لا يحتاج إلى من يحكم بينهما، لان كلا من المتشاجرين

على حق، وإن كانا معا على الباطل فهو مخالف لصريح القرآن من أن الملائكة عباد مكرمون معصومون، هذا أولا، وثانيا: كيف يأتمن الله سبحانه على ملائكة يفعلون الأباطيل التي تجرهم إلى التشاجر؟ وأما إذا قلنا أن بعضهم على حق والبعض الآخر على باطل فيأتي في الثاني نفس المحذور أيضا، فاعتماد الميرزا عبد الرسول على مثل هذه

الروايات الباطلة لدليل على بطلان ما يذهب إليه في قوله: (والولي المطلق: هو الذي له حق التصرف في شؤون الكائنات...).

فإذا كان اعتماد الميرزا على مثل هذه الروايات الباطلة فالنتيجة تكون كذلك باطلة لبطلان مقدماتها، فالاعتقاد بالولاية المطلقة للأئمة في التصرف في شؤون الكائنات معناه

التفويض، وقد مر الكلام في التفويض وحكم الاسلام في المفوضة، ومن هنا يظهر بطلان ما يقوله الميرزا: (بعد توضيح هذا المطلب تحل الاشكالات التي يستشكلها بعض

النفوس الضعيفة في أمر الولاية الكلية المطلقة لمحمد وآل محمد صلى الله عليه وآله خصوصا أن لنا في هذا الشأن روايات متواترة).

ونحن نربأ بالميرزا عبد الرسول أن يتهم أعلام الشيعة ومفكريهم في قوله: (التي يستشكلها بعض النفوس الضعيفة)، فالذي يدعي التواتر في مثل روايات مدينة المعاجز

وما شاكلها من روايات الغلاة التي تخالف النصوص القرآنية وما هو المجمع عليه فلا
عبارة بما يقوله، وهل يعقل لمن له مسحة من الايمان أن يعتقد بأن الامام علي عرج به
جبرائيل إلى السماء ليحكم بين الملائكة الذين تشاجروا في شئ؟ وهل الملائكة لديهم
من الغرائز التي توجب التشاجر؟ سبحان الله كيف خفي على الميرزا عبد الرسول
المولى
المعظم لذلك (١).

(١) مسائل عقائدية: ص ١٠٩.

جواب الوجه الأول

أما أولاً، فإن ضعف السند ليس دليلاً على بطلان المتن في حد ذاته، فمثلاً لو ورد في حديث ضعيف السند بأن آصف بن برخيا استطاع أن يأتي بعرش بلقيس من اليمن إلى النبي سليمان عليه السلام قبل أن يرتد إليه طرفه، - ولنفترض أنه لم يأت ذكر لهذه الواقعة في القرآن الكريم، أي لم يكن الحديث قطعي الصدور - فهل يعني ضعف السند أن مضمون الحديث باطل في حد ذاته؟ بالطبع لا يمكن القول بذلك، وإن لم يصح القول والجزم بتحقيق المتن أيضاً، فغاية ما يمكن قوله في الحديث الضعيف هو سقوط اعتبار الحديث وعدم وجود الدليل على الأخذ به وليس وجود الدليل على عدم الاعتبار، ولذا إن وجد الشاهد على صدق الحديث ودلت القرينة عليه أخذ به، وإلا يترك العمل والقول به، ومحل الكلام إنما هو في البطلان الذاتي كما يدعيه مؤلف كتاب (مسائل عقائدية).

أما ثانياً: فإن القصة قد وردت في كتاب معتبر هو كتاب الاختصاص، وقد مر كلام العلامة المجلسي والحر العاملي وآقا بزرك الطهراني في تصحيح نسبة الكتاب إلى الشيخ

المفيد، ومع التسليم بعدم صحة نسبة الكتاب للشيخ المفيد فإن ذلك لا يعني إسقاط اعتبار أصل الكتاب.

ثم إنه على فرض التسليم ببطلان المتن في حد ذاته فإن ذلك لا يחדش في اعتبار الكتاب الناقل، وقد مر كلام السيد الخوئي حول كتاب سليم بن قيس ودفاعه عن الاعتراض الموجه إليه في هذا الخصوص إذ لو صح الطعن في اعتبار كتاب لوجود حديث باطل لصح الطعن في اعتبار الكتب الأربعة، ومعه فلا يصح الطعن في كتاب مدينة المعاجز للعلامة الجليل السيد هاشم البحراني مع ورود الحديث في المصدر الذي

نقل عنه أي كتاب الاختصاص.

وللأسف فإن مؤلف (مسائل عقائدية) في سبيل الدفاع عن بعض علمائنا الاجلاء - لمجرد اعتبار عدم القول بالولاية التكوينية نابعا من النفوس الضعيفة وهو طعن فيهم - أخذ في الطعن في العلامة السيد هاشم البحراني وجعل كتابه في مصاف الكتب الراوية للغلاة، وهو الذي قال عنه الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر (قدس سره) في مقام تفنيد القول بكون العدالة بمعنى الملكة:

(... بل عليه لا يمكن الحكم بعدالة شخص أبداً، إلا في مثل المقدس الأردبيلي

والسيد هاشم على ما ينقل من أحوالهما...) (٢).

وقال عنه الحر العاملي (رضوان الله عليه) صاحب الوسائل:

(فاضل عالم ماهر، مدقق فقيه، عارف بالتفسير والعربية والرجال) (٢).

(١) جواهر الكلام: ج ١٢، ص ٢٩٥.
(٢) أمل الامل: ج ٢، ص ٣٤١، رقم ١٠٤٩.

وقال عنه الشيخ يوسف البحراني (رضوان الله عليه) صاحب الحقائق:
(وكان السيد المذكور فاضلاً محدثاً، جامعاً متتبعا للاخبار بما لم يسبق إليه سابق
سوى شيخنا المجلسي... وانتهت رياضة البلد - بعد الشيخ محمد بن ماجد المتقدم -

إلى

السيد المذكور، فقام بالقضاء في البلاد، وتولى الأمور الحسبية أحسن قيام، وقمع
أيدي الظلمة والحكام، ونشر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالغ في ذلك
وأكثر، ولم تأخذه لومة لائم في الدين، وكان من الأتقياء المتورعين، شديداً على
الملوك والسلاطين) (١).

بل إن بعضهم ذهب إلى تفوق السيد هاشم البحراني على الشيخ المجلسي كما نقله
السيد محسن الأمين عن مؤلف (تتمة أمل الامل) الذي قال:

(كان من جبال العلم وبحوره، لم يسبقه سابق ولا لحقه لاحق في طول الباع وكثرة
الاطلاع حتى العلامة المجلسي، فإنه نقل عن كتب ليس في البحار لها ذكر مثل كتاب
ثاقب المناقب، وبستان الواعظين، وإرشاد المسترشدين، وتفسير محمد بن العباس
الماهيار، وتحفة الاخوان، وكتاب الجنة والنار، وكتاب السيد الرضي في مناقب
أمير المؤمنين عليه السلام، وأمالى المفيد النيشابوري، وكتاب مقتل الثاني للشيخ علي
بن طاهر

الحلي، وكتاب المعراج للصدوق، وكتاب تولد أمير المؤمنين عليه السلام لأبي مخنف،
وتفسير

السدي وغير ذلك (٢).

ولا يظن أحد أن السيد هاشم البحراني لم يكن مطلعاً على علم الرجال فقد مر بنا
قول الحر العاملي في حقه، ويدل على سعة اطلاعه في أحوال الرجال وترتيب طبقاتهم
وحرصه على تمييز الصحيح من غيره تأليفه لبعض الكتب القيمة في هذا المجال مثل
كتاب (ترتيب التهذيب) و (تعريف رجال من لا يحضره الفقيه) و (تنبيهات الأريب في
رجال التهذيب)، ولكنه كان يعمد في بعض كتبه إلى جمع الأحاديث المرتبطة

بموضوع

الكتاب، فهو مثل العلامة المجلسي وكتابه البحار، فقد أورد فيه أحاديث أقر بضعفها

في

كتبه الأخرى كمرآة العقول وملاذ الأخيار. ولا يخفى أن المعترض على السيد هاشم
البحراني قد أورد في كتابه العديد من الأحاديث الضعيفة! يعرف ذلك من له أدنى
معرفة برواة الأحاديث.

ثالثاً: خلط مؤلف (مسائل عقائدية) بين عصمة الملائكة وهو أمر مشفق عليه بين
علمائنا وبين حصول الاختلاف بين الملائكة، فإن من غير المعقول في الملائكة هو
اتباعهم الغريزة - لعدم وجودها فيهم - ومخالفتهم لامر الله سبحانه وتعالى، أما

الاختلاف بينهم حول مسائل مختلفة فجائز، لان الاختلاف لا يعود دائما إلى متابعة الغريزة حتى نرتب على بطلان وجود الغريزة في الملائكة بطلان وقوع الشجار

(١) لؤلؤة البحرين: ص ٦٣.
(٢) أعيان الشيعة: ج ١٠، ص ٢٤٩.

والاختلاف بينهم، بل قد يعود إلى الجهل بالأمر الغيبية وإلى قصور المعرفة، ومن ذلك ما أخبر به الله سبحانه وتعالى ملائكته من عزمه على جعل الخليفة في الأرض، فقد قالت الملائكة: (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس

لك) (١)، ونحن وإن لم نقل بأن كلام الملائكة كان على وجه الاعتراض بل كان على وجه الاستخبار وطلب معرفة الحقيقة كما هو الحق فإن ذلك لا يلغي إمكان حصول الاختلاف فيما يكون منشؤه الجهل، وفي قوله تعالى: (إني أعلم ما لا تعلمون) إشارة إلى ذلك. ولا يوجد في الحديث أي دلالة على أن الاختلاف والشجار بين الملائكة كان بمعنى الخصومة والعداء والتقاتل أو فعل الأباطيل كما ادعاه المؤلف، ويؤيد

ذلك تعبير الرواية: (إن نفرا من الملائكة تشاجروا في شيء)، أي إن الاختلاف بينهم كان على أمر معين، ولعلها كانت من المسائل الغيبية التي خفيت عنهم واختص بمعرفتها

الامام المعصوم عليه السلام.

كما أن الاختلاف ليس مذموماً على كل حال، فما أكثر الاختلافات التي أوصلت أصحابنا بعد النقاش والتحاوّر للسؤال عنها عند أهل العلم والذكر فتحل بذلك الأوهام ويصل أصحابها للحقيقة. ثم إنه لو افترضنا جدلاً أن الرواية تدل على صدور المعصية من الملائكة فإنه يمكن مع ذلك توجيه الرواية بالقول أن المعصية الصادرة منهم هي من قبيل ترك الأولى، فكما صح في توجيه قوله تعالى: (فعصى آدم ربه فغوى) (٢) حمل المعصية على ترك الأولى لان الأنبياء معصومون عن الذنب فكذلك نقول هنا. وبهذا التوجيه تحل الكثير من الإشكالات التي يوردها البعض على حديث فطرس الملك وما شاكلة.

رابعاً: أما استدلال مؤلف (مسائل عقائدية) على أن اختلاف الملائكة يمكن تصوره على ثلاثة احتمالات وكلها باطلة فإنه باطل، لان تصويره لا يبطال الاحتمالين الثاني والثالث مبني على أساس باطل، فإن كون أحد الملكين على خطأ لا يستلزم صدور المعصية منه، لأنه قد يكون وقوعه في الخطأ لجهله بالحق، ولا مانع من أن يجهل الملك

بعض الأمور، بل أن القول بعلمه بكل شيء مما لا يقبله مؤلف الكتاب نفسه، والرواية لا تدل على أن وقوع الملكين في الخطأ كان على نحو الاختلاف المنهي عنه كالتقاتل،

وليس من المجازفة القول أن ظاهر الرواية يدل على أن اختلافهم كان على نحو الحوار والنقاش. أما بطلان تصويره للاحتمال الأول فجوابه أن من الممكن أن يكونا جميعاً على الحق إذا كان اختلافهم ليس على نحو الإيجاب والسلب أو التناقض بل كان من

قبيل المثبتات، وبمثال توضيحي بسيط: لو اختلف شخصان في أن قاتل زيد هل هو بكر أو عمرو؟ وكان واقع الامر أنهما اشتركا جميعا في قتله، وكان اختلاف الشخصين

(١) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٢١ من سورة طه.

ليس على نحو أن ينفي أي واحد منهما صدور القتل عمّن يدعيه الآخر، فإنهما يكونان جميعاً على حق في دعواهما رغم حصول الشجار بينهما، وإن كانت الحقيقة الكاملة هي في كون قتل زيد متسبباً منهما كليهما.

أما مسألة تحاكم الملائكة إلى أمير المؤمنين عليه السلام فلا مانع منه وقد علمه رسول الله صلى الله عليه وآله

ألف باب من أبواب العلم يفتح من كل باب ألف باب، بل إن في بعض الروايات ما يدل على أن الملائكة تتحاكم إلى من هو دون أمير المؤمنين عليه السلام في الفضل بدرجة

لا يصح معها القياس كأصحاب الإمام المهدي القائم (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، فقد روى المحدث الطبري الإمامي عن أبي الحسين محمد بن هارون بن موسى، عن أبيه، عن أبي علي محمد بن همام، عن عبد الله بن جعفر بن محمد الحميري، عن محمد بن فضيل، عن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام حيث قال: (إذا قام القائم يأمر

الله الملائكة بالسلام على المؤمنين والجلوس معهم في مجالسهم فإذا أراد واحد حاجة أرسل القائم من بعض الملائكة أن يحمله الملك حتى يأتي القائم فيقضي حاجته ثم يرده. ومن المؤمنين من يسير في السحاب، ومنهم من يطير مع الملائكة، ومنهم من يمشي مع الملائكة مشياً، ومنهم من يسبق الملائكة، ومنهم من تتحاكم الملائكة إليه، والمؤمنون أكرم على الله من الملائكة، ومنهم من يصيره القائم قاضياً بين مائة ألف من الملائكة (١). وفي اعتبار السند اختلاف، فقد ذهب السيد الخوئي إلى أن محمد بن هارون بن موسى ومحمد بن الفضيل مهملان بينما ذه بالعلامة المامقاني إلى توثيقهما.

خامساً: وبعد رد المؤلف لهذه الرواية رتب على ذلك القول ببطلان الولاية التكوينية للأئمة عليهم السلام لما توهمه من بطلان مقدماتها!

وقد خلط - كما هي عادته في مواضع عديدة من الكتاب يحتاج شرحها إلى كتاب مستقل - بين التفويض الباطل وبين القول بالولاية التكوينية التي ذهب إليها الكثير من كبار علمائنا كالإمام الخميني الذي قال:

(لا يلزم من إثبات الولاية والحكومة للإمام عليه السلام ألا يكون لديه مقام معنوي، إذ للإمام مقامات معنوية مستقلة عن وظيفة الحكومة، وهي مقام الخلافة الكلية الإلهية التي ورد ذكرها على لسان الأئمة عليهم السلام أحياناً، والتي تكون بموجبها جميع ذرات

الوجود خاضعة أمام (ولي الأمر). من ضروريات مذهبنا أنه لا يصل أحد إلى مراتب الأئمة المعنوية حتى الملك المقرب والنبي المرسل، وفي الأساس فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله

والأئمة عليهم السلام - وبحسب رواياتنا - كانوا أنوارا في ظل العرش قبل هذا العالم،
وهم
يتميزون في انعقاد النطفة والطينة، ولهم من المقامات إلى ما شاء الله (٢).

(١) دلائل الإمامة: ص ٤٥٤، ح ٤٣٤.
(٢) الحكومة الاسلامية: ص ٨٤.

والكلام حول الولاية التكوينية وإثباته طويل ليس هذا مجاله، وإنما أحببت إيراد كلام الامام الخميني (قدس سره) هنا حتى لا يتصور القارئ أن القول به - كما حاول المؤلف أن يوهم - مقتصر على مجموعة خاصة من المؤمنين، وفئة معينة من الشيعة قذفهم بالغلو. ولا يخفى أن ما في عبارة الامام الخميني من أن أهل البيت عليهم السلام كانوا

قبل خلق هذا العالم أنوارا ما يتنافى مع ما أجهد المؤلف نفسه لاثبات كون أول ما خلق الله هو الماء!

وقد أكثر المؤلف من الخلط والخبط في مواضع كثيرة جدا من الكتاب، وبنى نتائج على مقدمات فاسدة، ونسب إلى علمائنا ما لم يقولوه لعدم معرفته لفحوى كلماتهم أو لعدم اطلاعه الكافي على كلماتهم الأخرى، وأدخل نفسه في بحور لا يحسن العموم فيها، ولو أنه أوكل الامر إلى أهله لكان خيرا له، ولجنب نفسه الاضطرار إلى رد أحاديث أهل البيت الصحيحة والوقوع في تبعات ذلك (١).

(١) ونقتصر هنا ببيان مثال واحد مما فعله المؤلف، فقد قال - ردا على القول بأن في القرآن الكريم جميع علوم الأولين والأخرين - ما يلي: (لا شك أن جميع علم الكتاب عندهم عليهم السلام، وهذا مما لا يختلف عليه اثنان، ولكن أي علم هو؟ هل هو العلم الذي يتعلق بأمر الشريعة من حلال وحرام؟ أم العلم الذي يشمل جميع ما ذرء وبراء، وما كان وما يكون، حتى علم النجوم والصناعات وعلم الطرق والبحار، وعلم الكيمياء والفيزياء والاحياء وعلم النبات وغير ذلك من العلوم التي لا وجد لها في كتاب الله سبحانه، وأكثر من ذلك فإن هناك كثيرا من الاحكام الشرعية غير موجودة

في كتاب الله، بل السنة المطهرة هي التي تؤسس هذه الاحكام) (مسائل عقائدية: ص ١٤٦). وقال في موضع آخر: (هل يوجد أحد من العقلاء يقول: إن علوم الأولين والأخرين مكتوبة مذكورة في القرآن الكريم؟ هل توجد في القرآن علوم الفراعنة والقياصرة ومسله حمورابي وعلوم أنشتاين وأرسطو وأفلان، ولهذا يكون هذا القول باطلا) (مسائل عقائدية: ص ١٤٩).

و كلامه هذا مناقض لما جاء في الحديث الصحيح الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن عبد الجبار،

عن ابن فضال، عن حماد بن عثمان، عن عبد الاعلى بن أعين، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: (قد ولدني رسول

الله صلي الله عليه وآله وأنا أعلم كتاب الله وفيه بدء الخلق، وما هو كائن إلى يوم القيامة، وفيه خبر السماء وخبر الأرض وخبر الجنة

وخبر النار، وخبر ما كان وما هو كائن، أعلم ذلك كما أنظر إلى كفي، إن الله يقول: فيه تبيان كل شيء) (الكافي:

ج ١، ص ٦١، ح ٨).

إن هذا الحديث نص صريح في بطلان ما ذهب إليه المؤلف، وهنا أحاديث أخرى صحيحة في ذلك، وعدم قدرتنا على معرفة طريق استخراج ما في القرآن الكريم من علوم الأولين والآخرين لا يبرر رفض هذا الحديث، ولذا جاء في الحديث عن الامام الصادق عليه السلام أنه قال: (ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله عز وجل، ولكن لا تبلغه عقول الرجال) (الكافي: ج ١، ص ٦٠، ح ٦).

* * *

والحق ان كتاب (مسائل عقائدية) يشتمل على كثير من الأباطيل والانحرافات التي تتطلب الرد حذر أن تعلق بأذهان الشباب المؤمن، ولكن لتهافت مطالبها ومستواها العلمي لا أرى حالياً ضرورة الإجابة عنها. وللأسف فإن مؤلف الكتاب كان يتستر للطعن في المعتقدات الخاصة باسم الطعن في جماعات ومسميات اتهمها بالغلو، ولهذا لا يأتي بأسماء كبار علمائنا الذين تبنا نفس الرأي الذي يطعن فيه كالامام الخميني والسيد الخوئي بل يعتمد إلى تصوير اختصاص جماعة معينة من الشيعة بتلك المعتقدات، ومن هنا فإن مؤلف الكتاب جانب الحق وأساء إلي الطائفة مهما كانت نيته، وعلى كل حال فإن معركتنا الحالية هي مع إمام وكبير خط الضلال والاضلال في هذا العصر، فإذا أنهار الأساس سقط البنيان ولحقته توابعه، ولن نشغل بمعارك أخرى ونرجو أن لا تضطرنا الظروف لخوضها!

ب - الوجه الثاني: معرفتهم للامام علي عليه السلام واختياره حكما لهم مع ما بين السماء

والأرض من البعد، فكيف عرفت ملائكة السماء بمن يكون على الأرض مع اختصاص الملائكة بوظائف معينة، وظاهر الرواية قد يؤيد أن مكان وظيفتهم هو السماء إذ كان من

الممكن نزولهم إلى الأرض دون أن يعرج جبرائيل عليه السلام بأمر المؤمنين عليه السلام إليهم.

جواب الوجه الثاني: ما ورد في الاخبار الكثيرة بما يكاد يكون متواترا ومن المسائل التي لا خلاف فيها بين أعلام الطائفة من معرفة الملائكة الموجودين في السماء لأمر المؤمنين منذ أن أشهدهم الله أنوار أهل البيت عليهم السلام مرورا بمناسبات متعددة كالاسراء

وتزويج أمير المؤمنين بالزهاء عليها السلام في السماء وبعض فضائل أمير المؤمنين في نصره دين

الله، ونحن سنذكر من باب الاستئناس والتبرك وإدخال البشرى في قلوب محبي أهل البيت عليهم السلام وإحياء ذكرهم وفضائلهم عليهم السلام جملة من الروايات الدالة على ذلك، مع

التعرض أحيانا لأسانيدھا من باب الإشارة ليس إلا.

أحاديث معرفة الملائكة لأمر المؤمنين عليه السلام ليلة الاسراء: فمن الأحاديث التي وردت حول

معرفة الملائكة لأمر المؤمنين عليه السلام عندما أسري بالنبي صلى الله عليه وآله ما يلي:

١ - روى ابن شاذان بإسناده عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

(ما مررت في ليلة أسري بي بشيء من ملكوت السماوات ولا على شيء من الحجب من فوقها إلا وجدتها كلها مشحونة بكرام ملائكة الله تعالى ينادون: هنيئا لك يا محمد فقد أعطيت ما لم يعط أحد قبلك ولا يعطاه أحد بعدك، أعطيت علي بن أبي طالب عليه السلام أخا، وفاطمة زوجته بنتا، والحسن والحسين أولادا، ومحبيهم شيعة. يا محمد إنك

أفضل النبيين، وعلي أفضل الوصيين، وفاطمة سيدة نساء العالمين، والحسن والحسين أكرم من دخل الجنان من أولاد المرسلين، وشيعتهم أفضل من تضمنته عرصات القيامة، يشتملون على غرف الجنان وقصورها ومنتزهها، فلم يزالوا يقولون ذلك في مصدرى ومرجعي، فلولا أن الله تعالى حجب عنها آذان الثقلين لما بقي أحد إلا سمعها) (١).

٢ - ونقل السيد هاشم البحراني في حلية الأبرار وكذلك في مدينة المعاجز ضمن

معجزات مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ما رواه الشيخ الكليني في الكافي عن الامام
الصادق عليه السلام في حديث المعراج، وجاء فيه: (ثم فتحت أبواب السماء
واجتمعت
الملائكة فسلمت على النبي صلى الله عليه وآله أفواجا، وقالت: يا محمد كيف أخوك؟
إذا نزلت
فاقرأه السلام، قال النبي صلى الله عليه وآله: أفتعرفونه؟ قالوا: وكيف لا نعرفه وقد أخذ
ميثاقلك
وميثاقله منا وميثاق شيعته إلى يوم القيامة علينا، وإنا لتصفح وجوه شيعته في كل يوم
وليلة خمسا - يعنون في وقت كل صلاة - وإنا لنصلي عليك وعليه) (٢).

(١) مائة منقبة: ص ٦١، المنقبة الخامسة والثلاثون.
(٢) حلية الأبرار: ج ١، ص ٤٢١، ح ٢، الباب السبعون من المنهج الأول. مدينة المعاجز: ج ١، ص ٩٧،
عن الكافي:
ج ٣، ص ٤٨٢، ح ١، وقريب منه في علل الشرائع: ص ٣١٢، ح ١، وفي البحار عنهما: ج ١٨، ص
٣٥٤، ح ٦٦،
وج ٢٨، ص ٢٣٧، ح ١.

وسند الحديث كما رواه الكليني هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن أبي عبد الله عليه السلام. والحديث صحيح بالاتفاق. وقال العلامة

المجلسي عن سند هذا الحديث: (الحديث الأول حسن، وروى مثله في العلل بأسانيد صحيحة) (١). أقول: بل هو صحيح على مبنى من تأخر عنه في إبراهيم بن هاشم. وبالمناسبة، ما هو السر في عدم ذكر مؤلف كتاب (صحيح الكافي) هذا الحديث الصحيح في كتابه (٢). فرجال السند من الشيخ الكليني إلى محمد بن أبي عمير من أجلة الرواة، وكذلك عمر بن أذينة فقد وثقه الشيخ الطوسي وقال عنه النجاشي: (شيخ أصحابنا البصريين ووجههم) (٣).

أما المتن فقد أجاب العلامة المجلسي في شرح مرآة العقول عن كل ما يوهم بضعف فيه، وإن أسلوب رد الحديث بحجة وجود ثغرة بسيطة يمكن توجيهها ليستوجب رد الكثير من فضائل أهل البيت عليهم السلام، بل ويؤثر ذلك في الافتاء ببعض المسائل الفقهية من

أعدمه. ولكن مؤلف (صحيح الكافي) وللأسف حذف الكثير سابقا إلى أن وجود مضمون

خاطئ في الرواية لا يوجب إسقاط الرواية الصحيحة كلها بل يقتصر فيه على مورد الخطأ إلا أن يثبت بدليل آخر خطأ الباقي أيضا، كأن يكون المتن مترابطا في أجزائه بحيث لا يمكن التفكيك بين المقطع المسلم بطلانه وبقية المقاطع.

أحاديث استبشار الملائكة بزواج أمير المؤمنين: ومن الأحاديث التي تذكر أن الملائكة جميعا قد استبشرت بزواج أمير المؤمنين من الزهراء عليها السلام ما يلي:

١ - روى ابن جرير الطبري بإسناده عن أنس بن مالك، قال: (ورد عبد الرحمن بن عوف الزهري وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال له عبد الرحمن: يا رسول الله

تزوجني فاطمة ابنتك؟ وقد بذلت لها من الصداق مائة ناقة سوداء زرق الأعين محملة كلها قباطي مصر، وعشرة آلاف دينار. ولم يكن من أصحاب رسول الله أيسر من عبد الرحمن وعثمان. وقال عثمان: وأنا أبذل ذلك وأنا أقدم من عبد الرحمن إسلاما، فغضب النبي صلى الله عليه وآله من مقالتهما فتناول كفا من الحصى فحصب به عبد الرحمن وقال

له: إنك تهول علي بمالك؟ فتحول الحصى درا فقومت درة من تلك الدرر فإذا هي تفي بكل ما يملكه عبد الرحمن. وهبط جبرائيل في تلك الساعة فقال: يا أحمد إن الله يقرئك السلام ويقول: قم إلى علي بن أبي طالب فإن مثله مثل الكعبة يحج إليها ولا تحج إلى أحد. إن الله أمرني إن أمر رضوان خازن الجنان أن يزين الأربع جنان، وأمر شجرة طوبى وسدرة المنتهى أن تحملا الحلبي والحللي، وأمر الحور العين أن يتزين وأن

-
- (١) مرآة العقول: ج ١٥، ص ٤٦٨.
 - (٢) صحيح الكافي: ج ١، ص ٣٤٧.
 - (٣) معجم رجال الحديث: ج ١٣، ص ١٨.

يقفن تحت شجرة طوبى وسدرة المنتهى، وأمر ملكا من الملائكة يقال له راحيل،
وليس

في الملائكة أفصح منه لسانا، ولا أعذب منه منطقا، ولا أحسن وجهها أن يحضر إلى
ساق العرش، فلما حضرت الملائكة والملك أجمعون أمرني أن أنصب منبرا من النور
وأمر راحيل أن يرقى، فخطب خطبة بليغة من خطب النكاح، وزوج عليا من فاطمة
بخمسة الدنيا لها ولودها إلى يوم القيامة، وكنت أنا وميكائيل شاهدين، وكان وليها
الله تعالى، وأمر شجرة طوبى وسدرة المنتهى أن تنثرا ما فيهما من الحلي والحلل
والطيب، وأمر الحور أن يلتقطن ذلك وأن يفتخرن به إلى يوم القيامة (١).

٢ - وروى ابن جرير الطبري أيضا عن أبي الحسين محمد بن هارون بن موسى
التلعكبري، قال: حدثنا أحمد بن علي بن مهدي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا علي
بن موسى الرضا، عن أبيه، عن جده، عن أبيه الباقر عليهم السلام قال: حدثني جابر بن
عبد الله الأنصاري، قال: (لما كانت الليلة التي أهدى فيها رسول الله صلى الله عليه
وآله فاطمة إلى

علي عليه السلام، دعا عليا فأجلسه عن يمينه، ودعا فاطمة فأجلسها عن شماله، ثم

جمع
رأسيهما وقام وقاما وهو بينهما يريد منزل علي عليه السلام، فكبر جبرائيل في الملائكة،
فسمع

النبي التكبير فكبر وكبر المسلمون، فكان أول تكبيرة في زفاف وصارت سنة (٢).
محمد بن هارون حسن عند المامقاني لترحم النجاشي عليه، وأحمد بن علي وأبوه
مذكوران في أسناد كامل الزيارات.

٣ - روى الصدوق في أماليه بإسناده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه
وآله: (إن

الله تبارك وتعالى آخى بيني وبين علي بن أبي طالب، وزوجه ابنتي من فوق سبع
سماواته، وأشهد على ذلك مقربي ملائكته. وجعله لي وصيا وخليفة فعلي مني وأنا
منه، محبه محبي، ومبغضه مبغضي، وإن الملائكة لتتقرب إلى الله بمحبته) (٣).

٤ - روى ابن شهر آشوب المازندراني عن تاريخي الخطيب والبلاذري وعن حلية أبي
نعيم، وإبانة العكبري عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن الثوري، عن علقمة، عن
ابن مسعود، قال: (أصاب فاطمة صبيحة يوم العرس رعدة، فقال لها النبي صلى الله عليه
وآله: يا

فاطمة زوجتك سيدا في الدنيا، وإنه في الآخرة لمن الصالحين. يا فاطمة لما أراد الله
تعالى أن أملكك بعلي أمر الله تعالى جبرائيل فقام في السماء الرابعة فصف الملائكة
صفوفا ثم خطب عليهم، فزوجك من علي، ثم أمر الله سبحانه شجر الجنان فحملت
الحلي والحلل، ثم أمرها فنثرته على الملائكة، فمن أخذ منهم يومئذ شيئا أكثر مما أخذ

غيره افتخر به إلى يوم القيامة، قالت أم سلمة: لقد كانت فاطمة عليها السلام تفتخر
على النساء
لأنها من خطب عليها جبرائيل عليه السلام) (٤).

(١) دلائل الإمامة: ص ١٢.

(٢) دلائل الإمامة: ص ٢٥.

(٣) أمالي الصدوق: ص ٤١٢، ح ١٦.

(٤) المناقب: ج ٣، ص ١٢٣، عنه عوالم سيدة النساء:
ص ٢٨٦، ح ٢. وقد روى الموفق بن أحمد الخوارزمي
العديد من الروايات القريبة من المضامين السابقة في الفصل
العشرين من كتابه المناقب.

أحاديث مباهاة الملائكة بجهاد أمير المؤمنين: ومما روي في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام

في الجهاد بين يدي النبي صلى الله عليه وآله ومواساته بنفسه ومباهاة الملائكة بذلك ما يلي:

١ - روى الصدوق، عن أبيه ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقفي، عن أبي الجارود وهشام بن أبي ساسان وأبي طارق السراج، عن عامر بن

وائله (وائله) قال: كنت في البيت يوم الشورى فسمعت عليا وهو يقول: ...، والحديث طويل منه مناشدة أمير المؤمنين للحاضرين في المجلس بالشهادة لبعض فضائله

التي انفرد بها بحيث تجعله اللائق بالخلافة دون سواه ممن غصبها أو يطمع فيها...: (قال: أنشدتكم بالله هل فيكم أحد بعثه رسول الله ليحيىء بالماء كما بعثني فذهبت حتى حملت بالقربة على ظهري ومشيت بها فاستقبلتني ريح فردتني حتى أجلسني، ثم قمت فاستقبلتني ريح فردتني حتى أجلسني، ثم قمت فحئت إلى رسول الله فقال لي: ما حبسك عني؟ فقصصت عليه القصة، فقال: قد جاءني جبرائيل فأخبرني، أما الريح الأولى فجبرائيل كان في ألف من الملائكة يسلمون عليك، أما الثانية فميكائيل جاء في ألف من الملائكة يسلمون عليك، غيري؟! قالوا: اللهم لا، فقال: نشدتكم بالله هل فيكم من قال له جبرائيل: يا محمد أترى هذه المواساة من علي؟ فقال رسول الله: إنه مني وأنا منه، فقال جبرائيل: وأنا منكما، غيري؟ قالوا: اللهم لا...، قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد جاء إلى رسول الله ورأسه في حجر جبرائيل فقال لي: ادن منك ابن عمك فأنت أولى به مني، غيري؟ قالوا: اللهم لا... (١). وفي السند هشام أبو ساسان وهو هشام بن السري التميمي وهو مهمل، وأبو طارق السراج مجهول، ولكن ذلك لا يضر باتصال السند، لأن الحكم بن مسكين يروي الحديث عن ثلاثة أحدهم أبو الجارود زياد بن المنذر، وقد ذهب السيد الخوئي إلى توثيقه لشهادة القمي في تفسيره ولشهادة الشيخ المفيد في الرسالة العددية، أما المامقاني فقد ذهب إلى

تضعيفه. وفي السند الحكم بن مسكين الثقفي، وقد وثقه السيد الخوئي استنادا لمبناه الذي تراجع عنه في كتاب كامل الزيارات فيكون مهملا، أما المامقاني فقد حسنه واستند في ذلك إلى كونه إماميا، وكونه كثير الرواية ومقبولها، ولرواية ابن أبي عمير والحسن بن محبوب من أصحاب الاجماع وغيرهما من الأجلة عنه، وكونه صاحب كتب متعددة، وقد قال الشهيد: إنه لما كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن فأنا أعمل على روايته (٢). هذا، وقد عقد المجلسي بابا خاصا في البحار بعنوان: (حب الملائكة

له

وافتحارهم بخدمته) أورد فيه بعض الأحاديث الدالة على ذلك، فليراجع (٣).

-
- (١) الخصال: ج ٢، ص ٥٥٤، أبواب الأربعين وما فوقه، ح ٣١.
(٢) تنقيح المقال: ج ١، ص ٣٦٠، رقم ٣٢٤٨.
(٣) بحار الأنوار: ج ٣٩، ص ٩٢، ويراجع أيضا: ج ٤٥، ص ٢٢٨.

ج - الوجه الثالث: خدمة جبرائيل للامام علي عليه السلام وقيامه بمثل هذه المهمة أمر مستبعد من جهة أن جبرائيل أمين وحي الله، وجليل رتبته عند الله عز وجل مما لا جدال فيه بين المسلمين قاطبة، فكيف يعقل قيامه بمثل هذا الامر وهو مخصوص في النزول على الأنبياء والوحي إليهم دون من سواهم؟
جواب الوجه الثالث:

أما أولاً، فقد ذكرنا سابقا في فصل مصدر مصحف فاطمة أن تحدث الملك أو جبرائيل عليه السلام مع شخص وهبوطه عليه ليس فيه مانع لا في الكتاب ولا في السنة وهو

لا يلزم النبوة، وقد استشهدنا هناك بأدلة من القرآن والسنة. ويضاف إلى ما ذكرناه هناك روايات أخرى عديدة تدل على أن جبرائيل عليه السلام تحدث مع غير النبي صلى الله عليه وآله، ومنها:

١ - ما رواه الصفار بسند صحيح عن الحسن بن علي، قال: حدثني عبيس بن هاشم، قال: حدثنا كرام بن عمرو الخثعمي، عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: (قلت لأبي عبد الله: إنا نقول إن عليا لينكت في قلبه أو ينقر في صدره وأذنه، قال عليه السلام: إن

عليا كان محدثا، قال: فلما أكثرت عليه قال عليه السلام: إن عليا كان يوم بني قريظة وبني

النضير كان جبرائيل عليه السلام عن يمينه، وميكائيل عليه السلام عن يساره يحدثانه) (١). وروى

الصفار نفس مضمون الحديث بسند صحيح أيضا، فقد روى عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن ابن أبي يعفور مثله (٢).

٢ - وروى الصفار بسند صحيح عن السندي بن محمد ومحمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن أبان بن عثمان البجلي، عن أبي بصير قال: (سألت أبا جعفر عن شهادة ولد الزنا تجوز؟ قال: لا، فقلت: الحكم بن عتيبة يزعم إنها تجوز، فقال: اللهم لا تغفر له ذنبه، ما قاله الله للحكم: انه لذكر لك ولقومك وسوف تسئلون، فليذهب الحكم يمينا وشمالا فوالله لا يوجد العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرائيل) (٣). والشاهد في الحديث أن الضمير في (عليهم) جاء بصيغة الجمع لا المفرد حتى يعود إلى

البيت كي يقال إن المقصود من الحديث من كان في البيت أي النبي صلى الله عليه وآله.

ولا يرد على الحديث أن نزول جبرائيل عليه السلام عليهم كان في الاحكام، إذ قد يكون

المراد أن معرفة الحكم الشرعي الواقعي لا يتسنى إلا لمن كانت فيه هذه الخصوصية

أي
من ينزل جبرائيل عليهم. ويشهد لهذا الحديث ما رواه أحمد بإسناده إلى سعيد بن
جبير، عن ابن عباس، قال: (ذكر عنده علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: إنكم
لتذكرون
رجلا يسمع وطء جبرائيل عليه السلام فوق بيته) (٤).

-
- (١) بصائر الدرجات: ص ٣٤١، ح ٢.
 - (٢) بصائر الدرجات: ص ٣٤٢، ح ٧.
 - (٣) عنه البحار: ج ٢، ص ٩١، ح ١٩.
 - (٤) الفضائل: ج ١، ح ٢٢٣، عنه قادتنا كيف نعرفهم، ج ٢، ص ٤١٩.

٣ - وروى الحافظ الكنجي الشافعي الذي قتل كسلفه النسائي صاحب السنن في دمشق بتهمة ميله إلى أهل البيت بإسناده عن عبد الله بن عمر، قال: (كان علي الحسن والحسين تعويذان فيهما من زغب جناح جبرائيل عليه السلام). ثم عقب الحافظ الكنجي عليه:

(قلت: أخرجه الحافظ الدمشقي في مناقبه) (١).

ولا يرد على الحديث أن الملائكة بما فيهم جبرائيل عليه السلام موجودات مجردة منزهة عن

المادة الجسمانية، فكيف يكون لها زغب؟ فإنه يجاب عنه بأنه قد ورد في روايات عديدة

أن الملائكة تتمثل في صور مختلفة، وتمثل جبرائيل عليه السلام في صورة الصحابي دحية

الكلبي مما ورد عن طريق الفريقين (٢).

أما تمثل الملائكة بصورة الطائر الذي له ريش، فقد ورد في رواياتنا أيضا، وليس مقصورا بما رواه الكنجي الشافعي، فقد روى الشيخ الصدوق بإسناده إلى جارية أبي علي الخيزراني أنها رأت عندما ولد الامام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) طيورا بيضاء تهبط من السماء وتمسح أجنحتها على رأسه ووجهه وسائر جسده ثم تطير، قال أبو علي الخيزراني: (فأخبرنا أبا محمد العسكري عليه السلام بذلك فضحك، ثم قال: تلك ملائكة نزلت للتبرك بهذا المولود، وهي أنصاره إذا خرج) (٣).

وقد وردت روايات عديدة منها ما هو صحيح سنداً تدل على أن الملائكة تدخل بيوت الأئمة وتطأ بسطهم وتتكاثر على مساورهم ويجمع الأئمة من زغبها لأولادهم.

منها: ما رواه الشيخ الكليني بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

(يا حسين - وضرب بيده إلى مساور في البيت - مساور طالما اتكت عليها الملائكة، وربما التقطنا من زغبها) (٤).

ومنها: ما رواه الكليني بسند صحيح أيضا عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، قال: حدثني مالك بن عطية الأحمسي، عن أبي حمزة الثمالي، قال: (دخلت على علي بن الحسين عليه السلام فاحتبست في الدار ساعة، ثم دخلت البيت وهو يلتقط شيئا وأدخل يده من وراء الستر فناوله من كان في البيت، فقلت: جعلت فداك، هذا الذي أراك تلتقطه أي شيء هو؟ فقال: فضلة من زغب الملائكة نجمعه إذا خلونا، نجعله سيحا لأولادنا، فقلت: جعلت فداك، وإنهم

- (١) كفاية الطالب: ص ٤١٩، واستخرج محقق الكتاب مصادره وذكر منها ما يلي: تاريخ ابن عساكر: ج ٤، ص ٢٠٩. مسند أحمد بن حنبل: ج ٦، ص ٣٩٩. أسد الغابة: ج ٢، ص ١٠. مستدرک الصحيحين: ج ٣، ص ١٧٦.
- طبقات ابن سعد: ج ٨، ص ٢٠٤.
- (٢) راجع البحار: ج ١٤، ص ٣٤٣، ح ١٥، ج ١٨، ص ٢٦٧، ح ٢٩، ج ٢٢، ص ٣٣١، ح ٤٣. تهذيب التهذيب:
- ج ٣، ص ١٧٩، الهامش رقم ٣. السيرة النبوية: ج ٢، ص ٢٣٤ ط دار الكنوز الأدبية. السيرة الحلبية: ج ٢، ص ٣٣٢.
- (٣) كمال الدين: ص ٤٣١، ح ٧. وللعلامة الطباطبائي كلام في تمثل الملائكة، مذكور في الميزان: ج ١٧، ص ١٣.
- (٤) الكافي: ج ١، ص ٣٩٣، ح ٢. ورواه الصفار بسند صحيح عن أحمد بن يحيى إلى الحسين بن أبي العلاء. راجع بصائر الدرجات: ص ١١٠، باب ١٧، ح ٢.

ليأتونكم؟ فقال: يا أبا حمزة، إنهم ليزاحموننا على تكأتنا (١). هذا كله على القول بأن الملائكة موجودات مجردة ليست لها جسمانية، أما من يذهب إلى تجسم الملائكة كالعلامة المجلسي فالاشكال منتف من الأساس (٢).

أما ثانيا: فليس في مثل هذه الخدمة أي استبعاد بل هي شرف يختص به جبرائيل عليه السلام دون من سواه من الملائكة، فإنه مما اتفقت عليه الشيعة الامامية أفضلية

الأئمة عليهم السلام على الملائكة، وفي هذا الصدد يقول السيد المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ)

في جواب المسألة الثالثة من المسائل الرازية: (وقد أجمعت الامامية بلا خلاف بينها على أن كل واحد من الأنبياء أفضل وأكثر ثوابا من كل واحد من الملائكة، وذهبوا في الأئمة عليهم السلام أيضا إلى مثل ذلك) (٣).

وتبعه على ذلك المحقق الحلي (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ) حيث يقول: (الأنبياء أفضل من الملائكة وكذلك الأئمة عليهم السلام بوجوه)، ثم ذكر وجهين على ذلك، وختمهما بالوجه

الثالث وهو: (النقل المأثور عن أهل البيت عليهم السلام بالنص الصريح على ذلك) (٤).

وبناء على ذلك فإن خدمة المفضول للفاضل هي شرف للمفضول بلا شك، ويدل على ذلك مجموعة من الروايات وردت في كتب الفريقين نكتفي في مقام الاستشهاد بما يلي:

١ - ما ذكره عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي صاحب السنن في كتابه خصائص أمير المؤمنين بإسناده عن هبيرة بن مريم، قال: (خرج إلينا الحسن بن علي وعليه عمامة سوداء فقال: لقد كان فيكم بالأمس رجل ما سبقه الأولون ولا يدركه الآخرون، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لأعطين الراية غدا رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، ويقا تل جبرائيل عن يمينه وميكائيل عن يساره ثم لا ترد رايته حتى يفتح الله عليه، ما ترك ديناراً ولا درهما إلا سبعمائة درهم أخذها من عطائه أراد أن يبتاع بها خادما لأهله) (٥).

٢ - روى ابن شاذان بإسناده عن ابن عباس، قال: (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله صلاة

العصر، ثم قام على قدميه فقال: من يحبني ويحب أهل بيتي فليتبعني، فاتبعناه

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٩٣، ح ٣. ورواه الصفار أيضا بسند صحيح عن أحمد بن محمد ثم بقية السند. راجع بصائر

الدرجات: ص ١١١، ح ٦. وروى الصفار أحاديث أخرى صحيحة في كتابه بصائر الدرجات، فمن شاء

فليراجع:
ص ١١٠، الباب ١٧، الأحاديث ٨، ١٣، ٢٠.
(٢) راجع مرآة العقول: ج ٤، ص ٢٨٩.
(٣) رسائل الشريف المرتضى: ج ١، ص ١٠٩.
(٤) المسلك في أصول الدين: ص ٢٨٨ - ٢٨٩، وللمزيد يمكن الرجوع إلى كتاب مناهج اليقين للعلامة
الحلي:
ص ٣٣١.
(٥) خصائص أمير المؤمنين: ص ٦٧، ح ٢٢، وقريب منه ح ٢١، ويراجع أيضا ما ذكره الطبري في تاريخه
ضمن أحداث
سنة ٤٠ هـ.

بأجمعنا حتى أتى منزل فاطمة عليها السلام ففرع الباب قرعا خفيفا، فخرج إليه علي بن أبي طالب عليه السلام وعليه شملة، ويده ملطخة بالطين فقال له: يا أبا الحسن حدث الناس بما رأيت أمس. فقال علي عليه السلام: نعم فذاك أبي وأمي يا رسول الله، بينما أنا في وقت

صلاة الظهر أردت الطهور فلم يكن عندي الماء، فوجهت ولدي الحسن والحسين في طلب الماء، فأبطيا علي، فإذا أنا بهاتف يهتف: يا أبا الحسن أقبل علي يمينك، فالتفت فإذا أنا بقدس من ذهب معلق، فيه ماء أشد بياضا من الثلج وأحلى من العسل، فوجدت فيه رائحة الورد، فتوضأت منه، وشربت جرعات ثم قطرت علي رأسي قطرة وجدت بردها علي فؤادي. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: هل تدري من أين ذلك

القدس؟ قال: الله تعالى ورسوله أعلم، قال: القدس من أقداس الجنة، والماء من تحت شجرة طوبى - أو قال: من نهر الكوثر - وأما القطرة فمن تحت العرش. ثم ضمه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى صدره وقبل ما بين عينيه، ثم قال: حبيبي من كان خادمه

بالأمس جبرائيل عليه السلام فمحله وقدره عند الله عظيم) (١).

د - الوجه الرابع: العروج بأمر المؤمنين إلى السماء أمر لا يقبله العقل ولا يستسيغه المنطق، وهو علي أقل تقدير أمر مستبعد جدا.

جواب الوجه الرابع:

أولا: ليس في ذلك أي استبعاد على مستوى الامكان العقلي، أما وقوعا فقد وقعت للنبي ولعيسى بن مريم - علي نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام -، قال تعالى: (قولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا * بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزا حكيما) (٢)، وعلي بن أبي طالب عليه السلام أفضل من عيسى عليه السلام كما هو صريح ما جاء في أقوال العديد من فطاحل علماء الطائفة، وقد مر

علينا في مبحث منزلة الزهراء كلام الكراجكي تلميذ الشيخ المفيد في ذلك. وعلى هذا فلا يستبعد أن يخص الله تعالى الفاضل بالمكرمة التي خص بها المفضول، وبالطبع فإننا لسنا هنا - كما أشرنا إليه سابقا - في صدد إثبات صحة صدور خبر عروج أمير المؤمنين

إلى السماء لكي يعترض علينا بضعف سنده أو بضعف المستند، بل إننا نريد مناقشة متنه من جهة منافاته مع العقل أو عدم منافاته فقط.

ثانياً: إن علياً عليه السلام هو نفس النبي صلى الله عليه وآله بحكم آية المباهلة باتفاق الشيعة الإمامية قاطبة، ومن غير البعيد ع لي الله أن يخصه بمثل هذه الكرامة، فإذا لم يكن العروج للنبي صلى الله عليه وآله إلى السماء غير معقول فلم لا يكون كذلك بالنسبة لأمير المؤمنين عليه السلام؟!!

(١) مائة منقبة: ص ٧٣، المنقبة الثانية والأربعون، والثاقب في المناقب: ص ٢٧٢، ح ٢٣٦، ويراجع بحار الأنوار:
ج ٣٩، ص ١١٤، حيث ذكر المجلسي باباً باسم نزول الماء لغسله عليه السلام من السماء) أورد فيه بعض الأحاديث الدالة عليه.
(٢) الآيتان ١٥٧ و ١٥٨ من سورة النساء.

ثالثا: اعتبار مثل هذه المعجزات والكرامات من اللامعقول سيجعلنا نرفض معظم ما جاء من معاجز الأنبياء عليهم السلام أيضا بنفس هذه الحجة. والذي يظهر لنا أن منشأ هذه الآراء الباطلة لفضل الله هو عدم قدرته على استيعاب وفهم وتحديد المعقول من اللامعقول، إذ أن المقام مما لا مجال لانكار إمكانه عقلا، والامكان العادي ليس هو المناط، لان المقام هو مقام المعجزة التي كانت خارقة للامكان العادي.

الشيخ المفيد يرد على الاعتراض وأفضل جواب لمثل هذه التخرصات هو إيكالها إلى ما ذكره الشيخ المفيد (رضوان الله تعالى عليه) في مواضع عديدة من كتاب الارشاد ضمن ما أورده من معجزات أمير المؤمنين عليه السلام، ونحن ننقله كاملا - مع ما فيه من الإطالته - لما فيه من الجواب القاطع الذي يميز الحق من الباطل، لتكون الحجة تامة بعد ذلك على من جانب الحق، (وإنه لعالم بمنابت القصيص).

قال في الفصل الذي عقده لمعجزة قتاله مع الجن: (ومن ذلك ما تظاهر به الخبر من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى وادي الجن. وقد أخبره

جبرائيل عليه السلام أن طوائف منهم قد اجتمعوا لكيده، فأغنى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وكفى

الله المؤمنين به كيدهم ودفعهم عن المسلمين بقوته التي بان بها عن جماعتهم. فروى محمد بن أبي السري التميمي، عن أحمد بن الفرغ، عن الحسن بن موسى النهدي، عن أبيه، عن وبره بن الحارث، عن ابن عباس (رحمه الله)، قال: (لما خرج النبي صلى الله عليه وآله إلى بني المصطلق جنب عن الطريق فأدركه الليل فنزل بقرب

واد وعر، فلما كان في آخر الليل هبط عليه جبرائيل عليه السلام يخبره ان طائفة من كفار

الجن قد استبطنوا الوادي يريدون كيده صلى الله عليه وآله وإيقاع الشر بأصحابه عند سلوكهم إياه،

فدعى أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: اذهب إلى هذا الوادي فسيعرض لك من أعداء الله

الجن من يريدك فادفعه بالقوة التي أعطاك الله عز وجل إياها، وتحصن منهم بأسماء الله عز وجل التي خصك بها وبعلمها، وأنفذ معه مائة رجل من أخلاط الناس وقال لهم: كونوا معه وامتثلوا أمره، فتوجه أمير المؤمنين عليه السلام إلى الوادي، فلما قرب من

شفيـره أمر المائة الذين صحبوه أن يقفوا بقرب الشفير ولا يحدثوا شيئاً حتى يؤذن لهم، ثم تقدم فوقف على شفير الوادي وتعوذ بالله من أعدائه وسمى الله عز اسمه وأوماً إلى القوم الذين اتبعوه أن يقربوا منه فقربوا، وكان بينهم وبينه فرجة مسافتها غلوة. ثم رام الهبوط إلى الوادي فاعترضت ريح عاصف كاد أن يقع القوم على وجوههم لشدتها ولم تثبت أقدامهم على الأرض من هول الخصم ومن هول ما لحقهم، فصاح أمير المؤمنين عليه السلام: أنا علي بن أبي طالب بن عبد المطلب وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وابن عمه انثبوا إن شئتم. فظهر للقوم أشخاص على صور الزط يخيل في أيديهم شعل

النيران قد اطمأنوا بجنبات الوادي، فتوغل أمير المؤمنين عليه السلام بطن الوادي وهو يتلو

القرآن ويؤمي بسيفه يمينا وشمالا فما لبث الاشخاص حتى صارت كالدخان الأسود، وكبر أمير المؤمنين عليه السلام ثم صعد من حيط انهبط فقام مع القوم الذين اتبعوه حتى أسفر

الموضع عما اعتراه، فقال له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله: ما لقيت يا أبا الحسن فلقد كدنا

نهلك خوفا وأشفقنا عليك أكثر مما لحقنا، فقال عليه السلام لهم: إنه لما ترائي لي العدو

جهرت فيهم بأسماء الله تعالى فتضاءلوا، وعلمت ما حل بهم من الجزع فتوغلت الوادي غير خايف منهم، ولو بقوا على هيئاتهم لآتيت على آخرهم، وقد كفى الله كيدهم وكفى المسلمين شرهم وستسبني بقيتهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله يؤمنون به،

وانصرف أمير المؤمنين عليه السلام بمن معه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وأخبره الخبر فسرى عنه ودعا

له بخير، وقال له: كيف قد سبقك يا علي إلي من أخافه الله بك فأسلم وقبلت إسلامه، ثم ارتحل بجماعة المسلمين حتى قطعوا الوادي آمينين غير خائفين. وهذا الحديث قد روته العامة كما روته الخاصة ولم يتناكروا شيئا منه.

والمعتزلة لميلها إلى مذهب البراهمة تدفعه ولبعدها من معرفة الاخبار تنكره، وهي سالكة في ذلك طريق الزنادقة فيما طعنت به في القرآن وما تضمنه من أخبار الجن وإيمانهم بالله ورسوله وما قص الله من نبأهم في القرآن في سورة الجن، وقولهم (إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشاد فأمانا به) إلى آخر ما تضمنه الخبر عنهم في هذه السورة، وإذا بطل اعتراض الزنادقة في ذلك بتجويز العقول وجود الجن وإمكان تكليفهم وثبوت ذلك مع إعجاز القرآن والأعجوبة الباهرة فيه كان مثل ذلك ظهور بطلان طعون المعتزلة في الخبر الذي روينا له لعدم استحالة مضمونه في العقول، وفي مجيئه من طريقين مختلفين وبرواية فريقين في دلالة متباينين برهان صحته، وليس في إنكار من عدل عن الانصاف في النظر من المعتزلة والمجبرة قدح فيما ذكرناه من وجوب

العمل عليه، كما انه ليس في جحد الملاحدة وأصناف الزنادقة واليهود والنصارى والمجوس والصابئين ما جاء صحته من الاخبار بمعجزات النبي صلى الله عليه وآله كانشقاق القمر

وحنين الجذع وتسبيح الحصى في كفيه وشكوى البعير وكلام الذراع ومجئ الشجرة وخروج الماء من بين أصابعه في الميضاة وإطعام الخلق الكثير من الطعام القليل قدح

في
صحتها وصدق روايتها وثبوت الحجة بها بل الشبهة لهم في دفع ذلك وإن ضعفت
أقوى من شبهة منكري معجزات أمير المؤمنين عليه السلام وبراهينه لما لا خفاء على
أهل
الاعتبار به ما لا حاجة بنا إلى شرح وجوهه في هذا المكان... إلخ.
إلى أن يقول الشيخ المفيد (قدس سره):
(ولا أزال أجد الجاهل من الناصبة والمعاند يظهر التعجب من الخبر بملاقاة
أمير المؤمنين عليه السلام الجن وكفه شرهم عن النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه،
ويتضحك لذلك وينسب
الرواية إلى الخرافات الباطلة، ويضع مثل ذلك في الاخبار الواردة بسوى ذلك من

معجزاته عليه السلام ويقول إنها من موضوعات الشيعة، وتحرص من افتراه منهم للتكسب

بذلك أو التعصب، وهذا بعينه مقال الزنادقة كافة وأعداء الاسلام فيما نطق به القرآن من خبر الجن وإسلامهم في قوله (إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشده)، وفيما ثبت به الخبر عن ابن مسعود في قصة ليلة الجن ومشاهدته لهم كالزط، وغير ذلك من معجزات الرسول صلى الله عليه وآله، وانهم يظهرون التعجب من جميع ذلك ويتضحكون عند

سماع الخبر به والاحتجاج بصحته، ويستهزئون ويلغظون فيما يسرفون به من سب الاسلام وأهله واستحماق معتقديه والناصرين له ونسبتهم إياهم إلى العجز والجهل ووضع الأباطيل، فلينظر القوم ما جنوه على الاسلام بعداوتهم لأمر المؤمنين عليه السلام

واعتمادهم في دفع فضائله ومناقبه وآياته على ما ضاهوا به أصناف الزنادقة والكفار مما يخرج عن طريق الحجاج إلى أبواب الشغب والمسافهات، وبالله نستعين) (١). وقال الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) ضمن عدة فصول أوردتها بتحدث أمير المؤمنين عليه السلام مع الحيتان والثعبان: (ومن ذلك ما رواه نقلة الآثار واشتهر في أهل

الكوفة لاستفاضته بينهم وانتشر الخبر به إلى من عداهم من أهل البلاد فأثبته العلماء من كلام الحيتان له في فرات الكوفة. وذلك أنهم رويوا أن الماء طغى في الفرات وزاد حتى أشفق أهل الكوفة من الغرق، ففزعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فركب بغلة رسول

الله صلى الله عليه وآله وخرج والناس معه حتى أتى شاطئ الفرات، فنزل عليه السلام فأسبغ الوضوء وصلى

منفردا بنفسه والناس يرونه، ثم دعى الله بدعوات سمعها أكثرهم، ثم تقدم إلى الفرات متوكئا على قضيب بيده حتى ضرب به صفحة الماء وقال: انقص ياذن الله ومشيته، فغاض الماء حتى بدت الحيتان في قعره، فنطق كثير منها بالسلام عليه بإمرة المؤمنين ولم ينطق منها أصناف من السمك وهي الجري والمار ما هي والمزمار، فتعجب

الناس لذلك وسألوا عن علة نطق ما نطق وصمت ما صمت، فقال: أنطق الله لي ما طهر من السمك وأصمت عني ما حرمه ونجسه وبعده. وهذا خبر مستفيض شهرته بالنقل والرواية كشهرة كلام الذئب للنبي صلى الله عليه وآله وتسييح الحصى في كفه وحنين الجذع إليه

وإطعام الخلق الكثير من الزاد القليل، ومن رام طعنا فيه فهو لا يجد من الشبهة في ذلك إلا ما يتعلق به الطاعنون فيما عددناه من معجزات النبي صلى الله عليه وآله.

فصل: وقد روى حملة الآثار ورواة الاخبار أيضا من حديث الثعبان والآية فيه والأعجوبة مثل ما رووه من حديث كلام الحيتان ونقص ماء الفرات. فرووا أن أمير المؤمنين عليه السلام كان ذات يوم يخطب على منبر الكوفة إذ ظهر ثعبان من جانب المنبر وجعل يرقى حتى دنى من أمير المؤمنين عليه السلام، فارتاع الناس لذلك وهموا بقصده ودفعه عن أمير المؤمنين عليه السلام فأومأ إليهم بالكف عنه، فلما صار على المرقاة التي عليها أمير المؤمنين عليه السلام قائم انحنى إلى الثعبان وتناول الثعبان إليه حتى التقم أذنه،

(١) الارشاد: ص ١٧٨ - ١٨١.

وسكت الناس وتحيروا لذلك، فنق نقيقا سمعه كثير منهم، ثم انه زال عن مكانه وأمير المؤمنين عليه السلام يحرك شفثيه والثعبان كالمصغي إليه، ثم أنساب وكان الأرض ابتلعتة

وعاد أمير المؤمنين عليه السلام إلى خطبته فتممها، فلما فرغ منها ونزل اجتمع الناس إليه

يسألونه عن حال الثعبان والأعجوبة فيه، فقال لهم: ليس ذلك كما ظننتم، إنما هو حاكم من حكام الجن التبست عليه قضية فصار إلي يستفهمني عنها فأفهمته إياها، ودعى لي بخير وانصرف.

فصل: وربما استبعد جهال من الناس ظهور الجن في صور الحيوان الذي ليس بنطاق وذلك معروف عند العرب قبل البعثة وبعدها وقد تناصرت به الاخبار من أهل الاسلام، وليس ذلك بأبعد مما اجتمع عليه أهل القبلة من ظهور إبليس لأهل دار الندوة في صورة شيخ من أهل نجد واجتماعه معهم في الرأي على المكر برسول الله صلى الله عليه وآله،

وظهوره يوم بدر للمشركين في صورة سراقاة بن جعشم المدلجي، وقوله: (لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جار لكم) قال الله عز وجل: (فلما ترائت الفئتان نكص على عقبية وقال إني بريء منكم إني أرى ما لا ترون إني أخاف الله والله شديد العقاب). وكل من رام الطعن في ما ذكرناه من هذه الآيات فإنما يقول في ذلك على مثال قول الملحدة وأصناف الكفار من مخالفني الملة ويطعن فيها بمثل ما طعنوا في آيات

النبي صلى الله عليه وآله، وكلهم راجعون إلى طعون البراهمة الزنادقة في آيات الرسل عليهم السلام والحجة

عليهم في ثبوت النبوة وصحة المعجز لرسول الله صلى الله عليهم وسلم) (١). (وقد قطعت جهيزة قول كل خطيب)، فقد وضع الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) بما ذكره النقاط على الحروف، وحدد الخانة والموقع الذي تنطلق منه شبهة فضل الله، فهي

تتفق في مضمونها مع شبهات الملحدة والبراهمة، ونحن وإن لم نقطع بأنها صدرت عن نصب وعمد لابطال فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، ولكنها صدرت عن الجهل بلا شك،

ومن جهال الناس على حد تعبير الشيخ المفيد.

ابن حجر ومعجزة رد الشمس:

إن تناول المعجزات من جهة منافاتها مع العقل بالمنظور الذي ينظر إليه فضل الله لن يبقى لنا حتى المعجزات التي أقر بها غيرنا من أهل العامة، فها هو ابن حجر العسقلاني يقول حول معجزة رد الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام: (روى الطحاوي والطبراني

في الكبير
والحاكم البيهقي في الدلائل عن أسماء بنت عميس: إنه دعا - أي النبي صلى الله عليه
وآله - لما نام
على ركة علي ففاته صلاة العصر فردت الشمس حتى صلى علي ثم غربت، وهذا
أبلغ في المعجزة، وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في الموضوعات، وهكذا ابن تيمية
في
كتاب الرد على الروافض في زعم وضعه، والله أعلم (٢).

(١) الارشاد: ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) فتح الباري: ج ٦، ص ١٦٨، عنه الغدير: ج ٣، ص ١٣٢.

ولا أظن أن معجزة رد الشمس على المستوى الكوني هي بأقل من معجزة معراج أمير المؤمنين عليه السلام ولقائه الجن و...، ومع ذلك فقد أقر بها أمثال ابن حجر الذي نذر

نفسه لمحاربة مذهب الحق!

إنذار من الامام الباقر والصادق عليهما السلام إلى...!

إن قصور بعض العقول - خصوصا إذا زعم أصحابها أنهم من أهل العلم - عن إدراك واستيعاب بعض الأحاديث لا يجوز لها أن تنفيها بحجة عدم معقوليتها، بل لا بد أن ترد أمرها إلى أهلها، وإن الحديث الذي رواه صاحب بصائر الدرجات لهو أكبر إنذار وحجة على أولئك الذين يردون الأحاديث ويكذبونها من غير رؤية ولا علم. فقد روى الصفار بسند صحيح عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: (أما

والله إن أحب أصحابي إلي أروعهم وأفقههم وأكتمهم بحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالا وأمقتهم إلي الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا ويروى عنا فلم يعقله ولم يقبله اشمأز منه وجحده وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعل الحديث من عندنا خرج وإلينا اسند فيكون بذلك خارجا من ولايتنا) (١).

وروى البرقي بسند صحيح عن محمد بن إسماعيل، عن جعفر بن بشير، عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: (لا تكذبوا الحديث إذا أتاكم به مرجئ ولا قدرى ولا

حروري ينسبه إلينا، فإنكم لا تدرون لعله شئ من الحق فيكذب الله فوق عرشه) (٢). وروى الصفار بإسناده إلى سفيان بن السمط قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: (جعلت

فداك، إن الرجل ليأتينا من قبلك فيخبرنا عنك بالعظيم من الأمر فيضيق بذلك صدورنا حتى نكذبه، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: أليس عني يحدثكم، قال: قلت: بلى، قال: فيقول لليل أنه نهار وللنهار أنه ليل، قال: فقلت: لا، قال: فقال: رده إلينا، فإنك إن كذبت فإنما تكذبنا) (٣).

وقال العلامة المجلسي تعليقا على قصة النبي موسى والخضر عليهما السلام المذكورة في

القرآن: (في هذه القصة تنبيه لمن عقل وتفكر للتسليم في كل ما روي من أقوال أهل البيت عليهم السلام وأفعالهم مما لا يوافق عقول عامة الخلق، وتأباه أفهامهم، وعدم المبادرة إلى

ردها وإنكارها) (٤). جدير بالذكر أن العلامة المجلسي عقد في بحار الأنوار بابا تحت

عنوان: (إراءته عليه السلام ملكوت السماوات والأرض وعروجه إلى السماء) ذكر فيه
عدة
أحاديث غير ما أورده الشيخ المفيد عن ابن مسعود في الاختصاص (٥).

-
- (١) بصائر الدرجات: ص ٥٥٧، ح ١، الجزء العاشر، باب ٢٢.
 - (٢) المحاسن: ص ٣٠، ح ١٧٥، كتاب مصابيح الظلم، باب خذ الحق ممن عنده ولا تنظر إلى عمله.
ورواه الصفار عن
البرقي في بصائر الدرجات: ص ٥٥٨، ح ٥.
 - (٣) بصائر الدرجات: ص ٥٥٧، ح ٣، عنه مرآة العقول: ج ٤، ص ٣١٤.
 - (٤) سفينة البحار: ج ١، ص ١٣٠.
 - (٥) راجع البحار: ج ٣٩، ص ١٥٨.

وماذا عن جلوس الله على عرشه! أما ما ذكره البعض من أن: (وفي الكتاب (أي في الاختصاص) أحاديث ربما تكون - من وجوه كثيرة - بغيرنا أشبه، ولحالهم أليق، وبنحلتهم أعلق، منها الحديث المروي عن جابر بن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) قال: يجلسه الله على العرض معه. وهذا من الحديث المتشابه الذي لا يحيط به فهمي) (١)، ففيه:

أولا: إنه على فرض بطلان الحديث وعدم وجود وجه للتأويل فإن ذلك لا يضر في صحة نسبة الكتاب، وقد أشرنا سابقا إلى كلام السيد الخوئي (قدس سره) بخصوص ما أورد على كتاب سليم بن قيس من إشكال مشابه.

أما ثانيا: فإن نظائر هذا الحديث كثيرة في كتبنا، وهي لا تنافي ما عليه إجماع الامامية من أنه سبحانه وتعالى منزه عن الجسمية ولا يقبل شيئا من لوازمها كالحركة والحيز وغير ذلك، وكل ما جاء في القرآن أو الأحاديث فهو محمول على غير ظاهره بناء على رأي المعتزلة المؤولة أو محمول على ظاهره باعتبار المفهوم المأخوذ من مجموع

الجملة أو كما يسمى ب (الاجراء بالمفهوم التصديقي لا التصوري) كما هو الحق. يقول الشيخ السبحاني في توضيح هذا الرأي: (وحقيقة هذه النظرية أنه يجب الامعان في مفهوم الآية وممرها مفادها التصديقي (لا التصوري) ثم توصيفه سبحانه بالمعنى الجملي المفهوم منها من دون إثبات المعنى الحرفي للصفات ولا تأويلها. توضيحه: إن للمفردات حكما وظهورا عند الافراد، وللجمل المركبة من المفردات ظهورا آخر. وقد يتحد الظهوران وقد يتخالفان. فلا شك انك إذا قلت (أسد)، فإنه يتبادر منه الحيوان المفترس. كما انك إذا قلت (رأيت أسدا في الغابة) يتبادر من الجملة نفس ما تبادر من المفرد. وأما إذا قلت (رأيت أسدا يرمي) فإن المتبادر من الأسد في كلامك غير المتبادر منه حرفيا وانفرادا وهو الحيوان المفترس بل يكون حملة عليه، حملا

على خلاف الظاهر. وأما حملة وتفسيره بالبطل الرامي عند القتال فهو تفسير للجملة بظاهرها من دون تصرف وتأويل. ولو سمع عربي صميم قول الشاعر: لدى أسد شاك السلاح مجرب* له لبد، أظفاره لم تقلم فلا يشك في أن المراد من الأسد هو البطل المقدم المقتحم لجبهات القتال لا الحيوان المفترس. وكذا لو سمع قول القائل:

أسد علي وفي الحروب نعامة* فتخاء تنفر من صفير الصافر لا يتردد في نفسه بأن المراد هو الانسان المتظاهر بالشجاعة أما الضعفاء، الخائف المدبر عند لقاء الابطال. فلا يصح لنا أن نتهم من يفسر البيتين بالانسان الشجاع أو

(١) حجة الشيعة الكبرى المفيد بين الغلاة وأهل الخلاف: ص ١١٤.

المتظاهر به، بأنه من المؤولة. بل هو من المثبتين للمعنى من دون تأويل ولا تحوير. فالواجب علينا هو الوقوف على المفاد التصديقي وإثباته لله سبحانه لا الجمود على المعنى الحرفي التصوري، وإثباته أو نفيه عن الله سبحانه (١). ثم أورد سماحته بعض التطبيقات على هذا الرأي ومن جملتها مسألة عرش الله واستوائه عليه، فمن شاء فليراجع.

ومن جملة الأحاديث التي وردت في هذا المضمار وتخص محل بحثنا ما رواه الشيخ الطوسي بسند صحيح عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثني محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (من زار قبر أبي عبد الله عليه السلام

يوم عاشوراء عارفا بحقه كان كمن زار الله تعالى في عرشه) (٢).

وكذلك أيضا ما رواه عن محمد بن يعقوب الكليني، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن الخيري، عن الحسين بن محمد القمي، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: (من زار قبر أبي عبد الله عليه السلام بشط فرات

كمن زار الله فوق عرشه) (٣).

قال العلامة المجلسي (رضوان الله عليه) في شرح هذا الحديث: (قوله صلى الله عليه وآله (كمن

زار الله فوق عرشه) أي عبد الله هناك أو لاقى الأنبياء والأوصياء هناك، فإن زيارتهم كزيارة الله أو يجعل له مرتبة من القرب كمن صعد عرض ملك وزاره، وقد مر تأويله في كلام الشيخ أيضا) (٤).

(١) الإلهيات: ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) تهذيب الاخبار - كتاب المزار - باب فضل زيارة أبي عبد الله عليه السلام: ج ٦، ص ٥١، ح ٣٥.

(٣) التهذيب: ج ٦، ص ٤٥، ح ١٣.

(٤) ملاذ الأحيار: ج ٩، ص ١١٦.

أحزان الزهراء

(٢٢١)

أحزان الزهراء
الفصل الأول: بكاء الزهراء عليها السلام؟
كلمات (فضل الله)

قال في الشريط المسجل: (وهكذا نجد أن التاريخ الصحيح وغير الصحيح أفاض في الحديث عن أحزانها، وربما كان بعض هذا الحديث غير دقيق، فأنا لا أتصور الزهراء إنسانة لا شغل لها في الليل والنهار إلا البكاء، وأنا لا أتصور الزهراء عليها السلام وهي المنفتحة

على الاسلام وعلى قضاء الله وقدرة إنسانة ينزعج أهل المدينة - كما يقرأ قراء التعزية -

من بكائها حتى إذا كان الفقيده في مستوى رسول الله صلى الله عليه وآله فإن ذلك لا يلغى معنى

الصبر، الصبر قيمة إسلامية تجعل الانسان المسلم يتماسك ويتوازن حتى في أشد الحالات قساوة وفي أشد الحالات صعوبة).

وقال في جوابه الثالث: (أنا لا أتصور الزهراء تبكي جزعا لأنها تعرف أن الجزع حتى على رسول الله ليس خلقا إسلاميا لان الاسلام أراد للانسان أن يكون قويا أمام المصيبة، ولكنها كانت تبكي بكاء العاطفة، بكاء الروح المثقلة بالفجيعة...، أنا لم أدقق

في الروايات التي تذكر أن أهل المدينة كانوا يضحجون، لان ضحيج أهل المدينة في هذا الموضوع يحتاج إلى أن الزهراء كانت تبكي بطريقة الصراخ والازعاج وهذا ما لا يتناسب مع مكانة الزهراء).

سؤال في الصفحة ٣١٣ من الجزء الأول من كتاب الندوة طبعة قم: (البكاء الكثير المنسوب إلى الزهراء عليها السلام، ما هو سره؟ هل هو جزع أم تعبد؟
الجواب: (كانت تبكي، وكان حزنها حزنا كبيرا على رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن بكاء

الزهراء عليها السلام كان بكاء إسلاميا وكان بكاء الصابرين، ولم يكن بكاءها بكاء الجازعين،

ولم يكن بكاءؤها بهذه الصورة التي تظهر في الروايات، بل كانت تذهب إلى قبر رسول الله معها ولداها وتتذكر مواعده وفي أماكنه وكانت تأخذ وقتا لتعبر عن هذا الحزن، ولكنها كانت القوية الصابرة، لذلك كان حزنها حزنا إسلاميا، ولم يكن حزنها حزنا ذاتيا).

السؤال رقم ٦: ذكر بعض الشيعة أن بعض الحديث عن أحزان الزهراء عليها السلام غير

دقيق فلا أتصور أن الزهراء عليها السلام لا شغل لها في الليل والنهار إلا البكاء، ولا أتصور أن

الزهراء عليها السلام تبكي حتى ينزعج أهل المدينة من بكائها مع فهمها لقضاء الله وقدره وأن

الصبر من القيم الإسلامية المطلوبة حتى لو كان الفقيه في مستوى رسول الله صلى الله عليه وآله. هل

أن كثرة بكاء الزهراء عليها السلام وزين العابدين عليه السلام أمر ثابت عند الشيعة أم لا؟ وهل كان

بكاءهما عاطفيا محضا أم كان وظيفة يمارسها المعصوم لهدف من الأهداف، وعلى فرض كونه عاطفيا فهل يتنافى مع التسليم لقضاء الله وقدره خصوصا مع كون الفقيه هو المصطفى صلى الله عليه وآله؟

جواب الميرزا جواد التبريزي: (ليس المراد ببكاء الزهراء عليها السلام ليلا ونهارا استيعاب

البكاء لتمام أوقاتها الشريفة، بل هو كناية عن عدم اختصاصه بوقت دون آخر. كما أن البكاء إظهارا للرحمة والشفقة لا ينافي التسليم لقضاء الله وقدره، والصبر عند المصيبة، فقد بكى النبي يعقوب عليه السلام على فراق ولده يوسف حتى ابيضت عيناه من

الحزن - كما ذكر القرآن - مع كونه نبيا معصوما. وبكاء الزهراء عليها السلام على أبيها كما كان

أمرا وجدانيا لفراق أبيها المصطفى صلى الله عليه وآله فقد كان إظهارا لمظلوميتها ومظلومية بعلها عليه السلام،

وتنبئها على غضب حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة وحزنا على المسلمين من انقلاب

جملة منهم على أعقابهم كما ذكرته الآية المباركة (أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) بحيث ذهبت أتعاب الرسول صلى الله عليه وآله في تربية بعض المسلمين سدى.

كما أن البكاء على الحسين عليه السلام من شعائر الله، لأنه إظهار للحق الذي من أجله

ضحى الحسين عليه السلام بنفسه، وإنكار للباطل الذي أظهره بنو أمية، ولذلك بكى
زين
العابدين عليه السلام على أبيه مدة طويلة إظهاراً لمظلومية الحسين عليه السلام وانتصاراً
لأهدافه. ولا
يخفى أن بكاء الزهراء عليها السلام وزين العابدين عليه السلام فترة طويلة من
المسلمات عند الشيعة
الإمامية).

التعليق ٢٠ لفضل الله في جوابه السادس: (إن المقصود من كلامي هو أن
الزهراء عليها السلام لم تستغرق وقتها في الليل والنهار في البكاء، لأنها تمثل أعلى
درجات
الصبر من خلال مقامها الرفيع عند الله، فالزهراء عليها السلام وأهل البيت قدوتنا في
الصبر،
كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله قدوة الناس كلهم في هذا المجال. وهذا هو
معنى التأسى بهم،
فالله جعل للحزن على المصاب، لا سيما إذا كان عظيماً دوره في رقة القلب، وللصبر
عليه درجة عظيمة لا مخصص لها... وكانت الزهراء عليها السلام مشغولة في كل
وقتها بالدفاع

عن حق علي عليه السلام في الخلافة، ومن مظاهر تحركها خطبتها في المسجد
وكلامها مع
نساء المهاجرين والأنصار ورجالهن. وإذا صح الحديث بأن عليا عليه السلام كان
يطوف بها
على بيوت أو جموع المهاجرين والأنصار - كما جاء في الروايات - فهذا يعني أنها
كانت تتحرك بشكل يومي نحو تحقيق هذا الهدف الكبير. إننا لا ننكر مشروعية البكاء
إسلامياً، فقد بكى رسول الله صلى الله عليه وآله على ولده إبراهيم عليه السلام ولكن
ننكر أن يتحول البكاء
إلى حالة من الجزع أو ما يشبه الجزع، بحسب الصورة التي تتلى في المجالس
ومفادها
أن (أهل المدينة ضجوا من كثرة بكائها)، وأنهم شكوا الأمر إلى علي عليه السلام
وقالوا له:
(إما أن تبكي أباهاً ليلاً أو نهاراً...) لأن هذه الصورة لا تليق بمكانة الزهراء عليها
السلام في
الواقع العام.
أما قولكم: (بأنها كانت تبكي إظهاراً لمظلوميتها ومظلومية بعلمها، وتنبها على
غضب حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة، وحزنا على المسلمين بعد انقلاب
جملة منهم
على أعقابهم) فيرد عليه:
أولاً: إن إظهار ذلك لا يتحقق بالبكاء، بل يتحقق في خطبتها في المسجد وفي
أحاديثها الصريحة مع المسلمات والمسلمين، وفي حديثها مع أبي بكر وعمر اللذين
تحدث معهما عن غضبها عليهما من خلال غضبهما فدكا وغضبهما للخلافة.
ثانياً: إن الأحاديث الواردة في كلامها وعن بكائها استهدف إثارة ذكرى رسول
الله صلى الله عليه وآله ولم تثر شيئاً آخر. أما بكاء علي بن الحسين عليه السلام على
أبيه إظهاراً لمظلوميته
فهو صحيح، لأن الامام عليه السلام كان يتحدث بذلك ويذكر الحسين عليه السلام في
مظلوميته أمام
الناس، لكي يتذكروا الواقعة ويدفعهم للثورة على بني أمية.
إننا نرى أن أهل البيت عليهم السلام قمة في العطاء والصبر، وفي مقدمتهم السيدة
الزهراء عليها السلام التي تمثل القدوة في الصبر حتى في طريقة بكائها، فهي تبكي بكاء
الصابرين الرساليين الشاكرين إلى الله سبحانه وتعالى).
السؤال رقم ٨: في بعض الأقوال: إن اللطم على الحسين عليه السلام إذا كان عنيفاً
يؤدي

لإدماء الصدر أو الألم الشديد فهو محرم لعدة وجوه:

- ١ - إنه ليس أسلوباً حضارياً وينبغي طرح قضية الحسين بصورة واقعية وحضارية.
- ٢ - إنه لم يرد عن الرسول وأهل بيته عليهم السلام.
- ٣ - إن كل إضرار بالجسد حرام وإن لم يؤد إلى التهلكة أو قطع العضو من الجسد، فمن يعرض نفسه للبرودة مع احتمال إصابته بمرض يكون قد ارتكب محرماً.

ما هو رأيكم في هذه المقالة؟

جواب الميرزا جواد التبريزي: (بسمه تعالى: اللطم وإن كان من الشديد حزناً على الحسين عليه السلام من الشعائر المستحبة لدخوله تحت عنوان الجزع الذي دلت النصوص
المعتبرة على رجحانه ولو أدى بعض الأحيان إلى الإدماء واسوداد الصدر.

ولا دليل على حرمة كل إضرار بالجسد ما لم يصل إلى حد الجنابة على النفس بحيث يعد ظلماً لها، كما أن كون طريقة العزاء حضارية أو لا ليس مناطاً للحرمة والإباحة ولا قيمة له في مقام الاستدلال، والله العالم).
وقال (فضل الله) في التعليق ٢١ من الجواب السادس: (أما الجزع فإنني أخالفكم في موقفكم منه، لأن الحديث الذي يدعو إليه لا بد من رد علمه إلى أهله! فالجزع أمر قبيح في ذاته، لا بلحاظ الشخص الذي يجزع عليه، بل بلحاظ أنه صفة غير حسنة في الإنسان نفسه، وربما كان على سبيل المبالغة (١)).

وأهم ما يورد على كلامه الآتي
الايراد الأول: نلاحظ إنه استنكر في الشريط كثرة بكاء الزهراء وشدة حزنها وقال: (أنا لا أتصور الزهراء إنسانة لا شغل لها في الليل والنهار إلا البكاء) واعتبر ذلك مخالفة لقضاء الله وقدره وللصبر، ثم نراه في جوابه الثالث يتحدث عن بكاء الجزع وبكاء العاطفة مع إنه لا يمكن حمل أحد الكلامين على الآخر، فما هي العلاقة بين كثرة البكاء وبين بكاء الجزع وبكاء العاطفة!
الايراد الثاني: في الوقت الذي استبعد فيه أن أهل المدينة كانوا يضحجون من بكائها - كما في الشريط المسجل - اعترف في جوابه الثالث بعدم تدقيقه بالروايات المختصة
بذلك، فكيف يستبعد أمراً مع جهله به؟ وهل هذا إلا اعتراف بأن استبعاده لم يكن على أساس علمي!

الايراد الثالث: بمراجعة للرواية التي أشار (فضل الله) إليها لم نجد فيها بعض ما ذكره، فقد روى الشيخ الصدوق في الخصال عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدثني العباس بن معروف، عن محمد بن سهل البحراني يرفعه إلى أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (البكاءون خمسة: آدم ويعقوب ويوسف وفاطمة بنت محمد وعلي بن الحسين، فأما آدم فبكى على الجنة حتى صار في خديه أمثال الأودية، وأما يعقوب فبكى على يوسف حتى ذهب بصره وحتى قيل له: (تالله تفتئ تذكر يوسف حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين)، وأما يوسف فبكى على يعقوب حتى تأذى به أهل السجن فقالوا: إما أن تبكي الليل وتسكت بالنهار وإما أن تبكي النهار وتسكت بالليل، فصالحهم على واحد منهما، أما فاطمة فبكت على رسول الله صلى الله عليه وآله حتى تأذى بها أهل المدينة فقالوا

لها: قد آذيتنا بكثرة بكائك، فكانت تخرج إلى المقابر - مقابر الشهداء - فتبكي حتى تقضي حاجتها ثم تنصرف، وأما علي بن الحسين فبكى على الحسين عشرين سنة أو أربعين - الترديد من الراوي -، ما وضع بين يديه طعام إلا بكى حتى قال له مولى له:

(١) لم نذكر الجواب كاملاً بل اقتطعنا منه موضع الحاجة، حيث أن قسماً منه لا يرتبط بمحل بحثنا.

جعلت فداك يا ابن رسول الله، إني أخاف عليكم أن تكون من الهالكين، قال: (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون)، إني ما أذكر مصرع بني فاطمة إلا خنقتني لذلك عبرة) (١). والرواية مرسلة، كما أن محمد بن سهل البحراني لا توثيق له. وكذلك روى الشيخ الصدوق نفس هذه الرواية في الأمالي بسنده عن الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا العباس بن معروف، عن محمد بن سهل البحراني رفعه إلى أبي عيسى، قال: حدثنا العباس بن معروف، عن محمد بن سهل البحراني رفعه إلى أبي عبد الله الصادق عليه السلام (٢). وهذه الرواية كسابقتها من حيث السند فهي مرسلة وفيها

محمد بن سهل البحراني، بالإضافة إلى أن السيد الخوئي لم يوثق الحسين بن أحمد بن إدريس، أما المامقاني فقد ذهب إلى حسنه. وليس في هذه الرواية أي ذكر لصراخ الزهراء عليها السلام في البكاء، ولا يلزم من تأذي

أهل المدينة في الرواية من كثرة بكائها أن يكون بكاءها على نحو الصراخ والازعاج، فإن بيتها كان مجاورا للمسجد والمسلمون يمرون عليه يوميا للصلاة فيه، ومن الطبيعي أن يسمعوها صوت بكائها وإن لم يكن على نحو الصراخ وكان بالشكل الاعتيادي، فالتاريخ لم ينقل لنا أنها كانت تتجول في أرجاء المدينة لتبكي فيها. كما يلاحظ على الرواية أنها لم تستنكر النتائج المترتبة على كثرة بكاء الخمسة وشدة حزنهم بل هي في مقام المدح كما يشهد به سياقها، وعلى فرض التنزل فهي في مقام الحكاية والاحبار.

و (فضل الله) لم ينكر في جوابه السادس أن يكون بكاء الزهراء عليها السلام لإثارة ذكرى

رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن من المسلم به أيضا أن هذا البكاء وقع متزامنا مع غضب حق أمير المؤمنين عليه السلام وغضبها فدك - وإن لم نقل بما جرى عليها من الاعتداء كما يذهب

إليه (فضل الله) -، ومن الطبيعي أن يتأذى مغتصبو الخلافة من بكائها لان ذلك قد يوحى إلى المستمع وقد بلغه ظلمهم لها أن هذا البكاء ليس من أجل الحزن على فقدان الرسول صلى الله عليه وآله فقط، بل لغضب الخلافة وفدك أيضا، وفي هذا تحريض كبير عليهم

وتذكير بجريمتهم وتأييب للأجواء ضدهم، ولذا فمن الأرجح أن يكون الاحتجاج الصادر لمنع بكائها من قبل الهيئة الحاكمة مباشرة أو بتحريض منها. كما أنه ليس في الرواية (أن أهل المدينة شكوا الأمر إلى علي عليه السلام وقالوا له: إما

أن
تبكي أباهما ليلاً أو نهاراً) كما زعم (فضل الله) فإن هذا قد صدر من أهل السجن مع
يوسف عليه السلام. على أنه لو فرض أن أهل المدينة شكوا إلى الامام علي عليه السلام
كثرة بكاء
الزهراء عليها السلام فليس في ذلك أي محذور كما لم يكن في كثرة بكاء يعقوب
ويوسف عليهما السلام
أي محذور.

-
- (١) النخصل: ج ١، ص ٢٧٢، ح ١٥.
(٢) الأمالي: ص ١٢١، المجلس ٢٩، ح ٥.

الايراد الرابع: ارتكب (فضل الله) مغالطة كبيرة بقوله أن (إظهار الزهراء عليها السلام لمظلوميتها ومظلومية زوجها لا يتحقق بالبكاء بل في خطبتها في المسجد وفي أحاديثها

الصريحة وفي حديثها مع الشيخين)، مع أن المقام ليس من مانعة الجمع بحيث يستحيل أن تتخذ الزهراء عليها السلام كلا الأسلوبين في بيان المظلومية، وليس هذا عن (فضل الله)

ببعيد فقد اعتدنا على مثيلاتها! (والمكثار كحاطب ليل).

الايراد الخامس: في بعض الروايات ومنها الصحيح أن فاطمة الزهراء عليها السلام بكت على

أبيها عندما ظلمها مغتصبو الخلافة، وفي هذا أكبر دلالة على عدم المنافاة بين بكائها على أبيها وبين إظهار مظلوميتها في غضبها فدك وفي مظلومية زوجها في اغتصاب حقه في الخلافة.

فقد روى الشيخ المفيد في أماليه عن محمد بن عمر الجعابي، قال: أخبرنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر الحسني، قال: حدثنا عيسى بن مهران، عن يونس، عن عبد الله بن محمد بن سليمان الهاشمي، عن أبيه، عن جده، عن زينب بنت علي بن أبي طالب عليها السلام قالت: (لما اجتمع رأي أبي بكر على منع فاطمة عليها السلام فدك

والعوالي، وآيست من إجابتها لها عدلت إلى قبر أبيها رسول الله فألقت نفسها عليه، وشكت إليه ما فعله القوم بها وبكت حتى بلت تربته بدموعها وندبته، ثم قالت في آخر ندبتها:

قد كان بعدك أنباء وهنبثة
لو كنت شاهدها لم تكثر الخطب
إنا فقدناك فقد الأرض وابلها
واختل قومك فاشهدهم فقد نكبوا
قد كان جبريل بالآيات يؤنسنا
فغبت عنا فكل الخير محتجب
فكنت بدرا ونورا يستضاء به
عليك ينزل من ذي العزة الكتب
تجهمتنا رجال واستخف بنا
بعد النبي وكل الخير مغتصب
فقد لقينا الذي لم يلقه أحد
من البرية لا عجم ولا عرب
فسوف نكيك ما عشنا وما بقيت

لنا العيون بتهمال له سكب) (١)

(١) أمالي الشيخ المفيد: ص ٤٠، المجلس ٥، ح ٨.

وكذلك روى علي بن إبراهيم القمي بسند صحيح في تفسير قوله تعالى (فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) (١) حديثا مقاربا لما ذكره الشيخ المفيد، فقد روى عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عم عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام إنه قال: (لما بويح لأبي بكر واستقام له الأمر على جميع المهاجرين والأنصار بعث إلى فديك فأخرج وكيل فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله منها

فجاءت فاطمة عليها السلام إلى أبي بكر... ثم تذكر الرواية بأن أبا بكر كتب لفاطمة عليها السلام كتابا

بفديك ودفعه إليها فدخل عمر فقال: ما هذا الكتاب؟ فقال أبو بكر: إن فاطمة ادعت في فديك وشهدت لها أم أيمن وعلي فكتبت لها بفديك. فأخذ عمر الكتاب من فاطمة فمزقه... فخرجت فاطمة عليها السلام من عندهما باكية حزينة... ودخلت فاطمة إلى المسجد

وظافت بقبر أبيها عليه وآله السلام وهي تبكي)، ثم أنشدت أبياتا مقاربة لما أورده الشيخ المفيد في الأمالي (٢). فهاتان الروايتان تؤكدان على أن الزهراء عليها السلام بكت على

أبيها وعند قبره لبيان مظلوميتها في غصب الخلافة وفديك، ولم تكتف بخطبتها في المسجد وغير ذلك من تحركاتها، كما أنها بينت بالشعر الذي أنشدته حجم المصيبة الواردة على أهل البيت عليهم السلام، فقد لقوا من المصائب ما لم يلقه أحد من العرب أن

العجم. كما أن الزهراء عليها السلام تؤكد في البيت الأخير على أنها ستظل تبكي على أبيها ما

دامت على قيد الحياة وما دامت العين تذرف دمعها، وفيه الدليل الشافي على أن كثرة البكاء بحيث يستوعب العمر كله لا يتنافى مع الصبر. إن بكاء الزهراء عليها السلام على أبيها

عند ظلمهم إياها يحمل في طياته رسالة إلى الجميع تقول: إن القوم الذين غصبوا حقي وحق زوجي قد خانوا العهد والأمانة والبيعة، وإنهم قد انقلبوا على أعقابهم بعد موت أبي رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنهم كانوا يتربصون بنا الدوائر، فوجدوا في وفاة أبي أفضل

فرصة للتنفيس عن حقدهم وغضبهم علينا، ولو كان أبي موجودا لما تجرؤوا أن يفعلوا بنا ما جرى علينا. ولهذا نجد أن فاطمة الزهراء عليها السلام عندما قصد القوم بيتها وهددوا

بإحراقه إن لم يخرج أمير المؤمنين عليه السلام منه ليبياع كانت ترفع صوتها مخاطبة أبيها: (يا

أبتاه يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من أبي بكر وعمر).
فلذا ما ذكره (فضل الله) في جوابه السادس بأن (الأحاديث الواردة في كلامها وعن
بكائها استهدفت إثارة ذكرى رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم تثر شيئاً آخر) باطل
من أساسه، وبه
يعلم التفاوت ما بين مستند من أتعب نفسه في طلب العلم حتى تخرج على يديه
المجتهدون والفضلاء كآية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (دام ظله) وبين من لم
يعرف
منه إلا حفظ بعض المصطلحات... ولقد (عرف النخل أهله).

(١) الآية ٢٦ من سورة الاسراء.

(٢) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٥٥ - ١٥٨. وستتم الإشارة لاحقاً إلى احتمال استبدال واو العطف الواقعة
بين عثمان بن
عيسى وحماد بن عثمان بكلمة (عن)، ورواه الطبرسي في: الاحتجاج: ج ١، ص ١١٩ - ١٢٤، ط مؤسسة
النعمان.
و ج ١، ص ٢٣٤ - ٢٣٩ ط دار الأسوة.

وقفة قصيرة مع (الهوامش):

قال مؤلف (هوامش نقدية): (ولا أدري مدى التزام السيد مرتضى بما يتناقله الرواة على لسان السيدة الزهراء عليها السلام والذي نقله ابن شهر آشوب في مناقبه المصدر السابق

للشعر المشار إليه، إذا أنشدت بعد وفاة أبيها أبياتا منها:

وكان جبريل روح القدس زائرنا * فغاب عنا وكل الخير محتجب) (١)

ومؤلف الهوامش لم يفصح عن وجه الاشكال في هذا البيت، ولذا سنجيب عما يكون محتملا في مراده، بعد التأكيد على أن هذا البيت قد ورد بسند صحيح في تفسير القمي وبألفاظ مقاربة حيث جاء فيه:

قد كان جبريل بالآيات يؤنسنا * فغاب عنا وكل الخير محتجب) (٢)

وما يخطر في البال أن المراد من الاشكال أحد أمرين:

الأول: أن جبرائيل عليه السلام وهو ملك الوحي المختص بالنزول على الأنبياء يزور الزهراء عليها السلام وهي مع عظمة مقامها لكنها ليست بنبية، فكيف يصح ذلك؟ وقد مر

جواب هذا الايراد مفصلا في فصل مصدر مصحف فاطمة وعند مناقشة اعتراض (فضل الله) ومؤلف (مسائل عقائدية) حول رواية ابن مسعود ضمن فصل نسبة كتاب الاختصاص. هذا مع أنه لا دلالة في أن النزول كان على شخص الزهراء عليها السلام إذ لعله

كان بلحاظ آخر كأن يكون النزول إلى شخص النبي صلى الله عليه وآله وينسب

النزول إلى جميع

أتباعه وخاصة المقرين لديه كالزهراء عليها السلام باعتبار علاقتهم الشديدة بالنبي صلى الله عليه وآله أو لنزول

الوحي في بيوتهم، فيكون نزول جبرائيل على النبي صلى الله عليه وآله بمثابة زيارة لهم جميعا. كما

أن الوارد في البيت الذي نقله ابن شهر آشوب كلمة (زائرنا) ولا مانع من القول أن يزور جبرائيل عليه السلام الزهراء وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله فلا ملازمة بين الزيارة وبين النزول

والتحدث إليهم.

الثاني: أن بعث روايات مصحف فاطمة تشير إلى تحدث جبرائيل عليه السلام مع الزهراء عليها السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله مثل صحيحة أبي عبيدة، وهذا البيت يدل على أن

جبرائيل قد غاب عن الزهراء عليها السلام بوفاة النبي صلى الله عليه وآله، فلا بد من الاعراض عن أحد

الرأيين. ويجاب عنه بأن لا دليل على أن الزهراء عليها السلام قد عنت نفسها بعنوانها الخاص من احتجاج جبرائيل وغيابه، فلعل المقصود هو المسلمون بصفتهم العامة وما سيلحقهم من حرمان الخير باحتجاج جبرائيل عليه السلام بما ينزله من أحكام وتشريعات، أما رواية تفسير القمي الصحيحة فهي تدل بوضوح أن وجه الحرمان يعود إلى انقطاع نزول الآيات القرآنية بما تحويه من هداية ورحمة إلهية، وعليه فلا مانع من استمرار نزول جبرائيل عليه السلام إلى الزهراء عليها السلام في غير الآيات القرآنية، وقد ذكرنا في مبحث مصحف فاطمة أن هناك بعض الروايات الصحيحة التي تنفي وجود شيء من القرآن في مصحف فاطمة.

(١) هوامش نقدية: ص ٢٧.

(٢) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٥٧.

الإيراد السادس: ذهب فقهاء الإمامية إلى أن البكاء على الميت جائز بل راجح في بعض الأحيان، وفي هذا يقول السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي: (يجوز البكاء على الميت ولو كان مع الصوت، بل قد يكون راجحاً كما إذا كان مسكناً للحزن وحرقة القلب بشرط أن لا يكون منافياً للرضا بقضاء الله، ولا فرق بين الرحم وغيره، بل قد مر استحباب البكاء على المؤمن، بل يستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضال، والخبر الذي ينقل من أن الميت يعذب ببكاء أهله ضعيف مناف لقوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (١). وقد اتفق جميع المراجع على هذا الحكم، وسيأتي أن للإمام الخميني تعليقا على بعض فقرات النص السابق. وذكر السيد الخوئي في أبحاثه الفقهية أدلة جواز البكاء على الميت بقوله (ثالثاً): (الأخبار الواردة في أن النبي صلى الله عليه وآله بكى على إبراهيم وقال: (تدمع العين ويحزن

القلب ولا نقول ما يسخط الرب)، وبكى صلى الله عليه وآله أيضا على جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة، وكذلك بكت الصديقة عليها السلام على رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى أبيها (صلوات الله عليه وآله)، وبكى علي بن الحسين عليه السلام على شهداء الطف مدة مديدة بل عدت الصديقة الطاهرة وزين العابدين عليهما السلام من البكائين الخمسة لكثرة بكائهما، بل ورد الأمر

بالبكاء عند وجدان الوجد على الميت في رواية الصيقل، فراجع (٢). وكذلك ذهب الفقهاء إلى جواز النوح على الميت، وفيه يقول السيد اليزدي: (يجوز النوح على الميت بالنظم والنثر ما لم يتضمن الكذب وما لم يكن مشتملا على الويل والثبور) (٣). والمسألة موضع اتفاق فيما بين المحشين على العروة الوثقى من المراجع العظام، والمراد بالنوح هو رثاء الميت والبكاء عليه، ويتحقق عادة باجتماع الأفراد حول

النائح والنائحة، وقد قال السيد الخوئي في أدلة جوازه: (للأصل والسيرة، كما تقدم في المسألة السابقة - أي البكاء على الميت -، ولأن النياحة لو كانت محرمة لوصلت إلينا حرمتها بالتواتر، بل ورد أن فاطمة الزهراء عليها السلام ناحت على أبيها صلى الله عليه وآله، وأوصى الباقر والصادق عليهما السلام بأن يقيم عليه النياحة في منى عشر

سنوات... نعم ذهب أبو حمزة والشيخ (قدس سرهما) إلى حرمة النياحة، وادعى الشيخ الإجماع عليها في مبسوطه، إلا أن هذه الدعوى غير قابلة للتصديق منه (قدس

سرہ) حيث أن جواز النياحة مما يلتزم به المشهور، فكيف يقوم معه الاجماع على حرمتها؟! ولعله أراد بالنياحة النياحة المرسومة عند العرب، ولا إشكال في حرمتها لاشتمالها على الكذب، حيث كانوا يصفون الميت بأوصاف غير واجد لها في حياته

(١) العروة الوثقى: ج، ص ٤٤٧ ط مكتبة دار الارشاد. و ج ١ ص ٣٢٩ ط مكتب وكلاء الامام الخميني،
المسألة ١

من فصل في مكروهات الدفن.

(٢) التنقيح في شرح العروة الوثقى: ج ٩، ص ٢٢٦.

(٣) العروة الوثقى: ج ١، ص ٤٤٨ ط مكتبة دار الارشاد. و ج ١ ص ٣٢٩ ط مكتب وكلاء الامام
الخميني، المسألة ٢

من فصل في مكروهات الدفن.

ككونه شجاعا أو كريما سخيا مع أنه جبان أو بخيل، وهو كذب حرام. نعم ورد النهي عن النياحة في جملة من الاخبار، ففي رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له:

ما الجزع؟ قال: (أشد الجزع الصراخ بالويل والعيويل ولطم الوجه والصدر وجز الشعر من النواصي، ومن أقام النواحة فقد ترك الصبر وأخذ في غير طريقه). إلا أنها ضعيفة السند بأبي جميلة المفضل بن صالح على طريق، وبه وبسهل بن زياد على طريق آخر... فتحصل أن النياحة الصحيحة أمر جائز ولم تثبت كراهته فضلا عن حرمة (١).

وقال الشيد محمد حسن النجفي:

(ولعله من جواز البكاء يستفاد جواز النوح عليه أيضا لملازمته له غالبا، مضافا إلى الاخبار المستفيضة حد الاستفاضة المعمول بها في المشهور بين أصحابنا، بل في المنتهى

الاجماع على جوازه إذا كان بحق، كالاجماع على حرمة إذا كان باطل، وروي (أن فاطمة عليها السلام ناحت على أبيها، فقالت: يا أبتاه من ربه ما أدناه، يا أبتاه إلى جبريل

أنعاه، يا أبتاه أجاب ربا دعاه) كما روي عن علي عليه السلام: (أنها قبضت من تراب قبر

النبي صلى الله عليه وآله فوضعتها على عينها ثم قالت:

ماذا على المشتتم تربة أحمد * أن لا يشم مدى الزمان غواليا

صبت علي مصائب لو أنها * صبت على الأيام صرن لياليا

... وعن الصادق عليه السلام في الصحيح أنه قال: (قال أبي: يا جعفر أوقف لي من مالي كذا وكذا لنوادب تندبني عشر سنين بمنى أيام منى)، وقد يستفاد منه استحباب ذلك إذا كان المندوب ذا صفات تستحق النشر ليقتمدى بها. وعن النبي صلى الله عليه وآله (لما انصرف

من وقعة أحد إلى المدينة سمع من كل دار قتل من أهلها قتيل نوحا، ولم يسمع من دار عمه حمزة، فقال صلى الله عليه وآله: لكن حمزة لا بواكي له، فألى أهل المدينة أن لا ينوحوا

على ميت ولا يبكوه حتى يبدأوا بحمزة وينوحوا عليه ويبكوا، فهم إلى اليوم على ذلك) إلى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الصريحة في المطلوب (٢). وقد روى ابن

سعد

عن ثابت بن أنس أنه قال: (لما ثقل النبي صلى الله عليه وآله جعل يتغشاه الكرب، فقالت فاطمة:

واكرب أبتاه، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله: (ليس على أبيك كرب بعد اليوم! فلما

مات رسول
الله صلى الله عليه وآله قالت فاطمة عليها السلام: يا أبتاه! أجب ربا دعاه، يا أبتاه!
جنة الفردوس مأواه، يا
أبتاه! إلى جبريل ننعاه، يا أبتاه! من ربه ما أدناه، قال: فلما دفن قالت فاطمة عليها
السلام:
يا أنس، أطابت أنفسكم أن تحثوا على رسول الله التراب؟ (٣).

-
- (١) التنقيح في شرح العروة الوثقى: كتاب الطهارة، ج ٩، ص ٢٢٩، والموجود في التنقيح هو: (إلا أنها
ضعيفة السند
بأبي جميلة مفضل بن عمر)، ولعله من سهو القلم، فإن أبا جميلة كنية المفضل بن صالح الضعيف، أما
المفضل بن
عمر فهو ثقة على رأي السيد الخوئي وكنيته أبو عبد الله. راجع معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٢٨٦،
٢٩٢، ٣٠٣.
- (٢) جواهر الكلام: ج ٤، ص ٣٦٥.
- (٣) الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٤٠٥ ط دار احياء التراث العربي.

هذا كله في البكاء والنوح، أما بالنسبة للجزع - وهو نقيض الصبر - وبعض صورته سواء كان بالبكاء أو الصراخ أو اللطم، فقد اختلفت كلمة الفقهاء فيه، وبما أن التفصيل فيه سيخرج البحث عما أريد له لذا سنطرح الامر بصورة كلية جامعة.

ذهب معظم الفقهاء إلى أن الجزع على الميت - أي عدم الصبر على موته - مكروه إلا أن يكون منافيا للرضا بقضاء الله فهو محرم، وفي هذا يقول السيد اليزدي: (أما البكاء المشتمل على الجزع وعدم الصبر فحائز ما لم يكن مقرونا بعدم الرضا بقضاء الله،

نعم يوجب حبط الاجر، ولا يبعد كراهته) (١).

وقد اتفقت كلمات المراجع المعلقين على هذا المتن، ولكن الامام الخميني ذهب إلى عدم حرمة الجزع المنافي للرضا بقضاء الله أيضا، فقد علق على اشتراط السيد اليزدي جواز البكاء على الميت بعدم منافاته للرضا بالقضاء بما يلي: (إن كان شرطا للجواز كما

يظهر من ذيل كلامه فمحل إشكال بل منع، نعم الرضا بقضاء الله من أشرف صفات المؤمنين بالله، وعدم الرضا بقضائه من نقص الايمان بل العقل، وأما الحرمة فغير ثابتة، نعم يحرم القول المسنخ للرب) (٢).

ومن الواضح والمعلوم أن الجزع بكلا صورتيه لا يمكن صدوره عن المعصوم كالزهراء عليها السلام، فإنها لا ترتكب المكروه فضلا عن الحرام بضرورة المذهب، ولكن (فضل

الله) قد اختلط عليه الامر فجعل كثرة البكاء من مصاديق الجزع المنافي للصبر أي المكروه، بل جعله من مصاديق الجزع المحرم أي عدم الرضا بقضاء الله، وقد مر علينا بعض ما يفند رأيه، وسنذكر المزيد عنه في الايرادين التاليين.

الايراد السابع: قام (فضل الله) بخلط كبير بين البكاء والصبر - مما حدى به إلى إنكار التاريخ الصحيح أيضا بسبب هذا الخلط والتصور الخاطئ -، واعتبر أن كثرة البكاء - بحيث يستوعب ذلك معظم وقت الزهراء عليها السلام - لا ينسجم مع الصبر والتسليم لقضاء الله وقدره، وبمراجعة للسنة المأثورة عن الرسول وأهل بيته (عليهم آلاف التحية والسلام) يتضح فساد هذا التوهم الباطل وإن كثرة البكاء لا تتنافى أبدا مع درجات الايمان.

وقد رأينا أن الاستشهاد بكلام السيد عبد الحسين شرف الدين (رضوان الله عليه) في (المقدمة الزاهرة لكتاب المجالس الفاخرة) يعتبر أفضل جواب على مغالطات (فضل الله)، وحديث السيد شرف الدين وإن كان أكثره حول البكاء على الامام الحسين عليه السلام

إلا إنه يؤدي الغرض المطلوب أيضا لان (فضل الله) يتحدث عن أصل فكرة كثرة البكاء وعلاقتها بالصبر وإن كان الفقيه بمستوى رسول الله صلى الله عليه وآله ناهيك عن

هو دونه في
المرتبة والفضل.

(١) العروة الوثقى: ج ١، ص ٤٤٨ ط مكتبة دار الارشاد. و ج ١ ص ٣٢٩ ط مكتب وكلاء الامام
الخميني.
(٢) المصدر السابق.

قال (قدس سره):

(وقد بكى يعقوب إذ غيب الله ولده (وقال يا أسفاه على يوسف وابتضت عيناه من الحزم فهو كظيم) (سورة يوسف: الآية ٨٤)، حتى قيل كما في تفسير هذه الآية

في الكشاف، ما جفت عيناه من وقت فراق يوسف إلى حين لقائه ثمانين عاما وما على وجه الأرض أكرم على الله منه، وعن رسول الله صلى الله عليه وآله كما في تفسير هذه الآية من

الكشاف أيضا: أنه سئل جبرائيل عليه السلام: ما بلغ وجد يعقوب على يوسف؟ قال: وجد

سبعين ثكلى، قال: فما كان له من الاجر؟ قال: أجر مائة شهيد وما ساء ظنه بالله قط. قلت: أي عاقل يرغب عن مذهبنا في البكاء بعد ثبوته عن الأنبياء (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)... ومن وقف على كلام أئمة أهل البيت في هذا الشأن، لا يتوقف في ترتيب آثار الحزن عليهم مدى الدوران لكننا منينا بقوم لا ينصفون... فإننا لله وإنا إليه راجعون...

... وأما أئمة العترة الطاهرة الذين هم كسفينة نوح وباب حطة وأمان أهل الأرض وأحد الثقلين الذين لا يضل من تمسك بهما، ولا يهتدي إلى الله من صد عنهما فقد استمرت سيرتهم على الندب والعيول، وأمروا أولياءهم بإقامة ماتم الحزن جيلا بعد جيل، فعن الصادق عليه السلام - فيما رواه ابن قولويه في الكامل، وابن شهر آشوب

في المناقب، وغيرهما - إن علي بن الحسين عليهما السلام بكى على أبيه مدة حياته، وما وضع بين

يديه طعام إلا بكى، ولا أتى بشراب إلا بكى، حتى قال له أحد مواليه: جعلت فداك يا ابن رسول الله إنني أخاف أن تكون من الهالكين، قال عليه السلام: (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله وأعلم من الله ما لا تعلمون). وروى ابن قولويه وابن شهر آشوب أيضا وغيرهما إنه لما كثر بكاؤه قال له مولاه: أما آن لحزنك أن ينقضي فقال: ويحك إن يعقوب عليه السلام كان له اثنا عشر ولدا، فغيب الله واحدا منهم، فابتضت عيناه من كثرة

بكائه عليه، واحدودب ظهره من الغم، وابنه حي في الدنيا، وأنا نظرت إلى أبي وأخي وعمومتي وسبعة عشر من أهل بيتي مقتولين حولي، فكيف ينقضي حزني... وبكى - أي الامام الرضا - صلوات الله عليه إذ أنشده دعبل بن علي الخزاعي قصيدته الثائية السائرة حتى أغمي عليه في أثناءها مرتين كما نص عليه الفاضل العباسي في ترجمة دعبل عن معاهد التنصيص وغيره من أهل الاخبار. وفي البحار وغيره: إنه عليه السلام أمر قبل إنشادها بستر ففرض دون عقائله فجلس خلفه يسمع الرثاء،

ويبيكين على جدهن سيد الشهداء، وإنه قال يومئذ: يا دعبل من بكى أو أبكى على مصابنا ولو وحدا كان أجره على الله، يا دعبل من ذرفت عيناه على مصابنا حشره الله معنا... وروى الكشي بسند معتبر عن زيد الشحام قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام
فدخل عليه جعفر بن عثمان فقربه وأدناه، ثم قال: يا جعفر، قال: لبيك، جعلني الله فداك، قال: بلغني إنك تقول الشعر في الحسين عليه السلام وتجدد، فقال له: نعم، جعلني

الله فداك، قال عليه السلام: قل، فأنشدته فبكى ومن حوله حتى صارت الدموع إلى وجهه ولحيته، ثم قال: يا جعفر والله لقد شهدت الملائكة المقربون قولك في الحسين عليه السلام، ولقد بكوا كما بكينا وأكثر... إلى أن قال: ما من أحد قال في الحسين شعرا فبكى وأبكى إلا أوجب الله له الجنة وغفر له. وروى ابن قولويه في الكامل بسند معتبر حديثا عن الصادق عليه السلام جاء فيه: وكان جدي علي بن الحسين عليه السلام إذا ذكره - يعني الحسين عليه السلام - بكى حتى تملأ عيناه لحيته، حتى يبكي لبكائه رحمة له من رآه، وإن الملائكة الذين عند قبره ليبكون فيبكي لبكائهم كل من في الهواء والسماء، وما من باك يبكيه إلا وقد وصل فاطمة وأسعدهما، ووصل رسول الله صلى الله عليه وآله وأدى حقنا (١).

وإن من يتمعن في كلام السيد شرف الدين (رضوان الله عليه) وخصوصا فيما فعله نبي الله يعقوب عليه السلام والإمامان السجاد والرضا عليهما السلام يجد ما يغني للرد على شبهة منافاة كثرة البكاء للصبر. الايراد الثامن: ارتكز إنكار (فضل الله) لكثرة بكاء الزهراء عليها السلام على استلزام ذلك للجزع، وبما أن الجزع أمر قبيح في حد ذاته - كما يزعم - فلذا لا يمكن صدوره عن المعصوم عليه السلام، وبالتالي يكون كل ما ينسب إلى المعصوم من روايات تدل على صدور الجزع منه باطلا، أما ادعاؤه بعدم إمكان صدور ما يشبه الجزع من المعصوم فلم نعرف له وجها، لان الحرمة أو الكراهية في كلمات فقهاءنا متوجهة إلى خصوص الجزع لا إلى ما يشبه الجزع!

ثم إنه يمكن مناقشة هذا الزعم صغويا وكبرويا. أما من ناحية الصغرى، فمن أين ل (فضل الله) أن يثبت بالدليل أن البكاء الكثير الذي يأخذ معظم وقت الانسان من مصاديق الجزع، وإذا كان يمكنه أن يرفض رواية البكائين الخمسة بحجة ضعفها السندي فما الذي سيفعله مع بكاء النبي يعقوب وقد ذهبت عيناه من كثرة البكاء كما نص على ذلك القرآن الكريم؟! فهل سيحذف هذه الآية من القرآن لأنها تدل على صدور الجزع من النبي المعصوم؟! أم أنه سيغير رأيه في عصمة الأنبياء عليهم السلام؟! وما هو الفرق بين كثرة بكاء يعقوب عليه السلام

المستوجب لفقدان أحد
حواسه لمجرد فراق ابنه مع علمه أنه على قيد الحياة وبين كثرة بكاء فاطمة عليها
السلام على
فقدان أعظم إنسان على وجه البسيطة بحيث لا يكون الأول من مصاديق الجزع ويكون
الثاني من أفراده؟ فهل إنكار كثرة بكاء الزهراء عليها السلام ناشئ عن استدلال وبرهان
أم
استمزاج واستحسان؟!
أما من ناحية الكبرى فإنه وإن ثبت بالدليل أن الجزع من الأمور المحرمة غير أنه لا
يوجد دليل يقول بقبحه الذاتي بحيث يستقل العقل في إثبات قبحه كاستقلاله بحسن

(١) المجالس الفاخرة: ص ٢٣ - ٢٥ ط دار الزهراء، والنص المذكور هنا منقول عن طبعة سعيد بن جبير،
وبين الطبعتين
تفاوت بسيط.

العدل وقبح الظلم، وبالتالي يحكم العقل برفض كل حديث وإن كان صحيحا يفيد جواز الجزع، نظير رده للأحاديث الدالة على التجسيم، ويبدو أن عمدة الخطأ الذي وقع

فيه (فضل الله) يرجع إلى هذا الجانب أي عدم التمييز بين المستقلات العقلية وغيرها. وتبيننا للحقيقة ننقل كلام العلامة الشعراني (قدس سره) لما فيه من التبسيط والوضوح في بيان الحسن والقبح العقليين الذاتيين ومورد تطبيقهما، قال:

(احتجوا - أي الأشاعرة - بوجوه: منها: قوله تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا). ومنها: أن الحسن والقبح يختلفان باختلاف الأزمان والبلاد كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون المسلمين وقبح التزويج للعلماء عند النصارى دون المسلمين. ومنها: أنهما لو كانا ذاتيين لم يجوز نسخ الاحكام في الشرائع. ومنها: إنه لو قال (لأكذب غدا)، فإن وفى بعهده وكذب لزم كون كذبه حسنا لوفائه بما وعد، وقبيحا لأنه كذب، ولو كانا وصفين ثابتين لزم اجتماع الضدين في فعل واحد، فعلم منه أن هذين ليسا بوصفين ثابتين للأفعال من حيث هي.

والجواب عن الآية الشريفة: أنا لا ندعي إحاطة العقل بجميع وجوه محاسن الافعال ومقابحها، بل هي كالأمر التكوينية بعضها تعرف بالضرورة كقبح الظلم، وقد تعرف بالاستدلال، وقد لا تعرف بالعقل أصلا كحسن صوم رمضان وهو الأكثر، ولا يجوز للشارع أن يعذب الناس على ما لا يعرفون، وهذا لا يدل على عدم وجود جهة الحسن في الافعال ذاتا...

والجواب عن الثاني: أن اختلاف الناس في حسن بعض الافعال أو قبحها كاختلافهم في كثير من الأمور التكوينية لا يوجب الحكم بعدم قدرة العقل على إدراك شئ منها، فاختلافهم في قبح ذبح الحيوان نظير اختلافهم في أن كل موجود محسوس وفي مكان، وكل جسم يميل إلى السفل، ولو كان الاختلاف دليلا على عدم صلاحية العقل للادراك لوجب الاعتراض عن جميع العلوم لاختلاف العقلاء في بعض مسائلها.

وعن الثالث: أن نسخ الاحكام يجوز لتبدل العناوين أو لتعارض الجهات المحسنة والمقبحة، مثلا قطع اليد قبيح لانطباق عنوان الظلم عليه لا لأنه قطع اليد، وإذا كان حدا للسرقة أو قصاصا صار حسنا، فموضوع الحسن شئ موضع القبح شئ آخر، وكذلك الكذب قبيح ذاتا وقد يعارضه جهة حسن فيه أقوى كإنجاء نبي مثلا فيصير حسنا لا بمعنى أن الكذب حسن بل إنجاء النبي حسن يرتكب لرجحانه على قبح الكذب، ويمكن أن يكون نسخ الاحكام في الشرائع لمثل ذلك.

وعن الرابع: أن عملا واحدا ذا عنوانين حسن وقبيح إذا تعارض فيه الجهتان فمتابعة الأرجح حسنة ومتابعة الاخر قبيحة، ويمكن أن يقال في المثال المذكور أن مراعاة قبح الكذب أولى من مراعاة حسن الوفاة بالعهد (١).

(١) المدخل إلى عذب المنهل: ص ١٩٩.

(٢٣٦)

وبناء على ذلك فإن ثبت كون الجزع قبيحا كقبح الكذب صح القول بحرمة، إلا أن القول بحرمة في جميع الأحوال من دون استثناء مبني على كون الجزع من مصاديق الظلم في جميع الأحوال وأن قبحه كقبح الظلم نفسه وذلك أول الكلام، فقد تكون بعض الصفات مذمومة ومحرفة في معظم الأحيان ولكن قد توجد بعض حالات الاستثناء التي يرتفع فيها القبح والحرمة إلا لتبدل العنوان أو لتعارض جهات الحسن والقبح نظير الكذب، فهو من المحرمات التي شدد الشاعر المقدس على حرمتها ولكنه أباحه بل أوجه في بعض الأحيان - كما في إنقاذ النفس المحترمة - نظرا لاختلاف متعلق

الحكم وظروء ع نوان جديد مما يجعله في دائرة الاستثناء. ومن هذا القبيل الجزع فإنه قابل للتخصيص والاستثناء، بل لقد ورد فيه التخصيص، فقد روى الشيخ الطوسي في الأمالي بسند معتبر عن الشيخ المفيد، قال: حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثني أبي، قال: حدثني سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب الزراد، عن أبي محمد الأنصاري، عن معاوية بن وهب، قال: (كنت جالسا عند جعفر بن محمد عليه السلام إذ

جاء شيخ قد انحنى من الكبر، فقال: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، يا شيخ ادن مني، فدنا منه فقبل يده فبكى، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: ما يبكيك يا شيخ؟ قال

له: يا بن رسول الله، أنا مقيم على رجاء منكم منذ نحو من مائة سنة، أقول هذه السنة وهذا الشهر وهذا اليوم، ولا أراه فيكم، أفتلومني أن أبكي! قال: فبكى أبو عبد الله عليه السلام ثم قال: يا شيخ إن أخرت منيتك كنت معنا، وإن عجلت كنت يوم

القيامة مع ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال الشيخ: ما أبالي ما فاتني بعد هذا يا بن رسول

الله. فقال له أبو عبد الله: يا شيخ إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إني تارك فيكم الثقلين

ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله المنزل، وعترتي أهل بيتي، تجيء وأنت معنا يوم القيامة.

قال: يا شيخ ما أحسبك من أهل الكوفة، قال: لا، قال: فمن أين أنت؟ قال: من سوادها جعلت فداك، قال: أين أنت من قبر جدي المظلوم الحسين عليه السلام؟ قال: إني

لقريب منه. قال: كيف إتيانك له؟ قال: إني لآتيه وأكثر. قال: يا شيخ ذاك دم يطلب الله به، ما أصيب ولد فاطمة ولا يصابون بمثل الحسين عليه السلام، ولقد قتل في سبعة

عشر
من أهل بيته، نصحوا لله وصبروا في جنب الله، فجزاهم الله أحسن جزاء الصابرين،
إنه إذا كان يوم القيامة أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله ومعه الحسين عليه السلام
ويده على رأسه يقطر
دما فيقول: يا رب، سل أمتي فيم قتلوا ولدي. وقال عليه السلام: كل الجزع والبكاء
مكروه
سوى الجزع والبكاء على الحسين (١).

(١) أمالي الطوسي: ص ١٦١، ح ٢٦٨ ط دار الثقافة، عنه وسائل الشيعة: ج ١٠، ص ٣٩٥، ح ١٠،
والبحار: ج ٤٥،
ص ٣١٣، ح ١٤.

وروى ابن قولويه عن الامام الصادق عليه السلام إنه قال: (إن البكاء والجزع مكروه للعبد

في كل ما جزع ما خلا البكاء والجزع على الحسين بن علي فإنه فيه مأجور) (١) وروى أيضا بإسناده إلى مسمع بن عبد الملك كردين البصري أنه قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا مسمع أنت من أهل العراق، أما تأتي قبر الحسين عليه السلام؟ قلت: لا، أنا

رجل مشهور عند أهل البصرة، وعندنا من يتبع هوى هذا الخليفة، وعدونا كثير من أهل القبائل من النصاب وغيرهم، ولست آمنهم أن يرفعوا حالي عند ولد سليمان فيمثلون بي، قال لي: أفما تذكر ما صنع به؟ قلت: نعم، قال: فتجزع؟ قلت: إي والله، وأستعبر لذلك حتى يرى أهلي أثر ذلك علي فأمتنع من الطعام حتى يستبين ذلك في وجهي، قال عليه السلام: (رحم الله دمعتك، أما إنك من أهل الجزع لنا... (٢)). كما روى ابن قولويه والشيخ الطوسي عن الامام أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: (... ثم ليندب الحسين عليه السلام ويكيه ويأمر من في داره بالبكاء عليه، ويقوم في داره

مصيبته بإظهار الجزع عليه) (٣). واستنادا للأحاديث السابقة أفتى الفقهاء كالسيد الخوئي

بجواز الجزع على الامام الحسين عليه السلام بل ذهب بعضهم إلى رجحانه (٤). إلا أن من الأمور التي تدعو للتعجب رد (فضل الله) على آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي (دام ظله) بأنه ينبغي رد علم الحديث الذي يدعو إلى الجزع على الامام الحسين عليه السلام إلى أهله أي الأئمة عليهم السلام، فهذا القول مع ما فيه من تعريض بأحد أبرز

أساتذة البحث الخارج في الحوزة العلمية في قم مخالف لما سلكه جميع الفقهاء في مقام استنباط الاحكام، لأن رد الحديث إلى أهله إنما يكون بعد التباس الامر وغموض الحديث وصعوبته بما لا يجد الفقيه طريقا لقبوله ولا لرفضه، أما هنا فإنه بعد ورود الحديث الصحيح سندا والصريح دلالة في الاستثناء فما معنى القول بلزوم رد الحديث إلى أهله؟ وما هو دور الفقيه إذن في عملية الاستنباط؟

وعلى سبيل المثال لو ثبت للفقيه بالأدلة القطعية من آيات وروايات التشديد على حرمة الكذب والربا ثم وردت رواية صحيحة تفيد جواز ارتكاب الكذب في حال الاصلاح بين الاخوة وجواز الربا بين الوالد وولده، فهل يعطل عملية الاجتهاد والافتاء بالجواز بحجة أن الكذب قبيح في حد ذاته؟ وإن ما ذهب إليه (فضل الله) ليؤكد على ترسيخ اختياره للاستحسان مقابل الدليل، والاجتهاد مقابل النص وإنه بعيد كل البعد عن الفضل فكيف بالاجتهاد؟! وهل يصح لمثله أن يرد على كلمات فقهاءنا في هذا الامر وبهذا المستوى من الاستدلال، (وإن سلمت من الأسد فلا تطمع في صيده).

-
- (١) كامل الزيارات: ص ١٠٠ ط المرتضوية، ص ٢٠١ ط مؤسسة نشر الثقافة.
(٢) كامل الزيارات: ص ١٠١ ط المرتضوية، ص ٢٠٣ ط مؤسسة نشر الثقافة.
(٣) كامل الزيارات: ص ١٧٥ ط المرتضوية، ومصباح المتهدد: ص ٧٧٢، عنه الوسائل: ج ١٠، ص ٣٩٨.
(٤) راجع التنقيح في شرح العروة الوثقى: كتاب الطهارة، ج ٩، ص ٢٢٧.

كما أن المسألة هنا ليست مشمولة لأعراض المشهور حتى يقال بأن إعراض المشهور عن الخبر الصحيح يوهن اعتباره ويسقط حجته كما عليه الامام الخميني وآخرون (١)،

مع أن هذا محل بحث لدى الأصوليين، فالآخوند الخراساني والسيد الخوئي وغيرهم يذهبون إلى اعتبار الخبر حتى مع إعراض المشهور عنه (٢).

ثم إنه قد وردت العديد من الروايات التي تفيد أن يتذكر المصاب بمصابه برسول الله صلى الله عليه وآله، فإن ذلك أعظم المصائب، وإنه لن يصاب بمصيبة أعظم منها (٣)، وكانت

مصيبة الزهراء عليها السلام هي نفس هذه المصيبة العظمى أي ارتحال الرسول الكريم صلى الله عليه وآله، وقد

روى أبو القاسم علي بن محمد الخزاز القمي بإسناده إلى محمود بن لبيد قال: (لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله كانت فاطمة تأتي قبور الشهداء وتأتي قبر حمزة وتبكي هناك،

فلما كان في بعض الأيام أتيت قبر حمزة رضي الله عنه فوجدتها صلوات الله عليها تبكي هناك فأمهلتها حتى سكنت، فأتيتها وسلمت عليها، وقلت يا سيدة النسوان قد والله قطعت أنياط قلبي من بكائك، فقالت: يا أبا عمر يحق لي البكاء، ولقد أصبت بخير الآباء رسول الله صلى الله عليه وآله، واشوقاه إلى رسول الله... (٤).

وروى الكليني بسندين صحيحين أحدهما عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، والآخر عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: سمعته يقول: (عاشت فاطمة بعد أبيها خمسة وسبعين يوما لم تر كاشرة ولا ضاحكة، تأتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين: الاثنين والخميس، فتقول: ههنا كان رسول الله صلى الله عليه وآله، ههنا كان المشركون) (٥).

وروى ابن سعد والمزي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: (ما رأيت فاطمة عليها السلام

ضاحكة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم إلا أنه قد تمودي بطرف فيها (٦). وروى الخوارزمي بإسناده إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال: (غسلت النبي في

قميصه، فكانت فاطمة تقول: (أرني القميص، فإذا شمته غشي عليها، فلما رأيت ذلك غيبته) (٧).

- (١) الخلل في الصلاة: ص ٨٣، ١٦٥، ١٧٧.
- (٢) مصباح الأصول: ج ٢، ص ٢٤١.
- (٣) أوردها الحر العاملي في الباب ٧٩ من أبواب الدفن، حيث نقل ثمانى روايات بهذا الخصوص، فمن شاء فليراجع الوسائل: ج ٢، ص ٩١١.
- (٤) كفاية الأثر: ص ١٩٧.
- (٥) الكافي: ج ٢، ص ٢٢٨، باب زيارة القبور، ح ٣، ج ٤، ص ٥٦١، ح ٤. والكشر بدو الأسنان عند التيسم. راجع لسان العرب: ج ٥، ص ١٤٢.
- (٦) وفي رواية: (إلا أنهم قد امتروا في طرف نابها)، راجع الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٢٤٨، ط دار صادر، وج ٢، ص ٣٧٣ و ٤٠٥ ط دار إحياء التراث العربي. تهذيب الكمال: ج ٣٥، ص ٢٥١.
- (٧) مقتل الحسين: ص ٧٧، ورواه المجلسي في البحار: ج ٤٣، ص ١٥٧، ح ٦ عن بعض كتب المناقب.

وقال الشيخ الصدوق: (وروي أنه لما قبض النبي صلى الله عليه وآله امتنع بلال من الاذان لا أوذن لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن فاطمة عليها السلام قالت ذات يوم: إني أشتهي أن أسمع مؤذن أبي عليه السلام بالاذان، فبلغ ذلك بلالا، فأخذ في الاذان، فلما قال: الله أكبر، ذكرت أباهما عليه السلام وایامه فلم تتمالك من البكاء، فلما بلغ إلى قوله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله شهقت فاطمة عليها السلام شهقة وسقطت لوجهها وغشي عليها، فقال للناس لبلال: امسك يا بلال فقد فارقت ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله الدنيا، وظنوا أنها ماتت، فقطع أذانه ولم يتمه، فأفاقت فاطمة عليها السلام وسألته أن يتم الاذان فلم يفعل، وقال: يا سيدة النسوان إن أخشى عليك ما تنزلينه بنفسك إذا سمعت صوتي بالاذان فأعفته عن ذلك) (١).

وقال محمد بن الفتال النيسابوري: (وروي أن فاطمة عليها السلام لا زالت بعد النبي معصبة الرأس، ناحلة الجسم، منهدة الركن من المصيبة بموت النبي صلى الله عليه وآله، وهي مهمومة مغمومة محزونة مكروبة كثيبة حزينة، باكية العين، محترقة القلب، يغشى عليها ساعة بعد ساعة، وحين تذكره وتذكر الساعات التي كان يدخل فيه عليها فيعظم حزنها... (٢)). ولو قيل بأن الجزع على أعظم المصائب جائز لم يكن ذلك جزافا، فلا يستبعد الحديث الوارد إن كان يفيد جزع الزهراء عليها السلام على أبيها صلى الله عليه وآله، وعلى أدنى تقدير لا يصح الجزم بالنفي (٣).

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ١، ص ١٩٤، ح ٤٤، عنه البحار: ج ٤٣، ص ١٥٧، ح ٧.

(٢) روضة الواعظين: ص ١٥٠.

(٣) لست هنا في مقام تقرير الحكم الشرعي فذلك ليس من اختصاصي بل هو شأن الفقهاء العدول وهم

بالباب لمن يحب أن يستفتيهم، ولكنني إثارة احتمال في المقام لكي أنفي أصل الاستبعاد وللتأكيد على أن المسألة قابلة

للبحث وليست بالشكل القاطع الذي يصوره فضل الله بحيث رد فيه الحديث الصحيح الصادر عن المعصوم عليه السلام.

الفصل الثاني: بيت الأحران

كلمات (فضل الله)

قال في جوابه الثالث: (إن هناك أحاديث كثيرة تتحدث عن بيت الأحران وتختلف في مضامينها ولكنها تلتقي بفكرة واحدة وهي أن الزهراء كانت تعيش مع النبي صلى الله عليه وآله

كما تعيش الام مع ولدها وال بنت مع أبيها وال صديقة مع صديقها...).

*** وحديثه هذا دليل آخر على أنه (ركب المغمضة) وتقول بغير علم، فهو يتحدث

عن

وجود روايات كثيرة عن بيت الأحران، ولكن بعد الرجوع إلى مصادرنا الروائية لم نعثر حتى على رواية واحدة منسوبة إلى أحد المعصومين عليهم السلام! وإنما جاء ذكر بيت الأحران

مرة واحدة في كتاب بحار الأنوار ضمن قصة شهادة الزهراء عليها السلام، وهي منسوبة إلى

فضة خادمة الزهراء عليها السلام، وقد قدم المجلسي (رضوان الله عليه) لهذه القصة بقوله:

(وجدت في بعض الكتب خبرا في وفاتها عليها السلام فأحببت إيرادها وإن لم آخذها من أصل

يعول عليه) (١)، وسواء ثبتت هذه القصة أم لا فإنها لا تتنافى مع ما استفاض عن أحران الزهراء عليها السلام وبكائها.

نعم، ورد ذكر بيت الأحران في بعض مصادر أهل السنة إلا أنه ليس فيها أي تعرض لذكر رواية أو حديث - ولا نريد بالطبع أن نحصر الحقائق التاريخية بالروايات فقط -، ومن تلك المصادر ما ذكره نور الدين علي بن القاضي عفيف الدين عبد الله

بن

أحمد بن علي بن عيسى الحسيني المعروف بالسهمودي الشافعي مفتي المدينة المنورة ونزيلها المتوفى سنة ٩١١ هـ في كتابه (وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى) حيث كتب في بيان المشاهد المعروفة اليوم بالبقيع وغيره من المدينة المشرفة ما يلي:

(ومنها: مشهد سيدنا إبراهيم بن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،

وقبره على نعت قبر الحسن والعباس، وهو ملصق إلى جدار المشهد القبلي، وفي هذا الجدار شباك، قال المجدد: وموضع تربته يعرف ببيت الحزن، يقال: إنه البيت الذي أوت إليه فاطمة رضي الله عنها، والتزمت الحزن فيه بعد وفاة أبيها سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم، انتهى.

والمشهور ببيت الحزن إنما هو الموضع المعروف بمسجد فاطمة في قبلة مشهد الحسن

والعباس، وإليه أشار ابن جبير بقوله: ويلى القبة العباسية بيت لفاطمة بنت الرسول صلى الله عليه (وآله) وسلم، ويعرف ببيت الحزن، يقال: إنه الذى أوت إليه والتزمت الحزن فيه عند وفاة أبيها صلى الله عليه (وآله) وسلم، انتهى) (٢).

-
- (١) بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٧٧.
(٢) وفاء الوفاء: ج ٣، ص ٩١٨.

والمقصود بالمجد هو مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي صاحب (القاموس المحيط) المتوفى سنة ٨١٧ هـ. أما ابن جبير فهو أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي البنسي السائح الرحال المتوفى سنة ٦١٤ هـ فقد قال في كتابه المعروف

ب (رحلة ابن جبير) فيما يتعلق بذكر المشاهد المكرمة التي في بقيع الغرقد وصفح جبل أحد ما يلي:

(ويلى هذه القبة العباسية بيت ينسب لفاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وآله) وسلم، ويعرف ببيت الحزن، يقال إنه الذي أوت إليه والتزمت فيه الحزن على موت أبيها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم) (١). وعلى هذا، فالأساس لبيت الأحزان أو بيت الحزن هو ما وصل إلينا من رواية صاحب البحار وما وصل من شهادة المؤرخين من غير الشيعة على وجود هذا البيت قبل قرون في آثار المدينة المنورة. وقد يكون هذا الأثر التاريخي بهذا الاسم أقوى عند الباحثين من الفقهاء والمؤرخين من بعض الروايات لأنه دليل مادي ملموس أقامه المسلمون المحبون لأهل البيت عليهم السلام على مرأى ومسمع من الجميع... فأين هي (الروايات الكثيرة)؟! وأين هو الاختلاف في مضامينها؟! ولعمري إذا كان الاستدلال على هذا النحو وبهذه الكيفية، فلماذا الاجتهاد والتخصص، ولماذا بذل العمر ومكابدة الصعاب في التحصيل والدراسة؟ وفي ختام هذا الباب وتمهيدا للباب الآتي أنقل قصيدة لآية الله الصدر تتعرض لبعض ما جرى على الزهراء عليها السلام من مصائب وآلام ومحن، وما صاحب ذلك من

أحزانها وبكائها. قال (قدس سره):

يا خليلي احبسا الجرد المهارة * وابكيا دارا عليها الدهر جارا
وربوعا أقفرت من أهلها * وغدت بعدهم قفرا برارا
حكم الدهر على تلك الربى * فانمحت والدهر لا يرعى ذمارا
كيف يرجي السلم من دهر على * أهل بيت الوحي قد شن المغارا
لم يخلف أحمد إلا ابنة * ولكم أوصى إلى القوم مرارا
كابدت بعد أبيها المصطفى * غصصا لو مست الطود لمارا
هل تراهم أدركوا من أحمد * بعده في آله الأطهار لثارا
غصبوها حقها جهرا ومن * عجب أن تغصب الزهرا جهارا
من لحاها إذ بكت والدها * قائلا فلتبك ليلا أو نهارا
ويلهم ما ضرهم لو بكت * بضعة المختار أياما قصارا
من سعى في ظلمها؟ ومن راعها؟ * من على فاطمة الزهراء جارا؟

(١) رحلة ابن جبیر: ص ١٤٤.

(٢٤٢)

من غذا ظلما على الدار التي * اتخذتها الانس والجن مزارا
طالما الاملاك فيها أصبحت * تلثم الأعتاب فيها والجدارا
ومن النار بها ينجو الورى * من على أعتابها أضرم نارا
والنبي المصطفى كم جاءها * يطلب الاذن من الزهرا مرارا
وعليها هجم القوم ولم * تك لاثت لا وعليها الخمارا
لست أنساها ويا لهفي لها * إذ وراء الباب لاذت كي توارا
فتك الرجس على الباب ولا * تسألن عما جرى ثم صارا
لا تسلني كيف رضوا ضلعها * واسألن الباب عنها والجدارا
واسألن أعتابها عن محسن * كيف فيها دمه راح جبارا
واسألن لؤلؤ قرطياها لما * انتشرت والعين لم تشكو احمرارا
وهل المسمار موتور لها * فغدي في صدرها يدرك ثارا

الاعتداء على الزهراء

(٢٤٥)

الفصل الأول: دخول بيت الزهراء عليها السلام
كلمات (فضل الله)

قال في الشريط المسجل: (وهي التي ظلمت بغصبها فدك وهي التي ظلمت بالاتيان بالنار لاحراق بيتها، أما بقية التفاصيل هل دخلوا بيتها أم لم يدخلوا بيتها؟ هل كسر ضلعها؟ هذه قضية تاريخية قد يختلف فيها الرأي وليست من أصول العقيدة).
وقال في جوابه الخامس: (والخلاصة بعد كل هذا انه من المؤكد أنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت ولكن هناك من يقول إنهم دخلوا البيت وآخر من يقول إنهم اكتفوا بالتهديد... حيث واقع الخلاف حول التفاصيل مما أدى إلى وجود آراء متعددة حول المسألة).

وقال في العدد ٥٧ من نشرة (فكر وثقافة) عن محاضرة له بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٣ / ٩ / ١٩٩٧: (ولهذا فإننا نعتبر هذه الكلمة تعبير عن أبشع الظلم على الزهراء عليها السلام سواء صدق الرواة فيما يتحدثون به عن دخولهم البيت وفعلمهم ما فعلوا أم لم يصدقوا في ذلك).

والملاحظ من كلامه إن هناك تشكيكا في هذه القضية، إلا أن مراجعة لما جاء في كتب الحديث والتاريخ ينقشع معها ضباب هذه الأوهام وتسفر الحقيقة لمن يرومها، وسنكتفي بالإشارة إلى بعض المصادر الواردة من الفريقين على أساس أن البعض الآخر منها سيرد ذكرها ضمن الأمور الأخرى التي تعرضت لها الزهراء عليها السلام من الظلم، ومن هذه المصادر ما يلي:

- ١ - ما رواه سليم بن قيس الهلالي المتوفى حدود سنة ٧٦ هـ في كتابه: (ثم دفعه - أي عمر - فدخل فاستقبلته فاطمة وصاحت يا أبتاه يا رسول الله)، وكذلك رواه بعبارة أخرى هي (فانطلق قنفذ الملعون فاقتحم هو وأصحابه بغير إذن) (١).
- ٢ - ما ذكره حميد بن زنجويه المتوفى سنة ٢٥١ هـ في كتابه من قول أبي بكر: (فوددت اني لم أكشف بيت فاطمة) (٢). ولكن ابن زنجويه نقل هذا الحديث بشكل آخر فيه حذف بغرض التستر على من هجم على بيت الزهراء عليها السلام، وجاء فيه: (فوددت أني لم أكن فعلت كذا وكذا لشيء ذكره) (٣).
- ٣ - ما ذكره الفضل بن شاذان المتوفى سنة ٢٦٠ هـ في كتابه حيث قال: (وروى زياد البكائي وكان من فرسان أصحابكم في الحديث قال: أخبرنا صالح بن كيسان، عن أياس بن قبيصة الأسدي وكان شهد فتح القادسية يقول: (سمعت أبا بكر يقول: ندمت على أن أكون سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن ثلاث كنت أغفلتهن، ووددت أني كنت فعلت ثلاثا لم أفعلهن، ووددت أني لم أكن فعلت ثلاثا قد كنت فعلتهن... وأما الثلاث التي فعلتهن وليتني لم أفعلهن فكشفي بيت فاطمة...) (٤).
- ٤ - ما أشار إليه عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ في كتابه بقوله: (وبقي عمر ومعه قوم فأخرجوا عليا) (٥).
- ٥ - ما ذكره أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي المعروف باليعقوبي والمتوفى بعد سنة ٢٩٢ هـ في تاريخه من قول أبي بكر قرب وفاته:

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٨٣ و ٨٤، ط دار الفنون، و ج ٢، ص ٥٨٥، ط نشر الهادي. والعبارة الثانية جاءت في كتاب الاحتجاج لأحمد بن أبي طالب الطبرسي: ج ١، ص ١٠٩ ط مؤسسة النعمان، فقد ذكر هذه

الرواية بألفاظ مقاربة نقلا عن رواية سليم بن قيس الهلالي.

(٢) الأموال: ج ١، ص ٣٠٤، ح ٤٦٧. وذكر محقق الكتاب في الهامش: كرره ابن زنجويه برقم ٥٤٨ لكن من

قوله: (أنا إنني لا آسى على شيء...) إلى آخره. وأخرجه أبو عبيد ص ١٧٤ و ١٧٥، والطبراني في المعجم الكبير: ج ١، ص ١٥. والطبري في تاريخه: ج ٣، ص ٤٢٩. والذهبي في الميزان: ج ٣، ص ١٠٨، من طريق

علوان به نحوه. وعزاه صاحب كنز العمال ٦٣١٠٥ لآخرين. وإسناد الحديث ضعيف لأجل علوان وهو ابن داود

البحلي. قال الهيثمي في المجمع: ج ٥، ص ٢٠٢: رواه الطبراني، فيه علوان وهو ضعيف، وهذا الأثر مما أنكر

عليه، وقال الذهبي في الميزان: ج ٣، ص ١٠٨: منكر الحديث.

أقول: عمدة ما طعنوا فيه علي علوان إنه منكر الحديث واستشهدوا لذلك بهذا الحديث، وكانت من عاداتهم لرد الرواية المتضمنة لفضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم أن يتهموا الراوي الذي شهد له بالصدق ولم يجدوا فيه

غمزا بأنه منكر الحديث، فهذه التهمة لا تتطلب من المتهم (بخفض الهاء) برهانا سوى نقل المتهم (بفتح الهاء) لما

لا يروق له ويرى فيه طعنا في معتقده، وقد مرت الإشارة إلى ذلك في باب منزلة الزهراء، علما بأن مصطلح منكر الحديث يستخدم في معنى تفرد الشخص بالرواية أيضا، راجع علوم الحديث ومصطلحه: ص ٢١٦. (٣) الأموال: ج ١، ص ٣٤٨، ح ٥٤٨، ولم يذكر محقق الكتاب - الذي علق على الحديث السابق وحكم بضعف

سنده - شيئا هنا!!

(٤) الايضاح: ص ٨٢.

(٥) الإمامة والسياسة: ص ٣٠ ط الشريف الرضي.

وليتني لم أفتش بيت فاطمة بنت رسول الله وأدخله الرجال ولو كان أغلق على حرب). وكذلك في موضع آخر من تاريخه حيث جاء فيه: (فأتوا في جماعة حتى هجموا الدار...) ودخلوا فخرجت فاطمة... (١).

٦ - ما رواه محمد بن مسعود بن عياش السلمي المعروف بالعيشي الذي عاش في أواخر القرن الثالث في تفسيره، فقد جاء فيه: (فرأتهم فاطمة صلوات الله عليها أغلقت الباب في وجوههم، وهي لا تشك أن لا يدخل عليها إلا بإذنها، فضرب عمر الباب برجله فكسره، وكان من سعف، ثم دخلوا فأخرجوا عليا عليه السلام) (٢).

٧ - ما ذكره محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ في كتابه تاريخ الأمم والملوك: ج ٢، ص ٦١٩ بكلام مشابه لما نقله اليعقوبي.

٨ - ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني المتوفى سنة ٣٢٩ هـ عن الحسين بن محمد، عن المعلى، عن الوشاء، عن أبان، عن أبي هاشم قال: (لما أخرج بعلي عليه السلام

خرجت فاطمة واضعة قميص رسول الله على رأسها، آخذة بيدي ابنيها، فقالت: ما لي ولك يا أبا بكر؟ تريد أن تؤتم ابني وترملني من زوجي؟ والله لولا أن يكون سيئة لنشرت شعري، ولصرخت إلى ربي، فقال رجل من القوم: ما تريد إلى هذا؟ ثم أخذت بيده فانطلقت به) (٣).

وبالاسناد عن أبان، عن علي بن عبد العزيز، عن عبد الحميد الطائي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (والله لو نشرت شعرها ماتوا طرا) (٤).

٩ - ما ذكره المؤرخ علي بن الحسين المسعودي المتوفى سنة ٣٤٦ هـ في كتابه (إثبات

الوصية) حيث جاء فيه: (فأقام أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه من شيعته في منزله بما عهد

إليه رسول الله صلى الله عليه وآله فوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه واستخرجوه منه) (٥)،

وكذلك ما رواه في مروج الذهب من كلام مقارب لما نقله اليعقوبي (٦).

١٠ - ما رواه جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنة ٣٦٧ هـ في كتابه كامل الزيارات، فقد جاء فيه من حديث عن الامام الصادق عليه السلام أن مما أخبره الله عز وجل

نبيه صلى الله عليه وآله ليلة أسري به إلى السماء عن ابنته فاطمة الزهراء عليها السلام ما يلي: (ويدخل عليها

وعلى حريمها ومنزلها بغير إذن ثم يمسه هوان وذل) (٧).

- (١) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٣٧، ص ١٢٦.
- (٢) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٦٧.
- (٣) الكافي: ج ٨، ص ٢٣٧، ح ٣٢٠.
- (٤) الكافي: ج ٨، ص ٢٣٨، ح ٣٢٠ عنه البخار: ج ٢٨، ص ٢٥٢، ح ٣٥.
- (٥) إثبات الوصية: ص ١٢٤.
- (٦) مروج الذهب: ج ٢، ص ٣٠١.
- (٧) كامل الزيارات: ص ٣٣٣، ط المرتضوية. ص ٥٤٨ ط مؤسسة نشر الثقافة.

١١ - ما رواه الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي سنة ٣٨١ هـ في باب الثلاثة من خصاله بحديث مشابه لما ذكره اليعقوبي آنفاً (١).
١٢ - ما رواه محمد بن جرير بن رستم الطبري الذي عاش في القرن الرابع في كتابه (دلائل الإمامة)، فقد جاء فيه: (فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وجرى ما جرى في يوم دخول القوم عليها دارها وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين) (٢). ونقل أيضاً في المسترشد

عن أبي جعفر محمد بن هارون الربعي البغدادي البزاز المعروف بأبي نشيط أنه قال: أخبرنا مخول بن إبراهيم النهدي، قال: حدثنا مطر بن أرقم، قال: حدثنا أبو حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليه السلام، قال: (لما قبض النبي صلى الله عليه وآله وبويع أبو بكر، تخلف علي عليه السلام، فقال عمر لأبي بكر: ألا ترسل إلى هذا الرجل المتخلف فيجيء فيبايع؟ قال

أبو بكر: يا قنفذ اذهب إلى علي وقل له: يقول لك خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله تعال بايع!

فرفع علي عليه السلام صوته، وقال: سبحان الله ما أسرع ما كذبتم على رسول الله صلى الله عليه وآله!

قال: فرجع فأخبره، ثم قال عمر: ألا تبعث إلى هذا الرجل المتخلف فيجيء فيبايع؟ فقال لقنفذ: اذهب إلى علي، فقل له: يقول لك أمير المؤمنين: تعال بايع، فذهب قنفذ، فضرب الباب، فقال علي عليه السلام: من هذا؟ قال: أنا قنفذ، فقال: ما جاء بك؟

قال: يقول لك أمير المؤمنين: تعال فبايع! فرفع علي عليه السلام صوته، وقال: سبحان الله!

لقد ادعى ما ليس له، فجاء فأخبره، فقام عمر فقال: انطلقوا إلى هذا الرجل حتى نجى إليه، فمضى إليه جماعة، فضربوا الباب، فلما سمع علي عليه السلام أصواتهم لم يتكلم، وتكلمت امرأته، فقالت: من هؤلاء؟ فقالوا: قولي لعلي يخرج ويبايع، فرفعت فاطمة عليها السلام صوتها: فقالت: يا رسول الله ما لقينا من أبي بكر وعمر من بعدك؟!!

فلما سمعوا صوتها، بكى كثير ممن كان معه، ثم انصرفوا، وثبت عمر في ناس معه، فأخرجوه وانطلقوا به إلى أبي بكر حتى أجلسوه بين يديه! فقال أبو بكر: بايع، قال: فإن لم أفعل؟ قال: إذا والله الذي لا إله إلا هو تضرب عنقك! (٣).

١٣ - ما ذكره أبو الصلاح الحلبي المتوفى سنة ٤٤٧ هـ في كتابه (تقريب المعارف): (ومما يقدح في عدالة الثلاثة قصدهم أهل بيت نبيهم بالتحيف والأذى والوضع من

أقدارهم واجتناب ما يستحقونه من التعظيم، فمن ذلك عدم أمان كل معتزل بيعتهم
ضررهم، وقصدهم عليا عليه السلام بالأذى لتخلفه عنهم والاغلاظ له في الخطاب
والمبالغة
في الوعيد وإحضار الحطب لتحريق منزله والهجوم عليه بالرجال من غير إذنه والاتيان
به مليبا... (٤).

(١) الخصال: ص ١٧١، ح ٢٨٨.

(٢) دلائل الإمامة: ص ١٠٤.

(٣) المسترشد في إمامة أمير المؤمنين: ص ٣٧٦ - ٣٧٨.

(٤) تقريب المعارف في الكلام: ص ١٦٧.

١٤ - ما ذكره عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد المدائني المعتزلي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ في كتابه حيث قال: (فأما امتناع علي عليه السلام

من البيعة حتى أخرج على الوجه الذي أخرج عليه، فقد ذكر المحدثون ورواة أهل السير وقد ذكرنا ما قاله الجوهرى في هذا الباب، وهو من رجال الحديث ومن الثقات المأمونين، وقد ذكر غيره من هذا النحو ما لا يحصى كثرة) (١). وقال: (وأما حديث الهجوم على بيت فاطمة فقد تقدم الكلام فيه، والظاهر عندي صحة ما يرويه المرتضى والشيعية لكن لا كل ما يزعمونه بل بعض ذلك) (٢).

ونقل عن أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهرى صاحب كتاب (السقيفة) العديد من الروايات في هذا الشأن، فقد روى عنه أنه قال: حدثني أبو زيد عمر بن شبة، قال: حدثني إبراهيم بن المنذر، قال: حدثنا ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، قال: (غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب علي والزبير، فدخلوا بيت فاطمة، معهما السلاح، فجاء عمر في عصابة، فيهم أسيد بن حضير، وسلمة بن سلامة بن قريش، وهما من بني عبد الأشهل، فاقتحما الدار، فصاحت فاطمة وناشدتهما الله، فأخذوا سيفيهما - أي سيف علي والزبير - فضربوا بهما الحجر حتى كسروهما، فأخرجهما عمر يسوقهما حتى بايعا...، وقال أبو بكر الجوهرى: وذكر ابن شهاب بن ثابت أن قيس بن شماس أخوا بني الحارث من الخزرج،

كان مع الجماعة الذين دخلوا بيت فاطمة).

قال: وروى سعد بن إبراهيم (ان عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر ذلك اليوم، وأن محمد بن مسلمة كان معهم، وأنه هو الذي كسر سيف الزبير). قال أبو بكر: وحدثني أبو زيد عمر بن شبة، عن رجاله، قال: (جاء عمر إلى بيت فاطمة في رجال من الأنصار ونفر قليل من المهاجرين، فقال: والذي نفسي بيده لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقن البيت عليكم. فخرج إليه الزبير مصلتا بالسيف، فاعتنقه زياد بن لبيد الأنصاري ورجل آخر، فندر السيف من يده، فضرب به عمر الحجر فكسره، ثم أخرجهم بتلابيبهم يساقون سوقا ع نيفا، حتى بايعوا أبا بكر...).

قال أبو بكر: وأخبرني أبو بكر الباهلي، عن إسماعيل بن مجالد، عن الشعبي، قال: (قال أبو بكر: يا عمر، أين خالد بن الوليد؟ قال: هو هذا، فقال: انطلقا إليهما - يعني عليا والزبير - فأتياني بهما، فانطلقا، فدخل عمر ووقف خالد على الباب من خارج، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ قال: أعدته لأبايع عليا، قال: وكان في البيت ناس كثير، منهم المقداد بن الأسود وجمهور الهاشميين، فاخترط عمر السيف فضرب به صخرة في البيت فكسره، ثم أخذ بيد الزبير، فأقامه ثم دفعه فأخرجه،

-
- (١) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٥٩.
(٢) شرح نهج البلاغة: ج ١٧، ص ١٦٨.

وقال: يا خالد، دونك هذا، فأمسكه خالد - وكان خارج البيت مع خالد جمع كثير من الناس، أرسلهم أبو بكر رداء لهما - ثم دخل عمر فقال لعلي: قم فبايع، فتلكأ واحتبس، فأخذ بيده، وقال: قم، فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير، ثم أمسكهما خالد، وساقهما عمر ومن معه سوقا عنيفا، واجتمع الناس ينظرون، وامتألت شوارع المدينة بالرجال، ورأت فاطمة ما صنع عمر، فصرخت وولولت، واجتمع معها نساء كثير من الهاشميات وغيرهن، فخرجت إلى باب حجرتها، ونادت: يا أبا بكر، ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله! والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله...).

قال أبو بكر: وحدثني المؤمل بن جعفر، قال: حدثني محمد بن ميمون، قال: حدثني داود بن المبارك، قال: (أتينا عبد الله بن موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام ونحن راجعون من الحج في جماعة، فسألناه عن مسائل،

وكنت أحد من سأله، فسألته عن أبي بكر وعمر، فقال: أجيبك بما أجاب به جدي عبد الله بن الحسن، فإنه سئل عنهما، فقال: كانت أمنا صديقة، ابنة نبي مرسل، وماتت وهي غضبي على قوم، فنحن غضاب لغضبها).

وقد علق ابن أبي الحديد المعتزلي على هذه الرواية الأخيرة بقوله: (قد أخذ هذا المعنى بعض شعراء الطالبين من أهل الحجاز، أنشدني النقيب جلال الدين عبد الحميد بن محمد بن عبد الحميد العلوي قال: أنشدني هذا الشاعر لنفسه - وذهب عني أنا اسمه - قال:

يا أبا حفص الهويني وما
كنت مليا بذاك لولا الحمام
أتموت البتول غضبي ونرضى
ما كذا يصنع البنون الكرام

يخاطب عمر ويقول له: مهلا ورويدا يا عمر، أي ارفق واتمد ولا تعنف بنا. وما كنت مليا، أي وما كنت أهلا لان تخاطب بهذا وتستعطف، ولا كنت قادرا على ولوج دار فاطمة على ذلك الوجه الذي ولجتها عليه، لولا أن أباه الذي كان بيتها يحترم ويصان لأجله مات فطمع فيها من لم يطمع. ثم قال: أتموت أمنا وهي غضبي ونرضى نحن! إذا لسنا بكرام، فإن الولد الكريم يرضى لرضا أبيه وأمه ويغضب لغضبهما.

والصحيح عندي أنها ماتت وهي واجدة على أبي بكر وعمر، وأنها أوصت ألا يصلها عليها، وذلك عند أصحابنا من الأمور المغفورة لهما... (١).

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٦، ص ٤٧ - ٥٠.

(٢٥٢)

وفيما ذكره الجوهري من روايات الكثير من الملاحظات والأخطاء مقارنة مع ما روي من طرقنا بل ما روي من طرق أهل السنة بل وما رواه الجوهري نفسه، وهذا أمر مألوف لأنهم يسعون إلى رواية ما فيه السلامة من الطعن فيعمدون إلى التحوير والتغيير في الواقعة بشكل يحفظ للمعتدين على الزهراء وبيتها موقعهم ويبرر فعلتهم. ولكن ذلك لا يخل على أي حال بروح الواقعة والمتمثلة في استخدام العنف والقسوة ضد المتواجدين في البيت عند اقتحامه.

١٥ - ما ذكره محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ في كتابه (ميزان)

(الاعتدال) في ترجمة علوان بن داود البجلي بنص مقارب لما ذكره اليعقوبي وتبعه على ذلك أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ في (لسان الميزان) (١).
١٦ - ما نقله ابن شهر آشوب المازندراني في (المناقب) عما رواه الشيخ الطوسي في (اختيار الرجال) عن أبي عبد الله عليه السلام وعن سلمان الفارسي: (انه لما استخرج أمير المؤمنين عليه السلام من منزله، خرجت فاطمة حتى انتهت إلى القبر وقالت: خلوا ابن

عمي، فوالذي بعث محمدا بالحق لان لم تخلوا عنه لا نشرن شعري، ولأضعن قميص رسول الله صلى الله عليه وآله على رأسي، ولأصرخن إلى الله، فما ناقة صالح بأكرم على الله من

ولدي. قال سلمان: فرأيت والله أساس حيطان المسجد تقلعت من أسفلها حتى لو أراد رجل أن ينفذ من تحتها نفذ، فدنوت منها وقلت: يا سيدتي ومولاتي، إن الله تبارك وتعالى بعث أباك رحمة فلا تكوني نقمة، فرجعت الحيطان حتى سطعت الغبرة من أسفلها فدخلت في خياشيمنا) (٢)
آراء مفروضة!

ثم إن مؤلف (هوامش نقدية) اعترض على السيد جعفر مرتضى العاملي نقله لبعض الروايات الدالة على هجوم القوم على بيت أمير المؤمنين عليه السلام من مصادر العامة وفيها

بعض الأمور الباطلة التي لا يمكن الالتزام بها (٣).

واعترضه هذا ليس إلا تحميلا لم يحسن أداءه، فإن السيد جعفر مرتضى لم يدع قبوله لكل مضامين الروايات التي أوردتها حتى يحتج عليه بأن فيها ما هو باطل ولكنه أوردتها لاثبات الشهرة والتواتر في كلمات المحدثين بحيث اعترف محدثو السنة أيضا بقصة الهجوم وأوردوها في كتبهم وإن حاولوا حذف ما لا يروق لهم وإضافة ما يحسن صورة المعتدين ويشوه الحقيقة.

ومن المعروف في مقام الاحتجاج أن المحتج على الخصم يورد من الروايات ما يقوي ما يذهب إليه في موضع النزاع، ويأخذ من المصادر المعتمدة لدى الخصم ما يؤكد

رأيه

-
- (١) ميزان الاعتدال: ج ٣، ص ١٠٨ رقم ٥٧٦٣، لسان الميزان: ج ٤، ص ١٨٨ ط مؤسسة الأعلمي.
(٢) المناقب: ج ٣، ص ١١٨.
(٣) هوامش نقدية: ص ٣٣.

دون التزام بكل ما ورد فيها لأنها من رواية الخصم، وهذا أسلوب دارج وشائع في الكتب الاحتجاجية ولا أظن أن مثل هذا يخفى على مؤلف الهوامش، فما الغرض من إيراد مثل هذا الاعتراض التافه؟ وما هو إلا (بقبقة في زقزقة).

ومن تحميلات مؤلف (هوامش نقدية) الأخرى قوله أنه يشم من نقل السيد جعفر مرتضى لبعض الموارد أنه يخالف ما عليه جمهور المؤرخين من امتناع علي عليه السلام

عن بيعة أبي بكر، ذلك الامتناع الذي ينتهي أجله بعد وفاة السيدة الزهراء عليها السلام أو بعد

سنة أشهر (١).

وبعد الرجوع إلى المصدر الذي نقل منه السيد جعفر مرتضى أي رواية سليم بن قيس كان النص الوارد في الرواية كالاتي: (... ثم قال: قم يا بن أبي طالب فبايع، فقال عليه السلام: فإن لم أفعل، قال: إذا والله تضرب عنقك، فاحتج عليهم ثلاث مرات،

ثم مد يده من غير أن يفتح فضرب عليها أبو بكر ورضي بذلك منه) (٢). وهذا النقل يدل على أنه لم تكن البيعة عن رضا بل وقعت عن إكراه وتحت وطأة السيف، وأن البيعة كانت أقرب إلى الصورية حتى أن الامام عليه السلام لم يفتح يده للبيعة

بل رضي أبو بكر بضرب يده على يد الامام عليه السلام المقبوضة. والعجيب أن مؤلف الهوامش يذكر هذا الاعتراض وهو يعترف بأن جمهور المؤرخين قد اختلفوا في تاريخ البيعة، فمنهم من ذهب إلى أنها كانت بعد وفاة الزهراء عليها السلام، والبعض الآخر إلى أنها

وقعت بعد ستة أشهر من وفاة الرسول صلى الله عليه وآله. ومؤلف الهوامش لم يحدد مقصوده من

المؤرخين، هل يعني بهم أهل العامة أم الخاصة، وإن كان البادي للنظر أنه يقصد الأول فإن ذكر هذين التاريخين مذکور في كتبهم وذهب لكل رأي طائفة منهم، علما بأن بعضهم ذهب إلى أن البيعة تمت طواعية قبل وفاة الزهراء عليها السلام (٣).

فما المانع من إضافة رأي رابع في المقام من أهل الخاصة وهو أن البيعة كانت بعد الهجوم على بيت الزهراء عليها السلام عن إكراه وبشكل صوري؟ وكيف يعترض مؤلف

الهوامش على نص رواية سليم بن قيس وفيها أن البيعة تمت كراهية لمجرد وجود اختلاف في تاريخ البيعة عما عليه جمهور المؤرخين من أهل السنة ولا يعترض على بيعته لأبي بكر طواعية لما كان في ذلك من المصلحة التي رآها؟ فإن الذين يذهبون إلى أن بيعة الامام علي عليه السلام كانت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله بستة

أشهر أو بعد وفاة
الزهاء عليها السلام يتفقون في أن البيعة وقعت طواعية من غير إكراه. هذا وقد ذهب
بعض
المحققين إلى أن الامام علي عليه السلام لم يبايع أبا بكر طواعية بعد وفاة الرسول صلى
الله عليه وآله،
والبحت موكول إلى محله.

-
- (١) هوامش نقدية: ص ٣٥.
(٢) مأساة الزهاء: ج ٢، ص ١٦٠، كتاب سليم: ص ٨٩ ط دار الفنون.
(٣) السيرة الحلبية: ج ٣، ص ٣٦٠.

(وجاء بمطفئة الرضف):

ومن محاولات مؤلف (هوامش نقدية) الفاضلة للضحك على الذقون قوله اعتراضا على العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي: (وكان الأجدر بسماحته أن يحزر موضع النزاع وأن يحدد موضوع البحث، لا أن يلقي الكلام إرسال المسلمات وبطريقة تسطيحية، لان موضوع النزاع - فيما أعلم - ليس هو غصب فدك أو محاولة دخول دار

فاطمة أو دخوله فعلا أو محاولة الاحراق أو الاحراق فعلا، أو انتهاك حرمة علي عليه السلام... فإن ذلك كله مما لا يختلف فيه اثنان لا من الشيعة ولا من غيرهم. إنما

البحث في ضربها وبالطريقة التي تصورها بعض الروايات... (١). فبعد ما مر علينا من تشكيك صاحبه وتوقفه في دخول بيت الزهراء عليها السلام حيث قال:

(أما بقية التفاصيل هل دخلوا بيتها أم لم يدخلوا بيتها؟ هل كسر ضلعها؟ هذه قضية تاريخية قد يختلف فيها الرأي)، وقال: (إنه من المؤكد أنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت، ولكن هناك من يقول إنهم دخلوا البيت وآخر من يقول إنهم اكتفوا بالتهديد... حيث وقع الخلاف حول التفاصيل مما أدى إلى وجوه آراء متعددة حول المسألة)، وما سيأتي في الفصل التالي من تشكيكه في وقوع الاحراق بالفعل فإن مثل هذا الكلام لا يخلو من أمرين، إما أن يكون كاتبه في منتهى السطحية والبساطة (ولا يعرف الحي من اللي)، وإما أنه يحاول تضليل القراء ويستغفلهم ويتعامل معهم على أساس أنهم سذج، ومن يكون كذلك فالأجدر به أن يلتزم الصمت، (ومن تعدى الحق ضاق مذهبه).

ويحق لنا أن نتساءل: إذا لم يختلف اثنان لا من الشيعة ولا من غيرهم في دخول بيت فاطمة وإحراقه فعلى أي مذهب سيكون صاحبه وفقا لكلامه السابق؟! وهل ثبت لدى مؤلف الهوامش دخول البيت وإحراقه بسند صحيح؟ فإن لم يكن كذلك فلماذا يعترض على السيد جعفر مرتضى لايراده بعض الروايات الضعيفة سندا؟!

(١) هوامش نقدية: ص ٢٩.

الفصل الثاني: إحراق بيت فاطمة والاعتداء عليها
كلمات (فضل الله)

قال في جوابه الأول: (أولاً، لقد كانت المسألة كلها أن لدي تساؤلات تاريخية تحليلية في دراسة الموضوع، كنت أحاول إثارتها في بحثي حول هذا الموضوع لا سيما إنني كنت قد سمعت عن الامام شرف الدين (قد) جواباً عن سؤال له حول الموضوع أن

الثابت عندنا أنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا الباب فقالوا: إن فيها فاطمة، فقال: وإن... ثانياً: إن هناك كثيراً من الارتكاب في الروايات حول وقوع الاحراق أو التهديد به، كما

إن الملحوظ إن شخصية الزهراء عليها السلام كانت الشخصية المحترمة عند المسلمين جميعاً بحيث أن التعرض لها بهذا الشكل قد يثير الكثير من علامات الاستفهام، وذلك من خلال ما نلاحظه من تعامل الجميع معها في أكثر من خبر). وقال في جوابه الثاني: (لقد كان الحديث عن الصديقة الزهراء عليها السلام منطلقاً من إثارة

احتمالات تحليلية...).

وقال في جوابه الرابع: (كنت في ذلك الوقت في حالة بحث تاريخي حول الموضوع انطلاقاً من كلمة سمعتها قبل خمس وثلاثين سنة أو أكثر من المرحوم الامام شرف الدين (قدس سره) جواباً على سؤال حول الموضوع، فقد قال لي: إن الثابت عندنا أنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا الدار، فقالوا: إن فيها فاطمة، قال الرجل: وإن... لذلك كنت أحاول دراسة الموضوع تاريخياً من جهة السند ومن جهة المتن ومن خلال بعض التحليلات التاريخية).

وقال في جوابه الخامس: (وقلت: إن التحليل التاريخي يجعل الانسان متحفظاً في هذا الموضوع لان الزهراء كانت تملك محبة وثقة وعاطفة لدى الناس لم يبلغها أحد، لذلك عندما هجم من هجم ليحرق بيتها بالحطب - وذلك عندما امتنع علي عليه السلام عن

المبايعة واعتصم في بيته - قيل له: إن فيها فاطمة، ولم يقولوا: فيها علي، ورد هو بغلظته: وإن يكن... إن المسألة لا تعدو إثارة الاحتمال المبني على ما ذكرت وهو احتمال تحليلي علمي... كنا نقول إن هناك تحفظاً بالرواية الواردة... ولأن تحليل موقع

الزهراء في نفوس المسلمين - آنذاك - يجعلنا نستبعد انهم يجرؤون على ذلك، حتى

ولو كانوا في أشد حالات الانحراف والوحشية... ولست الوحيد الذي أثار علامات الاستفهام حول ذلك، فقد سمعت من المرحوم عبد الحسين شرف الدين (قدس سره) في عام ١٩٥٥ قوله: إن الثابت عندنا انهم جاءوا بالحطب ليحرق بيت الزهراء عليها السلام فقالوا: إن بها الزهراء فقال: (وإن يكن). وهذا أيضا يؤكد الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) في كتابه (فدك في التاريخ) حيث يؤكد على هذه الرواية ولا يؤكد على غيرها، مما يدل على أن عنده تحفظاً على غيرها...

والخلاصة بعد كل هذا إنه من المؤكد أنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت، ولكن هناك من يقول أنهم دخلوا البيت، وآخر من يقول إنهم اكتفوا بالتهديد... إلخ، حيث وقع الخلاف حول التفاصيل مما أدى إلى وجود آراء متعددة حول المسألة).

أ - هل أحرق بيت الزهراء؟

ويكفي لتفنيد هذا التشكيك هو مخالفته للنصوص الواردة في التاريخ، التي تؤكد على أن القوم جاؤوا بقبس وانهم أشعلوا النار في باب البيت، أما أصل التهديد بالاحراق فقد استفاض ذكره في كتب الحديث والتاريخ، وإليك المصادر التي تتعرض لحدوث واقعة الاحراق:

١ - كتاب سليم بن قيس المتوفى حدود سنة ٧٦ هـ فقد جاء فيه: (ثم دعا عمر بالنار فأضرمها في الباب، فأحرق الباب ثم دفعه عمر فاستقبلته فاطمة عليها السلام وصاحت: يا أبتاه يا رسول الله) (١).

٢ - الهداية الكبرى للحسين بن حمدان الخصبي المتوفى سنة ٣٣٤ هـ، فقد جاء فيه: (وجمع الحطب الجزل على النار لاحراق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب

ورقية وأم كلثوم وفضة وإضرامهم النار على الباب... وأخذ النار في خشب الباب) (٢).

٣ - إثبات الوصية لعلي بن الحسن المسعودي المتوفى سنة ٣٤٦ هـ كما مر عليك آنفا عند التعرض لمسألة الدخول لبيت الزهراء عليها السلام.

٤ - الشافي في الإمامة علي بن الحسين الموسوي (السيد المرتضى) المتوفى سنة ٤٣٦ هـ، فقد جاء فيه: (قال - أي القاضي عبد الجبار الصمداني المعتزلي - : فأما ما ذكروه من حديث عمر في باب الاحراق فلو صح لم يكن طعنا على عمر لان له أن يهدد من امتنع عن المبايعة إرادة للخلاف على المسلمين لكنه غير ثابت لان أمير المؤمنين

قد بايع وكذلك الزبير والمقداد والجماعة، وقد بينا القول في ذلك فيما تقدم وان التمسك بما تواتر به الخبر من بيعتهم أولى من هذه الروايات شاذة)... فأما قوله: (إن حديث الاحراق ما صح، ولو صح لم يكن طعنا لان له أن يهدد من امتنع من المبايعة إرادة للخلاف على المسلمين) فقد بينا أن خبر الاحراق قد رواه غير الشبهة ممن لا

يتهم على القوم، وإن دفع الروايات بغير حجة أكثر من نفس المذاهب المختلف فيها لا يجدي

شيئا، والذي اعتذر به من حديث الاحراق إذا صح طريف، وأي عذر لمن أراد أن

يُحرف على أمير المؤمنين وفاطمة عليهما السلام منزلهما؟ وهل يكون في مثل ذلك علة
يصغى إليها أو تسمع وإنما يكون مخالفاً على المسلمين وخارقاً لاجتماعهم، إذا كان الاجتماع

-
- (١) كتاب سليم بن قيس: ص ٢٥٠ ط دار الفنون، ج ٢، ص ٨٦٤ ط نشر الهادي.
(٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧، وكذلك في الصفحات: ١٧٩، ٤٠٢.

قد تقرر وثبت، وإنما يصح لهم الاجتماع متى كان أمير المؤمنين عليه السلام ومن قعد
عن البيعة
ممن انحاز إلى بيت فاطمة عليها السلام داخلا فيه وغير خارج عنه، وأي إجماع يصح
مع
خلاف أمير المؤمنين عليه السلام وحده فضلا عن أن يتابعه على ذلك غيره، وهذه زلة
من
صاحب الكتاب وممن حكى احتجاج (١).

٥ - تلخيص الشافي للشيخ محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ فيما نقله
عن أحمد بن يحيى البلاذري المتوفى ما بين أعوام ٢٧٤ - ٢٧٩ هـ في تاريخه فيما
رواه

عن المدائني، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التميمي، عن أبي عون: (أن أبا
بكر أرسل عمر إلى علي يريد على البيعة فلم يبايع ومعه قيس، فتلقته فاطمة عليها
السلام على

الباب فقالت: يا ابن الخطاب، أترك محرقا علي بابي؟ قال: نعم، وكذلك أقوى فيما
جاء به أبوك، وجاء علي فبايع). ثم عقب الشيخ الطوسي (قدس سره) على الخبر
قائلا: (وهذا الخبر قد روته الشيعة من طرق كثيرة، وإنما الطريق أن يرويه شيوخ
محدثي العامة، لكنهم كانوا يروون ما سمعوا بالسلامة، وربما تنبهوا على ما في بعض
ما يروونه عليهم فكفوا منه، وأي اختيار لمن يحرق عليه بابه حتى يبايع؟ وروى إبراهيم
بن سعيد الثقفي، قال: حدثني أحمد بن عمرو البجلي، قال: حدثنا أحمد بن حبيب
العامري، عن حمران بن أعين، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال: والله
ما

بايع علي حتى رأى الدخان قد دخل بيته) (٢).

والملاحظ أن الشيخ الطوسي (رضوان الله عليه) يريد أن يؤسس أصلا في مجال
المطاعن والمثالب وهو أن الخصم يسعى دوما إلى ستر وكتمان ما بعد شنار وعارا
عليه،

ولا يظهر أمرا إلا لعدم قدرته على إنكاره، فهو من إظهاره يبرز أقل مقدار يمكن
كشفه ويخفي أمورا أخرى، والخبير الحاذق هو من يستطيع أن يستكشف ما يخفيه
الخصم وينتقل من المظهر إلى المخفي، وهذا ما فعله الشيخ الطوسي حيث انتقل من
رواية البلاذري بإحضار النار والتهديد بإحراق الباب وربه بما روي عن الامام
الصادق عليه السلام من تحقق الاحراق وحصوله بالفعل، وسنذكر لاحقا بعض الشواهد
التي تؤيد هذا الأصل.

٦ - شرح نهج البلاغة لأبي حامد بن هبة بن محمد بن محمد بن الحسين بن
أبي الحديد المدائني المعتزلي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ، حيث قال: (فأما حديث التحريق

وما
جرى مجراه من الأمور الفظيعة، وقول من قال إنهم أخذوا عليا عليه السلام يقاد
بعمامته
والناس حوله، فأمر بعيد، والشيعنة تنفرد به، على أن جماعة من أهل الحديث قد رووا
نحوه وسند ذكر ذلك) (٣)

(١) الشافي في الإمامة: ج ٤، ص ١١٢ و ١١٩.

(٢) تلخيص الشافي: ج ٣، ص ٧٦.

(٣) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٢١.

٧ - الطرف لعلي بن موسى بن طاووس المتوفى سنة ٦٦٤ هـ نقل حديثا عن الامام الكاظم، عن أبيه الامام الصادق عليهما السلام، إنه كان من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله
لأمير المؤمنين عليه السلام: (يا علي ويل لمن ظلمها، وويل لمن ابتز حقها، وويل لمن انتهك

حرماتها، وويل لمن أحرق بابها) (١).

٨ - تجريد الاعتقاد للشيخ أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن المعروف ب (نصير الدين الطوسي) المتوفى سنة ٦٧٢ هـ، فقد استدلل لاثبات عدم صلاحية أبي بكر بأمر منها أنه (بعث إلى بيت أمير المؤمنين عليه السلام - لما امتنع عن البيعة - فأضرم فيه

النار) (٢). تجدر الإشارة إلى أن النصوص التي تحدثت عن الهجوم على بيت الزهراء تذكر أن (عمر أقبل بقبس من نار على أن يضرم عليهما الدار) بالإضافة إلى ما صاحب ذلك من تجميع حطب لتكتمل عملية الاحراق (٣).
رواية توارث الحطب:

بقيت هنا شبهة قد تطرح لنفي الاحراق وهي: إن الطبري الامامي قد روى في دلائل الإمامة بإسناده إلى الامام الباقر عليه السلام حديثا عن خروج القائم (عجل الله تعالى

فرجه الشريف)، وجاء فيه: (ثم يدخل المسجد فينقض الحائط حتى يضعه إلى الأرض، ثم يخرج الأزرق وزريق غضين طريين يكلمهما فيجيبانه، فيرتاب عند ذلك المبطلون، فيقولون: يكلم الموتى؟! فيقتل منهم خمسمائة مرتاب في جوف المسجد، ثم يحرقهما بالحطب الذي جمعاه ليحرقا به عليا وفاطمة والحسن والحسين، وذلك الحطب عندنا نتوارثه) (٤). وهذا الحديث يشير إلى أن الحطب الذي جيء به للاحراق موجود عند الأئمة عليهم السلام يتوارثونه مما يعني إنه لم يتم استخدامه في عملية الاحراق. ولكن يحاب عن هذه الشبهة بأن السكوت عن بعض التفاصيل يختلف عن إنكارها، وليس في الحديث أي إنكار لحصول الاحراق، إذ من الجائز أنهم لم يستخدموا كل الحطب لاحراق البيت فما تبقى منه يتوارثه الأئمة عليهم السلام. ويؤيد ذلك أن

سليم بن قيس يذكر في قصة الهجوم ما يلي: (ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب ثم دفعه فدخل)، ثم يذكر في قصة الهجوم ما يلي: (ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب،

ثم دفعه فدخل)، ثم يذكر أمر اعتدائه على فاطمة الزهراء عليها السلام، وأخذ أمير المؤمنين عليه السلام

بتلابيبه ثم استغاثة عمر بالناس وأخذ علي لسيفه وخروج من دخل في الدار خشية

القتل، وخوف قنفذ من خروج أمير المؤمنين من الدار لما عرفه بأسه وشدته، وقول

-
- (١) عنه عوالم سيده النساء: ص ٤٠٠، وكذلك عن مصباح الأنوار (مخطوط): ص ٢٦٨.
- (٢) تجريد الاعتقاد: ص ٢٥٠.
- (٣) راجع العقد الفريد، لابن عبد ربه: ج ٥، ص ١٣، والإمامة والسياسة، لابن قتيبة، ص ٣٠ تحقيق علي شيري، وتاريخ أبي الفداء: ج ١، ص ١٦٤.
- (٤) دلائل الإمامة: ص ٤٥٥، ح ٤٣٥، باب وجوب القائم لابد أن يكون. وقد جاء في العديد من الروايات استخدام أسماء مختلفة يراد منها الأول والثاني، ومما اشتهر في ذلك اسم زريق، فراجع البحار: ج ٨، ص ٣٠١.
- ح ٥٧، ج ١٣، ص ٢١٢، ح ٥، ص ٣٥٢، ح ٧٩، ج ٣٥، ص ٣٣٦، ح ١.

أبي بكر لقفنذ: ارجع فإن خرج وإلا فافتحم عليه بيته فإن امتنع فضرم عليهم بيتهم النار (١). وهذا يعني إنهم في المرة الأولى قد أحرقوا باب البيت وفي المرة الثانية قصدوا

إحراق البيت كله إلا أن مجريات الاحداث التي انتهت بإلقاء الحبل في عنق الامام علي عليه السلام وإخراجه من البيت حالت دون تنفيذ هذا التهديد، ولعل هذا ما يفسر ما

جاء في بعض الروايات من أنهم قد هموا بإحراق البيت. والمهم هنا هو أن رواية سليم بن قيس تشير إلى وجود حطب آخر أرادوا به إحراق البيت كله، فلا منافاة - بناء على هذا - بين رواية سليم ورواية الطبري الامامي.

ب - التحليل التاريخي

يرتكز ما يسميه فضل الله بالتحليل التاريخي على نقطة واحدة هي أن المسلمين كانوا يحترمون الزهراء ويقدرونها ويعظمونها، وهي تحتل موقعا خاصا لم يبلغه أحد، ولذا فإن من المستبعد أن يجرؤ القوم على ظلم الزهراء عليها السلام والتعدي عليها حتى لو كانوا في

أشد الحالات وحشية وانحرافا.

وبطلان هذا الكلام أو ما يسمى بالتحليل يدركه عوام الناس لأنه ينقض نفسه بنفسه، فأى احترام للزهراء عليها السلام بعد تهديد عمر بحرق بيتها؟ وهل كانت الزهراء عليها السلام تحتل عمليا ذلك الموقع الخاص في نفوس المسلمين وعمر يقول للزهراء عليها السلام أمام المسلمين

وبمسمع منهم: وإن؟ وماذا بقي من تقدير الزهراء بعد غضبهم فدك علانية وتكذيبهم للزهراء عليها السلام في مطالبتها بإرث أبيها وبمشهد من كبار الصحابة؟ يقول الشيخ عباس القمي (رضوان الله عليه) في كتابه بما يدفع هذا الوهم:

(فقد ذكرت في كتابي المترجم بنفس المهموم في وقائع عاشوراء عن الطبري: إنه حمل شمر بن ذي الجوشن حتى طعن فسطاط الحسين عليه السلام برمحه ونادى علي بالنار

حتى أحرق هذا البيت على أهله، قال: فصح النساء وخرجن من الفسطاط، فصاح به الحسين عليه السلام: يا بن ذي الجوشن أنت تدعو بالنار لتحرق بيتي على أهلي، أحرقك الله

بالنار. قال أبو مخنف: حدثني سليمان بن أبي راشد، عن حميد بن مسلم قال: قلت لشمر بن ذي الجوشن: سبحان الله إن هذا لا يصلح لك، أتريد أن تجمع على نفسك خصلتين؟ تعذب بعذاب الله وتقتل الولدان والنساء، والله إن في قتلك الرجال لما ترضي به أميرك، قال: فقال: من أنت؟ قلت: لا أخبرك من أنا، قال: وخشيت والله لو أن عرفني أن يضرني عند السلطان، قال: فجاء رجل كان أطوع له مني شبت

بن ربيعي، فقال: ما رأيت مقالا أسوأ من قولك ولا موقفاً أقبح من موقفك، أمر عبا للنساء صرت؟ قال: فأشهد إنه استحيى فذهب لينصرف.
أقول: هذا شمر مع إنه كان جلفاً جافاً قليل الحياء استحيى من قول شبت ثم انصرف!! وأما الذي جاء إلى باب أمير المؤمنين وأهل بيته عليهم السلام وهددهم بتحريقهم

(١) كتاب سليم: ص ٨٤ ط دار الفنون، ج ٢ ص ٥٨٥ ط نشر الهادي.

وقال: والذي نفس عمر بيده ليخرجن أو لأحرقنه على ما فيه، فقيل له: إن فيه فاطمة بنت رسول الله وولد رسول الله وآثار رسول الله صلى الله عليه وآله فأشهد إنه لا يستحي ولم

ينصرف بل فعل ما فعل (١).

إن أقصى ما يمكن أن يقال في هذا الصدد تأييدا لما يسمى بالتحليل التاريخي هو أن المسلمين لم يكونوا راضين بما فعله عمر من التهديد ولكنهم لم يستطيعوا فعل شيء لمنعه من ذلك أو الإنكار عليه، وهذا بحد ذاته إقرار بأن الجو المشحون بالإرعاب والتخويف آنذاك كان يسمح لعمر بتنفيذ تهديده عمليا من دون رادع وإن لم يشاركه المتفرجون على الجريمة! ويشهد لذلك أن التاريخ لم ينقل لنا أن الذين قالوا لعمر: (إن فيها فاطمة) قد اعترضوا على قول عمر: (وإن)!

غير أن الذين سمحوا بإحراق الدار على أمير المؤمنين عليه السلام لولا فاطمة الزهراء عليها السلام فقط مع ما رأوه من عظيم منزلته في الاسلام وما فعله النبي صلى الله عليه وآله في غدیر خم بتنصيبه

خليفة عليهم ولما يمض على واقعة الغدير شهران ونصف لن تكون معارضتهم شيئا يذكر في هذا المجال، ولن تزيد على القول: إن فيها فاطمة؟! أما إذا أصر المهددون على ارتكاب فعلتهم الشنيعة فإنهم - أي المتفرجون - سيبادرون فوراً بالانسحاب ليفعل

المهدد ما شاء ويرتكب جريمته وضح النهار.

هذا مع أن (فضل الله) قد ناقض نفسه مع ما قاله لاحقا في خطبة له بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٩ / ٩ / ١٩٩٧ م: (فإننا نعتبر أن تهديده بحرق الدار حتى

لو كان فيها فاطمة عليها السلام تدل على أن القوم كانوا مستعدين للقيام بكل شيء، وفي هذا

تتبدى ظلامتها عليها السلام) (٢).

وهنا يفرض السؤال نفسه: إذا كان القوم مستعدين للقيام بكل شيء فما هو وجه إصرار فضل الله على إنكار وقوع ضرب الزهراء عليها السلام أو كسر ضلعها وغير ذلك مما جرى عليها؟!!

وإذا كان (فضل الله) يستبعد وقوع الظلم على الزهراء عليها السلام لأنها كانت شخصية

محترمة عند المسلمين فإن ما ورد في كتب الحديث يؤكد على استعدادهم لارتكاب ما

هو أكبر مما فعلوه بها صلوات الله عليها...

ففي كتاب (علل الشرائع) باب العلة التي من أجلها أمر خالد بن الوليد بقتل أمير المؤمنين عليه السلام، روى الشيخ الصدوق عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (لما منع أبو بكر فاطمة عليها السلام فداها وأخرج وكيها جاء أمير المؤمنين عليه السلام إلى المسجد وأبو بكر جالس وحوله المهاجرون والأنصار فقال: يا أبا بكر لم منعت فاطمة عليها السلام

(١) بيت الأحرار: ص ١٢٦.

(٢) نشرة بينات، العدد ٥١.

ما جعله رسول الله صلى الله عليه وآله لها ووكيلها فيه منذ سنين؟ فقال أبو بكر: هذا فيء

للمسلمين، فإن أتت بشهود عدول وإلا فلا حق لها فيه، قال: يا أبا بكر تحكم فينا بخلاف ما تحكم في المسلمين؟ قال: لا، قال: أخبرني لو كان في يد المسلمين شيء فادعيت أنا فيه، ممن كنت تسألني فيه البيعة؟ قال: إياك كنت أسأل، قال: فإذا كان في يدي شيء فادعى فيه المسلمون تسألني فيه البيعة؟ قال: فسكت أبو بكر، فقال عمر: هذا فيء للمسلمين ولسنا من خصومتك في شيء.

فقال أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر: يا أبا خالد تقر بالقرآن؟ قال: بلى، قال: فأخبرني

عن قول الله عز وجل (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) أفينا أو في غيرنا نزلت؟ قال: فيكم، قال: فأخبرني لو أن شاهدين من المسلمين شهدا على فاطمة عليها السلام بفاحشة ما كنت صانعا؟ قال: كنت أقيم عليها الحد

كما أقيم على نساء المسلمين. قال: كنت إذن عند الله من الكافرين. قال: ولم؟ قال: لأنك كنت ترد شهادة الله وتقبل شهادة غيره، لأن الله عز وجل قد شهد لها بالطهارة فإذا رددت شهادة الله وقبلت شهادة غيره كنت عند الله من الكافرين، قال: فبكى الناس وتفرقوا ودمدموا... (١). وفي السند إرسال من جهة من يروى عنه محمد بن أبي عمير، وقد اختلف علماؤنا في أن مراسلات ابن أبي عمير كمسانيده أم لا، وقد ذهب إلى كلا الرأيين طائفة منهم (٢).

ولكن ذلك - على أي حال - لا يضر بمضمون الخبر وصحته لأن علي بن إبراهيم القمي روى نفس هذا الحديث ضمن رواية أوردها في تفسيره بإسناد صحيح هو علي بن

إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام (٣).

(١) علل الشرائع: ج ١، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) يقول السيد الداماد: (مراسيل محمد بن أبي عمير تعد في حكم المسانيد لما ذكره الكشي انه حبس بعد الرضا عليه السلام ونهب ماله وذهبت كتبه، وكان يحفظ أربعين جلدا فلذلك أرسل أحاديثه. وقال النجاشي: قيل أن أخته دفنت كتبه في حال استتاره وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل بل تركها في غرفة فسال عليها المطهر فهلكت، فحدث من حفظه، ومما كان سلف له في أيدي الناس، فلذلك

أصحابنا يسكنون إلى مراسيله.

وبالجملة كان يروي ما يرويه بأسانيد صحيحة فلما ذهبت كتبه أرسل رواياته التي كانت هي من المضبوط المعلوم المسند عنه بسند صحيح، فمراسيله في الحقيقة مسانيد معلومة الاتصال والاسناد اجمالا وإن فاتته

طرق
الاسناد على التفصيل، لا أنها مراسيل على المعنى المصطلح حقيقة - والأصحاب يسحبون عليها حكم
المسانيد
لجلالة قدر ابن أبي عمير - على ما يتوهمه المتوهمون) (الرواشح السماوية: ص ٦٧). وقال المحقق
الكركي: (ولا
يعمل أصحابنا من المراسيل إلا بما عرف أن مرسله لا يرسل إلا عن الثقات كابن أبي عمير...) (رسالة طريق
استنباط الاحكام: ص ١٠). ويوافق الامام الخميني (رضوان الله عليه) على هذا الرأي كما أشار إليه في كتابه
المكاسب المحرمة: ج ١، ص ٣٧٤ و ٣٨٩. أما السيد الخوئي فقد ذهب إلى بطلان هذا الرأي، وقد
استدل على
ذلك بأدلة عديدة، فمن أحب فليراجع معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٦٣.
(٣) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٥٥ - ١٥٦، وعنه الاستصحاب للامام الخميني: ص ٢٧٥، ولكن الأرجح
أن يكون
هناك خطأ في كتابة حرف العطف (واو) بين عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان لأنه لم يعهد حتى في رواية
واحدة أن روى عثمان بن عيسى عن الامام الصادق عليه السلام مباشرة، وإنما كان يروي عنه بواسطة، وقد
وقع روايته
عن الامام الصادق عليه السلام بواسطة حماد بن عثمان، وعلى كل حال فإن وجود عثمان بن عيسى وعدم
وجوده
سيان ولا يضر بصحة اتصال السند، إذ على فرض وجوده وقلنا بعدم إمكان روايته عن الامام الصادق عليه
السلام
مباشرة - أي تكون كلمة عن بدلا عن واو العطف - فإن الرواية تامة السند برواية عثمان بن عيسى عن
حماد بن
عثمان، أما على القول بإمكان روايته عن الامام الصادق عليه السلام مباشرة - أي بقاء واو العطف على حالها
- فالامر
أظهر، وعلى فرض عدم وجوده من الأساس فلا يضر أيضا بصحة السند لان رواية محمد بن أبي عمير عن
حماد بن عثمان معهودة، وحماد بن عثمان ثقة بلا إشكال.

فإذا بلغت الوقاحة بالقوم إلى هذا الحد فما هو وجه الاستبعاد في ارتكاب ما هو دون ذلك من الظلم، هذا أولا.

أما ثانيا: فإن الأساس الذي ينبغي الارتكاز عليه هو إثبات أو نفي وقوع الظلم عليها بالأدلة العلمية التاريخية لا بالتحليلات الاستحسانية والآراء الذوقية، فلو أردنا أن نبني معتقداتنا على تلك الاستحسانات لما بقيت لنا أي حقيقة تاريخية، فيأتي شخص وينفي إجبار القوم عليا على البيعة لما كان يحتله أمير المؤمنين عليه السلام من احترام عند رسول

الله صلى الله عليه وآله وعند باقي الصحابة لينتزع بعد ذلك نتيجة من هذه المقدمة الفاسدة تقول إن سكوت أمير المؤمنين عليه السلام كان رضا بخلافة القوم إذ لم يكن مجبرا ولا مكرها (فمن

يقدر علي إكراه علي!)، وينفي ثاب استشهاد الامام الحسين عليه السلام لأنه من المستبعد أن

يقتل المسلمون حفيد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد كان يحظى بحب النبي صلى الله عليه وآله الشديد وعنايته

الخاصة وخصوصا إنه قد قال فيه وفي أخيه (الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة)، بل إن هذا المنهج سينسف الأسس التي يتني عليها مذهب أهل البيت عليهم السلام،

فيقول قائل: إن الخلفاء الأوائل لم يغتصبوا حق الخلافة من أمير المؤمنين عليه السلام لما كانوا

يكونون له من احترام ولما كان يحتله الامام عليه السلام من موقع، بل كان هناك تنسيق بينهم في هذا الخصوص!

والنتيجة إن مقام الصديقة الزهراء عليها السلام ومكان الامام علي عليه السلام في قلوب المسلمين

ومكانتهما في المجتمع الاسلامي لم يكن أعظم من مقام النبي صلى الله عليه وآله، ومع ذلك فقد

تمكن عمر وجماعته من منع النبي صلى الله عليه وآله عن كتابة كتاب (لن يضل المسلمون بعده أبدا)،

وبأسلوب فظ غليظ، إذ قال في وجه النبي: (إن الرجل ليهجر)، وإذا كان (فضل الله) يستبعد وقوع الظلم على الزهراء لان المسلمين كانوا يقدرونها بعد أن رأوا النبي صلى الله عليه وآله يقدرها فماذا يمكن أن يقول عندما قام جمع بمرأى من غيرهم بإهانة نبيهم

وهو علي فراش الموت؟!!

وهل بقي بعد التجاوز على مقام الرسول صلى الله عليه وآله احترام لاحد من أهل بيته؟! وهل
يصح بعد كل هذا أن يقول فضل الله إنه احتمال تحليلي علمي، فأبي بعد ووجه علمي
في هذا الاحتمال المتهافت الذي ينقض نفسه؟

الشهيد الصدر وتحليل فضل الله
يقول الشهيد الصدر (رضوان الله عليه) في هذا الخصوص:
(والآن نبدأ بتحليل الموقف عقيب وفاة النبي صلى الله عليه وآله. أمير المؤمنين عليه
السلام حينما واجه

الانحراف في التجربة قام بعملية تعبئة فكرية في صفوف المسلمين الذين يذهب
تفكيرهم إلى أن هذا الوضع الذي قام الآن جديدا وضع غير طبيعي، وضع منحرف
عن الخط الاسلامي، واستعان بهذا السبيل بنت رسول الله صلى الله عليه وآله الزهراء
عليها السلام لأجل أن

يستثير في نفوس المسلمين عواطفهم ومشاعرهم المرتبطة بأعز شخص يحبونه
ويجلونه،

وهو شخص النبي صلى الله عليه وآله.

إلا أنه لم يستطع أن يستثير المسلمين بالدرجة التي تحول مجرى التجربة ويجعل
هناك تبديلا أساسيا في الخط القائم، لم يستطع ذلك، وهذا أمر طبيعي، يعني من
الطبيعي أن ينتهي أمير المؤمنين عليه السلام إلى عدم النجاح في القضاء على هذا
الانحراف، يكفي لأن نفهم هذا أن نلتفت إلى نفس ما أصاب النبي صلى الله عليه وآله
وهو

الرائد الأعظم صلى الله عليه وآله لهذه الرسالة من قلق وخوف وارتباك في سبيل تركيز
خلافة

علي بن أبي طالب عليه السلام، هذا النبي الذي لم يتلكأ ولم يتوقف ولم يتردد على أي
لون

من ألوان التركيز والعمل في سبيل تلك المهمات، هذا النبي العظيم الذي لم يشعر
بالخوف ولم يخفق قلبه بأي لون من ألوان الوسوس والشكوك أو الضعف والانهيار،
هذا النبي العظيم وقف حائرا أمام الامر الإلهي في أن يبلغ إمامة علي بن أبي
طالب عليه السلام، حتى جاء ما جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله من إنذاره بأن يبلغ
وإلا فكأنه لم يبلغ

الرسالة. هذه الموانع التي كانت تمنع النبي صلى الله عليه وآله عن تزعم علي بن أبي
طالب عليه السلام

للتجربة الاسلامية عميقة قوية واسعة، بدرجة أن النبي صلى الله عليه وآله نفسه كان
يخشى من

أن يعلن عن تشريع هذا الحكم، ليس عن تطبيقه بحسب الخارج عن تشريعه
وإعلانه أمام المسلمين.

هذه جهة، والجهة الأخرى حينما أراد أن يسجل هذا الحكم في كتاب المسلمين
لأول مرة في تاريخ النبي صلى الله عليه وآله، هذا النبي الذي كان المسلمون يتسابقون

إلى الماء الذي يتقاطر من وضوئه. هذا النبي الذي ذهب رسول قريش يقول لهم: إني رأيت كسرى وقيصر وملوك الأرض فما رأيت رجلا انجذب إليه جماعته وأصحابه وآمنوا به وذابوا بوجوده كما ذاب أصحاب محمد في محمد صلى الله عليه وآله. هؤلاء لا يشعرون بوجودهم أمام هذا الرجل العظيم صلى الله عليه وآله في مجلس النبي صلى الله عليه وآله فيقوم واحد منهم فيقول ما يقول مما تعلمون، ثم لا يحصل بعد هذا أي رد فعل لهذا الكلام، فالنبي صلى الله عليه وآله عندئذ يقول: قوموا عني لا ينبغي الاختلاف في مجلس نبي. المسألة بهذه الدرجة من العنف، الموانع بهذه الدرجة من الشمول) (١).

(١) أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف: ص ٨٠.

تعليق وجواب:

ومن التعليقات المثيرة للتعجب قول مؤلف (هوامش نقدية):
(وتعليقا على ملاحظات السيد جعفر مرتضى يمكن أن نقول: إن ما ذكره من
عدم احترام الرسول صلى الله عليه وآله وعدم سماعه لمن تدمر وانزعج في مجلس
رسول الله

وقد طلب منه الكتف والدواة، فإن الروايات تصرح بأن الضجيج علا وكثر، وفي
بعض الروايات: فتلاوموا... وهو ظاهر في اختلاف الناس. أما تنظيره بما حدث
للحسين عليه السلام فالامر مختلف تماما وهو قياس مع الفارق بالوجدان مع أن المنطق
التاريخي وطبيعة الأشياء تقتضي الفرق. أما تساؤله عن الدليل في كون القائل: (إن
فيها فاطمة) من المهاجمين فهذا مما لا يتوقف عليه الاستبعاد، وإنما فرض استبعاد
ضرب الزهراء يتوقف على احتمال بقاء مجموعة من الناس على احترامهم للزهراء عليها
السلام

وهذا ما لم ينكره السيد مرتضى العاملي، وإن ذلك يفرض جوا ضاغطا يمنع حتى
أعداء الزهراء عليها السلام من الاعتداء عليها بشكل سافر كما تصوره الروايات. ولو
سلمنا

اعتراضه فإن السيد مرتضى ناقض نفسه بهذا التساؤل لأنه نقل من الروايات ما يؤكد أن
في المهاجمين من كان يحترم الزهراء (١).
ويجاب عن توهماته بما يلي:

أولا: إن كثرة الضجيج وارتفاع وتلاوم الحاضرين في المجلس لا ينفي الروايات التي
تؤكد تحقق الاختلاف بين الحاضرين، وأن فريقا أيد كتابة الكتاب وفريقا آخر أصر
على

موقفه من منع كتابته، وفي هذا دلالة كافية على أن الاختلاف لم يمنع الفريق المعترض
على التدوين من الاصرار على موقفه في تحدي رغبة النبي الكريم صلى الله عليه وآله،
وهذا ما يفسر

طلب النبي منهم الانصراف، لأنه لم يكن هناك أي مانع للفريق المعترض من الاستمرار
في تشكيكاته إذا ما شدد النبي صلى الله عليه وآله على كتابة الكتاب.

ثانيا: مما لا شك فيه أن الفريق المعترض الذي تزعمه عمر كان يدرك جيدا مضمون
الكتاب الذي أراد النبي صلى الله عليه وآله كتابته كي لا يضل المسلمون بعده، وهو
التأكيد على بيعة

الغدِير للإمام علي عليه السلام، ولهذا صدرت كلمته النابية: (إن الرجل ليهجر، حسبنا
كتاب

الله)، ومما لا شك فيه ولا غبار أن بيعة غدِير خم تمت مع حضور أغلب الصحابة
الذين كانوا في المدينة وكانوا يعلمون جيدا مكانة الإمام علي عليه السلام بما سمعوه

من
النبي صلى الله عليه وآله في عشرات الأحاديث، ومع كل ذلك فلم يمنع ذلك من
انقلاب أكثرهم
وبيعتهم لأبي بكر وإعراضهم عن أمير المؤمنين عليه السلام إلا ما كان من عدد يسير
جدا، أي
أن معرفة أغلب الصحابة بمنزلة الامام علي عليه السلام مع تمامية الحججة لم تحل دون
مخالفة أمر
النبي صلى الله عليه وآله وارتكاب أكبر جريمة وهي جريمة غصب حق أمير المؤمنين
عليه السلام في الحكم
التي لولاها لما جرت مذبحة كربلاء وما حل بالاسلام ما حل من ويلات، وهذا هو

(١) هوامش نقدية: ص ٩٤.

وجه الشبه فيما جرى على الزهراء عليها السلام والامام الحسين عليه السلام وإن كانت هناك فروق

بينهما في المقام، فقد أتم الامام الحسين عليه السلام الحجة على جيش يزيد حيث عرفهم بنفسه وأهدافه قبل القتال، ومع كل ذلك وقعت المصيبة العظمى ولم تحل معرفتهم لمقامه من ارتكاب ما فعلوا.

ثالثا: وبناء على ما مر فإنه ليس هناك أي استبعاد ومانع من ضرب الزهراء عليها السلام، فمن لا يكثر بمقام النبي صلى الله عليه وآله ويوجه له تلك الإهانة مع إصراره على موقفه لا مانع

لديه أن يوجه إهانة إلى بنت النبي ويهدد بحرق البيت ومن فيه وإن كانت فيه فاطمة، ولذا فوجود أفراد في المهاجمين قد انصرفوا أو اعترضوا أو بكوا لا يعني وجود مانع من

ارتكاب عمر وجماعته لجريمتهم - كما فعلوا ذلك من قبل بمحضر النبي صلى الله عليه وآله -،

فالمهاجم سواء بقي أم انسحب لم يحفظ حرمة بيت الزهراء عليها السلام بمحاصرته والهجوم

عليه، فلا يصح القول أن بعض المهاجمين قد احترم الزهراء عليها السلام بل الصحيح أن

بعضهم كان أقل إجراما من الآخر، ووجود الاعتراض من البعض يعني عدم استعدادهم لارتكاب الجريمة الأكبر لا أنهم مستعدون للتصدي لمنعها.

وكما هو معلوم ومشهود فإن المجرمين يتفاوتون في نوعية الجرائم التي يرتكبونها وإن اشتركوا في أصل ارتكاب الجريمة، ومن يرتكب الجريمة يضعف وازعه عن منع

ارتكاب الجريمة الأكبر، وهذا ما وقع من المهاجمين غير المقتحمين للبيت فهم ما بين منسحب ومتفرج، وكما لم يؤثر بكاء أهل الكوفة تأثرا على ما جرى على الامام

الحسين عليه السلام وأهل بيته من منع سبي أهل بيته بتلك الصورة المخزية فلم لا يكون الامر

كذلك مع ما جرى مع الزهراء عليها السلام، فالبكاء تأثرا من وضع عاطفي معين لا يكفي لمنع

الجريمة، فأبو بكر بكى عندما أخبرته فاطمة الزهراء عليها السلام عن عدم رضاها عنه، ولكن

ذلك لم يؤثر في إرجاع فدك إليها.

و (فضل الله) يريد من خلال وجود قوم قد اعترضوا على عمر عند تهديده بحرق البيت لوجود فاطمة فيه أن ينفي اقتحام الدار والاعتداء على الزهراء عليها السلام مع أنه

لا

توجد أي ملازمة بينهما، فلماذا المراوغة في قبول الحقائق وركوب بنيات الطريق والتعلل بالأباطيل؟!

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن (فضل الله) اعتبر - في شريطه المسجل - مجيء الشيخين لطلب المسامحة من الزهراء تأكيداً لما يتبناه من التحليل التاريخي من احترام المسلمين للزهراء عليها السلام مع أن فعلها له دلالة معاكسة لذلك، فهو يدل على حدوث

ظلامه كبرى على الزهراء عليها السلام وإعلان معارضتها للسلطة وغضبها عليهما، وأما إذا

كان يقصد إن الذي حدث من زيارتهما تصفية للقضية وحلا سلميا لها فلماذا لم يرجعا إليها فدكا، ولماذا لم تصرح بكلمة تشير إلى رضاها عنها، بل أصرت على موقفها منهما!

ج - رأي الشهيد الصدر:

وحتى لا يكون الوحيد في جبهة منكري ما وقع على الزهراء عليها السلام من الظلم أخذ

(فضل الله) في نسبة أمور غير واقعية لبعض علمائنا الأبرار، ومن ذلك ما ذكره من تحفظ الشهيد الصدر (رضوان الله تعالى عليه) على وقوع الاحراق وذلك في كتابه (فدك في التاريخ)، وسنذكر هنا مجموعة النصوص التي تعرض فيها الشهيد الصدر (قدس سره) لمسألة التهديد بإحراق البيت حتى يتبين مدى صحة هذه النسبة.

قال الشهيد الصدر (قدس سره):

(إلي يا ذكريات الماضي العزيز حدثيني حديثك الجذاب ورددي على مسامعي كل شئ لأثيرها حربا لا هوادة فيها على هؤلاء الذين ارتفعوا أو ارتفع الناس بهم إلى منبر أبي ومقامه، ولم يعرفوا لآل محمد صلى الله عليه وآله حقوقهم، ولا لبيتهم حرمة تصونه من الاحراق والتخريب...).

(يا مبادئ محمد التي جرت في عروقي منذ ولدت كما يجري الدم في العصب، إن عمر الذي هجم عليك في بيتك المكي الذي أقام النبي مركزا لدعوته قد هجم على آل محمد في دارهم وأشعل النار فيها أو كاد).

(غير إننا نحس ونحن ندرس سياسة الحاكمين بأنهم انتهجوا منذ اللحظة الأولى سياسة معينة تجاه آل المصطفى صلى الله عليه وآله للقضاء على الفكرة التي أمدت الهاشميين بقوة على

المعارضة كما خنقوا المعارضة نفسها، ونستطيع أن نصف هذه السياسة بأنها تهدف إلى

إلغاء امتياز البيت الهاشمي وإبعاد أنصاره والمخلصين عن المرافق الهامة في جهاز الحكومة الاسلامية يومئذ وتجريده عما له من الشأن والمقام الرفيع في الذهنية الاسلامية. وقد يعزز هذا الرأي عدة ظواهر تاريخية: الأولى: سيرة الخلفاء وأصحابهم مع علي التي بلغت من الشدة أن عمر هدد بحرق بيته وإن كانت فاطمة فيه، ومعنى هذا إعلان أن فاطمة وغير فاطمة من آلها ليس لهم حرمة تمنعهم عن أن يتخذ معهم نفس الطريقة التي سار عليها مع سعد بن عبادة حين أمر الناس بقتله (١).

وبمراجعة هذه النصوص يتعجب الانسان من كيفية تحميل (فضل الله) كلام الشهيد الصدر (قدس سره) أكثر مما يتحمل، فإن أقوى ما قد يستدل به هو قول الشهيد الصدر: (وأشعل النار فيها أو كاد) مدعوما بقوله: (أن عمر هدد بحرق بيته)، ولكن في هذا تغافل عن قوله في نفس الفقرة الثانية: (قد هجم على آل محمد في دارهم)، فهو يعني إن الهجوم قد حصل في الدار وبداخلها، وهذا ما يشكك فيه (فضل الله)، فهو يعلم أن الاعتراف باقتحام الدار يقرب للذهن بقية أشكال الاعتداء ولذا يسعى

للتشكيك في ذلك.

(١) فدك في التاريخ: ص ٢٦، ٢٨، ٢٩.

(٢٦٨)

ثم لو فرضنا جدلا أن إحراق بيت الزهراء لم يحصل فإن إقرار الشهيد الصدر باقتحام القوم بيت فاطمة عليها السلام يفتح الباب على مصراعيه حول حجم القسوة والبطش

المصوبتين على فاطمة الزهراء عليها السلام ساعة الهجوم، ففاطمة ليست لها حرمة تمنع عمر أن

يفعل بها كما فعل بسعد بن عباد حين أمر الناس بقتله؟ وألم يكن عمر جادا حين أمر بقتل سعد؟ وما الذي يردعه عن قتل فاطمة عليها السلام؟

كما أنه لا توجد أي ملازمة بين ما ذكره الشهيد الصدر من قصد التهديد بالاحراق وبين التحفظ على ما عدا ذلك من المظالم، إذ لا بد من الملازمة بين أمرين أن تكون الملازمة بينة وواضحة وقائمة دائما، بمعنى إن الانسان إذا ذكر رواية التهديد بحرق الدار

واكتفى بذلك فإن ذلك يلازم دائما التوقف في حصول الاحراق بالفعل وكذلك التوقف في حصول بقية الجرائم، ومثل هذه الملازمة غير موجودة أبدا حتى يصح نسبتها إلى الشهيد الصدر لان الانسان قد يكون في بعض الأحيان بصدد إثبات بعض الحقائق من البحث بغض النظر عن بقية الحقائق، و (فضل الله) يصح له أن يستدل على التحفظ المزعوم إذا كان الشهيد الصدر في معرض البحث عن حصول الاحراق وعدمه وفق الاثبات التاريخي، أو استقصاء جميع الجرائم التي جرت على أهل البيت عليهم السلام، وليست هناك أية إشارة في كلام الشهيد الصدر أن محط بحثه هو ذلك. وكشاهد على ذلك فإن ابن شهر آشوب المازندراني المتوفى سنة ٥٨٨ هـ يؤكد في كتابه

المناقب على مسألة الاعتداء على الزهراء عليها السلام بالضرب وإسقاط الجنين - كما سيأتي -،

ولكنه في كتابه متشابه القرآن ومختلفه، يقول تعليقا على قوله تعالى: (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) ما يلي:

(... وقال: رحماء بينهم، والأول قد ظهرت منه الغلظة على فاطمة عليها السلام في كبس

بيتها ومنع حقها حتى خرجت من الدنيا وهي غضبي عليه، وقال لخالد بن الوليد: لا تفعل ما أمرتك، وقتل مالك بن نويرة، وأما الثاني فعادته معروفة حتى قال المسلمون: وليت علينا هذا الفظ الغليظ، وقال هو يوم السقيفة: اقتلوا سعدا، وهو الهاجم على بيت فاطمة... (١).

فإن هذا القول إذا ألقى على ذي مسكة فإنه لا يعده مناقضا لما ذكره في المناقب، لان المؤلف لم يكن بصدد إثبات كل ما جرى على الزهراء عليها السلام من الظلم حتى يقال

بأن اكتفاءه بذكر الهجوم فقط يعني إنكاره لكسر الضلع مثلاً.
ولكن (فضل الله) لاستعجاله في الحكم على الأمور من دون ترو وتأن وإطلاع
كاف ولضعف استدلالاته ولقصور فهمه في معرفة ما بين المسائل من ارتباط (أخذ في
ترهات البسابس) وحكم بالتلازم بين ما قاله الشهيد الصدر وبين التشكيك في الاعتداء
على الزهراء عليها السلام.

(١) متشابه القرآن ومختلفه: ج ٢، ص ٦٧.

وليس هذا عنه بغريب فقد عودنا على نظائرها في مواضع أخرى، ومنها ما استدل به من القرآن لاثبات عدم ذم أصل الضحك حيث قال: (من قال بأن الضحك غير جيد، كثرة الضحك تميم القلب، وإلا فالله يقول: (فليضحكوا قليلا) ليس معناها أنه لا يضحك أحد، لا، لازم دائما يتبسم المؤمن... (١).

ومن يرجع إلى القرآن الكريم يجد أن المقطع السابق في قوله تعالى: (فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون* فليضحكوا قليلا وليبكو كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون) (٢).

ولم نجد بين علمائنا من ذهب إلى ما ذهب إليه (فضل الله) من دعوة الآية إلى الضحك القليل، لان سياق الآية - وهي خطاب للمنافقين - يبطل هذا الاحتمال الغريب، قال الشيخ الطوسي (قدس سره): (ومعنى الآية أن يقال لهؤلاء المنافقين: فاضحكوا بقليل تمتعكم في الدنيا فإنكم ستبكون كثيرا يوم القيامة إذا حصلت في العقاب الدائم) (٣).

وقال الشيخ الطبرسي: (هذا تهديد لهم في صورة الامر، أي فليضحك هؤلاء المنافقون في الدنيا قليلا لان ذلك يفنى وإن دام إلى الموت، ولان الضحك في الدنيا قليل لكثرة أحزانها وهمومها، وليبكو كثيرا في الآخرة لان ذلك يوم مقداره خمسون ألف سنة وهم فيه يبكون، فصار بكاؤهم كثيرا) (٤).

وقال العلامة الطباطبائي: (وأما حمل الامر في قوله: (فليضحكوا) وقوله: (وليبكوا) على الامر المولوي لينتج تكليفا من التكاليف الشرعية فلا يناسبه قوله: (جزاء بما كانوا يكسبون) (٥).

وحقا إن تفسير (فضل الله) للآية الكريمة مما يبعث على الضحك! (وشر البلية ما يضحك). ومما ينبغي إدخاله في الطرائف والنوادر لا التفسير والتأويل ولا الاستدلال العلمي والاستنباط الفقهي!

ومن تختلط عليه الأمور ويتخبط خبط عشواء في مثل هذه القضايا السهلة الواضحة، كيف سيدلي برأيه في المسائل الصعبة والعميقة؟ وهل يحق أن يضع نفسه في مقام الافتاء والمرجعية ليستنبط الحكم الشرعي وينظر للأفكار والمفاهيم الاسلامية؟ (ورأيه

دون الحداب يقصر)...!

(١) مجلة الموسم: العدد ٢١، السؤال ١١٤٥.

(٢) سورة التوبة: الآية ٨١ - ٨٢.

(٣) تفسير التبيان: ج ٥، ص ٢٧٠.

(٤) مجمع البيان: ج ٥، ص ٨٦.

(٥) الميزان: ج ٩، ص ٣٥٩.

(٢٧٠)

د - رأي السيد شرف الدين

وقد حاول (فضل الله) التأكيد المستمر على هذه النقطة، وإنها أحد منطلقاته في طرح الموضوع، ولنا على ما قاله بعض الملاحظات:

١ - على فرض صحة النسبة فإن المنهج العلمي يقوم على البحث والتحقيق بغض النظر عن آراء الغير، وقد يحصل أن ينفرد بعض علمائنا ضمن دوائر ضيقة بآراء شاذة تخالف المشهور. ولو أردنا أن نعتبر المقياس في عرض الآراء والاحتمالات هو وجود قول في المسألة فإن هذا سيشكل لنا مذهبا جديدا قائما على التلفيق، فيقول شخص: من الممكن أن يسهو النبي لأنني رأيت أن الشيخ الصدوق يفهم من كلامه ذلك، ومن المحتمل أن لا يكون خبر الواحد حجة لأنني وجدت أن السيد المرتضى يستشف من كلامه ذلك... وهكذا سنخرج بمذهب لا يمت بصلة إلى تبني الأدلة والإثباتات العلمية. وقد مر الكلام في فصل محتوى مصحف فاطمة أن السيد شرف الدين قد أخطأ فيما ذهب إليه، فراجع.

٢ - نطالب (فضل الله) على دليل يثبت من خلاله أن مقصود السيد شرف الدين هو خصوص التحفظ على ما عدا التهديد من الظلم دون قصده لامر آخر.

ولا نريد أن نكذب (فضل الله) فيما ذكره إلا إننا بعد ملاحظتنا لخلطه في مسائل كثيرة كاعتبار أن ما صدر منه كان مجرد جواب على سؤال ولم يكن مبادرة، أو اعتبار الشهيد الصدر من موافقيه في الرأي، وغيرها من الأخطاء الواضحة فإن من حقنا التحفظ في المقصود من النسبة إن كانت صحيحة وخصوصا أن مدعاه على خلاف ما تسالم عليه علماء الشيعة، فلعل ما فهمه (فضل الله) فيما نسبه إلى السيد شرف الدين (قدس سره) هو نفس ما فهمه فيما ادعاه حول رأي الشهيد الصدر (قدس سره) في كتابه فدك في التاريخ. هذا وقد عرف المرحوم السيد شرف الدين العاملي بالمضي على

منهج علمائنا السابقين وتثبيت عقائدهم، ولم يعرف بالشذوذ والابتداع.

والذي يدعو إلى المزيد من الشك في مقصود السيد عبد الحسين شرف الدين أن ما ذكره (فضل الله) عنه هو أن الثابت لديه هو مجرد قصد القوم لاحتراق بيتها فقط، أما ما سوى ذلك فلم يثبت لديه شيء، ولكننا نلاحظ إن هذا يتنافى مع نفس ما صرح به السيد عبد الحسين شرف الدين (قدس سره) في كتابه (الفصول المهمة في تأليف الأمة)

وذلك في موضعين:

أولهما: ما ذكر (رضوان الله عليه) في الصفحة ٩٩: (غير أنه قعد في بيته ولم يبايع حتى أخرجه كرها).

وثانيهما: ما ذكره في الصفحة ٥٣ - ٥٥: (وقد نص الشيخان البخاري ومسلم في صحيحهما على تخلف علي عن البيعة، وصرح بتخلفه المؤرخون كابن جرير الطبري

في موضعين من أحداث السنة الحادية عشرة من تاريخه المشهور، وابن عبد ربه
المالكي

(٢٧١)

في حديث السقيفة من الجزء الثاني من العقد الفريد، وابن قتيبة في أوائل كتاب الإمامة والسياسة وابن الشحنة حيث ذكر بيعة السقيفة في كتابه (روضة المناظر)، وأبي الفداء حيث أتى على أخبار أبي بكر وخلافته في تاريخه الموسوم بالمختصر في أخبار البشر، ونقله المسعودي في مروج الذهب عن عروة بن الزبير في مقام الاعتذار عن أخيه عبد الله إذ هم بتحريق بيوت بني هاشم عليهم حين تخلفوا عن بيعته، ورواه الشهرستاني عن النظام عند ذكره للفرقة النظامية في كتابه الملل والنحل، وأورده ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي في أوائل الجزء السادس من شرح النهج، ونقله العلامة في نهج الصدق عن كتاب المحاسن وأنفاس الجواهر وغرر ابن خيزرانة وغيرها من الكتب المعتمدة، وأفرد أبو مخنف لبيعة السقيفة كتابا على حدة فيه تفصيل ما أجملناه من تخلف علي عن البيعة وعدم إقراره بالطاعة) انتهى كلامه.

والمصادر التي استند إليها السيد شرف الدين لاثبات مدعاه تختلف في مداليلها، فبعضها يشير إلى مجرد التهديد كما هو مفاد تاريخ الطبري وتاريخ أبي الفداء والعقد الفريد لابن عبد ربه، أما مفاد بعضها الآخر فيفيد الإخراج قسرا وإجبارا كما هو صريح عبارة شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي وظاهر كلام الإمامة والسياسة لابن قتيبة. وقد مر ذلك عند تعرضنا لمسألة دخول بيت الزهراء عليها السلام، ولكن

لننظر إلى ما استشهد به السيد شرف الدين مما رواه الشهرستاني، وإليك نص كلام الشهرستاني حسب ما جاء في كتابه عند تعرضه للفرقة الثالثة من فرق المعتزلة المسماة بالنظامية: (أصحاب إبراهيم بن سيار بن هاني النظام، وقد طالع كثيرا من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة، وانفرد عن أصحابه بمسائل: ... الحادية عشرة: ميله إلى الرفض ووقيته في كبار الصحابة، قال: أولا لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهرا مكشوفاً، وقد نص النبي عليه الصلاة والسلام على علي رضي الله عنه في مواضع، وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة، إلا أن عمر كتم ذلك، وهو الذي تولى بيعة أبي بكر يوم السقيفة، ونسبه إلى الشك يوم الحديبية في سؤاله الرسول عليه السلام حين قال: ألسنا على الحق؟ أليسوا على الباطل؟ قال: نعم، قال عمر: فلم نعطي الدنية في ديننا؟ قال: هذا شك وتردد في الدين ووجدان حرج في النفس مما قضى وحكم، وزاد في الفرية فقال: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألفت الجنين من بطنها، وكان يصيح أحرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير علي وفاطمة والحسن والحسين، وقال: تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة، وإبداعه التراويح، ونهيه عن متعة الحج، ومصادرته العمال، كل ذلك أحداث) (١).

(١) الملل والنحل: ص ٥٩، وأقول: نسبة الافتراء للنظام التي أوردها الشهرستاني تجعل المرء يدعن بأن ما أورده

هو عين الحقيقة، لأنه مما لا شك فيه بأن باقي ما نسبه إلى عمر من الأمور المشهورة والمعروفة عنه مما ورد في الصحاح وغيرها كإبداعه لصلاة التراويح ونهيه عن متعة الحج، فيكون تشنيع الشهرستاني لهو أكبر قرينة وشاهد على صدق ما أخبر به النظام وخصوصاً أن مسألة إسقاط الجنين في كلام النظام مقرونة بقضية التهديد، وهي مما لا غبار عليها في كتب الحديث والتاريخ.

(١) المراجعات: ص ٢٣٣، المراجعة ٣٤.

وهكذا نلاحظ أن المقطع المرتبط بإسقاط الجنين مرتبط تماما في نفس كلام النظام بواقعة التهديد بإحراق الدار. تجدر الإشارة إلى أن السيد عبد الحسين شرف الدين أقر بوجود السقط محسن في كتابه المراجعات فقد كتب في المراجعة ٣٤ ما يلي: (تتبع سيرة النبي صلى الله عليه وآله، تجده يصور عليا وهارون كالفرقدين في السماء، والعينين في الوجه،

لا يمتاز أحدهما في أمته عن الآخر بشيء ما. ألا تراه كيف أبي أن تكون أسماء بني علي إلا كأسماء بني هارون، فسماهم حسنا وحسينا ومحسنا، وقال: إنما سميتهم بأسماء ولد هارون شبر وشبير ومشبر، أراد بهذا تأكيد المشابهة بين الهارونيين وتعميم الشبه بينهما في جميع المنازل وسائر الشؤون).

وقال في الهامش تعليقا على الحديث: (فيما أخرجه المحدثون بطرقهم الصحيحة من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله، ودونك ص ١٦٥ و ١٦٨ من الجزء ٣ من المستدرک، تجد الحديث

صريحا في ذلك، صحيحا على شرط الشيخين. وقد أخرجه الامام أحمد أيضا من حديث علي في ص ٩٨ من الجزء الأول من مسنده. وأخرجه ابن عبد البر في ترجمة الحسن السبط من الاستيعاب، وأخرجه حتى الذهبي في تلخيصه مسلما بصحته مع قبح تعصبه وظهور انحرافه عن هارون هذه الأمة وعن شبرها وشبيرها، وأخرج البغوي في معجمه وعبد الغني في الايضاح، كما في ص ١١٥ من الصواعق المحرقة، عن سلمان

نحوه، وكذلك ابن عساكر (١). ومن المعلوم أن الذين يذهبون إلى وجود المحسن من

أهل العامة لا يملكون أي تفسير حول الغموض الذي يكتنف حياته، فهم في المجموع يقرون بأنه مضي سقطا، أما كيف أسقط؟ ولماذا؟ فهذا ما يقفون أمامه بلا جواب جهلا

أو تجاهلا، أما عند الشيعة الامامية فإن أمر السقط محسن في غاية الوضوح، ونحن إذا ما ربطنا كلام السيد شرف الدين في المراجعات حول أصل وجود السقط محسن بما ذكره في الفصول المهمة عند استشهاده بكلام النظام فإن حجم الاستفسار والاستغراب يكون كبيرا فيما ينقله (فضل الله) عن السيد عبد الحسين شرف الدين (قدس سره)!! والخلاصة إن ما نقله (فضل الله) عن السيد شرف الدين يتعارض مع نص كلامه بإخراج أمير المؤمنين عليه السلام من بيته، فإن الإخراج كرها في مثل تلك الحالة يقتضي بطبعه

أن يكون عنيفا ومن غير اختيار من المخرج - كما دلت عليه عبارة ابن أبي الحديد أيضا -

وهو يلزم بطبيعة الحال دخول البيت، وكذلك فإن ما نقله يتعارض أيضا مع ظاهر

كلام السيد شرف الدين (قدس سره) من خلال استشهاده بمصادر الهجوم على بيت
فاطمة الزهراء عليها السلام التي تتضمن حدوث ظلم أكبر مما ينسب إلى السيد شرف
الدين،
وهذا أدعى لإثبات ما نقل عنه بحجة لا تدع أي مجال للشك فيها.

ه - الآراء المتعددة

حاول (فضل الله) أن يوحي بوجود آراء متعددة فيما جرى على الزهراء عليها السلام من

اظلم، فهو يكرر أن هناك تفاصيل وقع فيها الخلاف، وكأن هذا الموضوع قد حصلت فيه مناقشات كثيرة وآراء متباينة وتبلورت في كل مرة منها إضافة منكر ومشكك آخر إلى جانبه، وكأنه قد راجع بنفسه جميع تلك الآراء وأحاط بالموضوع من كل زواياه!! مع العلم إننا إذا ما استبعدنا رأيه الشاذ فإننا لا نشهد أي خلاف يذكر في هذا الموضوع، فهذا المحقق الكركي المتوفى سنة ٩٤٠ هـ يقول في رسالة عقدها لتعيين المخالفين

لأمير المؤمنين عليه السلام: (ومن رؤوس أعدائه عمر بن الخطاب العدوي القرشي، وهو الفظ

الغليظ الجأش الجاني، وأمر عداوته وإيذائه لعلي وفاطمة وأهل البيت عليهم السلام أشهر من

الشمس) (١). ولا يخفى ما في عبارته من إشارة واضحة إلى قصة الاعتداء والهجوم على بيت الامام علي عليه السلام لان المحقق الكركي نسب إيذاء الزهراء عليها السلام إلى عمر ولم ينسبه إلى أبي بكر، ويؤيد ذلك أنه قرن إيذاءها بإيذاء أمير المؤمنين وهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين.

نعم قد يوجد في الروايات وكلمات العلماء التعرض لجزء من المأساة دون التعرض لجزء آخر لا بمعنى نفيه، وهذا كثيرا ما يحدث في كتب التاريخ وغيرها فإنك تجد مقطعا من حادثة معينة في هذا الكتاب، بينما يسلط مؤلف آخر الضوء على مشهد آخر من نفس الحادثة، ولا يضر ذلك بالانسجام والتوافق بين أجزاء الحادثة، فإن غرض كل مؤلف يختلف بحسب اختلاف الموارد والخصوصيات المستوجبة لذكر مقطع معين دون

الآخر وإن كان المقطعان من حادثة واحدة.

والذي يدل على ذلك إن الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) وهو ممن تبنى مسألة إسقاط الجنين كما سيأتي يروي بنفسه في خصاله حديثا عن الامام الصادق عليه السلام جاء

فيه: (وحب أولياء الله والولاية لهم واجبة، والبراءة من أعدائهم واجبة، ومن الذين ظلموا آل محمد عليهم السلام وهتكوا حجابهم فأخذوا من فاطمة عليها السلام فذك، ومنعوها ميراثها،

وغصبوها وزوجها حقوقهما، وهموا بإحراق بيتها، وأسسوا الظلم، وغيروا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، والبراءة من الناكثين والقاسطين والمارقين واجبة) (٢).

فالشيخ الصدوق لم ير فيما رواه هنا من قصد القوم إحراق بيت الزهراء عليها السلام
أي منافاة لما تبناه من اسقاط الجنين ولما رواه في كتاب الأمالي من الأحاديث المتعرضة
لظلم الزهراء والاعتداء عليها، وذلك لوضوح ما ذكرناه من أن الرواية قد تكون أحيانا في
صدد إثبات جزء من الواقعة لا كلها، هذا بالرغم من أن الاختلاف في بعض التفاصيل
لا يضر في أصل الواقعة ما دامت محافظة على روحها ومؤيدة بالدليل والنص.

-
- (١) رسائل المحقق الكركي: ج ٢، ص ٢٢٦.
(٢) الخصال: ج ٢، ص ٦٠٧.

ثم إن محاولة (فضل الله) إثبات الآراء المتعددة يتنافى مع إقراره بتحقيق الشهرة في كسر ضلع الزهراء عليها السلام وإسقاط جنينها - كما جاء في جوابه الثاني - ، كما يتنافى

أيضا مع تنصيب الشيخ الطوسي (رضوان الله تعالى عليه) حيث قال: (والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة) وكذلك قوله: (والرواية بذلك مشهورة عندهم)، وسنوردها ضمن ما جاء في كتبنا عن السقط محسن عليه السلام، ومن المعلوم إن قضية ما وقع على

الزهراء عليها السلام هي قصة مترابطة الاجزاء والفصول، والاقرار بجزء من الواقعة يستتبعه

الاقرار ببقية الاجزاء. بل يكفي في اشتهار وقوع الظلم على الزهراء اعتراف علماء السنة بأن ذلك مما اختصت به الشيعة من دون تمييز في اعترافهم لطائفة دون أخرى، ولو

كان بالفعل خلاف حقيقي بين علماء الشيعة لتشبهوا به في مقام الاحتجاج والانكار. قال ابن أبي الحديد المعتزلي: (فأما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة عليها السلام، وأنه ضربها بالسوط فصار في عضدها كالدملج

وبقي أثره إلى أن ماتت، وأن عمر أضغطها بين الباب والجدار، فصاحت: يا أبتاه يا رسول الله! وألقت جنينا ميتا، وجعل في عنق علي عليه السلام حبل يقاد به وهو يعتل، وفاطمة خلفه تصرخ وتنادي بالويل والثبور، وابناه حسن وحسين معهما يبكيان، وأن عليا لما احضر سأله البيعة فامتنع، فتهدد بالقتل، فقال: إذن تقتلون عبد الله وأخا رسول الله! فقالوا: أما عبد الله فنعم، وأما أخو رسول الله فلا، وأنه طعن فيهم في أوجههم بالنفاق، واطر صحيفة الغدر التي اجتمعوا عليها، وبأنهم أرادوا أن ينفروا ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة العقبة، فكله لا أصل له عند أصحابنا، ولا يشته أحد منهم،

ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله) (١). (وجاء بقرني حمار)...

وينقل ابن حجر العسقلاني عن ادعى أنهم من أئمة أهل البيت النبوي: (ألا ترى إلى قولهم - أي الروافض - إن عمر قاد عليا بحمائل سيفه وحصر فاطمة فهابت فأسقطت ولدا اسمه المحسن...) (٢). وعلامات الكذب بادية على كلامه بوضوح

حيث

جعل الاسقاط متسببا عن الرعب لا الحصر، مع أنه لم يفصح عن اسم من زعم أنهم من أئمة أهل البيت النبوي، ورغم إنه نقل في لسان الميزان عن الحافظ محمد بن أحمد الكوفي إن رجلا كان يقرأ على أحمد بن السري بن أبي دارم إن (عمر رفس فاطمة

حتى أسقطت بمحسن)، وسيأتي في فصل إسقاط الجنين، والمهم في كلامه أنه إقرار
باشتهار أمر الاعتداء بالحصر بين الامامية، وفي هذا كفاية لنا.

-
- (١) شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ٥٩.
(٢) الصواعق المحرقة: ص ٥١.

الفصل الثالث: ضرب الزهراء عليها السلام
قال في الشريط المسجل: (وأنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول إن القوم
كسروا ضلعها أو ضربوها على وجهها أو ما إلى ذلك).

هذا ما قاله (فضل الله) ولكن هناك جملة من الروايات والنصوص التاريخية لا
تدع أي مجال له في التشكيك في هذا الامر، ومع إقراره بوجود (كثير من الأحاديث)
بهذا الخصوص فلا يحق له الانكار ما لم يثبت نصوصا صريحة تكذبها، أما الاعتماد

في
الانكار على التحليلات التاريخية الواهية والنظريات المعتمدة على الاستحسانات فإن
هذا أقرب إلى المنهج الذي يقر ويسمح بالاجتهاد مقابل النص. ومن المصادر التي
صرحت بأن القوم ضربوا الزهراء عليها السلام سواء باليد أم بالسوط ما يلي:
١ - كتاب سليم بن قيس الهلالي المتوفى حدود سنة ٧٦ هـ حيث جاء فيه: (...)
فأغرم عمر بن الخطاب تلك السنة جميع عماله أنصاف أموالهم لشعر أبي المختار ولم
يغرم قنفذ العدوي شيئاً وقد كان من عماله، ورد عليه ما أخذ منه وهو عشرون ألف
درهم، ولم يأخذ منه عشرة ولا نصف عشره... قال سليم: فلقيت علياً فسألته عما
صنع عمر، فقال عليه السلام: هل تدري لم كف عن قنفذ ولم يغرمه شيئاً؟ قلت: لا،
قال:

لأنه هو الذي ضرب فاطمة بالسوط حين جاءت لتحول بيني وبينهم فماتت وإنه أثر
السوط لفي عضدها مثل الدمليج. قال سليم: انتهيت إلى حلقة في مسجد رسول الله
صلى الله عليه وآله ليس فيها إلا هاشمي غير سلمان وأبي ذر والمقداد ومحمد بن أبي
بكر وعمر بن

أبي سلمة وقيس بن سعد بن أبي عباد، فقال العباس لعلي عليه السلام: ما ترى عمر
منعه

من أن يغرم قنفذاً كما أغرم جميع عماله؟ فنظر علي عليه السلام إلى حوله ثم اغرورقت
عيناه

ثم قال: نشكو له ضربة ضربها فاطمة بالسوط فماتت وفي عضدها أثر كأنه
الدمليج (١). والدمليج والدملوج: المعضد من الحلبي (٢).

٢ - تفسير العياشي لمحمد بن مسعود بن عياش السلمى الذي عاش في أواخر القرن
الثالث، وجاء فيه: في رواية عن أحدهما عليه السلام: (إن نبي الله صلى الله عليه وآله
لم يقبض حتى أعلم

الناس أمر علي عليه السلام فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، وقال: إنه مني بمنزلة
هارون

من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وكان صاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله في

المواطن كلها،
وكان معه في المسجد يدخله على كل حال، وكان أول الناس إيماناً، فلما قبض نبي

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٩٦، وكذلك ما ذكره في الصفحة ١٣٤ ط دار الفنون، وعنه الاحتجاج
لأحمد
بن علي بن أبي طالب الطبرسي المتوفى سنة ٥٨٨ هـ، ج ١، ص ١٠٩ ط مؤسسة النعمان: ج ١، ص ٢١٢
ط
دار الأسوة.
(٢) لسان العرب: ج ٢، ص ٢٧٦ ط دار صادر.

الله صلى الله عليه وآله كان الذي كان لما قد قضي من الاختلاف، وعمد عمر فبايع أبا بكر ولم يدفن

رسول الله صلى الله عليه وآله بعد، فلما رأى ذلك علي عليه السلام ورأى الناس قد بايعوا أبا بكر خشى أن

يفتتن الناس ففرغ إلى كتاب الله وأخذ بجمعه في مصحف، فأرسل أبو بكر إليه أن تعال فبايع، فقال علي: لا أخرج حتى أجمع القرآن، فأرسل إليه مرة أخرى فقال: لا أخرج حتى أفرغ، فأرسل إليه الثالثة عمر رجلا يقال له قنفذ فقامت فاطمة بنت رسول الله صلوات الله عليه تحول بينه وبين علي عليه السلام فضربها (١).

٣ - الهداية الكبرى للحسين بن حمدان الخصيبي المتوفى سنة ٣٣٤ هـ، فقد جاء فيه: من حديث الامام الصادق عليه السلام: (وضرب عمر لها بسوط أبي بكر على عضدها حتى

صادر كالدملج الأسود المحترق وأنيها من ذلك وبكاها... وصفعة (صفقة) عمر على خدها حتى أبرى قرطها تحت خمارها فانتثر وهي تقول: يا أبتاه يا رسول الله ابنتك فاطمة تضرب) (٢).

٤ - كامل الزيارات لجعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنة ٢٦٧ هـ فقد روى حديثا عن الامام الصادق عليه السلام جاء فيه ان مما أخبر الله سبحانه وتعالى نبيه ليلة أسري به

إلى السماء: (وأما ابنتك فتظلم وتحرم ويؤخذ حقها غصبا الذي تجعله لها وتضرب وهي حامل) (٣).

٥ - الأمالي للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الصدوق) المتوفى سنة ٣٨١ هـ فقد أسند إلى الامام علي عليه السلام أنه قال: (بينما أنا وفاطمة والحسن والحسين

عند رسول الله صلى الله عليه وآله إذا التفت إلينا فبكي فقلت: ما يبكيك يا رسول الله؟ فقال: أبكي

مما يصنع بكم بعدي. فقلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: أبكي من ضربتك على القرن ولطم فاطمة خدها...) (٤).

٦ - الاختصاص لمحمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى سنة ٤١٣ هـ، فقد روى حديثا عن الامام الصادق عليه السلام جاء فيه: (ثم لطمها (أي عمر) فكأنني أنظر إلى قرط في

أذنها حين نقت) (٥).

٧ - الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر الأسفرائيني التميمي المتوفى سنة ٤٢٩ هـ، فقد نقل في مجال ذكر مذهب إبراهيم بن سيار بن هاني النظام أنه طعن في عمر في جملة أمور ومنها: (وانه ضرب فاطمة) (٦).

-
- (١) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.
- (٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧، وكذلك ص ١٧٩، ونقل الحسن بن أبي الحسن الديلمي في إرشاد القلوب حديثاً بنفس هذا المضمون كما حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار: ج ٨، ص ٢٤٠ - ٢٤١.
- (٣) كامل الزيارات ص ٣٣٢ ط المرتضوية، ص ٥٤٨ ط مؤسسة نشر الثقافة.
- (٤) الأمالي: ص ١١٥.
- (٥) الاختصاص: ص ١٨٥.
- (٦) الفرق بين الفرق: ص ١٤٧ - ١٤٨.

٨ - الشافعي في الإمامة للسيد علي بن الحسين الموسوي (المرتضى) المتوفى سنة ٤٣٦ هـ، حيث جاء فيه: (فأما حكايته عن أبي علي إنكاره ما روي من ضربها وادعاؤه أن جعفر بن محمد عليه السلام كان يتولاهما وكان أبوه وجدته كذلك، فأول ما فيه إنكار أبي علي لما وردت به الرواية من غير حجة لا يعتد به، وكيف لا ينكر أبو علي هذه الرواية وعنده أن القوم لم يجلسوا من الإمامة إلا مجلسهم، ولا تناولوا إلا بعض حقهم وأنهم كانوا على كذب عظيم من التوفيق والتأييد والتحري للدين ولو أخرج من قبله هذه الاعتقادات المبتدأ لعرف أمثال هذه الرواية أو الشك على أقل أحواله في صحتها وفسادها... وبعد، فلا فرق بين أن يهدد بالاحراق للعلة التي ذكرها وبين ضرب فاطمة عليها السلام لمثل هذه العلة، فإن إحراق المنازل أعظم من ضربه

بالسوط، وما يحسن الكبير ممن أراد الخلاف على المسلمين وأولى بأن يحسن الصغير، فلا وجه لامتعاض صاحب الكتاب من ضربة السوط وتكذيب ناقلها، وعنده مثل هذا الاعتذار) (١).

٩ - تلخيص الشافعي لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ، فقد ذكر:

(ومما أنكر عليه ضربهم لفاطمة عليها السلام، وقد روي أنهم ضربوها بالسياط) (٢).
١٠ - أحوال السقيفة أو كامل البهائي للحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسن الطبري المشهور بعماد الدين الطبري، وهو من أعلام القرن السابع الهجري ومن معاصري العلامة والمحقق الحليين ونصير الدين الطوسي، وقد جاء في كتابه: (وفي اليوم

التالي أقبل الناس لبيت فاطمة للصلاة على جنازتها، وعندما رأى المقداد أبا بكر قال له: لقد دفناها البارحة، فقال له عمر: يا أبا بكر ألم أخبرك أنهم فاعلون ذلك، قال المقداد: لقد أوصت بذلك حتى لا تصليا على جنازتها، فأخذ عمر يضرب المقداد على وجهه ورأسه حتى أجهدته كثرة الضرب، فخلصه الناس من بين يديه، فقام المقداد وقال له: لقد رحلت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله من الدنيا والدم ينزف من ظهرها وضلعتها من

ضربكم بالسيف والسوط إياها، وإنني لأحقر عندكم من علي وفاطمة. فقال عمر: والله لاحق الناس بالضرب والعقوبة علي بن أبي طالب، فجاءوا إلى علي وكان جالسا عند باب بيته وأصحابه مجتمعون حوله، فقال عمر: يا علي، أئن تدع حسدك القديم، فقد غسلت رسول الله من غير حضور منا، وصليت على فاطمة من دوننا، وحملت الحسن عليه السلام على أن يصرخ في وجه أبي بكر أن انزل من منبر جدي، فلم يقل علي

في جوابه شيئا. فقال عقيل: وأنتم والله لأشد الناس حسدا وأقدم عداوة لرسول الله

وآله، ضربتموها بالأمس وخرجت من الدنيا وظهرها بدم وهي غير راضية عنكما (٣).

(١) الشافي في الإمامة: ج ٤، ص ١١٥ و ١٢٠.

(٢) تلخيص الشافي: ج ٣، ص ١٥٦.

(٣) كامل بهائي: ج ١، ص ٣١٢، وقسم من النص معرب من الفارسية. وعن هذا الكتاب القيم يقول الشيخ عباس القمي (رضوان الله عليه): (ومما هو معلوم من وضع الكتاب أن النسخ الأصلية والكتب القديمة للأصحاب كانت موجودة لديه مثل (فعلت فلا تلم) وهو كتاب في المثالب من مصنفات أبي جيش المظفر بن

محمد الخراساني الذي بعد من متكلمي الشيعة والعارفين بالاخبار ومن تلاميذ أبي السهل النوبختي، وكذلك كتاب (الحاوية) وهو كتاب في مثالب معاوية ومؤلفه القاسم بن محمد بن أحمد المأموني، وهو من أهل السنة).

الفوائد الرضوية: ص ١١١.

ويقول العلامة آقا بزرك الطهراني: (كامل البهائي فارسي في الإمامة وشرح ما جرى بعد الرسول صلى الله عليه وآله في

السقيفة، ولذا يسمى ب (كامل السقيفة) أيضا...، ويظهر من أواخره أنه صنفه في طول اثني عشر سنة، وفرغ منه

٦٧٥ هـ). الذريعة: ج ١٧، ص ٢٥٢.

وفي الكتاب الكثير من المطالب التاريخية المهمة المختصة به، وفيه على سبيل المثال بعض الاحداث المتعلقة بأسر

أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله في الشام مما يظنها بعض المتسرعين في الحكم نظرا لعدم وجودها في كتب المقاتل أنها من الموضوعات والمفتريات.

١١ - المحتضر لحسن بن سلمان الحلبي المتوفى بعد عام ٨٠٢ هـ، حيث جاء فيه أن الامام العسكري عليه السلام حدث عن أبيه، إن حذيفة بن اليمان قال في حديث عن عمر:

(وأحرق بيت الوحي، وأبدع السنن، وغير الملة وبدل السنة، ورد شهادة أمير المؤمنين عليه السلام، وكذب فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله واغتصب فدكا، وأرضى المجوس

واليهود والنصارى، وأسخط قرة عين المصطفى ولم يرضها، وغير السنن كلها، ودبر على قتل أمير المؤمنين عليه السلام، وأظهر الجور، وحرم ما أحل الله، وأحل ما حرم الله،

وألقى إلى الناس أن يتخذوا من جلود الإبل دنانير، ولطم وجه الزكية) (١).
وقد روي هذا الحديث بنص مشابه آخر وهو: (وكذب سيدة نساء العالمين، واغتصب فدك منها، وأرضى المجوس واليهود والنصارى، وأشجى فؤاد قرة عين المصطفى، وخرق كتابها، وخرق بيتها، وأمر بضربها، وأسقط حملها) (٢).

(١) عنه البحار: ج ٣١، ص ١٢٠ و ١٢٦.
(٢) عقد الدرر: ص ٣٠.

الفصل الرابع: كسر ضلع الزهراء عليها السلام
كلمات (فضل الله)

قال في جوابه الأول: (ولذلك فقد أجمت عن سؤال حول الموضوع أن السند محل مناقشة في بعض ما ورد، ولكنه أمر ممكن...).

وقال في جوابه الثاني: (وقد رأيت أن كثيرا من علمائنا رووا هذه الروايات في كتبهم بحيث أنه إذا ناقش البعض في سندها فإن عمل العلماء مع الشهرة التي تصل بالقضية إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب قد يجبر هذا الضعف... وهكذا وردت روايات متعددة حول كسر الضلع ونحوه من الفضائع).

وقال في جوابه الثالث: (فإننا نعرف أن الاحداث التي عرضت عليها بعد رسول الله فيما يتحدث به المؤرخون من إسقاط الجنين وكسر الضلع وما إلى ذلك فإننا نجد أن

ذلك كله لم يمنعها عن القيام بالدور الحركي الفاعل من الخطبة في المسجد ومن التحرك لمصلحة علي عليه السلام).

وقال في جوابه الخامس: (وسئلت عن كسر ضلع الزهراء فقلت آنذاك: إن الرواية - حسب اطلاعي - الواردة في هذه القضية ضعيفة، وقلت: إن التحليل التاريخي يجعل الانسان متحفظا في هذا الموضوع... لان المسألة أنني أثرت علامة استفهام وأبدت بعض التحفظات من أجل إثارة البحث حولها خاصة وان ما نعرفه من جمهور المسلمين الشيعة - في احتفالاتهم بالزهراء عليها السلام - أنهم يتحدثون عن ذلك بشكل يوجب الثقة حتى

بالحديث الضعيف وان المسألة يقينية لا تحتمل الخلاف أبدا مع العلم إن الاخذ بالحديث

الضعيف إذا عمل به المشهور محل كلام عندهم، فالمرحوم آية الله السيد خوئي (قدس سره) كان يرى أن عمل المشهور من الناس لا يجبر ضعف الخبر الضعيف. مع أن البعض يرى أن يجبر ضعفه... وأحب أن أؤكد أن مسألة كسر ضلع الزهراء وعدمه وإسقاط جنينها وعدمه هي من المسائل التاريخية، فلا تمس أصل التشيع ولا الشريعة الاسلامية...).

وقال في العدد ١٨ من نشرة (فكر وثقافة) بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٦ م: (أما مسألة ما أثير من كسر الضلع فأنا لم أنفه بل رسمت علامة استفهام كما رسم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء علامة استفهام، وكما رسم السيد عبد الحسين شرف الدين علي ما

أنقله، ونحن نشكر من يجيب على علامات الاستفهام التي رسمناها، ثم أنني بينت لكم مرارا أن القضية ليست من اهتماماتي، بل أزيدكم أن لدي مجلسا في بيروت كل أربعاء ولقد جاء أحد الخطباء وقرأ حول كسر الضلع وقلت له: طيب الله أنفاسك،

فلا مشكلة عندي في ذلك، ولكن بعض الناس يحملون السلم بالعرض).

ويظهر لكل من يدقق في العبارات السابقة إن (فضل الله) ما زال يشكك في واقعة كسر الضلع وإن حاول أن يختار بعض العبارات التي يعتبرها البعض من غير المتفحصين تراجعاً عن كلامه السابق...

فإننا نراه في جوابه الأول يؤكد على ما طرحه سابقاً ولم يأت بشيء جديد، وجوابه الثالث لا يختلف عن الأول، فهو يعبر عن الاحداث التي جرت على الزهراء عليها السلام

بعبارة (فيما يتحدث به المؤرخون)، أما في جوابه الثاني فهو وإن تحدث عن شهرة عمل العلماء بروايات كسر الضلع وما شابهها إلا أنه قال: (إن عمل العلماء قد يجبر الضعف...).

ومن المعلوم إن المراد من (قد) هنا هو التقليل والاحتمال وليس التحقيق وخصوصاً أننا نراه في الشريط المسجل وفي جوابه الخامس يضع النقاط على الحروف، فقد قال في الشريط المسجل: (ولذلك المحكي بأننا اعتذرنا، في الواقع لم يكن هذا اعتذاراً! ولكنه كان مواجهة للحملة الظالمة التي كادت أن تتحول إلى فتنة في قم، وطلب مني الكثيرون من الفضلاء أن أتحدث بطريقة (!) تمنع الآخرين من إثارة الفتنة الغوغائية التي حدثت من أكثر من جانب، والتي استفادت منها المخابرات الإقليمية والدولية، لذلك تحدثت بطريقة ليس فيها اعتذار، ولكنه فيها تخفيف من طبيعة الموضوع، وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني).

أما في الجواب الخامس فهو يقول: (إن جمهور الشيعة يتعاملون مع الموضوع بشكل عام

يوجب الثقة حتى بالحديث الضعيف وإن المسألة يقينية لا تحتمل الخلاف أبداً مع العلم

إن الأخذ بالحديث الضعيف إذا عمل به المشهور محل كلام عندهم)، أما في آخر حديث له بهذا الخصوص أي نشرة (فكر وثقافة) فقد أكد على أنه ما زال يرسم علامات

الاستفهام وهو تعبير آخر عن التشكيك.

أما قوله: (ولقد جاء أحد الخطباء وقرأ حول كسر الضلع وقلت له: طيب الله أنفاسك، فلا مشكلة عندي في ذلك! فهو من غرائب الكلام، إذ كيف يستقيم الجمع بين إصراره على التشكيك في وقوع كسر الضلع المستتبع لعدم تبنيه لطرحه وبين التشجيع على نقله في المنابر؟! وليس هذا إلا شكلاً من أشكال التحايل والخداع التي يمارسها، ولقد (أساء رعيًا فسقى).

ملاحظات ينبغي التنبيه عليها

الملاحظة الأولى: إن (فضل الله) ما زال يصر على ما قاله في كلمته التي ألقاها قبل أكثر من أربعة أعوام في الشريط المسجل إن هناك تحفظاً على الرواية الواردة في كسر

الضلع لان سندها ضعيف ولان التحليل التاريخي يخالفها، ولم يحدد مقصوده من هذه الرواية الضعيفة وما هو وجه ضعفها، حيث توجد في مصادرنا عدة روايات في كسر الضلع، منها:

١ - ما رواه سليم بن قيس الهلالي المتوفى سنة ٧٦ هـ في كتابه، فقد جاء فيه:
(فألجأها - أي قنفذ - إلى عضادة بيتها ودفعها فكسر ضلعها من جنبها)، ونقله
الطبرسي

في الاحتجاج بعبارات مقاربة (١).

٢ - ما رواه الشيخ محمد بن بابويه الصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هـ في كتابه الأمالي
عن علي بن أحمد الدقاق، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا
موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن
أبي حمزة، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: (إن رسول الله صلى الله
عليه وآله

كان جالسا ذات يوم إذ أقبل الحسن عليه السلام فلما رآه بكى ثم قال: إلي يا بني،
فما

زال يديه حتى أجلسه علي فحذه اليمنى. ثم أقبل الحسين عليه السلام فلما رآه بكى،
ثم

قال: إلي يا بني، فما زال يديه حتى أجلسه علي فحذه اليسرى، ثم أقبلت
فاطمة عليها السلام فلما رآها بكى، ثم قال: إلي يا بني فاجلسها بين يديه، ثم أقبل
أمير المؤمنين عليه السلام فلما رآه بكى، ثم قال: إلي يا أخي، فما زال يديه حتى
أجلسه إلى جانبه الأيمن، فقال أصحابه: يا رسول الله، ما ترى واحدا من هؤلاء
إلا بكيت، أو ما فيهم من تسر برؤيته؟ فقال صلى الله عليه وآله: والذي بعثني بالنبوة
واصطفاني

علي جميع البرية، إني وإياهم لاكرم الخلق على الله عز وجل، وما على وجه
الأرض نسمة أحب إلي منهم، أما علي بن أبي طالب فإنه أخي وشقيقي وصاحب
الامر بعدي...

إلى أن يقول صلى الله عليه وآله: وأما ابنتي فاطمة فإنها سيدة نساء العالمين من الأولين
والآخرين، وهي بضعة مني، وهي نور عيني، وهي ثمرة فؤادي، وهي روعي التي
بين جنبي، وهي الحوراء الانسية، متى قامت في محرابها بين يدي ربها جل جلاله
ظهر نورها لملائكة السماء كما يظهر نور الكواكب لأهل الأرض، ويقول الله عز وجل
لملائكته: يا ملائكتي انظروا إلى أمتي فاطمة سيدة إمائي قائمة بين يدي ترتعد فرائصها
من خيفتي، وقد أقبلت بقلبها على عبادتي، أشهدكم إني قد آمنت شيعتها من النار،
وإني لما رأيته ذكرت ما يصنع بها بعدي، كأنني بها وقد دخل الذل بيتها، وانتهكت
حرمته، وغضب حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها... (٢)

(١) كتاب سليم بن قيس: ص ٨٣ ط دار الفنون. الاحتجاج: ج ١، ص ٢١٢ ط دار الأسوة وكذلك في
نفس

الطبعة: ج ٢، ص ٥٨٨، ولكن جاء في هامشها ما يلي: (وفي بعض النسخ: ألجأها إلى عضادة بابها فأضغطها

فتكسر ضلع من أضلاعها).

(٢) الأمالي: المجلس ٢٤، ح ٢، ص ٩٩. ونقله عنه أبو جعفر محمد بن أبي القاسم محمد بن علي الطبري المتوفى بعد سنة ٥٥٣ هـ في بشارة المصطفى ص ٢٤٥، وشاذان بن جبرائيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمي

نزيل المدينة المنورة المتوفى في حدود سنة ٦٦٠ هـ في كتابه الفضائل ص ٩ من طبعة الحيدرية و ص ٨ ط دار

العالم الاسلامي، ورواه أيضا إبراهيم بن محمد الجويني الشافعي المتوفى سنة ٧٣٠ هـ في كتابه فرائد السمطين: ج ٢، ص ٣٤ - ٣٥.

٣ - ما ذكره السيد علي بن موسى بن طاووس المتوفى سنة ٦٦٤ هـ في كتابه (إقبال الاعمال) حيث قال: (وحيث قد ذكرنا يوم ولادتها الشريفة وصومه وبعض فضائلها فلنذكر زيارة لها ذكرها محمد بن علي الطرازي يومئ الزائر بها إلى شرف محلها...). ثم قال: (ذكر الزيارة المشار إليه لمولاتنا فاطمة الزهراء صلوات الله عليه)، ومما جاء في زيارتها (اللهم صل على محمد وأهل بيته وصل على البتول الطاهرة، الصديقة المعصومة، التقية النقية، الرضية الزكية الرشيدة، المظلومة المقهورة، المغصوبة حقها، الممنوعة إرثها، المكسور ضلعها، المظلوم بعلها، المقتول ولدها، فاطمة بنت رسول الله) (١).

وهذه الزيارة التي ينقلها السيد ابن طاووس عن الطرازي تتوافق في قسم كبير من عباراتها مع ما أنشأه الشيخ الصدوق في زيارتها في كتابه من لا يحضره الفقيه، إذ أنه بعد أن ختم زيارتها قال (رضوان الله عليه): (لم أجد في الاخبار شيئاً موظفاً محدوداً لزيارة الصديقة عليها السلام فرضيت لمن نظر في كتابي هذا من زيارتها ما رضيت

لنفسى، والله الموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل) (٢). ولكن زيارة الطرازي هذه تمتاز عنها بطولها مما يرجح كونها من إنشاء الطرازي أيضاً لا أنها مروية عن أحد المعصومين عليهم السلام، خاصة أن السيد ابن طاووس قدم للزيارة

بقوله: (ذكرها الطرازي)، ولم يقل: (رواها الطرازي)، وكان كتاب الطرازي في تناول يد السيد ابن طاووس كما يشير إلى ذلك في كتابه جمال الأسبوع حيث قال: (يوم الاثنين وهو باسم الحسن والحسين صلوات الله عليهما، زيارة أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام من كتاب الشيخ محمد بن علي الطرازي) (٣). وقال السيد الخوئي في ترجمة محمد بن علي الطرازي: (أكثر ابن طاووس في كتاب الإقبال من الرواية عنه، فمنها: ما رواه (فضل فيما نذكره من الدعوات في أول يوم رجب) وهو يروي عن أبي الفرج محمد بن موسى القزويني الكاتب، ويظهر من ذلك أن الطرازي كان في طبقة النجاشي) (٤).

ثم إن هذا الانشاء من الطرازي لا يقلل من قيمة محتوى الزيارة باعتبار أنها ليست مروية، إذ قد يتطرق المستشكل بعد ذلك لمسألة سند الزيارة، بل إنه يزيد من قيمتها لأنها تتضمن أن كسر ضلع الصديقة الطاهرة عليها السلام كان أمراً مفروغاً عنه عند الطرازي المعاصر للنجاشي، وكذلك تصديق السيد ابن طاووس (قدس سره) لهذا المتن يؤكد هذا التسالم.

(١) إقبال الاعمال: ص ٦٢٥ الطبعة الخطبة، ج ٣، ص ١٦٥ - ١٦٦ ط مكتبة الاعلام الاسلامي.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٣٤١.

(٣) جمال الأسبوع: ص ٣٩.
(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٥١.

٤ - ما رواه محمد باقر المجلسي المتوفى سنة ١١١١ هـ في البحار نقلا عما وجدته بخط

الشيخ محمد بن علي بن الحسن بن محمد الجباعي المتوفى سنة ٨٨٦ هـ نقلا عن خط جده الشهيد محمد بن جمال الدين مكي بن شمس الدين محمد الدمشقي الجزيني المعروف بالشهيد الأول المتوفى سنة ٧٨٦ هـ نقلا عن مصباح الشيخ أبي منصور فيما روي من دخول النبي صلى الله عليه وآله يوما على فاطمة ثم هبوط جبرائيل وقوله للنبي صلى الله عليه وآله: (أما ابنتك فهي أول أهلِكَ لحاقًا بك بعد أن تظلم ويؤخذ حقها، وتمنع إرثها، ويظلم بعلمها، ويكسر ضلعها) (١).

هذا، والروايات الثلاثة الأخيرة ضعيفة السند كما هو واضح، فهي مرسلات جميعا بالإضافة إلى أن الحديث الثاني فيه بعض من لم يوثق، أما الحديث الأول وهو رواية سليم بن قيس فسيأتي في الباب السابع أن علماءنا قد اختلفوا في اعتباره، ولكن كل هذا لم يمنع السيد الخوئي (قدس سره) من الذهاب إلى ثبوت كسر الضلع رغم أنه من القائلين بعدم وجود طريق صحيح إلى كتاب سليم بن قيس، فقد أجاب قائلا عن سؤال حول رأيه بكسر الضلع: (ذلك مشهور معروف، والله العالم) (٢).

ومن هنا يعلم أن السيد الخوئي تبني الرأي القائل بكسر الضلع لوجود القرائن التي تشهد به، ولا يلزم في تحقق أمر ما هو موجود خبر صحيح دوما، وقد مر في مبحث منزلة الزهراء عليها السلام أنه ذهب إلى توثيق عبد الله بن عباس لاستفاضة الأحاديث المادحة له

رغم عدم وجود حديث صحيح السند من بين تلك الأحاديث، وسنوافيك بالمزيد عن هذه النقطة في الملاحظة والتنبيه التالي.

تجدر الإشارة إلى أن (فضل الله) ذهب في جوابه السادس إلى كفاية عدم وجود ما يدعو إلى الكذب في قبول الخبر وإن كان في سنده الضعاف، وقد أدى به هذا المبنى في مبحث مصحف فاطمة إلى إنكار بعض فضائل الزهراء عليها السلام، ولكنه لم يلتزم بمبناه

السابق عندما تعرض لمسألة كسر ضلع الزهراء وبقيّة مظالمها، ولذا أخذ في التشكيك والرفض بحجة ضعف السند!

كما أن (فضل الله) اعترف في الجواب الثاني بأن اعتداء القوم على الزهراء عليها السلام

بكسر ضلعها وإسقاط جنينها من القضايا المشهورة، ولكنه مع ذلك ما زال يشكك في كسر الضلع بحجة ضعف السند، مع أننا نجد يقول في إحدى محاضراته بتاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٩٧ م عن سند الصحيفة السجادية ما يلي:

(وعندما نقرأ الجانب الثاني من تراثه وهو الجانب الدعائي فإننا نجد أن الصحيفة

السجادية الكاملة التي بلغت من الوثاقفة والشهرة والمستوى الذي لا يحتاج الانسان أن

(١) بحار الأنوار: ج ١٠١، ص ٤٤.

(٢) صراط النجاة: ج ٣، ص ٣١٤، السؤال ٩٨٠. كان نص السؤال كآلآتي: هل الروايات التي يذكرها
خطباء

المنبر وبعض الكتاب عن كسر عمر لضع السيدة فاطمة صحيحة برأيكم؟.

يبحث في سندها... (١) فلماذا احتاج في مسألة كسر الضلع إلى البحث في سندها للحكم بوقوعها مع إقراره بكونها من القضايا المشهورة ولم يحتج إلى البحث في سند الصحيفة لتصحيح نسبتها لبلوغه حد الشهرة؟! وهذا يعني أن القضية ليست في اتباع الدليل الذي طرحه (فضل الله) لنفسه بل يعود إلى أمر آخر في نفسه لا يود الكشف عنه فيتستر بهذه الآراء المعوجة والمتناقضة الصادرة عنه.

الملاحظة الثانية: أقحم (فضل الله) اسم السيد الخوئي (قدس سره) في البحث من خلال قوله بعدم انجبار ضعف السند بعمل المشهور، وفي هذا إيحاء بأن السيد الخوئي يشاركه القول في أمرين:

الأول: إن كل ما كان ضعيفا سنداً فهو مردود ولا يمكن القول بموجب محتواه، ومن ذلك مسألة كسر ضلع الزهراء عليها السلام.
الثاني: إن هذا داخل ضمن مسألة انجبار ضعف السند أو عدم انجباره بعمل المشهور، وقد أخطأ في كلا الأمرين.
أما الأمر الأول

فإن المقياس في الاخذ بمضمون الروايات ليس هو دوما صحة السند من ضعفه، فليس كل ما لم يثبت فيه سند صحيح فإن ذلك دليل على صحة طرحه وعدم الاخذ بموجبه، فإنه توجد في بعض الأحيان قرائن داخلية وخارجية تحيط بالرواية وتكتنفها تستوجب الوثوق بالصدور وتشهد لصحة محتوى الحديث.
وقد يقع الاختلاف بين العلماء في تحديد بعض القرائن ومدى تأثيرها في إثبات حجية الخبر وتصحيحه، ولكن مما لا شك فيه أن أصل وجود القرائن مؤثر في ذلك، ويمكن لنا الاستشهاد بما تعرض له بعض علمائنا لإثبات تأثير القرائن في تصحيح الخبر مع كونه مرسلأ أو ضعيفا من ناحية السند، ومن أمثلة ذلك:

١ - قال الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) عند ذكره لفضائل ومعجزات أمير المؤمنين عليه السلام: (ومن ذلك ما رواه أهل السير واشتهر الخبر به في العامة والخاصة

حتى نظمه الشعراء وخطب به البلغاء ورواه الفهماء من حديث الراهب بأرض كربلاء والصخرة، وشهرته يغني عن تكلف إيراد الاسناد له (٢).
وقال أيضا عن خطبته عليه السلام المعروفة ب (الشقيقة): (فأما خطبته عليه السلام التي رواها

عنه عبد الله بن عباس (رحمه الله) فهي أشهر من أن ندل عليها ونتحمل لثبوتها) (٣).

(١) نشرة فكر وثقافة: العدد ٤٢، ص ١.

(٢) الارشاد: ص ١٧٦.

(٣) الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة: ص ١٢٦ ط مكتب الاعلام الاسلامي، ص ٦٢ ط مكتبة
الداوري.

٢ - اعتمد السيد الخوئي (رضوان الله عليه) في توثيق مجموعة من الرجال على القرائن مع ضعف أسانيد الأحاديث المادحة أو عدم وجود عبارات التوثيق من الرجالين القدماء، ومن ذلك ما قاله في شأن عبد الله بن جعفر الطيار. فقد أورد ما ذكره الشيخ في رجاله عنه ولم يكن في كلام الشيخ ما فيد توثيقه، ثم أورد رواية مرسلة رواها الشيخ الصدوق في باب الثلاثة من الخصال فيها مدح وثناء له، والارسال كما هو معلوم بحسب الميزان السندي من موجبات ضعف الرواية، ثم عقب عليها بقوله: (جلالة عبد الله بن جعفر الطيار بن أبي طالب بمرتبة لا حاجة معها إلى الاطراء، ومما يدل على جلالته إن أمير المؤمنين عليه السلام كان يتحفظ عليه من القتل، كما كان يتحفظ على

الحسن والحسين عليهما السلام ومحمد بن الحنفية) (١).

ثم استدل السيد الخوئي (قدس سره) على جلالته بروايتين، تشير الأولى إلى تحفظ أمير المؤمنين عليه السلام على عبد الله بن جعفر من القتل والثانية إلى مكالمة بين عبد الله بن

جعفر ومعاوية، وكلا الروايتين أوردهما الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) في الخصال، وهذا هو سند الروايتين:

الرواية الأولى: قال الشيخ الصدوق: حدثنا أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، قالوا: حدثنا سعيد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن الحسين بن سعيد، قال: حدثني جعفر بن محمد النوفلي، عن يعقوب بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله جعفر بن أحمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، قال: حدثنا يعقوب بن عبد الله الكوفي، قال: حدثنا موسى بن عبيدة، عن عمرو بن أبي المقدم، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن محمد بن الحنفية (رضي الله عنه)، وعمرو بن أبي المقدم، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ... إلخ (٢). وفي سند الحديث من لا يعتمد السيد الخوئي نفسه على وثاقتهم كأحمد بن الحسين بن سعيد الذي ضعفه الرجاليون، وتوقف السيد الخوئي في حقه لتعارض التضعيف مع التوثيق بناء على قبول وثاقة من جاء في أسانيد كامل الزيارات، ومع رجوعه عن هذا التوثيق العام يبقى التضعيف بلا معارض، وكذلك في السند جعفر بن محمد النوفلي وهو مجهول، وجعفر بن أحمد وهو مجهول أيضا، ويعقوب بن عبد الله الكوفي وهو إما مهمل أو مجهول، وموسى بن عبيدة وهو مهمل، وأبو إسحاق على الطريق الأول في السند مهمل سواء أريد به أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله الهمداني أم أبو إسحاق السبيعي بن كليب، والحارث على الطريق الأول هو الحارث بن عبد الله الأعور

الهمداني الخالقي وهو ثقة لما يستظهر من عد البرقي إياه من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام،

-
- (١) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ١٣٨.
- (٢) الخصال: ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٥٨، باب السبعة - امتحان الله عز وجل أوصياء النبي في حياة الأنبياء
في سبعة
مواطن وبعد وفاتهم في سبعة مواطن.

وهو ثقة أيضا عند السيد الخوئي لروايته في تفسير القمي، ويظهر من عبارة العلامة الحلبي في حقه انه يذهب إلى حسنه (١).

الرواية الثانية: قال الشيخ الصدوق: حدثنا أبي (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي، وحدثنا محمد بن الحسن الوليد (رضي الله عنه)، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد وإبراهيم بن هاشم جميعا، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي قال: سمعت عبد الله بن جعفر الطيار يقول: كنا عند معاوية أنا والحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعمر بن أبي سلمة وأسامة بن زيد، فجرى بيني وبين معاوية كلام... إلخ (٢). وفي كلا الطريقين إلى سليم بن قيس أبان بن أبي عياش، وقد ذهب السيد الخوئي إلى تضعيفه.

وهكذا نلاحظ إن السيد الخوئي يوثقه لعبد الله بن جعفر لم يعتمد على السند الصحيح من الروايات، ولا يوجد في كلمات الرجالين القدماء تنصيص على توثيقه، بل استند إلى القرائن الدالة على وثاقته وجلالة مرتبته.

ويؤيد ذلك ما قاله السيد الخوئي (قدس سره) في الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري بعد أن أورد بعض الروايات المادحة له: (وهذه الروايات وإن كانت كلها ضعيفة إلا أن جلالة مقام جابر واضحة معلومة ولا حاجة معها إليها) (٣).

وكذلك ما قاله في شأن عبد العظيم الحسيني المدفون بالري بعد أن أورد بعض الأحاديث الضعيفة المادحة له: (والذي يهون الخطب أن جلالة مقام عبد العظيم وإيمانه غنية عن التشبث في إثباتها بأمثال هذه الروايات الضعاف) (٤).

وفي نفس هذا المورد يقول المير محمد باقر الحسيني الداماد: (من الذائع الشائع أن طريق الرواية من جهة أبي القاسم عبد العظيم بن عبد الله الحسيني المدفون بمشهد الشجرة بالري (رضي الله تعالى عنه وأرضاه) من الحسن لأنه ممدوح غير منصوص على توثيقه، وعندني أن الناقد البصير والمتبصر الخبير يستهجنان ذلك ويستقبحانه جدا، ولو لم يكن له إلا حديث عرض الدين وما فيه من حقيقة المعرفة، وقول سيدنا الهادي أبي الحسن الثالث عليه السلام له: يا أبا القاسم أنت ولينا حقا، مع ما له من النسب الظاهر والشرف الباهر لكفاه، إذ ليس سلالة النبوة والطهارة كأحد من الناس إذا ما آمن واتقى وكان عند آباءه الطاهرين مرضيا مشكورا، فكيف وهو صاحب الحكاية المعروفة التي

قد

(١) رجال العلامة الحلبي: ص ٥٤، الباب الرابع من الفصل السادس رقم ٨.

(٢) الخصال: ج ٢، ص ٤٧٧، ح ٤١، أبواب الاثني عشر - باب الخلفاء والأئمة بعد النبي صلى الله عليه

وآله اثني عشر عليهم السلام.
(٣) معجم رجال الحديث: ج ٤، ص ١٥.
(٤) معجم رجال الحديث: ج ١٠، ص ٤٩.

أوردها النجاشي في ترجمته وهي ناطقة بجلالة قدره وعلو درجته... (١). وكذلك استدل السيد الخوئي على وثاقة إبراهيم بن هاشم القمي على جملة أمور منها: (انه أول من نشر حديث الكوفيين بقم. والقميون قد اعتمدوا على رواياته، وفيهم من هو مستصعب في أمر الحديث، فلو كان فيه شائبة الغمز لم يكن يتسالم على أخذ الرواية عنه وقبول قوله) (٢). وقال السيد الداماد (قدس سره) أيضا: (الأشهر الذي عليه الأكثر عد الحديث من جهة إبراهيم بن هاشم أبي إسحاق القمي في الطريق حسنا، ولكن في أعلى درجات الحسن التالية لدرجة الصحة لعدم التنصيص عليه بالتوثيق، والصحيح الصريح عندي أن الطريق من جهته صحيح، فأمره أجل وحاله أعظم من أن يتعدل ويتوثق بمعدل وموثق غيره، بل غيره يتعدل ويتوثق بتعديله وتوثيقه إياه، كيف وأعظم أشياخنا الفخام كرئيس المحدثين والصدوق والمفيد وشيخ الطائفة ونظرائهم ومن في طبقتهم ودرجتهم ومرتبتهم والأقدمين والأحدثين شأنهم أجل وخطبهم أكبر من أن يظن بأحد منهم أنه قد حاج إلى تنصيص ناص وتوثيق موثق... (٣)).

وقال السيد الخوئي في المفضل بن عمر: (وأما ما تقدم من الروايات الواردة في ذمة فلا يتعد بما هو ضعيف السند منها، نعم ان ثلاث روايات منها تامة السند إلا أنه لا بد من رد علمها إلى أهلها فإنها لا تقاوم ما تقدم من الروايات الكثيرة المتضاربة التي لا يبعد دعوى العلم بصدورها من المعصومين إجمالا على أن فيها ما هو الصحيح سندا،

(١) الرواشح السماوية: ص ٥٠.

ومستند كلام السيد الداماد الأخير هو ما رواه الكليني بسند صحيح عن سليمان بن جعفر قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: (إن علي بن عبيد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وامرأته وبنيه من أهل الجنة، ثم قال: من عرف هذا الامر من ولد علي وفاطمة عليهما السلام لم يكن كالناس) (الكافي: ج ١، ص ٣٣٧، ح ١).

وأصل الواقعة كاملة ما ذكره الكشي بإسناده إلى سليمان بن جعفر قال: (قال لي علي بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم: أشتهي أن أدخل على أبي الحسن الرضا عليه السلام أسلم عليه، قلت: فما يمنعك من ذلك؟ قال: الاجلال والهيبة له وأتقي عليه، قال: فاعتل أبو الحسن عليه السلام علة خفيفة وقد عاده الناس فلقيت علي بن عبيد الله فقلت: قد جاءك ما تريد، قد اعتل أبو الحسن عليه السلام علة خفيفة وقد عاده الناس، فإن أردت الدخول عليه فاليوم، قال: فجاء إلى أبي الحسن عليه السلام عائدا، فلقيه أبو الحسن عليه السلام بكل ما يحب من المكرمة والتعظيم، وفرح بذلك علي بن عبيد الله فرحا شديدا، ثم مضى علي بن عبيد الله فعاده أبو الحسن عليه السلام وأنا معه، فجلس حتى خرج من كان في البيت، فلما خرجنا أخبرتني مولاة لنا أن أم

سلمة امرأة
علي بن عبيد الله كانت من وراء الستر تنظر إليه، فلما خرج عليه السلام خرجت وانكبت على الموضع الذي
كان أبو
الحسن عليه السلام فيه جالسا تقبله وتمسح به.
قال سليمان: ثم دخلت علي بن عبيد الله فأخبرني بما فعلت أم سلمة فخبرت به أبا الحسن عليه السلام،
فقال:
يا سليمان إن علي بن عبيد الله وامرأته وولده من أهل الجنة، يا سليمان إن ولد علي وفاطمة عليهما السلام
إذا عرفهم الله
هذا الامر لم يكونوا كالناس).
وقال النجاشي في حقه: (كان أزد آل أبي طالب في زمانه، واختص بموسى الرضا عليه السلام، واختلط
بأصحابنا
الامامية). (راجع معجم رجال الحديث: ج ١٢، ص ٨٧. سفينة البحار: ج ٦، ص ٤٢٩).
(٢) معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٣١٧.
(٣) الرواشح السماوية: ص ٤٨.

فلا بد من حملها على ما حملنا عليه ما ورد في ذم زرارة ومحمد بن مسلم ويزيد بن معاوية وأضرابهم. ويؤكد ذلك أن الاختلاف إنما هو في الروايات التي رويت عن الصادق عليه السلام، وأما ما روي عن الكاظم والرضا عليهما السلام فكلها مادحة على ما تقدم، وهذا

يكشف عن ان القدح الصادر عن الصادق عليه السلام إنما كان لعله ويكفي في جلالته المفضل تخصيص الامام الصادق عليه السلام إياه بكتابه المعروف بتوحيد

المفضل، وهو الذي سماه النجاشي بكتاب فكر، وفي ذلك دلالة واضحة على أن المفضل كان من خواص أصحابه ومورد عنايته (١).
فقول هؤلاء الاعلام يدل على أن علمائنا الأبرار (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) لم يكونوا يعتمدون في تصحيح الرواية على النظر في الأسانيد فقط والاكتفاء بما يذكره

الرجاليون من التوثيقات الواردة في حقهم، بل كانوا يلاحظون الرواية ومجموع ما تضمنه من قرائن بحيث يستوجب ذلك اطمئنانا بالصدور.
ويمكن تقسيم القرائن التي تشهد بصحة الخبر إلى نوعين:
أ - القرائن الداخلية:

ويمكن القول إن من القرائن الداخلية ما يلي:

١ - اشتغال الرواية على المواعظ الأخلاقية الرفيعة التي يضعف العقل البشري الاعتيادي عن إخطارها - وبمراتب دانية - في تفكيره، وكذلك الأدلة العقلية المتينة على

توحيد الله وبعثة الأنبياء. ولهذا نجد أن أبا منصور الطبرسي في مقدمة كتاب الاحتجاج يبرر عدم ذكره لأسانيد أحاديثه بقوله: (ولا نأتي في أكثر ما نورد من الاخبار بإسناده إما لوجود الاجماع عليه أو موافقته لما دلت العقول عليه) (٢).

فإن الأساس في ذكر الأحاديث الدالة على وجود الله وغير ذلك مما يحتاج في الاستدلال عليه إلى الأدلة العقلية هو مدى احتوائها على البرهان والحجة، فلو كان الحديث مفتقرا إلى السند الصحيح مع إرشاده للدليل العقلي والبرهان الواضح فإنه سيؤدي إلى المطلوب، أما إذا كان الحديث قاصرا عن إثبات المطلوب بالحجة الدامغة - على سبيل الفرض والاحتمال - فإنه لن يكون مجديا وإن ورد بالسند الصحيح.

وعلى سبيل المثال روى الشيخ الكليني (قدس سره) في الكافي في باب (أنه عز وجل لا يعرف إلا به) من كتاب التوحيد عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن علي بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيعة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (سئل أمير المؤمنين عليه السلام: بم عرفت ربك؟ قال: بما عرفني

نفسه، قيل: وكيف عرفك نفسه؟ قال عليه السلام: لا يشبهه صورة ولا يحس بالحواس
ولا

-
- (١) معجم رجال الحديث: ج ١٨، ص ٣٠٣.
(٢) الاحتجاج: ج ١، ص ٤ ط دار الأسوة.

يقاس بالناس، قريب في بعده، بعيد في قربه، فوق كل شيء ولا يقال شيء فوقه، أمام كل شيء ولا يقال له أمام، داخل في الأشياء لا كشيء داخل في شيء، وخارج من الأشياء لا كشيء خارج من شيء، سبحان من هو هكذا ولا هكذا غيره، ولكل شيء مبتدأ (١). فهل نرد هذه الرواية ونصد عن عميق معانيها وعظيم ألقها لضعفها سندا، ولا أقل من جهة الارسال؟! إن معارفها الغزيرة التي تقصر عقولنا عن الإحاطة بجميع أبعادها هي بذاتها أكبر شاهد على صحتها، ونحن في غنى عن إجهاد أنفسنا لإثبات صحة السند في أمثال هذا الحديث.

٢ - اشتمال الرواية على العبارات البليغة والمحتوى الرفيع الذي يكشف عن صدورها عن المعصومين، حيث أن كلامهم عليهم السلام فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق، ومن ذلك

خطب نهج البلاغة ودعاء كميل ودعاء عرفة ودعاء أبي حمزة الشمالي، ونكتفي في مقام

الاستشهاد بما ذكره عدة من الاعلام:

أ - الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (قدس سره) حينما سئل عن سند دعاء الصباح، فكان مما كتبه في الجواب: (لا يخفى على أحد ان لكل طائفة من أرباب الفنون والعلوم بل لكل أمة بل لكل بلد أسلوبا خاصا من البيان ولهجة متميزة عن غيرها، فلهجة اليزدي غير لهجة الاصفهاني، ونعمة الاصفهاني غير نعمة الطهراني والخراساني، والكل فارسي إيراني، وللأئمة عليهم السلام أسلوب خاص في الثناء على الله

والحمد لله والضراعة له والمسألة منه، يعرف ذلك لمن مارس أحاديثهم وأنس بكلامهم وخاض في بحار أدعيتهم ومن حصلت له تلك الملكة وذلك الانس لا شك في أن هذا الدعاء صادر منهم، وهو أشبه ما يكون بأدعية الأمير عليه السلام مثل دعاء كميل وغيره، فإن

لكل إمام لهجة خاصة وأسلوبا خاصا على تقاربها وتشابها جميعا، وهذا الدعاء في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة والمتانة والقوة مع تمام الرغبة والخضوع والاستعارات العجيبة، انظر إلى أول فقرة منه: (يا من دلح لسان الصباح بنطق تبلجه)، وأعجب لبلاغتها وبديع استعارتها، وإذا اتجهت إلى قوله: (يا من دل على ذاته بذاته) تقطع بأنها من كلماتهم عليهم السلام مثل قول زين العابدين: (بك عرفتك وأنت دللتني عليك)،

وبالجملة فما أجود ما قال بعض علمائنا الاعلام: (إننا كثيرا ما نصحح الأسانيد بالمتون)

ب - السيد محمد باقر الحسيني المرعشي الداماد فقد قال في بيان العلامات التي يتميز

بها الحديث الضعيف من غيره: (ويعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه بالوضع أو ما ينزل منزلة الاقرار من قرينة الحال الدالة على الوضع والاختلاق، فإقراره يحكم على ذلك الحديث بحسب ظاهر الشرع بما يحكم على الموضوع في نفس الامر وإن لم

-
- (١) الكافي: ج ١، ص ٨٥، ح ٢.
(٢) الفردوس الاعلى: ص ٥٠.

يكن يحصل بذلك حكم قطعي بات بالوضع لجواز كذبه في إقراره، وقد يعرف أيضا بركاكة ألفاظ المروي وسخافة معانيها وما يجري مجرى ذلك، كما قد يحكم بصحة المتن

مع كون السند ضعيفا إذا كان فيه من أساليب الرزانة وأفانين البلاغة وغامضات العلوم وخفيات الاسرار ما يأبى إلا أن يكون صدوره من خزنة الوحي وأصحاب العصمة وحزب روح القدس ومعادن القوة القدسية) (١).

ج - السيد أبو القاسم الخوئي في مواضع متعددة من تقارير درسه، فقد أورد في مبحث التنجيم رواية ذكرها الحر العاملي في كتابه الوسائل، ثم قال: (ضعيفة لعبد الله بن عوف وعمر بن سعد ومحمد بن علي القرشي وغيرهم، ولكن آثار الصدق منها ظاهرة...) (٢). وفي مبحث جواز ارتزاق القاضي من بيت المال استدل على ذلك بوجوه منها فقرة واردة في عهد الامام علي عليه السلام لمالك الأشتر، ثم قال: (والعهد وإن

نقلا مرسلا إلا أن آثار الصدق منه لائحة كما لا يخفى للناظر إليه...) (٣). وفي مبحث

حرمة الولاية من قبل الجائر قال: (ويدل على الحرمة أيضا ما في رواية تحف العقول من قوله عليه السلام: (إن في ولاية الوالي الجائر دروس الحق كله وإحياء الباطل كله، وإظهار

الظلم والجور والفساد، وإبطال الكتب، وقتل الأنبياء، وهدم المساجد، وتبديل سنة الله وشرايعه، فلذلك حرم العمل ومعونتهم والكسب معهم إلا بجهة الضرورة نظير الضرورة إلى الدم والميتة)، وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة السند...، إلا أن تلك التعليقات المذكورة فيها تعليقات صحيحة، فلا بأس بالتمسك بها) (٤).

د - الشيخ الأستاذ حسين الوحيد الخراساني (دام ظله) في درس الفقه من يوم الثلاثاء ١١ جمادى الثانية ١٤١٨ هـ، حيث أكد على اعتبار كتاب نهج البلاغة وبعض الروايات عالية المضامين، فقد عبر عن رواية واردة في عيون أخبار الرضا بأنها رواية شريفة، وقال: (إن نفس مضمونها شاهد على صدورها من الامام عليه السلام)، ثم قال في

موضع آخر تعليقا على حديث (الاسلام يعلو ولا يعلى عليه) بعد أن ذكر أنها من رسائل الصدوق التي لا دليل على حجيتها: (وفي رأينا فإن مثل هذه الجمل صادرة عنهم، ولا ينبغي النظر في سندها، ولذا فإن من الخطأ إدراج بعض الروايات ذات المضامين العالية ضمن مبحث صحة السند في الأصول، إذ لا وجه مع علو المضمون لصدور العبارة عن غير المعصوم عليه السلام، ومن هنا فلا حاجة للبحث في سند مثل كلمات

نهج البلاغة)، ثم أورد سماحته بعض كلمات أمير المؤمنين عليه السلام ذات المضامين

العالية
الواردة في نهج البلاغة.

-
- (١) الرواشح السماوية: ص ١٩٣ .
(٢) مصباح الفقهة: ج ١، ص ٢٢٣ ط دار الهادي، ج ١، ص ٢٥١ ط وجداني.
(٣) مصباح الفقهة: ج ١، ص ٣٤٤ ط دار الهادي، ج ١، ص ٢٦٨ ط وجداني.
(٤) مصباح الفقهة: ج ٢، ص ١٥٣ ط دار الهادي، ج ١، ص ٤٣٦ ط وجداني.

وفي هذا المضممار أجاب السيد محسن الأمين في كتابه أعيان الشيعة ضمن كلام طويل عن بعض الاعتراضات الموجهة لكتاب نهج البلاغة التي تشكك في مدى صحة نسبته إلى الامام علي عليه السلام، وكان مما ذكره في الجواب:

(نهج البلاغة بعد كلام النبي صلى الله عليه وآله فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق لا يرتاب فيه

إلا من غطي الهوى على بصيرته. ليس نهج البلاغة مرجعا للاحكام الشرعية حتى نبحت عن أسانيده ونوصله إلى علي عليه السلام، إنما هو منتخب من كلامه في المواعظ

والنصائح وأنواع ما يعتمده الخطباء من مقاصدهم. ولم يكن غرض جامعته إلا جمع قسم من الكلام السابق في ميدان الفصاحة والبلاغة على حد ما يجمع غيره من كلام الفصحاء والبلغاء الجاهليين والاسلاميين من الصحابة وغيرهم بسند وبغير سند ولم نركم تعترضون على أحد في نقله لخطبة أو كلام بدون سند وهو في الكتب يفوق الحد

إلا على نهج البلاغة، ليس هذا إلا لشيء في النفس مع ان جل ما فيه مروى بالأسانيد في الكتب المشهورة المتداولة... إن نهج البلاغة مع صحة أسانيده في الكتب وجماله قدر جامعته وعدالته ووثاقته لا يحتاج إلى شاهد على صحة نسبته إلى إمام الفصاحة والبلاغة بل له منه عليه شواهد...، قلنا إن نهج البلاغة لا يحتاج إلى شاهد بل هو شاهد بنفسه لنفسه كما لا تحتاج الشمس إلى شاهد إنها الشمس) (١).

ولدفع نفس هذه الشبهات قال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة: (وقد شغف الناس في المواعظ بكلام كاتب محدث يعرف بابن أبي الشحناء العسقلاني، وأنا أورد هاهنا خطبة من مواعظه هي أحسن ما وجدته له ليعلم الفرق بين الكلام الأصيل والمولد:

(أيها الناس، فكلوا أنفسكم من حلقات الآمال المتعبة وخففوا ظهوركم من الآصار المستحقة، ولا تسيموا أطماعكم في رياض الأمانى المتشعبة، ولا تميلوا صغواكم إلى زبارج الدنيا المحببة، فتظل أجسامكم في هشائمهامة عاملة نصبة! أما علمتم أن طباعها على الغدر مركبة، وأنها لأعمار أهلها منتهبة، ولما ساءهم منتظرة مرتقبة، في هبتها راجعة متعقبة! فانضوا رحمكم الله ركائب الاعتبار مشرقة ومغربة، وأجروا خيول التفكير مصعدة ومصوبة، هل تجدون إلا قصورا على عروشها خربة، وديارا معطشة من أهلها مجدبة! أين الأمم السالفة المتشعبة، والجبابرة الماضية المتغلبة، والملوك المعظمة المرجبة، أولو الحفدة والحجة والزخارف المعجبة، والجيوش الحرارة اللجة والخيام الفضفاضة المطبنة، والجياد الأعوجية المحبنة، والمصاعب الشدقمية المصحبة، واللدان المثقفة المدربة، والمأذية الحصينة المنتخبة، طرقت والله خيامهم غير منتهبة، وأزارتهم من دون

الأسقام سيوفا معطبة، وسيرت إليهم الأيام من نوبها كتائب مكتبة، فأصبحت أظفار
المنية من مهجهم قانية مختضبة، وغدت أصوات النادبات عليهم مجلبة، وأكلت

(١) أعيان الشيعة: ج ١، ص ٧٩.

لحومهم هوام الأرض السغبة. ثم انهم مجموعون ليوم لا يقبل فيه عذر ولا معتبة، وتجازى كل نفس بما كانت مكتسبة، فسعيدة مقربة تجري من تحتها الأنهار مثوبة، وشقية

معذبة في النار مكبكة). هذه أحسن خطبة خطبها هذا الكاتب، وهي كما تراها ظاهرة التكلف بينة التوليد تخطب على نفسها، وإنما ذكرت هذا لان كثيرا من أرباب الهوى يقولون: إن كثيرا من نهج البلاغة كلام محدث صنعه قوم من فصحاء الشيعة، وربما عزوا بعضه إلى الرضي أبي الحسن وغيره، وهؤلاء قوم أعمت العصبية أعينهم فضلوا عن النهج الواضح وركبوا بنيات الطريق، ضلالا وقلّة معرفة بأساليب الكلام، وأنا أوضح لك بكلام مختصر ما في هذا الخاطر من الغلط فأقول:

لا يخلو إما أن يكون كل نهج البلاغة مصنوعا ملحونا أو بعضه، والأول باطل بالضرورة لأننا نعلم بالتواتر صحة إسناد بعضه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وقد نقل المحدثون

كلهم أو جلهم والمؤرخون كثيرا منه، وليسوا من الشيعة لينسبوا إلى غرض في ذلك. والثاني يدل على ما قلناه، لان من قد أنس بالكلام والخطابة وشدا طرفا من علم البيان وصار له ذوق في هذا الباب لا بد أن يفرق بين الكلام الركيك والفصيح وبين الفصيح والأفصح وبين الأصيل والمولد، وإذا وقف على كراس واحد يتضمن كلاما لجماعة من الخطباء أو لاثنتين منهم فقط، فلا بد أن يفرق بين الكلامين ويميز بين الطريقتين. ألا ترى انا مع معرفتنا بالشعر ونقده لو تصفحنا ديوان أبي تمام، فوجدناه قد كتب في أثنائه قصائد أو قصيدة واحدة لغيرها، لعرفنا بالذوق مباينتها لشعر أبي تمام ونفسه وطريقته ومذهبه في القريض، ألا ترى ان العلماء بهذا الشأن حذفوا من شعره قصائد كثيرة منحولة إليه لمباينتها لمذهب في الشعر، وكذلك حذفوا من شعر أبي نواس شيئا كثيرا لما ظهر لهم أنه ليس من ألفاظه ولا من شعره، وكذلك غيرهما من الشعراء، ولم يعتمدوا في ذلك إلا على الذوق خاصة.

وأنت إذا تأملت نهج البلاغة وجدته كله ماء واحدا، ونفسا واحدا، وأسلوبا واحدا، كالجسم البسيط الذي ليس بعض من أبعاضه مخالفا لباقي الأبعاض في الماهية، وكالقرآن العزيز أوله كأوسطه، وأوسطه كآخره، وكل سورة منه، وكل آية مماثلة في المأخذ والمذهب والفن والطريق والنظم لباقي الآيات والسور، ولو كان بعض نهج البلاغة منحولا وبعضه صحيحا لم يكن ذلك كذلك، فقد ظهر لك بهذا البرهان الواضح ضلال من زعم أن هذا الكتاب أو بعضه منحول إلى أمير المؤمنين عليه السلام (١).

ه - العلامة محمد باقر المجلسي عند تعرضه لسند الزيارة الجامعة الكبيرة المروية في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي، حيث قال: (مجهول، ولكن نفس الزيارة شاهد عدل على صحتها) (٢).

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١٠، ص ١٢٦ - ١٢٩.
(٢) ملاذ الأحيار: ج ٩، ص ٢٤٧.

وقال السيد عبد الله شبر عن هذه الزيارة: (لا يخفى على أولي البصائر النقادة وأرباب الأذهان الوقادة وذوي العقول السليمة وأصحاب الافهام المستقيمة أن الزيارة الجامعة الكبيرة أعظم الزيارات شأنًا وأعلها مكانة ومكانا، وأن فصاحة ألفاظها وفقراتها وبلاغة مضامينها وعباراتها تنادي بصدورها من عين صافية نبعت من ينابيع الوحي والالهام، وتدعو إلى أنها خرجت من ألسنة نواميس الدين ومعقل الأنام، فإنها فوق كلام المخلوق وتحت كلام الخالق الملك العلام، وقد اشتملت على الإشارة إلى جملة من الأدلة والبراهين المتعلقة بمعارف أصول الدين وأسرار الأئمة الطاهرين ومظاهر

صفات رب العالمين،... وقد اشتهرت بين الشيعة الأبرار اشتهار الشمس في رابعة النهار، وجواهر مبانيها وأنوار معانيها دلائل حق وشواهد صدق على صدورها عن صدور حملة العلوم الربانية وأرباب الاسرار الفرقانية المخلوقين من الأنوار الإلهية فهي كسائر كلامهم الذي يغني فصاحة مضمونه وبلاغة مشحونه عن ملاحظة سنده كنهج البلاغة والصحيفة السجادية وأكثر الدعوات والمناجاة... (١). ولقد أحسن وأجاد (رضوان الله عليه)، (وأصاب تمرة الغراب).

ب - القرائن الخارجية:

ويمكن أن نعد من القرائن الخارجية المستوجبة للوثوق بالخبر ما يلي:

١ - أخبار المغيبات لمن لم تتحقق له تلك الاخبار في الواقع إلى حسن سماعه بها، فيكفي مثلا لتصحيح صدور حديث (نباح كلاب الحوآب) من النبي صلى الله عليه وآله لمن بلغه ذلك

بسند ضعيف في السنة العشرين من الهجرة هو تحققه في السنة السادسة والثلاثين منها، وكذلك إخباره صلى الله عليه وآله بقتل ولده الحسين عليه السلام وجعل القارورة التي كانت عند أم

سلمة شاهدا على ذلك، وفي زماننا هذا يكفي لتصحيح قسم من أخبار المغيبات التي وصلتنا بسند ضعيف والمتطرفة لعلامات ظهور الامام المهدي عليه السلام هو تحققها في

المستقبل القريب بإذن الله تعالى.

٢ - ومن القرائن التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام احتواء الخبر على مثالب أعدائهم مع ما كانوا فيه من عصور التقية التي

تستوجب التحفظ على النفس وعدم نشر ما يتسبب في إتلافها، فإن مثل هذا بحد ذاته من أكبر القرائن المحيطة بالخبر والتي تشهد على صحته، هذا فضلا عما تعددت مصادر

وموارد ذكره في الكتب، لأنه كاشف عن مدى انتشار تلك الاخبار بحيث وصلت إلى

من بعدهم مع وجود عوامل الضغط والبطش والتحرير والارهاب والتنكيل، ولعل هذا يفسر جانباً من عدم انتشار قسم لا يستهان به من فضائل أهل البيت عليهم السلام ومثالب

أعدائهم إلا بعد مضي عقود كثيرة مورس خلالها كل أنواع القهر والظلم بشيعة أهل البيت عليهم السلام ومواليهم.

(١) الأنوار اللامعة: ص ٢٩ و ٣١.

التنكيل في عهد معاوية بمن ينشر الفضائل والمثالب
بدأ منع نشر أخبار الفضائل والمثالب بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة
في عهد أبي

بكر وعمر بن الخطاب، حيث تم منع تدوين الحديث وجرى توصية العمال والرسول
وأصحاب النبي صلى الله عليه وآله بعدم التحدث بما سمعوه من النبي صلى الله عليه
وآله، وكذلك ضرب من

يكثروا الرواية للحديث وإجبار البعض على الإقامة الاجبارية في المدينة المنورة كي لا
ينتشر حديث النبي صلى الله عليه وآله بين الناس، ثم جمعت أحاديث النبي صلى الله
عليه وآله وأحرقت...

ولكن التنكيل والمطاردة والبطش بسبب نشر أحاديث فضائل أهل البيت عليهم السلام
ومطاعن أعدائهم دخل طوراً جديداً وانتقل إلى مرحلة متقدمة مع بداية الدولة الأموية
في عهد معاوية بن أبي سفيان. فقد روى الطبري في تاريخه ضمن أحداث سنة
إحدى وخمسين هجرة قصة مقتل حجر بن عدي (رضوان الله عليه)، وجاء فيها: (إن
معاوية بن أبي سفيان لما ولي المغيرة بن شعبة على الكوفة في جمادى سنة إحدى
وأربعين دعاه، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد فإن لذي الحلم قبل اليوم ما
تقرع العصا، وقد قال المتمسك:

لذي الحلم قبل اليوم ما تقرع العصا* وما علم الانسان إلا ليعلما
وقد يجزي عنك الحكيم بغير التعليم، وقد أردت إيضاءك بأشياء كثيرة، فأنا تاركها
اعتماداً على بصرك بما يرضيني ويسعد سلطانني، ويصلح به رعيتي، ولست تاركا
إيضاءك بخصلة: لا تتحم عن شتم علي وذمه، والترحم على عثمان والاستغفار له،
والعيب على أصحاب علي والاقصاء لهم وترك الاستماع منهم، وبإطراء شيعة عثمان
رضوان الله عليه والإدناء لهم والاستماع منهم. فقال المغيرة: فقد جربت وجربت
وعملت قبلك لغيرك، فلم يذمم بي دفع ولا رفع ولا وضع، فستبلو فتحمد أو تدم.
قال: بل نحمد إن شاء الله...، وأقام المغيرة على الكوفة عاملاً لمعاوية سبع سنين
وأشهرها وهو من أحسن شئ سيرة، وأشدّه حبا للعافية، غير أنه لا يدع ذم علي
والوقع فيه! والعيب لقتلة عثمان واللعن لهم، والدعاء لعثمان بالرحمة والاستغفار له
والتركية لأصحابه...) (١).

بين المغيرة وصعصعة بن صوحان:

كما أورد الطبري ضمن أحداث سنة ثلاث وأربعين هجرية خروج المستورد بن علفة
الخارجي، وكان مما جاء في ذلك: (ثم إن المغيرة بن شعبة أخبر خبرهم فدعا رؤساء
الناس فقال: إن هؤلاء الأشقياء قد أخرجهم الحين وسوء الرأي، فمن ترون أبعث
إليهم؟ فقام إليه عدي بن حاتم فقال: كلنا لهم عدو ولرأيهم مسفه وبطاعتك
مستمسك، فأينا شئت سار إليهم.

(١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢١٨ ط دار الكتب العلمية.

(٢٩٦)

فقام معقل بن قيس فقال: إنك لا تبعث إليهم أحدا ممن ترى حولك من أشرف المصر إلا وجدته سامعا مطيعا، ولهم مفارقا، ولهلاكهم محبا، ولا أرى أصلحك الله أن تبعث إليهم أحد من الناس أعدى لهم وأشد عليهم مني، فابعثني إليهم فإني أكفيكم بإذن الله، فقال: اخرج على اسم الله، فجهز معه ثلاثة آلاف رجل. وقال المغيرة لقيصة بن الدمون: ألصق لي بشيعة علي فأخرجهم مع معقل بن قيس، فإنه كان من رؤوس أصحابه، فإذا بعث بشيعة الذين كانوا يعرفون فاجتمعوا جميعا استأنس بعضهم ببعض وتناصحوا، وهم أشد استحلالا لدماء هذه المارقة، وأجراً عليهم من غيرهم، وقد قاتلوا قبل هذه المرة.

قال أبو مخنف: فحدثني الأسود بن قيس، عن مرة بن منقذ النعمان، قال: كنت أنا فيمن ندب معه يومئذ، قال: لقد كان صعصعة بن صوحان قام بعد معقل بن قيس وقال: ابعثني إليهم أيها الأمير، فأنا والله لدمائهم مستحل، وبحملها مستقل، فقال: اجلس فإنما أنت خطيب، فكان أحفظه ذلك وإنما قال ذلك لأنه بلغه أنه يعيب عثمان بن عفان (رض) ويكثر ذكر علي ويفضله!

وقد كان دعاه فقال: إياك أن يبلغني عنك أنك تعيب عثمان عند أحد من الناس، وإياك أن يبلغني عنك أنك تظهر شيئا من فضل علي علانية، فإنك لست بذاكر من فضل علي شيئا أجعله، بل أنا أعلم بذلك! ولكن هذا السلطان قد ظهر وقد أخذنا بإظهار عيبه للناس، فنحن ندع كثيرا مما أمرنا به، ونذكر الشيء الذي لا نجد منه بدا، ندفع به هؤلاء القوم عن أنفسنا تقية، فإن كنت ذاكرة فضله فاذكره بينك وبين أصحابك وفي منازلكم سرا، وأما علانية وفي المسجد فإن هذا لا يحتمله الخليفة لنا ولا يعذرنا به، فكان يقول له: نعم أفعل، ثم يبلغه أنه قد عاد إلى ما نهاه عنه، فلما قام إليه وقال له: ابعثني إليهم، وجد المغيرة قد حقد عليه خلافة إياه فقال: اجلس فإنما أنت خطيب، فأحفظه فقال له: أو ما أنا إلا خطيب! أجل والله، إني للخطيب الصليب الرئيس، أما والله لو شهدتني تحت راية عبد القيس يوم الجمل حيث اختلفت القنا، فشؤون تفرى وراية تختلى لعلمت أني الليث الهزبر، فقال: حسبك الان، لقد أوتيت لسانا فصيحاً، ولم يلبث قبيصة بن الدمون أن أخرج الجيش مع معقل، وهم ثلاثة ألف نقاوة الشيعة وفرسانهم) (١).

تأثير البطش الأموي في كلام الشيخ المفيد:

وقال الشيخ المفيد (رضوان الله عليه):

(ومن آياته عليه السلام وبيناته التي انفرد بها ممن عداه ظهور مناقبه في الخاصة والعامه،

وتسخير الجمهور لنقل فضائله وما خصه الله به من كرايمه وتسليم العدو من ذلك بما فيه الحجة عليه، هذا مع كثرة المنحرفين عنه والأعداء له، وتوفر أسباب دواعيهم إلى

(١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ١٨٢ ط دار الكتب العلمية.

(٢٩٧)

كتمان فضله وجحد حقه، وكون الدنيا في يد خصومه وإنحرافها عن أوليائه، وما اتفق لأضداده من سلطان الدنيا وحمل الجمهور على إطفاء نوره ودحض أمره وخرق الله العادة بنشر فضائله وظهور مناقبه، وبتسخير الكل للاعتراف بذلك والاقرار بصحته، واندحاض ما احتال به أعداؤه في كتمان مناقبه وجحد حقوقه حتى تمت الحجة له وظهر البرهان بحقه.

ولما كانت العادة جارية بخلاف ما ذكرناه فيمن اتفق له من أسباب خمول أمره ما اتفق لأمير المؤمنين عليه السلام فانخرقت العادة فيه، دل ذلك على بينونته من الكافة بياهر الآية على ما وصفناه.

وقد شاع الخبر واستفاض عن الشعبي أنه كان يقول: لقد كنت أسمع خطباء بني أمية يسبون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على منابرهم وكأنما يشال بضبعه إلى

السماء، وكنت أسمعهم يمدحون أسلافهم على منابرهم وكأنهم يكشفون عن جيفة. وقال الوليد بن عبد الملك لبنيه يوماً: يا بني عليكم بالدين فإنني لم أر الدين بنى شيئاً فهدمته الدنيا، ورأيت الدنيا قد بنيت بنيانا فهدمه الدين، ما زلت أسمع أصحابنا وأهلنا يسبون علي بن أبي طالب عليه السلام ويدفنون فضائله ويحملون الناس على شنآنه فلا

يزيده ذلك من القلوب إلا قربا، ويجتهدون في تقريبيهم من نفوس الخلق فلا يزيدهم ذلك من القلوب إلا بعدا.

وفيما انتهى إليه الامر من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام والحيلولة بين العلماء ونشرها ما

لا شبهة فيه على عاقل حتى كان الرجل إذا أراد أن يروي عن أمير المؤمنين عليه السلام رواية

لم يستطع أن يضيفها إليه بذكر اسمه ونسبه، وتدعوه الضرورة آلى أن يقول: حدثني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، أو يقول: حدثني رجل من قريش، ومنهم من

يقول: حدثني أبو زينب. وروى عكرمة عن عايشة في حديثها له بمرض رسول الله صلى الله عليه وآله ووفاته، فقالت في جملة ذلك فخرج رسول الله متوكيا على رجلين من أهل بيته

أحدهما الفضل بن العباس، فلما حكى عنها ذلك لعبد الله بن العباس قال له: أتعرف الرجل الآخر؟ قال: لا، لم تسمه لي، قال: ذاك علي بن أبي طالب عليه السلام، وما كانت

امنا تذكره بخير وهي تستطيع.

وكانت الولاية الجور تضرب بالسياط من ذكره بخير بل تضرب الرقاب على ذلك وتعرض للناس بالبراءة منه، والعادة جارية فيمن اتفق له ذلك ألا يذكر على وجه بخير فضلا عن أن تذكر له فضائل أو تروى له مناقب أو تثبت له حجة بحق، وإذا كان ظهور فضائله وانتشار مناقبه على ما قدمنا ذكره من شياع ذلك في الخاصة والعامة وتسخير العدو والولي لنقله ثبت خرق العادة فيه، وبأن وجه البرهان في معناه بالآية الباهرة على ما قدمناه (١).

(١) الارشاد: ص ١٦٣.

ومن كلام ابن أبي الحديد:
أما ابن أبي الحديد المعتزلي فقد أسهب في شرحه لنهج البلاغة هذا الجانب وبين مدى تأثير البطش والقمع الأموي في التستر على فضائل أهل البيت عليهم السلام وشيوع الأكاذيب والفضائل المختلفة لأعدائهم، ونحن ننقله بطوله لما فيه من تصوير دقيق للاحداث في تلك المرحلة. فقد قال:
(وقد روي أن أبا جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام قال لبعض أصحابه:...

ووجد الكاذبون الجاحدون لكذبهم وجحودهم موضعاً يتقربون به إلى أوليائهم وقضاة السوء وعمال السوء في كل بلدة، فحدثوهم بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، ورووا عنا ما لم نقله وما لم نفعله لبيغضونا إلى الناس، وكان عظم ذلك وكبره زمن معاوية بعد موت الحسن عليه السلام، فقتلت شيعتنا بكل بلدة، وقطعت الأيدي والأرجل على الظنة، وكان من يذكر بحبنا والانقطاع إلينا سجن أو نهب ماله أو هدمت داره، ثم لم يزل البلاء يشتد ويزداد إلى زمان عبيد الله بن زياد قاتل الحسين عليه السلام، ثم جاء الحجاج فقتلهم كل قتلة وأخذهم بكل ظنة وتهمة، حتى أن الرجل ليقال له زنديق أو كافر أحب إليه من أن يقال: شيعه علي عليه السلام، وحتى صار الرجل الذي يذكر بالخير - ولعله يكون ورعا

صدوقاً - يحدث بأحاديث عظيمة عجيبة، من تفضيل بعض من قد سلف من الولاة، ولم يخلق الله تعالى شيئاً منها ولا كانت ولا وقعت وهو يحسب أنها حق لكثرة من قد رواها ممن لم يعرف بكذب ولا بقلة ورع.

تحديد المدائني لمراحل التنكيل والوضع في عهد بني أمية وروى أبو الحسن علي بن محمد بن أبي السيف المدائني في كتاب الاحداث قال:
المرحلة الأولى:

كتب معاوية نسخة واحد إلى عماله بعد عام الجماعة: (أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته)، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر، يلعنون علياً ويرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشد الناس بلاءً حينئذ أهل الكوفة لكثرة ما بها من شيعه علي عليه السلام، فاستعمل زياد بن سمية وضم إليه البصرة،

فكان يتبع الشيعه وهو عارف لأنه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كل

حجر ومدر وأخافهم، وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون، وصلبهم على جذوع
النخل، وطردهم وشردهم عن العراق فلم يبق بها معروف منهم.
المرحلة الثانية: وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق: (ألا يجيزوا لاحد من شيعة
علي وأهل
بيته شهادة). وكتب إليهم: (أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل
ولايته، والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمواهم، واكتبوا
بكل ما يروي كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته).

ففعّلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما بيعته إليهم معاوية من الصلوات والكساء والحباء والقطائع ويفيضة في العرب منهم والموالي، فكثرت ذلك في كل مصر وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه وشفعه، فلبثوا بذلك حيناً.

المرحلة الثالثة:

ثم كتب إلى عماله: (أن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإن هذا أحب إلي وأقر لعيني وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته، وأشد إليهم من مناقب عثمان وفضله).

فقرئت كتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجد الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقي إلى معلمي الكتاتيب فعلموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه وتعلموه كما يتعلمون القرآن، حتى علموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله.

المرحلة الرابعة: ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان: (انظروا من قامت عليه البيعة

أنه يحب علياً وأهل بيته فامحوه من الديوان وأسقطوا عطاءه ورزقه، وشفع ذلك بنسخة أخرى: من اتهموه بموالاته هؤلاء القوم فنكلوا به واهدموا داره). فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق ولا سيما بالكوفة، حتى إن الرجل من شيعة علي عليه السلام ليأتيه من يثق به فيدخل بيته فيلقي إليه سره، ويخاف من خادمه ومملوكه ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الايمان الغليظة ليكتمن عليه، فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القراء المرءون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجالسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الاخبار والأحاديث إلى أيدي الدينين الذين لا يستحلون الكذب والبهتان فقبلوها ورووها وهم يظنون أنها حق، ولو علموا أنها باطلة لما رووها ولا تدينوا بها.

المرحلة الخامسة:

فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن علي عليه السلام فزاد البلاء والفتنة، فلم يبق

أحد من هذا القبيل إلا وهو خائف على دمه أو طريد في الأرض. ثم تفاقم الأمر بعد قتل الحسين عليه السلام، وولي عبد الملك بن مروان فاشتد على الشيعة، وولي عليهم

الحجاج

(٣٠٠)

بن يوسف فتقرب إليهم أهل النسك والصلاح والدين ببغض علي وموالاة أعدائه وموالاة من يدعي من الناس انهم أيضا أعداؤه، فأكثرُوا في الرواية في فضلهم وسوابقهم ومناقبتهم، وأكثرُوا من الغض من علي عليه السلام وعيبه والظعن فيه والشنآن له،

حتى ان انسانا وقف للحجاج - ويقال له انه جد الأصمعي عبد الملك بن قريب - فصاح

به: أيها الأمير ان أهلي عقوني فسموني عليا، واني فقير يائس، وانا إلى صله الأمير محتاج، فتصاحك الحجاج وقال: للطف ما توصلت به قد وليتك موضع كذا. وقد روى ابن عرفة المعروف بنفطويه - وهو من أكابر المحدثين واعلامهم - في تاريخه ما يناسب هذا الخبر، وقال: ان أكثر الأحاديث الموضوععة في فضائل الصحابة افتعلت في أيام بني أمية تقربا إليهم بما يظنون انهم يرغمون به أنوف بني هاشم (١). تعليق لابن رستم الطبري:

وفي هذا الصدد قال محمد بن جرير بن رستم الطبري الامامي: (وانا لنعجب كثيرا مما بقي في أيدي الرواه من فضائلهم، ولا نعجب مما درس ومحا وطمس في طول ولايتهم وولاية بني أمية فان الناس بقوا في أيامهم وأيامه اعتدائهم أكثر من مائه سنه لا يجسر أحد ان يذكرهم بخير فضلا عن ذكر مناقبتهم اقتداءا بمن مهد لبني أمية وأزال الخلافة عن بني هاشم الذين هم اعلام الدين ومعدن الرسالة وبيت الحكمة ومصاييح الهدى والمدلول عليهم) (٢).

ولم يكن الحال في نشر مثالب أعداء أهل البيت عليه السلام بأقل من نشر فضائلهم بل كان

أسوأ، فان دواعي عدم انتشارها أشد أهمية عند الذين غضبوا الخلافة من آل الرسول صلى الله عليه وآله، وقد روى الشيخ الكليني باسناده إلى فروة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام

قال: ذاكرته في أمرهما، فقال: (ضربوكم على دم عثمان ثمانين سنه وهم يعلمون انه كان ظالما، فكيف إذا ذكرتم صنمهم) (٣).

البخاري يتستر على عمر!

وقد مر سابقا في مبحث احراق بيت الزهراء سلام الله عليها كلام الشيخ الطوسي حيث صرح

بان المخالف يسعى دوما إلى رواية ما فيه السلامة وتجنب نشر ما فيه الطعن أو ما يشعر

به. وسنذكر مثالين في هذا المجال من جهة الاختصار:

١ - روى البخاري في صحيحه عن سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن انس، قال: (كنا عند عمر، فقال: نهينا عن التكلف) (٤).

-
- (١) شرح نهج البلاغة: ج ١١، ص ٣٤ - ٤٦.
- (٢) المسترشد في امامه أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٦٩٢.
- (٣) الكافي: ج ٨، ص ١٨٩، ح ٢١٥.
- (٤) صحيح البخاري: ج ٩، ص ١١٨، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثره السؤال وتكلف مالا يعينه.

قال ابن حجر العسقلاني في تعليقه على هذا الحديث: (هكذا لأورده مختصراً، وذكر الحميدي انه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن انس، ان عمر قرا (وفاكهة وابا)، فقال: ما الأب؟ ثم قال: ما كلفنا، أو قال: ما أمرنا بهذا. قلت هو عند الإسماعيلي من رواية هشام عن ثابت، واخرجه من طريق يونس بن عبيد، عن ثابت بلفظ: (ان رجلا سال عمر بن الخطاب عن قوله: (وفاكهة وأبا)، ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التعمق والتكلف، وهذا أولى ان يكمل به الحديث).

ثم أورد ابن حجر مجموعه من الطرق والأسانيد لهذا الحديث بمتون مشابهه، منها ما ذكره بقوله: (واخرج عبد بن حميد أيضا من طريق صالح بن كيسان، عن الزهري، عن انس انه اخبره انه سمع عمر يقول: (فأبنتنا فيها حبا وعنبا) الآية إلى قوله هذا لعمر الله التكلف! اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب. واخرجه الطبري من وجهين آخرين عن الزهري وقال في آخره: (اتبعوا ما بين لكم في الكتاب)، وفي لفظ (ما بين لكم فعليكم به وما لا فدعوه)، واخرج عبد بن حميد أيضا من طريق إبراهيم النخعي، عن عبد الرحمن بن زيد: ان رجلا سال عمر عن (فاكهة وأبا)، فلما رأهم عمر يقولون اقبل عليهم بالدرة!! (١).

٢ - روى البخاري في صحيحه ان عليا عليه السلام قال لعمر: (اما علمت ان القلم قد رفع

عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ) (٢). ووضح من هذا الحديث ان هناك تقطيعا في النص، يشهد لذلك قول الامام علي عليه السلام لعمر: (اما علمت)، حيث انه يدل على ان هناك حدثا معيناً قد وقع، ولم يكن عمر يعلم فيه الحكم الشرعي، ولكن ابا داود في سننه ذكر المقطع المحذوف من هذا

الحديث، فقد روى بسنده عن عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس قال: (اتي عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناسا فامر بها عمر ان ترجم، فمر بها علي بن أبي طالب رضوان الله عليه فقال: ما شان هذه؟ قالوا: مجنونة بني فلان زنت فامر بها عمر ان ترجم؟ قال: فقال: ارجعوا بها، ثم اتاه فقال: يا أمير المؤمنين اما علمت أن القلم قد رفع عن ثلاثة، عن المجنون حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يعقل، قال: بلى، قال: فما بال هذه ترجم؟ قال: لا شيء، قال (على عليه السلام): فأرسلها، قال (الراوي): فأرسلها، قال: (فجعل يكبر) (٣).

(١) فتح الباري: ج ١٣، ص ٢٨٥، ي دار الريان للتراث.

(٢) صحيح البخاري: ج ٨، ص ٢٠٤، كتاب المحاربين، باب لا يرحم المجنون والمجنونة.

(٣) سنن أبي داود: ج ٢، ص ٢٢٧، كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب أحدا. ورواه أيضا
احمد في
مسنده: ج ١، ص ١٥٤

فإذا كان امام المحدثين يقوم بتقطيع الأحاديث وهو شكل من اشكال التحريف وخيانة الأمانة (١) لمجرد اخفاء ما يشعر بجهل عمر، فكيف سيكون الحال بالنسبة للفضائح الأعظم؟

وبناء على ذلك فلا بد للباحث والمحقق الذي يسبر غور التاريخ طلبا للحقيقة ان يدقق في كل عبارة لينتقل بها إلى ما أخفي، وعليه ان لا يدع انصاف الحقائق التي خجل ناقلوها من انكارها فاضطروا لذكرها ليتكتموا على النصف الأهم. تعميم محدثي السنة والشيعة فيما جرى على الزهراء سلام الله عليها! وفيما يرتبط بموضوع البحث - أي مسألة اعتداء عمر وجماعته على الزهراء سلام الله عليها -

نلاحظ انها شهدت تعتيما شديدا من قبل مؤرخي العامة ومحدثيهم، ولم يتمكن محدثو الشيعة ورواتهم بل والرواة من غير الشيعة ان يذكروا ما جرى على الزهراء من الظلم الا في بعض الفترات اليسيرة التي كان يضعف فيها الظلم والبطش والتنكيل بمن يذكر فضائل أهل البيت ومثالب أعدائهم.

وستتطرق إلى مثالين لكل من محدثي الشيعة والسنة الذين لم يفصحوا في كلامهما بصراحة عما جرى على الزهراء، ولكن مع اختلاف الدواعي من باب التقية أو التستر على الفضائح.

المثال الأول: ما ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الأربلي (المتوفي سنة ٦٩٣ هـ) في الفصل الذي عقده لوفاه الزهراء سلام الله عليها حيث قال: (وقد جمع الشيخ الفقيه أبو جعفر

محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي نزيل الري (رحمه الله) من أصحابنا كتابا مقصورا على مولد فاطمة سلام الله عليها وفضائلها وتزويجها وظلامتها ووفاتها ومحشرها صلوات

الله على أبيها وعليها وعلى بعلمها وعلى الأئمة من ذريتها، وانا اذكر على عادتني ما يسوغ ذكره... وقد ورد من كلامها عليها السلام في مرض موتها ما يدل على شدة تألمها وعظم

موجدتها وفري شكايته ممن ظلمها ومنعها حقها أعرضت عن ذكره، وألغيت القول فيه

ونكبت عن ايراده، لان غرضي من هذا الكتاب نعت مناقبهم ومزاياهم وتنبية الغافل من موالاتهم، فرما تنبه ووالاهم ووصف ما خصهم الله به من الفضائل التي ليست لاحد سواهم، فاما ذكر الغير والبحث عن الخير والشر فليس من غرض الكتاب، وهو موكول إلى يوم الحساب، والى الله تصير الأمور) (٢).

والناظر في هذه العبارة يوقن ان الأربلي كان في مقام ووضع لم يسمح له بالتطرق إلى ما جرى عليها من الظلم وخصوصا مع ملاحظه ان الشيخ الصدوق ذكر عده

روايات في كتبه المختلفة عما جرى على الزهراء سلام الله عليها من كسر الضلع ولطم
الوجه،

(١) وللمزيد من هذه الأمثلة يراجع كتاب (سيري در صحيحين) من الصفحة ٩٥ - ١٠٢، وهو كتاب باللغة
الفارسية، ومن تأليف محمد صادق نجمي.
(٢) كشف الغمة: ج ٢، ص ٨٤ و ١٣٢.

ولكن الأربلي لم يتعرض لأي واحد منها مع نقله عنه، ويؤيد ذلك ترضي الأربلي على الشيخين وآخرين ممن علم موقف الطائفة المحقة منهم في مواضع مختلفه من الكتاب (١).

المثال الثاني: ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) في كتابه الأموال عن سعيد بن عفير، قال: حدثني علوان بن داود مولى أبي زرعه بن عمرو بن جرير، عن حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه عبد الرحمن قال: (دخلت على أبي بكر أعوده في مرضه الذي توفي فيه فسلمت عليه، وقلت: ما أرى بك باسا والحمد لله، ولا تأس على الدنيا، فوالله ان علمناك الا كنت صالحا مصلحا، فقال: أما إني لا آسى على شئ الا على ثلاث فعلتهم ووددت اني لم أفعلهم، وثلاث لم أفعلهم ووددت اني فعلتهم، وثلاث وددت اني سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عنهم، فاما

التي فعلتها ووددت اني لم افعلها، فوددت اني لم أكن فعلت كذا وكذا - لخلعة ذكرها،

قال أبو عبيد: لا أريد ذكرها - ووددت يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الامر في عنق أحد الرجلين عمر أو أبي عبيده فكان أميراً وكنت وزيرا، ووددت اني حيث كنت وجهت خالدا إلى أهل الردة أقمت بذي القصة فان ظفر المسلمون ظفروا والا كنت بصدد لقاء أو مدد، واما الثلاث التي تركتها ووددت اني فعلتها... الخ).

قال محقق الكتاب محمد خليل هراس تعليقا على قول أبي عبيده: (لا أريد ذكرها) ما يلي: (وقد ذكرها الذهبي في الميزان وهي قوله (رض): ووددت اني لم اكشف بيت فاطمة وتركته وان أغلق على الحرب) (٢).

وهذا هو الحديث الذي ذكرناه سابقا في الفصل الأول من هذا الباب ورواه اليعقوبي والطبري في تاريخهما، ولولا اشاره المقطع الحذوف إلى أصل قصه الهجوم على بيت الزهراء سلام الله عليها وربطه بالاعتداء عليها لما سعى القاسم بن سلام إلى التعتيم عليها، فان

السعي لاختفاء المطاعن مهما أمكن هو أصل أصيل التزم به محدثو العامة ومؤرخوهم، ورموا كل من ذكرها بأنه رافضي كذاب، وفي أحسن الأحوال قالوا انه (منكر الحديث). وسنتطرق لاحقا أيضا للتحريف الذي وقع في كتاب المعارف لابن قتيبة حول إسقاط الجنين محسن عليه السلام.

وقد مر علينا وسيأتي أيضا في مبحث إسقاط الجنين ان كثيرا من أهل السنة رووا في كتبهم اعتداء القوم على بيت فاطمة سلام الله عليها ودخوله واسقاط جنينها المحسن عليه السلام وغير

ذلك، فيكون هذا قرينه على صحه صدور الظلم من القوم، لان ذلك جاء في رواية

المخالف.

-
- (١) كشف الغمة: ج ٢، ص ١٠٣ و ٣٠ و ١٣٨.
(٢) الأموال: ص ١٤٤، ح ٣٥٣.

ومن تناقضات (فضل الله)...

والعجيب ان (فضل الله) الذي اخذ يشكك فيما جاء في روايات السنة والشيعه معا حول دخول القوم بيت فاطمة واحرقه واسقاط جنينها لم يلتزم بالمبنى الذي قبله شخصيا في هذا الامر! فقد وجه اليه بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٩٧ - اثر كلام له في محاضرة له

عن الامام الباقر - السؤال الآتي: استدللتم لاثبات المنهجية الباقرية في مطالبه الدليل لكل ما يتكلم به الامام عليه السلام من كتاب الله برواية أبي الجارود، وهو كما لا يخفى

مطعون في مذهبه فاسد في عقيدته، الا يمكن ان يكون ذلك منهجا لأولئك الذين لم تتكامل معرفتهم بالأئمة، ويا حبذا لو استدللتم بروايات أخرى أقوى دلالة وسندا؟ وكان جوابه التالي: (ان لنا منهجا في عملية حجية الرواية، وهو اننا لا نعتمد وثاقه الراوي بل نعتمد على وثاقه الرواية، ومن أساليب وثاقه الرواية اننا ندرس الرواية في مضمونها، هل فيها ما يغري الراوي بالكذب أو ليس فيها ما يغريه بذلك، فإذا رأينا انه ليس هناك اي أساس لان يكذب الراوي في هذه المسألة فان ذلك يعطينا وثاقه، كما لو ان أحدا اخبر بقضية معينه وهو ليس بالرجل الثقة لكننا نرى ان لا مصلحة شخصية له في الاخبار بذلك، فلا القضية تتصل بجو سياسي يريد دعمه، ولا هي تتصل بجو سياسي يريد تهديمه. ولم نكن في مقام حصر الدليل في ذلك، ولكن الرواية ذكرت في أكثر من كتاب تحدث عن سيره الامام الباقر عليه السلام، ولسنا نريد الاعتماد على هذه الكتب بل نعتمد على هذه النقطة تحديدا... (١).

وكذلك سئل بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٩٧ السؤال التالي: نقلت بعض تفاصيل احداث كربلاء من قبل بعض من شارك في حرب الحسين عليه السلام، هل يمكن الوثوق باخبارهم

خاصه إذا كانت تحمل إدانة لهم ذاتهم؟ وقد أجاب عنه بما يلي: (ان الخبر المعتبر هو الخبر الذي يوثق به، ولذلك لا بد لنا ان ندرس هذه الاخبار أولا من خلال الرواه هل هو موثوق أم لا، هل لهم مصلحة في الكذب أو لا، ولا بد ان ندرس مضمون الخبر هل يتناسب مع طبيعة الأمور أو يتنافى مع بعض القضايا القطعية، فإذا حصل لنا وثوق من خلال الراوي أو من خلال مضمون الرواية فإنه ليس هناك ايه مصلحة في ان يكذب، فمن الطبيعي ان نصدقها، وحتى انه لو نقل لنا بعض أعداء الحسين أشياء تدينهم فهذا دليل على الصدق، فالانسان عادة لا ينقل ما يضعف موقفه، فلو كانوا كاذبين لما نقلوا مثل هذه الأمور) (٢).

فلماذا لم يصدق (فضل الله) أهل السنة فيما نقلوه حول الاعتداء على الزهراء سلام الله عليها مع ان في ذلك إدانة لهم!؟

(١) نشره فكر وثقافة: وللعلم فان ابا الجارود مختلف في امره، وثقه السيد الخوئي وذهب آخرون
إلى تضعيفه.
(٢) نشره فكر وثقافة: العدد ٤٠، ص ٤.

اجتماع القرائن الداخلية والخارجية

هذا كله فيما يخص القرائن الخارجية، وقد تجتمع أحيانا القرائن الخارجية والداخلية معا لاثبات مضمون الخبر والرواية، ومن ذلك ما عالج به الامام الخميني (رضوان الله عليه) ضعف المستند لقاعدة ضمان اليد وهو الحديث النبوي: (على اليد ما اخذت حتى

تودي)، حيث كتب ما يلي:

(لعل من مجموع ذلك ومن اشتهاره بين العامة قديما على ما يظهر من علم الهدى (رحمه الله) ومن اتقان متنه وفصاحته بما يورث قوة الاحتمال بأنه من كلمات رسول الله صلى الله عليه وآل لسمرة بن جندب وأشباهه ربما يحصل الوثوق بصدوره، ولعل بناء العقلاء

على مثله مع تلك الشواهد لا يقصر عن العمل بخبر الثقة) (١).

الامر الثاني

فان مسألة انجبار ضعف السند بعمل المشهور وعدمه - وهي التي يطلقون عليها بالشهرة العملية مقابل الشهرة الروائية والشهرة الفتوائية - لا تطبق في جميع الروايات سواء كانت فقهية أو عقائدية أو تاريخية أو أخلاقية أو غير ذلك، بل هي مختصة بالاحكام الفقهية الفرعية دون غيرها. ولتبسيط الكلام في المقام نقول: قسم السيد الخوئي (قدس سره) الشهرة إلى ثلاثة اقسام:

١ - الشهرة الفتوائية: بمعنى ان تشتهر الفتوى عند أغلبية الفقهاء والأصحاب على حكم معين كالوجوب مثلا في مسألة من المسائل من دون ان يعلم مستند الفتوى ودليلها، وهذه الشهرة يتعرض لها في باب حجية الامارات.

٢ - الشهرة الروائية: وهو ان يكثر نقل وكتابه الرواية بين الرواه والمحدثين من الأصحاب سواء عمل بها أم لم يعمل بها لقصور المقتضي أو وجود المانع، ويقابلها الشذوذ والندرة بمعنى قلة نقل الرواية وندرته ورودها، وهذه الشهرة يتعرض لها في باب التعادل والتراجيح، وهي من المرجحات عند تعارض الخبرين على المسلك لمشهور، ومستند هذه الشهرة هو مرفوعه زراره عن قول الامام الصادق عليه السلام: (خذ بما اشتهر بين أصحابك)، ومقبوله عمر بن حنظلة عن قوله عليه السلام: (خذ

بالمجمع

عليه بين أصحابك) (٢).

(١) كتاب البيع: ج ١، ص ٢٥٠، والامام الخميني وان قال بعد ذلك: (ولكن بعد التيا والتي في النفس تردد....

الخ)، فإننا هنا في مقام اثبات أصل تأثير القرائن الداخلية والخارجية في الوثوق بصدور الخبر، وتردد الامام الخميني ناشئ من الوجه الذي ذكره هناك لا في أصل تأثير القرائن، فراجع.

(٢) اما مرفوعه زراره فقد نقلها ابن أبي جمهور الأحسائي في كتابه غوالي اللئالي: ج ٤، ص ١٣٣، ح ٢٢٩،

اما مقبوله عمر بن حنظلة فقد رواها المشايخ الثلاثة في كتبهم، فقد رواها الشيخ الكليني في الكافي - كتاب فضل العلم - باب اختلاف الحديث: ج ١، ص ٦٧، ح ١٠، ص ٣٠١، ح ٥٢، والشيخ الصدوق في من لا يحضره

الفقيه في أبواب القضايا والاحكام - باب الاتفاق على عدلين في الحكومة: ج ٣، ص ٥، ح ٢.

٣ - الشهرة العلمية: بمعنى استناد الشهرة إلى خبر في مقام الافتاء والعمل وهذه الشهرة هي التي تجبر ضعف السند على رأي المشهور. وحجية هذه الشهرة الثلاث محل خلاف بين الأصوليين من علماء الإمامية، والسيد الخوئي (قدس سره) يذهب إلى عدم حجية اي واحد منها (١). وهكذا يتضح ان الشهرة العملية الجابرة لضعف السند انما هي في مورد الاستناد في مقام الافتاء والعمل في الاحكام الشرعية لا مطلقا، ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا: ان الشهرة العملية تشمل المقام وان الرواية الواردة ضعيفه السند وان الشهرة لا تجبر ضعف

السند، فهل هناك مرجع في المقام يصار اليه؟ هذا كله على فرض القبول بالعلم في ان مستند الشهرة في هذا القول هو هذه الرواية المعينة على الخصوص التي يشير إليها (فضل الله) في كلامه من غير تحديد لمصدرها، اما مع الظن بان القائل بهذا الرأي قد استند إلى روايات وأدلة أخرى في قوله وتعرض لهذه الرواية على نحو التأييد لا الدليل فلا يصح ان يكون المقام من قبيل الشهرة العملية حتى يبحث في انجبار ضعف السند بها من عدمه.

ولو ادعى قائل بان المقام من قبيل الشهرة الروائية فهل يستطيع المدعي اثبات رواية واحدة شاذة وان كانت ضعيفه السند تعارض هذه الرواية وتنفي وقوع الاعتداء على الزهراء سلام الله عليها وكسر ضلعها؟ ولو افترضنا جدلا ان المدعي استطاع اثبات رواية تعارض

رواية كسر الضلع فان النوبة حينها تصل إلى المرجحات المذكورة في باب التعادل والتراجيح عند تعارض الروائتين، فاما ان يقبل بالشهرة الروائية كواحدة من المرجحات فتكون الحجة عليه، واما ان لا يقبلها فيبحث عن بقيه المرجحات، والذي عليه الامام الخميني والسيد الخوئي وغيرهم ان المرجح المنصوص عليه في الروايات منحصر في موافقه الكتاب ومخالفه العامة (٢).

لا يوجد بطبيعة الحال في الكتاب ما يوافق قول المدعي المنكر لكسر الضلع، فيبقي مرجح مخالفه العامة وهو يقضي بالاخذ بالرواية المثبتة لكسر الضلع لان العامة ينفون وينكرون كسر الضلع. وهذا الخطا لدى (فضل الله) ناشىء من عدم التدقيق في فهم وتطبيق مسألة انجبار ضعف السند بعمل المشهور، بل اننا نرى ان بعض علمائنا لا يتطرق لمسألة صحة السند أو سقمه في بعض الروايات الفقهية أيضا كأحاديث المستحبات وهو ما يصطلحون عليه ب (التسامح في أدله السنن).

ثم ان تعبيره (عمل المشهور من الناس) - كما جاء في الجواب الخامس - ليس دقيقا إذ المقياس عند العلماء في هذا الباب هو خصوص عمل علماء الطائفة المتقدمين دون غيرهم ممن تأخر عنهم... (وأهلكت من عشر ثمانيا وجئت بسائرهما حبيبة)!

-
- (١) مصباح الأصول: ج ٢، ص ١٤١ - ١٤٦، و ص ٢٤٠.
- (٢) الرسائل: ص ٩١. مصباح الأصول: ج ٣، ص ٤١٤.

ولكننا في غنى عن كل ما ذكرناه لان (فضل الله) يذهب في الوثوق بالخبر إلى
كفاية عدم الحاجة لما يدعو إلى الكذب، ولا أتصور انه يستطيع أن يثبت وجود دواع
للكذب في ذلك بعد اقراره بأصل التهديد بالاحراق وان الذين هددوا الزهراء سلام الله
عليها لم
يراعوا حرمتها ولا حرمة أبيها، وإذا كانت هناك دواع للكذب فهي في اخفاء ما جرى
عليها من الظلم والتستر على جريمه ظالميهها.

الفصل الخامس: اسقاط الجنين
كلمات (فضل الله)

قال في جوابه الأول: (وعن سؤال حول إسقاط الجنين انه من الممكن ان يكون طبيعياً، لأنني كنت آنذاك أحاول البحث في الروايات حول هذا الموضوع، وقد عثرت أخيراً على نص في البحار عن دلائل الإمامة للطبري مروياً عن الامام الصادق عليه السلام ان

اسقاط الجنين كان بفعل وخزها عليها السلام بنعل السيف بأمر الرجل، كما ان الشيخ الطوسي ينقل اتفاق الشيعة عليه والنظام يؤكده).

وقال في جوابه الثاني: (وإذا كنت قد تحدثت عن سقوط الجنين بأنه قد يكون في حالة طبيعية طارئة فإنني لم أكن آنذاك مطلعاً على مصادره ولذلك اثرت المسألة على سبيل الاحتمال، لا سيما اني رأيت الشيخ المفيد (قدس سره) يقول في الارشاد ما نصه: (وفي الشيعة من يذكر ان فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد النبي صلى الله عليه وآله ولداً

ذكر ان سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو حمل محسناً، فعلى قول هذه الطائفة أولاد

أمير المؤمنين عليه السلام ثمانية وعشرون،

والله اعلم)، وقد رأيت ان الحديث عن محسن

السقي ورد في كتب الخاصة والعامة، كما ان حديث الاسقاط بالاعتداء جاء في رواية دلائل الإمامة).

وقال في جوابه الرابع: (كما ان الشيخ المفيد (قدس سره) في الارشاد تحدث عن

إسقاط محسن بنحو الاحتمال بعنوان انه روى بعض الشيعة حديثاً حول هذا الموضوع... ولكنني عثرت في أبحاثي بعد ذلك على كثير من النصوص تتحدث عن الموضوع في تلخيص الشافي وفي دلائل الإمامة للطبري).

وقال في جواب الخامس: (وأريد ان الفت النظر أيضاً إلى ان الشيخ الفيد رضوان الله عليه وهو من علمائنا الكبار وهو أول من تحفظ على أصل مسألة اسقاط جنى الزهراء سلام الله عليها، فقد نسب القول بذلك إلى بعض الشيعة دون تبني ذلك منه، ومع ان

تلميذه الشيخ الطوسي رحمه الله تبني ذلك فالمسألة بحد ذاتها محل جدل واختلاف في

بعض جوانبها، مع انه قد وردت الاخبار من الطرفين بان الزهراء سلام الله عليها أسقطت محسناً،

ونحن - في وقتها - احتملنا ان يكون هذا الاسقاط طبيعياً من خلال اعتمادنا على ما

يراه الشيخ المفيد (قدس سره)، وأحب أن أؤكد على أن مسألة كسر ضلع الزهراء
سلام الله عليها
وعدمه واسقاط جنينها وعدمه هي من المسائل التاريخية، فلا تمس أصل التشيع ولا
الشريعة الإسلامية؟!
السؤال رقم ١٧ من الأسئلة الموجهة إلى سماحه الميرزا جواد التبريزي: ما رأيكم
بمقولة من يقول: انا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول بان القوم كسروا
ضلعها أو ضربوها على وجهها وما إلى ذلك...، وعندما سئل: كيف نستثني كسر

ضلع الزهراء مع العلم أن كلمه (وإن) التي أطلقها أصل المهاجمة أعطت الإيحاء، أضف إلى ذلك كيف نفسر خسران الجنين محسن؟ أجاب: قلت: ان هذا لم يثبت ثبوتا بحسب أسانيد معتبره ولكن قد يكون ممكنا. اما سقوط الجنين فقد يكون بحاله طبيعية طارئة؟

جواب الميرزا جواد التبريزي: (بسمه تعالى، يكفي في ثبوت ظلامتها وصحة ما نقل عن مصائبها وما جرى عليها خفاء قبرها ووصيتها بدفنها ليلا إظهارا للمظلومية، مضافا لما نقل عن علي عليه السلام من الكلمات في الكافي ج ١ حال دفنها كما في ح ٣ باب مولد

الزهراء سلام الله عليها من كتاب الحجة قال عليه السلام: (وستنبئك ابنتك بتظافر أمتك على هضمها

فأحفظها السؤال واستخبرها الحال، فكم من غليل معتلج بصدرها لم تجد إلى بثه سبيلا وستقول ويحكم الله وهو خير الحاكمين)، وقال عليه السلام: (فبعين الله تدفن ابنتك سرا

وتهضم حقها وتمنع ارثها ولم يتباعد العهد ولم يخلق منك الذكر والى الله يا رسول الله المشتكى)، و ح ٢ من نفس الباب بسند معتبر عن الكاظم عليه السلام قال: (ان فاطمة سلام الله عليها

صديقه شهيدة)، وهو طاهر في مظلوميتها وشهادتها، ويؤيده أيضا ما في البحار ج ٤٣، باب ٧، رقم ١١ عن دلائل الإمامة للطبري بسند معتبر عن الصادق عليه السلام: (وكان

سبب وفاتها ان قنفذا مولاه لكزها بنعل السيف بأمره فأسقطت محسنا). تعليق (فضل الله) في الجواب السادس: (اننا لا ننكر مظلومية الزهرا سلام الله عليها في غضب فدك، وفي الهجوم على بيتها، وفي غضب علي عليه السلام الخلافة، ولكن لنا اشكالات عده على بعض الأمور، وما ذكر تموه عن دلائل الإمامة تحت عنوان: (بسند معتبر) ليس معتبرا، لان الراوي هو محمد بن سنان الذي لم يوثق عندنا وعند سيدنا الأستاذ الخوئي (قدس سره)، كما ان الشيخ المفيد (رحمه الله) في كتاب الارشاد يشكك في وجود (محسن) فيقول: وينقل بعض الشيعة (انه أسقطت ولدا سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وهو حمل محسنا) (١). فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة، يكون أولاد

علي عليه السلام ثمانية وعشرين ولدا. كما ان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يشكك في

ذلك، لا من جهة تبرئه عمر، ولكن لان ضرب المرأة عند العرب كان عارا على الانسان وعقبه - كما جاء في نهج البلاغة - فهو امر مستنكر وعار عند الناس، لذلك لا يفعلونه خوفا من العار كما يقول كاشف الغطاء. والمسالة محل خلاف من جهة

الروايات التاريخية وفي بعض الأمور المتعلقة بالتحليل النقدي للمتن. انني لم انكر ذلك لان الانكار يحتاج إلى دليل، وليس عندي دليل على النفي، ولكنني قلت (اني لا أتفاعل) بمعنى ان لدي علامات استفهام لا بد من الجواب عنها بطريقه علميه. ولم اثر الموضوع، بل كان حديثا خاصا استغله الحاقدون ونشروه بين الناس، فإذا كان فيه إساءة لذكرى الزهراء سلام الله عليها، فهم الذين يتحملون مسؤوليتها).

(١) بحار الأنوار: ج ٤٢، ص ٩٠، الرواية ١٨، باب ١٢٠.

وسأل في آخر شريط مسجل وصل إلينا: ما هو نظر كم الجديد حول رواية سقوط الجنين للزهراء سلام الله عليها؟ (١).

فأجاب: (قضية محسن لعله أكثر المؤرخين يذكرونها في هذا المقام، والوحيد الذي يشكك فيها - كما قرأت - هو الشيخ المفيد، فالشيخ المفيد يقول في مقام تعداد أولاد

الامام علي سلام الله عليها، هل هم سبعة وعشرون أم ثمانية وعشرون، يقول: وينقل بعض

الشيعة أو فريق من الشيعة (قريب) من هذا التعبير، أنها أسقطت ولدا ذكرا سماه رسول الله وهو حمل محسنا، فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة يكون أولاد علي ثمانية وعشرون ولدا، فالشيخ المفيد (كلامه) مستغرب، لأنه قصه محسن سواء كان محسن سقي يعني في هذه الحادثة أو قبل أو بعد ذلك، فالظاهر انه يذكر اسم محسن في أولاد أمير المؤمنين عليه السلام، حتى مروج الذهب للمسعودي يذكره وغيره، والمسألة انه

انا ما كان عندي يعني ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققتها وما أستطيع ان أقول فيه هناك أو لا).

ويمكننا تسجيل الملاحظات التالية على كلامه السابق
الملاحظة الأولى:

أعاد (فضل الله) الخطأ الذي وقع فيه سابقا من التشكيك في امر متسالم عليه من غير اطلاع مسبق، فان من يعترف بأنه قد أجاب (عن سؤال حول إسقاط الجنين أنه من الممكن أن يكون طبيعيا، لأنني كنت آنذاك أحاول البحث في الروايات حول هذا الموضوع، وقد عثرت أخيرا على نص في البحار عن دلائل الإمامة للطبري)! ويقول: (وإذا كنت قد تحدثت عن سقوط الجنين بأنه قد يكون في حالة طبيعية طارئة فإنني لم أكن آنذاك مطلعاً على مصادره ولذلك اثرت المسألة على سبيل الاحتمال) لا يحق له أن يثير الشك في قلب المستمع، لأنه تشكيك نابع من الجهل وعدم المعرفة والاطلاع وفق اعترافه، فقوله في الشريط المسجل عندما اعترضت عليه إحدى الحاضرات على تشكيكه في الاعتداء على الزهراء سلام الله عليها: (أما سقوط الجنين فقد يكون بحاله طبيعية

طارئة) ليس في محله لأنه لا يصح إثارة الاحتمالات والاستبعادات وخاصة في القضايا المهمة والحساسة إن لم يكن صادرا بعد الامام بالموضوع بالشكل الوافي، وقد روي عن

أمير المؤمنين إنه قال في وصيته لولده الحسن سلام الله عليها: (إن الجاهل من عد نفسه بما جهل من

معرفة العلم عالما، وبرأيه مكثفيا، فيما يزال من العلماء مباعدا، وعليهم زاريا، ولمن

خالفه مخطيا، ولما لم يعرف من الأمور مضللا، وإذا ورد عليه من الامر ما لا يعرفه أنكره وكذب به، وقال بجهالته: ما أعرف هذا، وما أراه كان، وما أظن أن يكون،

(١) لم نعرف بالضبي تاريخ الجواب، ولكن جاء في نفس الشريط سؤال حول هدف زيارة البابا الأخيرة للبنان.

وأنى كان، ولا أعرف ذلك، لثقته برأيه وقلة معرفته بجهالته، فما ينفك مما يرى فيما يلبس عليه رأيه، ومما لا يعرف للجهل مستفيدا، وللحق منكرا، وفي اللجاجة متجريا، وعن طلب العلم مستكبرا (١). وكذلك ارتكب (فضل الله) خطأ آخر من خلال الاستناد على رأي الغير في تشكيكه والذي ينشأ منه مذهب قائم على التلفيق المبتني على آراء الآخرين الشاذة أو الضعيفة.

الملاحظة الثانية:

(فضل الله) وإن أقر بوجود نصوص كثيرة في دلائل الإمامة للطبري وتلخيص الشافي للشيخ الطوسي إلا إنه لم يتطرق إلى رأيه الحاسم في قبوله لتلك الروايات، فهو بالإضافة إلى أنه لم يشر إلى مسأله قبوله لسندها أو عدم قبوله كما أشار لذلك في كسر الضلع فقد تطرق إلى المسألة على طريقه العرض لا إبداء الرأي، ونراه يقول: (فالمسألة بحد ذاتها محل جدل واختلاف في بعض جوانبها).

وأرجوا أن لا يحملنا البعض على إساءة الظن، لان طريقه عرض (فضل الله) التي اشتهرت دائما بوجود مهرب له من كل إدانة وبترتيب خط للتراجع عند الضرورة هي التي دعتنا إلى ذلك، فقد عرف بعبارات (وربما... وهنا رأي... وهناك رأي... وقد يري البعض...) وغيرها من العبارات التي يثير من خلالها الموضوع وفق الاتجاه الذي يستحسنه من غير أن بيت فيه برأي حاسم، ولذا نراه في الجواب الخامس بعد ذكر مسأله حصول الخلاف حول الاكتفاء بالتهديد لاحراق الدار أم تنفيذ التهديد وغير ذلك من الطلم يقول: (ولست أنا في وارد البحث الان حول كل هذه التفاصيل، لأنه ليس هناك مشكله حتى يغوص الانسان في هذه القضايا...)، بل إنه بعد كل ما قاله المدافعون عنه حول تغير موقفه قال في الشريط المسجل: (ولذلك المحكي بأنا اعتذرنا،

في الواقع لم يكن هذا اعتذارا! ولكنه كان مواجهه للحملة الظالمة التي كادت أن تتحول إلى فتنه في قم، وطلب مني الكثيرون من الفضلاء أن أتحدث بطريقه (!) تمنع الآخرين من إثارة الفتنة الغوغائية التي حدثت من أكثر من جانب، والتي استفادت منها المخابرات الإقليمية والدولية، لذلك تحدثت بطريقه ليس في اعتذار، ولكنه فيها تخفيف

من طبيعة الموضوع، وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني). وفي الشريط الأخير حسم الامر حيث قال: (والمسألة أنه أنا ما كان عندي، يعني ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققتها وما أستطيع أن قول فيه هناك أو لا).

الملاحظة الثالثة:

طرح (فضل الله) مسأله إسقاط الجنين على أنها مسأله قابل للجدل، لان الشيخ المفيد تحفظ في هذا الامر، ولذا نراه يوعز جوابه باحتمال سقوط الجنين بشكل طارئ إلى رأي الشيخ المفيد.

(١) بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٢٠٣، ٢٢٢.

(٣١٢)

قال الشيخ المفيد في الارشاد ضمن تعرضه لأولاد أمير المؤمنين عليه السلام ما يلي:
(وفي

الشيعة من ذكر أن فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد النبي صلى الله عليه وآله ذكرا
كان سماه

رسول الله وهو حمل محسنا، فعلى قول هذه الطائفة أولاد أمير المؤمنين عليه الصلاة
والسلام ثمانية وعشرون ولدا، والله أعلم وأحكم) (١).

وقد أضاف (فضل الله) خطأ آخر إلى سجل أخطائه السابقة بهذا اليعازر، لان
الشيخ المفيد (رضوان الله تعالى عليه) تطرق في كتابه الارشاد إلى أصل وجود السقط
الشهيد محسن عليه السلام بينما كان جواب (فضل الله) هو في كيفية إسقاط محسن،
هل كان

بفعل القوم أم بشكل طبيعي طارئ، وهذا يعني الاقرار بأصل وجوده مما يعني أنه لا
يصح جعل رأي الشيخ المفيد منطلقا لتشكيكه. بالطبع هذا إن لم نذهب إلى إمكانية
توجيه كلام الشيخ المفيد بوجه مقبول كما سيأتي لاحقا.

ومن هنا يعلم وجه المغالطة والتهافت بين قول (فضل الله) في جوابه الخامس: (أن
الشيخ المفيد رضوان الله عليه وهو من علمائنا الكبار وهو أول من تحفظ على أصل
مسألة إسقاط جنين الزهراء سلام الله عليها) وبين قوله في جوابه السادس: (كما أن
الشيخ المفيد

(رحمه الله) في كتاب الارشاد يشكك في وجود المحسن)، ففرق كبير بين التشكيك
في الاسقاط والتشكيك في أصل الوجود؟
الملاحظة الرابعة:

جاء ذكر السقط الشهيد محسن عليه السلام في كثير من كتب الحديث والتاريخ،
بشكل

يجعل المرء يقطع بوجوده بل والسبب في إسقاطه. أما ما جاء في مصادرنا الشيعية،
فمن الأحاديث المسندة التي وردت في هذا المجال ما يلي:

١ - ما ذكره علي بن إبراهيم القمي (المتوفي بحدود سنة ٣٠٧ هـ) عن أبيه، عن
سليمان الديلمي، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (إذا كان يوم القيامة
يدعى محمد صلى الله عليه فيكسى حله ورديه ثم يقام على يمين العرش... ثم ينادي
مناد من

بطنان العرش من قبل رب العزة والأفق الاعلى: نعم الأب أبوك يا محمد وهو
إبراهيم، ونعم الأخ أخوك وهو علي بن أبي طالب عليه السلام، ونعم السبطان سبطاك
وهما

الحسن والحسين، ونعم الجنين جنينك وهو محسن... (٢).

٢ - ما ذكره محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (المتوفي سنة ٣٢٩ هـ) في كتابه

العقيقة من الكافي باب الأسماء والكنى، الحديث الثاني: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: حدثني أبي، عن جدي، قال: أمير المؤمنين عليه السلام:
(سموا أولادكم قبل أن يولدوا فان لم تدرؤا أذكر أم أنثى فسموهم بالأسماء التي

(١) الارشاد: ص ١٨٦.

(٢) تفسير القمي: ج ١، ص ١٢٨.

تكون للذكر والأنثى فان أسقاطكم إذا لقوكم يوم القيامة ولم تسموهم يقول
السقي لأبيه ألا سميتني، وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وآله محسنا قبل أن يولد
(١). وسند

الرواية صحيح.

٣ - ما ذكره الحسين بن حمدان الخصبيني (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ) في الهداية الكبرى،
عن محمد بن إسماعيل، وعلي بن عبد الله الحسينين، عن أبي شعيب محمد بن
نصير، عن أبي الفرات، عن محمد بن الفضل قال: سألت سيدي أبا عبد الله
الصادق عليه السلام...، ويبدو أن هناك حذفاً لاسم المفضل بن عمر لان الرواية نفسها
تنقل

بعد ذلك الحوار بين المفضل والامام الصادق، وهذا ما أثبتته المجلسي في كتابه
البحار (٢)، على أن هناك فروقا بسيطه بين ما أثبتته المجلسي في كتابه
البحار (٢)، على أن هناك فروقا بسيطه بين ما أثبتته المجلسي وما جاء في الهداية
الكبرى. والرواية طويله تتحدث عن ظهور الامام المهدي وكيفيته إلى أن تذكر ما
يكون

من أمر الرجعة وشكوى الزهراء سلام الله عليها للنبي محمد صلى الله عليه وآله لما
نالها من الظلم، ومن جملة

تلك الشكاوي: (وإدخال قنفذ لعنه الله يده يروم فتح الباب وضرب عمر لها بسوط
أبي بكر على عضدها حتى صار كالدملج الأسود المحترق، وأنيها من ذلك وبكائها،
وركل عمر الباب برجله حتى أصاب بطنها وهي حامله بمحسن بستة أشهر وإسقاطها،
وصرختها عند رجوع الباب وهجوم عمر وقنفذ وخالد، وصفقه عمر علي خدها حتى
أبري قرطها تحت خمارها فانتثر، وهي تجهر بالبكاء وتقول يا أبتاه يا رسول الله ابنتك
فاطمة تضرب ويقتل جنين في بطنها وتصفق).

وتنقل الرواية في مقطع آخر منها: (ويأتي محسن مخضبا بدمه تحمله خديجة ابنة
خويلد وفاطمة بنت أسد وهما جدتاه وجمانة عمته ابنة أبي طالب وأسماء بنت عميس
صارخات وأيديهن على خدودهن ونواصيهن منتشرة والملائكة تسترهن بأجنحتها...
ثم

قال المفضل: يا ابن رسول الله إن يومكم في القصاص لأعظم من يوم محتكم، فقال
له الصادق عليه السلام: ولا يوم كيوم محتنا بكر بلا وإن كان كيوم السقيفة وإحراق
الباب على

أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب وأم كلثوم وفضه وقتل محسن بالرفسة
لأعظم وأمر) (٣).

٤ - ما رواه الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه (المتوفى سنة ٣٨١ هـ)
في كتابيه الأمالي والخصال، فقد روى في الأمالي عن علي بن أحمد بن موسى

الدقاق، قال حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال حدثنا موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله...، والخبر طويل

-
- (١) الكافي: ج ٦، ص ١٨.
(٢) راجع بحار الأنوار: ج ٥٣، ص ١.
(٣) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧ - ٤١٧.

يتحدث فيه الرسول عما يجري على أهل بيته من الظلم، وجاء في الخبر: (كأنني بها وقد دخل الذل بيتها وانتهكت حرمتها وغصبت حقها ومنعت إرثها وكسر جنبها وأسقطت جنينها وهي تنادي يا محمداه فلا تجاب وتستغيث فلا تغاث...، فأقول عند ذلك: اللهم العن من ظلمها وعاقب من غضبها وأذل من أذلها، وخذل في نارك من ضرب جنينها حتى ألفت ولدها، فتقول الملائكة عند ذلك: آمين) (١).

وكذلك روى الصدوق في كتابه الخصال بسند صحيح عن أبيه، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد، عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: حدثني أبي، عن جدي، عن آباءه عليه السلام: (إن أمير المؤمنين عليه السلام علم أصحابه في

مجلس واحد أربع مائة باب مما يصلح في دينه ودنياه، وجاء في الحديث ضمن النصائح: (سموا أولادكم، فإن لم تدرؤا أذكرهم أم أنثى فسموهم بالأسماء التي تكون للذكر والأنثى، فإن أسقاطكم إذا لقوكم في القيامة ولم تسموهم يقول السقط لأبيه: الا سميتني، وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وآله محسنا قبل أن يولد) (٢).

٥ - ما ذكره جعفر بن محمد بن قولويه (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ) في روايتين من باب نوادر الزيارات من كتابه كامل الزيارات، فقد روي الرواية الأولى عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن علي بن محمد بن سلمان، عن محمد بن خالد، عن عبد الله بن حماد البصري، عن عبد الله الأصم، عن عبد الله بن بكر الأرجاني قال: صحبت أبا عبد الله عليه السلام في طريق مكة...، وجاء في الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام عبارة: (وقاتل أمير المؤمنين وقاتل فاطمة ومحسن وقاتل الحسن

والحسين عليهم السلام) (٣).

أما الرواية الثانية فيرويها بنفس الاسناد إلى عبد الله الأصم الذي يسندها إلى حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام، والرواية تحكي بعض ما أوحى إلى النبي صلى الله عليه وآله لما

أسري به إلى السماء مما سيجري عليه وعلى أهل بيته، وجاء في هذه الرواية: (وأما ابنتك فتظلم وتحرم ويؤخذ حقها غضبا الذي تجعله لها وتضرب وهي حامل ويدخل عليها وعلى حريمها ومنزلها بغير إذن ثم يمسه هو ان وذل ثم لا تجد مانعا وتطرح ما في بطنها من الضرب وتموت من ذلك الضرب)، وجاء في مقطع آخر من الرواية: (وأول من يحكم فيهم محسن بن علي عليه السلام في قائله في قنفذ فيؤتيان هو وصاحبه فيضربان بسياط من نار) (٤).

-
- (١) الأملالي: ص ١٠٠.
- (٢) الخصال: ص ٦٣٤.
- (٣) كامل الزيارات: الباب ١٠٨، ص ٣٢٦ - ٣٢٧، ح ٢ ط المرتضوية، ص ٥٤١ ط مؤسسه نشر الثقافة.
- (٣) كامل الزيارات: الباب ١٠٨، ص ٣٣٢ - ٣٣٤، ح ١١ ط المرتضوية، ص ٥٤٨ و ٥٥١ ط مؤسسه نشر الثقافة.

٦ - ما رواه محمد بن جرير بن رستم الطبري الذي عاش في القرن الرابع في كتابه دلائل الإمامة عن إبراهيم بن أحمد الطبري قال: أخبرنا القاضي أبو الحسين علي بن عمر بن الحسن بن علي بن مالك السيارى، قال: أخبرنا محمد بن زكريا الغلابي قال: حدثني جعفر بن محمد بن عماره الكندي، قال: حدثني أبي، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام، عن أبيه، عن جده، عن محمد بن عمار

بن ياسر قال: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي يوم زوج

فاطمة: (يا علي...، قال - أي عمار بن ياسر - : وحملت بالحسن فلما رزقته حملت بعد أربعين يوما بالحسين، ثم رزقت زينب وأم كلثوم، وحملت بمحسن فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وجرى ما جرى في يوم دخول القوم عليها دارها وإخراج ابن عمها

أمير المؤمنين وما لحقها من الرجل أسقطت به ولدا تماما وكان ذلك أصل مرضها ووفاتها

صلوات الله عليها) (١). وروى الطبري في كتابه عن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، عن أبيه، عن محمد بن همام بن سهيل، عن أحمد بن محمد بن البرقي، عن أحمد بن محمد الأشعري القمي، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عبد الله بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد صلى الله عليه وآله قال:

(... وكان سبب وفاتها أن قنفذا مولى الرجل لكزها بنعل السيف بأمره وأسقطت محسنا ومرضت من ذلك مرضا شديدا) (٢).
(سكت ألفا ونطق خلفا):

وهذه هي الرواية التي أشار الميرزا التبريزي إلى ان سندها معتبر، ومن قبله أكد الشيخ المامقاني على أن سندها قوي (٣). ولكن (فضل الله) علق على هذه الرواية بأن سندها غير معتبر لوجود محمد بن سنان فيها! وليس في هذا أي غرابه، فالتخبط وعدم التدقيق وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية قد أصبح عادة لازمه ل (فضل الله)، فقد اكتفى بمراجعته رواية البحار ولم يكلف نفسه عناء مراجعته نص الرواية من مصدرها الأصلي أي كتاب دلائل الإمامة، فحكم بأن الراوي هو محمد بن سنان، وهو (غير موثق عندنا وعند سيدنا الأستاذ السيد الخوئي)! رغم أن سند الرواية في دلائل الإمامة صريح في ذكر اسم عبد الله بن سنان الثقة، والعلامة المجلسي لوضوح الامر أحيانا أو للاختصار تارة أخرى لا يذكر الاسم الأول للراوي فيقول (ابن سنان) بدلا من قول (عبد الله بن سنان)، و (فضل الله) لعدم معرفته بالأسانيد وعدم قدرته على التمييز بين الرواه حكم بان المراد هو محمد بن سنان! (ومورد الجهل وبني المنهل) (٤).

-
- (١) دلائل الإمامة: ص ١٠٤، ح ٣٥.
- (٢) دلائل الإمامة: ص ١٣٤، ح ٤٣، عنه بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٧٠، ح ١١.
- (٣) مرآة الكمال: ج ٣، ص ٢٦٧.
- (٤) ومن أمثله تخبطه الأخرى ما ذكره في مجلة الموسم، ففي السؤال ١١١٨ حول عمر الامام المهدي (عجل الله)
- تعالى فرجه) بعد ظهوره الشريف جاء ما يلي: سيدنا ما هو رأيكم في الروايات مثلاً تقول يعيش ٤٠ أو ٧ سنوات؟ فكان الجواب: كذب الوقتون!!! ومن يقرأ الروايات الناهية عن التوقيت يعلم أن موردها هو النهي عن تحديد سنه ظهوره، أما مده عمره بعد ظهوره فهي غير مشموله بالنهي، ويمكن للباحث أن يعطي رأيه فيها
- بعد التتبع في الروايات ودراستها بدقه، وقد اختلف الروايات في مصادر الفريقين في بيان مده ملكه بعد ظهوره الشريف، ولم يحب معرفه المزيد بهذا الخصوص فليراجع كتاب المهدي الموعود المنتظر: ج، ١، ص ٣١٦ - ٣٢١، وتاريخ ما بعد الظهور: ص ٦٢٠ - ٦٣٣.

علاوة على ذلك فإنه على فرض عدم وجود أي قرينه تحدد المراد من ابن سنان فإنه لا يصح حمله - وكما فعل (فضل الله) - على محمد بن سنان، بل يكون دائرا بين عبد الله بن سنان ومحمد بن سنان فتكون الرواية ضعيفه من جهة الاشتراك بين الثقة وغير الثقة (١).

هذا كله على رأي من يقول بتضعيفه، أما على رأي من يقول بقبول روايته كما عليه الامام الخميني والعلامة المامقاني والشيخ الخواجهي المازندراني والسيد البروجردي وملا علي العلياري التبريزي والعلامة الحلي على أحد قوليه والمحقق الداماد وآخرون (٢)

فالرواية محكومها بالاعتبار وإن لم يعلم على وجه التعيين المراد من ابن سنان، لأنه مشترك بين ثقتين.

فانظر - يا أخي القاري - إلى مثل هذه الأخطاء الفاحشة التي لا يمكن أن يقع فيها متفقه فكيف بمن يدعي الفقاهاة؟ ثم قدر حجم المعاناة التي ينبغي أن يتحملها الباحث عندما يكون مقابله ومن هو بصدده على هذا المستوي من السطحية في البحث، وحق لمرجع ينهل من علمه وإفاضاته مئات العلماء والفضلاء كآية الله العظمى استاذنا الميرزا جواد التبريزي (دام ظلّه) أن لا يعتني به ويهمل الرد عليه...

(١) ولا يقال هنا: إن السيد الخوئي (قدس سره) يقول في بيان المقصود من (ابن سنان) عند الاطلاق: (ابن سنان قد يطلق على عبد الله بن سنان، وقد يطلق على محمد بن سنان، والتمييز بينهما إنما يكون بملاحظة الطبقة، فما كان في هذه الروايات عن الباقر أو عن الصادق، أو من كان في طبقتهم، فالمراد به عبد الله بن سنان. كما إن من كان فيها عن أبي الحسن الرضا، ومن بعده فهو محمد بن سنان. وما كان عن أبي الحسن عليه السلام ومن في طبقتهم فهو مشترك فيه، وقد يتعين ذلك بالراوي، فان كان الرواي لم يدرك أبا الحسن عليه السلام وكان متأخرا عنه، فالمراد بابن سنان في ذلك المورد هو محمد بن سنان) (معجم رجال الحديث: ج ٢٢، ص ١٩٠). وعبد الله بن سنان يعد من أصحاب الامام الصادق عليه السلام وقد عاش في زمن الامام الكاظم عليه السلام بل وروي عنه أيضا، ومحمد بن سنان يعد من أصحاب الامام الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، وعبد الرحمن بن أبي نجران يعد من أصحاب الامام الرضا والجواد عليهم السلام، وبناء على ذلك وبملاحظة الطبقة لا بد من حمل من روى عنه عبد الرحمن بن سنان، فنحكم بضعف الرواية. إنه يرد على ذلك أن هنا خصوصية تنفي هذا الاستظهار، فان عبد الرحمن بن أبي نجران روي عن محمد بن سنان كما روي عن عبد الله بن سنان أيضا، وعدم كون عبد الرحمن بن أبي نجران من أصحاب الامام الكاظم عليه السلام لا يعني أنه لم يدرك عصره أو من

أدرك عصره
كما لا يخفى، كما أنهما رويهما جميعا عن عبد الله بن مسكان، فلا وجه للتمييز بينهما هنا. راجع معجم
رجال
الحديث: ج ١٠، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، و ص ٢٠٧، ج ١٦، ص ١٣٨ - ١٤٠.
(٢) راجع المكاسب المحرمة: ج ٢، ص ١٤٣. تنقيح المقال: ج ١، ص ١٣٨، رقم ١٠٨٢٠. الفوائد
الرجالية:
ص ١٣٤. منتهى المقال: ج ٦، ص ٧٠ - ٧١. بهجة الآمال: ج ٦، ص ٤٤١ و ٤٤٩. كلمات المحققين:
ص ٩٩.

وقد اعتاد أساتذة الحوزة في دروسهم ومحاضراتهم أن يردوا على الاشكالات الوجيهة، أما الاشكالات التي تكشف عن جهل صاحبها وعدم فهمه وعدم مراجعته وتحضيره للدرس ولما يلقيه الأستاذ، فهم يعرضون عن الإجابة عنها صونا لم لديهم من العلم واحترازا عن هبوط مستوى البحث واحتراما للوقت والحاضرين، وهم يكتفون في رفع الشبهة بايكال الامر إلى قيام المستشكل بمباحثه من هو أعرف منه من بين زملائه من الطلبة الحاضرين في البحث، وهذا ما لم يفعله (فضل الله)، إذ لو كان قد فعل ذلك لما أوقع نفسه في هذه الزلة العظيمة، (وأنتك بحائن رجلاه) (١).

(١) وحتى نسد الطريق أمام توهم وتخبط آخر قد يصدر من فضل الله نقول: إن الموجود في الصفحة ٤٥ من طبعه دلائل الإمامة التي قامت المطبعة الحيدرية بطباعتها حول سند الرواية ما يلي: (أحمد بن محمد الأشعري القمي، عن عبد الرحمن بن بحر، عن عبد الله بن سنان)، ولكن في ذلك تصحيف والصحيح هو عبد الرحمن بن أبي نجران وذلك للأسباب التالية:

أ - إن المذكور في بحار الأنوار للعلامة المجلسي (عبد الرحمن بن أبي نجران) (بحار الأنوار: ج ٤٣، ص ١٧٠، ح ١١)، ومن المعلوم أن كثيرا من النسخ كانت موجودة في زمان العلامة المجلسي وهي تعتبر من المفقودات حاليا، ولهذا الامر خصص السيد الخوئي (رضوان الله عليه) بابا ورد في جميع أجزاء المعجم تحت عنوان (اختلاف النسخ) ينقل فيه عن نسخ الوافي للفيض الكاشاني ووسائل الشيعة للحر العاملي وهما من معاصري العلامة المجلسي، بل إنه نقل عن كتاب مرآة العقول للعلامة المجلسي، واعتمد في كثير من الأحيان علي تلك النسخ وفقا للقرائن الموجودة في معرفه التصحيف الموجود في النسخ الأخرى.

ب - إن عبد الرحمن بن بحر ليس له كثير ذكر في الروايات، والسيد الخوئي نقل في معجمه أن اسمه جاء في سند رواية واحده في كتاب تهذيب الاحكام، ثم ذكر بعد ذلك وجود اختلاف في سند هذه الرواية بين ما هو موجود في الكافي وبين ما هو موجود في التهذيب ووسائل الشيعة، واستنتج بعد ذلك وجود التصحيف في كتاب التهذيب اعتمادا على ما جاء في الوافي والكافي وأن الصحيح هو عبد الرحمن بن يحيى (معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣١٢، ج ١٤، ص ٢١٦).

ج - لو تنزلنا وفرضنا وجود شخص في الرواه باسم عبد الرحمن بن بحر استنادا لنسخه تهذيب الاحكام فان الراوي عنه فيها هو محمد بن أبان والمروي عنه فيها هو زرارة (تهذيب الاحكام: ج ٧، ص ٤٨٠، ح ١٩٢٩)، وهذا يعني أنه في الطبقة الخامسة، حيث أن زرارة يعد من الطبقة الرابعة، ولكن هذا لا يصح في خصوص رواية دلائل الإمامة حيث أن الروي عن عبد الرحمن بن بحر هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري وهو من الطبقة

السابعة، والمروى عنه هو عبد الله بن سنان وهو من الطبقة الخامسة مما يعني أنه في الطبقة السادسة، ولو صحت

رواية التهذيب لوقع اختلال في طبقه عبد الرحمن بن بحر إذ لا يمكن لأحمد بن عيسى وهو في الطبقة السابعة

أن يروي عن من هو في الطبقة الخامسة.

ويدل أيضا على وجود التصحيح وأن الصحيح هو عبد الرحمن بن أبي نجران كما أثبتته العلامة المجلسي أن عبد الرحمن بن أبي نجران الثقة يعتبر من الطبقة السادسة، وذلك يعني أنه واقع في السلم الطبيعي بين من هو في

الطبقة السابعة والخامسة، كما أن رواية أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي نجران، وكذلك رواية

عبد الرحمن بن أبي نجران عن عبد الله بن سنان معهودة. (راجع معجم رجال الحديث: ج ٩، ص ٣٠١، ٣٠٢،

٥١٨، ٥٢١، ٥٢٢).

تجدر الإشارة إلى أن التصحيح موجود في كتاب دلائل الإمامة كغيره من الكتب، ولا بد في معرفته من معرفه

طبقه الرواه وكذلك مقارنه ما هو موجود من الحديث مع الأحاديث الأخرى التي تذكر نفس المتن مع اختلاف في

السند، وكمثال على ذلك ما رواه الطبري في دلائل الإمامة ضمن الفصل المختص بفاطمة الزهراء سلام الله عليها الحديث

الذي يشرح معنى المحدثه مع مقارنته لما رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع (دلائل الإمامة: ص ٨٠، ح ٢٠،

وعلل الشرائع: ص ١٨٢، الباب ١٤٦، ح ١).

الشهيد محسن عليه السلام في رواياتنا المرسلة وكلمات علمائنا ومؤرخينا
أما ما جاء في كتبنا سواء في رواياتنا المرسلة أو عبائر علمائنا ومؤرخينا عن السقط
الشهيد محسن فكثره، منها:

١ - تاريخ أحمد بن إسحاق اليعقوبي (المتوفى بعد سنة ٢٩٢ هـ)، فقد جاء فيه:
(وكان له من الولد الذكور أربعة عشر ذكرا: الحسن والحسين، ومحسن مات صغيرا،
أمهم فاطمة بنت رسول الله) (١).

٢ - تاريخ الأئمة لمحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إسماعيل المعروف بابن
أبي الثلج (المتوفى سنة ٣٢٥ هـ) وقد جاء فيه: (ولد لأمير المؤمنين عليه السلام من
فاطمة سلام الله عليها:

الحسن والحسين ومحسن السقط) (٢).

٣ - الهداية الكبرى للحسين بن حمدان الخصبي (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ)، فقد روى
مرسلا عن الزهراء سلام الله عليها أنها قالت: (فاخذ عمر السوي من قنفذ مولى أبي
بكر،

فضرب به عضدي فالتوى السوط على يدي حتى صار كالدملج، وركل الباب برجله
فرده علي وأنا حامل فسقطت لوجهي والنار تسعر وصفق وجهي بيده حتى انثر قرطي
من أذني وجاءني المخاض فأسقطت محسنا قتيلا بغير جرم) (٣).

٤ - إثبات الوصية لعلي بن الحسن المسعودي (المتوفى سنة ٣٤٦ هـ)، فقد جاء فيه:
(فأقام أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه من شيعته في منزله بما عهد إليه رسول الله
صلى الله عليه وآله

فوجهوا إلى منزله فهجموا عليه وأحرقوا بابه، واستخرجوه منه كرها، وضغطوا سيده
النساء بالباب حتى أسقطت محسنا) (٤).

٥ - شرح الاخبار في فضائل الأئمة الأطهار للقاضي أبي حنيفة النعمان (المتوفى سنة
٣٦٣)، فقد أورد حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله انه سمى أولاد أمير المؤمنين
وفاطمة عليهما السلام

الحسن والحسين ومحسن عليهم السلام، ثم قال: (إني سميتهم بأسماء أولاد هارون
شبر وشبير

مشبر) (٥). وهنا لا بد من التأكيد على أن بعض الروايات الواردة في تسميه النبي صلى
الله عليه وآله

للمحسن يشير إلى أن هذا تم في حياة النبي صلى الله عليه وآله وهذا باطل بالتأكيد،
ولكن الصحيح

هو ما ذكرناه سابقا من أن الشيخ الكليني والصدوق قد روي بسند صحيح أن رسول
الله صلى الله عليه وآله سمى محسنا عليه السلام قبل أن يولد، وفي اختصاص الشهيد
محسن بالذكر إشارة

واضحہ إلى أن النبي صلى الله عليه وآله لم يدرك ولادته، إذ أن الحديث الصحيح يفيد استحباب التسمية قبل الولادة، وعليه فمن المؤكد أنه صلى الله عليه وآله سمى الحسنين قبل أن يولدا أيضا.

-
- (١) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٢١٣.
 - (٢) مجموعته نفيسه: ص ١٦.
 - (٣) الهداية الكبرى: ص ١٧٩، وكذلك الصفحات: ٤٠٢، ٤٠٧.
 - (٤) إثبات الوصية: ص ١٢٤.
 - (٥) شرح الاخبار: ج ٣، ص ٨٨، ح ١٠١٦.

ولذا فمن المحتمل صححه صدور أصل الحديث السابق - باعتبار تسميه النبي صلى الله عليه وآله له قبل وفاته - ولكن تلاعبت فيه أيدي الرواه بغيه التستر على قتل المحسن عليه السلام، علما بان

الأحاديث الدالة على ولادة المحسن عليه السلام في حياه النبي صلى الله عليه وآله جلها من رواية السنة

باستثناء هذه الرواية التي رواها القاضي النعمان، ولكن من يلاحظ متنها يجد أنها متطابقة تماما لما جاء في مصادر أهل العامة، وبه يرتفع وجه التعجب، ونقل محدثينا للروايات المذكورة في مصادر العامة غير عزيز.

٦ - معاني الاخبار للشيخ محمد بن علي الصدوق (المتوفي سنة ٣٨١ هـ)، فقد ذكر عده وجود لمعنى ما رواه باسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله من قوله للامام علي عليه السلام: (يا علي ان

لك كنزا في الجنة وأنت ذو قرنيها)، ومن جملة تلك الوجوه ما ذكره بقوله: (وقد سمعت بعض المشايخ يذكر أن هذا الكنز هو ولده المحسن عليه السلام وهو الكنز الذي ألقته

فاطمة سلام الله عليها لما ضغطت بين الجانبين، واحتج في ذلك بما روي في السقي في أنه يكون

محبنتا على باب الجنة، فيقال له: ادخل الجنة، فيقول: لا، حتى يدخل أبواي قبلي، وما روي أن الله تعالى كفل ساره وإبراهيم أولاد المؤمنين يغذونهم بشجر في الجنة لها أخلاف كأخلاف البقر، فإذا كان يوم القيامة ألبسوا وطيبوا وأهدوا إلى آبائهم فهم في الجنة ملوك مع آبائهم). وبعد أن ذكر جميع الوجوه الواردة في العبارة السابقة قال: (وهذا المعاني كلها صحيحه يتناولها طاهر قوله صلى الله عليه وآله: (لك كنز في الجنة وأنت ذو

قرنيها) (١). وقول الشيخ الصدوق هذا يمكن أن يعتبر أكثر أهمية مما رواه في كتابيه الأمالي والخصال عما وقع على الزهراء سلام الله عليها من الظلم كالضرب وكسر الضلع وإسقاط

الجنين، إذ قد يتذرع البعض ويثير اعتراضا في هذا المجال بان القدماء من المحدثين كان

من دأبهم نقل الروايات الواردة إليهم كما هي وإن كانت ضعيفه السند لا بقصد الالتزام بمضمونها ومحتواها، ولكن عبارة الشيخ الصدوق هنا في قبوله لصحة هذا الوجه كأحد الوجوه المذكورة في تفسير قول النبي صلى الله عليه وآله صريحه في تبنيه مسأله

إسقاط الجنين محسن عليه السلام.

٧ - تلخيص الشافي للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفي سنة ٤٦٠ هـ) سلام الله عليها، وقد روي أنهم ضربوها بالسياط، والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة إن عمر ضرب على بطنها حتى أسقطت فسمي السقط محسناً، والرواية بذلك مشهوره عندهم، وما أرادوا من إحراق البيت عليها حين التجأ إليها قوم وامتنعوا من بيعته، وليس لاحد أن ينكر الرواية بذلك لأننا قد بينا الرواية الواردة من جهة العامة من طريق البلاذري وغيره. ورواية الشيعة مستفيضة به لا يختلفون في ذلك) (٢).

(١) معاني الأحيار: ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) تلخيص الشافي: ج ٣، ص ١٥٦.

وهكذا نلاحظ أن الشيخ الطوسي (قدس سره) يؤكد على تحقق الاجماع الشيعي على إسقاط الجنين بالضرب بقريته قوله: (لا خلاف فيه)، فأين هي الآراء المتعددة التي يكثر (فضل الله) من تكرارها؟ ومن هم المخالفون؟ وما هو محل الخلاف؟! الخلل في الأمانة أم في الفهم؟

ومما يبعث على الاستغراب اعتراض مولف (هوامش نقديه) على العلامة السيد جعفر مرتضى استشهاده بمجموعه من العبارات لعلمائنا ومن جملتهم الشيخ الطوسي (قدس سره) لاثبات تحقق الاجماع مدعيا أن عبارته لا تدل على ذلك، فقد قال: (...). لان الصحيح هو عدم نقل الشيخ الطوسي الاجماع ليقال كيف يعقل أن يدعي الطوسي الاجماع وأستاذه المفيد يخالف، وإنما نقل الشيخ الطوسي الشهرة الروائية...، والشهرة

علميا - وكما يعلم السيد مرتضى - غير الاجماع، فلماذا يدعي على الشيخ الطوسي ما

لم يقله وما لا يريد. هل هذا من الأمانة في النقل أم أنه من أصول البحث والتحقيق! (١).

ويجاب عن هذا الاعتراض الركيك بما يلي:

أولا: أشرنا أن هنا قريته تؤكد على إرادة الشيخ الطوسي للاجماع، حيث أنه وصف المشهور بأنه لا خلاف فيه، فان المشهور الذي يكون فيه الخلاف هو المقصود بالمشهور علميا ويقابله الشاذ، أما المشهور الذي لا خلاف فيه فالمقصود به الاجماع، وهذا ما ذكره الشيخ الطوسي.

ثانيا: خلط مولف الهوامش بين معنيين مختلفين مأخوذين من لفظ واحد، فاتهم لذلك العلامة السيد جعفر مرتضى بعدم الأمانة في النقل مع أن الخلل ليس في الأمانة في النقل بل في فهم النقل! فان مقصود الشيخ الطوسي من المشهور في قوله أولا: (والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة إن عمر ضرب على بطنها) هو إجماع رأي علماء الشيعة على ضرب عمر لفاطمة، وأراد من المشهور في قوله ثانيا: (والرواية بذلك مشهوره عندهم) الشهرة الروائية ولم يرد المعنى الأول، وإلا لو كان المراد من كلا اللفظين معنى واحدا لما كان هناك داع لتكرار العبارة، ويشهد لذلك سياق العبارة فالشيخ الطوسي تعرض أولا إلى الضرب بالسوط مشيرا إلى وجود الرواية بذلك، ثم انتقل إلى الضرب على البطن المستوجب لاسقاط الجنين فأكد على أنه لا يوجد أي اختلاف بين الشيعة على هذا الامر، ثم أكد على أنه بالإضافة إلى تحقق إجماع الرأي فان الشهرة الروائية متحققه أيضا فيه، إذ لا يلزم في وجود إجماع على رأي أن تكون الشهرة الروائية متحققه فيه أيضا، ولكن مشكله مولف الهوامش أنه يجهل - إن لم يكن يتجاهل - هذا الفرق الواضح فيتخبط في فهم العبارة، وهكذا تبرز مشكله أخرى وهي تفهيم من لا يدقق في فهم العبارات!... (أعندي أنت أم في العكم؟).

(١) هوامش نقديه: ص ٧٣.

(٣٢١)

ثالثا: أما ما ذكره من أنه لو ثبت الاجماع فهو إجماع معلوم المدركية ولا حجية له، فهو غير تام في موردنا، لان مدرك الاجماع هو الروايات المتواترة أو المستفيضة، والتواتر والاستفاضة تستوجبان الحجية، هذا فضلا عن وجود الروايات المعتبرة الدالة على أصل وجود المحسن أو إسقاطه على يد القوم، رغم أنه لا يوجد في قبال هذه الروايات رواية واحدة تنفي ذلك وإن كانت ضعيفه. أما دعواه بأن الشيخ الطوسي لم يكن متعمقا في قضايا تاريخية لا تتصف بالتعقيد فهي دعوى كبيره ولا أظن أنه يصح إطلاقها عبر الاستشهاد بمثال أو مثالين، على أنه لو افترضنا صحه ذلك فهذا لا يبرر إسقاط قوله كليه حتى فيما لم يعلم بطلان قوله فيه كما فيما نحن فيه، بل إن الأدلة والقرائن قامت على صحته كما في قول ابن أبي الثلج البغدادي والشيخ الصدوق والسيد المرتضى والمسعودي وغيرهم، وغاية ما أثاره (فضل الله) هو ما أطلق عليه اسم التحليل التاريخي! أما ما ذكره الشيخ المفيد فسيأتي الكلام فيه وإنه لا يصح الاستدلال به على وجود المخالف. ولم تكن هذه المرة اليتيمة التي حاول فيها مولف (هوامش نقديه) التقليل من شأن الاجماع والتواتر في كلمات علمائنا حول الاعتداء على الزهراء سلام الله عليها وضربها، فقد سعى إلى تحريف معنى بعض العبارات الدالة على الاجماع كما في

عبارة الشيخ الطوسي والشيخ كاشف الغطاء، واختار من عبارات الآخرين ما جاءت فيها كلمه المشهور ولم ينقل ما دل على التواتر فيها، وعلى سبيل المثال نقل عبارة العلامة المجلسي والتي ذكرها العلامة السيد جعفر مرتضى تحت رقم ٣١، وتحاشى نقل

عبارته التي ذكرت تحت رقم ٣٠ وجاء فيها: (ثم إن هذا الخبر يدل على أن فاطمه صلوات الله عليها كانت شهيدة، وهو من المتواترات) (١). ومن يدقق في كتاب الهوامش يجده على صغره مشحون بالتدليس والمغالطات، (ولقد أساء كاره ما عمل). ٨ - تاج المواليد للحسن بن علي الطبرسي (المتوفى سنة ٥٤٨ هـ)، فقد ذكر في الفصل الخامس من الباب الثاني ما يلي: (وكان لأمير المؤمنين عليه السلام ثمانية وعشرون ولدا ويقال ثلاث وثلاثون ولدا ذكرا وأنتى: الحسن والحسين عليها السلام والمحسن الذي اسقط) (٢).

وهذه العبارة صريحه في أن سقوط المحسن لم يكن بحاله طبيعية طارئة بل كان نتيجة فعل الجناة الظالمين، حيث إن الفعل هنا مبني للمجهول. وقال أيضا في الفصل الخامس من الباب الثالث في بيان أولاد فاطمة الزهراء عليها وعليهم السلام: (وكان لفاطمة سلام الله عليها خمسة أولاد ذكر وأنتى: الحسن والحسين عليها السلام، وزينب الكبرى وزينب الصغرى الممكنة بأمر كلثوم رضي الله عنهم، وولد ذكر قد أسقطته فاطمة سلام الله عليها بعد

النبي عليه
التحية والسلام، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله سماه وهو حمل محسنا (٣).

-
- (١) هوامش نقديه: ص ٣٠ - ٣٢. مأساة الزهراء: ج ٢، ص ١٨٤ و ١٨٥.
(٢) مجموعه نفيسه: ص ٩٤.
(٣) مجموعه نفيسه: ص ٩٩.

٩ - المناقب لمحمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (المتوفى سنة ٥٨٨ هـ)، فقد كتب

في مقدمه كتابه في معرض حديثه عن الجماعات الضالة والمنحرفة ما يلي: (وجماعه من السفساف حملهم العناد على أن قالوا: كان أبو بكر أشجع من علي، وإن مرحبا قتله محمد بن مسلمه، وإن ذا الثدية قتل بمصر، وإن في أداء سوره براءة كان أبو بكر أميرا على علي، وربما قالوا: قرأها أنس بن مالك، وإن محسنا ولدته فاطمة في زمن النبي صلى الله عليه وآله سقطا) (١). وذكر أيضا في كتابه عن كنى فاطمة الزهراء سلام الله عليها ما يلي:

(وكانها أم الحسن والحسين وأم المحسن وأم الأئمة وأم أبيها) (٢). أما عن أولادها فقال:

(وأولادها الحسن والحسين والمحسن سقط، وفي معارف القتيبي أن محسنا فسد من زخم قنفذ العدوي) (٣).

١٠ - المجدي لعلي بن محمد بن علي بن محمد العلوي العمري الذي عاش في القرنين الرابع والخامس ص ١٢.

١١ - إرشاد القلوب للحسن بن أبي الحسن الديلمي كما حكاه عنه المجلسي في البحار: ج ٨، ص ٢٤٠ - ٢٤١، ومضمونه قريب لما جاء في الهداية الكبرى تحت رقم ٣.

١٢ - إقبال الاعمال لعلي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس (المتوفى سنة ٦٦٤ هـ) وقد جاء في بعض مقاطع زيارتها: (السلام عليك أيتها الصديقة الشهيدة... اللهم صل على محمد وأهل بيته، وصل على البتول الطاهرة الصديقة المعصومة التقية النقية الرضية الزكية الرشيدة المظلومة المقهورة، المغصوبة حقها، الممنوعة إرثها، المكسورة ضلعها، المظلوم بعلمها، المقتول ولدها) (٤).

١٣ - كشف المراد للعلامة الحلي الحسن بن يوسف (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ)، فقد قال:

(وضربت فاطمة سلام الله عليها فألقت جنينا اسمه محسن) (٥).

١٤ - الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم لعلي بن يونس العاملي النباطي البياضي (المتوفى سنة ٨٧٧ هـ) فقد قال: (ومنها ما رواه البلاذري واشتهر في الشيعة أنه حصر فاطمة في الباب حتى أسقطت محسنا) (٦). تجدر الإشارة إلى أن (فضل الله) ذكر في الشريط المسجل أن المسعودي في مروج الذهب تطرق إلى ذكر المحسن عليه السلام، ولكننا بعد

الرجوع إليه لم نعر على شيء من ذلك!

-
- (١) المناقب: ج ١، ص ١٤.
- (٢) المناقب: ج ٣، ص ٣٥٧.
- (٣) المناقب: ج ٣، ص ٣٥٨، ولكن الموجود في الطبعة المتداولة لكتاب المعارف لابن قتيبة ص ٢١٠ - ٢١١ ما يلي: (فولد علي الحسن والحسين ومحسنا وأم كلثوم الكبرى وزينب الكبرى، أمهم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم... وأما محسن بن علي فهلك وهو صغير)، ومثل هذا التحريف ليس بعزيز فقد مر سابقا
- محاولة أبي عبيد القاسم بن سلام إخفاء أمر هجوم أبي بكر على بيت فاطمة، وللمزيد يمكن مراجعته بداية كتاب التاريخ والاسلام للسيد جعفر مرتضى العاملي حيث ذكر أسماء الكتب التي وقع فيها التحريف ومواقعه.
- (٤) إقبال الاعمال: ص ٦٢٣ - ٦٢٥.
- (٥) كشف المراد: ص ٣٧٧.
- (٦) الصراط المستقيم: ج ٣، ص ١٢.

ممن كان الاعتراف بالتوراة؟!)

ومن اعتراضات مؤلف (هوامش نقديه) إنكاره على السيد جعفر مرتضى العاملي استشهاده بما روي في المناقب لابن شهر آشوب على عطاء انه قال: (كان في التوراة...،

إليا أبو السبطين الحسن والحسين، ومحسن الثالث من ولده... (١).
وقرر اعتراضه بالصورة التالية: (ولا أدري ما هي الحجة التي استند إليها مرتضى وأوجبت له حصول اليقين أو الوثوق بنسبه هذه الرواية ومضمونها إلى التوراة؟ هل اطلع على التوراة أو قامت الدلائل على صحه نسبتها إليه؟! ولا أدري ما هو موقف السيد مرتضى من الروايات التي تناقلها الرواه عن وجود اسم عمر بن الخطاب في التوراة وفضائله، بل وفضائل غيره) (٢).

ويجاب عن هذا الاعتراض الهزيل بما يلي:

أولاً: إن مؤلف الهوامش قد نقل قبل اعتراضه وفي نفس الصفحة أن العلامة السيد الجعفر مرتضى العاملي قد ذهب إلى أن الروايات الواردة عن المعصومين فيما يرتبط بالاعتداء على الزهراء سلام الله عليها متواترة، ومن المعلوم أن التواتر دليل قائم بذاته، وأن ما

يذكر من روايات لاثباته لا يحتاج فيها إلى صحه السند بل يكفي العلم الحاصل من المجموع والكثرة، وهو متحقق بالفعل، فلا يلزم الوثوق من كل رواية رواية وبالتالي لا يلزم الوثوق بصحة ما نقله ابن شهر آشوب عن عطاء عما كان في التوراة.

ثانياً: إن هذا الاعتراض غير وارد وإن نقل بثبوت التواتر فان الاستشهاد بمن ينقل عن أنه جاء في التوراة ذكر لأصل وجود السقط محسن عليه السلام يكون في مقام

التأييد مع وجود الدليل من مصادرنا، وهو نظير استشهادنا بما ينقل من أنه جاء في الإنجيل البشارة بنبي الاسلام صلى الله عليه وآله أو أنه جاء فيه بعض الأمور الأخرى غير الباطلة

كالنصائح الأخلاقية الرفيعة مع علمنا بأن التحريف قد شملها، فلا يعني الاستشهاد بها قبول بقيه مضامينها الفاسدة والمحرفة، والبحث عن المؤيدات أسلوب دارج في الكتب والأبحاث العلمية، وكتب الفقهاء مشحونة بهذا الأسلوب. فلا يلزم مع وجود الدليل من طريق آخر أن يحصل للمرء اليقين بصحة نسبة المقطع السابق للتوراة ولا يلزم أيضاً ضرورة الاطلاع الشخصي على التوراة الأصلية للتأكد من وجوده فيها. نعم وجود مثل المقطع السابق قد يبعث على الوثوق بصحة نقل عطاء من ذكر التوراة لأصل وجود السقط المحسن عليه السلام كما أن نقل البعض بأنه كان في الإنجيل التبشير بقدم النبي

محمد صلى الله عليه وآله يوجب اطمئنان النفس بصدق هذا النقل، وإن لم نطلع على

الإنجيل
الأصلي وكان المقطع محذوفا من الإنجيل الموجود بين أيدينا.

-
- (١) مأساة الزهراء: ج ٢، ص ٣٦.
(٢) هوامش نقديه: ص ٢٦.

ثم إنه يبدو أن مؤلف الهوامش في اعتراضه هذا لم يطلع على رأي صاحبه في التوراة والإنجيل، فقد وجه له البعض السؤال التالي:
* الإنجيل والقرآن كتابان منزلان من عند الله، فكيف نعرف أي كتاب هو صحيح؟ فكان الجواب كما في الشريط المسجل:

(الإنجيل صحيح والقرآن صحيح، وإذا كانت هناك اختلافات في بعض العبارات... فليس معنى ذلك أن الكتاب كله موضع اختلاف، وربما يفسر بعض المفسرين مسأله (يحرفون الكلم عن مواضعه) (المائدة: ١٣) ليس تحريف الكلمة، ولكن المسألة هي مسأله تحريف معنى الكلمة بحيث تكون الكلمة تتجه إلى معنى فيتجه بها الانسان إلى معنى آخر، ولذلك عندما كان النبي صلى الله عليه وآله يناقش اليهود فيما يتحدث القرآن كان يطلب منهم أن يقدموا التوراة (قل فاتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين) (آل عمران: ٩٣) معنى ذلك أن هناك اعتراف بالإنجيل واعتراف بالتوراة، ولذلك تحدث القرآن أن على أهل الإنجيل أن يحكموا بما أنزل الله عليهم، لذلك لا مشكله في هذا المجال).

ولا أدري هل سيطل مؤلف الهوامش على اعتراضه بعد هذا؟ (بك وهي فارقيته!)
ثالثاً: تشبيه النقل الذي يذكر وجود أصل المحسن في التوراة بالنقل الذي يذكر مدح التوراة لعمر في غاية الوهن، ويكشف عن سطحه وجهل قائله - أن لم يكن تجاهلاً وعمدية! -، فإن مدح التوراة لعمر أمر مقطوع البطلان بالضرورة، ولا أعتقد أن مؤلف الهوامش يختلف معنا في ذلك، أما وجود المحسن فقد وردت فيه الروايات الصحيحة، فهل يصح قياس أحدهما بالآخر؟! (وما صلى عصاك كمستديم).

الشهيد محسن عليه السلام في مصادر أهل السنة
وما ذكرناه كان بعض ما جاء في مصادرنا، أما في مصادر أهل السنة فقد تعرضت بعض المصادر إلى أصل وجود محسن السقط وبعضها إلى كيفية إسقاطه.
أصل وجود المحسن عليه السلام في مصادر السنة: ومن الطائفة الأولى من تلك المصادر:

١ - مسند أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى سنة ٢٤١ هـ): ج ١، ص ٩٨، ١١٨.

٢ - أنساب الاشراف لأحمد بن يحيى البلاذري (المتوفى ما بين أعوام ٢٧٤ - ٢٧٩ هـ): ج ٢، ص ١٨٩.

٣ - الذرية الطاهرة لمحمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي (المتوفى سنة ٣١٠ هـ): ص ٩٢ و ٩٩ الأحاديث رقم ٨١، ٩١.

٤ - تاريخ الطبري لمحمد بن جرير الطبري (المتوفى سنة ٣١٠ هـ): ج ٥، ص ١٥٣.

٥ - المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ): ج

٣، ص ٩٦ و ٩٧.

(٣٢٥)

- ٦ - مستدرك الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيشابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ): ج ٣، ص ١٦٥.
- ٧ - جمهره أنساب العرب لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ): ج ٦، ص ١٦٥، ج ٧، ص ٦٣.
- ٨ - السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ): ج ٦، ص ١٦٥، ج ٧، ص ٦٣.
- ٩ - البدء والتاريخ المنسوب لأبي زيد أحمد بن منصور البلخي وهو للمطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ): ج ٥، ص ٧٣ و ٧٥.
- ١٠ - المناقب للموفق بن أحمد بن مكى الخوارزمي (المتوفى سنة ٥٦٨ هـ): ص ٣٩٧.
- ١١ - تاريخ دمشق لعلي بن الحسن بن هبه الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (المتوفى سنة ٥٧١ هـ) ضمن ترجمه الامام الحسن من تاريخه: ص ١٦.
- ١٢ - التبيين في أنساب القرشيين لعبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي (المتوفى سنة ٦٢٠ هـ): ص ١٣٣.
- ١٣ - الكامل في التاريخ لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٠ هـ): ج ٣، ص ١٩٩، وكذلك في كتابه أسد الغابة: ج ٢، ص ١٨.
- ١٤ - كفاية الطالب لمحمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ): ص ٣٥٢.
- ١٥ - الجوهرة في نسب الامام علي وآله لمحمد بن أبي بكر الأنصاري التلمساني المعروف ب (البري) الذي عاش في أواسط القرن السابع وانتهى من تأليف كتابه عام ٦٤٥ هـ: ص ١٩.
- ١٦ - ذخائر العقبى للحافظ أحمد بن عبد الله الطبري (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ): ص ٥٥.
- ١٧ - تاريخ ابن الوردي لعمر بن مظفر الشهير بابن الوردي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ): ج ١، ص ١٥٦.
- ١٨ - البداية والنهاية لإسماعيل بن كثير الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ): ج ٦، ص ١٣٥.
- ١٩ - لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور المصري (المتوفى سنة ٧١١ هـ): ج ٤، ص ٣٩٣.
- ٢٠ - الإصابة لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ): ج ٣، ص ٤٧١ تحت رقم ٨٢٩٠.
- ٢١ - تاريخ الخميس لحسين بن محمد بن الحسن الديار البكري (المتوفى سنة

٩٦٦ هـ): ج ١، ص ٣٧٨، ج ٢، ص ٢٨٤.

(٣٢٦)

قتل المحسن عليه السلام في مصادر السنة:
ومن الطائفة الثانية من المصادر التي أشارت إلى أن إسقاط محسن عليه السلام كان
بفعل القوم:

١ - الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (المتوفى سنة ٥٤٨ هـ): ج ١،
ص ٥٩، فيما نقله من كلام أبي إسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني البصري النظام
(المتوفى سنة ٢٣١ هـ) وقد مر ذكره آنفاً في مبحث إحراق بيت الزهراء.
٢ - شرح نهج البلاغة لأبي حامد هبه الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد
المعتزلي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ)، فقد روي عن محمد بن إسحاق الواقدي قصة ترويع
هبار بن الأسود بالرمح لزینب بنت رسول الله وهي في اليهودج وكانت حاملاً فطرح
ما في بطنها، ولذلك أباح رسول الله صلى الله عليه وآله يوم فتح مكة دم هبار بن
الأسود، ثم نقل

ابن أبي الحديد ما سمعه من النقيب أبي جعفر يحيى بن أبي زيد البصري العلوي الذي
قال: (إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله أباح دم هبار بن الأسود لأنه روع زينب
فألقت ذا

فقلت: أروي عنك ما يقوله قوم إن فاطمة روعت فألقت المحسن، فقال: لا تروه عني
ولا تروه عني بطلانه، فاني متوقف في هذا الموضوع لتعارض الاخبار عندي فيه) (١).
٣ - فرائد السمطين لإبراهيم بن محمد بن المؤيد الجويني الخراساني (المتوفى سنة
٧٣٠ هـ): ج ١٦، ص ١٧ تحت رقم ٢٤٤٤.

٦ - لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ فيما ذكره
عن أحمد بن السري بن يحيى بن أبي دارم المحدث أبو بكر الكوفي الذي توفي سنة
٣٥٧ هـ: (وقال محمد بن أحمد بن حماد الكوفي الحافظ بعد أن أرخ موته: كان
مستقيماً عامه دهره ثم في آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل
يقرا

عليه إن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن، وفي خبر آخر في قوله تعالى:
(ورجاء فرعون) عمر (ومن قبله) أبو بكر (والمؤتفكات) عائشة وحفصة فواففته
على ذلك، ثم إنه حين أذن الناس بهذا الاذان المحدث وضع حديثاً متنه: تخرج نار من
قعر عدن تلتقط مبعضي آل محمد وواففته عليه، وجاءني ابن سعد في أمر هذا الحديث
فسألني وكبر عليه وأكثر الذكر له بكل قبيح، تركت حديثه وأخرجت عن يدي ما
كتبته

(١) شرح نهج البلاغة: ج ١٤، ص ١٩٢ - ١٩٣.

عنه، ويحتجون به في الاذان، زعم إنه سمع ابن هارون عن الحماني، عن أبي بكر بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي محذوره رضي الله عنه، قال: كنت غلاماً فقال لي النبي صلى الله عليه وآله: اجعل في آخر آذانك حي على خير العمل، وهذا حدثنا به

جماعه عن الحضرمي عن يحيى الحماني، وإنما هو اجعل في آخر آذانك الصلاة خير من النوم، تركته ولم أحضر جنازته (١). ويبدو أنه لهذا السبب عبر عنه ابن حجر ب (الرافضي الكذاب)!

وهنا نكته ينبغي الالتفات إليها وهي أن الحافظ ابن حماد الكوفي ذكر أن ابن أبي دارم كان مستقيماً عامه دهره وأنه أخذ يروي أحاديث المثالب في أواخر حياته، ومع ملاحظه أن تاريخ وفاته كان سنة ٣٥٧ هـ يعلم مدى تأثير أجواء القمع والارهاب في كتمان الحقائق. فابن أبي دارم عاصر في أواخر حياته عهد الدولة البويهية وبالتحديد زمن معز الدولة الذي فسح المجال للشيعه للإدلاء بآراءهم (٢). ومثل هذا الجو سمح لابن

أبي دارم بذكر حقيقة ما جرى على الزهراء سلام الله عليها في أواخر حياته. وهذا يؤكد ما ذكرناه

في الفصل السابق من تأثير أجواء البطش والتنكيل في إخفاء الحقائق وعدم ظهورها إلا في فترات يسيره من التاريخ.

مناقشة الكنجي وسيط ابن الجوزي والحرثي:

تجدر الإشارة إلى أن الحافظ الكنجي قال في كتابه كفاية الطالب: (وزاد - أي الشيخ المفيد - على الجمهور وقال: إن فاطمة سلام الله عليها أسقطت بعد النبي ذكراً كان سماه رسول

الله صلى الله عليه وآله محسناً، ثم عقب عليه بالقول: وهذا شيء لم يوجد عنه أحد من أهل النقل

إلا عند ابن قتيبة) (٣).

وقال يوسف بن فرغلي بن عبد الله البغدادي سبط ابن الجوزي (المتوفي سنة ٦٥٤ هـ):

(اتفق علماء السير على أنه كان له عليه السلام من الولد ثلاثة وثلاثون، منهم أربعة عشر ذكراً وتسع عشره أنثاء، الحسن والحسين وزينب الكبرى وأم كلثوم الكبرى أمهم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلى هذا المتأخرين، وذكر الزبير بن بكار ولداً آخر

من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله اسمه محسن مات طفلاً) (٤).

أما دعوى سبط ابن الجوزي في أن ذكر المحسن ووجوده لم يأت من غير طريق الزبير بن بكار فهو خطأ فاحش، فقد جاء ذلك بعده طرق أخرى، وسنكتفي بذكر واحده منها، فقد روي الحاكم في المستدرک عن أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرو،

حدثنا سعيد بن مسعود، حدثنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا موسى، أخبرنا إسرائيل،

-
- (١) لسان الميزان: ج ١، ص ٢٩٣ ط دار الفكر، ج ١، ص ٢٦٨ رقم ٨٢٤ ط مؤسسة الأعلمي.
(٢) راجع الكامل في التاريخ: ج ٧، ص ٤.
(٣) كفاية الطالب: ص ٤١٣.
(٤) تذكره الخواص: ص ٥٧.

عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حديث تسميه النبي صلى الله عليه وآله لأولاده بالحسن والحسين والمحسن. وقد عقب الحاكم عليه بقوله:

(هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه) (١).

وقد اعترف الذهبي بصحته أيضا في تلخيصه. ومثل هذا الاقرار بالصحة من الذهبي المعروف بتشدده في الأسانيد والتشكيك في صحة الأحاديث ملزم لكل أهل العامة، ويفتح الباب على مصراعيه حول السر في عدم وجود ذكر للمحسن في كتب التاريخ والسبب في وفاته.

ويبدو أن سبط ابن الجوزي قد أدرك خطاه في حكمه السابق ولهذا اعترف في ترجمه الامام الحسن عليه السلام من نفس كتابه بعدم انحصار إثبات وجود محسن السقط

بطريق الزبير بن بكار، فقد علق على ما رواه أحمد في مسنده من وجود محسن السقط بالقول: (وهذا يدل على صحه ما ذكره الزبير بن بكار أن فاطمة جاءت من علي بولد آخر اسمه محسن مات طفلا) (٢).

هذا بالرغم من أنه لو لم يكن في البين إلا رواية الزبير بن بكار لكفي ذلك في إلزامهم الحجّة، قال ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ): (أعلم الناس بنسب قريش الزبير بن بكار) (٣)، ويقول عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني (المتوفى سنة ٧٦٨ هـ)

عن كتاب الزبير بن بكار (أنساب قريش): (جمع فيه شيئا كثيرا، وعليه اعتماد الناس في معرفه أنساب القرشيين) (٤)، ويقول ياقوت الحموي (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) عن الزبير

بن بكار: (كان علامه نسابه أخباريا، وعلى كتابه في أنساب قريش الاعتماد في معرفه أنساب القرشيين) (٥).

أما قول سبط ابن الجوزي إن عامه المتأخرين على حصر أولاد أمير المؤمنين من فاطمة الزهراء عليهم آلاف التحية والسلام فيما عدا المحسن السقط عليه السلام فهو وهم أيضا،

فقد سبقه الكثير فمن عاشورا قبله أو عاصروه وأثبتوا وجود السقط محسن مثل ابن حزم

الأندلسي والبلخي وابن قدامه المقدسي والبري وغيرهم.

وبما مر يتبين أيضا ضعف ما ذكره الحافظ الكنجي من انحصار المصادر التاريخية المثبتة للسقط محسن بما نقله ابن قتيبة فقط.

- (١) مستدرک الحاکم: ج ٣، ص ١٦٥.
(٢) تذکره الخواص: ص ١٧٦.
(٣) الإصابة: ج ٤، ص ١٩٥.
(٤) مرآة الجنان: ج ٢، ص ١٦٧، وکتاب الزبیر بن بکار (انساب قریش) طبع الجزء الأول منه قبل ثلاثین عاماً
تقریباً، وبلغ التحقیق فیہ إلى ذکر أولاد عبد المطلب، ولم یحقق ولم یطبع منذ ذلك الحین - حسب علمي
- الجزء
الثاني منه وهو ما یفترض أن یكون فیہ ذکر أولاد أمير المؤمنین علیه السلام، وعلى كل حال فشهادة سبط
ابن الجوزي
کافیہ فی المقام.
(٥) معجم الأدباء: ج ١١، ص ١٦١.

نعم قد يكون في كلام الحافظ الكنجي إشارة إلى ما نقلناه سابقا من كلام ابن شهر آشوب في المناقب أن ابن قتيبة ذكر في كتابه المعارف: (إن محسنا فسد من زخم

قنفذ العدوي)، فإذا صح هذا التوجيه فهو يؤكّد على وجود التحريف في كتابه، ويدل أيضا على محاولة الحافظ الكنجي تجنب التصريح في السبب الباعث على إسقاط الجنين

إذ سيرتبط ذلك بمن أمر قنفذ العدوي بذلك. ولكن مع التنزل عن هذا التوجيه فإن كلامه بجانب للحقيقة أيضا، لأن إسقاط محسن عليه السلام ذكره غير ابن قتيبة كابن حجر

والذهبي والشهرستاني. وكذلك من الخطأ ما ذكره محمد البدخشاني الحارثي (المتوفي

بعد سنة ١١٢٦ هـ) من أن المحسن (مات رضيعا) (١)، فإن كلمات العلماء من أهل السنة

الذين ذكروا استشهاد المحسن اتفقت إنه (مات صغيرا) من دون تحديد لفترة الوفاة. الملاحظة الخامسة:

بما أن وفاه الشيخ المفيد (قدس سره) كانت سنة ٤٣١ هـ فإننا نلاحظ أن كثيرا من علمائنا بل وعلماء أهل السنة قد ذكروا السقط محسن قبله، ومن المستبعد جدا أن يكون قد فاته ذلك إلى حين وفاته، فيفرض هذا السؤال نفسه: لماذا تحدث الشيخ المفيد

عن أصل وجود السقط الشهيد محسن عليه السلام بشكل يثير التشكيك فيه؟ ولا بد أولا من

الإشارة إلى أنه قد جاء ذكر السقط محسن في روايتين من كتاب الاختصاص للشيخ المفيد، وقد مرت الإشارة إلى ان كثيرا من علماء الطائفة قد ذهبوا إلى صحه نسبه هذا الكتاب للشيخ المفيد، وعلى أي حال فقد جاء في الرواية الأولى في حديث فذك عن أبي محمد الحسن بن موسى، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام ما

يلي: (فدعا - أي أبو بكر - بكتاب فكتبه لها برد فذك، فقال عليه السلام: فخرجت والكتاب

معها، فلقبها عمر، فقال: يا بنت محمد ما هذا الكتاب الذي معك، فقالت: كتاب كتب لي أبو بكر برد فذك، فقال: هلميه إلي، فأبت أن تدفعه إليه، فرفسها برجله وكانت حامله بابن اسمه المحسن فأسقطت المحسن من بطنها ثم لطمها فكأنني أنظر إلى

قرط في أذنها حين نفقت، ثم أخذ الكتاب فخرقه فمضت، ومكثت خمسه وسبعين

يوما مريضه مما ضربها عمر) (٢). أما الرواية الثانية فقد أسندها الشيخ المفيد إلى أحمد

بن محمد بن عيسى، عن أبيه والعباس بن معروف، عن عبد الله بن المغيرة، قال: حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن عبد الله بن بكر الأرجاني، قال: صحبت أبا عبد الله عليه السلام في طريق مكة من المدينة، وجاء في الرواية: (وقاتل أمير المؤمنين عليه السلام

وقاتل فاطمة عليه السلام وقاتل الحسن والحسين) (٣). وهذه الرواية قريه جدا إلى ما ذكره ابن قولويه في كامل الزيارات: ص ٣٢٦ إلا أن الثانية تمتاز بطولها.

(١) نزل الأبرار: ص ١٣٤.

(٢) الاختصاص: ص ١٨٣، وما قبله من الاسناد مذكور في ص ١٤٤.

(٣) الاختصاص: ص ٣٤٣.

وعودا على السؤال السابق، فمن المحتمل قويا أن الشيخ أراد أن يكون كتابه الارشاد قابلا للانتشار في جميع الأوساط ولذا تحاشى فيه ذكر المطاعن ضد ظالمي آل

محمد ومراعاة للظروف القائمة آنذاك، وهذا ما نلاحظه على كتاب الارشاد بشكل عام، ففي حين تكثر رواية المثالب في كتاب الاختصاص نرى أن الشيخ المفيد يتعرض في كتاب الارشاد لمسألة اغتصاب حق أمير المؤمنين في الخلافة وما جرى بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وآله - ويمثل هذا أهم منعطف في مسيره التشيع - يتعرض لها بشكل

مختصر ومقتضب (١). كما يلاحظ في كتابه الارشاد إنه كان جوابا عن طلب من أحد

الشيعة آنذاك. وسواء قبلنا هذا التوجيه أم لا فان من اللازم اختيار وجه يجمع بين كلام الشيخ المفيد في الارشاد وما رواه بنفسه في الاختصاص حتى لو كان ذلك الوجه هو عدم اطلاع الشيخ المفيد الكافي - أثناء كتابته تلك العبارة - على مصادر السقط الشهيد محسن عليه السلام، ولكن سيتضح أن علماءنا الأبرار لم يفهموا من كلام الشيخ المفيد

التشكيك بوجود السقط محسن، ولهذا ذهبوا إلى وجوده وإسقاطه بفعل القوم مع ذكرهم في نفس الوقت لعبارة الشيخ المفيد.

بل يمكن أن يقال أيضا بأنه يستشف من كلام الشيخ المفيد نفسه بوجود تضارب في رأيه حول هذه القضية حتى لو لم نقل بصحة ما سيأتي من التوجيه ولم نقل أيضا بصحة نسبه كتاب الاختصاص إليه، فقد ذكر في كتابه المقنعة ما يلي: (ثم قف بالروضة، وزر فاطمة سلام الله عليها فإنها هناك مقبورة، فإذا أردت زيارتها فتوجه إلى القبلة في

الروضة وقل: السلام عليك يا رسول الله، السلام على ابنتك الصديقة الطاهرة، السلام عليك يا فاطمة بنت رسول الله، السلام عليك أيتها البتول الشهيدة الطاهرة، لعن الله من ظلمك، ومنعك حقك، ودفعك عن إرثك، ولعن الله من كذبك وأعتك، وغصصك بريقك، وأدخل الذل بيتك) (٢).

فان هذه الزيارة حسب الظاهر هي من تأليف الشيخ المفيد أو من أحد علماء الطائفة وتبناها الشيخ المفيد لا أنها مروية عن الأئمة عليهم السلام، يعرف ذلك كل من يتتبع فيما ورد

من الزيارات لفاطمة الزهراء سلام الله عليها وخصوصا مع ملاحظه ما ذكره الشيخ الصدوق من أنه

لم يعثر على رواية معينة في زيارتها فأنشأ بنفسه زيارة لها استقى مضمونها مما جاء في الروايات، وكلمه البتول الشهيدة ظاهره في أنها مضت مقتوله، كما أن قول: (وأدخل

الذل بيتك) ليس له أي مصداقيه إلا اقتحام بيت الزهراء سلام الله عليها على أقل تقدير،
ومن يقبل
بدخول البيت لن يجد لنفسه مفرا مع توفر الشواهد والقرائن بل الأدلة عن الاقرار ببقية
ما جرى عليها من الظلم، ويؤيد ذلك إن هذه العبارة منتزعه من رواية الشيخ الصدوق
التي مرت في هذا المبحث، فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال:
(كأنني بها وقد

-
- (١) راجع كتاب الارشاد: ص ١٠١ - ١٠٢.
(٢) المقنعة: ص ٤٥٩، وقريب منها ما في مصباح الزائر للسيد ابن طاووس: ص ٥٣.

دخل الذل بيتها، وانتهكت حرمتها، وغضب حقها، ومنعت إرثها، وكسر جنبها، وأسقطت جنينها) (١). وعلى أسوأ التقادير فإن عبارة الشيخ المفيد لا يمكن لها أن تقاوم

الروايات الصحيحة المثبتة لأصل وجود السقط محسن عليه السلام وشهادته وكذلك عبارات

الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والسيد المرتضى وابن شهر آشوب الصريحة في اشتهار أمر إسقاط الجنين وكونه من المسائل المعروفة المجمع عليها، وخصوصا إذا لا حظنا أن

الشيخ المفيد لم ينكر أصل وجود السقط محسن على نحو الجزم، وإنما نسب وجوده إلى قول طائفه من الشيعة. تجدر الإشارة إلى ان بعض علماء الشيعة القدماء عمدوا إلى ذكر نفس نص الشيخ المفيد في كتابه الارشاد، ومن ذلك ما جاء في عمده عيون صحاح الاخبار للحافظ ابن البطريق شمس الدين يحيى بن الحسن الأسدي الربعي الأربلي (المتوفى سنة ٦٩٣ هـ) في كشف الغمة في معرفة الأئمة (٢)، ولا يعني ذلك ايمانا بعدم وجود السقط الشهيد محسن أو التشكيك فيه على فرض التنزل والقول بأن عبارة الشيخ المفيد تدل على التشكيك في ذلك ولا تقبل الحمل والتوجيه. ويشهد لهذا أمور عديده، منها:

أ - إن بعض علمائنا ذكروا في كتبهم نفس عبارة الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) مع تصريحهم بأن فاطمة الزهراء سلام الله عليها قد أسقطت بعد الاعتداء عليها جنينا اسمه

محسن، ومن ذلك ما ذكره العلامة الحلي (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ) في كتابه (المستجد) الذي اختصره من كتاب الارشاد حيث التزم كما في بقيه الموارد عبارة الشيخ المفيد بحذفها (٣). ولكنه في كتابه (كشف المراد) - كما مر سابقا - يؤكد على مسألة إسقاط

الجنين. وكذلك فعل العلامة الطبرسي (المتوفى سنة ٥٤٨ هـ)، ففي حين أكد على وجود

السقط محسن كما مر آنفا في كتابه (تاج المواليد) نجده في كتابه (إعلام الوري بأعلام

الهدى) يذكر نفس عبارة الشيخ المفيد (٤). ولا يعقل صدور عبارتين متناقضتين من شخص واحد حول موضوع واحد، فالأنسب لرفعه هو القول أنهم لم يفهموا من كلام الشيخ المفيد ما يتناقض مع الاقرار باسقاط الجنين محسن عليه السلام.

ب - إن بعضهم أو عز الاختلاف الواقع في عدد أولاد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عد

المحسن من أولاده على أساس أصل وجوده أم عدم عده على أساس أنه سقط ميتا ولم

يعيش في الدنيا، فقد نقل الأربلي عن كمال الدين بن طلحه ما يلي: (أعلم أيدك الله بروح منه أن أقوال الناس اختلفت في عدد أولاده عليه السلام ذكورا وإناثا، فمنهم من أكثر

-
- (١) الأمالي: ص ١٠٠.
(٢) راجع عمده عيون صحاح الاخبار: ص ٧٤. وكشف الغمة: ج ٢، ص ٦٧.
(٣) مجموعه نفيه: ص ٣٤٨. المستجاد من كتاب الارشاد: ص ١٤٥.
(٤) إعلام الوري: ص ٢٠٣.

فعد منهم السقط ولم يسقط ذكر نسبه، ومنهم من أسقطه ولم ير أن يحتسب في العدة به، فجاء قول كل واحد بمقتضى ما اعتمده في ذلك ويحسبه (١)، ويظهر من كلامه (ولم ير أن يحتسب في العدة به) أن منشأ الاختلاف يعود للجهة التي ذكرناها وليس للتشكيك في أصل وجوده. يقول السيد محسن الأعرجي الكاظمي (قدس سره) المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ في تعداد أولاد أمير المؤمنين عليه السلام: (وله من الأولاد سبعة وعشرون: الحسنان، وزينب الكبرى، والصغرى المكناة بأُم كلثوم، أمهم فاطمة الطهر البتول،... فان ضمنا المحسن كانوا ثمانية وعشرين) (٢). وفي العبارة تأكيد على أن الاختلاف في عدد أولاد أمير المؤمنين عليه السلام إنما في حساب المحسن الشهيد عليه السلام في العدة

أم لا، لا أن هناك تشكيكا في أصل وجوده، ويدل على ذلك أن السيد الأعرجي نفسه قال في أولاد فاطمة الزهراء عليها السلام: (ولها من الأولاد الحسنان، والمحسن، وزينب، وأم كلثوم) (٣). وبناء على ذلك فليس من المجازفة فيما لو قيل إن عبارة الشيخ المفيد فيها

إشارة إلى هذه الجهة، أي اعتبار المحسن في العدد باعتباره أحد أولاد أمير المؤمنين أو عدم اعتباره لأنه مات سقطا فور ولادته، ومن يموت له جنين فان غالبية الناس لا يحسبونه في عدد أولاده.

ج - إن بعض من ذكر عبارة الشيخ المفيد كابن البطريق نقلها بالشكل التالي: (وفي رواية إن فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ذكرا كان سماه النبي

وهو حمل محسنا، فعلى هذه الرواية أولاد أمير المؤمنين عليه السلام ثمانية وعشرون ولدا) (٤).

ومثل هذا الاختلاف في النقل يثير احتمالا بتفاوت النسخ الموجودة لكتاب الارشاد وبالتالي يتطرق الشك لأصل صدور العبارة من الشيخ المفيد. ولا يخفى بما سردناه سابقا عن كتب: كامل الزيارات ودلائل الإمامة والكافي والخصال والأمالى وتفسير القمي أن وجود محسن السقط ليس منحصرا في رواية أو كتاب.

د - أن بعض علماء العامة جعل القول بوجود السقط محسن هو قول الشيعة من غير تقييد، ومن ذلك ما ذكره علي بن محمد بن أحمد المالكي الشهير ب (ابن الصباغ)

(المتوفى سنة ٨٥٥ هـ) بقوله: (وذكروا أن فيهم محسنا شقيقا للحسن والحسين عليهم السلام

ذكرته الشيعة وأنه كان سقطا) (٥)، مما يعني أن أهل العامة أيضا فهموا إن وجود السقط

محسن يعتبر من الأمور المسلمة لدي الشيعة مطلقا.

-
- (١) كشف الغمة: ج ٢، ص ٦٨، والمراد بكمال الدين محمد بن طلحة بن محمد بن الحسن القرشي
النصيبي
العدوي الشافعي (المتوفى سنه ٦٥٢ هـ)، فراجع الاعلام: ج ٦، ص ١٧٥.
- (٢) عده الرجال: ج ١، ص ٥٥.
- (٣) عده الرجال: ج ١، ص ٥٨.
- (٤) عمدته عيون صحاح الأختار: ص ٧٤.
- (٥) الفصول المهمة: ص ١٣٥.

شبهات حول
ظلم الزهراء عليها السلام

(٢٣٥)

شبهات حول ظلم الزهراء سلام الله عليها
كلمات (فضل الله)

قال في الشريط المسجل:

(وكل ما تحدثت به من الأول وبشكل خاص جدا هو إن عندي تساؤلات في هذا المقام، قلت تساؤلات، يعني مثلا هلا (الآن) أنت إذا كل واحد جاء وهجم على زوجتك ويريد أن يضربها وتقع في بيتك في الغرفة وتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله! أو تهجم على الذي جاء ليضرب زوجتك؟ هلا كل واحد منكم، زوجتك، أمك، أختك، إذا قعدت في بيتك وتركتهم يضربونها، شو (ماذا) يقول عنك الناس، يقولون: بطل؟! علي بن أبي طالب سلام الله عليه هذا الرجل الذي دوخ الأبطال يترك الجماعة يهجمون على الزهراء وهي بنت رسول الله ووديعه رسول الله عنده بهذا الشكل وقاعد في البيت ويقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أي واحد يقبلها على نفسه من عندكم؟ هذه واحده. ثم في البيت (هل) تعرفون من كان؟ كل بني هاشم كانوا موجودين بالبيت، أمير المؤمنين والعباس بن عبد المطلب عم النبي والزيير كان موجودا، هؤلاء الجماعة يسمعون صراح الزهراء وقاعدون لا حول ولا قوة إلا بالله، كيف نفهمها؟ اثنين: ليش (لماذا) الزهراء تفتح الباب، جماعه جاءوا ليهجموا، افتحوا هذا الباب وإلا أحرقنا عليكم النار، ليش تطلع هي؟ الزهراء المخدرة، الزهراء اللي (التي) ما تقابل حده (لا تقابل أحدا)، الزهراء اللي ما تشوف حده (لا ترى أحدا)، كيف يعني يمكن هذا؟ إنها هي تطلع تفتح الباب والامام علي وهؤلاء بنو هاشم وكلهم، وعندها جاريتها فضه موجوده ولا تفتح الباب، هلا (الآن) أنتم لو كنتم موجودين في البيت وزوجتك موجوده ودقوا الباب خصوصا إذا جاءوا أمن يريدون أن يعتقلوك، تقول لامرأتك: أنت اطلعي؟! ثم إنهم جاين (قادمين) ليعتقلوا عليا عليه السلام

مش جايين (غير قادمين) للزهراء، ثم هؤلاء الناس الذين جاء بهم عمر للبيت حتى يحرقوا البيت كما كان يقول، قالوا له: كيف أنت، إن فيها فاطمة، قال: وإن! افرض فاطمة (موجوده)، احنا (نحن) جايين نعتقل علي بن أبي طالب، هذا كل ما كنت أقول، يا جماعه إذا بدكم (تريدون) تقولون يعني الامام علي جبان، يعني الامام علي ما عنده غيره، تقولون إنه الذي أوصاه (أي النبي)، أوصاه أن لا يفتح معركة ضد الخلافة مش ما (لا أن لا) يدافع عن زوجته، مشكله بعض الناس ما (غير) مستعدين يفكروا، كل ما عندي، ما أقوله: الشيء الذي ما يقبله أي واحد منكم بالنسبة إلى موقفه مع زوجته كيف تقبلونه لعلي بن أبي طالب مجندل الابطال؟! كيف تقبلون هذا الشيء، أنا كنت أقول لكل الناس: يا جماعه هناك علامات استفهام في التاريخ لا بد أن يطرح ويحلل ويحاكم ويجاب على كل علامات الاستفهام).
المحاور: بالنسبة لكسر ضلع السيدة الزهراء سلام الله عليها هل ثابت عندكم أم غير ثابت؟

(فضل الله): أنتم ثابت عندكم؟

المحاور: بحسب المصادر التي عندنا ثابت.

(فضل الله): شو فيه (ماذا يوجد)؟

المحاور: فيه... (كلمه غير واضحه) الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي ينقل اتفاق الشيعة عليه والسيد جعفر مرتضى حقق الموضوع في كتابه الصحيح من سيره النبي الأعظم المجلد الخامس من الصفحة ٢٣٩ - ٢٤٤ وأثبت صحه سقوط جنين السيدة.
(فضل الله):... (كلمه غير واضحه) بعثها لي، وفيها مما بعثه لي الشيخ (السيد) جعفر إنه في بعض الروايات إنه لم يدخلوا البيت، وبعض الروايات، لا كل الروايات تقول إنه لم يكن في البيت الامام علي لحاله (وحده) والزهراء، كان كل بني هاشم ومعهم الزبير.

المحاور:... (كلمه غير واضحه) الامام علي كان مأمورا بالصبر.

(فضل الله): خلوها (دعوني) أكمل فأنا لم أصل (لما أريده)، الامام علي كان وبنو هاشم، ونحن نريد أن تناقش القضية بعقل،... (عبارة غير واضحه) نريد أن تناقش القصة، وعندنا عقل ونفكر فيها، ثم إنه أنا لم أقل: لا، قلت: لا أتفاعل يعني مش (لست) مقتنع، أنا ما نفيت، هذه واحد، وقبل مني الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، سامعين فيه هو من علماء الشيعة ومعروف ومن المفكرين.

المحاور: مولانا، لو تحدد لنا المصدر.

(فضل الله): زين (حسنا)، الفردوس الاعلى (١)، فيه أسئلة وأجوبة، وموجودة هناك، سألوه عن كسر الضلع والدخول على البيت كل هالعالم (كل هؤلاء)

(١) ويبدو أن هذا من سبق اللسان فان المصدر هو كتاب جنه المأوى كما سيأتي.

(٣٣٨)

الاشخاص)، يقول: أنا ما أبرى الجماعة ولكن في ذلك الوقت الذي كان يضرب المرأة يصبح عارا عليه وعلى عقبه، وهذه فيها (كلمه) لأمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: لا

تضرب كذا، لا تؤذوا النساء ولا تهيجوهن بأذى فان الرجل كان إذا ضرب المرأة صار ذلك (عارا)، هذه أيضا شوفرها في نهج البلاغة، لا تهيجوهن بأذى، كلام الامام في الوصاية بالنساء بعد... (كلمه غير واضحه ولعلها معركة البصرة) فيقول: أساسا مو (ليس) منهج الجماعة التدين، لا، الجماعة من جهة أنه كان في ذلك الوقت عند العرب ما يصير الواحد يضرب المرأة، هذا (كاشف الغطاء) يشكك في الموضوع، هذه وجهه نظر، هذه خلصنا (انتهينا) منها للشيخ محمد حسين، يتراجعوا كلامه، نجى نحن ندرس القضية بطبيعتها، الجماعة إجو (جاءوا)، ثم إنه أحب أنقل لكم من السيد عبد الحسين شرف الدين، فأنا سنة ١٩٥٥ كنت عنده في صور، وكنت طالبا في النجف ذلك الوقت.

المحاور: كم كان عمركم مولانا؟

(فضل الله): سنة ١٩٥٥، يعني ٢٢ أو ٢٣ سنة، فقلت له، وهو كان يعزني جدا، قلت له: سيدنا في النجف عندنا يقولون (كلمه غير واضحه) هذه هجموا على البيت وكذا، قال لي: الثابت عندنا إنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت، فقالوا: إن فيها فاطمة قال: وإن.

المحاور: في المراجعات مولانا مش (أليست) مذكرة؟

(فضل الله): لم يذكر السيد عبد الحسين شرف الدين لا في النص والاجتهاد ولا في المراجعات ولا كذا، أي شيء من هذا الذي يقال، راجعوا كتبه.

المحاور: كيف الشيخ الطوسي مولانا يقول اتفاق الشيعة؟

(فضل الله): مو جاي أقول لك، خلنا نشوف، الشيخ المفيد معاصر للشيخ الطوسي أم لا؟

المحاور: معاصر.

(فضل الله): الشيخ المفيد، شيعي أم لا؟ ما فيه كلام في تشييعه، زين الشيخ

المفيد في كل كتبه ما عدا الاختصاص، وهو محل شك إنه له أو لا؟

المحاور: محل شك؟!!

(فضل الله): نعم، حتى السيد جعفر يرى إنه محل شك، ما يذكر قضية كسر

الضلع وقضية كذا كلها ما يذكرها، مع إن الشيخ المفيد كان الرجل الصلب في

المحاجة

مع السنة، الشيخ المفيد يأتي في كتاب الارشاد، الشيخ الطوسي، في تلخيص الشافي،

شو يقول: ضربها فأسقطت محسنا، الشيخ الطوسي (المفيد) شو (ماذا) يقول في

كتاب
الارشاد، شوفوه، في تعداد اولاد الامام علي عليه السلام، وبعد أن يذكر سبعا وعشرين
ولدا
من اولاد الامام علي عليه السلام، يقول: وينقل بعض الشيعة إنها أسقطت ولدا ذكرا
سماه

رسول الله وهو حمل محسنا، فعلى قول هذه الطائفة من الشيعة يكون أولاد علي ثمانية وعشرون ولدا، فهو يذكر، يعني إنه ما يتبنى هذا الرأي، هما متعاصران، الشيخ الطوسي، الان هذا موجود في الارشاد المفيد وناقله السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة في تعداد أولاد أمير المؤمنين، هذه نصوص.

نجي بعد ذلك، هؤلاء الجماعة جاءوا هجموا على البيت، الذين مع عمر يقولون: إن فيها فاطمة. هؤلاء الذين يقولون إن فيها فاطمة...
المحاور: يعني لها... (كلمه غير واضح) ولها مكانه.

(فضل الله): لها محل في نفوسهم... يعني نحن جايين في الخلافة وفيه اجتماع معارضه، يعني طبيعة الأمور وإن، نحن جايين نهجم حتى لو كانت فاطمة!! يقولون: نحن جايين للمعارضة، فما هو شغل الزهراء، فهم قادمين وهناك رأي عام موجود، لا تنسوا إنه فيه رأي عام موجود... (عبارة غير واضحة) إن هؤلاء الجماعة اجتمعوا بني هاشم مع الامام علي والعباس وفلان والزيبر، اجتمعوا كما عرضه حتى يتمردوا على الخلافة، فحتى لو فاطمة موجوده، نحن بدنا (نريد أن) ندخل! هؤلاء الجماعة هل يبحبوا (يحبون) الزهراء أم لا؟ هؤلاء الذين قالوا إن فيها فاطمة. (حوار سريع متداخل من أكثر من طرف وغير واضح).

المحاور:... ما اعترضوا على عمر... (عبارة غير واضح).
(فضل الله): كان مأخوذ عندهم غسيل دماغ، ولذا لما الزهراء اعترضت عليهم، فلماذا الامام علي احتاج إليها، ففي البحار موجود إن لامام علي عليه السلام كان يدور بها

على بيوت المهاجرين والأنصار حتى تدافع عن حقه... فأنا أقول هؤلاء الناس: ليش يقولوا (يقولون) إن فيها فاطمة، خوب (حسنا) بلاها (ليس هناك داع لذكر ذلك) جايين هن (هم) فليأكلوا البيت كله.

المحاور: كانوا يسمعون عن رسول الله إنها مخدرة محترمة.
(فضل الله): إذن فيه تعظيم للزهراء.

المحاور: ولكن في نفس الوقت مولانا تناسوا الخلافة وغدير خم.
(فضل الله): ما ينافي، كل شيء معقول، اسمع أقول لك، واحد عنده عاطفة على امرأة والقضية سياسية، كيف هذا؟ هلا ما يبصير (ألا يمكن) إنه واحد يبجي على امرأة مرشح أو على أم مرشح مضاد، وهو سياسيا بناؤه على أن يسقطه في الانتخابات كليه ممكن هذا أو مش (غير) ممكن؟
... (حوار متداخل).

(فضل الله): أنت تريد أن تسمع أم لا؟
المحاور: أريد أن اسمع.

(٣٤٠)

(فضل الله): حسنا، شو (ماذا) اقصد (من قولي) تسمع، أقصد إنه أنت لا تخلي (لا تضع) في ذهنك، أنت جاي (قادم) بمسبقات، الان مثلا، واحد ممكن، لما يقول: إن فيها فاطمة ليش بده يقولها، أنتم الان، كلمه بقطع النظر عن كل هذا الموضوع، يعني بنت رسول الله موجوده، كيف ندخل نحن ونروعها، كيف ندخل نخوفها، كيف ندخل كذا، هذا الشيء، هذه واحده، اثنين: الزهراء سلام الله عليها ليش هي تفتح الباب،

مخدرة، التي لا ترى رجلا ولا كذا، فضه موجوده عندها، بنو هاشم كلهم، خصوصا (انهم) جايين لعلي... (كلمه غير واضحه).

المحاور: الروايات مذكورة إنه...

(فضل الله): أنا جاي أسألك وجاوبني بس على السؤال... (حوار متداخل) ليش هي بدها تفتح الباب؟

المحاور: ... (كلمه غير واضحه) للامام علي عليه السلام.

(فضل الله): مو (ولكن) الامام مش (ليس) لحاله (لوحده)، فيه معه الزبير، كان يقول: إن الزبير خرج مصلتا سيفه فكسروا سيفه، الجماعة مسلحون، (ثم حوار متداخل)، افرض، سلمنا معكم، إنه دخلوا (البيت) ما بدنا (لا نريد أن) نجادل، هم إذا بدهم يجوا (يأتوا) للزهراء يضربوا، لشو (لماذا)، وبيت الامام مش عشره كيلومتر، عشره أمطار، وبني هاشم كلهم موجودين، الآن يجوا (يأتوا) يدخلوا، راح يهجموا على، لما دخلوا البيت، المفروض يهجموا على الغرفة اللي... (كلمه غير واضحه) بني هاشم، يهجموا على الزهراء ليش؟ هذه واحده، اثنين، أنت الان تقبل مرتك (زوجتك) واحد يهجم على امرأتك، أنت قاعد في البيت لا حول ولا قوه إلا بالله العلي العظيم، أنت وكل العائلة، شو يقول عنك الناس. المحاور: مولانا عفوا..

(فضل الله): قيده وصيته من أخيه، هذه يجيبوها، في الخلافة مش ما يدافع عن امرأته، هل أنتم ما تنسبونه لعلي هل تقبلونه على أنفسكم، في واحد سني يريد يضايقكم، لما كان يسمع قارئ التعزية، قال: تعالوا جماعه الشيعة، أنتم تذكرون أن علي بن أبي طالب بطل، شجاع، كذا، فمعقولة ما يدافع عن امرأته؟! حسب تعبيره هذا.

المحاور: مولانا بس هم جايين مش علشان فاطمة (ولكنهم قادمون لا لأجل فاطمة) علشان الخلافة، صحيح أم لا، ضرب فاطمة متعلق تعلق مباشر بالخلافة.

(فضل الله): شو لها علاقة، الان واحد، أنا أقول لك (... حوار متداخل)، بعدين أجيء لك للباب حتى أبين لك أن كل هذه القضايا محل خلاف، أنا الان أقول لك، السنة يقولون، مش السنة، الدكتور سهيل زكار هذا ناقش رسالة حسن جابر المنتصر من هذا المنطلق، أستاذه هو، أستاذ التاريخ في جامعه دمشق، هذا يقول إنه



(٣٤١)

في المدينة في ذلك الوقت ما فيه أبواب، كان ستائر، وعنده أدله، أنا ناقشته، قلت له: ولكن فيه جذوع النخل، قال لي: جذوع كانوا يعملونها (أبوابا ولكن) أخيرا هذا (قد حصل)، يقول أساسا ما فيه هناك (أبواب)، حتى في سنن أبي داود فيه شيء موجود، هساع ما جا نقول حقيقة، ولكن أريد أقول لو فرضنا جاءك نص لغوي أو تاريخي، يقول لك إنه المسألة إنه في المدينة ما كان فيها إلا برادي... (انقطاع في الشريط) أبواب، وهذا أيضا فيه شواهد، النبي صلى الله عليه وآله عندما جاء من سفره إلى

الزهران سلام الله عليها، وكان عاده لما يجيء من سفره أول ما يدخل على الزهران، وصل لباب

البيت، شاف ورجع، الزهران فكرت، هذه في التاريخ موجوده، إنه شو فيه، فالمشاهد إنها وضعت على البيت كساء أهدها إليها علي، وكان جديدا، فجمعته وأعطته للحسن والحسين وقالت إذهبا إلى أبي، وقولا: ما أحدثنا بعدك غير هذا، فاصنع به ما تشاء، فقال صلى الله عليه وآله: فداها أبوها، كذا إلى آخره، البرادية وين بيخلوها، بعده النبي جاء (أي ما زال النبي قادمًا للتو)، المغيرة بن شعبه لما شوهده عليه بالزنا، كيف شوهده هذا، قاعد

في بيته ويزني لكن الهواء رفع البرداية وشافوه، مش دخلوا عليه وشافوه في البيت، مقصودي فيه وجهه نظر، أنا ما أريد أن أتبنى، حتى أنا الرجل ناقشته، وقال أنا عندي أدله، أجي (أتى) عندي زارني بالشام الدكتور سهيل زكار، فيه وجهه نظر، فانا اللي بأقول، مش قصه خلافه، الزهران ما لها دخل بالخلافة... (كلمات غير واضحة) ثم الجماعة قاعدين، هلا على الأقل مثل ما يقال الزبير، إحدى الروايات (تقول إن) الزبير مصلتا، خرج لخارج البيت، مش في البيت فكسروا سيفه، بعد ذلك اجتمعوا عليه وكسروا سيفه، فالمسألة احنا ننسب إلى هذا، الخلافة، إنك لا تصارع بالخلافة، لا تدش (تدخل) مع جماعه بحيث الان وتدخل تخلق مشكله سياسية، هالمعنى هذا، أما ما تدافع عن امرأتك، الزهران وديعة رسول الله عند علي عليه السلام، ثم الزهران سلام الله عليها لم

تذكر هذا في أي حديث من أحاديثها، لا بالخطبة التي قرأتها، مع إن هذه أعظم من غضب فذك.

المحاور: أعظم من غضب فذك!؟

(فضل الله): أعظم من غضب فذك، غضب فذك غضب الأرض، أما واحده يكسروا ضلعها ويسقطوا جنينها وينبتوا مسمار في صدرها وهذا يضربها على وجهها.

المحاور: ... (كلام غير واضح).

(فضل الله): شوف، الزهران لا ذكرتها في خطبه، عندما زارتها نساء المهاجرين والأنصار وقالت: أصبحت عائفة لديناكم قالية لرجالكم، كذا، ما ذكرت هذا الشيء

وإنما ذكرت حق علي في الخلافة فقط، لما اجوا (أتى) الرجال أيضا حتى يعتذروا
منها،

ما ذكرت هذا الشيء، لما أتى عمر وأبو بكر إلى عندها، واستأذن الامام علي، ما
ذكرت هذا الموضوع، الامام علي ما ذكره بأحاديث لذلك، مع إن هذا حجه عليهم

فوق العادة وبفارق عاطفة من جميع الجهات. أنا أقول لما نجمع هولي (هذه الأشياء) على الأقل يصير عندنا شك، أنا أشك في ذلك، وأنا دائما قلت أكثر من مره، مثلما الاثبات يحتاج إلى دليل، النفي يحتاج، أنا ما عندي دليل على النفي، لكن عندي تساؤلات وأنا أنصح قتلها في إيران في الجمع العالمي لأهل البيت في آخر سفر لي، قلت: إذا لم تناقشوا قضاياكم، إذا لم تناقش نحن قضايانا بطريقتنا الخاصة، فسناقشها الآخرون ويسقطون القضايا، أنا كل ما كنت أقول: إن هناك علامات استفهام تحتاج إلى جواب، وفي الحقيقة لم أجد لها جوابا، أنا ناقشت كثيرا من العلماء في إيران وغير إيران، وما قدروا يجاوبوا.

ثم فيه نقطه، بعض الناس يستغلون هذا، أنا جاي أصرح وعندي مائه شريط إن أعظم جريمه هي غضب الخلافة... (حوار متداخل) فاذن مو القصد إن السيد من أجل الوحدة الاسلامية (يقول هذا)... (كلمات غير واضحه) لو فرضنا أي شيء، التشهير فيها على أي أساس؟ هذه من أصول الدين؟ تاريخية، الزهراء كسر ضلعها أم لم يكسر ضلعها، مثلما إنه الشيخ المفيد، ونحن ما نحتاج إلى هذا حتى نعرف الجماعة، ولذا الزهراء كل ما تحدثت عن غضب الخلافة، نحن نعتبر جريمه غضب الخلافة أكبر من كل جريمه لأنه جريمه متعلقه بالواقع الاسلامي كله، هذا الموضوع الذي نقوله نحن). ملاحظات أوليه

وقبل الدخول في مناقشة هذه الآراء رأيت من المناسب تسجيل الملاحظات التالية:

١ - الحوار في مجموعه غير متكافئ ومن طرف واحد، والمحاوّر قد دخل في المناقش بإمكاناته المتواضعة فهو لم يكن يعلم عن العديد من المسائل المطروحة وكان في كثير من الأحيان في موقع السائل والمستفسر، ورغم هذا فان (فضل الله) كان يقطع عليه حديثه في الغالب ويحاوّر من موقع الاستعلاء بما يجعل المحاوّر مصغيا ليستفيد لا لكي

يطرح رأيه ويفند الرأي الاخر.

٢ - ذكر (فضل الله) إن عمره عندما سال السيد عبد الحسين شرف الدين عن رأيه حول ما وقع على الزهراء من الظلم هو اثنان أو ثلاثة وعشرون عاما، ولكن هذا لا يستقيم مع ما جاء في كتاب (العلامة فضل الله والتحدي الممنوع) الذي هو عبارة عن حصيلة مجموع الحوارات التي أجراها معه الصحفي اللبناني علي حسن سرور، وقد جاء فيه إنه من مواليد ١٩٣٦ م (١) فعلى ما استقر عليه كلامه أخيرا أنه التقى فيه في صور عام ١٩٥٥ م فإنه لم يكن حينها قد بلغ العشرين عاما، ويشهد لذلك أيضا ما ذكره

في بعض حواراته أنه كان في السادسة عشر والنصف من العمر عام ١٩٥٢ م (٢)، وهكذا

-
- (١) التحدي الممنوع: ص ١٩ .
- (٢) أسئلة وردود من القلب: ص ٢١ .

التهافت في النقل يجعلنا نشك أكثر في حقيقة الحوار الذي جرى بينه وبين السيد عبد الحسين شرف الدين، علما بأنه قد صرح في أول حديث له في مسجد بئر العبد إنه

التقى بالسيد شرف الدين في أوائل الخمسينات!! فأين هي الحقيقة بين هذه الأقوال المتضاربة؟! وهل يمكن الاطمينان بأنه لم يكن من قبيل من (أساء سمعا فأساء إجابة)! نقل خاطئ لرأي الامام الخميني!

غير أن عدم الدقة في نقل آراء الغير لم تقتصر على هذه المجالات بل تعدتها لنقل الآراء الفقهية لمراجع التقليد، فعندنا سئل عن جواز زواج المسلم من الكتابية أجاب: (حسب الفتوى الموجودة الان من المراجع إنه يجوز للانسان أن يتزوج امرأة مسيحية مع

بقائها على دينها، وإن كان الأحوط استحبابا ترك ذلك) (١). ولكن الامام الخميني وهو

أحد مراجع التقليد الذين أكثر (فضل الله) النقل عنهم في حوارهم المذكور في مجلة الموسم يقول: (والا قوى الجواز في المنقطع، وأما في الدائم فالأحوط المنع) (٢). خلاصه الشبهات الخمسة

وبملاحظة كلمات (فضل الله) السابقة نلاحظ أن أهم الشبهات التي يركز عليها كلامه هي الشبهات التالية:

١ - الشبهة الأولى: عدم وجود أبواب في المدينة آنذاك، وبناء على ذلك فان جميع الروايات التي تدل على إحراق باب البيت وعصر فاطمة سلام الله عليها وكسر ضلعها وإسقاط

جنينها بواسطة الباب ساقطه عن أي قيمه واعتبار.

٢ - الشبهة الثانية: إن ضرب المرأة كان أمرا مستهجنا وقبيحا عند العرب منذ أيام الجاهلية، فكيف يعقل أن يضرب القوم بنت نبيهم وصاحب أشرف بيت بينهم.

٣ - الشبهة الرابعة: إن بيت فاطمة سلام الله عليها كان فيه الكثير من الرجال وفيهم المسلحون

فكيف سمحوا بالاعتداء على الزهراء بمرأى منهم؟ ولماذا تخرج الزهراء سلام الله عليها لفتح الباب

مع وجودهم وتهديد عمر وأصحابه بحرق البيت وتصريحهم بأن المستهدف هم الرجال

الموجودون في البيت وبالأخص الامام علي عليه السلام، هذا فضلا على إمكانية فتح الباب بواسطة الخادمة فضة.

٥ - الشبهة الخامسة: عدم إمكان رؤية أمير المؤمنين لضرب الزهراء سلام الله عليها وهو ذلك

البطل الضرغام وعدم تحمل غيرته أن يقف مكتوب اليدين أمام الاعتداء على زوجته،
وإن القبول بالاعتداء مستلزم للقول بأن عليا عليه السلام - والعياذ بالله - جبان وليس
غيورا.

(١) الموسم: العدد ٢١، السؤال ٥٥٧.
(٢) تحرير الوسيلة: ج ٢، ص ٢٥٥، ولا يقال: إن مقصود (فضل الله) قد يكون هو العقد المنقطع فان ذلك
هو
مورد وفاق بين المراجع الذين كان يكثر النقل عنهم.

هل هي شبهاته أم شبهات غيره؟!

وقبل الإجابة على هذه الشبهات لابد من الإشارة إلى نقطه وهي إن (فضل الله) في مجموع ما طرحه من شبهات لم يكن إلا (كحاطب ليل)، فقد حاول قدر المستطاع أن

يكثر من عدد الشبهات للإيحاء بقوتها من دون أن يميز بين الغث والسمين، كما أنه لم يأت بشيء جديد، وكل ما فعله هو اجترار كلام الآخرين وجمعه مع تغيير في الألفاظ وإضافه بعض التحسينات! وتبين له بشكل أقوى، فالشبهه الأولى صرح بأنها لأستاذ التاريخ في جامعه دمشق الدكتور سهيل زكار، والشبهه الثانية صرح بأنها للشيخ كاشف الغطاء في كتابه، ونحن نقلها بطولها حتى نصف مثير الشبهات من أمره ولكي نذكر المصدر الذي استقيت منه الشبهه من غير حاجه لذكر كلام الناقلين! شبهتها الشيخ كاشف الغطاء:

قال الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (رضوان الله عليه) في كتابه جنه المأوى: (طفحت واستفاضت كتب الشيعة من صدر الاسلام في القرن الأول: مثل كتاب سليم بن قيس ومن بعده إلى القرن الحادي عشر وما بعده وإلى يومنا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الأئمة وأبيهم الآية الكبرى وأهمهم الصديقه الزهراء صلوات الله عليهم أجمعين وكل من ترجم لهم وألف كتابا فيهم، أطبقت كلمتهم تقريبا أو تحقيقا في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة، إنها بعد رحله أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجهها، ولطموا خدها حتى احمرت عينها وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها وأسقطت جنينها، وماتت وفي عضدها كالدملج، ثم أخذ شعراء أهل البيت عليهم السلام هذه القضايا والرزايا، ونطموها في أشعارهم ومراثيهم وأرسلوها إرسال

المسلمات: من الكميت والسيد الحميري ودعبل الخزاعي والنميري واللامي وديك الجن ومن بعدهم ومن قبلهم إلى هذا العصر، وتوسع أعظم شعراء الشيعة في القرن الثالث عشر والرابع عشر الذي نحن فيه كالخطي والكعبي والكوازين وآل السيد مهدي الحلين وغيرهم ممن يعسر تعدادهم ويفوت الحصر جمعهم وآحادهم. وكل تلك الفجائع والفظائع وإن كانت في غاية الفظاعة والشناعة ومن موجبات الوحشة والدهشة ولكن يمكن للعقل أن يستسيغها، وللأفكار أن تتقبلها وتهضمها، ولا سيما وإن القوم قد اترفوا في قضية الخلافة وغصب المنصب الإلهي من أهله ما يعد أعظم وأفظع. ولكن قضية ضرب الزهراء ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني ويتقبله عقلي ويقتنع به مشاعري، لا لان القوم يتخرجون ويتورعون من هذه الجرأة العظيمة، بل لان السجاياء العربية والتقاليد الجاهلية التي ركزتها الشريعة الاسلامية وزادتها تأييدا وتأكيدا تمنع بشدة أن تضرب المرأة أو تمد إليها يد سوء، حتى إن في بعض كلمات أمير المؤمنين عليه السلام ما معناه: إن الرجل كان في الجاهلية إذا ضرب المرأة يبقى

ذلك عارا
في أعقابه ونسله.

(٣٤٥)

ويدلك على ترك هذه الركيزة بل الغريزة في المسلمين وإنما لم تفلت من أيديهم وإن فلت منهم الاسلام: إن ابن زياد وهو من تعرف في الجراءة على الله وانتهاك حرماته لما فضحته الحوارء زينب سلام الله عليها وأفلجته وصيرته أحقر من نملة وأقدر من قمله

وقالت له: ثكلتك أمك يا ابن مرجانه. فاستشاط غضبا من ذكر أمه التي يعرف أنها من ذوات الاعلام، وهو أن يضربها، فقال له عمرو بن حريث وهو من رؤوس الخوارج وضروسها: إنها امرأة، والمرأة لا تؤاخذ بشيء من منطقتها. فإذا كان ابن مرجانه امتنع من ضرب العقلية خوف العار والشنار، وكله عار وشنار وبؤرة عهار، مع بعد العهد من النبي صلى الله عليه وآله، فكيف لا يمتنع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله مع

قرب العهد به من ضرب عزيزته، وكيف يقتحمون هذه العقبة الكؤود ولو كانوا أعتى وأعدى من عاد وثمود، ولو فعلوا أو هموا أن يفعلوا، أما كان في المهاجرين والأنصار مثل عمرو بن حريث فيمنعهم من مد اليد الأثيمة، وارتكاب تلك الجريمة. ولا يقاس هذا بما ارتكبه واقترفوه في حق بعلمها عليه السلام من العظائم حتى قادوه كالفحل المخشوش، فإن الرجال قد تنال من الرجال ما لا تناله النساء. كيف والزهراء عليه السلام شابه بنت ثمانية عشر سنة، لم تبلغ مبالغ النساء، وإذا كان في ضرب المرأة عار

وشنار فضر الفتاة أشنع وأفظع، ويزيدك يقينا بما أقول إنها - ولها المجد والشرف - ما

ذكرت ولا أشارت إلى ذلك في شيء من خطبها ومقالاتها المتضمنة لتظلمها من القوم وسوء صنيعهم معها مثل خطبتها الباهرة الطويلة التي ألقته في المسجد على المهاجرين والأنصار، وكلماتها مع أمير المؤمنين عليه السلام بعد رجوعها من المسجد، وكانت تأثره متأثرة

أشد التأثير حتى خرجت عن حدود الآداب التي لم تخرج من حظيرتها مده عمرها، فقالت له: يا ابن أبي طالب، افترست الذئب وافترشت التراب، التي أن قالت: هذا ابن أبي فلانه يبتزني نحله أبي وبلغه ابني، لقد أجهد في كلامي، وألفيته الألد في خصامي، ولم تقل أنه أو صاحبه ضربني، أو مدت يد إلي، وكذلك في كلماتها مع نساء المهاجرين والأنصار بعد سؤالهن كيف أصبحت يا بنت رسول الله؟ فقالت: أصبحت والله عائفة لدنياكن، قالية لرجالكن ٧ ولا إشارة فيها إلى شيء عن ضربه أو لطمه، وإنما تشكو أعظم صدمه وهي غضب فذك وأعظم منها غضب الخلافة وتقديم من أضر الله وتأخير من قدم الله، وكل شكواها كانت تنحصر في هذين الأمرين، وكذلك كلمات أمير المؤمنين عليه السلام بعد دفنها، وتهيج أشجانه وبلابل صدره لفرقتها ذلك

الفراق المؤلم، حيث توجه إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله قائلا: السلام عليك يا رسول الله عني وعن ابنتك النازلة في جوارك إلى آخر كلماته التي ينصدع لها الصخر الأصم لو وعاهها، وليس فيها إشارة إلى الضرب واللطم، ولكنه الطلم الفظيع والامتهان الذريع، ولو كان شيء من ذلك لأشار إليه عليه السلام، لأن الأمر يقتضى ذكره ولا يقبل ستره، ودعوى أنها أخفته عنه ساقطه لأن ضربه الوجه ولطمه العين لا يمكن إخفاؤها.

وأما قضية قنفذ وأن الرجل لم يصادر أمواله كما صنع مع سائر ولاته وأمرائه وقول الامام علي عليه السلام: إنه شكر له ضربته، فلا أمنع من أنه ضربها بسوطه من وراء الرداء،

وإنما الذي أستبعده أو أمنعه هو لطمه الوجه، وقنفذ ليس ممن يخشى العار لو ضربها من وراء الثياب أو على عضدها، وبالجملة فإن وجه فاطمة الزهراء هو وجه الله المصون الذي لا يهان ولا يهون ويغشى نوره العيون، فسلام الله عليك يا أم الأئمة الأطهار ما أظلم الليل وأضاء النهار، وجعلنا الله من شيعتك الأبرار، وحشرنا معك ومع أبيك وبنيك في دار القرار (١).

شبهات ابن حجر وابن رزبهان!

وهكذا يتبين إن الشبهة الثالثة التي لم يذكر (فضل الله) مصدرها هي من قبل الشيخ كاشف الغطاء (رضوان الله عليه)، أما بخصوص الشبهة الرابعة والخامسة فمن المؤسف القول بأنها شبهه ابن حجر الهيثمي في كتابه (الصواعق المحرقة) وشبهه ابن رزبهان في رده على كتاب (نهج الحق وكشف الصدق) للعلامة الحلي، (ولست بأول من غره السراب).

فقد نسب ابن حجر كذباً إلى بعض أئمة أهل البيت النبي أنه قال: (وقد تأملت كلماتهم فرأيت قوماً أعمى الهوى بصائرهم فلم يبالوا بما تربت على مقالاتهم من المفاسد، ألا ترى إلى قولهم: إن عمر قاد علياً بحمائل سيفه وحصر فاطمة فهابت فأسقطت ولداً اسمه المحسن، فقصدوا بهذه الفرية القبيحة والغباوة التي أورثتهم العار والبوار والفضيحة إيغار الصدور على عمر، ولم يبالوا بما يترتب على ذلك من نسبه على رضى الله عنه إلى الذل والعجز والخور بل ونسبه جميع بني هاشم وهل أهل النخوة والنجدة والأنفة إلى ذلك العار اللاحق بهم الذي لا أقبح منه عليهم، بل ونسبه جميع الصحابة إلى ذلك، وكيف يسع من له أدنى ذوق أن ينسبهم إلى ذلك مع ما استفاض وتواتر عنهم من غيرتهم لنبيهم وشده غضبهم عند انتهاك حرماته حتى قاتلون وقتلوا الآباء والأبناء في طلب مرضاته... إلخ) (٢).

ومن المؤكد أن ابن حجر أراد أن يطرح هذه الشبهة فوجد أن أفضل أسلوب لذلك هو نسبتها إلى بعض أئمة أهل البيت النبي، ولكنه لم يجرؤ على ذكر اسمه، لان كذبه سيفتضح.

كلامه العلامة الحلي:

أما شبهه ابن رزبهان فقبل التعرض لها يحسن نقل نص كلام العلامة الحلي في كتابه ضمن مطاعن ومثالب الخليفة الأول، والذي رد عليه ابن رزبهان لاحقاً، قال العلامة الحلي (رضوان الله عليه):

(١) جنه المأوى: ص ١٣٣ - ١٣٨ .
(٢) الصواعق المحرقة: ص ٥١ .

(ومنها: إنه طلب هو وعمر إحراق بيت أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه أمير المؤمنين عليه السلام

وفاطمة، وابناهما، وجماعه من بني هاشم، لأجل ترك مبايعه أبي بكر. ذكر الطبري في تاريخه قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن للبيعة، وذكر الواقدي: إن عمر جاء إلى علي في عصابة فيهم أسيد أبو الحصين وسلمه بن أسلم، فقال: اخرجوا أو لنحرقنها عليكم، ونقل ابن خيزرانة في غرره: قال زيد بن أسلم: كنت ممن حمل الحطب مع عمر إلى باب فاطمة حين امتنع علي وأصحابه عن البيعة أن يبائعوا فقال عمر لفاطمة: أخرجي من في البيت وإلا أحرقتة ومن فيه، قال: وفي البيت علي وفاطمة، والحسن والحسين، وجماعه من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فقالت فاطمة: تحرق علي ولدي؟ فقال: إي والله أو ليخرجن

وليبيعن. وقال ابن عبد ربه وهو من أعيان السنة: فأما علي والعباس فقعدوا في بيت فاطمة، وقال له أبو بكر: إن أبيا فقاتلهم، فاقبل بقبس من نار علي أن يضرم عليهما الدار، فلقيته فاطمة فقال: يا ابن الخطاب أجتت لتحرق دارنا؟ قال: نعم. ونحوه روى مصنف كتاب المحاسن وأنفاس الجواهر، فلينظر العاقل من نفسه: هل يجوز له تقليد مثل هؤلاء إن كان هذا نقلهم صحيحا، وإنهم قصدوا بيت النبي صلى الله عليه وآله لا إحراق أولاده على شيء لا يجوز هذه العقوبة مع مشاهدتهم تعظيم النبي صلى الله عليه وآله لهم.

كان ذات يوم يخطب فعبر الحسن وهو طفل صغير فنزل من منبره وقطع الخطبة وحمله على كتفه وأصعده المنبر، ثم أكمل الخطبة، وبال الحسين يوما في حجره وهو صغير فزعقوا به فقال: لا ترزموا علي ولدي بوله. مع إن جماعه لم يبائعوا فهلا أمر بقتلهم، وبأي اعتبار وجب الانقياد إلى هذه البيعة؟ والنص غير دال عليها ولا العقل. فهذا بعض ما نقله السنة من أظعن علي أبي بكر والذنب فيه علي الرواه من السنة (١).

اعتراض ابن رزبهان على العلامة:

أما ابن رزبهان فقد اعترض على العلامة الحلبي وجاء بنفس الشبهة التي ذكرها (فضل الله)، وسندكر نص كلامه استكمالا لذكر كل الشبهات الواردة في المقام وإن لم يذكرها (فضل الله) ولكي نريح أنفسنا من عناء الرد عليها مستقبلا، فقد قال: (من أسمع ما افتراه الروافض هذا الخبر، وهو إحراق عمر بيت فاطمة وما ذكر أن الطبري ذكره في التاريخ، فالطبري من الروافض مشهور بالتشيع، مع إن علماء بغداد هجروه لغلوه في الرفض والتعصب، وهجروا كتبه ورواياته وأخباره، وكل من نقل هذا الخبر فلا يشك إنه رافضي متعصب يريد إبداء القدح والظعن على الأصحاب، لان

العاقل المؤمن الخبير باخبار السلف طاهر عليه إن هذا الخبر كذب صراح وافتراء بين،
لا يكون أقبح منه ولا أبعد من أطوار السلف، وذلك لوجوه سبعة:

(١) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٧٨، عن نهج الحق: ص ٢٧١.

الأول: إن بيت فاطمة كان متصلا ببيوت أزواج النبي، ومتصلا بالمسجد وقبر النبي، وهل كان عمر يحرق بيوت النبي والمسجد والقبر المكرم؟! نعوذ بالله من هذا الاعتقاد الفاسد، لان بيوتهم كانت متصله معموه من الطين والسعف اليابس، فإذا أخذ الحريق في بيت، كان يحترق جميع البيوت والمسجد والقبر المكرم. أكان عمر يقدم على إحراق جميع هذا ولا يخاف لومه لائم ولا اعتراض معترض؟ من تأمل هذا علم إنه من المفتريات الواضحة.

الثاني: إن عيون بني هاشم وأشرف بني عبد مناف وصناديد قريش كانوا مع علي، وهم كانوا في البيت وعندهم السيوف اليمانية، وإذا بلغ أمرهم إلى أن يحرقوا من في البيت، أتراهم طرحوا الغيرة وتركوا الحمية رأسا ولم يخرجوا بالسيوف المسلة فيقتلوا من قصد إحراقهم بالنار.

الثالث: دفع الصائل على النفس واجب، وترك الدفع إثم، وأي صولة على النفس أشد من صولة الاحراق، فكان يجب على علي أن يدفعه وإلا قدح في عصمته. الرابع: لو صح هذا دل على عجز علي - حاشاه عن ذلك - فان غاية عجز الرجل أن يحرق هو وأهل بيته وامراته في داره وهو لا يقدر على الدفع، ومثل هذا العجز يقدر في صحة الإمامة.

الخامس: إن أمراء الأنصار وأكابر الصحابة كانوا مسلمين منقادين محبين لرسول الله، أتراهم سكتوا ولم يكلموا أبا بكر في هذا، وإن إحراق أهل بيت النبي لا يجوز ولا يحسن؟

السادس: لو كان هذا أمرا واقعا لكان أقبح وأشنع من قتل عثمان، وقتل الحسين، ولكان ينبغي أن يكون منقولا في جميع الاخبار لتوافر العزائم والرغبات على نقل أمثال هذا. وما رأينا أحد روى هذا، إلا أن الروافض ينسبونه إلى الطبري، ونحن ما رأينا هذا في تاريخه، وإن كان في تاريخه فلا اعتداد به لأنه من الوقائع العظيمة المشهورة. وفي أمثال هذا لا يكتفي برواية واحد لم يوافقه أحد، وأهل الحديث يحكمون بأن هذا منكر شاذ، لان الوقائع العظيمة يتوفر الدواعي إلى نقلها وحكايتها، فإذا نقل مثل هذه الواقعة أحد من الناس أو جماعه من المجهولين المتعصبين فهي غير مقبولة عند أهل الحديث.

السابع: إنه ينافي هذا رواية الصحاح فان أرباب الصحاح ذكروا في بيعه علي لأبي بكر إن بني هاشم لم يبائعوا أبا بكر إلا بعد وفاه فاطمة ولم يتعرض أبو بكر لهم وتركهم على حالهم، وكانوا يترددون عند أبي بكر ويدخلون في المشاورات والمصالح والمهمات وتدابير الجيوش، فلما توفيت فاطمة بعث أمير المؤمنين علي أبي بكر وقال: ائتنني وحدك، فجاءه أبو بكر في بيته فجلسنا وتحدثنا، ثم قال علي لأبي بكر: إنك استأثرت هذا الامر دوننا، ما كنا نمنعك عن هذا الامر ولا نحن نراك غير أهل لهذا،

ولكن كان ينبغي أن تؤخره إلى حضورنا، فقال أبو بكر: يا أبا الحسن كان الأنصار يدعون هذا الامر لأنفسهم، وكانوا يريدون أن ينصبوا أميراً منهم، وكان يخاف منهم الفتنة فتسارعت إلى إطفاء الفتنة وأخذت بيعة الأنصار، وإن كان في هذا الامر رغبة فأنا أخطب الناس وأقبل بيعتهم وأبايعك والناس. فقال أمير المؤمنين: الموعد بيني وبينك

بعد صلاة الظهر، فلما صلوا الظهر رقى أبو بكر المنبر وقال: أقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم، فقام علي وخطب وقال: إن بيني وبين أبي بكر شيء فإنه استأثر هذا الامر دوننا، ولم يتوقف بحضورنا وهو أولى للخلافة، ثم قال: ابسط يدك لأبايعك، فبايعه في محضر الناس وبايع بنو هاشم وتم الامر... إلخ (١).
تأييد (فضل الله) لاعتراض ابن رزبهان:

وهكذا نلاحظ إن الاعتراض الثاني والثالث والرابع لابن رزبهان هي نفس الشبهة الرابعة والخامسة ل (فضل الله)، فالمنبع والمستقى لهاتين الشبهتين واحد! فهل كان

عدم ذكر المصدر الذي استقيت منه الشبهتان خوفاً من الانعكاس السلبي عليه بين الشيعة فيما لو علموا أنه يثير شبهة ناصبي معاند ذكرها ضد العلامة الحلي؟
أما الشبهة الخامسة فقد صرح إن سنيا أثارها عندما سمع قارئ التعزية، وإنه يوافق في إثارة الشبهة نفسها! وبقية أربعة من اعتراضات ابن رزبهان وهي الاعتراض الأول والخامس والسادس والسابع، وبما حررناه من تقسيم الشبهات يتضح أن الاعتراض السادس مندرج ضمن الشبهة الثالثة، ويبقى الكلام في الاعتراض الأول والخامس والسابع، وسنتطرق لها بعد تفنيد الشبهات الخمسة.

جواب الشبهة الأولى

أما بالنسبة للشبهة الأولى فان (فضل الله) تعرض لها بشكل من يريد - كما هي عادته! - إثارة الشبهة والإيجاء بقوتها من دون تحمل تبعاتها، فنحن لم نسمع عن تفصيل هذه الشبهة سوى أن للدكتور سهيل زكار أدلته! وإن هناك حديثاً في سنن أبي داود يشير إلى هذه الشبهة. هذا مع ما بلغنا أن الدكتور زكار قد أكد على أنه لم يحقق في موضوع عدم وجود الأبواب في المدينة وكل ما في الامر أنه لم يعثر ضمن قراءاته المحدودة ما يدل على وجود الأبواب، وبالتالي فلا يصح ل (فضل الله) أن يستند على كلامه مع عدم تحقيقه في هذا الامر. مع أن المنهج العلمي يقوم على تبني الآراء وفقاً للأدلة والإثباتات لا محاكاة الآخرين في آرائهم.

النصوص الدالة على وجود الأبواب في المدينة:

وعلى كل حال فلا يسعنا في هذا المجال إلا الإجابة على كل ما يحتمل من إثارته في تقوية هذه الشبهة، فنقول:

(١) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٧٩ - ٨٢.

(٣٥٠)

أما أولا: فهناك مجموعه من النصوص تدل على وجود أبواب للمدينة آنذاك، ويمكن تقسيم النصوص إلى قسمين:
القسم الأول: النصوص التي يستظهر منها أو تنص على وجود الأبواب في المدينة المنورة، ومنها:

١ - روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (بيننا رسول الله صلى الله عليه وآله في بعض حجراته إذ أطلع رجل في شق الباب ويبد رسول الله صلى الله عليه وآله مذراة فقال: لو كنت قريبا منك لفقأت به عينك) (١). فان وجود كلمه (الشق) يتناسب مع وجود الباب الخشبي ولا ينسجم مع وجود الستار على الباب.

٢ - وروى الشيخ الصدوق في علل الشرائع باسناده إلى أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (أجيفوا أبوابكم... إلخ) (٢). قال في لسان العرب ضمن مادة جوف: (وفي حديث الحج: إنه دخل البيت وأجاف الباب أي رده عليه، وفي الحديث: أجيفوا أبوابكم أي ردوها) (٣).

فان كلمه (أجيفوا) لم تستخدم في اللغة مع الستار وإنما استخدمت مع الباب، وعدم صحه الاستخدام هو بحد ذاته دليل على عدم كون الأبواب سترا وكونها أبوابا خشبية. هذا كله على فرض صحه إطلاق كلمه الباب على الستار.

ومما روي بمعنى الإغلاق المناسب للباب لا الستار ما رواه الترمذي عن عائشة إنها قالت: (جئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في البيت، والباب عليه مغلق) (٤). وروى الترمذي أيضا باسناده إلى جابر بن عبد الله، عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه

قال: (أغلقوا الباب، وأوكتوا السقاء... إلخ) (٥). وروى البخاري باسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله

أنه قال: (وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله، فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا) (٦).

٣ - وروى البخاري باسناده إلى أبي موسى الأشعري إنه قال ضمن حديث: (فجلست عند الباب وبابها من جريد) (٧)، فان هذا نص لا لبس فيه على وجود الأبواب الخشبية في المدينة وكون بعضها من جريد النخل.

(١) من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٧٤، الباب ٢١، ح ١. وقد ذكر السيد الخوئي في معجمه ثلاثة طرق من

الشيخ الصدوق إلى حماد بن عيسى وكلها صحيحه (معجم رجال الحديث: ج ٦، ص ٢٣٠)، والمذراة والمذرى:

خشبه ذات أطراف، وهي الخشبة التي يذرى بها الطعام وتنقى بها الأكداس (لسان العرب: ج ١٤، ص ٢٨٣).

(٢) علل الشرائع: ص ٥٨٢، ح ٢١، عنه الوسائل: ج ٣، ص ٥٧٦.

(٣) لسان العرب: ج ٩، ص ٣٥.

(٤) الجامع الصحيح: ج ٢، ص ٤٩٧، ح ٦٠١، باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاه التطوع.

(٥) المصدر السابق: ج ٤، ص ٢٦٣، ح ١٨١٢، كتاب الأظعمة، باب ما جاء في تخمير الاناء وإطفاء السراج

والنار عند المنام، وعقب الترمذي عليه: (هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه جابر)، وكذلك رواه ابن ماجة في سنه: ج ٢، ص ١١٢٩، ح ٣٤١٠، كتاب الأشربة، باب تخمير الاناء.

(٦) صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٥٧.

(٧) صحيح البخاري ج ٥، ص ١٠.

ونحن لا نريد أن نقر بباقي مضمون الرواية، وإنما ذكرناها كشاهد في مقام الاحتجاج، حيث أن المثبت لعدم وجود الأبواب أو فلنقل المشكك في ذلك استشهد بما

جاء في سنن أبي داود، فنلزمه بما جاء من طريق أهل السنة بما هو أصح لديهم من ناحية السند والاعتبار.

النصوص الدالة على وجود الباب لبیت فاطمة:

القسم الثاني: النصوص التي يستظهر منها أن تنص على وجود الباب الخشبي لبیت فاطمة وأمير المؤمنين عليها السلام، ومنها ما يلي:

١ - حديث سد الأبواب إلا باب علي الذي رواه أهل السنة بأسانيد صحيحة، فقد رواه الحاكم في المستدرک على شرط الشيخين، وصححه الذهبي أيضا (١)، فإنه لو كان بيت الامام علي عليه السلام من الستار لكان اللازم أن يقال: أسدلوا الستائر لا أن يقال

سدوا الأبواب، فعدم صحه الاستخدام برهان على كون باب بيت فاطمة سلام الله عليها ليس من الستائر.

٢ - روى الكليني باسناده إلى أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: (خرج رسول الله يريد فاطمة وأنا معه، فلما انتهينا إلى الباب وضع يده عليه فدفعه ثم قال السلام عليكم...) (٢).

٣ - روى الجويني الشافعي باسناده عن أنس قال: (لما زوج النبي صلى الله عليه وآله فاطمة قال:

يا أم أنس زفي ابنتي إلى علي، ومريه أن لا يعجل عليها حتى آتية، فلما صلى العشاء أقبل بركة فيها ماء فتفل فيها بما شاء الله وقال: اشرب يا علي وتوضأ، واشربي وتوضئي، ثم أجاف عليهما الباب) (٣).

٤ - المناقب لابن شهر آشوب عن كتاب ابن مردويه: (ثم أتاه - أي النبي - في صبيحتها وقال السلام عليكم، أدخل رحمكم الله؟ ففتحت أسماء الباب) (٤).

٥ - وروى ابن بابويه ضمن حديث طويل أورده في تزويج أمير المؤمنين بفاطمة سلام الله عليها: (إن النبي صلى الله عليه وآله أخذ في فيه ماء ودعا فاطمة سلام الله عليها فأجلسها بين يديه، ثم

مج الماء في المخضب - وهو المرن - وغسل فيه قدميه ووجهه، ثم دعا فاطمة سلام الله عليها وأخذ

كفا من ماء فضرب به على رأسها وكفا بين يديها، ثم رش جلدتها، ثم دعا بمخضب آخر، ثم دعا عليا فصنع به كما صنع بها، ثم التزمهما فقال: اللهم إنهما مني وأنا

-
- (١) راجع المستدرک: ج ٣، ص ١٢٥ و ١٣٢، ونقله ابن الأثیر الجزري عن الترمذي كما في جامع الأصول:
- ج ٨، ص ٦٥٩، ح ٦٥٠٦، وله مصادر أخرى كثيرة، فمن يحب المزيد فليراجع الصحيح من سيره النبي: ج ٤، ص ٨٩ - ١٠١.
- (٢) الوسائل: ج ١٤، ص ١٥٨، ح ٣.
- (٣) فرائد السمطين: ج ١، ص ٩٢، ح ٦١.
- (٤) المناقب: ج ٣، ص ٣٥٦.

منهما، اللهم كما أذهبت عني الرجس وطهرتني تطهيرا فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، ثم قال: قوما إلى بيتكما جمع الله بينكم وبارك في سيركما وأصلح بالكما، ثم قام وأغلق عليهم الباب بيده (١).

فان استخدام عبارة (فدفعه) في الحديث الثاني، و (ثم أجاف عليهما الباب) في الحديث الثالث، و (فتحت أسماء الباب) في الحديث الرابع، و (أغلق عليهما الباب بيده) في الحديث الخامس لا يستقيم مع إرادة الستار إذ كان اللازم أن يقال (أزاحه) أو (أسدله).

٦ - وروى الخصيبي ضمن قصه الاعتداء وإحراق بيت الزهراء سلام الله عليها: (وأخذ النار في خشب الباب) (٢).

٧ - وروى العياشي ضمن قصه الاعتداء عن لسان الراوي الذي شهد الهجوم على بيت الزهراء سلام الله عليها: (فلما انتهينا إلى الباب فرأتهم فاطمة، أغلقت الباب في وجوههم

وهي لا تشك أن يدخل عليها إلا بإذنها، فضرب عمر الباب برجله فكسره، وكان من سعف) (٣).

فهاتان الروايتان صريحتان في الاخبار عن كون باب فاطمة سلام الله عليها من الخشب وبالتحديد من سعف النخيل.

أما ثانيا: فإن (فضل الله) يقر بأن القوم هددوا بإحراق بيت الزهراء، وإنهم كانوا يريدون الامام علي عليه السلام ليبيع، وإن في البيت جمعا من أنصار الامام علي عليه السلام، فإذا

كان المطروح على باب بيت الزهراء هو مجرد الستار، فلماذا لم يتم اقتحام البيت بإزاحة الستار ودخول البيت وإخراج أمير المؤمنين عليه السلام منه؟ إذ الطريق ستكون مفتوحة أمامهم.

أما ثالثا: فإن (فضل الله) قال في جوابه الخامس: (إنه من المؤكد إنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت)، وقد ذكرنا سابقا في فصل إحراق بيت الزهراء سلام الله عليها إن

بعض المصادر السنية كالعقد الفريد والإمامة والسياسة وتاريخ أبي الفداء ذكرت أن عمر

بن الخطاب قد أقبل بقبس من نار، فلو كان باب البيت ستارا لما كانت هناك أي حاجه

للإتيان بالحطب إذ كان بالامكان الاكتفاء بقبس النار لإشعال الستار. هذا بالإضافة إلى أن الإقبال بالنار ووضع الحطب على الباب والتهديد بإحراقه يثير استفهاما حول سبب

الحاجة للتهديد بالاحراق مع إمكان الاقتحام بإزاحة الستار، فإن التهديد بالاحراق مع إحضار الخشب ينسجم مع وجود الباب الخشبي الموصد، وهذا ما تشهد به روايات الهجوم التي تقول إن عمر كسر باب البيت برجله.

(١) كشف الغمة: ج ٢، ص ١٠٠.

(٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧.

(٣) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٦٧.

أما رابعاً: أشار (فضل الله) في حديثه إن الدكتور سهيل زكار استدل على أمور لاثبات عدم وجود الأبواب، ومن جملتها ما جاء في سنن أبي داود، وبالرجوع إلى ما يحتمل أن يكون مستندا في الاستدلال على رأيه رأينا أن الرواية التالية هي أقرب شيء لما أشار إليه.

وماذا عن رواية أبي داود؟

فقد روى أبو داود في سننه بإسناده إلى سفينة أبي عبد الرحمن قال: (إن رجلاً أضاف علي بن أبي طالب فصنع له طعاماً، فقالت فاطمة: لو دعونا رسول الله صلى الله عليه وآله

فأكل معنا، فدعوه فجاء فوضع يده على عضادتي الباب، فرأى القرام قد ضرب به في ناحية البيت فرجع، فقالت فاطمة لعلي: الحقه فانظر ما رجعه، فتبعته فقلت: يا رسول الله ما ردك؟ فقال: إنه ليس لي أو لنبي أن يدخل بيتاً مزوقاً) (١).

والقرام على وزن كتاب هو الستر الأحمر أو ثوب ملون من صوف فيه رقم ونقوش أو ستر رقيق كالمقرم (٢). وقال ابن منظور في مادة زوق: (وفي الحديث ليس لي ولنبي

أن يدخل بيتاً مزوقاً أي مزينا) (٣).

وقد جاء بمضمون هذه الرواية أحاديث أخرى كثيرة، منها ما رواه الشيخ الصدوق في أماليه بإسناده عن محمد بن قيس، قال: (كان النبي صلى الله عليه وآله إذ قدم من سفر بدأ

بفاطمة سلام الله عليها فدخل عليها فأطال عندها المكث، فخرج مره في سفر فصنعت فاطمة سلام الله عليها

مسكتين من ورق وقلادة وقرطين وسترا لباب البيت لقدوم أبيها وزوجها، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله دخل عليها، فوقت أصحابه على الباب لا يدرون يقفون أو ينصرفون

لطول مكثه عندها، فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وقد عرف الغضب في وجهه حتى

جلس عند المنبر، فظنت فاطمة سلام الله عليها إنه إنما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله لما رأى من

المسكتين والقلادة والقرطين والستر، فنزعت قلادتها وقرطبيها ومسكتيها ونزعت الستر، فبعثت به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وقالت للرسول: قل له صلى الله عليه وآله نقرأ عليك ابنتك السلام،

وتقول اجعل هذا في سبيل الله، فلما أتاه وخبره قال: فعلت فداها أبوها - ثلاث

مرات -، ليست الدنيا من محمد ولا من آل محمد، ولو كانت الدنيا تعدل عند الله من الخير جناح بعوضه ما سقي منها كافراً شربه ماء، ثم قام فدخل عليها) (٤).

وروي الأربلي عن مسند أحمد بن حنبل إن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله
قال: (كان
رسول الله صلى الله عليه وآله إذا سافر آخر عهده بانسان من أهله فاطمة سلام الله
عليها، وأول من يدخل عليه
إذا قدم فاطمة سلام الله عليها، قال: فقدم من غزاه فأتاها فإذا هو بمسح على بابها
ورأى على

-
- (١) سنن أبي داود - كتاب الأئمة باب إجابة الدعوة إذا حضرها مكروه: ج ٢، ص ١٣٨ ط دار الكتاب
العربي.
(٢) القاموس المحيط فصل القاف باب الميم: ج ٤، ص ١٦٥ ط دار مكتبة التريبة.
(٣) لسان العرب: ج ١٠، ص ١٥٠.
(٤) أمالي الصدوق: ص ١٩٤، ح ٧.

الحسن والحسين قلبين من فضة، فرجع ولم يدخل عليها. فلما رأت ذلك فاطمة ظنت إنه لم يدخل عليها من أجل ما رأى، فهتكت الستر ونزعت القلبين من الصبيين فقطعتهما فبكى الصبيان فقسمته بينهما، فانطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وهما يبكيان،

فأخذه رسول الله منهما وقال: يا ثوبان اذهب بهذا إلى بني فلان - أهل بيت بالمدينة -

واشتر لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج، فإن هؤلاء أهل بيتي ولا أحب أن يأكلوا طيباتهم في حياتهم الدنيا (١).

وترتكز الشبهة التي طرحها (فضل الله) واعتبرها من الشواهد على عدم وجود باب لبیت فاطمة سلام الله عليها على أن أول ما واجه النبي صلى الله عليه وآله عندما قصد الدخول لبیت الزهراء سلام الله عليها هو الستار وليس الباب، فالحديث يقول أن النبي صلى الله عليه وآله رأى القرام بمجرد وضع يده على

عضادتي الباب، وقد يقال في تأييد ذلك أن الحديث يقول إن القرام قد ضرب به، والضمير يعود للباب وفي ذلك دلالة على أن الستار كان موضوعا على الباب، أي أنه يحل محله.

ولكن دفع هذين القولين أمر سهل، فإن القول الأول يدفعه عدم المنافاة بين وجود الباب ووجود الستار، فنحن نشهد أن وضع الستار قبال باب البيت هي عادة قديمة كانت موجوده ولا تزال سارية في بعض البلدان، والحديث لم يتطرق لذكر باب البيت هل كان مفتوحا أم أن الرسول قد فتحه ولم يذكر الراوي ذلك لأنه لم يكن محط نظره أم أنه لم يكن هناك باب أساسا كما يسعى (فضل الله) تثبيته، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال. هذا رغم أن وضع النبي صلى الله عليه وآله يده على عضادتي الباب فيه إشعار بوجود

الباب وإنه كان مفتوحا لاستقبال النبي لقدمه من السفر.

أما القول الثاني فيدفعه إن معنى قول الراوي: (فرأى القرام قد ضرب به في ناحية البيت) هو إن الستار كان ممدودا من ناحية البيت ومتصلا بباب البيت، وهذا يؤكد ما قلناه في دفع القول الأول إن القرام كان قد وضع قبال الباب للستر على من في داخل البيت فيما لو فتح الباب، كما هي العادة الجارية حاليه في بعض البلدان. ويشهد لذلك ما ذكره الشريف الرضي إن الامام على عليه السلام قال في خطبه له يصف رسول الله صلى الله عليه وآله:

(ويكون الستار على باب بيته فتكون فيه التصاوير فيقول: يا فلانه - لإحدى أزواجه - غيبه عني، فإني إذا نظرت إليه ذكرت الدنيا وزخارفها) (٢). إي إن الستار كان موجودا

مع وجود الباب، وأمر النبي صلى الله عليه وآله برفعه لا من جهة كونه سترا بل من
جهة التصاوير
الموجودة فيه والتي تذكره بالدنيا.

(١) كشف الغمة: ج ٢، ص ٧٨، ورواه في بشارة المصطفى: ص ٢٠٣، ومسند أحمد: ج ٥، ص ٢٧٥،
ونقله ابن
شهر آشوب عن مسند أحمد وابن شاهين في المناقب: ج ٣، ص ٣٤٣، وقد روي مضمون هذا الحديث في
موارد
متعددة من دون التطرق للستار على باب البيت ومن ذلك ما روي بالأسانيد الثلاثة في عيون اخبار الرضا: ج
٢،
ص ٤٤، ح ١٦١، وما روي في صحيفة الرضا أيضا: ص ٢٥٦، ح ١٨٥.
(٢) نهج البلاغة: الخطبة ١٦٠.

وغاية ما يدل عليه حديث سنن أبي داود هو أن الستار كان موجودا على باب البيت ملاصقا به أو قبالة على مسافة قصيرة عنه، وليس في ذلك أي دلالة على نفي وجود الباب أو كون الستار بمثابة الباب، بل إن في الأحاديث السابقة دلالة على أن الستار كان موضوعا لفترة وجيزه ولم يكن كذلك دائما، حيث جاء في مسند احمد: (إن فاطمة سلام الله عليها جعلت وقتنا سترًا)، ولو كان وضع الستار أمرا دائما في البيوت

يضعونه لكي يعوضوا به عن الباب لما كان هناك أي داع من الزهراء سلام الله عليها لوضع الستار أو نزعها.

ويؤيد كون وضع الستار ليس أمرا دائما في بيوت المدينة ما رواه الترمذي باسناده إلى أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (... وإن مر الرجل على باب لا ستر له غير

مغلق فنظر فلا خطيئة عليه، وإنما الخطيئة على أهل البيت) (١). فالحديث فيه إشارة إلى

أن بعض البيوت ليس فيها ستر على الباب أو قبالة، كما إنه يدل على التباين والإثنية ما بين الستر والباب، وفي الحديث تأييد أيضا لما رواه البخاري إن بعض الأبواب كانت

من جريد النخل مما يعني وجود فواصل بينهما تسمح لرؤية ما وراءها لم يقرب عينه منها، وهذا ما يفسر ما رواه الصدوق في الفقيه إن رجلا نظر في شق باب إحدى حجرات النبي صلى الله عليه وآله، ولهذا السبب كان يعمد البعض إلى وضع الستر ملاصقا بالباب.

وبهذا يتضح جواب شبهه (فضل الله) التي حاول من خلالها الربط بين نفي وجود الأبواب وبين كون الستر هو أول ما رآه عندما قصد بيت فاطمة.

ولا أدري هل يريد (فضل الله) القول بأن الزهراء عندما نزعت الستر عن بيتها، وبتعبير آخر - وفق تشكيك (فضل الله) - نزعت باب بيتها، بقي بيتها مكشوفًا للنظار؟ فإذا كان كذلك فما هو تفسير قوله في الجواب الخامس: (إنه من المؤكد إنهم جاءوا بالحطب ليحرقوا باب البيت)؟ فإذا لم يكن الباب موجودا ولم يكن الستار موجودا فما الذي سيحرق إذن؟

نفي وجود الأبواب في مكة:

نعم عقد الحر العاملي بابا منفردا من أبواب مقدمات الطواف وما يتبعها أورد فيه أحاديث عديدة تنص على عدم وجود أبواب لدور مكة وإن أول من فعل ذلك هو معاوية بن أبي سفيان، ونحن نقتطف منه هذين الحديثين:

١ - الكليني عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن

الحسين بن أبي العلاء، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (إن معاوية أول من علق على
بابه

مصراعين بمكة فمنع حاج بيت الله ما قال الله عز وجل (سواء العاكف فيه والباد)،
وكان الناس إذا قدموا مكة نزل البادي على الحاضر حتى يقضي حجه، وكان معاوية

(١) الجامع الصحيح: ج ٥، ص ٦٣، ح ٢٧٠٧، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الاستئذان قبالة البيت.

صاحب السلسلة التي قال الله تعالى: (في سلسله ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه إنه كان لا يؤمن بالله العظيم وكان فرعون هذه الأمة) (١). وسند الحديث صحيح.

٢ - الصدوق عن أبيه قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان الناب، عن عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قول الله تعالى (سواء العاكف فيه والباد) فقال: (لم يكن ينبغي أين يضع على دور مكة أبواب لان للحجاج أن ينزلوا معهم في دورهم في ساحة الدار حتى يقضوا مناسكهم، وإن أول من جعل لدور مكة أبواب معاوية) (٢). وإسناد الصدوق صحيح أيضا.

وقد جاء الحديث بهذا المضمون في كتب أهل السنة أيضا، فقد أورد عبد الرزاق بن همام الصنعاني (المتوفي سنة ٢١١ هـ) بابا تحت عنوان (باب الكراء في الحرم، وهل تبوب دور مكة، والكراء في منى) ضمن كتاب الحج، روى فيه عن معمر، عن منصور عن مجاهد: إن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة، لا تتخذوا لدوركم أبوابا لينزل البادي حيث يشاء. قال: وأخبرني منصور، عن مجاهد: نهى عن إجارة بيوت مكة وبيع رباؤها. قال: وأخبرني معمر وأخبرني بعض أهل مكة قال: لقد استخلف معاوية وما لدار بمكة باب (٣).

غير أن كون هذه الحالة في مكة لا يعني بأي حال وجودها في بقية الأماكن في شبه الجزيرة وخصوصا مع تصريح الأحاديث بوجود الأبواب فيها، بل يستشف من نفس هذين الحديثين وغيرهما من أحاديث هذا الباب إن هذه الحالة كانت من مختصات بيوت مكة، إذ لو لم يكن الأمر كذلك لما كان أي داع لتخصيصها بالذكر. الاستشهاد بقصه زنا المغيرة:

ثم إن (فضل الله) لتثيت شبهه عدم وجود الأبواب أيد كلامه بشاهدين: الشاهد الأول: حديث الستار على باب بيت فاطمة سلام الله عليها، وقد تعرضنا له قبل قليل.

الشاهد الثاني: قصه زنا المغيرة بن شعبه الذي افتضح أمره لانكشاف الستار عن الدار التي زنى فيها بأمر جميل (٤).

وقد ارتكب (فضل الله) عده مغالطات بهذا الاستشهاد، فهو أولا قد استشهد بقصه دارت في زمن عمر بن الخطاب وفي الكوفة مع أن محل البحث هو زمن النبي صلى الله عليه وآله

وفي المدينة، أي إنه قياس مع فارق الزمان والمكان، ولو كان يصح الاستدلال بكل ما

(١) وسائل الشيعة - كتاب الحج - الباب ٣٢ من أبواب مقدمات الطواف وما يتبعها، باب إنه يكره أن يعلق لدور

مكة أبواب، الحديث الأول: ج ٩، ص ٣٦٧، عن الكافي: ج ٤، ص ٢٤٤.

- (٢) المصدر السابق - الحديث الثالث - عن علل الشرائع، الباب ١٣٥، ص ٣٩٦.
- (٣) المصنف: ج ٥، ص ١٤٧، ح ٩٢١١.
- (٤) راجع تفصيل هذه الواقعة بمصادرها، كتاب الغدير: ج ٦، ص ١٣٧ - ١٤٤.

روي وفي أي زمان ومكان لصح لنا الاستشهاد مثلا بما رواه الكليني في فروع الكافي بسند موثق عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام: (إن أمير المؤمنين عليه السلام رفع إليه رجل استأجر رجلا يصلح بابه فضرب

المسمار فانصدع الباب فضمنه أمير المؤمنين) (١).

إن مثل هذا الاستشهاد مع وضوح بطلانه وضعفه ليكشف عن شيء من المستوي العلمي ل (فضل الله)، فمن ينقب عن أدلته يجدها في مهب الريح وأهون من بيت العنكبوت، ولذا كان من الضروري الانتباه إلى أن قيمه الرأي ليس في أسلوب الخطابة ولا في استخدام الكلمات الطنانة بل في متانه الدليل، فهو الميزان والمقياس في تقويم الآراء.

أما ثانياً: فإنه بعد الرجوع إلى المصادر التي تطرقت لذكر قصه زنا المغيرة بن شعبه بأم جميل لم نجد فيها ما يدل على عدم وجود الأبواب بل فيها دلالة معاكسه، فالطبري

يذكر قصه مشاهدته المغيرة متلبسا بالزنا ضمن أحداث سنة ١٧ هـ كما يلي:
(كان الذي حدث بين أبي بكره والمغيرة أن المغيرة كان يناغيه، وكان أبو بكره ينافره عند كمال ما يكون منه، وكانا بالبصرة، وكانا متجاورين بينهما طريق، وكانا في مشربتين متقابلتين لهما في داريهما في كل واحد منهما كوة مقابله الأخرى (٢)، فاجتمع إلى أبي بكره نفر يتحدثون في مشربته، فهبت ريح ففتحت باب الكوة، فقام أبو بكره ليصفقه، فبصر بالمغيرة - وقد فتحت الريح باب كوة مشربته - وهو بين رجلي

امرأة... إلخ) (٣). فهذه الرواية ليس فيها ذكر لستار، بل تتحدث عن باب الكوة، وأن منشأ مشاهدته المغيرة هو انفتاح باب الكوة بسبب الريح مما يعني أنه لم يكن محكم الاغلاق بمزلاج ونحوه، ويفهم من الرواية أيضا القرب ما بين الغرفتين المتقابلتين من البيتين، وبالتالي ضيق الطريق الفاصل بين البيتين.

أما رواية البيهقي فتقول: (إن أبا بكره وزيدا ونافعا وشبل بن معبد كانوا في غرفه، والمغيرة في أسفل الدار فهبت ريح ففتحت الباب ورفعت الستر فإذا المغيرة بين رجليها... إلخ) (٤). وهذه الرواية وإن ذكرت وجود الستار لكنها أكدت وجود الباب أيضا، ونفس تعددهما دليل على الغيرية، إذ لو كان الستار والباب بمنزله واحده لم يكن داع للتكرار وخاصه مع تباين التعبير بينهما بالفتح المناسب للباب والرفع المناسب للستر، ويؤيد وجود الباب في البيت الذي مورست فيه الفاحشة أن من يريد أن

(١) الوسائل: ج ١٣، ص ٢٧٤، ح ١٠.

(٢) المشربة: الغرفة، والكوة: الخرق في الحائط والثقب في البيت ونحوه، وهو هنا بمعنى النافذة، راجع

لسان

العرب: ج ١، ص ٤٩١، ج ١٥، ص ٢٣٦.

(٣) تاريخ الطبري: ج ٢، ص ٤٩٣ ط الكتب العلمية.

(٤) السنن الكبرى: ج ٨، ص ٢٣٥، عنه الغدير: ج ٦، ص ١٣٧، وذكر في هامش ص ١٣٩ بعض

المصادر

الأخرى فليراجع.

يرتكب الزنا إلى اختيار الأماكن المستورة فلا يعقل أن يفعل ذلك مثلا أمام مدخل بيته حيث لا يكون مانع لرؤيته سوى ستار قد يرفعه الطفل الصغير!
يحسن بنا الوقوف هنا لملاحظة الأسلوب الذي اتخذه (فضل الله) في إثارتته التشكيك بغرض إنكار وجود الأبواب وبالتالي إنكار ما وقع على الزهراء سلام الله عليها من

الجرائم المتصلة بوجود الباب كإحراقه مثلا، فهو يقول: (السنة يقولون، مش السنة، الدكتور سهيل زكار هذا ناقش رسالة حسن جابر المنتصر من هذا المنطلق، أستاذه هو،

أستاذ التاريخ في جامعه دمشق، هذا يقول إنه في المدينة في ذلك الوقت ما فيه أبوابه، كان ستائر، وعنده أدله، أنا ناقشته، قلت له: ولكن فيه جذوع النخل، قال لي: جذوع كانوا يعملونها (أبوابا ولكن) أخيرا هذا (قد حصل)، يقول: أساسا ما فيه هناك (أبواب)، حتى في سنن أبي داود فيه شيء موجود، هساع ما جا نقول حقيقة، ولكن أريد أقول لو فرضنا جاءك نص لغوي أو تاريخي، يقول لك إن المسألة إنه في المدينة ما كان فيها إلا برادي)، فهو يثبت شيئا في البداية وينسبه إلى غيره موحيا بقوته حيث إن له أدلته! ولكنه لا يريد تحمل مسؤوليته في نفس الوقت فيما لو نوقش في كلامه ولذا لا يثبت أنها حقيقة، وبعد ذلك يسعى إلى أن يؤسس تشكيكه على ما اعتبره افتراضا فيدعمه بقوله: (وهذا أيضا فيه شواهد)!

فانظر - أخي المؤمن - إلى أسلوب المناورة والتحايل والتلاعب بالألفاظ لزرع الشك في قلب المستمع على أساس الظن والاحتمال الخاطيء، وحقا ما قيل إن هذا لهو الفن الذي يحسن (فضل الله) إتقانه، فلا أظن أن (فضل الله) يعتبر الدكتور سهيل زكار أعلى منه رتبة بحيث لا يستطيع أن يفند رأيه ويدلي برأيه فيما قاله (هذا إذا كان ما نسب إلى الدكتور صادرا عنه بالفعل، إذ يقال أنه نفاه وتنكر له!)، فما معنى أن يقول إن (عنده أدلته) رغم مناقشة إياه؟! فاما أن يقبل الأدلة أو يرفضها، أما أن يعلق الامر بين الاثبات والنفي - (كراكب اثنين) - على أساس أن هناك وجهه نظر فهذا يدعو للشك بأن في نفس المشكك أمرا يخفيه! فكيف إذا اجتمع هذا مع نفي الدكتور سهيل زكار لما نسبه إليه (فضل الله)؟! (ونجارها نارها).

جواب الشبهة الثانية

ولا بد في البداية إلى التنبيه على أمر وهو ان (فضل الله) أخذ يستند في تشكيكه في كل ما جرى علي الزهراء سلام الله عليها من ظلم على كلام الشيخ محمد حسين كاشف

الغطاء، بالرغم من أن الشيخ كاشف الغطاء انحصر تشكيكه في خصوص الضرب على الوجه المستلزم للمس بدن الأجنبي لجسمها الشريف الطاهر، فعبارته صريحه في قبول بعض ما جرى عليها من اعتداء، فهو يقول: (وكل تلك الفجائع والفظائع وإن كانت

في غاية الفظاعة والشناعة ومن موجبات الوحشة والدهشة ولكن يمكن للعقل أن يستسيغها، وللأفكار أن تتقبلها وتهضمها، ولا سيما وإن القوم قد اترفوا في قضية

الخلافة وغصب المنصب الإلهي من أهله ما يعد أعظم وأفظع...، وأما قضية قنفذ وأن الرجل لم يصادر أمواله كما صنع مع سائر ولاته وأمرائه وقول الامام علي عليه السلام: إنه

شكر له ضربته، فلا أمتع من أنه ضربها بسوطه من وراء الرداء، وإنما الذي أستبعده أو أمنعه هو لطمه الوجه)، بل عباراته تفيد التأكيد على ظلمها فيما عدا ما شكك فيه، فهو يقول: (طفحت واستفاضت كتب الشيعة من صدر الاسلام في القرن الأول: مثل كتاب سليم بن قيس ومن بعده إلى القرن الحادي عشر وما بعده وإلى يومنا، كل كتب الشيعة التي عنيت بأحوال الأئمة وأبيهم الآية الكبرى وأمهم الصديقة الزهراء صلوات الله عليهم أجمعين وكل من ترجم لهم وألف كتابا فيهم، أطبقت كلمتهم تقريبا أو تحقيقا في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهر، إنها بعد رحله أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجهها، ولطموا خدها حتى احمرت عينها وتناثر قرطها، وعصرت بالباب حتى كسر ضلعها وأسقطت جنينها، وماتت وفي عضدها كالدملج، ثم أخذ شعراء أهل البيت عليهم السلام هذه القضايا والرزايا، ونظموها في أشعارهم ومراثيهم وأرسلوها إرسال المسلمات).

ولو ضوح كون محط اعتراض الشيخ كاشف الغطاء ما ذكرناه علق شهيد المحراب الأول السيد القاضي الطباطبائي عند قول كاشف الغطاء (لو ضربها من وراء الثياب أو على عضدها) بما يلي:

(يظهر من هذا الكلام أن مراد شيخنا الامام (رحمه الله) من أول هذا المقال إلى آخره هو استبعاد أن تصل يد أئيمة من أجنبي إلى بدن الصديقة الطاهرة ووجهها عليها السلام

بالضرب واللطم، وهذا الاستبعاد في محله، فإنه لا يمكن أن يصل أجنبي إلى بدنها قطعاً، وأما الضرب من وراء الثياب والرداء فلا استبعاد في ذلك في نظره رحمه الله، كيف وقد طفحت واستفاضت كتب الشيعة من صدر الاسلام إلى اليوم وأطبقت كلمتهم على أنها ضربت بعد أبيها حتى كسر ضلعها وأسقطت جنينها وماتت وفي عضدها كالدملج) (١).

ولا أظن أنه سيعارضهما فيما قالاه أحد، فقد جاء في بعض روايات الاعتداء ما يشهد لذلك، ومن ذلك ما روي عن الامام الصادق عليه السلام أنه قال: (وصفقه عمر على

خدها حتى أبرى قرطها تحت خمارها فانتثر، وهي تجهر بالبكاء تقول: يا أبتاه يا رسول

الله، ابنتك فاطمة تضرب ويقتل جنين في بطنها وتصفق، يا أبتاه ويسقف خد لها كنت تصونه من ضيم الهوان يصل إليه من فوق الخمار، وضربها بيده على الخمار

لتكشفه... إلخ) (٢). فهذا النص لا يدع أي مجال للترديد أو الشك في أنها عليه السلام لم يمس بدنهما الشريف ظفر أجنبي، وإنما كان الضرب من فوق الحجاب والخمار.

(١) جنه المأوى: ص ١٣٧.
(٢) الهداية الكبرى: ص ٤٠٧.

إنكار وتشويه...!

ولكن مؤلف (هوامش نقديه) سعى إلى إنكار أمر والتشويه على أمر آخر من كلام الشيخ كاشف الغطاء (قدس سره)، فقد أنكر أن يكون في كلامه ما يشير إلى تحقق الاجماع حول ما جرى على الزهراء سلام الله عليها، فقد قال: (أما دعوى الاجماع الذي ذكرها

الشيخ كاشف الغطاء كما يقول مرتضى العاملي فلا عين لها ولا أثر في كلماته) (١). ولكن من يراجع عبارة كاشف الغطاء يجد فيها ذلك، إذ ليست هناك خصوصية لاستخدام لفظ الاجماع بل يتحقق بكل لفظ يؤدي معناه، ومما يشهد بهذا المعنى قوله: (طفحت واستفاضت كتب الشيعة... كل كتب الشيعة... أطبقت كلماتهم تقريبا أو

تحقيقا في ذكر مصائب تلك البضعة الطاهرة، إنها بعد رحله أبيها المصطفى ضرب الظالمون وجهها... ثم أخذ شعراء أهل البيت عليهم السلام هذه القضايا والرزايا، ونظموها في

أشعارهم ومراثيهم وأرسلوها إرسال المسلمات)، ففي كلامه إقرار بالاستفاضة في كل كتب الشيعة بل إطباق الكلمة وإرسال شعراء أهل البيت عليهم السلام ذلك إرسال المسلمات،

وهو وإن قال: (أطبقت كلماتهم تقريبا أو تحقيقا)، ولكن مع ملاحظة قوله: (كل كتب الشيعة) يعلم إنه لم يكن مخالف في البين، والإطباق التقريبي لا يعني وجود المخالف بالضرورة إذ قد يشمل عدم التعرض لذلك أيضا وكما فعل ذلك الأربلي على سبيل المثال في كشف الغمة، وقد ذكرنا أنه كان يستخدم التقية في كتابه.

ثم لو افترضنا أن كلام كاشف الغطاء لا يدل على تحقق الاجماع فإن هذا لا يقلل من قيمة الاستفاضة، وهو أقل ما يمكن أن يكون مستفادا من كلامه، وقد مر بنا في مبحث منزله الزهراء سلام الله عليها إلى أن السيد الخوئي ذهب إلى توثيق عبد الله بن عباس لمجرد

استفاضة الاخبار المادحة له مع إقراره بأن جميع الروايات المادحة ضعيفه سندا. ضابطه قبول المستفيض:

قال مؤلف هوامش نقديه: (هذا على أن استفاضة ومشهورية الاخبار لا تعني بالضرورة قبولها بلا مناقشة وإلا لزم قبول الروايات المستفيضة التي تحدثت عن تحريف

القرآن الكريم، وهي روايات بلغت من الشهرة أن رواها السنة والشيعة، فهل يلتزم به السيد المرتضى؟! أرجو أن لا يضطر منهج السيد مرتضى قبوله بهذه الاخبار!) (٢). وهذا الاعتراض في غاية الوهن، لان المناط في الاخذ بالمستفيض لما يبعث على الاطمئنان بصحة مضمون ما ورد وإن كان بأسانيد ضعيفه، ونفس الامر ينطبق بالنسبة

للتواتر فإنه لو فرضنا أن الأحاديث المادحة لأبي بكر وعمر قد بلغت حد الاستفاضة أو التواتر فهذا لا يعني قبولها لأنه قد حصل العلم ومن خلال أدله أخرى واضحة ونصوص صحيحة كثيرة أن واقع أمرهما ليس كذلك، فينتفي تحقق العلم والاطمئنان

(١) هوامش نقديه: ص ٧٤.

(٢) هوامش نقديه: ص ٤١.

من كثرة الأحاديث المادحة لهما، ونفس الامر ينطبق بالنسبة للروايات الدالة على تحريف القرآن، إذ قامت أدلة قاطعة موجبة للعلم تؤكد عدم وجود التحريف فيه، ولذا فيعرض عن جميع ما ورد مما يدل على التحريف، وبناء على ذلك فقد يبلغ عدد بغض الروايات على أمر ما بحيث لو كانت لوحدها لحصل العلم بها ولكن ترد روايات بنفس الكثرة تخالفها، وحينها لا يتحقق العلم بالتواتر فيهما ولا بد من الفحص عن الواقع من خلال أدلة وقرائن وشواهد أخرى.

إذن الأصل في المستفيض والمتواتر الاخذ به ما لم يحصل قبالة دليل علمي مثل تحقق استفاضة أو تواتر يخالفان مضمون الأول، وليس المقام فيما نحن فيه من هذا القبيل، إذ لم يرد دليل قاطع ينفي حصول الاعتداء على الزهراء عليها السلام، ولا يمكن رد المستفيض

لمجرد عروض شبهة سخيفة أو علامة استفهام سقيمة، ومنشأ هذا الخبط هو جهل مؤلف

(هوامش نقدية) بضابطة قبول الاخبار، (وقد ضل من كانت العميان تهديده).
التخليط لتضييع الحقيقة:

أما الآخر الآخر الذي حاول تشويبه فهو محاولة الخلط بين موضع تشكيك الشيخ كاشف الغطاء وهو خصوص الضرب على الوجه المستلزم للمس يد الأجنبي لوجه الزهراء عليها السلام وبقية ما جرى عليها، وقد استشهد على ذلك بقوله: (ولكن قضية ضرب الزهراء ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني ويتقبله عقلي...)، ثم علق قائلاً (وهي صريحة في موقفه تجاه الاخبار المشار إليها) (١). وقد أفصح عن محاولة التخليط

الفاشلة حينما أنكر بعض مظاهر التعدي على الزهراء عليها السلام عبر التفصيل في تلك المظاهر، مستغلاً تفصيله في تضييع بعض تلك المظاهر وإخفاء الحقيقة، فقد قال: (لان موضوع النزاع - فيما أعلم - ليس هو غصب فدى أو محاولة دخول دار فاطمة أو دخوله فعلاً أو محاولة الاحراق أو الاحراق فعلاً، أو انتهاك حرمة علي عليه السلام... فإن ذلك كله مما لا يختلف فيه اثنان لا من الشيعة ولا من غيرهم. إنما البحث في ضربها وبالطريقة التي تصورها بعض الروايات بطريقة مذلة مهينة لم يتقبلها وجدان وعقل كاشف الغطاء وغيره لا تبرئة منهم للظالمين بل احتراماً لمقام وقدسيتها الزهراء عليها السلام.

هذا وإن الذي ناقش في ذلك لا ينكر وجود الروايات بل وشهرتها ليقال له إن الروايات مشهورة وقد اشتملت عليها كتب الأصحاب، بل يناقش في مدى صحتها أو الوثوق بها، وفي خصوص الاعتداء بالضرب تحديداً، لا في غيره من مظاهر الاعتداء الأخرى، وكفى بواحدة منها إساءة وجرأة على مقام بيت العصمة عليهم السلام، وخير شاهد

يدعم ما أقول هو موقف الشيخ كاشف الغطاء الذي استبعد وقوع الضرب على
الزهراء عليها السلام مع أنه أشار إلى شهرة هذا الحادث روئيا واشتمال كتب
الأصحاب عليه،
ولا تلازم بين الشهرة الروائية والوثوق بها.

(١) هوامش نقدية: ص ٤١.

نعم يتوقف إنكار إمكانية المناقشة على دعوى التواتر الذي يوجب العلم، فلا يبقى معه مجال للإنكار والمناقشة. والظاهر أنه ليس ثمة ما يشير إلى تواتر الرواية بخصوص الاعتداء بالضرب) (١).

ويجاب عن هذه المزاعم بالآتي:

١ - ذكرنا في فصل دخول بيت الزهراء أن تحديد موضوع النزاع بضرب الزهراء عليها السلام

يتنافى مع تشكيكات صاحبه حول دخول البيت وإحراقه.

٢ - إنه سعى إلى تعويم كلام كاشف الغطاء بالخلط بين عدم تقبل خصوص لطم الوجه المستلزم للمس يد الأجنبي وبين مطلق الضرب من غير تفصيل بين أنواعه، فلاحظ قوله: (بل يناقش في مدى صحتها أو الوثوق بها، وفي خصوص الاعتداء بالضرب تحديداً)، وقوله: (وخير شاهد يدعم ما أقول هو موقف الشيخ كاشف الغطاء الذي استبعد وقوع الضرب على الزهراء عليها السلام)، وقوله: (والظاهر أنه ليس ثمة ما يشير

إلى تواتر الرواية بخصوص الاعتداء بالضرب).

٣ - أنه تغافل عن بقية أنواع الاعتداء في كلامه وهي أهمها مثل كسر الضلع وإسقاط الجنين، وتطرق إليها بشكل ملتبس، فهو من جهة لا يذكر كسر الضلع وإسقاط الجنين في جملة كلامه عند تحديد موضع النزاع ويضع نقاطاً (..) في كلامه بعد قوله: (أو انتهاك حرمة علي عليه السلام)، ثم يقول بعد ذلك: (... بل يناقش في مدى صحتها أو الوثوق بها، وفي خصوص الاعتداء بالضرب تحديداً، لا في غيره من مظاهر الاعتداء الأخرى)، من غير أي تعرض لمسألة كسر الضلع وإسقاط الجنين. فإن كان يقصد من (مظاهر الاعتداء الأخرى) ما يشمل كسر الضلع وإسقاط الجنين فهذا حجة عليه، لأن إسقاط الجنين لم يكن ليحصل لولا ضربهم للزهراء عليها السلام، وهل

يفرق في صدق الضرب بين كونه باليد أو السوط أو برفسة الرجل أو باللكز بنعل السيف؟! أعينونا أيها المتبحرون في اللغة العربية! أما إن كان قاصداً لغير ذلك فهذا شكل من أشكال التدليس وتشويه الحقيقة.

جواب الشبهة بعد التسليم بالقصد:

أما إذا كان مقصود الشيخ كاشف الغطاء - على سبيل الفرض - هو قبح ضرب المرأة بمطلق أنواع الضرب سواء لطم الوجه المستلزم للمس يد الأجنبي أو غيره كضربها بالسوط وبالتالي إنكار ضرب الزهراء عليها السلام بجميع أنواع الضرب باعتبارها واحدة من

النساء، فإنه يمكن الجواب عن هذا الكلام بأمور:

١ - إن الأساس الذي اعتمد لتثيت هذه العادة هو ما جاء في نهج البلاغة من قول

أَمِير الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَسْكَرِهِ قَبْلَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ بِصَفِينِ: (وَلَا تَهَيَّجُوا النِّسَاءَ بِأَذَى وَإِنْ شَتَمْنَ

(١) هَوَامِشُ نَقْدِيَّةٍ: ص ٢٩.

أعراضكم وسبب أمراءكم، فإنهن ضعيفات القوى والأنفس والعقول، إن كنا لنؤمر بالكف عنهن وإنهن لمشركات، وإن كان الرجل ليتناول المرأة في الجاهلية بالفهر أو الهراوة فيعير بها وعقبه من بعده (١). والفهر: الحجر قدر ما يدق به الجوز ونحوه، وقيل: هو حجر يملأ الكلف، وقيل: هو الحجر مطلقا (٢).

ولكن (فضل الله) وفي أكثر من مناسبة أخذ يشكك فيما هو موجود في نهج البلاغة باعتبار أن رواياته مرسله، ومن ذلك ما قاله في الشريط المسجل: (نهج البلاغة من حيث المصطلح الفقهي ليس كتابا مسندا (٣)، فالشريف الرضي جمعه باختياراته، وكتبوا

مصادر نهج البلاغة مثل عبد الزهراء الخطيب وجماعة، وتوجد فيه روايات تصحح، وتوجد فيه روايات لا تصحح، ولذا الفقهاء لا يعتبرون نهج البلاغة... لكن إذا جئنا إلى نهج البلاغة إلى كل حديث حديث فإننا نحتاج حتى نستدل به إلى ملاحظة سنده (٤) وهذا كل علمائنا يقولون به وليس أحد دون آخر، فالشريف الرضي هو الذي رواه وهو لم يروه مسندا، فنحن عندنا أحاديث كثيرة غير مسندة، الخصال للصدوق مثلا (٥)، تحف العقول فيه أحاديث ولكنها غير مسندة، ولذا يقولون لك هذه مراسيل يعني لا نعرف من هو الراوي، ولذا يكون (يجب) أن نبحت عن الراوي).
الاعتماد على ما يشكك فيه!

ولو أردنا أن نسير وفق الأساس الذي انتهجه (فضل الله) فإنه لا يصح له الاستناد، والاعتماد على هذه الرواية لأنها مرسله، ولو رجعنا إلى مصادرنا التي ذكرت هذه الرواية فإنها جميعا قد أوردتها على نحو الإرسال أيضا كما ذكرها الكليني والمسعودي (٦) أما نصر بن مزاحم، فقد روى عن عمر بن سعد بن أبي الصيد الأسدي، وأضاف: وحدثني رجل، عن عبد الله بن جندب، عن أبيه بالحديث (٧)، وفي السند ضعف في عمر بن سعد فهو مجهول إلا بناء على قبول أسانيد كامل الزيارات، وجندب والد عبد الله مهمل ولكنه كان من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام،

فلا يتصور إدراكه لأمر المؤمنين عليه السلام، فالرواية بناء على هذا مرسله أيضا. أما المصادر الواردة عن طريق العامة فلا يصح الاستدلال بها لضعفها السندي.

(١) نهج البلاغة: ص ٣٧٣، الكتاب ١٤.

(٢) لسان العرب: ج ٥، ص ٦٦.

(٣) وهو من زلة اللسان، لأن هذا يعد من مصطلحات علم الدراية.

(٤) وهذا منه غريب من ادعائه بأن مبناه قبول الخبر الموثوق به، ولكن يبدو أنه عندما لا يستسيغ أمرا يعمل بمبنى

خبر الثقة، وعندما يروق له يتذرع بأن مبناه هو الخبر الموثوق به!

(٥) يبدو أن هذا من زلة اللسان أيضا، لأن كتاب الخصال من حيث المجموع أكثر رواياته مسندة وليس

ككتاب

تحف العقول الذي كل أحاديثه مرسله.

(٦) راجع الكافي: ج ٥، ص ٣٩، ح ٤. مروج الذهب: ج ٢، ص ٧٣١.

(٧) وقعة صفين: ص ٢٠٣.

وبالطبع فإننا لا نريد - وكما أسلفنا سابقا - أن نحصر الحقائق التاريخية بما جاء
مذكورا بسند صحيح من كتبنا، فهي تستنبط بمعونة القرائن حتى بما جاء في أحاديث
أهل السنة بسند ضعيف أو مرسل فضلا عما جاء في كتبنا، ولكننا أحببنا التنبيه على
أن (فضل الله) لو أراد الالتزام بما يطرحه كمنهج في التعامل مع نهج البلاغة فإنه لا
يصحح له الاستناد إليه إلا بعد أن يثبت أن الحديث المذكور فيه صحيح سنداً، بل إنه
بناء

على قبول الخبر الموثوق به لا يعني ذلك قبول أي خبر أو رده من دون قرائن وشواهد
بحيث يكون القبول أو الرد معتمداً على الانتفاء المزاجي.

٢ - إن كون أمر ما قبيحا عند العرب لا يعني التزام كل العرب بالتجنب عنه، فإنك
لا تجد في العالم على مدى التاريخ أمة التزمت جميع أفرادها بالتجنب عما هو مشين
وعار لديها، فقبح أمر شيء وعدم ارتكابه واقعا أمر آخر، ونفس كلام أمير المؤمنين
عليه السلام

في نهج البلاغة يدل على أن بعض العرب كان يضرب النساء ولذا كان العرب يعيرون
الضارب أو الأعتاب بفعل آبائهم. فنفس عادة قبح ضرب المرأة صدرت من نفس
الشخص الذي يشكك (فضل الله) في ضربة للزهراء عليها السلام، فلم يكن ضرب عمر
للنساء

أمر جديداً حتى نقول بعدم تقبل عقولنا ووجداننا له، فقد صدر منه شرب النساء في
عهد النبي صلى الله عليه وآله بمرأى منه ومن باقي الصحابة والنساء.

ضرب عمر للنساء بمحضر النبي صلى الله عليه وآله:

فقد روى أحمد بإسناده إلى ابن عباس أنه قال: (لما مات عثمان بن مظعون قالت
امرأته: هنيئا لك يا ابن مظعون بالجنة، قال: فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه
[وآله] وسلم نظرة غضب، فقال لها: ما يدريك فوالله إني لرسول الله وما أدري ما
يفعل بي، قال عفان (١): ولا به، قالت: يا رسول الله فارسك وصاحبك، فاشتد ذلك
على أصحاب رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم حين قال ذلك لعثمان، وكان
من خيارهم، حتى ماتت رقية ابنة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فقال
ألحقي بسلفنا الخير عثمان بن مظعون، قال: وبكت النساء فجعل عمر يضربهن
بسوطه، فقال النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم لعمر: دعهن يا عمر يبيكين، وإياكن
ونعيق الشيطان، ثم قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: مهما يكون من
القلب والعين فمن الله والرحمة، ومهما كان من اليد واللسان فمن الشيطان، وقعد
رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم على شفير القبر وفاطمة إلى جنبه
تبكي، فجعل النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم يمسح عين فاطمة بثوبه رحمة
لها) (٢). وكذلك رواه أحمد بن حنبل قريبا من مضمونه عن ابن عباس أيضا، ولكن
فيه أن المتوفى هو زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن النبي صلى الله عليه

وآله أخذ بيد عمر وقال له:

-
- (١) وهو أحد الرواة في سلسلة السند عن ابن عباس.
(٢) مسند أحمد: ج ١، ص ٣٣٥، وتاريخ المدينة المنورة: ج ١، ص ١٠٢.

مهلا يا عمر (١). وذكره أيضا حاكم النيشابوري في المستدرک، وصححه الذهبي وقال: سنده صالح (٢). فسلوك الطريق الصحيح يقضي بإثبات وقوع الضرب من القوم، لا أن نبرئ ساحتهم ونحافظ على سمعتهم ونشوه التاريخ ونكذبه من أجل أن نقر بأنهم كانوا متورعين عن ضرب الزهراء التزاما بقيم الجاهلية وعاداتها، فإن الخصم لا يروي إلا ما فيه السلامة وكما ذكر ذلك الشيخ الطوسي، ويسعى إلى التعيم على مساوي المعتدين، ولهذا فإن تنزيههم عن ضرب الزهراء عليها السلام يعد سلوكا معاكسا للنهج

القويم الذي يقضي بالبحث عن القرائن فيما هو مشكوك صدوره منهم لتثبته فضلا عما ثبت فيه دليل يقر الخصم بصحة صدوره.
(فضل الله) يبرر لعمر!

وقد سبق ل (فضل الله) أن حاول تبرير تحريم عمر لزواج المتعة حتى لا يحمله على محمل سيء! فقد أكد على أن تحريم عمر لزواج المتعة لم يكن تحريما تشريعا بل هو تحريم إداري، وقد قال في هذا الصدد: (إن عدنا إلى بداية التشريع نرى أن المسلمين يتفوقون على أن النبي صلى الله عليه وآله شرعه في ظرف خاص (!). ولكن بعض المسلمين يرون أن

هذا التشريع نسخ، وبذلك فقد تحول الحلال إلى حرام، ويرى بعضهم من خلال الروايات الواردة في هذا المجال أنه شرع مرتين ونسخ مرتين. ولكن المصادر الإسلامية

الشيعة تروي أنه لم ينسخ وتناقش الروايات التي تقول إنه قد نسخ، وتنقل عدة أحاديث تفيد أن هذا التحريم كان تحريما إداريا (!) من قبل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي نقل عنه أنه قال: (متعتان كانتا على عهد رسول الله حللها وأنا أحرهما وأعاقب عليهما). وإذا كان من المعروف أن أحدا لا يملك أن يحرم أمرا حلله

رسول الله صلى الله عليه وآله فلا بد لنا (!!)) من أن نحمل هذا التحريم على التحريم الإداري الذي

تتمثل فيه المصلحة التي يمكن أن تنحصر في مدة معينة (٣). وهذا من أغرب ما برر به لعمر بن الخطاب وأشنع دفاع عنه في واقعة تحريمه للمتعة... ومما لا تجده ولا تسمع به حتى في أوساط السنة! قياس باطل:

٣ - أما استبعاد ضرب الزهراء عليها السلام قياسا بعدم ضرب ابن زياد لزينب عليها السلام فغير تام،

فهو يتوقف على أن امتناع ابن زياد لعنه الله عن الضرب كان لتأصل تلك العادة في نفسه لا لجهة أخرى، كخوفه من مضاعفات ذلك على اهتزاز الوضع أو للسعي من

-
- (١) مسند أحمد: ج ١، ص ٢٣٧.
- (٢) المستدرک: ج ٣، ص ١٩٠. وللمزيد يمكن مراجعة الغدير للعلامة الأميني (رضوان الله عليه) حيث ذكر
- موارد متعددة من انتهار عمر للنساء وزبره لهن وضربه بالسوط للنساء على أبي بكر وخالد بن الوليد حتى سقط خمار امرأة منهن، ف قيل له: يا أمير المؤمنين خمارها! فقال: دعوها فلا حرمة لها!
- (٣) تأملات إسلامية حول المرأة: ص ١٢٦.

تقليل أهمية الاحتجاج الزينبي العظيم أو لجهات أخرى، بل يمكن القول أن من المقطوع به أن وجه الامتناع لا يعود للجهة المذكورة، كيف وقد ارتكب جيشه الذي سيره لقتال الامام الحسين عليه السلام من تجاوزات على نساء آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله ما

يهتز له عرض الرحمن عز وجل، فقد روى الشيخ الصدوق بإسناده إلى فاطمة بنت الحسين عليه السلام أنها قالت: (دخلت الغانمة (العامة) علينا الفسطاط، وأنا جارية صغيرة

وفي رجلي خلخالان من ذهب، فجعل رجل يفيض الخلخالين من رجلي وهو يبكي فقلت: ما يبكيك يا عدو الله؟ فقال: كيف لا أبكي وأنا أسلب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله،

فقلت: لا تسلبني، فقال: أخاف أن يجيء غيري فيأخذه! قالت: وانتهبوا ما في الابنية حتى كانوا ينزعون الملاحف عن ظهورنا) (١). وقال حميد بن مسلم: (فوالله لقد كانت

المرأة من نسائه وبناته وأهله تنازع ثوبها عن ظهرها حتى تغلب عليه فتذهب بها منها) (٢). أما ضرب النساء في يوم كربلاء فقد نقل العلامة المجلسي عن فاطمة الصغرى

رواية تدل على تلقيها وعمتها زينب بنت علي عليهما السلام بالضرب بالسياط وكعب الرماح (٣).

وهل يتورع الذين قتلوا الامام الحسين عليه السلام وارتكبوا أعظم جريمة على وجه المعمورة عن ضرب النساء؟! وهل كانت بعد سبيهم لحرم الرسول صلى الله عليه وآله وهن حواسر

من بلد إلى بلد عادة تمنعهم أو جدان يردعهم؟
عادات لم يلتزم بها العرب:

وإذا كان استبعاد ذلك الضرب لمجرد وجود عادة عند العرب في أيام الجاهلية، فإن هناك العديد من عادات الجاهلية التي داسوها تحت أقدامهم، فقد روى الشيخ الصدوق بسند معتبر عند البعض عن جعفر بن محمد بن مسرور، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن إبراهيم بن أبي محمود، قال: قال الرضا عليه السلام: (إن المحرم شهر كان أهل الجاهلية يحرمون فيه القتال فاستحلت فيه دماءنا،

وهتك فيه حرمتنا، وسبي فيه ذرارينا ونساؤها، وأضرمت النيران في مضاربنا، وانتهب ما فيها من ثقالنا، ولم ترع لرسول الله صلى الله عليه وآله حرمة في أمرنا) (٤).

ومحل الخلاف في السند إنما هو في جعفر بن محمد بن مسرور الذي ترحم وترضى عليه الشيخ الصدوق في عدة مواضع، وقد ذهب المامقاني وآخرون إلى

توثيقه بينما أهمله الامام الخميني والسيد الخوئي. وكذلك روى الشيخ الصدوق بسند معتبر عند البعض عن محمد بن علي ماجيلويه، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الريان بن شبيب، قال: (دخلت على الرضا عليه السلام في أول يوم من المحرم...،

(١) أمالي الصدوق: ص ١٣٩، المجلس ٣١، ح ٢.

(٢) نفس المهموم: ص ٣٧٩.

(٣) بحار الأنوار: ج ٤٥، ص ٦١.

(٤) الأمالي: ص ١١١، المجلس ٢٧، ح ٢.

ثم قال عليه السلام: يا بن شبيب، إن المحرم هو الشهر الذي كان أهل الجاهلية فيما مضى يحرمون فيه الظلم والقتال لحرمة، فما عرفت هذه الأمة حرمة شهرها ولا حرمة نبيها، لقد قتلوا في هذا الشهر ذريته وسبوا نساءه، وانتهبوا ثقله (١).

ورجال السند قد ورد في حقهم التوثيق باستثناء محمد بن علي ماجيلويه الذي ترحم عليه الصدوق وترضى عليه، والسيد الخوئي والامام الخميني يذهبان - وكما ذكرنا سابقا - إلى أن ذلك لا يستوجب التوثيق، أما المامقاني فقد ذهب إلى وثاقته. وجاء في نوادر علي بن أسباط أن الامام الباقر عليه السلام قال: (كان أبي مبطونا يوم قتل

أبو عبد الله الحسين بن علي عليهما السلام، وكان في الخيمة، وكنت أرى موالياتنا كيف يختلفون معه يتبعونه بالماء يشدد على الميمنة مرة، وعلى الميسرة مرة، وعلى القلب مرة، ولقد قتلوه قتلة نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يقتل بها الكلاب، ولقد قتل بالسيف والسنان

وبالحجارة والخشب وبالعصي، ولقد أوطأوه الخيل بعد ذلك (٢). ويحق لنا أن نتساءل: هل كان من عادات العرب منع الطفل الرضيع العطشان من الماء؟! وهل كان من عاداتهم التمثيل بالجنث؟!!

فإذا كانوا غير متورعين عن ارتكاب بعض ما هو مشين من عاداتهم الجاهلية فهل هناك خصوصية لضرب النساء من بين تلك العادات المهجورة تمنعهم من ارتكابها؟ وهل

يستطيع (فضل الله) أن يأتي على ذلك بدليل؟
كاشف الغطاء لا يمنع من الضرب بالسياط.

٤ - ثم إن الشيخ كاشف الغطاء (قدس سره) قد ذكر في عدة قصائد ما يتنافى مع ما طرحه من تأصل عادة قبح ضرب المرأة، فقد ذكر العلامة في خاتمة كتابه مقتل الحسين أربع مرثيات له عن واقعة كربلاء، وجاءت في جميعها أبيات تدل على ضرب الجناة المجرمين لنساء أهل البيت عليهم السلام، ونحن نكتفي بذكر ما جاء في القصيدة الأولى،
قال (قدس سره):

حتى غدت بين الأراذل مغنما * تتناشها أجلافها وجفاتها
فلضربها أعضادها ولسلبها * أبرادها ولنهبها أبياتها

ثم قال بعد عدة أبيات:

ثم قال بعد عدة أبيات:

فرت تعادي في الفلاة نوائحاً

حسرى تقطع قلبها حسراتها

- (١) الأمالي: ص ١١٢، المجلس ٢٧، ح ٥.
(٢) الأصول الستة عشر: ص ١١٢.

حتى إذا وقفت على جثث لكم * طالت عليها للضبا وقفاتها
قدحت لكم زند العتاب فلم تجد
غير السياط لجنبها هفواتها (١)

وهذه الأبيات لتؤكد ما قاله الشهيد القاضي الطباطبائي من أن الشيخ كاشف
الغطاء لم يمنع جميع أنواع الضرب حتى الذي كان بالسوط بل منع من أن تضرب
الزهراء عليها السلام على وجهها بنحو يحصل منه لمس يد الأجنبي الأثيمة لوجهها
الطاهر،

وهو أمر كما قلنا لا استبعاد فيه، بل شهدت به الرواية.
وعلاوة على كل ما مضى فإن إقرار الشيخ كاشف الغطاء بكسر الضلع وإسقاط
الجنين، وهي جرائم أكبر من مسألة الضرب يجعل التصديق بتحقيق الضرب سهلاً، بل
إن تلك الجرائم ما كانت تحدث لولا الضرب على بدنها النحيل.
جواب الشبهة الثالثة

وهي تندفع بما علق عليه الشهيد محمد علي القاضي الطباطبائي في هامش (جنة
المأوى) تعليقا على قول الشيخ كاشف الغطاء (ولا أشارت إلى ذلك في شيء من
خطبها): (لعل عدم إشارة الصديقة الطاهرة عليها السلام إلى أعمال القوم من الضرب
واللطم
وكذا عدم إشارة أمير المؤمنين عليه السلام إلى تلك الاعمال الصادرة منهم في حق
الزهراء

البتول عليها السلام إنما هو من جهة عدم الاعتناء لما صدر منهم من تلك الاعمال
الرديلة، فإن
الأكابر والأعاضم من الرجال فضلا عن من هو في مقام العصمة والولاية لا يعبأون بما
يصدر من الأراذل والأخسة في حقهم من الوهن وعدم رعاية الاحترام بمثل الضرب
واللطم، فإن تلك الاشخاص في أنظارهم المقدسة كالانعام بل هم أضل. فهل ترى إن
حيوانا إذا ركض شخصا جليلا أن يقابله بمثل عمله وسوء صنيعه؟ بل إذا خاطبهم
الجاهلون بالأقوال الشائنة والافعال الشنيعة كالضرب واللطم والشتم وأمثالها مروا كراما
وقالوا سلاما، وكان عدم إشارة أمير المؤمنين عليه السلام وكذا الصديقة الطاهرة عليها
السلام إلى أعمال

القوم لهذه العلة. وأما شكواها من غصب الخلافة وغصب فدك فإن لهذين الامرين من
الأهمية والاعتناء ما ليست لغيرهما. وقضية مالك الأشتر وسخرية رجل ووهنه عليه
وعدم اعتنائه له معروفة، فما ظنك بسيد الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام
وسيدة نساء

العالمين عليها السلام، ولكن شيخنا الأستاذ (رحمه الله) هو أعرف وأبصر بما جاءت
به يراعتة

الشريفة. عليه شآيب الرحمة (٢).

(١) مقتل الحسين: ص ٤٨١.

(٢) جنة المأوى: ص ١٣٦.

وكان ينبغي على (فضل الله) - الذي طرح هذه الشبهة وإن لم يصرح بمصدرها - أن يتجاوز في صياغتها إجابة الشهيد القاضي على الشبهتين الثانية والثالثة، ولكنه اكتفى بمجرد طرح نفس الشبهة التي قد أجيب عنها في نفس الكتاب الذي أمر بالرجوع إليه! ويمكن دفع هذه الشبهة أيضا بأمور:

١ - إنه لو كان يصح الاكتفاء بعدم التعرض للضرب والاعتداء في نفيه لصح ل (فضل الله) أن ينفي أصل قصة تهديد عمر بحرق البيت بحجة أن الزهراء وأمير المؤمنين عليهما السلام لم يذكر ذلك في خطبهم، مع اعترافه بأن ذلك إساءة لها

ولحرمتها، فهل يلتزم (فضل الله) بذلك؟

٢ - إن ذكر الزهراء وأمير المؤمنين عليهما السلام لتفاصيل ما جرى عليهما في خطبهم وأحاديثهم في الملا العام قد لا يكون مقبولا لديهم صلوات الله عليهم من جهة تعلق ذلك بما يمس كرامتهم، فإنهم لسمو أنفسهم الشريفة يكتفون بالحديث والإشارة إلى أصل وقوع الظلم عليهم مما شهدته الكل، وهذا ما هو مشهود في أشعار الزهراء عليها السلام،

وكذلك في مخاطبة أمير المؤمنين عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله وهو يث إليه شجونه ومراراته

بعد مواراته لفاطمة عليها السلام في القبر، وأما عندما يكون الحديث في مجلس خاص فإن

ذلك لا يمنع من التعرض لبعض ما جرى تنفيسا عن غم وتذكيرا بالظلم كي ينقله السامعون إلى من يليهم وذلك ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام في مجلس ضم خلص أصحابه

وبني هاشم في مسجد النبي صلى الله عليه وآله، عندما أشار إلى أن عمر بن الخطاب أعفى قنفذ من

الغرامة من بين بقية ولاته لأنه شكر له ضربته لفاطمة بالسوط (١).

٣ - القضية الأهم لدى الزهراء عليها السلام هي قضية اغتصاب الخلافة من أمير المؤمنين، فلو

ركزت على ما جرى عليها لاثرت ذلك على موقفها من غضب الخلافة، وقد يستغل أعداؤها ذلك في إظهار النزاع وكأنه نزاع شخصي.

و (فضل الله) نفسه قد أجاب عن شبهته بكلام مشابه لهذا، فها هو يقول في حديث له في دمشق بتاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٩٥: (أرادت أن تثبت أن غضب فدك يعني غضب الحق،

وأن غضب فدك يلتقي مع غضب الخلافة، لهذا لم تتحدث في خطبتها عن أي شيء من آلامها، فلم تتحدث عن هجوم القوم على البيت أيا كانت الأحداث في داخل

البيت مع أن المسألة كانت قبل خطبتها... (٢).
وقال في محاضرة له بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ المصادف ١٣ / ٩ / ١٩٩٧ م:
(وعليه فقد عانت الزهراء عليها السلام من ذلك كله ولكنها لم تتحدث عن ذلك وإنما
تحدث
علي عليه السلام عندما تحدث مع رسول الله بعد ما دفن فاطمة) (٣).

-
- (١) كتاب سليم بن قيس: ص ٩٦ ط دار الفنون.
(٢) الندوة: ج ١، ص ٦٢.
(٣) نشرة فكر وثقافة: العدد ٥٧.

وقال في خطبة له بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٩ / ٩ / ١٩٩٧ م:
(فإننا

نعتبر أن تهديده بحرق الدار حتى لو كان فيها فاطمة عليها السلام تدل على أن القوم
كانوا

مستعدين للقيام بكل شيء، وفي هذا تتبدى ظلامتها عليها السلام، ولكنها صبرت صبر
الأحرار

وكانت لا تفكر بشكل مهم جدا في هذا، ولهذا لم تتحدث به... (١).

فما المانع أن يكون السبب الذي دعا الزهراء إلى عدم التحدث عن الهجوم على
البيت في خطبتها هو نفس السبب في عدم ذكر ضربها وإسقاط جنينها وما شابههما،
وليس غريبا على (فضل الله) هذا التناقض والتهافت في كلماته، فإن الغرض الأهم
لديه هو مجرد تكثير عدد الاشكالات والتشكيكات فيما يرتبط بشهادة الزهراء عليها
السلام وإن

لم يكن مؤمنا بها أو قد خالفها في موضع آخر!

ومن سفسطات (الهوامش):

قال مؤلف كتاب (هوامش نقدية) اعتراضا على العلامة السيد جعفر مرتضى
العاملي: (و كشاهد على تناقضه فإنه يسوق الحجج تلو الحجج على أن قضية
ضرب الزهراء عليها السلام قضية متصلة بالخلافة ولا يمكن التفكيك بينهما، وليست
قضية

شخصية تماما كقضية فدك التي هي الأخرى ليست قضية شخصية، يقول: (إن
الزهراء لا تعتبر ضربها ولا تعتبر أيضا مسألة فدك مسألة شخصية).

ولكنه في مقام رد اعتراض الشيخ كاشف الغطاء (قدس سره) وغيره على قضية
ضرب الزهراء عليها السلام وذلك لعدم ورود ما يؤكد احتجاجها بذلك في مجلس أبي
بكر أو

حديثها مع الأنصار أو نساء الأنصار، يرى العكس تماما حيث يرى أن الاحتجاج
بضربها سيؤدي إلى تحويل النزاع على الخلافة والإمامة إلى نزاع شخصي، وهذا
التحويل - على حد تعبيره - هو أعظم هدية تقدمها الزهراء إليهم...، وهنا يبدو
التناقض واضحا، فإذا كان ضرب الزهراء ليس قضية شخصية تماما كما هي قضية فدك
لأن ضربها يعني انتهاك قدسيته، وفدك مسألة مال، خاصة وأن السيد مرتضى نفسه
استبعد صدور بعض ما يروى عن الزهراء وهو قولها لعلي: (... اشتملت شملة الجنين
وقعدت حجرة الضنين... وهذا ابن أبي قحافة بيتزني نحلة أبي وبلغة ابني)، وذلك
لعدة أسباب منها: إن قولها يكشف عن اهتمامها بالمال وهو لا ينسجم مع زهداها،
وهنا يمكن أن نتساءل: إذا كانت مسألة ضرب الزهراء عليها السلام مسألة على حد
فدك،

فلماذا احتجت الزهراء على أبي بكر بمصادرتها ولم تحتج بضربها، وإذا كان
الاحتجاج
بالضرب يساعد أبا بكر وعمر وحزبهما على تصوير النزاع وتحويله إلى مسألة
شخصية، فإن الاحتجاج بفدك أولى بمساعدتهما على تحويل النزاع إلى مسألة شخصية
لأنها مسألة مال وأملاك (٢).

(١) نشرة بينات: العدد ٥١.

(٢) هوامش نقدية: ص ٩٠.

ويرد على كلامه أمور:

١ - إن الأولى هو توجيه بعض اعتراضاته مثل قوله: (إذا كانت مسألة ضرب الزهراء عليها السلام مسألة على حد فذك فلماذا احتجت الزهراء على أبي بكر بمصادرتها ولم

تحتج بضررها) إلى صاحبه، فقد أوردنا قبل قليل كلامه في إحدى ندواته بدمشق حيث صرح فيه بأن الزهراء عليها السلام لم تذكر آلامها لان القضية الأهم هي غضب الحق، وغضب

فذك يعني غضب الحق وهو يلتقي مع غضب الخلافة، وقال أيضا بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٤ هـ: (كانت الزهراء لا تفكر في جسدها، كيف تألم من خلال عضو هنا وعضو هناك، كانت تفكر أن تحدث المسلمين عن الرسالة، أن تحدثهم عن حق علي في الخلافة على أساس أن عليا يمثل الامتداد الحي الصحيح المستقيم للاسلام، وعندما حدثتهم عن فذك وعن حقها في فذك لم تحدثهم عن مال تطمع فيه ولكنها جعلت فذكا رمزا للقضية، ورمزا للرسالة كما جعلها أبنائها الأئمة من قبل عندما حدثتهم بعض الخلفاء أن يرجعوا إليهم فذك فقالوا: إن فذكا تمثل الساحة الاسلامية كلها، فذك لا تمثل أرضا ولكنها تمثل شرعية الحكم الاسلامي) (١).

٢ - إن كون الزهراء في صميم النزاع في مسألة الخلافة وكذلك قضية فذك لما لها من الارتباط بالخلافة وما استتبع ذلك من الاعتداء عليها لا يعني أن ترتكب الزهراء سلوكا معيننا يستفيد منه العدو ليصور نزاعها معهم في جميع قضايا على أنها مسألة شخصية، وهنا تكمن السفسطة التي ارتكبتها المؤلف حيث خلط بين واقع النزاع وبين ما

يستفيد منه العدو في تحويل واقع النزاع إلى ظاهر آخر يوحي بأن النزاع شخصي.

٣ - ثم إن هناك فرقا بين الاحتجاج بالضرب والاحتجاج بفذك في تصوير النزاع شخصيا، فإن الاحتجاج بالضرب لن يغير من الواقع شيئا، فإن من أساء إلى بنت النبي صلى الله عليه وآله - وهذا مما لا يناقش فيه (فضل الله) ومؤلف الهوامش - أمام المسلمين من

غير تغيير منهم، لن يتأثر من الاعتراض عليه بالضرب، وهو شكل من أشكال الإساءة، كما أن الاحتجاج بالضرب لن يقدم معلومة جديدة، فالكل قد علم بذلك، أما غرض الزهراء عليها السلام من المطالبة بفذك هو التوصل من خلال قبول الشهادة بملكيتها

لفذك إلى قبول الشهادة باستحقاق أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة أو بالاستفادة من الأموال

الحاصلة من فذك في دعم موقع الامام علي عليه السلام، وهي وإن لم تنجح في تحقيق هذا

الغرض فإنها على الأقل تكون قد أقامت الحجة والدليل من خلال ما استندت إليه من آيات وروايات وأصول مسلمة، وهذا ما حفظه لنا التاريخ عبر خطبة فذك وبعض الاحتجاجات الأخرى.

ومن الغريب أن مؤلف الهوامش اعتمد في تصوير الاشكال على أساس أن فذك مسألة مال وأملاك، وهذا ما يخالف الحقيقة ويتعارض أيضا مع رأي صاحبه.

(١) قضايا إسلامية: العدد الأول ١٤١٥ هـ، ص ١٣.

جواب الاعتراض السادس لابن رزبهان

أما عدم تطرق مؤرخي أهل السنة لحديث الاحراق وما شاكله من التعدي على الزهراء عليها السلام في كتبهم - وهو الاعتراض السادس لابن رزبهان - فقد أجاب عنه العلامة

المظفر بقوله: (وأما ما ذكره في الوجه السادس فلو فرض وقوع الاحراق لم يستغرب ترك مؤرخي السنة لذكره، إذ من المعلوم محافظتهم على شأن الشيخين بل وشؤون أنفسهم، فإن رواية ما يشعر بالطعن بهما فضلا عن مثل هذا العمل الوحشي مما يوجب وهن الرجل وكتابه بأنظار قومه بل يوجب التغيرير بنفسه وعرضه، كما فعل هو نفسه بالطبري كما رأيت وهو ذو الفضيلة عندهم لمجرد سماعه إنه روى قصد الاحراق. وكما فعل الشهرستاني بالنظام وهو من أكابر معتزلة السنة إذ نسبه إلى الميل إلى الرفض لتلك الرواية التي سمعتها، ولو قال القائل: إنهم أحرقوا الباب لم يبعد عن الصواب، لان كثير الاطلاع منهم الذي يريد رواية جميع الوقائع لم يسعه أن يهمل هذه الواقعة بالكلية فيروي بعض مقدماتها لئلا يخل بها من جميع الوجوه وليحصل منه تهوين القضية كما فعلوا في قصة بيعة الغدير وغيرها.

وبالجملة يكفي في ثبوت قصد الاحراق رواية جملة من علمائهم له، بل رواية الواحد منهم له، لا سيما مع تواتره عند الشيعة، ولا يحتاج إلى رواية البخاري ومسلم وأمثالهما ممن أجهده العدا لآل محمد صلى الله عليه وآله والولاء لأعدائهم، ورام التزلف إلى

ملوكهم وأمرائهم، وحسن السمعة عند عوامهم) (١). أقول: وقد ذكرنا في فصل كسر الضلع ضمن القرائن الخارجية، وكذلك في فصل إحراق بيت الزهراء ما يدل على ذلك فراجع.

جواب الشبهة الرابعة

وهي التي يعبر عنها الاعتراض الثاني لابن رزبهان، وقد أجاب عنها المظفر بقوله: (يرد عليه مع ما عرفت من ابتناؤه على وقوع الاحراق إن الزبير قد أراد قتالهم لكن لم يبلغ مراده وأمير المؤمنين عليه السلام مأمور بالصبر والسلم. أخرج أحمد (٢) عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم:

سيكون بعدي اختلاف أو أمر، فإن استطعت أن تكون السلم فافعل. وأما بقية الهاشميين فأمرهم تبع لأمر المؤمنين، وكذا مثل المقداد وسلمان وأبي ذر وعمار، ولا أدري من يعني بأشراف بني عبد مناف وصناديد قريش الذين زعمهم مع علي عليه السلام) (٣).

من كان متواجدا في بيت الامام عليه السلام؟

-
- (١) دلائل الصدق: ص ٩٠.
(٢) مسند أحمد: ج ١، ص ٩٠.
(٣) دلائل الصدق: ص ٨٩.

أقول: الجواب في هذه الشبهة يعتمد على معرفة عدد المتواجدين في بيت فاطمة عليها السلام

بعد اجتماع السقيفة، فالمصادر التاريخية تختلف في عددهم وأسمائهم، فقد حددت بعضها المتحصنين في البيت بالامام علي عليه السلام والزبير (١)، وبعضها: بعلي والزبير

ومن معهما (٢)، وبعضها: بعلي والزبير والمقداد (٣)، وبعضها: بعلي والزبير وطلحة (٤)، وبعضها: بهم وإضافة رجال من المهاجرين (٥)، وبعضها: بعلي والزبير وناس من بني هاشم (٦)، وبعضها: بعلي والزبير والعباس (٧)، وبعضها: بعلي وبني هاشم والزبير وطلحة (٨)، وبعضها: بعلي والزبير والعباس والمقداد وطلحة وجمع من بني هاشم (٩)، وبعضها: بعلي والعباس بن عبد المطلب وابنه الفضل والزبير بن العوام وخالد بن سعيد والمقداد بن عمرو وسلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وأبي بن كعب (١٠).

ورغم أن الاختلاف بين تلك المصادر لا يشكل تناقضا فيما بينها لأنها ليست في صدد الحصر ونفي ما عدا المذكور في كل مصدر، إلا أن تواجد أولئك الاشخاص في بيت الامام علي عليه السلام بعد اجتماع السقيفة لا يعني أنهم كانوا في البيت ساعة الهجوم،

فإن المهم هو معرفة عدد المتواجدين في البيت قبيل كبس البيت بل لحظة اقتحامه، وهذا

ما يساعد كثيرا في إزاحة الشبهة المطروحة.

فمثلا جاء في تاريخ الطبري ضمن ما رواه ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال في خطبة له في المدينة: (وإنه كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه [وآله] وسلم أن عليا والزبير ومن معهما تخلفوا عنا في بيت فاطمة، وتخلفت عنا الأنصار بأسرها) (١١)، فهذا الخبر يفيد وجود أناس متحصنين في بيت الزهراء عليها السلام

قبل أن يستتب الأمر لأبي بكر، حيث كان هناك اجتماع آخر للأنصار، والخبر وإن تعرض للتهديد بالخروج من البيت إلا أنه ليس فيه ذكر لمن كان في البيت ساعة الهجوم.

(١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٢، فيما رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري.

(٢) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٣ - ٢٠٥، تاريخ الاسلام للذهبي في الجزء المخصص لعهد الخلفاء الراشدين:

ص ١١، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٦٧، ومسند أحمد: ج ١، ص ٥٥، والكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٢٢١،

- والبداية والنهاية: ج ٥، ص ٢٤٦ ط مكتبة المعارف.
(٣) أمالي المفيد: ص ٤٩.
(٤) السيرة النبوية: ج ٤، ص ٢٢٥، ط مكتبة الكليات الأزهرية.
(٥) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٢.
(٦) بناء المقالة الفاطمية: ص ٤٠١.
(٧) العقد الفريد: ج ٥، ص ١٣.
(٨) الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٢٢٠ (٩) السيرة الحلبية: ج ٣، ص ٣٥٦.
(١٠) تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٢٤.
(١١) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ٢٠٥.

وكذلك نقل ابن الأثير أن المتخلفين عن البيعة هم علي وبنو هاشم والزبير وطلحة (١)، ولكنه لم يحدد أنهم كانوا في تخلفهم مجتمعين في بيت فاطمة فضلا عن أن يكونوا لحظة الهجوم في البيت.

لم يكن في البيت سوى علي عليه السلام:

غير أنه توجد بعض النصوص التاريخية التي تؤكد أنه لم يكن من الرجال لحظة الاعتداء على الزهراء عليها السلام في البيت سوى الامام علي عليه السلام، وهي تشير إلى أن

المتحصنين في البيت كانوا قد خرجوا منه قبيل اقتحام البيت.

و (فضل الله) قد أقر في الشريط المسجل أن الزبير بن العوام وهو أحد أبرز المتحصنين في البيت كان قد خرج منه مصلتا سيفه عندما سمع تهديد عمر بإحراق البيت، وهذا يدل على أقل تقدير أن بعض المتحصنين قد خرج من البيت.

رواية الهجوم عند ابن أبي الحديد:

ويدعم هذا الرأي من نصوص أهل السنة ما ذكره ابن أبي الحديد عند شرح قول أمير المؤمنين عليه السلام: (فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي فضننت بهم عن الموت

فأغضيت علي القذى، وشربت علي الشجى، وصبرت علي أخذ الكظم وعلي أمر من طعم العلقم) ما هذا لفظه: (اختلفت الروايات في قصة السقيفة، فالذي تقوله الشيعة - وقد قال من المحدثين بعضه، ورووا كثيرا منه - إن عليا امتنع من البيعة حتى أخرج كرها، وإن الزبير بن العوام امتنع من البيعة، وقال لا أبايع إلا عليا، وكذلك أبو سفيان بن حرب، وخالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، والعباس بن عبد المطلب وبنوه، وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، وجميع بني هاشم، وقالوا:

إن الزبير شهر سيفه، فلما جاء عمر ومعه جماعة من الأنصار وغيرهم، قال في جملة ما قال: خذوا سيف هذا فاضربوا به الحجر، ويقال إنه أخذ السيف من يد الزبير فضرب به حجرا فكسره، وسابقهم كلهم بين يديه إلى أبي بكر، فحملهم علي بيعته، ولم يتخلف إلا علي عليه السلام وحده، فإنه اعتصم ببيت فاطمة عليها السلام فتحاموا إخراج منه

قسرا، وقامت فاطمة عليها السلام إلى باب البيت فأسمعت من جاء يطلبه، فتفرقوا وعلموا إنه

بمفرده لا يضر شيئا فتركوه، وقيل إنهم أخرجوه فيمن أخرج وحمل إلى أبي بكر فبايعه، وقد روى أبو جعفر محمد بن جرير الطبري كثيرا من هذا) (٢).

فكلام ابن أبي الحديد صريح في أن بعض المحدثين ذكر أنه لم يبق في بيت فاطمة عليها السلام سوى الامام علي عليه السلام بعد أن ساق عمر بقية مؤيديه، وهم من

ذكرت بعض
الروايات السابقة أنهم كانوا قد تحصنوا في بيت فاطمة عليها السلام بعد موت رسول
الله صلى الله عليه وآله.

-
- (١) الكامل في التاريخ: ج ٢، ص ٢٢٠.
(٢) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٢١.

وهو يدل أيضا على أن الخلاف وقع بين محدثي أهل السنة في أنهم أخرجوا الامام علي عليه السلام من البيت أم لا؟ وهو أمر طبيعي منهم حيث يسعون إلى التستر على اقتحام

البيت لعلمهم أن ذلك يفتح سيلا من الأسئلة حول ما يرويه الآخرون عما جرى في عملية الهجوم على الزهراء البتول عليها السلام.

وروى ابن أبي الحديد عن أحمد بن عبد العزيز أنه روى عن من قال: (لما بويع لأبي بكر كان الزبير والمقداد يختلفان في جماعة من الناس إلى علي وهو في بيت فاطمة، فيتشاورون ويتراجعون أمورهم، فخرج عمر حتى دخل على فاطمة عليها السلام، وقال: يا بنت

رسول الله، ما من أحد من الخلق أحب إلينا من أبيك، وما من أحد أحب إلينا منك بعد أبيك، وأيم الله ما ذاك بمعاني إن اجتمع هؤلاء نفر عندك أن أمر بتحريق البيت عليهم. فلما خرج عمر جاءوها، فقالت: تعلمون أن عمر جاءني، وحلف لي بالله إن عدتم ليحرقن عليكم البيت، وأيم الله ليمضين لما حلف له، فانصرفوا عنا راشدين، فلم يرجعوا إلى بيتها، وذهبوا فبايعوا لأبي بكر) (١).

ونؤكد هنا مرة أخرى أن وجود بعض العبارات التي قد يكون فيها شيء من التحريف لا يعني إلغاء كل الخبر لما ذكرناه أن العدو يسعى دوما إلى رواية ما فيه السلامة والتكتم على ظلمات أهل البيت عليهم السلام ومطاعن أعدائهم، ولا مانع لديه من

إضافة بعض الأكاذيب ودسها.

ورواية ابن قتيبة للهجوم:

وبعد ما نقله ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أقوى دليل على أنه لم يكن في بيت فاطمة أحد من الرجال عندما أخرجوا الامام علي عليه السلام، فقد ذكر أن (أبا بكر تفقد قوما

تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم في دار علي فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقبل له: يا أبا حفص، إن فيها فاطمة، فقال: وإن، فخرجوا فبايعوا إلا عليا فإنه زعم أنه قال: حلفت أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن، فوقفت فاطمة رضي الله عنها على بابها فقالت: لا عهد لي بقوم

حضرنا أسوأ محضر منكم تركتم رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم جنازة بين أيدينا وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا ولم تردوا لنا حقا، فأتى عمر أبا بكر فقال له: ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر لقفذ وهو مولى له: اذهب

فادع لي عليا. قال: فذهب إلى علي فقال له: ما حاجتك؟ فقال: يدعوك خليفة رسول الله، فقال علي: لسريع ما كذبتهم على رسول الله، فرجع فأبلغ الرسالة، قال:

(١) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ٤٥، ويؤيده أن المتقي الهندي روى في كنز العمال عن ابن أبي شيببة
حديثاً
مقاربا له في المضمون. راجع كنز العمال: ج ٣، ص ١٤٠، كتاب الخلافة والامارة، عنه دلائل الصدق: ج
٣،
ص ٨٧.

فبكى أبو بكر طويلاً، فقال عمر الثانية: لا تمهل هذا المتخلف عنك بالبيعة، فقال أبو بكر لقفنذ: عد إليه فقل له خليفة رسول الله - وفي نسخة: أمير المؤمنين - يدعوك لتبايع، فجاءه قنفذ فأدى ما أمر به، فرفع علي صوته فقال: سبحان الله! لقد ادعى ما ليس له، فرجع قنفذ فأبلغ الرسالة، فبكى أبو بكر طويلاً، ثم قام عمر فمشى معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة فدقوا الباب، فلما سمعت أصواتهم نادى بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة، فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين وكادت قلوبهم تنصدع وأكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم فأخرجوا علياً (١).

فهذا النص صريح في أن جميع من كان في بيت الامام علي عليه السلام قد خرج بعد تهديد عمر بإحراقه بمن فيه، وان الامام علي عليه السلام بقي في البيت وحده ورفض الخروج

منه حتى يجمع القرآن، ولكن ذلك لم يشف غليل عمر فأصر على إحضاره للبيعة، وعندما لم تثمر محاولات أبي بكر عبر قنفذ لاحتضاره قام عمر بنفسه ومعه جماعة وأخرج الامام علي عليه السلام من بيته. رأي الطبري الامامي وروايته:

وأما إذا رجعنا إلى أهم المصادر الشيعية التي ذكرت الواقعة بشيء من التفصيل فإن الصورة ستوضح أكثر، وسينقش ضباب هذه الشبهة تماماً. يقول محمد بن جرير الطبري الامامي: (إن أمير المؤمنين عليه السلام منعه من طلب الخلافة بعد فراغه من دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وبعد أن توثب الظالمون فبايعوا أبا بكر

أن المدينة كانت محتشية بالمنافقين وكانوا يعضون الأنامل من الغيظ، وكانوا ينتهزون - يهتبلون - الفرصة، وقد تهيأوا لها ووافق ذلك في شكاة رسول الله صلى الله عليه وآله

وقبل وفاته، وعلي عليه السلام مشغول بغسل رسول الله وبإصلاح أمره ودفنه، فلما انجلى

الغممة وبايع الناس أبا بكر من غير مناظرة أهل البيت قعد في منزله، وطلب الخلافة بلسانه دون سيفه، وتكلم وأعلم الناس حاله وأمره معذراً يعلم الناس أن الحق له دون غيره، وذكرهم ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله عقد له، ثم رجع وقعد عن القوم،

فصاروا إلى داره وأرادوا أن يضرموها عليه وعلى فاطمة عليها السلام ناراً! فخرج الزبير بسيفه حتى كسروه (٢).

فهذا نص لا تعرض فيه لوجود أحد في الدار سوى الامام علي وفاطمة وابناهما صلوات الله عليهم بالإضافة إلى الزبير الذي خرج من الدار، فإذا ضمنا

هذا النص إلى ما رواه الطبري في (دلائل الإمامة) من رواية الاعتداء فإن الحق سيسفر
لذي عينين!

-
- (١) الإمامة والسياسة: ص ٣٠ ط الشريف الرضي.
(٢) المسترشد في إمامة أمير المؤمنين: ص ٣٧٣.

أنصار علي عليه السلام خارج البيت:
ويقول سليم بن قيس في كتابه بعد أن نقل قصة الهجوم والاعتداء على الزهراء عليه
السلام

داخل الدار واستغاثة عمر بالناس ما يلي: (فأقبل المقداد وسلمان وأبو ذر وعمار وبريدة
الأسلمي حتى دخلوا الدار أعوانا لعلي عليه السلام، حتى كادت تقع فتنة، فأخرج علي
عليه السلام

واتبعه الناس واتبعه سلمان وأبو ذر والمقداد وعمار وبريدة وهم يقولون: ما أسرع ما
خنتم رسول الله صلى الله عليه وآله وأخرجتم الضغائن التي في صدوركم) (١).
فهذا النص يدل بوضوح على أن أنصار الامام علي عليه السلام كانوا خارج الدار
عندما

اقتحمها عمر، وأنه لم يكن في البيت سوى الامام علي والزهراء عليهما السلام. كما أنه
في

نفس قصة الهجوم برواية سليم وكذلك في بقية المصادر لا يوجد أي ذكر لوجود أفراد
في البيت أثناء الاعتداء حتى تثار هذه الشبهة.

ولا أدري أين هي الرواية التي تقول أن كل بني هاشم (!) كانوا في البيت لحظة
الاعتداء على الزهراء عليها السلام؟ ولم يكتب (فضل الله) بهذا الادعاء بل تمادى
ليقول أن كل

الروايات (!) تقول أن كل بني هاشم (!) كانوا في البيت أثناء الهجوم!
وبما مر يتبين أن الاعتداء على الزهراء عليها السلام لم يكن بمراى من المتحصنين في
بيت

الزهراء عليها السلام حتى يقال بأنهم وقفوا مكتوفي الأيدي من دون ردة فعل على
ذلك، لأنهم

كانوا خارج البيت أثناء الاعتداء، وقراءة متأنية في روايات الهجوم ترشدنا إلى أن
التهديد كان متكررا وأن المتحصنين في البيت إما كانوا قد خرجوا من البيت مع أول
تهديد بإحراقه كما فعل الزبير عندما خرج منه مصلتا سيفه فكسروه، أو كانوا قد
خرجوا من البيت قبل وصول طلائع المحاصرين للبيت باعتبار الفاصل الزمني ما بين
أول تحصن لهم في البيت المقارن لاجتماع السقيفة وبين محاصرة البيت والهجوم
عليه،

وتفيد بعض الروايات كما سيأتي أنها تزيد عن ثلاثة أيام، ومن الطبيعي أن التحصن في
بيت الامام علي عليه السلام وكثرة المراودة عليه لا تتنافى مع خروج المتحصن من
بيت الامام

علي عليه السلام في بعض الفترات.

أين عيون بني هاشم؟

كما أنه يمكن القول بالإضافة إلى ما ذكرناه في جواب اعتراض ابن رزبهان بوجود عيون بني هاشم إن من كان حاضرا منهم خارج البيت لم يكن قوي النفس والإرادة بحيث يمكنه أن يمنع محاصرة البيت والتهديد بحرقه، وقد روى الشيخ الكليني بسند معتبر عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن النعمان، عن عبد الله بن مسكان، عن سدير، قال: (كنا عند أبي جعفر عليه السلام فذكرنا ما

أحدث الناس بعد نبيهم صلى الله عليه وآله واستذلالهم أمير المؤمنين عليه السلام، فقال رجل من القوم:

(١) كتاب سليم: ج ٢، ص ٨٦٥ ط نشر الهادي.

أصلحك الله، فأين كان عز بني هاشم وما كانوا فيه من العدد؟ فقال أبو جعفر عليه السلام:

ومن كان بقي من بني هاشم، إنما كان جعفر وحمزة فمضيا وبقي معه رجلان ضعيفان ذليلان حديثا عهد بالاسلام، عباس وعقيل وكانا من الطلقاء، أما والله لو أن حمزة وجعفر كانا بحضرتهما ما وصلا إلى ما وصلا إليه، ولو كانا شاهديهما لأتلفا نفسيهما (١).

لماذا خرجت فاطمة ولم يخرج علي؟

أما ما أثاره (فضل الله) بخصوص اعتراضه على خروج الزهراء عليها السلام وخطابها للقوم

من وراء الباب مع تهديد عمر وتوعيده للامام علي عليه السلام بما يسمح لان يصل الامر إلى

الاقتحام فيمكن الجواب عنه بأمرين:

الأول: انشغال أمير المؤمنين عليه السلام بجمع القرآن وبدين النبي صلى الله عليه وآله ووصاياه وشؤون

أزواجه، ويدل على ذلك عدة روايات، منها:

١ - ما رواه العياشي في تفسيره من أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لقننذ مبعوث أبي بكر

عندما طلب منه إجابة دعوته ليبيع أبا بكر: (إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لي وأوصاني أن

إذا واريت في حفرتي لا أخرج من بيتي حتى أؤلف كتاب الله فإنه في جرايد النخل وفي أكتاف الإبل) (٢).

٢ - ما رواه سليم بن قيس عن عبد الله بن عباس أنه قال: (توفي رسول الله صلى الله عليه وآله

يوم توفي فلم يوضع في حفرتي حتى نكث الناس وارتدوا وأجمعوا على الخلاف،

واشتغل علي بن أبي طالب عليه السلام برسول الله صلى الله عليه وآله حتى فرغ من غسله وتكفينه وتحنيطه

ووضعه في حفرتي، ثم أقبل على تأليف القرآن وشغل عنهم بوصية رسول الله صلى الله عليه وآله

ولم يكن همته الملك لما كان رسول الله صلى الله عليه وآله أخبره عن القوم). ثم يتابع ابن عباس

سرد الاحداث إلى أن يصل إلى الاحداث التي سبقت الهجوم بقليل، ومنها ما ذكره بقوله: (فأقبل قننذ فقال: يا علي، أجب أبا بكر. فقال عليه السلام: إني لفي شغل عنه،

وما كنت بالذي أترك وصية خليلي وأخي) (٣).

٣ - ما رواه الخصبي عن المفضل بن عمر عن الامام الصادق عليه السلام ضمن ما يكون من الرجعة، وما تقصه فاطمة عليها السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله عما جرى عليها وعلى بعلمها وأولادها من الظلم، ومما جاء في الشكوى: (وتقص عليه قصة أبي بكر وإنفاذ خالد بن الوليد وقنفذ وعمر جميعا لخراج أمير المؤمنين عليه السلام من بيته إلى البيعة في سقيفة بني ساعدة واشتغال أمير المؤمنين وضم أزواج رسول الله وتعزيتهن وجمع القرآن وتأليفه وإنجاز عداته وهي ثمانون ألف درهم باع فيها تالده وطارفه وقضاها عنه) (٤).

(١) الكافي: ج ٨، ص ١٨٩، ح ٢١٦.

(٢) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٦٦.

(٣) كتاب سليم: ج ٢، ص ٨٦٢ - ٨٦٤ ط نشر الهادي، وص ٢٤٩ ط دار الفنون.

(٤) الهداية الكبرى: ص ٤٠٦، وقريب منه: ص ١٧٩.

الثاني: إن الزهراء عليها السلام لم تكن تتوقع أن يدخل القوم عليها ويقتحموا دارها، وقد

جاء بهذا المضمون ما رواه العياشي نقلا عن لسان الراوي: (فلما انتهينا إلى الباب فرأتهم فاطمة صلوات الله عليها أغلقت الباب في وجوههم وهي لا تشك أن لا يدخل عليها إلا بإذنها، فضرب عمر الباب برجله فكسره... الخ) (١).
(لا ترى الرجال) و (تحدث معهم بشكل طبيعي)...!

والعجيب أن (فضل الله) تثبينا لشبهته يقول هنا: (الزهراء عليها السلام ليش هي تفتح الباب، مخدرة، التي لا ترى رجلا)، وهو الذي كان بالأمس القريب قد قال - كما هو في الشريط المسجل - : (إن المسألة إذا كان خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا يراها الرجل كيف انطلقت الزهراء وكانت تلتقي بالرجال في الأزمة، وحتى في غير الأزمة كانت تتحدث مع الرجال...، كما يروي المؤرخون أن أبا بكر وعمر استأذنا عليا في أن يزورا الزهراء عليها السلام في بيتها ليتحدثا معها لأنهما سمعا أنها غاضبة عليهما، واستأذنا

عليا في ذلك، وقالت له البيت بيتك، وجاءا وجلسا إليها وتحدثا معها وتحدثت معهم بشكل طبيعي)!

فانظر كيف يستخدم (فضل الله) مضمونين متضادين في اتجاهين متعاكسين بفرض الاستدلال بهما على آرائه الاستحسانية، وليس من المبالغة ما يقال أنك تجد أجوبة ما يصدر عن (فضل الله) من شطحات من نفس كلماته.

هذا، بالرغم من أن تحدث الزهراء عليها السلام لا يتنافى مع التزامها الخدر فإن ذلك كان من

وراء الباب ولم تخرج هي بنفسها في وسط الرجال، وكان تحدثها من باب الضرورة القاضية بدفع العدوان، فإن سلمنا بكون تحدث المرأة مع الرجال مكروها كما هو رأي البعض - بل ومحرم على سبيل الافتراض - فإن من المتفق عليه بين الفقهاء أن الضرورة رافعة للكراهة، وهل هناك ضرورة أكبر وأشد من الدفاع عن أمير المؤمنين عليه السلام

ودفع العدوان عمن يريد إحراق البيت على من فيه؟ وهل يريد (فضل الله) عبر إثارة شبهة منافاة تحدث الزهراء مع عمر للخدر أن يشكك في أصل التهديد الصادر من عمر بإحراق البيت؟! فإن كثيرا من مصادر قصة الاعتداء سنية كانت أو شيعية اعترفت بوجود حوار قد دار بين الزهراء عليها السلام وعمر.

لا دخل بها بالخلافة ولها دخل أيضا!

أما استنكار (فضل الله) لضرب القوم فاطمة عليها السلام باعتبار أن المسألة تتعلق بالخلافة

- فالمفروض أن يكون المستهدف هو الامام علي عليه السلام ومن تحصن في بيته،

فهم
المعارضون المتمردون على الخلافة - وليس للزهاء عليها السلام دخل في ذلك فليس
في محله وباطل لوجوه:

(١) تفسير العياشي: ج ٢، ص ٦٨.

أما أولاً: فإنه مناقض لما صرح واعترف به (فضل الله) نفسه في مناسبات عديدة، فقد قال في الشريط المسجل: (الزهراء كل ما تحدثت عنه فهو عن غضب الخلافة)، وقال في الشريط المسجل أيضاً: (وهكذا نرى أن الزهراء عليها السلام صاحبة رب البيت

المشغولة بأولادها والمشغولة بيبتها وبزوجها وبأيها انتفضت عندما رأت أن هناك حقاً يضاع وأن هناك مشكلة برزت، مشكلة خاصة وهي عامة في مدلولها وفي حقها فذك، ومشكلة عامة وهي حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة، إنها لم تقل ما لي والدخول في

هذا المعترك، شعرت أن موقعها كابنة رسول الله يفرض عليها أن تقيم الحجة على المسلمين جميعاً)، وقال أيضاً في الشرط المسجل: (فلماذا الامام علي احتاج إليها، ففي

البحار موجود إن الامام علي كان يدور بها على بيوت المهاجرين والأنصار حتى تدافع عن حقه)، وقال في الجواب السادس: (وكانت الزهراء عليها السلام مشغولة في كل وقتها

بالدفاع عن حق علي عليه السلام في الخلافة، ومن مظاهر تحركها خطبتها في المسجد وكلامها

مع نساء المهاجرين والأنصار ورجالهن. وإذا صح الحديث بأن عليا عليه السلام كان يطوف بها

على بيوت (أو جموع) المهاجرين والأنصار - كما جاء في بعض الروايات - فهذا يعني

أنها كانت تتحرك بشكل يومي نحو تحقيق هذا الهدف الكبير)، ومن يكون تحركها كذلك فهذا يعني أنها وأمير المؤمنين عليهما السلام يشكلان أهم قطبين للمعارضة بحسب نظر المغتصبين للخلافة.

أما ثانياً: فإن نفس الروايات التي ذكرت قصة الهجوم تقوم إن أمير المؤمنين عليه السلام طاف بالزهراء عليها السلام على البيوت لاخذ البيعة له، ويظهر من بعض الاخبار أن طواف

أمير المؤمنين عليه السلام بالزهراء عليها السلام على البيوت كان قبل الهجوم على بيت الزهراء عليها السلام،

ونحن نكتفي بما ذكره سليم بن قيس حول ما جرى من الاحداث بعد اجتماع السقيفة،

فقد روى عن سلمان الفارسي أنه قال: (فلما كان الليل حمل علي عليه السلام فاطمة عليها السلام

على حمار وأخذ بيدي ابنيه الحسن والحسين عليهما السلام فلم يدع أحداً من

أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وآله إلا أتاه في منزله، فناشدهم الله حقه ودعاهم إلى نصرته فما
استجاب منهم
رجل غيرنا الأربعة وأربعة، فإننا حلقتنا رؤوسنا وبذلنا له نصرتنا، وكان الزبير أشدنا
بصيرة في نصرته. فلما رأى علي عليه السلام خذلان الناس إياه وتركهم نصرته
واجتماع كلمتهم مع أبي بكر وطاعتهم له وتعظيمهم إياه لزم بيته. فقال عمر لأبي بكر:
ما

يمنعك أن تبعث إليه فيبايع... إلخ (١).
فهذه الرواية وغيرها تؤكد على أن الزهراء كانت في صميم النزاع والخلاف في
مسألة الخلافة ولم تكن خارجة عنها، وهذا ما يفسر وحشية القوم وصبهم جام حقدهم
عليها أثناء الاعتداء والهجوم على البيت.

(١) كتاب سليم: ص ٨٢ ط دار الفنون، و ج ٢، ص ٥٨٣ ط نشر الهادي. وللمزيد راجع كتاب
الاحتجاج:
ج ١، ص ٢٠٩ ط دار الأسوة، والهداية الكبرى: ص ١٧٨.

بالإضافة إلى أن عدم بيعة الامام علي عليه السلام كانت قد أسقطت أي قيمة للبيعة التي أخذوها لأبي بكر في السقيفة، فلذا سعوا إلى تحصيل بيعته بأي ثمن كان، وبما أن ذلك كان أمرا صعبا للغاية فقد أصدر أبو بكر أمره إلى عمر: (إئتني به بأعنف العنف) (١)، وهذا يعني أن كل من سيعترض طريقهم لالقاء القبض على أمير المؤمنين عليه السلام بغرض أخذ بيعته فإنه سيلاقي نفس الأسلوب، وهذا ما حصل بالفعل

مع بضعة النبي صلوات الله عليهما، وقد جاء في رواية سليم بن قيس: (وكانت بينهم وبينه فاطمة عليها السلام عند باب البيت، فضربها قنفذ الملعون بالسوط فماتت حين ماتت

وإن في عضدها كمثل الدمليج من ضربته) (٢).

ولا أدري لماذا قيد (فضل الله) في جوابه السادس وأجوبته المتأخرة - كما في جوابه في العدد الثالث من نشرة (فكر وثقافة) في جواب عن سؤال بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٩٦ -

الحديث الدال على طواف أمير المؤمنين بفاطمة عليهما السلام على بيوت المهاجرين والأنصار

بفرض الصحة السنية ولم يفعل ذلك مع خطبتها في المسجد وخطبتها في النساء؟ لم أجد لذلك وجها سوى أن جميع الروايات التي تذكر طواف أمير المؤمنين عليه السلام بفاطمة عليها السلام هي نفس الروايات المثبتة لكسر الضلع والضرب وإسقاط الجنين!! وهذا ما

تفطن إليه (فضل الله) أخيرا، ففي أحاديثه المتقدمة لم يطرح قيد - إذا صحت الرواية - في كلامه أصلا!

لماذا لم تخرج خادمته فضة؟

أما ما أثاره (فضل الله) حول السبب في عدم خروج خادمة الزهراء فضة فإن الرواية الواردة في قصة الهجوم تجيب عن ذلك، فقد جاء فيها: (وقول عمر له: اخرج يا علي إلى ما أجمع عليه المسلمون من البيعة لأبي بكر، فما لك أن تخرج عما اجتمعنا عليه، فإن لم تفعل قتلناك! وقول فضة جارية فاطمة عليها السلام: إن أمير المؤمنين

عنكم مشغول والحق له لو أنصفتموه واتقيتم الله ورسوله، وسب عمر لها، وجمع الحطب الجزل على النار لاحتراق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وزينب ورقية

وأم كلثوم وفضة، وإضرارهم النار على الباب، وخروج فاطمة عليها السلام وخطابها لهم من

وراء الباب، وقولها: ويحك يا عمر، ما هذه الجرأة على الله ورسوله؟... إلخ) (٣).

فهذا النص يدل على أن فضة كانت هي التي قد خرجت أولاً، وعندما أجابوها بالسب ولم يؤثر كلامها في القوم شيئاً اضطرت فاطمة الزهراء عليها السلام للخروج بنفسها،
فهي ربة البيت، وهم يريدون إخراج زوجها، ولن تقف حيال ذلك مكتوفة الأيدي من دون أن تبذل كل جهدها دفاعاً عن أمير المؤمنين وحقه.

(١) أنساب الاشراف: ج ١، ص ٥٨٧.

(٢) كتاب سليم: ج ٢، ص ٥٨٦.

(٣) الهداية الكبرى: ص ٤٠٦.

جواب الشبهة الخامسة

وهي ما يمثلها الاعتراض الثالث والرابع لابن رزبهان، وقد أجاب عنهما العلامة الشيخ محمد حسن المظفر (رضوان الله عليه) بقوله:

(وأما ما ذكره في الوجه الثالث: من وجوب دفع الصائل، وفي الوجه الرابع إنه يدل على العجز القادح في صحة الإمامة، فإنما يردان على عثمان حيث ألقى بيده ولم يدافع عن نفسه. وأما أمير المؤمنين عليه السلام فلم يبلغ الأمر معه إلى ذلك، ولو بلغ لعلموا

من العاجز، فإنه إنما أمر بالسلم حيث يستطيعه) (١).

أقول: ويمكن الإجابة عن هذه الشبهة عبر الرجوع إلى تفاصيل واقعة الهجوم، فقد جاء في رواية سليم: (ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب، ثم دفعه فدخل فاستقبلته فاطمة عليها السلام وصاحت: يا أبتاه يا رسول الله، فرفع عمر السيف وهو في غمده فوجأ به

جنبها فصرخت: يا أبتاه، فرفع السوط فضرب به ذراعها، فنادت: يا رسول الله، لبئس ما خلفك أبو بكر وعمر، فوثب علي عليه السلام فأخذ بتلابيبه ثم نثره فصرعه ووجأ

أنفه ورقبته وهم بقتله، فذكر قول رسول الله صلى الله عليه وآله وما أوصاه به، فقال: والذي كرم

محمدًا بالنبوة، يا بن صهاك، لولا كتاب من الله سبق وعهد عهده إلي رسول الله صلى الله عليه وآله

لعلمت أنك لا تدخل بيتي.

فأرسل عمر يستغيث فأقبل الناس حتى دخلوا الدار وثار علي عليه السلام إلى سيفه، فرجع قنفذ إلى أبي بكر وهو يتخوف أن يخرج علي عليه السلام بسيفه لما قد عرف من بأسه

وشدته. فقال أبو بكر لقنفذ: ارجع فإن خرج وإلا فاقترح عليه بيته، فإن امتنع فصرم عليهم بيتهم النار، فانطلق قنفذ الملعون فاقترح هو وأصحابه بغير إذن، وثار علي عليه السلام

إلى سيفه فسبقوه إليه وهم كثيرون، فتناول بعضهم سيوفهم، فكاثروه وضبطوه فألقوا في عنقه حبلا، وحالت بينهم وبينه فاطمة عليها السلام عند باب البيت، فضربها قنفذ الملعون

بالسوط فماتت حين ماتت وإن في عضدها كمثل الدمليج من ضربته لعنه الله، ثم انطلق بعلي عليه السلام يعتل عتلا... إلخ) (٢).

فهذه الرواية تذكر أن الهجوم واقتحام الدار في أول الأمر من قبل عمر كان مباغتًا، ووجود أجواء التهديد والتوتر قبل ذلك لا يتنافى مع عنصر المباغته خاصة وأن التهديد

المسبق كان مركزا على الاحراق، ولهذا حصل كسر الضلع والضرب بالسوط، ومجموع هذا لا يتجاوز من حيث الزمن نصف الدقيقة وهي فترة كافية لصدور ما حصل من عمر، وأمير المؤمنين عليه السلام بعد سماعه لصراخ الزهراء انقض على عمر دفاعا

عن حليلته وكاد أن يقضي عليه لولا أن تداركه قنفذ وجماعته، فلا يصح بعد هذا إثارة شبهة جبن الامام عليه السلام وعدم غيرته والعياذ بالله، لأنه لم يقف متفرجا أمام الاعتداء.

(١) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٩٠.

(٢) كتاب سليم: ص ٨٤ ط دار الفنون، ج ٢، ص ٥٨٥ ط نشر الهادي.

ويؤيد عدم وقوف أمير المؤمنين عليه السلام موقف المتفرج من كل ما يرتبط بمسألة الكرامة

والشرف والحق الخاص الذي لم يؤمر ولم يوص من النبي صلى الله عليه وآله بالصبر عنه ما رواه

الطبري في دلائل الإمامة من قصة دفن علي للزهراء عليها السلام خفية في الليل، وجاء في

الرواية: (وإن المسلمين لما علموا وفاتها جاءوا إلى البقيع فوجدوا فيه أربعين قبرا، فأشكل عليهم قبرها من سائر القبور، فضج الناس ولام بعضهم بعضا، وقالوا: لم يختلف نبيكم فيكم إلا بنتا واحدة، تموت وتدفن ولم تحضروا وفاتها ولا دفنها ولا الصلاة عليها! بل ولم تعرفوا قبرها! فقال ولاة الامر منهم: هاتوا من نساء المسلمين من ينش هذه القبور حتى نجد لها فنصلي عليها ونزور قبرها. فبلغ ذلك أمير المؤمنين عليه السلام فخرج مغضبا قد احمرت عيناه، ودرت أوداجه وعليه قباؤه الأصفر

الذي كان يلبسه في كل كراهة وهو يتوكأ على سيفه ذي الفقار حتى ورد البقيع، فسار إلى النار من أنذرهم، وقال: هذا علي بن أبي طالب كما ترونه، يقسم بالله لئن حول من هذه القبور حجر ليضعن السيف في رقاب الامرين. فتلقاه عمر ومن معه من أصحابه وقال له: ما لك يا أبا الحسن، والله لننبش قبرها ولنصلي عليها، فضرب علي عليه السلام بيده إلى جوامع ثوبه فهزه ثم ضرب به الأرض، وقال له: يا بن السوداء،

أما حقي فقد تركته مخافة أن يرتد الناس عن دينهم، وأما قبر فاطمة فو الذي نفس علي بيده لئن رمت وأصحابك شيئا من ذلك لأسقين الأرض من دمائكم، فإن شئت فاعرض يا عمر، فتلقاه أبو بكر فقال: يا أبا الحسن، بحق رسول الله وبحق من فوق العرش إلا خلعت عنه، فإننا غير فاعلين شيئا تكرهه. قال: فحلى عنه وتفرق الناس ولم يعودوا إلى ذلك) (١). ومن الأمور الباعثة على الحيرة إثارة (فضل الله) لهذه الشبهة، وذلك لأن إثارتها تعني أنه غير مطلع على روايات الاعتداء التي جاء فيها جواب هذه الشبهة، لأنه لا يعقل أن يثير إنسان اعتراضا على موضوع ويكون جواب اعتراضه مذكورا في نفس الموضوع، هذا من جهة، ولكننا نلاحظ من جهة أخرى أنه يحاول أن يظهر اطلاعه وخاصة في جوابه السادس وأحاديثه في الأشرطة المسجلة في العامين ٩٥ - ٩٦ على ما جاء في روايات الاعتداء، فلذا فهو متحفظ في الحكم بوقوع

الاعتداء وغير متفاعل مع أحاديثه لوجود ثغرات فيها ولمخالفتها للتحليل التاريخي! جواب الاعتراض الأول:

أما الاعتراض الأول لابن رزبهان فقد أجاب عنه الشيخ المظفر بما يلي: (من الصلف

نسبة افتراء هذا الخبر إلى الشيعة مع رواية الكثير من علمائهم وثقاتهم له كالذين نقله المصنف رحمه الله عنهم وغيرهم، ولكن لم يرووا الاحراق، وإنما رووا إرادة الاحراق، ولذا قال المصنف رحمه الله: طلب هو وعمر إحراقه، ولكن الخصم أراد بنسبة الاحراق تفضيح الخبر لتقرب إلى الأذهان استبعاداته التي ذكرها.

(١) دلائل الإمامة: ص ١٣٦.

وممن روى هذا الخبر غير من حكاه المصنف عنهم ابن أبي شيبه كما نقله عنه في الكنز (١) قال: أخرج عن أسلم إنه حين بويع أبو بكر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كان علي

والزبير يدخلون على فاطمة ويشاورونها ويرجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر خرج حتى دخل علي فاطمة فقال: ما من الخلق أحد أحب إلي من أبيك، وما من أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وأيم الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء نفر عندك أن أمر بهم أن يحرق عليهم الباب، فلما خرج عمر جاءوها قالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم الباب، وأيم الله ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، الحديث. ومنهم ابن قتيبة في كتاب الإمامة والسياسة، قال في أوائل كتابه في كيفية بيعة علي: إن أبا بكر تفقد قوما تخلفوا عن بيعة عند علي، فبعث إليهم عمر فجاء فناداهم وهم في دار علي فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده لتخرجوا أو لأحرقها على من فيها، فقبل له: يا أبا حفص إن فيها فاطمة، قال: وإن، الحديث.

ومنهم النظام كما حكاه عنه الشهرستاني في الملل والنحل في الفرقة النظامية، قال النظام: إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألفت المحسن من بطنها، وكان يصيح أحرقوها بمن فيها وما كان في الدار إلا علي وفاطمة والحسن والحسين. ومنهم أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب السقيفة كما نقله عنه ابن أبي الحديد (٢) قال:

جاء عمر إلى بيت فاطمة في رجال من الأنصار، ونفر قليل من المهاجرين فقال: والذي نفسي بيده لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقن البيت عليكم. وأما ما زعمه من أن الطبري مشهور بالتشيع مهجور الكتب والرواية، فمناقض لما سيذكره قريبا في إخراج عثمان أبا ذر إلى الربذة من أنه وابن الجوزي من أرباب صحة الخبر، وكيف يعد الطبري

من الشيعة وهو من أعلام علماء السنة، حتى عده النووي في تهذيب الأسماء بطبقة الترمذي والنسائي وأثنى عليه، كما نقله السيد السعيد عنه. وقال ابن خلكان في ترجمته من (وفيات الأعيان): كان إماما في فنون كثيرة، وكان من المجتهدين، لم يقلد أحدا، وكان ثقة في نقله، وتاريخه أصح التواريخ وأثبتها، انتهى ملخصا. وقال الذهبي في ترجمته من (ميزان الاعتدال): ثقة صادق من كبار أئمة الاسلام المعتمدين، لكن قال الذهبي: فيه تشيع وموالات لا تضر، ولعل سببه جمعه لطرق حديث الغدير في كتاب سماه الولاية، وإلا فلا أعرف للرجل علاقة بالتشيع، واسمه محمد بن جرير بن يزيد، وهو صاحب التاريخ والتفسير المشهورين وتاريخه مطبوع بمصر وذكر فيه الحديث الذي نقله المصنف عنه (٣). قال: حدثنا

-
- (١) كنز العمال: ج ٣ ص ١٤٠ كتاب الخلافة والامارة.
 - (٢) شرح نهج البلاغة: ج ٢، ص ١٩.
 - (٣) تاريخ الطبري: ج ٣، ص ١٩٨.

ابن حميد، قال: حدثنا جرير، عن مغيرة، عن زياد بن كليب قال: أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقن عليكم أو لتخرجن إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتا بالسيف فعثر فسقط السيف من يده فوثبوا عليه فأخذوه. كما إن ما نقله المصنف رحمه الله عن ابن عبد ربه موجود

في كتابه (١). وأما ما ذكره من الوجوه فغير تامة، أما السنة الأولى، فلأنها مبينة على وقوع

الاحراق. وقد ذكرنا أن المروي هو قصد الاحراق، ولعل عمر إذا بلغ الامر إلى الاحراق لم يفعل لجواز أن يك ون قاصدا للتهديد فقط، على أن إحراق بيت فاطمة عليها السلام لا يستلزم إحراق غيره لوجود الاجر والطين، فيمكن الاطفاء قبل السراية. ومن عرف سيرة عمر وغلظته مع رسول الله صلى الله عليه وآله قولاً وفعلاً، لا يستبعد منه وقوع الاحراق

فضلاً عن مقدماته (٢).

أقول: قوله الأخير من عدم استبعاد وقوع الاحراق هو الأولى والأصح، لأنه قد سبق أن ذكرنا في فصل إحراق بيت الزهراء أن العلامة الحلي نفسه قد أقر بوقوع الاحراق في كتابه (كشف المراد). ولا تهافت بين القولين للوجه الذي ذكرناه مراراً من أن الاقتصار على بعض الحقائق لا يتعارض مع إضافة حقائق أخرى، إنما التعارض يقع بين إثبات حقيقة ونفيها.

جواب الاعتراض الخامس:

وقد أجاب الشيخ المظفر عن اعتراض ابن رزبهان الخامس بما يلي: (وأما ما ذكره في الخامس: من أن أمراء الأنصار وأكابر الصحابة كانوا مسلمين منقادين محبين إلى آخره، فهو لم سلم غير وارد، إذ لم يعلم حضور أكثرهم. ومن حضر كان على رأي الشيخين أو مضطرب الحال، على أن الاحراق لو وقع ليس بأعظم من غضب الخلافة، ومخالفة نص الغدير وغيره. ولو سلم فقد تدرج الامر من غضب الخلافة إلى غضب ميراث بضعة الرسول ونحلتها إلى إحراق البيت فهان، وبالجملة إذا رأى الناس مقاومة أولي الامر لأهل البيت عليهم السلام وشدتهم عليهم

وعلى

أوليائهم لم يستبعد سكوت الرعية، ولا سيما أن جل الامراء والأكابر أعوان لهم في الاعتداء على أمير المؤمنين عليه السلام ومن يتعلق به والتجاهر في عداوتهم) (٣).

جواب الاعتراض السابع:

وهذا الاعتراض وإن كان خارج محل بحثنا في هذا الكتاب ولكننا سنذكر إجابة المظفر على ابن رزبهان لما فيه من بعض الفوائد اللطيفة. قال (قدس سره): (وأما في

السابع: فلان ما زعمه من المنافاة لرواية الصحاح كذب، إذ ليس فيها ما ينافي قصد

(١) العقد الفريد: ج ٣، ص ٦٣ ط مصر، سنة ١٣٣١ هـ.

(٢) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٨٦ - ٨٩.

(٣) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٩٠.

الاحراق أو وقوعه، فإنها لم تشتمل على إنه لم يتعرض لهم وتركهم على حالهم كما ادعاه الخصم، ولا على إنهم يترددون عند أبي بكر ويدخلون في المشاورات، وتدبير الجيوش، ولا عذر أبي بكر بخوف الفتنة من الأنصار، ونحو ذلك. راجع ما رواه البخاري في غزوة خيبر المشتمل على كيفية البيعة. وما رواه مسلم في باب قول النبي صلى الله عليه وآله: (لا نورث ما تركناه صدقة)، وظني إن غيرهما من صحاحهم لم يشتمل

على ما ذكره، إذ لم ينقله عنها ناقل بحسب التتبع، بل اشتمل حديث البخاري ومسلم على أن عمر خاف على أبي بكر من دخوله وحده على علي. وهذا مما يقرب وقوع الإساءة منهم إليه، كقصد الاحراق ونحوه، ومن الجفاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام ما اشتمل

عليه هذان الحديثان من أن المسلمين كانوا إلى علي قريبا حين راجع الامر بالمعروف، فإنه دال على أنه كان فاعلا للمنكر مخالفا للشرع لما لم يبايع أبا بكر. وهذا تكذيب لله سبحانه بشهادته له بالطهارة، وتكذيب للنبي صلى الله عليه وآله بشهادته له بأنه مع الحق والحق

معه يدور حيث دار، فتبا لأولئك المسلمين الذين بعدوا عن سيدهم وعبد الله حقا وأخي نبيهم عليه السلام ووصيه، وما زال أولئك المسلمون بعداء عن ذلك الامام الأعظم إلى زماننا هذا، حتى جاء شاعرهم المصري (١) في وقتنا فافتخر بما قاله عمر من التهديد بإحراق بيت النبوة وباب مدينة علم النبي وحكمته وقال:

وقوله لعلي قالها عمر * أكرم بسامعها أعظم بملقيها

حرقت دارك لا أبقي عليك بها * إن لم تبايع و بنت المصطفى فيها

من كان مثل أبي حفص يفوه بها * أمام فارس عدنان و حاميتها؟!

وقد ظن هذا الشاعر أن هذا من شجاعة عمر وهو خطأ، أو لم يعلم أنه لم تثبت لعمر قدم في المقامات المشهورة، ولم تمتد له يد في حروب النبي الكثيرة، فما ذلك إلا لأمانة من علي عليه السلام بوصية النبي صلى الله عليه وآله له بالصبر، ولو هم به

لهام على وجهه

واختطفه بأضعف ريشة.

وأما قول الخصم: فإن أصحاب الصحاح اتفقوا على أنه لما ولي الخلافة إلى آخره،

فالظاهر كذبه، إذ لم أجده فيما اطلعت عليه من صحاحهم ولا نقله عنها ناقل، بل

المنقول عنها خلافة (٢). ولقد أحسن وأجاد، (ورماه بأقحاف رأسه).

(١) هو شاعر النيل حافظ إبراهيم، انظر ديوان حافظ إبراهيم: ج ١، ص ٨٢ ط دار الكتب المصرية بالقاهرة

عام

١٩٣٧ م تحت عنوان: (عمر وعلي).

(٢) دلائل الصدق: ج ٣، ص ٩١.

(٣٨٧)

فاطمة الشهيدة

(٣٨٩)

فاطمة الشهيدة

الفصل الأول: شهادة الزهراء عليها السلام

سؤال في الصفحة ٣١٥ من الجزء الأول من كتاب الندوة طبعة قم:

يوجد بعض العلماء الذين يخطبون على المنابر والذين يدرسون بعض الاخوة يشككون بالروايات التي تتكلم حول السيدة الزهراء عليها السلام بالنسبة إلى سبب وفاتها، فما هو تعليقكم؟

الجواب: (إن هذه القضايا اختلفت فيها الروايات، لذلك يجب أن تبحث بحثا علميا سواء من الذين يؤيدون هذه الفكرة أو الذين يعارضونها، إن هذه القضية تاريخية وخلافية، فبعضهم رأى ذلك والآخر رأى غير ذلك، فينبغي أن تكون مثل هذه القضايا أساسا للغوغاء أو الكلمات غير المسؤولة، بل أن تكون أساسا للبحث والنقد التاريخي، وقد ذكرت أكثر من مرة بأن علينا أن ننقد ما عندنا بطريقة علمية موضوعية قبل أن ينقده الآخرون، لأننا عندما ننقده فمع المحافظة على العناصر الأساسية في خط الاسلام وخط التشيع، بينما عندما ينقده الآخرون فإنهم ينقدونه بطريقة أخرى، وربما بكثير من التشويه).

ثم إن المتحصل من مجموع هذه الشبهات والآراء السابقة حول ضرب الزهراء عليها السلام

وإسقاط جنينها هو التشكيك في شهادتها كما أفصح عنه (فضل الله) في جوابه عن هذا السؤال، وهذا خلاف صريح للنص الوارد في الرواية الصحيحة من أنها عليها السلام صديقة

شهيذة، فقد أورد الكليني في باب مولد الزهراء عليها السلام من كتاب الحجة من الكافي حديثا

صحيح الاسناد، رواه عن محمد بن يحيى، عن العمركي بن علي، عن علي بن جعفر، عن أخيه أبي الحسن عليه السلام، قال: (إن فاطمة صديقة شهيدة) (١).
قال المولى محمد صالح المازندراني (المتوفى سنة ١٠٨١ هـ) في شرحه على الكافي: (والشهيد من قتل من المسلمين في معركة القتال المأمور به شرعا، ثم اتسع فأطلق على كل من قتل منهم ظلما كفاطمة عليها السلام، إذ قتلوها بضرب الباب على بطنها وهي

حامل فسقط حملها فماتت لذلك) (٢).

وقال العلامة المجلسي (المتوفى سنة ١١١١ هـ) في تعليقه على هذا الحديث بعد الحكم

بصحة إسناده ما يلي: (ثم إن هذا الخبر يدل على أن فاطمة صلوات الله عليها كانت شهيدة، وهو من المتواترات، وكان سبب ذلك إنهم لما غضبوا الخلافة وبايعهم أكثر الناس بعثوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام ليحضر للبيعة فأبى، فبعث عمر بنار ليحرق على أهل

البيت بيتهم وأرادوا الدخول عليه قهرا فمنعتهم فاطمة عند الباب، فضرب قنفذ غلام عمر الباب على بطن فاطمة فكسر جنبها وأسقطت جنينا كان سماه رسول الله صلى الله عليه وآله

محسنا، فمرضت لذلك، وتوفيت صلوات الله عليها في ذلك المرض)، ثم ساق (رضوان الله عليه) الروايات الدالة على ذلك (٣).

روايات شهادة الزهراء:

فبالإضافة إلى كل ما أورده من أدلة التعدي على الزهراء عليها السلام، فإن هذه الرواية وروايات أخرى تنص على أنها ماتت شهيدة مقتولة، ومن ذلك:

١ - ما جاء في كتاب سليم بن قيس الهلالي (المتوفى سنة ٩٠ هـ): (فألجأها (قنفذ) إلى عضادة بيتها ودفعها فكسر ضلعا في جنبها فألقت جنينا من بطنها فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة (٤)).

٢ - ما ذكره الشيخ المفيد في كتابه المزار: (وقد روي أن قبرها عليها السلام عند أبيها

رسول الله، صلى الله عليه وآله فإذا أردت زيارتها فقف بالروضة وقل: (السلام عليك يا رسول

الله، السلام على ابنتك الصديقة الطاهرة، السلام عليك يا فاطمة يا سيدة نساء العالمين، أيتها البتول الشهيدة الطاهرة) (٥).

٣ - ما رواه ابن قولويه في كامل الزيارات بإسناده عن عبد الله بن بكر الأرجاني عن الامام الصادق عليه السلام أنه قال: (وقاتل أمير المؤمنين، وقاتل فاطمة ومحسن، وقتل الحسن

والحسين) (٦).

-
- (١) الكافي: ج ١، ص ٤٥، ح ٢.
 - (٢) شرح الكافي: ج ٧، ص ٢٠٧.
 - (٣) مرآة العقول: ج ٥، ص ٣١٨.
 - (٤) كتاب سليم بن قيس: ص ٨٥ ط دار الفنون، ج ٢، ص ٥٨٨ ط نشر الهادي.
 - (٥) كتاب المزار: ص ١٥٦.
 - (٦) كامل الزيارات: ص ٣٢٧.

٤ - ما رواه أحمد بن أبي طالب الطبرسي في (الاحتجاج) برواية سلمان الفارسي أنه قال: (فلم تزل صاحبة فراش حتى ماتت من ذلك شهيدة صلوات الله عليها) (١).
٥ - ما رواه شاذان بن جبرائيل بن إسماعيل بن أبي طالب القمي في الفضائل فيما رفعه بالاسناد إلى سليم بن قيس أنه قال: (لما قتل الحسين بن علي عليهما السلام بكى ابن

عباس بكاء شديدا، ثم قال: ما لقيت هذه الأمة بعد نبيها! اللهم إني أشهدك إني لعلي بن أبي طالب عليه السلام ولولده ولي، ومن عدوه وعدو ولده برئ، فإني مسلم لامرهم،

ولقد دخلت على علي بن أبي طالب عليه السلام ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله بذى قار فأخرج

لي صحيفة وقال: يا بن عباس هذه الصحيفة إملاء رسول الله وخطي بيدي، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين اقرأها علي، فقرأها وإذا فيها كل شيء منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله إلى يوم قتل الحسين عليه السلام، وكيف يقتل ومن يقتله ومن ينصره ومن يستشهد

معه فيها، ثم بكى بكاء شديدا وأبكاني، وكان فيما قرأه كيف يصنع به، وكيف تستشهد فاطمة... (٢).

٦ - ما رواه الشيخ الصدوق ضمن حديث طويل يذكر فيه النبي صلى الله عليه وآله ما سيحري

على أهل البيت عليهم السلام من الظلم، وجاء فيه: (فتكون أول من يلحقني من أهل بيتي

فتقدم علي محزونة مكروبة مغمومة مغصوبة مقتولة) (٣).

وقال الشيخ الصدوق في الفقيه: (وإني لما حججت بيت الله الحرام كان رجوعي على المدينة بتوفيق الله عز وجل، فلما فرغت من زيارة النبي صلى الله عليه وآله قصدت إلى بيت

فاطمة عليها السلام، وهو من عند الأسطوانة التي يدخل إليها من باب جبرائيل عليه السلام إلى مؤخر

الحظيرة التي فيها النبي صلى الله عليه وآله، فقامت عند الحظيرة ويساري إليها وجعلت ظهري إلى

القبلة واستقبلتها بوجهي وأنا على غسل، وقلت: (السلام عليك يا بنت رسول الله... السلام عليك أيتها الصديقة الشهيدة... السلام عليك أيتها المظلومة المغصوبة، السلام عليك أيتها المضطهدة المقهورة).

ثم قال الشيخ الصدوق (رضوان الله عليه) بعد ما انتهى من زيارتها: (قال مصنف هذا الكتاب: لم أجد في الاخبار شيئا موظفا محدودا لزيارة الصديقة عليها السلام،

فرضيت لمن
نظر في كتابي هذا من زيارتها ما رضيت نفسي، والله الموفق للصواب وهو حسبنا
ونعم الوكيل (٤).

(١) الاحتجاج: ج ١، ص ١٠٩ ط مؤسسة النعمان، و ج ١ ص ٢١٢ ط دار الأسوة، وجاء في هامش هذه
الطبعة عن نسختين ما يلي: في (أ) و (ب): مقتولة، مغصوبة حقها، ممنوعة إرثها، مظلومة هي - وبعلمها
ونسلمها

- صلوات الله عليها وعلى أبيها وبعلمها وبنيتها ولعن الله ظالميها أبدا.

(٢) الفضائل: ص ١٤١.

(٣) الأمالي: ص ١٠١، وكلمة مقتولة جاءت في بعض النسخ.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٣٤١.

شبهة إرادة الشاهد من الشهيد:

وقد يقول معترض: إن كلمة الشهيد كما أن جاءت في القرآن الكريم والأحاديث بمعنى المقتول في سبيل الله فكذلك استعملت بمعنى الشاهد على الشيء والشاهد على العمل، وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة استعمل فيها كلمة الشهيد في المعنى الثاني، مثل قوله تعالى: (و كذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) (١)، وقوله عز وجل: (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) (٢)، وقوله سبحانه: (هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس) (٣)، بل يمكن الادعاء بسهولة إن أكثر موارد استخدامها في القرآن بالمعنى الثاني، ولا توجد في الرواية قرينة تحدد المقصود من كلمة الشهيد، فهي مجملة من هذه الجهة ولا يصح الاستدلال بها، هذا إن لم يقال إنها ظاهرة في معنى الشاهد على الاعمال بأن تكون الزهراء عليها السلام شاهدة في يوم القيامة على أعمال المؤمنين والجاحدين. كلام للراغب والطريحي:

وتمهيدا للجواب على هذا الاعتراض يحسن أن ننقل ما جاء في كتابي المفردات في غريب القرآن ومجمع البحرين في بعض ما جاء في مادة (شهد) مما يرتبط بالمقام. قال الراغب الأصفهاني: (الشهود والشهادة: الحضور مع المشاهدة إما بالبصر أو البصرة...، والشهادة قول صادر عن علم حصل بمشاهدة بصير أو بصر... ويقال شاهد وشهيد وشهداء... وأما الشهيد فقد يقال للشاهد والمشاهد للشيء، وقوله تعالى: (سائق وشهيد) أي من شهد له وعليه، وكذا قوله تعالى: (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا)... والشهيد هو المحتضر، فتسميته بذلك لحضور الملائكة إياه إشارة إلى ما قال: (تنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا... الآية، قال: (والشهداء عند ربهم لهم أجرهم)، أو لأنهم يشهدون في تلك الحالة ما أعد لهم من النعيم، أو لأنهم تشهد أرواحهم عند الله، كما قال: (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا... الآية (٤)).

وقال الطريحي: ... قوله: (لتكونوا شهداء على الناس) (٥) روي أن الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغ الأنبياء، فيطلب الله الأنبياء بالبينة على أنهم قد بلغوا، فيؤتى بأمة محمد صلى الله عليه وآله فيشهدون لهم عليهم السلام وهو يزكيهم.

(١) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤١ من سورة النساء.

(٣) الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ص ٣٩٢ - ٣٩٥.

(٥) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(۳۹۴)

وروي عن علي عليه السلام أنه قال: (إيانا عني، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهد علينا ونحن

شهداء الله على خلقه وحجته في أرضه...، وفي حديث وصف علي عليه السلام،
(مضيت

للذي كنت عليه شهيدا ومستشهدا ومشهودا) والمراد من الشهيد المعنى المعروف،
ومن

المستشهد المطلوب منه الشهادة، كان الله أمره بها وطلبها منه، ومن المشهود الذي
يشهد

قتله الخلائق والملائكة كما في قوله تعالى: (إن قرآن الفجر كان مشهودا)، وفي
حديث ذكر الشهيد (وهو من مات بين يدي نبي أو إمام معصوم أو قتل في جهاد
سائع)، قيل سمي بذلك لان ملائكة الرحمن تشهده، فهو شهيد بمعنى مشهود، وقيل
لان الله وملائكته شهدوا له في الجنة، وقيل لأنه ممن استشهد يوم القيامة مع النبي صلى
الله عليه وآله

على الأمم الخالية، وقيل لأنه لم يمت كأنه شاهد أي حاضر، أو لقيامته بشهادة الحق
في

الله حتى قتل، أو لأنه يشهد ما أعد الله له من الكرامة وغيره لا يشهدا إلى يوم
القيامة، فهو فاعيل بمعنى فاعل.

والشهيد من أسمائه تعالى، وهو الذي لا يغيب عنه شيء، والشاهد: الحاضر،
وفاعيل من أبنية المبالغة في فاعل، فإذا اعتبر العلم مطلقا فهو العليم، وإذا أضيف إلى
الأمر الباطنة فهو الخبير، وإذا أضيف إلى الأمور الظاهرة فهو الشهيد) (١).
جواب الشبهة:

ودفعا لهذا الاعتراض نقول:

أما أولا: فإن الآيات القرآنية التي جاءت فيها كلمة الشهيد بمعنى الشاهد لم تكن
خالية عن القرائن المحفوفة باللفظ والمحددة للمراد، والآيات السابقة شاهد صدق على
ذلك، أما كثرة استعمال اللفظ في معنى فإنه لا يجعل ذلك المعنى هو الظاهر والمراد
من اللفظ مع عدم وجود القرينة، فدعوى استظهار إرادة معنى الشاهد على الشيء من
كلمة الشهيد غير تامة.

نعم ذهب العلامة الطباطبائي في الميزان إلى استظهار معنى الشاهد من كلمة الشهيد
في قوله تعالى: (ومن يطع الله ورسوله فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين) (٢)، ولكن هذا الاستظهار يخالف ظهور مكاتبة
عبد الله بن جندب للإمام الرضا عليه السلام، ونحن نذكرها بطولها لما فيها من
المعاني الجليلة،

ولما فيها من الرد على بعض الجهلة الذين أنزلوا أهل البيت من مقاماتهم، واعتبروا

القول ببعضها من الغلو.
فقد قال علي بن إبراهيم في قوله: (الله نور السماوات والأرض) - إلى قوله -
(والله بكل شيء عليم) (٣): فإنه حدثني أبي، عن عبد الله بن جندب، قال: كتبت

-
- (١) مجمع البحرين: ج ٣، ص ٧٧ - ٨٢.
(٢) الآية ٦٩ من سورة النساء، وراجع تفسير الميزان: ج ٤، ص ٤٠٧.
(٣) الآية ٣٥ من سورة النور.

إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأل عن تفسير هذه الآية، فكتب إلي الجواب: (أما بعد،

فإن محمداً كان أمين الله في خلقه، فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله كنا أهل البيت ورثته، فنحن

أمناء الله في أرضه، عندنا علم المنيا والبلايا وأنساب العرب ومولد الإسلام، وما من فئة تفضل مائة به وتهدي مائة به إلا ونحن نعرف سائقها وقائدها وناعقها، وإنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الايمان وحقيقة النفاق، وإن شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم أخذ الله علينا وعليهم الميثاق، يردون موردنا ويدخلون مدخلنا، ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم إلى يوم القيامة، نحن آخذون بحجزة نبينا ونبينا آخذ بحجزة ربنا - والحجزة النور - وشيعتنا آخذون بحجزتنا، من فارقنا هلك ومن تبعنا نجا، والمفارق لنا والجاحد لولايتنا كافر، ومتبعنا وتابع أوليائنا مؤمن، لا يحبنا كافر ولا يبغضنا مؤمن، ومن مات وهو يحبنا كان حقاً على الله أن يبعثه معنا.

نحن نور لمن تبعنا، وهدى لمن اهتدى بنا، ومن لم يكن منا فليس من الإسلام في شيء، وبنا فتح الله الدين وبنا يختمه، وبنا أطعمكم الله عشب الأرض، وبنا أنزل الله قطر السماء، وبنا آمنكم الله من الغرق في بحركم ومن الخسف في بركم، وبنا نفعكم الله في حياتكم وفي قبوركم وفي محشركم وعند الصراط وعند الميزان وعند دخولكم الجنان، مثلنا في كتاب الله كمثل مشكاة والمشكاة في القنديل فنحن المشكاة

فيها مصباح، المصباح محمد رسول الله صلى الله عليه وآله (المصباح في زجاجة) من عنصرة

طاهرة (الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية) لا دعية ولا منكرة (يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار) القرآن (نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم)، فالنور على عليه السلام يهدي الله لولايتنا من أحب.

وحق على الله أن يبعث ولينا مشرقاً وجهه منيرا برهانه ظاهرة عند الله حجته، حق على الله أن يجعل أوليائنا المتقين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، فشهادونا لهم فضل على الشهداء بعشر درجات، ولشهادتنا فضل على كل شهيد غيرنا بتسع درجات، نحن النجباء ونحن أفرط الأنبياء ونحن أولاد الأوصياء، ونحن المخصوصون في كتاب الله، ونحن أولى الناس برسول الله صلى الله عليه وآله. ونحن الذين شرع الله لنا دينه فقال في كتابه: (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك) - يا محمد - (وما وصينا به إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب)، قد علمنا وبلغنا ما علمنا واستودعنا علمهم، ونحن ورثة الأنبياء ونحن ورثة أولي العلم وأولي العزم من الرسل، أن أقيموا الدين (ولا تموتن إلا

وأنتم مسلمون) كما قال الله: (ولا تتفرقوا فيه وإن كبر على المشركين ما تدعوهم إليه) من الشرك، من أشرك بولاية علي عليه السلام (ما تدعوهم إليه) من ولاية علي عليه السلام يا محمد (فيه هدى ويهدي إليه من ينب) من يجيبك إلي بولاية

علي عليه السلام، وقد بعثت إليك بكتاب فتدبره وافهمه فإنه شفاء لما في الصدور ونور،

والدليل على أن هذا مثل لهم (١). والرواية صحيحة السند بلا ريب، مع ميزة قلة الوساطة إذ لا يوجد في السند سوى واسطتين فقط إلى الامام عليه السلام مما يقوي الوثوق بالصدور.

أما ثانياً: فإنه إن لم ندع ظهور كلمة الشهيدة في معنى المقتولة فإن هناك مجموعة من القرائن القوية تعين المراد من هذا اللفظ.

القرائن على إرادة (المقتولة):

١ - الروايات الكثيرة التي رواها الفريقان وذكرت تعرض الزهراء عليها السلام للظلم المستوجب لشهادتها، وتنصيب بعضها على أنها توفيت (مقتولة)، ومضت (شهادة)، بالإضافة إلى نص علمائنا الاعلام على ذلك كالصدوق والطوسي، ويكفي في ذلك اعتبار العلامة المجلسي في ذلك من المتواترات.

٢ - إن كلمة الصديق الشهيد لم تستخدم في لسان أهل البيت عليهم السلام إلا فيمن جاءت

النصوص صريحة على شهادتهم، فإننا لم نعثر في مجموع كتاب بحار الأنوار فيما ورد فيه من الأحاديث والزيارات المروية - وإن لم تكن معتبرة سنداً - من اجتماع هاتين الكلمتين أي الصديق الشهيد في غير الأئمة الذين لا خلاف بين الطائفة في استشهادهم. وقد اختلفت كلمات اعلام الطائفة في شهادة جميع الأئمة عليهم السلام ولكنهم

اتفقوا على استشهاد قسم منهم كأمر المؤمنين والسبطين والامام الكاظم والامام الرضا عليه السلام، وسنذكر موردين فقط من باب المثال على استخدام كلمتي الصديق الشهيد

في الأئمة المتفق على شهادتهم:

أ - ما جاء في كتاب كامل الزيارات لابن قولويه فيما رواه عن الامام الصادق عليه السلام

ضمن إحدى الزيارات المطلقة للامام الحسين عليه السلام، وقد جاء فيها: (السلام عليك أيها

الشهيد الصديق) (٢).

ب - ما ذكره السيد محسن الأمين في كتابه في (كيفية زيارة الرضا عليه السلام)، حيث

قال: (اعلم أنه قد ذكر له عليه السلام زيارات كثيرة، والمشهور منها رواية واحدة هي أحسن

تلك الزيارات وأصحها، وقد ذكرت في الكتب المعتمدة، فذكروها الصدوق في الفقيه

وذكرها أيضا في العيون ناقلا لها عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد في جامعه،
ويدل كلام ابن قولويه في كامل الزيارات على أنها مروية عن أحد الأئمة عليهم السلام،
حيث
قال: روي عن بعضهم عليهم السلام، وجاء في مقطع من تلك الزيارة: السلام عليك
أيها
الصديق الشهيد (٣).

-
- (١) تفسير القمي: ج ٢، ص ١٠٤.
(٢) عنه مفتاح الجنات: ج ٢، ص ١٢٧.
(٣) مفتاح الجنات: ج ٢، ص ١٩٢.

٣ - من المتفق عليه بين الشيعة الامامية إن عمر فاطمة الزهراء عليها السلام حين وفاتها هو

ثمانية عشر سنة، أما عند السنة فهو ثمانية وعشرون عاما، وذلك للاختلاف في كون ولادتها قبل البعثة بخمس سنوات أم بعدها بخمس سنوات، وعلى كلا الرأيين فهذا يعني أنها فارقت الدنيا وهي في مقتبل العمر، ومن المؤكد منه أيضا أنها قبضت لما أصابها من المرض، ويدل على ذلك مجموعة من الروايات.
روايات مرض الزهراء عليها السلام:

١ - ما رواه الشيخ الصدوق في معاني الاخبار بإسناده إلى عبد الله بن الحسن، عن أمه فاطمة بنت الحسين قالت: (لما اشتدت علة فاطمة بنت رسول الله صلوات الله عليها اجتمع عندها نساء المهاجرين والأنصار، فقلن لها: يا بنت رسول الله كيف أصبحت من علتك؟ فقالت: أصبحت واللّه عائفة لدنياكم قالية لرجالكم... إلخ) (١).
ب - ما رواه الشيخ الطوسي في أماليه بإسناده إلى سلمى امرأة أبي رافع قالت: (مرضت فاطمة عليها السلام فلما كان اليوم الذي ماتت فيه... إلخ) (٢).
ج - ما رواه الشيخ الصدوق في علل الشرائع بإسناده عن عمرو بن أبي المقدم وزيد بن عبد الله، قالوا: أتى رجل أبا عبد الله عليه السلام... وجاء في الحديث: (فلما مرضت فاطمة مرضها الذي ماتت فيه) (٣).

د - ما رواه الشيخ المفيد في أماليه بإسناده عن علي بن محمد الهرمرازي، عن علي بن الحسين، عن أبيه عليهما السلام قال: (لما مرضت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وصت إلى علي بن أبي طالب عليه السلام أن يكتفم أمرها ويخفي قبرها ولا يؤذن أحدا بمرضها، ففعل ذلك. وكان يمرضها بنفسه وتعينه على ذلك أسماء بنت عميس على استسرار بذلك كما وصت به...) (٤).

(١) معاني الاخبار: ص ٣٥٤، باب معاني قول فاطمة عليها السلام لنساء المهاجرين والأنصار في علتها، ورواه أيضا
الشيخ الطوسي في أماليه: ص ٣٨٤ ط مؤسسة الوفاء، والطبرسي في الاحتجاج: ج ١، ص ١٤٦ ط مؤسسة
النعمان، والطبرسي في دلائل الإمامة: ص ١٢٥، ١٢٨، وابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة: ج ١٦،
ص ٢٣٣.
(٢) أمالي الطوسي: ج ٢، ص ١٥ ط النعمان: ورواه أيضا أحمد في مسنده: ج ٦، ص ٤٦١ عن طريقين،
وكذلك رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى: ج ٨، ص ٢٧.
(٣) علل الشرائع: ج ١، ص ١٨٤، الباب ١٤٨، العلة التي من أجلها غسل فاطمة أمير المؤمنين لما توفيت.
(٤) أمالي الشيخ المفيد: ص ٢٨١، ح ٧، وعنه الشيخ الطوسي في الأمالي: ج ١، ص ١٠٧، وكفى بهذا
الحديث

دلالة على غضبها على من آذاها حتى استوجب ذلك إخفاء مرضها وجعله سرا، بل فيه جواب واضح على ما أورده فضل الله من شبهة عدم التحدث بما جرى عليها من الظلم والاعتداء في خطبها، إذ قد يكون السر في تعميمها على مرضها هو التمهيد لدفنها خفية في ظلام الليل، ولعل هناك سرا أعظم أخفته لغرض في قلبها صلوات الله عليها، ولن يفصح عنه سوى الغائب المنتظر عجل الله تعالى فرجه.

ثم إنه لا منافاة بين هذا الخبر وبين الخبر الدال على عيادة نساء المهاجرين والأنصار لها في مرضها إذ يحتمل أن تكون زيارتهن لها في الفترة القريبة من وفاة الرسول صلى الله عليه وآله لا القريبة من وفاتها، ويحتمل أن يكون خبر مرضها قد تفشى من طريق آخر.

عظيم المصائب النازلة بها:

وهناك بعض الروايات في مصادر الفريقين تؤكد على عظم المصائب التي ستحل بالزهراء عليها السلام بعد وفاة أبيها، فقد روى ابن عساكر عن عائشة إن فاطمة بنت رسول

الله صلى الله عليه وآله أخبرتها أنه مما كان قد أخبرها رسول الله صلى الله عليه وآله في مرض وفاته: (يا بنية، إنه ليس من نساء المؤمنين أعظم رزية منك) (١).

وروى علي بن محمد الخزاز القمي بإسناده إلى أبي ذر أن فاطمة الزهراء عليها السلام لما

رأت أبيها في مرض وفاته: (انكبت عليه وبكت وبكى رسول الله صلى الله عليه وآله لبكائها وضمها

إليه، ثم قال: يا فاطمة لا تبكين فداك أبوك، فأنت أول من تلحقين بي مظلومة مغصوبة، وسوف يظهر بعدي حسيكة النفاق، وسمل جلبات الدين) (٢).
وروى الخزاز أيضا عن عمار بن ياسر قال: (لما حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاة دعا

بعلي عليه السلام، فساره طويلا، ثم قال: يا علي أنت وصيي ووارثي قد أعطاك الله علمي

وفهمي، فإذا مت ظهرت لك ضغائن في صدور قوم وغضب على حقد (٣). فبكت فاطمة عليها السلام وبكى الحسن والحسين، فقال لفاطمة: يا سيدة النسوان مم بكاؤك؟ قالت: يا

أبة أخشى الضيعة بعدك) (٤).

وروى الشيخ الطوسي بإسناده إلى عبد الله بن عباس قال: (لما حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاة بكى حتى بلت دموعه لحيته، فقيل له: يا رسول الله، ما يبكيك؟

فقال: أبكي لذريتي، وما تصنع بكم شرار أممي من بعدي، كأنني بفاطمة ابنتي وقد ظلمت بعدي وهي تنادي: يا أبتاه يا أبتاه، فلا يعينها أحد من أممي) (٥).

وروى القاضي النعمان عن الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه، عن آبائه، أن رسول الله صلى الله عليه وآله أسر إلى فاطمة عليها السلام أنها أول من يلحق به من أهل بيته، فلما قبض رسول

الله صلى الله عليه وآله ونالها من القوم ما نالها لزم الفراش، ونحل جسمها حتى كان

كالخيال... (٦)

وقال الشيخ ابن أبي زينب النعماني وهو من أعلام الامامية في القرن الرابع:

(وقد فعل بفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وعليها ما دعاها إلى الوصية بأن تدفن ليلا ولا يصلي عليها أحد من أمة أبيها إلا من سمته، فلو لم يكن في الاسلام

-
- (١) كنز العمال: ج ١٣، ص ٦٧٦، ص ٣٧٧٣٢.
(٢) كفاية الأثر: ص ٣٦.
(٣) وفي بعض النسخ: وغصبت على حقل.
(٤) كفاية الأثر: ص ١٢٤، وروى قريبا منه في: ص ٦٢.
(٥) أمالي الشيخ الطوسي: ص ١٨٨، ح ٣١٦. ويؤيد هذه الروايات أيضا ما رواه الشيخ المفيد في الأمالي: ص ٢١٢، ح ٢، ص ٣٥١، ح ٢.
(٦) دعائم الاسلام: ج ١، ص ٢٣٢. وروى الذهبي عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث قال: (مكثت فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر وهي تذوب...) فراجع تاريخ الاسلام: ج ٢، ص ٤٧.

مصيبة، ولا على أهله عار وشنار ولا حجة فيه لمخالف لدين الاسلام إلا ما لحق فاطمة حتى مضت غضبي على أمة أبيها ودعاها ما فعل بها إلى الوصية بأن لا يصلي عليها أحد منهم فضلا عما سوى ذلك لكان عظيما فظيما، منبها لأهل الغفلة إلا من قد طبع الله على قلبه وأعماه، لا ينكر ذلك ولا يستعظمه ولا يراه شيئا بل يزكي المضطهد لها إلى هذه الحالة، ويفضله عليها وعلى بعلمها وولدها ويعظم شأنه عليهم، ويرى أن الذي فعل بها هو الحق ويعده من محاسنه، وأن الفاعل له بفعله إياه من أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد قال الله عز وجل: (فإنها لا تعمى الابصار ولكن تعمى

القلوب التي في الصدور) (١).

الروايات المحددة لسبب مرض الزهراء:

غير أنه توجد هناك روايات أخرى كثيرة تذكر اعتداء القوم عليها - وقد مرت في الأبحاث السابقة - وبعض تلك الروايات يحصر السبب في مرضها ووفاتها في هذا الاعتداء، ومن ذلك:

أ - ما رواه الطبري في (دلائل الإمامة) بإسناده إلى محمد بن عمار بن ياسر قال: سمعت أبي يقول: (... وحملت بمحسن فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وجرى ما

جرى في يوم دخول القوم عليها دارها وإخراج ابن عمها أمير المؤمنين عليه السلام وما لحقها من الرجل، أسقطت به ولدا تماما، وكان ذلك أصل مرضها ووفاتها) (٢).

ب - ما رواه الطبري أيضا في كتابه بإسناده إلى أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام

قال: (... وكان سبب وفاتها أن قنفذا مولى الرجل لكزها بنعل السيف بأمره وأسقطت محسنا ومرضت من ذلك مرضا شديدا) (٣).

ولا يخفى على من يلاحظ الطوائف السابقة ما يجده فيما بينها من التوافق والترابط، فالطائفة الدالة على إخبار النبي صلى الله عليه وآله بما سيحل عليها من المصائب منسجمة

مع الطائفة الدالة على مرضها، وهذه متوافقة مع روايات الاعتداء والشهادة أشد الارتباط والتوافق وكأنها نسيج واحد.

ونظرة إجمالية في كل ما سبق تستوجب يقين النفس بأن الصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام من أدلة هو أنسب تفسير لمرض مولاتنا الزهراء عليها السلام وخصوصا إنه لم ينقل

لنا أي واحد سواء من الشيعة أو السنة سببا وجيها في مرضها ووفاتها في هذه السن المبكرة.

-
- (١) الغيبة: ص ٤٧ .
- (٢) دلائل الإمامة: ص ١٠٤ ، ح ٣٣ ، وقد مر ذكره في فصل إسقاط الجنين .
- (٣) دلائل الإمامة: ص ١٣٤ ، ح ٤٣ ، وقد مر ذكره في فصل إسقاط الجنين .

علماء الطائفة والتصريح بظلامه الزهراء عليها السلام
وختاما نورد أسماء بعض علماء الطائفة الذين تبنا صريحا شهادة الزهراء عليها السلام
أو
تعرضها للظلم من دخول البيت والضرب وإسقاط الجنين وإحراق البيت وغير ذلك مما
يشكك فيه (فضل الله)، ولم نذكر من بينهم من أورد الأحاديث المتضمنة للشهادة
والظلم إذ قد يقول قائل إن روايتهم لها لا تدل بالضرورة على قبولهم لها، وكذلك لم
نذكر ما سمعناه من الشهادات باعتبار أنها لا تمثل مستندا يمكن الاعتماد عليه، علما
بأن ما سنورده هو ما عثرنا عليه في هذه العجالة مع شحة المصادر المتوفرة لدينا وضيق
الوقت عن متابعة الموارد الأخرى.
وهذه نبذة من أسماء العلماء المتقدمين والمعاصرين من عظماء الطائفة وأعلامها وكبار
فقهائها ومراجعها...:

- ١ - الشيخ محمد بن علي الصدوق (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) في (معاني الاخبار)
ص ٢٦.
- ٢ - السيد علي بن الحسين المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ) في (الشافى في الإمامة)
ج ٥، ص ١١٥، ١٢٠.
- ٣ - الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) في (تلخيص الشافى)
ج ٣، ص ١٥٦.
- ٤ - الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب (المتوفى سنة ٥٨٨ هـ) في (المناقب) ج ١،
ص ١٤.
- ٥ - الشيخ نصير الدين الطوسي (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) في (تجريد الاعتقاد) ص
٢٥٠.
- ٦ - العلامة الحسن بن يوسف الحلبي (المتوفى سنة ٧٢٦ هـ) في (كشف المراد)
ص ٣٣٧.
- ٧ - السيد حيدر بن علي الحسيني العاملي (المتوفى بعد سنة ٧٣٥ هـ) في (الكشكول
فيما جرى على آل الرسول) ص ٨٤.
- ٨ - الشيخ علي بن يونس العاملي النباطي (المتوفى سنة ٨٧٧ هـ) في (الصراط
المستقيم إلى مستحقي التقديم) ج ٣، ص ١٢.
- ٩ - المولى أحمد بن محمد المقدس الأردبيلي (المتوفى سنة ٩٩٣ هـ) في (حديقة
الشيعة) ص ٢٥٦، ٢٥٩.
- ١٠ - الشيخ محمد تقي المجلسي (المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ) في (روضة المتقين) ج ٥،
ص ٣٤٢.
- ١١ - المولى محمد صالح المازندراني (المتوفى سنة ١٠٨١ هـ) في (شرح الكافي) ج
٧،

ص ٢٠٧.

(٤٠١)

- ١٢ - الملا محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (المتوفى سنة ١٠٩١ هـ) في (علم اليقين) ج ٢، ص ٦٨٦.
- ١٣ - العلامة محمد باقر المجلسي (المتوفى سنة ١١١ هـ) في (مرآة العقول) ج ٥، ص ٣١٨.
- ١٤ - المولى رضي بن نبي القزويني (المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري) في (تظم الزهراء) ص ٥٤٣.
- ١٥ - السيد محمد بن عبد الكريم الطباطبائي الأصبهاني (المتوفى في أواسط القرن الثاني عشر) في (مجمع الفوائد) ص ١٩٧.
- ١٦ - السيد عبد الله شبر (المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ) في (جلاء العيون) ج ١، ص ١٨٢.
- ١٧ - الشيخ محمد باقر المازندراني (المتوفى بعد سنة ١٢٤٧ هـ) في (أنوار الرشاد للأمة) ص ١٧٨.
- ١٨ - السيد ناصر حسين الموسوي الهندي (المتوفى سنة ١٠٢٦ هـ) في (إفحام الأعداء والخصوم) ج ١، ص ٩٣.
- ١٩ - الميرزا حبيب الله الخوئي (المتوفى سنة ١٣٢٤ هـ) في (منهاج البراعة) ج ١٣، ص ٣٠.
- ٢٠ - الشيخ عبد الله المامقاني (المتوفى سنة ١٣٥١ هـ) في (مرآة الكمال) ج ٣، ص ٢٦٧.
- ٢١ - الشيخ عباس القمي (المتوفى سنة ١٣٥٩ هـ) في (بيت الأحزان) ص ١٢٦.
- ٢٢ - الشيخ محمد حسين الأصفهاني (المتوفى سنة ١٣٦١ هـ) في (الأنوار القدسية) ص ٤٣.
- ٢٣ - الشيخ محمد النهاوندي (المتوفى سنة ١٣٧١ هـ) في (زبدة المصائب) ص ١٠.
- ٢٤ - الشيخ علي بن الحسن الجشي القطيفي (المتوفى سنة ١٣٧٦ هـ) في ديوانه ص ٩٦، ٩٩، ١٠١ ومواضع أخرى.
- ٢٥ - الشهيد السيد محمد علي القاضي التبريزي (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ) في هامش (جنة المأوى) ص ١٣٦.
- ٢٦ - الامام السيد روح الله الخميني (المتوفى سنة ١٤٠٩ هـ) في (صحيفة نور) ج ١٦، ص ٦٧.
- ٢٧ - السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ) في (صراط النجاة) ج ٣، ص ٣١٤، السؤال ٩٨٠.
- ٢٨ - السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني (المتوفى سنة ١٤١٤ هـ) في بيانه بمناسبة

مرور ألف وأربعمائة عام على شهادة الزهراء عليها السلام.

(٤٠٢)

٢٩ - الشيخ حسين الوحيد الخراساني (معاصر) في (مقتطفات ولائية) ص ١١٦ .
٣٠ - الميرزا جواد التبريزي (معاصر) في جواب السؤال ١٧ من مجموعة الأسئلة الموجهة إلى سماحته (١).

٣١ - الشيخ محمد فاضل اللكراني (معاصر) في جوابه على السؤال رقم ٥ من مجموعة الأسئلة الموجهة إلى سماحته (٢).

٣٢ - الشيخ محمد تقى بهجت (معاصر) في جوابه على السؤال ١٧ من الأسئلة الموجهة إلى سماحته (٣).

٣٣ - السيد محمد الشاهرودي (معاصر) في جوابه على السؤال ١٧ من مجموعة أسئلة وجهت إلى سماحته (٤).

٣٤ - السيد محمد سعيد الحكيم (معاصر) في رسالة وجهها للسيد جعفر مرتضى العاملي (٥).

جدير بالذكر اننا لم نكن في مقام حشد أقوال علمائنا المتأخرين للاحتجاج بالكثرة بغض النظر على الفحوى والدليل، فإنهم كمجتهدين إنما تبنا شهادة الزهراء عليها السلام لما

ثبت لديهم بالأدلة الدامغة مع أنها حجة بالنسبة إلى مقلديهم، فلا يرد علينا مدى قيمة رأي المتأخرين الذين تبنا القول بالشهادة اعتمادا على رواية المتقدمين، فمثل هذا التوافق الذي لم يشذ عنه سوى (فضل الله) كاشف عن مدى متانة الأدلة التي يقوم عليها هذا الرأي.

أرجوزة الأصفهاني في شهادة الزهراء

ولأهمية قصيدة الشيخ محمد حسين الأصفهاني باعتباره أحد أبرز علمائنا العظام والذي تخرج على يديه أساطين المذهب، ولما يحتويه شعره من تفصيل لما وقع على الزهراء البتول عليها السلام أحببنا إيرادها من ديوانه (الأنوار القدسية). قال (قدس سره):

لهفي لها لقد أضيع قدرها * حتى تواری في الحجاب بدرها
تجرعت من غصص الزمان * ما جاوز الحد من البيان
وما أصابها من المصاب * مفتاح بابه حديث الباب

(١) راجع الملحق رقم ١٧ .

(٢) راجع الملحق رقم ١٤ .

(٣) راجع الملحق رقم ١٨ .

(٤) راجع الملحق رقم ١٩ .

(٥) راجع الملحق رقم ٢٠ .

(٤٠٣)

إن حديث الباب ذو شجون * مما جنت به يد الخوؤون
أيهجم العدى على بيت الهدى * ومهبط الوحي ومنتدى الندى
أيضرم النار بباب دارها * وآية النور على منارها
وبابها باب نبي الرحمة * وباب أبواب نجات الأمة
بل بابها باب العلي الاعلى * فثم وجه الله قد تجلى
ما اكتسبوا بالنار غير العار * ومن ورائه عذاب النار
ما أجهل القوم فإن النار لا * تطفى نور الله جل وعلا
لكن كسر الضلع ليس ينجبر * إلا بصمصام عزيز مقتدر
إذ رض تلك الأضلع الزكية * رزية لا مثلها رزية
ومن نبوع الدم من ثديها * يعرف عظم ما جرى عليها
وجاوزوا الحد بلطم الخد * شلت يد الطغيان والتعدي
فاحمرت العين وعين المعرفة * تذرف بالدمع على تلك الصفة
ولا يزيل حمرة العين سوى * بيض السيوف يوم ينشر السواء
وللسياط رنة صداها * في مسمع الدهر فما أشجاها
والأثر الباقي كمثل الدمج * في عضد الزهراء أقوى الحجج
ومن سواد متنها اسود الفضا * يا ساعد الله الامام المرتضى

ووكر نعل السيف في جنبها * أتي بكل ما أتي عليها
ولست أدري خبر المسمار * سل صدرها خزانة الاسرار
وفي جنين المجد ما يدمي الحشا * وهل لهم إخفاء أمر قد فشى
والباب والجدار والدماء * شهود صدق ما به خفاء
لقد جنى الجاني على جنينها * فاندكت الجبال من حنينها
أهكذا يصنع بابنة النبي * حرصا على الملك فيا للعجب (١)

(١) الأنوار القدسية: ص ٤٢ - ٤٤.

الفصل الثاني: رفض أم تساؤلات؟!
كلمات (فضل الله)

قال في الشريط المسجل: (وأنا لا أتفاعل مع كثير من الأحاديث التي تقول إن القوم كسروا ضلها أو ضربوها على وجهها أو ما إلى ذلك، إنني أتحفظ في كثير من هذه الروايات... ثم رأينا أن الشيخين أبا بكر وعمر جاءا يطلبان المسامحة من الزهراء مما يدل على أن الزهراء عليها السلام كانت تحفظ بقيمتها في المجتمع المسلم حتى من كبار الصحابة).

وقال في الشريط المسجل: (أنا أقول إنه عندما نجمع هذه (النقاط) على الأقل يصير عندنا شك، أنا أشك في ذلك وأنا دائما قلت أكثر من مرة، كما إن الإثبات يحتاج إلى دليل، فالنفي أيضا يحتاج إلى دليل، وأنا ليس عندي دليل على النفي ولكن عندي تساؤلات... أنا كل ما كنت أقول إن هناك علامات استفهام تحتاج إلى جواب وفي الحقيقة لم أجد لها جوابا، وقد ناقشت كل العلماء (!) في هذا الموضوع في إيران وفي

غير إيران فلم أجد لذلك جوابا).

(فضل الله) في الشريط المسجل (مستنكرا العلاقة بين الاعتداء على الزهراء وغضب الخلافة): (ما هي العلاقة؟ وأريد أن أبين لك أن كل هذه المسائل محل خلاف).
وقال في الشريط المسجل أيضا: (وكل ما تحدثت به من الأول وبشكل خاص جدا هو أن عندي تساؤلات في هذا المقام ولم أقل لم يحدث ذلك).
وقال في الجواب الأول: (إن هناك كثيرا من الارتباك في الروايات حول وقوع الاحراق أو التهديد به، كما إن الملحوظ أن شخصية الزهراء عليها السلام كانت الشخصية

المحترمة عند المسلمين جميعا بحيث إن التعرض لها بهذا الشكل قد يثير الكثير من علامات الاستفهام وذلك من خلال ما نلاحظه من تعامل الجميع معها في أكثر من خبر... وخلاصة الامر إنه حديث في مجال إثارة التساؤلات التحليلية من أجل الوصول إلى الحق وليس موقفا حاسما لأننا لا نملك عناصر الرفض قطعاً ولكننا نتحرك بالطريقة العلمية في تجربة الإثبات).

وقال في الجواب الثاني: (وقد رأيت ان كثيرا من علمائنا رووا هذه الروايات في كتبهم بحيث إنه إذا ناقش البعض في سندها فإن عمل العلماء مع الشهرة التي تصل بالقضية إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب قد يجبر هذا الضعف).
وقال في الجواب الخامس: (وسئلت عن كسر ضلع الزهراء فقلت آنذاك: إن الرواية - حسب اطلاعي - الواردة في هذه القضية ضعيفة وقلت: إن التحليل التاريخي يجعل الانسان متحفظا في هذا الموضوع لان الزهراء كانت تملك محبة وثقة وعاطفة لدى

الناس لم يبلغها أحد... كنا نقول إن هناك تحفظا بالرواية الواردة... ولان تحليل موقع

(٤٠٧)

الزهراء في نفوس المسلمين - آنذاك - يجعلنا نستبعد أنهم يجرؤون على ذلك حتى ولو

كانوا في أشد حالات الانحراف والوحشية... لان المسألة إنني أثار علامة استفهام وأبدت بعض التحفظات من أجل إثارة البحث حولها خاصة وأن ما نعرفه من جمهور المسلمين الشيعة - في احتفالاتهم بالزهراء عليها السلام - إنهم يتحدثون عن ذلك بشكل يوجب

الثقة حتى بالحديث الضعيف وأن المسألة يقينية لا تحتمل الخلاف أبدا مع العلم أن الاخذ بالحديث الضعيف إذا عمل به المشهور محل كلام عندهم). وقال في العدد ١٨ من نشرة (فكر وثقافة) عن كلام له بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٦:

(أما مسألة ما أثير من كسر الضلع فأنا لم أنفه بل رسمت علامة استفهام كما رسم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء علامة استفهام، وكما رسم السيد عبد الحسين شرف الدين

على ما أنقله، ونحن نشكر من يجيب على علامات الاستفهام التي رسمناها، ثم إنني بينت مرارا أن القضية ليست من اهتماماتي، بل أزيدكم أن لدي مجلسا في بيروت كل أربعاء، ولقد جاء أحد الخطباء وقرأ حول كسر الضلع، وقلت له: طيب الله أنفاسك، فلا مشكلة عندي في ذلك!).

وقال في أحد الأشرطة المسجلة التي بلغتنا أخيرا: (قضية محسن لعله أكثر المؤرخين يذكرونها في هذا المقام، والوحيد الذي يشكك فيها - كما قرأت - هو الشيخ المفيد... فالشيخ المفيد (كلامه) مستغرب، لأنه قصة محسن سواء كان محسن سقط يعني في هذه الحادثة أو قبل أو بعد ذلك، فالظاهر أنه يذكر اسم محسن في أولاد أمير المؤمنين عليه السلام، حتى مروج الذهب للمسعودي يذكره وغيره، والمسألة أنه أنا ما

كان عندي، يعني ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققتها وما أستطيع أن أقول فيه هناك أو لا).

وقال في نفس هذا الشريط: (أنا أحب أن أنقل لكم شيئا تعليقا على الموضوع، فبعض الناس (الخطباء) بناؤه (نيته) أنه يأتي ويقول (يتحدث) عن كسر ضلع الزهراء عليها السلام، وأنا حضرت هذا المجلس، أنا عندي مجلس، مثل بكرة (غدا) عندي

مجلس طلاب مساء الأربعاء، بعض الأوقات يجوا (يأتون) عراقيون وغير عراقيين، حتى صديقنا السيد أبو عاصم من بعلبك، وآخر يأتي ويعرج على مكسورة الضلع، وأقول له طيب الله أنفاسك، مو (ليست) من القضايا التي حمل في نفسي، قصة انه لو قال شخص كسر الضلع فهو مقتنع به، أنا غاية ما هناك أنني ما نفيت وإنما أثرت

علامة استفهام، إما يقتنع الانسان بالجواب عنها أو لا يقتنع، لذلك هذه القضية من القضايا التي، وأنا أعتبر أيضا أن قصة التشيع مو مربوطة بهذه، فقصة التشيع مفهومها إن غضب الخلافة، أنا أقول أن أكبر جريمة قام بها الجماعة غضب الخلافة لأنها حرقت مسار الاسلام، ولذا الزهراء عليها السلام هي التي انطلقت، لذلك المسألة الانسان الذي بناؤه (ظنه) أنني إن تحدث (عن كسر الضلع) أنزعج وكذا، لا، لا، واحد ثبت عنده فهو

جيد، وأنا ممنون أن يأتي شخص ويقنعني، ولكن كل شيء قرأته ما استطاع أن يجيب علامة الاستفهام التي عندي).

وقال في العدد ٥٧ من نشرة (ثقافة وفكر) عن محاضرة بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الموافق ١٣ / ٩ / ١٩٩٧ م: (وكانت تعيش آلامها وتعاني من الكثير من الظلمات

التي وقعت عليها، ولعل ما يرويه السنة والشيعه معا ومنهم ابن قتيبة في الإمامة والسياسة أنهم جاؤوا بالحطب ليحرقوا بيت علي عليه السلام وفاطمة عليها السلام تهديدا للمعارضة

التي اجتمعت عند علي عليه السلام كما يقول المؤرخون، فقد قيل لقائد الحملة: (يا هذا إن

فيها فاطمة!... ولكنه قال: وإن...، ولذا فإننا نعتبر أن هذه الكلمة تعبر عن أبشع الظلم على الزهراء عليها السلام سواء صدق الرواة فيما يتحدثون به عن دخولهم البيت وفعالهم

ما فعلوا، أم لو يصدقوا في ذلك).

وقال في العدد ٥١ من نشرة (بينات) بتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ المصادف ١٩ / ٩ / ١٩٩٧ م عن خطبة له: (ثم كانت المشاكل التي أعقبت وفاة رسول الله، فأبعد

علي عليه السلام عن حقه، واجتمع بعض المهاجرين وبعض بني هاشم في بيت علي عليه السلام ولم

يرتح الحكم الجديد لذلك، فجاء بعض ممثليه إلى الباب وهو يهدد ويتوعد ويقول: اخرجوا وإلا أحرقت عليكم البيت نارا، وقيل له: كيف نتحدث بذلك وفاطمة في البيت؟ قال: وإن...، وقيل إنه قد أحرق الباب، وقيل إن الزبير خرج مسلطا سيفه فكسروه، وقيل إن القوم دخلوا وقاموا ببعض الاعمال السيئة ضد الزهراء عليها السلام، واختلقت الروايات في ذلك بين من يتحدث عن بعض الاعمال القاسية الاجرامية وبين من يتحدث عن مقدمات ذلك، وسواء صدق الرواة في مسألة ما ينسب من كسر الضلع أو إسقاط الجنين أو لم يصدقوا...).

ومع تأكيد (فضل الله) على أنه ليس لديه دليل على النفي وأنه لم يقل لم يحدث ذلك وأنه لا يملك عناصر الرفض قطعا وأنه يقوم بذلك لمجرد إثارة التساؤلات التحليلية

إلا أن التشكيك في المسائل المتسالم عليها يعد في حكم الرفض لها، وذلك لان المسألة

من المسائل المتفق عليها كما أقر بذلك (فضل الله) - كما في الجواب الثاني - حيث

اعتبرها من القضايا المشهورة التي تصل إلى مستوى التسالم وضروريات المذهب، وفي مثل هذه القضايا لا يقبل التردد والوقوف موقف الحياد، فإن مجرد التشكيك فيها لأي شبهة تعرض لصاحبها يعتبر في حكم الرفض، ولعل من هذا القبيل شمول اللعن في زيارات الامام الحسين عليه السلام للمحارب له والتخاذل عنه على حد سواء. وهذا مما يؤكد لنا أن المسألة ليست مجرد تشكيك وإثارة تساؤلات وإنما هو موقف متصلب يتخفى وراء هذا الأسلوب ويتخذة تكتيكا فرضته متطلبات المرحلة الحالية،
أما

القادمة فقد تقتضي المجاهرة والتخلي عن هذا الأسلوب!

ويظهر ذلك من عدم تراجعته بشكل صريح ولو في موقف واحد منذ أول كلامه حتى يومنا هذا وفقما لدينا من أجوبته المتعددة ومحاوراته المتكررة، كما أنه يدعي أن غرضه من إثارة شبهاته هو الدعوة إلى التحقيق، ولكن عندما يسئل عن آخر رأي له حول السقط محسن وبعد أكثر من أربع سنوات من إثارته للموضوع يقول: (ما عندي ضرورة لتحقيقها وما حققتها وما أستطيع أن أقول فيه هناك أو لا)، فهل يصح أن يدعو الآخرين إلى التحقيق في حين لم يحقق هو شخصيا في هذه المسألة؟ وهل ينسجم هذا مع ما يكرره من أنه لا يعتني بهذه القضية لأنها ليست من المسائل التي تهتمه؟ ولقد (صرح المحض عن الزبد).

هذا مع ما أورد على كلامه من الحجج والأدلة الدامغة، لكنه كابر وعاند حتى بلغ به الأمر إلى الجرأة في الرد على جميع علمائنا ومراجعنا بعبارات لا تخلو من التعريض بهم والظعن فيهم، فهو يرد على الإمام الخميني (قدس سره) في رأيه حول مصحف فاطمة، لأن الروايات تذهب إلى خلاف ذلك ولأنه يستلزم منه القول بنبوة الزهراء عليها السلام! ويرى نفسه فوق أن يحاسبه السيد الكلبيكاني (قدس سره) على آرائه، ويرد على الميرزا جواد التبريزي في دفاع مستميت عن آرائه المنحرفة بأجوبة يخجل طالب المقدمات في الحوزة العلمية أن تنسب إليه. (وأطرق كرا إن النعامة في القرى).

وليست القضية - في واقع الأمر - كما حاول (فضل الله) عرضها من أنه ناقش كل العلماء في هذا الموضوع في إيران وفي غير إيران ولكنه لم يجد لتشكيكاته جوابا، ويا ليتة يذكر لنا فقط أسماء عشرة من العلماء بل وخمسة فقط! وهذه من أقبح أساليب الدعاية والاعلام التي أجادها وأتقنها أيما إتقان وإجادة! فالإنسان البسيط من عامة المؤمنين لا يملك إلا أن يدخل الأمر في نطاق (تعدد الآراء) و (اختلاف الاجتهادات) بين

العلماء، لا إلا الشذوذ والانحراف والضلال...

وخلاصة الأمر، إن حقيقة الموقف والتمييز بين الرفض والتشكيك لا تكون عبر الالفاظ والعبارات فقط، وإنما تستنبط الحقيقة من مجموع المواقف المتخذة في أمر معين، فمن الغريب استشهاد (فضل الله) بقراءة خطيب في مجلسه لواقعه كسر الضلع وقوله له: (طيب الله أنفاسكم) كدليل على عدم ممانعته من هذا الرأي! فإن هذا القول يطلقه الحاضرون في المجلس عادة كدعاء للمقرب وليس فيه أي دلالة على تأييد رأي صدر منه أو رفضه، وإذا كان (فضل الله) في كلامه يريد الإيحاء بعدم إصراره على موقفه من قضية كسر الضلع وما شابها فما هو السر في إصراره على التشكيك؟! ومن يتابع موقف (فضل الله) منذ البداية يلاحظ إنه يأخذ منحى معين واضحا يكشف عن نفسه بلا حاجة إلى إجهاد النفس في فك لغز عبارة مجملة أو معالجة طلسم جملة مبطنة، (فسيرة المرء تنبئ عن سريرته).



(٤١٠)

وأقوى شاهد على ذلك ما ذكره في مسجد الشهيد الصدر (التابع لحزب الدعوة الإسلامية) في مدينة قم المقدسة في ٢١ شعبان عام ١٤١٤ هـ حيث قال: (وعندما انطلقوا من أجل أن يأخذوا عليا عليه السلام وقفت وعانت الكثير، وحفل التاريخ والحديث

وتظافرت الروايات من أنها ضربت وأنها أسقطت جنينها وأنها... وأنها... ولكن الزهراء عليها السلام بقيت شامخة قوية أصيلة رسالية) (١).

وفي كلامه تلويح بل أقرب ما يكون إلى التصريح من أنه يتبنى الضرب وإسقاط الجنين وخصوصا مع ملاحظة قوله: (وحفل التاريخ والحديث وتظافرت الروايات)، ولكن ذلك كان في حقيقة الحال مناورة اقتضتها الظروف في تلك الفترة وسرعان ما (عادت لعترها لميس)! ولذا نجد في أحاديثه المتأخرة كما في العدد ١٨ و ٥٧ من نشرة

(فكر وثقافة) يكرر نفس تشكيكاته التي أطلقها في البداية مع الاصرار على استخدام عبارة (وفاة) الزهراء عليها السلام لا شهادتها. وهل سينفعه بعد هذه المكابرة وإنكار

التاريخ البديهي الذي (لا ينكر إلا معاند مبغض) على حد تعبير آية الله العظمى اللنكراني أن يطرح أسبوعا باسم (أسبوع الزهراء عليها السلام)؟! وهل يكون معالجة الانحراف بالتطرق إلى أمور أخرى خارجة عن موضع البحث للتغطية على مواضع الانحراف في الرأي؟!

(١) مجلة قضايا إسلامية، العدد الأول.

تقييم كتاب
سليم بن قيس

(٤١٣)

تقييم كتاب سليم بن قيس
وكان من اللازم تناول هذه المسألة باعتبار تصور البعض أن التشكيك في صحة نسبة
الكتاب إلى سليم بن قيس سيستتبع التشكيك في الاعتداء على الزهراء عليها السلام
واستشهادها، ولكن قبل دفع هذا الوهم ينبغي البحث ولو بشكل مختصر في منزلة
سليم بن قيس وكتابه.

نبذة مختصرة عن سليم:

أما سليم بن قيس فكنيته أبو صادق، وعده الشيخ الطوسي والبرقي في أصحاب
أمير المؤمنين والحسن والحسين والسجاد والباقر عليهم السلام، وذكره النجاشي ضمن
زمرة

سلفنا الصالح في الطبقة الأولى، أما البرقي فاعتبره من الأولياء من أصحاب
أمير المؤمنين عليه السلام، وأورد الكشي بعض الروايات الواردة عن الامامين السجاد
والباقر عليهما السلام في مدحه وصدقه...

يقول السيد الخوئي (قدس سره): (إن سليم بن قيس - في نفسه - ثقة جليل
القدر عظيم الشأن، ويكفي في ذلك شهادة البرقي بأنه من الأولياء من أصحاب
أمير المؤمنين عليه السلام المؤيدة بما ذكره النعماني في شأن كتابه، وقد أورده العلامة
في

القسم الأول وحكم بعدالته) (١).

الاختلاف في صحة كتاب سليم:

أما كتابه فمما لا شك فيه أنه كتاب جمع فيه الأحاديث عن أمير المؤمنين عليه السلام
وأصحابه كسلمان المحمدي (الفارسي) والمقداد بن الأسود، غير أنه وقع الخلاف في
أن

ما وصل إلينا هو الذي جمعه أم أنه كتاب آخر نالته يد التحريف، وقد ذهب إلى
كل رأي طائفة.

(١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٠.

وممن أكد على صحة كتاب سليم بن قيس الشيخ محمد بن إبراهيم النعماني تلميذ الكليني الذي عاش في القرن الرابع حيث قال: (... وليس بين جميع الشيعة ممن جعل العلم ورواه عن الأئمة عليهم السلام خلاف في أن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر

كتب الأصول التي رواها أهل العلم من حملة أهل البيت عليهم السلام وأقدمها، لأن جميع ما

اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام والمقداد وسلمان

الفرسي وأبي ذر ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام

وسمع منهما، وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها ويعول عليها... (١). ووافقه على هذا القول كثير من علماء الطائفة كالشيخ محمد تقي المجلسي (المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ)، والشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤ هـ)، والسيد

هاشم البحراني (المتوفى سنة ١١٠٧ هـ)، والعلامة محمد باقر المجلسي (المتوفى سنة ١١١١ هـ)، بالإضافة إلى العديد من المتأخرين (٢).

قال السيد الخوئي: (إن كتاب سليم بن قيس - على ما ذكره النعماني - من الأصول المعتبرة بل من أكبرها، وإن جميع ما فيه صحيح قد صدر من المعصوم عليه السلام أو ممن لا بد

من تصديقه وقبوله روايته، وعده صاحب الوسائل في الخاتمة في الفائدة الرابعة من الكتب المعتمدة التي قامت القرائن على ثبوتها وتواترت على مؤلفيها أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيه شك) (٣).

وفي قبال ذلك قال الشيخ أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري وهو من مشايخ النجاشي: (سليم بن قيس الهلالي العامري، روى عن أبي عبد الله والحسن والحسين وعلي بن الحسين عليهم السلام، وينسب إليه هذا الكتاب المشهور، وكان أصحابنا يقولون إن

سلما لا يعرف ولا ذكر في خبر، وقد ذكر ابن عقدة في رجال أمير المؤمنين عليه السلام

أحاديث عنه، والكتاب موضوع لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات فيه تدل على وضعه، منها ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت، ومنها أن الأئمة الثلاثة عشر، وغير ذلك) (٤).

وقال الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ) في آخر كتابه تصحيح الاعتقاد: (وأما ما تعلق به أبو جعفر (رحمه الله) من حديث سليم الذي رجح

فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عياش فالمعنى فيه صحيح غير أن هذا الكتاب غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس،

-
- (١) الغيبة: ص ١٠١.
- (٢) راجع روضة المتقين: ج ١٤، ص ٣٧٢. وسائل الشيعة: ج ٢ ص ٣٦ و ٤٢. غاية المرام: ص ٥٤٦. بحار الأنوار: ج ١، ص ٣٢.
- (٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٠.
- (٤) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢١٨. قاموس الرجال: ج ٥، ص ٢٣٣.

فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعول على جملته والتقليد لروايته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد، والله الموفق للصواب (١). وتبعه على ذلك الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي (المتوفى سنة ٩٦٥ هـ) (٢).

الوجه التي طعن فيها بالكتاب ومناقشتها:

ويبدو أن منشأ الشك في صحة كتاب سليم بن قيس يعود إلى ثلاثة وجوه ذكرها السيد الخوئي في معجمه، أنقلها عنه باختصار:
(الوجه الأول: انه موضوع وعلامة ذلك اشتماله على قصة وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته مع أن عمر محمد وقتئذ كان أقل من ثلاث سنين، واشتماله على أن الأئمة ثلاثة عشر.

ويرد على هذا الوجه أولاً انه لم يثبت ذلك والسند في ذلك ما ذكره ابن الغضائري، وقد تقدم غير مرة: انه لا طريق إلى إثبات صحة نسبة الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري، كيف وقد ذكر صاحب الوسائل في ترجمة سليم بن قيس: (والذي وصل إلينا من نسخة الكتاب ليس فيه شيء فاسد ولا شيء مما استدل به على الوضع، ولعل الموضوع الفاسد غيره وكذلك لم يشتهر ولم يصل إلينا)، انتهى.
وقال الميرزا في رجاله الكبير: (ان ما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب، المذكور فيه ان عبد الله بن عمر وعظ أباه عند الموت وأن الأئمة ثلاثة عشر مع النبي صلى الله عليه وآله، وشيء

من ذلك لا يقتضي الوضع)، انتهى.

وقال الفاضل التفرشي في هامش النقد: (قال بعض الأفاضل: (رأيت فيما وصل إلي من نسخة هذا الكتاب ان عبد الله بن عمر وعظ أباه عند موته وان الأئمة ثلاثة عشر من ولد إسماعيل وهم رسول الله صلى الله عليه وآله مع الأئمة الاثني عشر ولا محذور في أحد هذين)، انتهى.

وإني لم أجد في جميع ما وصل إلي من نسخ من هذا الكتاب إلا كما نقل هذا الفاضل والصدق مبين في وجه أحاديث هذا الكتاب من أوله إلى آخره، فكان ما نقل ابن الغضائري محمول على الاشتباه)، انتهى كلام الفاضل التفرشي.
ثم ذكر السيد الخوئي روايات عديدة للتدليل على صحة ما ذكره صاحب الوسائل والفاضلان التفرشي والاسترابادي، ثم قال: (وبما ذكرناه يظهر أن ما نسبته ابن الغضائري إلى كتاب سليم بن قيس من رواية ان الأئمة ثلاثة عشر لا صحة له، غاية الامر ان النسخة التي وصلت إليه كانت مشتملة على ذلك، وقد شهد الشيخ المفيد ان في النسخة تخليطاً وتديساً، وبذلك يظهر الحال فيما ذكره النجاشي في ترجمة هبة الله

-
- (١) شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الاعتقاد الملحق بكتاب أوائل المقالات: ص ٢٤٧، ط مكتبة داوري.
- (٢) راجع منتهى المقال: ج ٣، ص ٣٧٥.

بن أحمد بن محمد من أنه عمل كتابا لأبي الحسين العلوي الزيدي وذكر أن الأئمة
ثلاثة ع شر مع زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام، واحتج بحديث في كتاب سليم
بن قيس

الهاللي: ان الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام (١).
وقال الشيخ محمد تقي التستري: (ثم الحق في كتابه ان أصله كان صحيحا،
وقد نقل عنه الأجلة المشايخ الثلاثة والنعماني والصفار وغيرهم، إلا أنه حدث فيه
تخليط وتدليس من المعاندين - فالعدو لا يألو خبالا - كما عرفت من المفيد، لا كما
قال ابن الغضائري: من كون الكتاب موضوعا لخبر وعظ محمد بن أبي بكر أباه،
فالكتاب الموضوع إن اشتمل على شيء صحيح يكون في الأقلية كما في التفسير الذي
افتروه على العسكري عليه السلام، والكتاب بالعكس، بل لم نقف فيه على كذب
محقق

سوى خبر الوعظ. وأما خبر عدد الأئمة فقد عرفت انه سوء تعبير من بعض الرواة،
ووقوع أخبار خمسة مثله في الكافي، وحينئذ فلا بد أن يراعى القرائن في
أخباره، كما عرفت من المفيد (٢). ولكن السيد الخوئي قد أجاب عن خبر الوعظ
فقال: (وأما وعظ محمد بن أبي بكر أباه عند موته، فلو صح فهو وإن لم يمكن عادة
إلا أنه يمكن أن يكون على نحو الكرامة وخرق العادة. وعلى ذلك فلا وجه لدعوى
وضع كتاب سليم بن قيس أصلا.

وثانيا: ان اشتمال كتاب علي أمر باطل في مورد أو موردين لا يدل على
وضعه، كيف ويوجد ذلك في أكثر الكتب حتى كتاب الكافي الذي هو أمتن كتب
الحديث وأتقنها (٣).

(الوجه الثاني: ان راوي كتاب سليم بن قيس هو أبان بن أبي عياش وهو ضعيف
على ما مر، فلا يصح الاعتماد على الكتاب بل قد مر عن العقيقي انه لم يروه عن
سليم بن قيس غير أبان بن أبي عياش.
والجواب عن ذلك: ان ما ذكره العقيقي باطل جزما، فقد روى عن سليم بن قيس
في الكافي وغيره من غير طريق أبان. وأما ما ذكره ابن الغضائري من انحصار راوي
كتاب سليم بن قيس بابان فيرده ما ذكره النجاشي والشيخ من رواية حماد بن عيسى
عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن كتابه.

الوجه الثالث: ان راوي كتاب سليم بن قيس أبان بن أبي عياش وهو ضعيف،
وإبراهيم بن عمر الصنعاني وقد ضعفه ابن الغضائري، فلا يمكن الاعتماد على كتاب
سليم بن قيس. والجواب: إن إبراهيم بن عمر وثقه النجاشي ولا يعارضه ابن
الغضائري على ما مر الكلام في ترجمته.

- (١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢١ - ٢٢٥.
- (٢) قاموس الرجال: ج ٥، ص ٢٣٩.
- (٣) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٥.

هذا والصحيح أنه لا طريق لنا إلى كتاب سليم بن قيس المروي بطريق حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر عنه، وذلك فإن في الطريق محمد بن علي الصيرفي أبا سميئة، وهو ضعيف كذاب...، وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سليم بن قيس بكلا سنده ضعيف ولا أقل من جهة محمد بن علي الصيرفي أبي سميئة (١). وهكذا يظهر أن عمدة الوجوه في مناقشة صحة الكتاب هو الوجه الثالث، أي أن الطريق إلى كتاب سليم بن قيس ضعيف، وإذا لم نقل بأن السيد الخوئي قد استفاد من قوله السابق - أن كتاب سليم بن قيس صحيح كل ما فيه لما دلت عليه القرائن - إنه يتبنى صحة مضمون الكتاب، فأقل ما يمكن أن يقال هو أن السيد الخوئي لم يجد في متن الكتاب ما يكون في حد ذاته أمرا باطلا أو غير معقول كما يدعيه فضل الله عبر شبهاته التي أثارها، وكما حاول مؤلف (هوامش نقدية) التلويح إليه عند القول بوجود ما يشير إلى سهو المعصوم (٢) عليه السلام. والمحقق التستري أشار قبل قليل إلى أن الخبر المسلم

كذبه هو خبر وعظ محمد بن أبي بكر، ولكن السيد الخوئي نفى استبعاده صدوره، على أنه لو سلم كذبه فلا يعني إسقاط اعتبار أصل الكتاب، إذ أن وجوه أخبار باطلة أو مكذوبة قلما يخلو منه كتاب، ولاستلزم هذا إسقاط اعتبار معظم الكتب الحديثية. اختلاف العلماء في أبان:

ثم لا يخفى أن حكم تصحيح أو تضعيف سند كتاب سليم بن قيس مبني على بعض المباني دون الآخر، فقد ذهب بعض علمائنا إلى اعتبار أخبار أبان بن أبي عياش، كالعلامة المامقاني والشيخ موسى الزنجاني والسيد الصفائي الخونساري وآخرون، فقد قال المامقاني في نتائج التنقيح عنه: (حسن بل ثقة على الأقوى) (٣)، وقال في تفصيل ترجمته: (الجزم بضعفه مشكل بعد تسليم مثل سليم بن قيس كتابه إليه وخطابه بابن الأخ، ومن لاحظ حال سليم بن قيس مال إلى كون الرجل متشيعا ممدوحا وإن نسبة وضع كتاب سليم إليه لا أصل لها، وإذا انضم إلى ذلك قول الشيخ أبي علي في المنتهى: (إني رأيت أصل تضعيفه من المخالفين من حيث التشيع) تقوى ذلك، والعلم عند الله تعالى، بل بعد إثبات وثاقة سليم كما سيأتي إن شاء الله تثبت وثاقة أبان هذا بتسليمه الكتاب المذكور) (٤).

وقال الشيخ موسى الزنجاني: الأقرب عندي قبول رواياته تبعا لجماعة من متأخري أصحابنا اعتمادا بثقات المحدثين كالصفار وابن بابويه وابن الوليد وغيرهم والرواة الذين

يروون عنه، ولاستقامة أخبار الرجل وجودة المتن فيها) (٥).

(١) معجم رجال الحديث: ج ٨، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

(٢) راجع هوامش نقدية: ص ١٠٢ - ١٠٣.

- (٣) نتائج التنقيح: ص ٤، رقم ١٤.
- (٤) تنقيح المقال: ج ١، ص ٣.
- (٥) الجامع في الرجال: ج ١، ص ١١.

أما السيد أحمد الصفائي الخونساري فقال: (وإذا انتهت أسانيد الكتاب إلى أبان فالاجماع يكشف عن وثاقته جدا) (١).

هل يلزم من تضعيف أبان سقوط الكتاب؟

ولو قبلنا بضعف حال أبان فلا يستلزم ذلك سقوط اعتبار كتاب سليم لان القرائن تشهد بصحته، وقد مر علينا في مبحث كسر الضلع قول ابن أبي الحديد المعتزلي في نسبة كتاب نهج البلاغة إلى الامام علي عليه السلام من خلال ملاحظة متنه، ومعرفة صحة أو

عدم صحة نسبة بعض الأبيات الشعرية إلى بعض الشعراء من خلال ملاحظة الأسلوب، ونفس هذا قابل للتطبيق في موردنا هذا، فقد استند الشيخ الزنجاني على أمور في توثيق أبان من حملتها استقامة أخباره وجودة متنه، وقال الرجالي أبو علي محمد بن إسماعيل المازندراني الحائري: (ثم أعلم أن أكثر الأحاديث الموجودة في الكتاب المذكور موجود في غيره من الكتب المعتبرة، كالتوحيد وأصول الكافي والروضة وإكمال الدين وغيرها، بل شد عدم وجود شيء من أحاديثه في غيره من الأصول المشهورة) (٢).

وبناء على ما مر فإننا نستكشف صحة مضمون الأحاديث المتعرضة لمظلومية الزهراء عليها السلام من خلال الأحاديث الواردة في الكتب الأخرى، وتلك الأحاديث أكبر قرينة تشهد بصدق كتاب سليم، حتى لو قلنا بعدم وجود طريق صحيح إلى الكتاب، ولذا فما نوردته لاثبات ما جرى على الزهراء عليها السلام من الظلم استنادا لكتاب

سليم إنما هو من باب الشاهد الذي قامت القرينة على صحته، وقد ذكرنا سابقا في مبحث كسر الضلع أن السيد الخوئي تبنى كسر الضلع من أن من عمدة مصادره كتاب سليم بن قيس.

وماذا عن سهو المعصوم؟

وقد أشار مؤلف (هوامش نقدية) إلى هذا الاعتراض مؤكدا على أن بعض ما ورد من روايات الاعتداء يدل على سهو المعصوم، ومن جملة ما ورد في هذا الخصوص ما رواه سليم بن قيس بالنحو التالي: (فوثب علي عليه السلام فأخذ بتلابيبه ثم نثره فصرعه،

ووجأ أنفه ورقبته، وهم بقتله فذكر قول رسول الله صلى الله عليه وآله وما أوصاه به، فقال: والذي

كرم محمدا بالنبوة - يا بن صهاك - لولا كتاب من الله سبق وعهد عهده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله لعلمت أنك لا تدخل بيتي) (٣).

ولكن يجاب عن هذا التوهم بأن استخدام لفظ (فذكر) لا يستلزم منه دوما تحقق النسيان والغفلة بل قد يستعمل بمعنى الخطور الذهني بغض النظر عن وجود سهو في

-
- (١) كشف الأستار: ج ٢، ص ١٢٦.
(٢) منتهى المقال: ج ٣، ص ٣٨١.
(٣) كتاب سليم: ص ٨٤.

البين، وقد وردت بعض الروايات بهذا المعنى، منها: ما رواه ابن قولويه والكليني والصدوق بإسنادهم إلى داود الرقي قال: (كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ استسقى

الماء، فلما شربه رأته قد استعبر واغرورقت عيناه بدموعه، ثم قال لي: يا داود لعن الله قاتل الحسين عليه السلام، فما أنغص ذكر الحسين عليه السلام للعيش، إني ما شربت ماء باردا

إلا ذكرت الحسين عليه السلام... (١).

ويعلم من هذا أن التذكر يكون على نوعين، فمرة يكون بأن يكلف الانسان بشيء ثم يغفل عن ذلك الامر ثم يتذكره بعد فواته وبعد أن خالف المطلوب منه نسيانا وسهوا، وهذا هو الممنوع على المعصوم، ومرة يكون من قبيل تذكر الانسان ما وقع

في الأيام الخوالي والأزمنة الغابرة، أو التذكر للامر الإلهي قبل فوات المطلوب، وهذا نظير ما ورد في الروايات العديدة من غضب بعض الأئمة عليهم السلام عما يرتكبه بعض خدامهم ثم

كظمهم للغيب، فلا منافاة بين تحقق الغضب كما في مقامنا هذا حيث اعتدى القوم على الزهراء عليها السلام وبين إمساك الامام عليه السلام عن القتل، ولا يعني أمر النبي صلى الله عليه وآله بعدم قتال القوم أن يقف الامام علي عليه السلام مكتوف الأيدي من دون أي ردة فعل، ومن هنا كان

موقفه في وجه عمر وخالد بن الوليد، وهذا ما تقتضيه شجاعة الامام وغيرته وهو منبعهما ومعينهما، والقول بسهو الامام علي عليه السلام عما أمره النبي صلى الله عليه وآله إنما يصح منعه

وإبطاله إذا كان متحققا وواقعا في الخارج، والرواية ليس فيها ما يدل على ذلك بل فيما ما يدل على عدم وقوعه، ولهذا التزم الامام عليه السلام بوصية النبي صلى الله عليه وآله إليه.

تجدر الإشارة إلى أن السيد الخوئي أو غيره لم يورد إشكال سهو المعصوم للطعن في الكتاب أو للقول بوضعه، وهذا كاشف عن ضعف مثل هذا الايراد.

(١) وسائل الشيعة: ج ١٧، ص ٢١٦، باب ٢٧، ح ١.

الخاتمة

(٤٢٣)

الخاتمة

المبحث الأول: ملاحظات على (هوامش نقدية)

لم تكن من نيتي أن أفرد مقطعا خاصا من الكتاب لابتداء بعض الملاحظات على كتاب (هوامش نقدية) باعتبار أن تلك الملاحظات قد أدرجت ضمن أبواب الكتاب وفصوله، غير أن كثرة الأخطاء والافتراءات في هذا الكتيب الصغير استوجبت هذا الأمر، فالكتيب مع صغر حجمه كان مشحونا بالسفسطات والمغالطات ناهيك عن موارد الجهل وعدم الثبوت وإبداء الرأي في القضايا التي لا يحسن فهمها، فقد كان مؤلفه ممن (يكثر الحز ويخطئ المفصل).

ويبدو أن (فضل الله) قد أخطأ في حساباته عندما ظن أن أمثال هذه الكتب ستنقذه من المأزق الذي أوقع نفسه فيه، فقد (اتسع الخرق على الراقق) فضلا عن أن المأموم لن يكون أفضل حالا من الامام إذا كان الامام جاهلا بأبسط المسائل العلمية! (ولا تشرب السم اتكالا على الترياق)!

كما أن مؤلف الهوامش أخطأ أيضا عندما ظن أنه بتوجيه المغالطات والسفسطات يتمكن من تشويه الحقائق الثابتة عن الزهراء عليها السلام ومن النيل والإساءة إلى مقام العلامة

السيد جعفر مرتضى العاملي، وهو الذي أثرى المكتبة الشيعية بكتبه القيمة وكان من أفضل من حقق وكتب في سيرة النبي صلى الله عليه وآله، وهو أكبر من أن تنقص من شأنه كلمات

أمثال مؤلف الهوامش، (وما استبقاك من عرضك للأسد).

إن أصول البحث العلمي تقتضي أن يكون الخائض فيها متضلعا فيما يتناوله، وعلى أقل تقدير لديه المعرفة الكافية بالأسس والمباني العلمية، ولا يصح أن يكون الخائض

في المسائل العلمية التي تقتضي المعرفة بشتى العلوم المختصة بالدراسة في الحوزة العلمية

من لم يحظ من العلم إلا بحفظ مصطلحات لم يع معانيها، فقد (طعن في حوص أمر

ليس منه في شيء)، فإن ألم بجانب يسير منها أخذ يستخدمها في مغالطاته، وإنما نعتقد أن أصغر طلبية السيد جعفر مرتضى لقادر على تفنيد أوهامه وتخرصاته. وبما أن الكتيب كان دراسة في منهج العلامة السيد جعفر مرتضى - على حسب زعم مؤلفه - فلذا لم أعمد إلى الرد والجواب عما كان خارجا عن موضوع الكتاب أي ما يرتبط بفاطمة الزهراء عليها السلام، ومع ذلك فلم أجب عن كل شبهاته لان بعضها كان

متوجها إلى خصوص الآراء التي تبناها السيد جعفر مرتضى، ولذا اقتصر على الشبهات الواردة على الوجوه المشتركة بين هذا الكتاب وكتاب (مأساة الزهراء)، وقد أتعرض لما هو خارج هذا النطاق لما يقتضيه المقام أحيانا للإشارة إلى بعض الأمور. وفي هذه العجالة أسجل بعض الملاحظات التي تضمنها الكتاب، مع الاختصار في عرض بعضها بسبب تناولها في أبواب الكتاب المختلفة:

١ - التهرب من الادلاء بالرأي:

فالملاحظ أن مؤلف (هوامش نقدية) قد تبع صاحبه في أسلوب اللف والدوران والمراوغة والتلاعب بالألفاظ بغية التهرب من إبداء الرأي فيما جرى على الزهراء الشهيذة عليها السلام، فهو يقول في مقدمة كتابه: (... لان كاتب السطور هذه لم يشك يوما

بمظلومية أمه وجدته بضعة المصطفى صلى الله عليه وآله، وإنما لم يشك بمظلوميتها لا تقليدا وإمعة بل

لم يشك في مظلوميتها عن وعي ودراسة وتحقيق) (١) ومع محاكاته لصاحبه في استخدام التعابير العاطفية مثل (أمه) و (جدته) لإضفاء جو من الواقعية نجده يقول في نفس المقدمة: (ومن وحي هذه الملاحظات كتبت هذه السطور لا لمعالجة أصل الحادث

التاريخي وتحقيقه...) (٢). ثم أردفه بعد عدة صفحات بكلام مشابه حيث قال: (وبادئ

ذي بدء أشير إلى ملاحظة من الضروري أن لا تغيب عن ذهن القارئ الكريم، فما نحن بصدد ليس نفيًا أو إثباتًا لمسألة تاريخية - موضوع النزاع - وإنما بصدد دراسة منهج الكتاب، وما إذا كان توفر على الحد الأدنى والمعقول من الشروط العلمية أو لا، أما البحث في أصل المشكلة التاريخية فلها محل آخر (٣).

وهكذا تهرب مؤلف الهوامش عن إبداء الموقف فيما اعترف بكونه موضوع النزاع! ليغير مسار البحث، مع محاولاته المتعددة في نفس الوقت للتشكيك في شهادة الزهراء عليها السلام عبر الايحاء بوجود تعارض في روايات الاعتداء على الزهراء عليها السلام (٤)،

ويتأكد سعيه في التشكيك مع ملاحظة إقراره بوجود رواية صحيحة تثبت شهادتها
(٥).

-
- (١) هوامش نقدية: ص ٦.
 - (٢) هوامش نقدية: ص ٦.
 - (٣) هوامش نقدية: ص ١٠، وراجع أيضا: ص ٢٢ و ١٠٨.
 - (٤) راجع هوامش نقدية: ص ١٨، ١٩، ٢١.
 - (٥) نفس المصدر: ص ٢٨.

٢ - كثرة الافتراءات:

فقد افتتح مؤلف الهوامش كتابه بالافتراء على العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي، فقد انتقى عبارات معينة من كلامه لايهام القارئ بأنه يتبنى رأياً مخالفاً لاجماع الامامية حول إيمان آباء النبي صلى الله عليه وآله، (وأنتكم فالية الأفاعي).

فالمؤلف وهو لم يتجاوز الصفحة ١٥ من الكتاب افتري على السيد جعفر مرتضى وحاول أن يوحي لقراء بأن له رأياً مخالفاً لما عليه إطباق علماء الطائفة في مسألة إيمان آباء النبي صلى الله عليه وآله، وعزز هذا الإيحاء بكلمة (بل) الترقى فقال: (بل إن للسيد مرتضى رأي) (والصحيح أن يقول: (رأياً) لا (رأي) لأنها اسم إن!) في مسائل عقائدية نقل إطباق علماء الشيعة الامامية عليها، ومن ذلك مناقشته في مسألة إيمان آباء النبي صلى الله عليه وآله، حيث ناقش أدلة العلماء الشيعة وشكك في دعوى

الاجماع لمعلومية مستنده والمستند الاخبار من وجهة نظر العاملي، والإحاطة بها متعسر

إن لم يكن متعذراً.

كما ناقش في دلالة الآيات القرآنية على هذه الدعوى...، ومهما يكن من أمر فقد سمح السيد مرتضى العاملي لنفسه المناقشة فيما أطبقت عليه الشيعة واتفق عليه علماءهم، ومنهم الشيخ الطوسي... (١).

ولكن الحقيقة الواضحة تزيف هذا الادعاء فإن السيد جعفر مرتضى لم يخرج عما اتفقت عليه الشيعة الامامية بل ناقش في الأدلة، فقبل بعضها ورد بعضها وأضاف إلى ما ذكره السابقون دليلاً آخر، فقد قبل الدليل المستند إلى قول النبي صلى الله عليه وآله: (لم يزل

ينقلني الله من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهرات حتى أخرجني في عالمكم، ولم يدنسني بدنس الجاهلية)، حيث أنه لو كان في آباءه صلى الله عليه وآله كافر لم يصفهم كلهم بالطهارة

مع قوله تعالى: (إنما المشركون نجس)، وناقش في الدليل المستند إلى قوله تعالى: (الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين).

ثم أضاف دليلاً آخر إلى الدليل الأول وهو قوله تعالى: (وجعلها كلمة باقية في عقبه) أي في عقب إبراهيم، فيدل على أنه لا بد وأن تبقى كلمة الله في ذرية إبراهيم، ولا يزال ناس منهم على الفطرة يعبدون الله تعالى حتى تقوم الساعة (٢).

ويدل على تبنيه الصريح لما أجمعت عليه الطائفة المحقة مناقشته لما رواه مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله قال لرجل: (إن أبي وأباك في النار)، فقال: (هذا لا يصح، أولاً: لما

تقدم على إيمان جميع آباءه... ورابعاً: كيف يكون أبواه صلى الله عليه وآله وأبو طالب

وعبد المطلب
وغيرهم في النار حسب إصرار هؤلاء، ثم يكون ورقة بن نوفل الذي أدرك البعثة ولم
يسلم في الجنة عليه ثياب السندس، وكذلك فإن زيد بن عمرو بن نفيل ابن عم عمر

(١) هوامش نقدية: ص ١٥.

(٢) الصحيح من سيرة النبي: ج ١، ص ١٥٠.

بن الخطاب في الجنة يسحب ذلولا، كما أن أمية بن أبي الصلت كاد يسلم في شعره وهكذا؟! وكيف تطرح كل تلك الأحاديث والتواريخ المتضاربة المتواترة دالة على إيمان أولئك ويتشبث لايمان هؤلاء ببيت شعر أو بكلمة عابرة) (١).

والعجيب أن ما استنكره مؤلف الهوامش على السيد جعفر مرتضى العاملي في مناقشة دلالة قوله تعالى: (الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين) على إيمان آباء النبي صلى الله عليه وآله قد ناقش فيه صاحبه أيضا وذهب إلى عدم دلالة على إيمان آباء

النبي صلى الله عليه وآله! (٢)

ومن مفتريات مؤلف الهوامش الأخرى على السيد جعفر مرتضى في معجزة شق القمر قوله: (ومن ذلك مناقشته فيما يعرف بمعجزة شق القمر التي حاول الإيحاء إلى قرائه بعدم لزوم الاعتقاد بها وإن وردت بها روايات الشيعة عن أئمة أهل البيت وفيها الصحيح - من جهة السيد مرتضى - بل وإن تلقاها محدثو الشيعة من غير توقف لان المسألة ليست من ضروريات الدين) (٣).

ولكنه بإدراج مثل هذه التهم الرخيصة لن يغير من الوجه المشرق للحقيقة، فإن كون مسألة ما من ضروريات الدين أو ليست كذلك لا يعني إلغاء أهميتها (٤)، والسيد جعفر

مرتضى لم ينف ذلك، بل إنه في المجموع أكد وقوع هذه المعجزة نافيا للشبهات الواردة

عليهم سواء بما توصل إليه شخصيا أو أيد فيه رأي غيره كالعلامة الطباطبائي والشيخ ناصر مكارم الشيرازي، وفي ختام بحثه حول هذه المعجزة نقل كلا ما لبعض المحققين

شكك في دلالة قوله تعالى: (اقتربت الساعة وانشق القمر) على حدوث هذه المعجزة، ثم أجاب عن كلامه قائلا: (إن هذا الكلام له وجه لو لم يكن لدينا أخبار صحيحة تدل على وقوع انشقاق القمر) (٥).

أي أن السيد جعفر مرتضى اتبع الدليل ولم يخالف المشهور والمتفق عليه بل أثبتته بوجود الروايات الصحيحة.

ويبدو أن مؤلف الهوامش اعتمد في افتراءاته وتحريفاته وانتقائه لبعض العبارات على أن القارئ لم يتابع شخصيا الإحالات إهمالا وتجنبنا للقراءة الطويلة وأنه سيكتفي بالكتيبات الصغيرة! وهو في غفلة عن أن مجمل الأفكار المنحرفة التي تبناها (فضل الله) والمناقشات التي دارت حولها قد شدت أغلب الافراد حتى غير المكثر من القراءة.

- (١) نفس المصدر: ص ١٥٣.
- (٢) المسائل الفقهية: ج ٢ ص ٤٤٩.
- (٣) هوامش نقدية: ص ١٦.
- (٤) مع العلم أن السيد جعفر مرتضى نسب القول بعدم كونها من ضروريات الدين إلى بعض الاعلام، فراجع الصحيح من سيرة النبي: ج ٢، ص ١١٣، الهامش ٢.
- (٥) الصحيح من سيرة النبي: ج ٢، ص ١٢٠.

التضليل والتحريف والانتقاء للعبارات المؤيدة لشبهاته:

تجد ذلك في مواضع عديدة من الكتاب:

منها: عدم الإشارة إلى وثيقة إسحاق بن عبد العزيز على رأي السيد الخوئي (قدس سره)، وقد تعرضنا له ضمن عنوان (أين الأمانة العلمية؟) في فصل مصدر مصحف فاطمة عليها السلام. ومنها: زعمه أن (فضل الله) لم يقل بتحقيق التعارض في روايات مصحف فاطمة عليها السلام، وقد أوردناه ضمن عنوان (من المحرف والمزور؟) في فصل

كاتب مصحف فاطمة عليها السلام. ومنها: محاولته لتحديد النزاع مع (فضل الله) في ضرب الزهراء عليها السلام فقط أما دخول البيت وإحراقه فلا خلاف فيه، وقد أجبنا عن

محاولة التضليل هذه في خاتمة فصل دخول بيت الزهراء.

ومنها: إنكاره لإفادة عبارة الشيخ كاشف الغطاء للأطباق الشيعي على ضرب الزهراء عليها السلام وكسر ضلعها وإسقاط جنينها، وقد أوردناه ضمن عنوان (إنكار وتشويه)

وعنوان (التخليط لتضييع الحقيقة) المذكورين في أواخر البحث عن التحليل التاريخي من فصل الاعتداء على الزهراء عليها السلام. ومنها: اختياره لبعض عبارات العلامة المجلسي

دون الآخر الذي يفيد تواتر الاخبار بشهادة الزهراء عليها السلام، وقد ذكرنا ذلك في مبحث

إسقاط الجنين بعد مناقشته فيما زعمه من عدم دلالة عبارة الشيخ الطوسي على تحقق الاجماع على ضرب الزهراء عليها السلام.

٤ - الجهل والمغالطة والسطحية في الاستدلال:

١ - وأبرز الموارد التي لاحظنا فيها ذلك ما يلي:

أ - محاولته لتثبيت التعارض في الروايات المتعرضة لمصحف فاطمة، وقد أدرجناه ضمن عنوان (جهل أم استخفاف بالعقول) في فصل مصدر مصحف فاطمة.

ب - استدلاله على عود الضمير إلى الأقرب في رواية الحسين بن أبي العلاء، وقد تعرضنا له ضمن البحث عن الرواية الأولى من الروايات الموهمة لوجود الحلال والحرام في مصحف فاطمة في فصل محتوى مصحف فاطمة.

ت - ادعاؤه احتواء مصحف فاطمة على وصيتها، وقد تعرضنا له ضمن عنوان (وماذا عن الوصايا؟) في فصل محتوى مصحف فاطمة.

ت - ادعاؤه احتواء مصحف فاطمة على وصيتها، وقد تعرضنا له ضمن عنوان (وماذا عن الوصايا؟) في فصل محتوى مصحف فاطمة.

ث - زعمه أن عبارة الشيخ الطوسي لا تدل على تحقق الاجماع الشيعي على ضرب

الزهراء عليها السلام، وقد ذكرناه في فصل إسقاط الجنين ضمن الرقم ٧ مما جاء في رواياتنا المرسلة وعبارات علمائنا حول السقط محسن عليه السلام.

ج - اعتراضه على استشهاد السيد جعفر مرتضى العاملي بما روي من وجود اسم الشهيد محسن عليه السلام في التوراة، وقد تطرقنا إليه ضمن عنوان (اعتراض خائب) في خاتمة ما أوردناه من عبارات علماء الطائفة والروايات المرسلة عن السقط محسن عليه السلام في فصل إسقاط الجنين.

ح - خلطه في فهم ضابطة قبول المستفيض من الاخبار، وقد أجبنا عنه ضمن جواب الشبهة الثانية من باب شبهات حول الاعتداء.

٥ - التحميل وعدم التدقيق في كلمات الآخرين:

ومن ذلك اعتراضه على السيد جعفر مرتضى لايراده بعض الروايات الواردة في كتب العامة والمتضمنة لبعض ما هو باطل، ولأنه يستشف من نقله مخالفته لما عليه جمهور المؤرخين من امتناع علي عليه السلام عن بيعة أبي بكر، وقد تطرقنا إليه في فصل

دخول بيت الزهراء عليها السلام بعد الانتهاء من نقل ما رواه ابن أبي الحديد المعتزلي. ومنه أيضا محاولته لتحشيد أقوال المؤيدين للقول باحتواء مصحف فاطمة على الاحكام الشرعية ومنهم هاشم معروف الحسني وغيره، وقد أوردناه ضمن عنوان (خطأ متكرر) في فصل محتوى مصحف فاطمة عند سردنا للرواية الثانية من الروايات الموهمة

لاحتواء مصحف فاطمة على الحلال والحرام.

٦ - تناقض طرحه مع متبنيات صاحبه:

ومن ذلك طعنه في السيد جعفر مرتضى لنقله رواية عن التوراة في حين أنه لم يعترض على صاحبه الذي ذهب إلى أن التحريف في الإنجيل واقع في ألفاظه لا معناه، وكذلك طعنه فيه لمناقشته في دلالة قوله تعالى: (الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين) مع أن صاحبه تبنى نفس المناقشة، وكذلك قوله أن قضية فدك هي قضية مال وأملاك وهذا ما يتناقض مع طرح صاحبه.

وهذا التناقض يكشف عن أن مؤلف الهوامش لم يكن يسعى للوصول إلى الحقيقة التي يؤمن بها - والتي لا يخرج عن إطار متبنيات صاحبه! - بل يهدف إلى مجرد إثارة الشبهات والتشكيكات في كتاب مأساة الزهراء عليها السلام بغرض التقليل من موضوعيته.

المبحث الثاني: من هم خصوم (فضل الله)؟
ويعتبر هذا المحور من المسائل الغريبة والمثيرة، لان (فضل الله) قد اتهم مخالفه في الرأي بأنواع التهم وشوش صورة خصومه وأظهرهم في قالب سئ، بينما برأ ساحته من كل نقص. فنحن نلاحظ إنه أخذ يكيل التهم لمن اعترض على كلامه دفاعا عن ظلامة آل محمد صلى الله عليه وآله، وقد أخذت تلك الاتهامات حجما معتدا به من مجموع ردوده، ويلاحظ أن أغلبها لم يحدد فيها ذكر طائفة معينة من خصومه ومخالفه بل كانت مطلقة ومن غير تحديد.

وبما أن ذكرها جميعا - لكثرتها - قد يضيع علينا ما نريد التوصل إليه فقد آثرنا أن نبوبها ثم نعلق عليها بما يناسبها، فمن تلك التهم:
أ - عدم التقوى

قال في جوابه الأول: (وإن إثارة العامة بالوسائل الغوغائية لا يمكن أن يخضع لتقوى الله، وأتصور إن حرصنا على مصلحة الاسلام الحق في خط أهل البيت عليهم السلام،

أقوى من كل الكلمات التي لا تخاف الله).
وقال في جوابه الثاني: (وإني أدعو الجميع أن يتقوا الله في الاسلام والمسلمين وأن يعالجوا القضايا التي قد تثار في مثل هذه الأمور بالطريقة المسؤولة).
وقال في جوابه الرابع: (ولكن بعض الناس حاولوا أن يثيروا هذه المواضيع بعيدا عن تقوى الله).

ونحن نقول ل (فضل الله) باختصار:
إن مقتضى تقوى الله والحرص على الاسلام هو عدم إثارتك لهذه القضايا الحساسة بالشكل الذي يمس مقدسات الشيعة ويطعن في عقائدهم، خاصة في مثل هذه الظروف التي تتحدث عنها. ثم مقتضى تقوى الله أن تعتذر عن ذلك وتعتذر بالخطأ وعدم الاطلاع، لا أن تتهم المؤمنين الذين هبوا للدفاع عن حريم المقدسات وعن ساحة الصديقة الزهراء عليها السلام وترميهم بعدم التقوى.

وللأسف فلم يقتصر طعن (فضل الله) بعدم التقوى والخروج عن العدالة في من خالفه بعوام الناس فقط، بل امتد ليشمل مراجع الدين العظام!
فقد قال في بيانه الذي أصدره بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ: (... ولم يتصل بي أحد من هؤلاء لا سيما المراجع، ولم يسألني أحد منهم عن طبيعة هذه الأمور مما يجعل المسألة في الكلمات الصادرة عنهم بعيدة عن الثبوت في الحكم ومبنية على الحمل

على الأسوء وعدم الاخذ بقواعد الحجية في السند وفي المتن أو القضاء!... إني أوكل الامر إلى الله الذي يحاسبهم على هذا الكلام الذي لا ينطق من التقوى... (١).

راجع الملحق رقم ٢١.

(٤٣١)

ولا ينقضي العجب مما ذكره هنا وكرره في عدة مناسبات أن الآخرين بدءا بعوام الناس وانتهاء بالمراجع لم يفهموا كلامه! وهذا هو سبب مخالفتهم له، وكأنه الشيخ الأعظم يصيغ متنا فقيها غامضا ويطلب شرحه من جاهل أمي!
ب - الغوغائية

قال في جوابه الأول: (وإن التهويل بالطريقة الانفعالية لن يثبت حقا ولن يهدم باطلا، وإن إثارة العامة بالوسائل الغوغائية لا يمكن أن يخضع لتقوى الله). وقال في جوابه الثاني: (لأنه ليس من الطبيعي إثارة هذه القضايا بالشكل الغوغائي الذي لا يقف عند حدود الله). وقال في جوابه الرابع: (وإذا كانت الغوغاء هي الأساس في تقويم الأمور فإن ذلك يمنع من كثير من الأبحاث التي تؤكد الحقائق). وهكذا نرى (فضل الله) يصور خصومه جماعة ينطلقون من الانفعالات ويخلقون الضجيج والبلبل، لا يتورعون ولا يقفون عند حد، كما إنهم لا يملكون المنطق والدليل والحجة، ولذا فهم يثرون العامة ويستخدمون الطرق والوسائل الغوغائية. ونحن لا نملك إلا أن نقول: لقد عرض من يسميهم - بالغوغائيين - أدلتهم وحجتهم وتحركوا غيرة على مقدساتهم ودينهم، فهل يملك (فضل الله) ومن يؤيده من (المثقفين الواعين) ردا علميا متينا يدافعون به عن أنفسهم؟! وإذا كان (فضل الله) يرفض الغوغائية لأنها تقف مانعا أمام الوصول إلى الحقائق فهل إن الغوغائية منحصرة في جانب مخالفيه؟

وإذا كان هناك اختلاف في تحديد بعض مصاديق الغوغائية فلا أظن أن أحدا سيختلف معي حول أن مواجهة الطرح العلمي المستند للأدلة والموثق بالمصادر بالضرب المبرح بتحريض علني منه (١) - لبعض من أعماه التعصب فرجح الاعتداء على المدافعين عن ظلامه الزهراء عليها السلام في سبيل الانتقام لمن تعدى على مقامها - لهو تجاوز للغوغائية إلى الوحشية والهمجية.

(١) ألقى (فضل الله) بتاريخ ٧ جمادى الثانية من عام ١٤١٧ هـ محاضرة موضوعها (العفو في الاسلام) تحدث

فيها عن العفو ومواقع تطبيقه، وكان من فروع البحث الذي عرضه عنوان (من يضره العفو) وقال فيه أن هناك أشخاصا وحالات لا تسري فيها سماحة الاسلام وحثه على العفو، لكون العفو يضر فيها ولا ينفع، ثم ذكر صاحب كتاب (ملاحظات على منهج فضل الله) (السيد ياسين الموسوي) وعينه كمصداق لمن يضره العفو!

وبعد أيام من هذا التحريض السافر قامت مجموعة من مؤيديه والمتحمسين له بالتعرض للسيد ياسين بالضرب المبرح بالحالات الحادة وأصابوه بجراح خطيرة ادخل على أثرها المستشفى ولا يزال يعاني من آثارها حتى اليوم!

والشريط المسجل لمحاضراته هذه موجود لدينا ومبدول لدى الجميع. لكن نشرة (فكر وثقافة) التي تنقل محاضراته، حذفت - في العدد ١٨ الذي نقلت فيه مضمون هذه المحاضرة - حذفت المقطع الذي يشير إلى أن صاحب كتاب (الملاحظات) ممن يضره العفو وما يستتبعه من أحكام طبقت عمليا. وهذا مورد واحد فقط من عشرات الموارد التي وقع فيها الحذف والتحريف، يجدها المقارن ما بين ما هو مذكور في أشرطته وما هو مسطور في كتبه. وسنأتي على تفصيل هذا الامر تحت عنوان (التحريف والكذب) مما يكشف هذه الفضائح

فهذا العلامة السيد ياسين الموسوي قد تعرض في مطلع شهر رجب الحرام من عام ١٤١٧ هـ و بجوار مرقد العقيلة زينب عليها السلام لطعنات بالسكاكين كادت أن تؤدي به لولا

لطف الله تعالى وعناية الزهراء عليها السلام بمواليها، وقد تم ذلك من قبل بعض مؤيدي (فضل

الله) تشفيا وانتقاما لمجرد تأليف سماحة السيد ياسين الموسوي قبل عدة سنوات كتاب (ملاحظات على منهج السيد محمد حسين فضل الله)، وهو رد علمي يتسم بالموضوعية، ولمجرد قصده تأليف كتاب آخر للرد على بعض شبهات (فضل الله) الأخرى، وإن هذا الاعتداء الأثيم ليمثل في حقيقة الامر منتهى العجز عن مواجهة الدليل بالدليل ومقارعة الحجة بمثلهما.

ويضاف إلى ما ذكرناه إنه عرض فرض حدوث بعض صور ما يعبر عنه (فضل الله) ب (الغوغائية) فإن الكل يعلم إنه لا يخلو أي اتجاه ديني في المجتمع من وجود بعض الأنصار والمؤيدين له الذين لا يلتزمون بالأخلاق الاسلامية بالشكل المطلوب كما هو الحال في بعض أتباعه أيضا، فهل يرضى أن نحمله مسؤولية أفعالهم وسلوكهم اللا أخلاقي! لا أظن إنه أو أي شخص آخر بقادر على الالتزام بذلك لما هو معلوم من أن محاسبة التوجهات الفكرية والمواقف العملية لأي تيار لا تتم عبر الاستشهاد بسلوك صادر عن نفر يسير من الأبعاد من الاتباع والمؤيدين، وإنما تصح المحاسبة إذا كانت تلك

التوجهات والمواقف صادرة من واجهات التيار وأقطابه ومؤسساته الاعلامية بل ومن الاتباع إذا كانوا يمثلون الأغلبية، وأين هذا مما نحن فيه؟ وهل يملك (فضل الله) رقما يثبت بذلك ادعاءه؟

ولكن ما يكثر (فضل الله) الطعن في مخالفيه مع عدم وجود أدلة وأرقام تثبت ذلك ارتكبه أقرب المقربين منه من دون إنكار منه، بل وبتأييد منه إذ لا يعقل كما هو المعروف في مكاتب المراجع أن يصدر بيان من قبل مكتب المرجع من دون علم المرجع

وموافقته، فقد وجه مكتبه في دمشق رسالة إلى آية الله العظمى السيد السيستاني فيها الكثير من سوء الأدب والاستهانة والابتزاز والتهديد مع ملاحظة أن المكتب نفسه لم يكن متأكدا حين صدور البيان من صحة أو عدم صحة ما نسب إلى السيد السيستاني (واستدعى الرد منهم)! وهذه مقاطع مما جاء في البيان:

(سماحة آية الله السيد السيستاني (دام ظله)

...، ثم هل اطلعتم على رده العلمي على (العلماء الغيورين - حسب ما نسب إليكم - الذين أفتوا ضد هذه المقولات المنحرفة التي لا أساس لها)؟ وهل يجوز لكم ولهم الافتاء بغير علم؟... ولعلكم لم تسمعوا انه كان يدرس الكفاية والرسائل

والمدارك وكان معروفا بقوة الحججة في المذاكرة في مجالس أهل العلم، ولا أدري هل كان سماحتكم في ذلك الوقت (شخصا يشار إليه بالبنان) في البحث العلمي أو من (أهل الحل والعقد)؟

سيدنا: إن أول علامات المرجعية والعدالة هو التثبت قبل التفوه بكلام يؤدي إلى التشهير بالمؤمن لدى الناس...). إن هذا المنشور يمثل خيبة ظن بالمرجعية، ولا ندري هل هو صحيح في صدوره عنكم أو غير صحيح، فلا بد لكم من تكذيبه من خلال مكاتبكم لتمنعوا الذين يكذبون على المرجعية من تشويه صورتها لدى الناس بإظهارها بمظهر عدم التثبت والإساءة إلى رموز الاسلام والتشيع والكلام بما لا يتناسب مع مقامها الرفيع... إن المؤمنين ينتظرون موقفكم قبل اتخاذ الموقف المناسب لذلك (١).

وهنا نقطة يحسن التنبيه عليها، وهي أن (فضل الله) وفي أكثر من مناسبة أكد على ضرورة طرح المسائل المختلفة بما فيه الحساسية على طاولة البحث، وضرورة اطلاع عوام

الناس عليها ليأخذوا حقهم في التفكير فيها، وفي نفس الوقت حذر من التعامل الانفعالي مع القضايا لما سياتر على من خلق أجواء منافية لحرية الرأي واستقلال التفكير، وحذر على وجه الخصوص من أسلوب الضغط على العلماء، وأشار في بعض المناسبات إلى أن المراجع كانوا يسايرون العوام فيما كانوا متعصبين له، وأشار في

بعض أشرطته المتأخرة أن الحوزة العلمية تخشى مناقشة ما ألف العوام عليه، فقد وجه له البعض السؤال التالي: لماذا لا تكتبون في مجال تهذيب ما كتب في السيرة الحسينية أو تشرفون على لجنة تقوم بذلك؟ خصوصا ونحن نعيش التحديات الفكرية والسياسية. فأجاب كما في الشريط المسجل: (إذا أحنا (نحن) مجرد إثارة علامة استفهام حول الزهراء... (عبارة غير واضحة) شلون (فكيف) إذا فرضنا اجينا (أتينا) أثرنا علامات استفهام في أكثر من ج أنب، مجتمعنا حتى الان مجتمع لا يملك حرية الفكر، يعني لا يستطيع المجتمع العام وخصوصا مجتمع الحوزات ما تستطيع أن تناقش قضية درج العوام

أو درج الناس على ذلك، ومع ذلك بين وقت وآخر نحن عادي (نذكر)، أنا أذكر في الشام بعض الخطباء الطليعيين كانوا يجتمعون عندي في الشام ويجمعون الروايات، وكنا نناقشها بطريقة نقدية، ولا أدري هل كتبوا شيئا أم لا).

ولكننا نجده يمارس ويفعل ما اعترض عليه وانتقده! فقد قال حول نجاسة أهل الكتاب: (طبعاً إذا القضية رأي شخصي، نحن رأينا الاجتهادي طهارة أهل الكتاب، لكن المراجع رأيهم غير هذا، السيد الخوئي يحتاط احتياط وجوبي، الامام يفتي بالنجاسة، ولهذا المسألة لا بد أن يكون هناك محاولة طلب من المراجع بأن يتساهلوا

في ذلك قليلا) (٢). وقال أيضا: (ولحل المشكلة يجب إقناع المراجع للافتاء بطهارتهم) (٢).

وهذا النحو من التعامل مع الفقه وأحكامه يعكس بعض ذهنية (فضل الله) وطبيعة نظرتة للشرع، فهل الامر خاضع للاستدلال والعلمي والحجة الشرعية، أم المسألة شخصية لا ينبغي أن تخلق مشكلة! وتتبع التساهل وتقتضي المطالبة!؟

(١) راجع الملحق رقم ٢٢.

(٢) مجلة الموسم، العدد ٢١، السؤال ٥٢٣، وراجع الملحق رقم ٢٩.

(٣) نفس المصدر، السؤال ٥٢٢.

ج - عدم الغيرة على الدين
قال في جوابه الثاني: (إنني أعتقد إن إثارة مثل هذه المسألة التي مضى عليها وقت طويل في مجلس محدود حتى إنها ليست معروفة لدينا في لبنان بشكل عام لم ينطلق من غيرة على الزهراء عليها السلام).

وقال في العدد ١٨ من نشرة (فكر وثقافة) وبتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٦: (أنا أقول لكم بأنني مستعد أن أستقبل هؤلاء الاشخاص الذين يثيرون هذه القضايا في جلسة عامة أو خاصة، وليتحدثوا بكل شيء، لكنني أؤكد أن المقصود ليس الحقيقة ولا الدفاع عن مظلومية الزهراء عليها السلام).

إن من المثير للغرابة إن (فضل الله) الذي يدعو إلى الموضوعية في البحث والطرح العلمي يجزم هنا ويقول: (إنني أعتقد)، و (لكنني أؤكد) مع أن ذلك من خفايا النفوس وبواطنها التي لا يعلمها إلا الله سبحانه، وظواهر الأمور كلها تسير في اتجاه تفاني الشيعة في سبيل معتقداتهم واحترامهم لمقدساتهم، أما كلام (فضل الله) فإنه يسير في عكس هذا الاتجاه، فهو المطالب بإبراز الدليل القاطع على صدق دعواه.

لقد أبدى الشيعة وعلى مر العصور حساسية شديدة في كل ما يمس عقائدهم ومقدساتهم، خصوصا ما يتعلق بالمعصومين عليهم السلام، حتى إن التاريخ يحدثنا عن حدوث

مجازر متعددة في بغداد لسنوات متواصلة لإصرار الشيعة على إظهار مواكب التعزية والشبيه في يوم العاشر من المحرم (١).

لقد ألهم الشيعة - حرسهم الله - وجبلوا على هذا التقديس والاحترام والحب لأهل البيت، ولولا هذا الحب وانعكاساته التي تظهر في الشعائر والطقوس الخاصة، لما بقي من الدين شيء، فهل يتصور (فضل الله) أن يلج هذا المعترك الصعب والمرقى العسير دون أن يناله كلم ويؤرقه طارق؟ (فمن قال ما لا ينبغي سمع ما لا يشتهي)، فهذا هو يتعرض لأكبر الحرمات ويمس أعز المقدرات، دون أدلة ولا منهج علمي، ثم ينتظر أن لا يعتني الشيعة ولا يكثرثون لما يقول! أو تراه كان ينتظر التحسين والتأييد والتطييب؟! (ومن زرع الشوك لا يحصد به العنبا).

د - التحريف والكذب

قال في جوابه الرابع: (ولكن بعض الناس حاولوا أن يثيروا هذه المواضيع بعيدا عن تقوى الله ليحرفوا الكلم عن مواضعه من دون تحقيق وتدقيق).

وقال في جوابه الخامس: (وأحب أن يكون تعليقي الأول على مثل هذه القضايا وما يثار حولها أن نلتفت إلى قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)، وإلى قوله أيضا: (ولا تقف

(١) الكامل في التاريخ، أحداث سنة ٤٤١ هـ، ٤٤٣ هـ.

(٤٣٥)

ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)... ولكن ماذا نفعل ويوجد حولنا أناس يصطادون في الماء العكر ويستغلون عواطف الناس وغرائزهم وإيمانهم، وحتى لو كان ذلك عن طريق الكذب والتحريف).
قال في الشريط المسجل: (وفي الواقع إن بعض الناس مولعون بأن يكذبوا علي، وبعض الناس مولعون بأن يتحدثوا بطريقة غير مسؤولة...).

وقال في الشريط المسجل:

أنا ما أثرت هذه المسألة أساساً، مسألة هنا في المسجد فيه نساء كانوا موجودين، مثقفات حكمت وانتهت، إلي (الذين) أثاروا هذه المسألة وأخذوا هذا الشريط وأخذوا يشهرون في إيران وغيرها هم الذين أساءوا، (إذا كان) في هذا إساءة؟! هم الذين أساءوا، المخابرات شو (ما هو) شغلهم؟ تستفيد من هؤلاء الناس السذج! هؤلاء الناس فيها مشايخ!! في أناس يكذبون، هذا كذب، كذاب هذا، الولاية التكوينية ما هي؟ نحن نقول، الولاية التكوينية معناها، بعض الناس يقول إن الأنبياء والأئمة مشاركين الله، مثلما الله ولي الكون فهم أولياء الكون، وقد جعلهم الله كذلك، نحن نقول اللي (الذي) الله سبحانه وتعالى، لما الله هو ولي الكون فمعناه انه الله مكفي، كفي (أمر) الكون فما فيه حاجة، أنت اجعل ولي، القاصر تجعل له ولي، ولكن عندما الله ولي! ولكنه قضية أنه هم أولياء الكون، لا مش (غير) أولياء بمعنى أنه يمكن أن يجعلهم ولكن ما فيه ضرورة، لان الله ولي الكون وهو الذي يديره فلا يحتاج لان يجعل واحداً ثانياً يدبر الكون... هذه قضية فلسفية أساساً!! ما أحد يعرفها!! ولا كذا، ولا شو اسمه هذا... هذا الطرح اللي هو موجود، ولكن بعض الناس يكذبون ويكذبون ويكذبون و (ما) يصير دائماً إحنا (نحن)، هذا فلان يحكي هيك (هكذا) وفلان تعال رد، لا مش مستعدين نرد على حدة (أحد)).

وبعد أن اعترف بأن عواطف الناس ومشاعرها في اتجاه معاكس لما قاله، فقد وجه تهمة لمخالفيه ورماهم بالكذب مع تأكيده على أن فيهم مشايخ وعلماء! بينما أبقى نفسه

في مساحة تنزهه عن المحاسبة والمؤاخذة. على أن التهمة التي نسبها لخصومه واستشهد

على أثرها بالآيتين المباركتين كزجر وملامة لهم... لربما كانت تنطلي لو كان قد قال ما

قال في مجلس خاص وبمحضر عدد محدود بحيث يمكن له التنصل منه، أما وقد ذكره في الأشرطة المسجلة فهو أمر لا يقبل التحريف والكذب، فهل يعني من كلامه إنه

لم يشكك في كسر ضلع الزهراء وإسقاط جنينها وكثرة بكائها عليها السلام؟ أم انه لم يعتبر

البحث عن تفضيل الزهراء على السيدة مريم عليهما السلام ترفا فكريا سخيفا! أم أنه لم ينكر أن المقصود من قوله تعالى: (ومن عنده علم الكتاب) هو الامام علي عليه السلام؟ فهل يعتبر نقل كلامه والبناء على نتائج ذلك الكلام اصطياذا في الماء العكر واستغلالا لمشاعر الناس؟ ثم لماذا لا يعتبر ما نسبه إلى الشهيد الصدر نوعا من تحريف الكلم عن مواضعه وعدم التدقيق في كلامه (رضوان الله عليه)؟

ومن هنا فإننا ندعو ذلك البعض الذي دافع عن (فضل الله) بتحري الدقة في اختيار الكلمات، فالقول إن (السيد محمد حسين فضل الله يدحض الشائعة) أو (رد سماحة فضل الله حول بعض الافتراءات) لا ينسجم أبدا مع الواقع والحقيقة المسلمة بأن ما نسب إليه إنما هو عين كلامه المسجل بصوته أو المدون بخطه أو المطبوع في الكتب المؤلفة باسمه أو المنشور في المجالات والصحف المشهورة من غير إنكار منه وليس شائعة أو افتراء، وكان الجدير بهؤلاء أن يقولوا: (فضل الله) يوضح ما قاله ويبين حقيقة موقفه).

كما ندعو (فضل الله) نفسه إلى ذلك، فالأكثر من عبارات: (ربما، وقد) لا يمكن أن يعتبر تغييرا في الموقف، كما أنه يكشف أحيانا عن وسيلة لتغطية الجهل، وعلى سبيل المثال، ما معنى هذه العبارة الواردة في الجواب الثالث: وربما تنقل بعض الأحاديث ان ولدها الحسن وهو طفل صغير كان ينقل إليها ما يسمعه من جده رسول الله فتكتبه)، لان الرواية إما أن تكون واردة بهذا المضمون فلا داعي لكلمة (ربما) أو أن

لا تكون واردة فوضعها يعتبر نوعا من التدليس لان هذا الأسلوب سيفتح بابا واسعا كبيرا من الافتراءات والروايات التي لا وجود لها في أي مصدر بحجة (ربما) و (لعلماء).

أما ما ذكره (فضل الله) حول الولاية التكوينية ففيه تصوير خاطئ لحجة الذاهيين إلى إثباتها حيث جعل الإثبات ملازما للقول بوجود من يشارك الله في تدبير الكون - وهو نفس الخطأ الذي وقع فيه مؤلف (مسائل عقائدية) كما أسلفنا -، كما أن من الغريب اعتباره إياها من المسائل الفلسفية التي لا يعرفها أحد!! ولكن ليس هذا مقام الحديث حولها فسنوكل البحث فيها إليك تاب لاحق بحول الله وقوته. التحريف وفقا للظروف!

ثم إن هنا نقطة هامة جدا قذف (فضل الله) خصومه بها، وهي التحريف، وكان الأولى به أن يبرأ نفسه وأتباعه منها أولا. فقد لاحظنا أنه تم تحريف كلام (فضل الله) في عدة إصدارات تابعة له أو محسوبة عليها إما ماديا أو فكريا وفقا للظروف المستجدة،

فكل ظرف يناسبه حديث خاص! ومن موارد التحريف والحذف ما يلي:

١ - التناقض الموجود في نقل خطبته في مسجد الشهيد الصدر في مدينة قم المقدسة بتاريخ ٢١ شعبان ١٤١٤ هـ حول مظلومية الزهراء بين مجلة (قضايا إسلامية) وبين (نشرة بينات). فقد نقلت نشرة (بينات) الصادرة بتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٩٧ نص خطبته بالشكل التالي: (وعندما انطلقوا كي يأخذوا عليا عليه السلام وفت عليها السلام وعانت الكثير،

وحفل التاريخ بأحاديث وروايات تنوعت من أنها ضربت وأسقط جنينها وأنها وأنه...

وروايات اختلفت عن ذلك، لكنها لا تنفي الإساءة إلى حرمتها وحرمة بيت النبوة
بالهجوم عليه والتهديد بإحراقه حتى لو كانت فاطمة عليها السلام في داخله، ولكن
الزهراء عليها السلام
بقيت شامخة قوية أصيلة رسالية).

أما مجلة (قضايا إسلامية) في عددها الأول الصادر عام ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م فقد نقلته هكذا: (وعند انطلقوا من أجل أن يأخذوا عليها السلام وقفت وعانت الكثير، وحفل

التاريخ والحديث وتظافت الروايات من أنها ضربت وأنها أسقطت وأنها... وأنها... ولكن الزهراء بقيت عليها السلام شامخة... قوية... أصيلة... رسالية) (١). فانظر الفرق بين كلمتي (تنوعت) و (تظافت)، وانظر إضافة (وروايات اختلفت عن ذلك، لكنها لا تنفي الإساءة إلى حرمتها وحرمة بيت النبوة بالهجوم عليه والتهديد بإحراقه حتى لو كانت فاطمة عليها السلام في داخله)، ولكن بعد مراجعتي مباشرة إلى الشريط

المسجل تبين لي أن النص المنقول في مجلة (قضايا إسلامية) هو النص الصحيح وأن التحريف وقع في نشرة (بينات) وفقا لمتطلبات الساعة! حيث أن (فضل الله) كان قد قال ما قال لأنه كان في مواجهة للحملة الموجهة ضده ولذلك تحدث بطريقة فيها تخفيف من طبيعة الموضوع كما صرح بذلك شخصيا! أما عندما تضعف الحملة فإنه لا

مانع من الرجوع إلى الرأي الحقيقي وتحريف كلمة سابقة أقيت في ظرف خاص لان الموانع قد ارتفعت! ومن هنا نعرف السر في قول آية الله العظمى الوحيد الخراساني في جوابه عن سؤال وجه له بهذا الخصوص، وجاء فيه:

* ما هو الحكم الشرعي فيمن يطلق هذه المقولات ثم يرجع عنها حينما يواجه باستنكار من الحوزات العلمية وجمهور المؤمنين ثم إذا هدأت الأمور عاد إلى مقولاته الأولى مدعيا أنه (لم يكن اعتذارا ولكن كان مواجهة للحملة الظالمة التي كادت أن تتحول إلى فتنة)؟

فكان مما قاله في الجواب: (ولا يكفي التراجع لدى بعض الناس فإن التوبة من كل ذنب بحسبه، فإن تابوا بما يناسب ذنوبهم وإلا فلا ريب في أنهم من الضالين المضلين، ونستجير بالله أن يكون التراجع كما في السؤال خوفا ونفاقا، (فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا)، (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون) (٢).

٢ - الحذف الواقع في نسخة الجزء الأول من كتاب (الندوة) في طبعها الثانية الصادرة في مدينة قم المقدسة عام ١٩٩٧ م، حيث تم اقتطاع ما يقرب من الصفحة من

النسخة الصادرة في بيروت من نفس العام. والمقطع المحذوف من الكتاب في النسخة المطبوعة في مدينة قم عبارة عن الآتي:

(الإجابات الموجزة: * هناك إجابات موجزة ومقتضبة وربما غير شافية على أسئلة قد يتوقع السائلون الإضافة فيها أو المزيد من التفصيل، كيف تعالجون مثل هذا الخلل؟

(فأجاب): من الممكن أن تكون الإفاضة في الجواب - في بعض الحالات - مثيرة

(١) راجع الملحق رقم ٢٣ و ٢٤.

(٢) راجع الملحق رقم ١٢.

لبعض الحساسيات الاجتماعية التي لا مصلحة في إثارتها، وربما تأتي الفرصة مرة ثانية للدخول في التفاصيل في ظروف أخرى، أو لمبادرة السائل للسؤال من جديد بشكل خاص.

الأسئلة الاستدرجية: * هناك أسئلة يمكن أن أصطلح عليها ب (الاستدرجية) يبدو الغرض منها الحصول على ما يمكن أن يسميه الآخرون ب (الاشكالات)، كيف تتعاملون مع هذا اللون من الأسئلة؟ (فأجاب): إنني أحاول إبعاد أجواء الإجابة عن (مؤامرة) الاستدراج بالتأكيد على الفكرة في إطارها المعقول (١). وكذلك تم تحريف

وحذف مقطع في الطبعة الثانية، حيث حذفت عبارة (أطلقتكم شعار لا مقدسات في الحوار) وتم استبدال عنوان السؤال من (لا مقدسات في الحوار) إلى (آفاق الحوار) (٢).

ولا يخفى السر في حذف هذه المقاطع بالذات، فهي تكشف عن أنه يخفي حقيقة آرائه

ويذكرها بشكل خاص لمن يزوره شخصيا ويختلي به، باعتبار إثارتها للحساسيات الاجتماعية! ولذا يطرح الفكرة حاليا ضمن إطارها المعقول! وهذا ما يتنافى مع ما تبجح به وفي أكثر من مناسبة من أنه يطرح آراءه ولا يخشى شيئا وإن صدمت أفكاره الذهنية العامة. ولا أدري بعد كل هذا التحريف والتلاعب في كلمات (فضل الله) هل يقبل تبريره بأن صاحب المطبعة التي يملكها هو شخصيا دس في تفسيره رواية الطبري التي جاء فيها أن الآية (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام؟!!

ه - تنفيذ مخطط المخابرات الاستكبارية

قال في جوابه الثاني: (إنني أخشى أن يكون وراء هذه الحملة أجهزة مخابراتية تعمل على إرباك الواقع الإسلامي لا سيما في الظروف الحاضرة التي يخوض فيها المسلمون المعركة الصعبة ضد الاستكبار الأمريكي ونخوض فيها في لبنان المعركة ضد إسرائيل).

وقال في جوابه الخامس: (لم أكن أحب الإجابة على مثل هذه المسألة، ولكنني أشعر - ونحن في ساحة المعركة مع الاستكبار العالمي وإسرائيل - أن هناك خطأ مخابراتيا يتحرك من خلال أجهزة المخابرات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى أن بعض الصحف اللبنانية تقوم بحملة من أجل إرباك الحالة الإسلامية وتشويش الجو الإسلامي وتعقيد أوضاعه، من خلال ما تبثه من كلمات بين المسلمين حتى تبعدهم عن قضاياهم الأساسية بما تروجه من القيل والقال. ومن الواضح أن الهم العالمي لابعاد المسلمين عن

قضاياهم التي تتعلق بمصيرهم وأهدافهم امتد إلى أكثر من بلد من البلدان الإسلامية

وخاصة في لبنان وفي بعض المواضع من الجمهورية الاسلامية... لان مثل هؤلاء يريدون أن يربكوا الساحة الاسلامية بكل أكاذيبهم وأضاليلهم وأنا لا أستطيع أن أثق

-
- (١) الندوة: ج ١، ص ١١ ط دار الملاك في بيروت، وص ١٤ ط قم. وراجع الملحق رقم ٢٥ و ٢٦.
(٢) الندوة: ج ١، ص ٨ ط بيروت، وص ١٢ ط قم.

بأنهم لا يخضعون لأجواء المخابرات المركزية الأمريكية وغير الأمريكية، ولا أجزم بذلك، ولكن هذا هو أسلوب المخابرات، وأنتم تعرفون أسلوب هذه المجلة (الشراع المخابراتية) والتي تحاول خلق الفتن والشقاق بين الشيعة).

وقال في الشريط المسجل: (أنا ما أثرت هذه المسألة أساسا، مسألة هنا في المسجد فيه نساء كانوا موجودين، مثقفات حكمت وانتهدت، اللي (الذين) أثاروا هذه المسألة وأخذوا هذا الشريط وأخذوا يشهرون في إيران وغيرها هم الذين أساءوا، (إذا كان) في هذا إساءة؟! هم الذين أساءوا، المخابرات شو (ما هو) شغلهم؟ تستفيد من هؤلاء الناس السذج! هؤلاء الناس فيها مشايخ!!... لكن أنا المسألة إنه في الواقع جاي أشوف فيه تخلف موجود في الذهنيات عندنا، وجاي أشوف فيه نوع من أنواع المخابرات عم تدخل (آخذة في الدخول) علينا من خلال أمثال هؤلاء الأشخاص).

وقال في الشريط المسجل: (في الواقع إن بعض الناس مولعون بأن يكذبوا علي، وبعض الناس مولعون بأن يتحدثوا بطريقة غير مسؤولة، وأنا لا أستطيع أن أفسر ذلك - هذا اللاحاح - إلا بوجود علاقات لمثل هؤلاء الأشخاص بالمخابرات، لأنه إذا كان هؤلاء الأشخاص جادين في هذا، أولا: ما هي المصلحة في إرباك الحالة الإسلامية بهذه الأمور؟ ثانيا: إذا كانوا صادقين في إخلاصهم للزهراء فعليهم أن يأتوا ويناقشوا لأنني أنا كما عودتكم أتحدث في الهواء الطلق، الان يذاع بالإذاعة رأسا وأجيب عن كل سؤال، كما إنني أنا أستقبل أي إنسان في بيتي ليناقشني في كل شيء، ولذلك بعض الناس يحاولون أن يستغفلوا بعض الطيبين ويثيروا هذا).

وقال في العدد ١٨ من نشرة (فكر وثقافة) وبتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٩٦: (إنها قصة صغيرة وفي مجلس خاص قام أحدهم بنشره، ولست أنا الذي أثرته ولا نشرته ولا شجعته، ولكن هناك حملة تمتد من قم إلى الشام إلى... هذا ليس طبيعيا أبدا، لماذا الشخص الذي يتحدث لم يأت ويسألني، أنا أقول لكم بأنني مستعد أن أستقبل هؤلاء الأشخاص الذين يثيرون هذه القضايا في جلسة عامة أو خاصة، وليتحدثوا بكل شيء، لكنني أؤكد أن المقصود ليس الحقيقة ولا الدفاع عن مظلومية الزهراء عليها السلام، بل المقصود

من هذه الإثارات هو محاربة من يقف في وجه الاستكبار العالمي وفي وجه إسرائيل وفي وجه أمريكا، وأنا أتحمل مسؤولية ما أقول لأنني أعرف خطوط المخابرات، وكيف

تتحرك فقد عايشتها منذ ثلاثين سنة...).

وقال في العدد ٢٦ من نشرة (بينات) الصادرة بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٩٧: (... إنهم - وللأسف - يشغلون الساحة بأمر هامشية ليست من قلب الواقع الإسلامي، وبذلك يخدمون المخابرات الدولية التي تكيد للإسلام والمسلمين من حيث لا يشعرون، وأنا لا أتهم أحد بذلك ولكنني أقول قد نخدم المخابرات مجانا من خلال

بعض العقد النفسية).

(٤٤٠)

ولنا عدة ملاحظات على هذا الكلام:

أولاً: أول ما يلفت النظر في هذه التهمة إنه لم يعط فيها حداً فاصلاً، فهو يتكلم عنها بأسلوب متردد كمن (يقدم رجلاً ويؤخر أخرى)، فهو يقول: (إنني أخشى)، و (لكنني أشعر)، (وأنا لا أستطيع أن أثق... ولا أجزم بذلك)، وإذا كان الأمر بذلك فلماذا تثار مثل هذه التهمة التي تشوش سمعة كل من يعارضه ويخالفه وتضعه في دائرة المخابرات الأمريكية وغيرها؟! ألا ينطبق قول الله تعالى (إن بعض الظن إثم) على هذه التهمة حيث أنه يتحدث عنها من غير علم ويقين كما هي صريح عباراته؟ نعم في نشرة (فكر وثقافة) صرح بأن هدف خصومه من هذه الإثارات هو (محاربة من يقف في وجه الاستكبار العالمي وفي وجه إسرائيل وفي وجه أمريكا)، ثم أضاف (وأنا أتحمّل مسؤولية ما أقول لأنني أعرف خطوط المخابرات، وكيف تتحرك)، وهذا أمر

يوكل حسابه عليه يوم القيامة حيث لا تخفى على الله خافية، وليعد لذلك جواباً. وبعد هذا، فأين هي تقوى الله التي يدعو إليها؟! وأين هي حدود الله التي يتكلم عنها وقد اتهم خصومه بالكذب والغوغائية والفسق وعدم الغيرة على الدين وأخيراً العمالة وتنفيذ مخطط المخابرات الاستكبارية؟! وخلاصة الأمر إنه ارتكب خطأً عظيماً يمس عقيدة التشيع، فواجهته روح التشيع وحسه العالي من أصحاب الغيرة والتقوى حتى ممن كان يعتبر سابقاً من المعجبين به. وأين ذلك من المخططات التي يتحدث عنها؟! ثانياً: عدم التمييز بين معارضيّه، فهو يخلط بين الذين وقفوا دفاعاً عن دينهم ومعتقداتهم وبين بعض الصحف اللبنانية التي لا شغل لها سوى إثارة الفتن والطعن في العلماء والسعي لإثارة الاختلاف بين المسلمين كمجلة الشراع، وعندما يتحدث عن

\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$\$

معارضيّه عموماً يصفهم بعبارات شاملة لا تفرق بين المؤمن وغيره، وكان خيراً له أن يفترض أن معارضيّه كانت لهم نوايا سليمة وقاموا بهذا العمل عن وعي ودراية، وعلى أقل تقدير كان المفروض أن يسمح لهم بهذا الاجتهاد كما سمح لنفسه بذلك. ثالثاً: حاول (فضل الله) إلقاء المسؤولية على الآخرين في الإساءة إلى الزهراء عليها السلام

عبر تشهيرهم بكلامه في مغالطة مضحكة وهروب فاشل من تبعات ما بدر منه، وهو في هذا قريب ممن يقول: إن سب النبي صلى الله عليه وآله وإهانة شخصه الكريم تقع على عاتق الذين شهروا بسلمان رشدي وكتابه وجعلوا من قضيته قضية عالمية بعد أن كانت قضية مجهولة ومحدودة.

رابعاً: دعا (فضل الله) إلى الحضور عنده لمناقشته حول آرائه، وهو في ذلك يذكرنا بقصة من اعتدى على آخر الشتم والضرب في الملا ثم دعاه إلى بيته خلف الأبواب

المغلقة ليعتذر عما بدر منه، مع فارق آخر وهو أن (فضل الله) ما زال يصبر على رأيه بعد مراسلات عديدة مع علماء ومحققين وبعد استفتاءات لمراجع تقليد وبعد حوارات متعددة وبعد كل الاعتراضات والاحتجاجات من الجماهير والشخصيات، فهل يريد

(فضل الله) عبر دعوته للحضور عنده أن يتحاور بالاسلوب العلمي ويعلن تراجعته عن آرائه المنحرفة أم ليحجم من مستوى الاعتراض عليه؟ أما إذا كان مستعدا للحوار العلني وفق مبدأ تكافؤ الفرص فإن العشرات من العلماء والفضلاء مستعدون للحوار لاظهار مدى زيف مدعياته وتهافتها وبيان المستوى العلمي الحقيقي لقائلها، وحينها سيسقط كل

ما يبديه إذ سيزاح الستار عن الحقيقة، (وعند الرهان تعرف السوابق).

خامسا: عرض (فضل الله) نفسه وكأنه الوحيد الذي يحركه الحرص على مسألة الصراع مع الاستكبار العالمي وإسرائيل والايحاء بأن خصومه غير مهتمين بذلك، في محاولة فاشلة للتهرب من تبعات ما قام به وبادر إليه في حديثه، لانه إن كان حريصا بالفعل على قضية استمرارية الصراع فلماذا بادر إلى طرح مثل هذا الموضوع الحساس الذي كان من الطبيعي أن يخلق كل هذه التبعات؟ وإن كانت المسؤولية في إرباك الواقع

الاسلامي وإشغال المجتمع بمثل هذه القضية في مثل هذه الظروف العصبية تتوجه إلى أحد فهي متوجهة إلى شخصه أولا، أما السكوت أمام البدعة في الدين وأمام الضلالات التي يطرحها مع الخوف من تأيرها - وكما حدث بالفعل مع بعض المخدوعين - فهو أمر لم يكن ممكنا، هذا كله مع تحفظنا الشديد على الصورة غير الواقعية التي يحاول (فضل الله) خلقها عن دوره في مواجهة الاستكبار، ولا يسع المجال حاليا للخوض في ذلك، ولعل الايام كفيلة بالكشف عن واقع الامر. إن الامام الخميني (رضوان الله تعالى عليه) عندما أصدر فتواه بارتداد سلمان رشدي ووجوب قتله، وكذلك تلك الفتاة التي تجاسرت على الزهراء عليها السلام لم يعتبر ذلك

متنافيا مع مسألة الصراع ضد الاستكبار، بل اعتبره محور الصراع مع الكفر. يقول الامام الخميني (رضوان الله عليه): (إن حربنا اليوم حرب عقائدية وهي لا تعرف الجغرافيا والحدود) (١)، ولذا فإن أهمية الجهاد تبرز لانها في خدمة العقائد الاسلامية الحقة ووسيلة لانتشارها وتطبيقها. ثم ماذا يقول (فضل الله) عن خيرة شباب المقاومة الاسلامية في وجه الاحتلال الاسرائيلي حينما تحرك لمنعهم عن المسيرة التي انطلقت لزيارة السيدة زينب عليها السلام مشيا بمناسبة يوم الاربعين قبل عدة أعوام، وقد قال في الشريط

المسجل مبينا لسبب موقفه منهم: (لا بد أن بعضكم سمع تعليقي في أجوبة عن الاسئلة يوم الجمعة في أجوبة الاخوات حول المسيرة التي ذهبت إلى السيدة زينب، مثلما في العراق يروحون من المدن العراقية مشيا إلى قبر الحسين عليه السلام، مثلما حج الامام الحسن

إلى بيت الله الحرام ماشيا خمسا وعشرين سنة مثلا، فكيف إنه تعارض هذا

الشيء؟... وأنا قلت للاخوات: هيك عادات بتصير (لا يصح أن تقع)! في الان من عادات من تقاليد عاشوراء في إيران التي صارت أخيرا (مسيرة الكلاب)! كيف يعني؟

(١) صحيفة نور: ج ٢٠، ص ٢٣٦.

جماعة بدهم (يريدون) يحزنوا على الحسين، بأي طريقة؟ بيزحفوا زحف الكلاب حتى يوصلوا إلى مقام الامام الرضا وينبحوا نباح الكلاب!! والله حزنا على الامام الحسين! كثير منيحة (جيدة) هذا! ها الجماعة بكرة بيعجبهم أن ينهقوا نهق الحمير حزنا على الحسين أو ما أشبه ذلك، وبكرة هم يصير عندنا جماعة بدهم يعملوا مسيرة للست خولة ومسيرة للنبي ايل ومسيرة للنبي شيث، شو بيخلصها (إلى أين تنتهي) هذه؟! . فهل إنهم قاموا بذلك تنفيذًا لمخطط المخابرات المركزية الامريكية بحيث استدعى منه هذا الموقف؟ ولماذا لم نسمع من (فضل الله) كلمة إدانة لابناء الامام الخميني المخلصين

(السيج) حينما عادوا من الاسر وتوجهوا إلى ضريحه زحفا وهم يبكون حزنا وشوقا حيث عرض في تلفزيون الجمهورية الاسلامية واعتبر ذلك من مظاهر إخلاص (السيج) لقائدهم؟! ولما ذا لم يستنكر على المئات بل الالوف الذين قدموا إلى تشييع الامام الخميني (قدس سره) ومرقده من مختلف المدن الايران في مسيرات متعددة مشيا على الاقدام، هذه المسيرات التي حظيت بالاستحسان لما تعبر عن الوفاء والحب والاخلاص للشخص والخط؟ فلماذا لا يكون الامر كذلك مع زينب بنت أمير المؤمنين عليه السلام التي

حفظت نهضة الحسين عليه السلام وذاقت ذل الاسر من أجل دين جدها رسول الله صلى الله عليه وآله؟ أم إنه يعتبر أن الامام الخميني (رضوان الله عليه) يستحق من إظهار الاخلاص والمحبة أكثر

مما تستحقه زينب عليها السلام؟

ولنا همسة صغيرة لمؤلف (هوامش نقدية) حين ادعى أن كتاب (مأساة الزهراء) للسيد جعفر مرتضى مشبع بالشتائم، ولم يستطع بعد أن أجهد نفسه في البحث إلا أن يأتي بمورد واحد وهو استخدامه لكلمة (الحاقدين والموتورين)، وهي قد جاءت في سياق انتقاده لما نسب إلى كتاب الاسناد من أن فاطمة الزهراء عليها السلام أسقطت المحسن عليه السلام

لفرط جزعها، ولكنه تناسى ما في كلام صاحبه من تشبيه من يخالفهم بألفاظ نجس عن ذكرها! ولا ننسى أن نذكر مؤلف الهوامش بما وجهه للعلامة السيد جعفر مرتضى من تهم رخيصة يجعل شأنه عنها كالتزوير والتدليس والافتراء والدهاء وأن تأليف كتابه (مأساة الزهراء) كان لتصفية الحسابات ولدخول (فضل الله) في المرجعية (١). ثم لنفترض أن (فضل الله) مهتم بما يعبر عنه بالقضايا الكبيرة، فهل أن هذا يسمح له أن يتعرض للقضايا الصغيرة - حسب زعمه - وبشكل يثير حفيظة حتى التقليديين ويخلق مشكلة داخلية كبيرة في صميم المجتمع الشيعي وتشمل كل أرجائه، فيكون في أحسن الاحوال كمن (يبنى قصرا ويهدم مصرا).

ولماذا تكون الاجابة عن الانحرافات والدفاع عن العقيدة الحققة (خيانة للامة لانها
تتسبب في إثارة الفتنة لا سيما في الاوضاع التي تعيش فيها الامة أخطر أزماتها)
ولا يكون إثارة الانحرافات والاصرار على الباطل فيها مصداقا لذلك!؟

(١) راجع هوامش نقدية: ص ٤٥ ، ٦١ ، ٨١ ، ٨٥.

و - الجهل:

قال في جوابه الثاني: (وليس لي من كلمة في التعليق على كل أنواع الاثارة التي استهدفتني ظلما وعدوانا إلا أن أقول ما قاله جدنا رسول الله صلى الله عليه وآله:

(اللهم اغفر لقومي

فإنهم لا يعلمون).

قال في الشريط المسجل: (لكن أنا المسألة إنه في الواقع جاي أشوف فيه تخلف موجود في الذهنيات عندنا، وجاي أشوف فيه نوع من أنواع المخابرات عم تدخل (أخذة

في الدخول) علينا من خلال أمثال هؤلاء الاشخاص).

وقال أيضا في الشريط المسجل: (وقد يقول إنسان لماذا إثارة هذه القضايا مثلا؟ لولا

هالناس (هؤلاء الناس) الذين يصطادون في الماء العكر ويستغلون أيام وفاة الزهراء

وولادة الزهراء في مخاطبة غرائز الناس وعواطف الناس وإيمان الناس ما أحد (لم

يكن أحد) يسمع فيها (بها) لأنها ليست من الامور التي تشكل عمقا وأهمية لنا).

وقال في الشريط المسجل: (وأنا ليست القضية من المهمات التي تهمني سواء قال

القائلون إن ضلعها كسر أو لم يقل القائلون ذلك، هذا لا يمثل بالنسبة لي أية سلبية أو

أية إيجابية، هي قضية تاريخية تحدثت عنها في دائرة ضيقة خاصة، ولم أتحدث عنها

في الهواء الطلق، ولكن الذين يصطادون في الماء العكر حاولوا أن يجعلوا منها قضية

للتشهير وإثارة الغوغاء ولاثارة السذج البسطاء من الناس بطريقة وبأخرى).

سؤال: يستغرب الكثيرون ممن يؤيدونكم ويدافعون عنكم إصراركم على عدم الرد

على الذين يثيرون الحملات الشعواء ضد نهجكم الرسالي، ويتساءلون عن سبب هذا

الصمت من قبلكم، فلماذا؟

الجواب في العدد ٤٠ من نشرة (بينات) الصادرة بتاريخ ٤ / ٧ / ١٩٩٧: (إن الله

تعالى

يقول: (لقد كان لكم رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر

وذكر الله كثيرا) (الاحزاب / ٢١) ولقد كانوا يتهمون رسول الله صلى الله عليه وآله

ونحن تراب

أقدامه بأنه شاعر وساحر وكاهن ومجنون، وأنا ما جاءهم به (أساطير الاولين اكتبها

فهي تملئ عليه بكرة وأصيلا) (الفرقان / ٥) وكان يقول: (اللهم اغفر لقومي فإنهم لا

يعلمون)، وأنا أقول تمثلا برسول الله: (اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون). إن لنا

عملا كبيرا في تقوية موقف الاسلام في ساحة الصراع، وإن لنا عملا كبيرا في مواجهة

الاستكبار والصهيونية، وإن لنا هدفا كبيرا في إصلاح واقعنا وإخراجه من التخلف إلى

الوعي. إن المعركة ليست بيننا وبين هؤلاء، هي معركة بين الوعي والتخلف، بين

الاسلام الاصيل وبين المتخلفين فكريا وعمليا. إنني لا أملك وقتا لارد على أحد...).

وهكذا نشاهد أن (فضل الله) يحاول أن يصور مخالفيه في الرأي بأنهم أناس استغلايون يستفيدون من سذاجة الناس واتباعهم للعواطف في الطعن فيمن يخالفهم الرأي، كما أنه وصفهم بالجهل والتخلف.

غير أن الحقيقة الواضحة قد كشفت لنا عن صدر الجهل ومن الذي يستخدم العبارات الفضفاضة والمغالطات الصارخة للتغطية على جهله، كما كشفت أيضا عن مدى وعي الجماهير وحسها العالي في التعاطف مع القضايا التي تمس أساس عقيدتهم وتاريخهم. (وعاد الرمي على النزعة).

ومن الغريب بمكان أن (فضل الله) اعتبر المدافعين عن أهل البيت عليهم السلام ومقامهم

وظلامتهم من الظالمين له، ولم يعتبر نفسه من الظالمين لأهل البيت عليهم السلام فيما قاله.

أليس من الظلم للزهراء عليها السلام اعتبار البحث في تفضيلها على السيدة مريم عليها السلام ترفا

فكريا سخيفا! ألا يعتبر التشكيك في كسر ضلع الزهراء وإسقاط جنينها وضربها تعديا على ظلامة الزهراء وحقائق التاريخ؟ ألم يكن إنكاره لبعض فضائل المعصومين عليهم السلام

ولكونهم وسائط إلى الله تجاوزا على مقام أهل البيت عليهم السلام؟ لماذا لم يعتبر حديثه عن

الزهراء عليها السلام بأنها كانت تلتقي بالرجال في الازمة وغير الازمة وتحدث إليهم بشكل

طبيعي، عدوانا على الحقيقة؟ وهل ينفذ بعد كل هذا الظلم أن يتشبث بكلمة (جدنا) أو (جدتنا)؟!

ثم إن (فضل الله) بعد أن أبدى جهلا واضحا بمصادر الاخبار وأسانيدها وكيفية الاستدلال، وبعد أن اعتبر أن هناك أحاديث كثيرة تتحدث عن بيت الاحزان! وبعد أن شكك في إسقاط الجنين الشهيد محسن عليه السلام لعدم عثوره على رواية واحدة (١) وبعد

أن اعتبر الخلاف في كسر ضلع الزهراء عليها السلام وإسقاط جنينها كالخلاف في سنة ولادتها!

وبعد أن قال إن مصحف فاطمة هو ما كان عند الزهراء عليها السلام من جريدة، وهو ما طلبت

من خادمتها البحث عنها! وبعد أن قال إن المراد من أبي عبيدة في رواية مصحف فاطمة هو المدائني وأن المراد من ابن سنان في رواية البحار هو محمد بن سنان! وبعد أن تحدث في كثير مما لا يعلم عنه شيئا - وليس هنا مجال الاستقصاء - جاء بعد ذلك

ليعرض بخصومه قائلا: اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون، وكأنه هو رسول الله! وكان خصومه جهلة قريش وعتاة العرب! وليسوا مراجع الدين وعلماء وطلاب

الحوزات العلمية ومن أيدهم من المؤمنين.

(١) والاحكام المستعجلة التي يطلقها (فضل الله) مع عدم تتبعه للروايات لم توقعه في مزلق في مثل هذه القضايا وحسب بل تعدتها إلى مقام الفتوى في المسائل الفقهية، فقد وجه له البعض السؤال التالي: نقرأ في الكتب الفقهية أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد، فهل ترون هذا الرأي، وفي حال كون الدليل عليه معتبرا فما تعليل هذا الحكم؟

فأجاب: (الظاهر أن الملحوظ في صلاة المرأة في بيتها جانب الستر، وهذا ما جاء به الحديث المروي من كتاب

من لا يحضره الفقيه بإسناده عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: (صلاة المرأة في مخدعها

أفضل من صلاتها في بيتها، وصلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في الدار). ولم أجد نص الحديث المذكور في

كتب الحديث إلا بسند ضعيف، فقد ورد عن الصادق عليه السلام: (خير مساجد نسائكم البيوت)، وربما يستفاد من

بعض الاحاديث الضعيفة مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: (صلاة المرأة وحدها في بيتها كفضل صلاتها في

الجمع خمسا وعشرين درجة)، أن الله يعطيها ثواب ذلك رعاية لها، ولكن هذا الموضوع - لو ثبت - ليس على

إطلاقه، فإن صلاة المرأة في المسجد جماعة للحصول على الحالة الروحية في مجالس الدعاء أو للاستمتاع للوعظ

أو الارشاد مما لا يتسنى لها في البيت، هو أفضل من صلاتها في البيت، بل قد يكون متعينا عليها في بعض الحالات، لان المرأة تحتاج إلى الانتفاع بالاجواء الروحية والثقافية في المسجد كما يحتاجه الرجل مع رعاية جانب

الستر، وقد كان النساء يصلين الجماعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله في المسجد كما تحدثت به كتب السيرة). (راجع

المسائل الفقهية: ج ٢، ص ١٢١). ولكن عدم اطلاعه الكافي على نفس الروايات الموجودة في كتاب الصلاة

جعلته يفتي بعدم وجود ما يدل على استحباب صلاة المرأة في بيتها، فقد روى الشيخ الطوسي بإسناده عن محمد

بن علي بن محبوب، عن يعقوب بن يزيد، عن أبي همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: (إذا صلت المرأة في

المسجد مع الامام يوم الجمعة الجمعة ركعتين فقد نقصت صلاتها، وإن صلت في المسجد أربعا نقصت صلاتها،

لتصل في بيتها أربعا أفضل). (تهذيب الاحكام: ج ٣، ص ٢٤١، ح ٢٦، عنه الوسائل: ج ٥، ص ٣٧، الباب ٢٢

من أبواب صلاة الجمعة). ورواة السند من الثقة، وطريق الشيخ إلى محمد بن علي بن محبوب وإن كان ضعيفا

في المشيخة ولكنه صحيح في الفهرست، فالرواية بناء على ذلك معتبرة سندا، وواضحة دلالة. (راجع معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٨، والفهرست: ص ٣٠٨).

وهكذا يظهر معنى الفقاهة وأنها ليست الاعتماد علي ملاحظة ما أورده العلماء السابقون كصاحب الوسائل
من روايات ضمن أبواب معينة فقط كباب استحباب صلاة المرأة في بيتها بل تعني التبع والاستقراء الكامل لكل
الأبواب الفقهية سواء المذكورة في نفس الكتاب ككتاب الصلاة أم لا، أما بقية الوجوه الضعيفة التي استدل
بها (فضل الله) فليس هنا مجال الرد عليها.

عندما يتحدث الجاهل بأسلوب العالم
وإذا كان البعض يغض الطرف عن الجهل في مثل هذه المسائل، باعتبار أن
مجهولات الانسان أكثر من معلوماته فإن ما يدعو إلى الدهشة أن يتكلم الجاهل
بالشيء

بأسلوب العالم به، ف (فضل الله) كان يلقي الكلام على عواهنه، ويجيب في المسائل
التي يجهلها بالاحتمالات، ولم يجب بأنني لا أعلم أو سأجيبكم بعد التحقيق في
المسألة أو اسألوا المتخصصين في هذه القضية وغير ذلك من الاجوبة التي أمرت بها
الايات والروايات التي ذأب علماؤنا الكبار على الاجابة بها.
فقد نقل العلامة المجلسي في كتاب العلم من البحار أخبارا مستفيضة تؤكد على أن لا
يجيب العالم إلا بما يعلم، فإن سئل عما لا يعلم توقف وأجاب بعدم العلم، ونذكر
هنا جانبا من تلك الروايات:

١ - روى الصدوق في أماليه عن زرارة بن أعين قال: (سألت أبا جعفر الباقر عليه
السلام:

ما حق الله على العباد، قال: أن يقولوا ما يعلمون، ويقفوا عندما لا يعلمون).

٢ - وروى الصدوق أيضا في أماليه عن إسحاق بن عبد الله، عن أبي عبد الله
الصادق عليه السلام قال: (إن الله تبارك وتعالى عير عبادة بآيتين من كتابه: أن لا يقولوا
حتى

يعلموا، ولا يردوا ما لم يعلموا، قال الله عز وجل: (ألم يؤخذ عليهم ميثاق
الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق)، وقال: (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه
ولما يأتيهم تأويله).

٣ - روى البرقي في المحاسن عن ابن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
(إياك

وخلصتين مهلكتين: أن تفتي الناس برأيك، أو تقول ما لا تعلم).

٤ - وفي المحاسن أيضا عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (إذا سئل

الرجل منكم عما لا يعلم فليقل لا أدري ولا يقل الله أعلم فيوقع في قلب صاحبه شكاً، وإذا قال المسئول: لا أدري فلا يتهمه السائل) (١).
كيف وجد الاختلاف؟

ولو أن (فضل الله) امتثل لاحاديث أهل البيت عليهم السلام ووصاياهم لما حدثت كل هذه

الضجة، ولكنه بجوابه عن كل ما سئل حتى فيما لا يعلمه أوجد هذا الاختلاف والشقاق، وإن موقفه هذا يذكرنا بقول أمير المؤمنين عليه السلام - كما يرويه الكراجكي - : (لو

سكت من لا يعلم سقط الاختلاف) (٢). وللعلم فقد وجه له بعض المحققين الاجلاء منذ فترة طويلة نصيحة مخلصه لعدم الخوض في الحديث عن المسائل التاريخية، لان ذلك خارج مجال اختصاصه ولكنه لم يصغ لنصيحته فكانت هذه الفتنة، وكان بإمكانه أن يجنب المؤمنين من تبعاتها لو ركن إلى الصمت والتزم بنصيحة المتضلع المشفق. تذكير بموعظة لامير المؤمنين عليه السلام: ونحن بدورنا نذكره ثانية بما رواه الشيخ الصدوق في كتابه المواعظ عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لابنه محمد الحنفية:

(وما خلق الله عز وجل شيئاً أحسن من الكلام ولا أقبح منه، بالكلام ابيضت الوجوه، وبالكلام اسودت الوجوه. واعلم أن الكلام في وثاقتك ما لم تتكلم به فإذا تكلمت به صرت في وثاقه، فاخزن لسانك كما تخزن ذهبك وورقك فإن اللسان كلب عقور فإن أنت خلितه عقور، ورب كلمة سلبت نعمة، من سيب عذاره قاده إلى كرهية وفضيحة، ثم لم يخلص من وهده إلا على مقت من الله عز وجل وذم من الناس. قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه، ومن استقبل وجوه الاراء عرف مواقع الخطأ، من تورط في الامور غير ناظر في العواقب قد تعرض مقطعات النوائب، والتدبير قبل العوامل يؤمنك من الندم، والعاقل من وعظه التجارب، وفي التجارب علم مستأنف، وفي تقلب الاحوال تعرف جواهر الرجال، الايام تهتك لك عن السرائر الكامنة، فافهم وصيتي هذه ولا تذهبن عنك صفحا فإن خير القول ما نفع) (٣).
أسلوب خاص لتغطية الجهل!

ومادام قد بلغ الامر بنا إلى هذه النقطة فمن المناسب الاشارة أن ل (فضل الله) أسلوبه الخاص في التستر على جهله، فهو يسعى دوماً أن يوحى إلى مقابله سعة علمه، ولا يعترف بجهله إلا عندما تضيق به السبل ويحصر في زاوية حرجة، أما عندما يجد مهرباً مناسباً فإنه يذكر جواباً لا يمكن القول بأنه صحيح ولا باطل لانه لا يتضمن سوى طرح الاحتمالات والاقوال!

-
- (١) بحار الانوار: ج ٢، باب ١٦، ص ١١١ فما بعد.
(٢) كنز الفوائد: ج ١، ص ٣١٩.
(٣) المواعظ: ص ٧٠.

وهكذا يعتمد أسلوب (فضل الله) على أمور عديدة أهمها:

١ - إثارة الاحتمالات:

فإننا نلاحظ أنه يكثر المبادرة إلى استخدام كلمة (ربما) و (لعل) وأمثالها من الكلمات سواء في رده على الاسئلة التي يجهل إجابتها أو للتهرب من إبداء رأيه الصريح، وهي كلمات لا تتطلب جهدا ولا دليلا من قائلها، فإن تبين موافقتها للواقع أخذ يقول بأني قد ذكرت الجواب، (ورب رمية من غير رام)! وإن أخطأته تذرع بأني عرضته على سبيل الاحتمال ولم أجزم بالامر! ولو أراد الانسان أن يستقرئ استخدام تلك الكلمات لوجد أنه قلما يخلو خطاب ل (فضل الله) منها، وإليك بعض الامثلة على ذلك.

أ - السؤال ١١٤٤ في مجلة الموسم العدد ٢١: ما هي الاحاديث القدسية؟

الجواب: (الاحاديث القدسية لعلها هي الاحاديث تمثل ما كان ينزل على الانبياء السابقين، ونقل عن النبي وعن الائمة، الظاهر هكذا).

ب - السؤال ٩١٠ في مجلة الموسم: ما هي الفتنة التي حصلت حول خلق القرآن... وما معنى خلق القرآن؟

الجواب: (... بعض الناس وهذا أيضا يقوله الشيعة الامامية وربما المعتزلة أن القرآن مخلوق...).

ج - السؤال ١١٦٠ في مجلة الموسم: يقال أن أرض كربلاء أفضل من أرض مكة، والسجدة على التربة الحسينية أفضل من السجدة على أرض الحرم، هل هذا صحيح؟ الجواب: (هذا لم يثبت بشكل قطعي، ربما روايات مرسله...).

د - سؤال في الجزء الثاني من الندوة طبعة قم ص ٣٢٠: ذكر الاسراء في الكتاب الكريم ولم يذكر المعراج، فما هو السبب؟

الجواب: ربما يفسر بعض المفسرين قوله تعالى (ثم دنى فتدلى * فكان قارب قوسين أو أدنى) بأنها تتحدث عن المعراج).

٢ - حشو الكلام:

كما أن هناك العديد من أحاديث (فضل الله) التي لا يخرج السائل منها بأي فائدة ومحصل، وكل ما استفاده من الجواب هو تكرار بعض العبارات الغامضة وغير المفهومة، وفي أحسن الاحوال يكون الجواب مجرد حشو كلام وبعيدا كل البعد عن مطلوب السؤال، ومن أمثلة ذلك:

أ - السؤال ٩٣٨ في مجلة الموسم: هل لكم أن توضحوا لنا شيئا عن قصة الاكل والمأكل في يوم القيامة...؟

الجواب: (الفلاسفة في قصة الاكل والمأكل تحدثوا كثيرا بتحليلات! لكن في الواقع نحن في غنى عن هذا!...، فالله يعرف كيف يعيد الخلق، وهذه القضية ليست بمشكلة

بالنسبة إلى الله، وإن كانت مشكلة بالنسبة إلى الفلاسفة، فنحن عندما نعرف قدرة الله في البداية نعرف قدرته في النهاية، وكما لا نعرف كيف صنع الله الخلق في البداية فنحن أيضا لا نعرف كيف يصنع الخلق من جديد في النهاية، فنحن نوكل إلى الله علم ما لا طريق لنا إلى علمه! وليس من الضروري الكثير من التفلسف في هذا المجال!).
ب - السؤال ٥٠٨ في مجلة الموسم: إن عقاب الطفل متى تجب الكفارة فيه؟
الجواب: إذا زاد عن الحد بحيث أن الانسان يضرب الطفل حتى تحمر يده...).

السؤال ٥٠٩: ما هي الكفارة؟
الجواب: (تختلف حسب الاشياء، يعني إذا احمرت يده بمقدار أو أكثر لها كفارات معينة، وهذه ليست مشكلة بالنسبة للاهل حيث يمكن مقدار الكفارة يصرف عليه).
السؤال ٥١١: قد ذكرت بالامس أن ضرب الاطفال يترتب عليه دفع كفارة، كم هي تلك الكفارة؟

الجواب: (الواقع أنه ليس عندي مصدر الان باعتبار أنه يكون محتاج معرفة، هم غالبا يقدرونها بالثمن السابق، يعني بالعملة السابقة، ولذا القضية يراد لها تحديد (١). وهكذا نلاحظ أن (فضل الله) لم يجب في البداية عن مطلوب السائل، وتحدث بطريقة ملتوية، وفي الجواب الثاني تهرب عن الجواب وأخذ يغير مسار الموضوع ع بر التحدث عن مصرف الكفارة، ولكن عندما حاصره السائل اضطر للاعتراف بجهله، مضيفا معلومة غير محددة وهي أن الكفارة لا بد أن تكون بالعملة القديمة، أما أي عملة منها فهذا ما لم يذكره أيضا، ولو أنه أراح السائل منذ البداية وطالبه بالرجوع إلى الرسالة العملية أو السؤال من العلماء العارفين بالجواب لكان خيرا له من كل هذا التطويل واللف والدوران.
ولم ينقذه ذلك من التخبط!

ومع ذلك فلم ينجح هذا الاسلوب في إخفاء جهله، فهناك العديد من الاسئلة التي أبدى فيها تخبطا شديدا، وأجاب بما يأبى أي طالب في الحوزة أن تنسب إليه، وخالف فيها الادلة العلمية والروايات الصحيحة وكلمات أقطاب الطائفة، ومن ذلك ما يلي:
أ - السؤال ٩٤٢ في مجلة الموسم العدد ٢١: ما المقصود بالعرش؟ وأين هو؟
الجواب: (طبعا هناك قول بأن المراد من العرش هو منطقة من مناطق السماء (!)
وهناك قول بأن المراد من العرش إنما هو أعلى مرتبة (!) يعني له جانب معنوي أكثر من

جانب مادي (!) أما أين هو، طبعا ليس عندنا جغرافية السماء حتى نعرف المنطقة الجغرافية التي يقع فيها العرش (!)). ولمعرفة الجواب فنحن بانتظار أن يكتشف (فضل الله) جغرافية السماء وبالتالي المنطقة الجغرافية التي يقع فيها العرش!)

(١) راجع الملحق رقم ٢٧.

(٤٤٩)

سؤال في الجزء الثاني من مجلة الندوة طبعة قم ص ٣٠٣: (قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) فمن هو الذي عنده علم الكتاب؟
الجواب: (هناك رواية (!) تقول إنه علي عليه السلام، وهناك روايات (!) تنطق من سياق

يعرفوا المسلمين بأن النبي صلى الله عليه وآله كان يستشهد بالاشخاص الذين يملكون علم الكتاب حتى يعرفوا المسلمين بأن النبي صلى الله عليه وآله مذكور في التوراة والانجيل، ولعله هو الاقرب (!) لان

الامام عليه السلام كان مع النبي فكيف يستشهد به وهم لا يقرون علمه (!؟).
ولكن (فضل الله) لجهله ولاتباعه لفهمه العليل لسياق الاية وإعراضه عن الروايات الصحيحة الكثيرة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام والتي حددت المقصود من (ومن عنده

علم الكتاب) بالامام علي عليه السلام رجح قول أهل السنة بأن المراد من الاية من عندهم

علم التوراة والانجيل. ولقد أورد السيد هاشم البحراني في تفسيره أحاديث مستفيضة بل متواترة تؤكد على أن المقصود بها الامام علي عليه السلام وبعض تلك الاحاديث تشرك

بقية الائمة عليهم السلام معه في الموضوع (١).

ونحن نقتصر بذكر أسانيد بعض الروايات الصحيحة التي حددت المقصود من الاية بالامام علي عليه السلام، ومن شاء فليراجع متنها.

فمن ذلك: ما رواه الصفار، عن محمد بن الحسين ويعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن بريد بن معاوية، عن الامام الباقر عليه السلام (٢). وما رواه

أيضا عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن الحر، عن أبي بصير، عن الامام الصادق عليه السلام (٣). وما رواه

أيضا عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد، عن حماد بن عثمان، عن أبي بصير، عن الامام الصادق عليه السلام (٤). وما رواه أحمد بن محمد،

عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان، عن جابر، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام (٥). وما رواه أيضا بسند صحيح على مبنى المامقاني - في محمد

بن الفضيل - عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن عليه السلام (٦).

-
- (١) راجع تفسير البرهان: ج ٢، ص ٣٠٢.
- (٢) بصائر الدرجات: ص ٢٣٤، ح ١٢، باب مما عند الائمة عليهم الصلاة والسلام من اسم الله الاعظم وعلم الكتاب.
- (٣) نفس المصدر: ص ٢٣٥، ح ١٤. وذكر في نفس الحديث بعض الاسانيد الصحيحة الاخرى عن الامام الباقر عليه السلام فراجع.
- (٤) نفس المصدر: ص ٢٣٥، ح ١٥.
- (٥) نفس المصدر: ص ٢٣٣، ح ٤.
- (٦) نفس المصدر: ص ٢٣٥، ح ١٣.

فهذه خمسة أحاديث صحيحة السند نقلناها فقط عما رواه محمد بن الحسن الصفار في (بصائر الدرجات)، وهناك أحاديث أخرى صحيحة موجودة في بقية المصادر يجدها

المتتبع. ولكن (فضل الله) يقول: (هناك رواية تقول إنه علي!) ويبدو أن (فضل الله) كما أيد من قبل شبهة ابن حجر وابن رزبهان أبي هذه المرة إلا أن ينصر ابن تيمية! الذي استشهد بنفس الوجه السخيف الذي تمسك به (فضل الله)، فقد قال في مقام إنكار نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام: (إن هذا باطل قطعاً وذلك أن

الله تعالى قال: (كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) ولو أريد به علي لكان المراد أن محمداً يستشهد علي ما قاله بابن عمه علي، ومعلوم أن علياً لو شهد له بالنبوة وبكل ما قال لم ينتفع محمد بشهادته له، ولا يكون ذلك حجة له على الناس، لا يحصل بذلك دليل المستدل، ولا ينقاد بذلك أحد لانهم يقولون من أين لعلي ذلك وإنما استفاد ذلك من محمد (١). وكذلك اتفق (فضل الله) مع ابن تيمية أيضاً في أن المقصود من الآية هم (الاشخاص الذين يملكون علم الكتاب حتى يعرفوا المسلمين بأن النبي صلى الله عليه وآله مذكور في التوراة والانجيل)، وقد ذكر ابن تيمية منهم

عبد الله بن سلام وكعب الاحبار وسلمان الفارسي (٢). أما في رواياتنا فقد روى الصفار بإسناده عن أبي مريم، قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: هذا ابن عبد الله بن سلام يزعم أن أباه الذي يقول الله فيه (قل كفى بالله شهيدا

بينني وبينكم ومن عنده علم الكتاب)، قال: كذب، ذاك علي بن أبي طالب (٣). أما في كلمات علمائنا ومفسرينا فإنك لا تجد من حاد عن القول بنزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام، وقد رأيت أن أنسب كلام لدفع الوجه الذي تمسك به (فضل الله) هو

ما قاله العلامة الطباطبائي في تفسيره، حيث قال: (وقيل: المراد القوم الذين أسلموا من علماء أهل الكتاب كعبد الله بن سلام وتميم الداري والجارود وسلمان الفارسي، وقيل:

هو عبد الله بن سلام، ورد بأن السورة مكية وهؤلاء إنما أسلموا في بالمدينة. وللقائلين بأنه عبد الله بن سلام جهد بلغ في الدفاع عنه، فقال بعضهم: إن مكية السورة لا تتنافى كون بعض آياته مدنية، فلم لا يجوز أن تكون هذه الآية مدنية مع كون السورة مكية؟ وفيه: أولاً: أن مجرد الجواز لا يثبت ذلك ما لم يكن هناك نقل صحيح قابل للتعويل عليه. على أن الجمهور نصوا على أنها مكية كما نقل عن البحر. وثانياً: أن ذلك إنما هو في بعض الآيات الموضوعية في خلال آيات السور النازلة، وأما

في مثل هذه الآية التي هي ختام ناظرة إلى ما افتتحت به السورة فلا، إذ لا معنى
لأرجاء بعض الكلام المرتبط الأجزاء إلى أمد غير محدود.

-
- (١) منهاج السنة النبوية: ج ٤، ص ٦٨.
 - (٢) نفس المصدر: ص ٦٩.
 - (٣) بصائر الدرجات: ص ٢٣٥، ح ١٦.

وقال بعضهم: إن كون الآية مكية لا ينافي أن يكون الكلام إخباراً عما سيشهد به وفيه: إن ذلك يوجب رداء الحجة وسقوطها، فأني معني لأن يحتج على قوم يقولون: (لست مرسلًا) فيقال: صدقوا به اليوم، لأن بعض علماء أهل الكتاب سوف يشهدون به. وقال بعضهم: إن هذه شهادة تحمل لا يستلزم إيمان الشهيد حين الشهادة، فيجوز أن تكون الآية مكية والمراد بها عبد الله بن سلام أو غيره من علماء اليهود والنصارى وإن لم يؤمنوا حين نزول الآية.

وفيه أن المعنى حينئذ يعود إلى الاحتجاج بعلم علماء أهل الكتاب وإن لم يعترفوا به ولم يؤمنوا، ولو كان كذلك لكان المتعين أن يستشهد بعلم الذين كفروا أنفسهم، فإن الحجة كانت قد تمت عليهم بكون القرآن كلام الله، ولا يكون ذلك إلا عن علمهم به،

فما الموجب للعدول عنهم إلى غيرهم وهم مشتركون في الكفر بالرسالة وفيها. على أنه تقدم أن الشهادة في الآية ليست إلا شهادة أداء دون التحمل. وقال بعضهم: - وهو ابن تيمية وقد أغرب - إن الآية مدنية بالاتفاق. وهو كما ترى... وبهذا يتأيد ما ذكره جمع ووردت به الروايات من طرق أئمة أهل البيت عليهم السلام أن الآية نزلت في علي (عليه السلام).

وبعد هذا كله فليس من العجيب ما يطرق أسماعنا من آراء فقهية شاذة وغريبة ومتناقضة أحيانا صدرت من (فضل الله)، لأن السر في ذلك واضح! (٢) وهل يصح بعد كل هذا الجهل والتخبط الذي لا يصدر عن أقل طلبة العلوم الدينية علما أن يعد انتقاد الآراء المنحرفة ل (فضل الله) بأنها هجوم على (المرجعية)؟ وهل الملاك في تعيين المراجع وتحديد ترشيحات الصحافة وانتخابات الاعلام، أم تزكية الحوزات العلمية وأهل الخبرة فيها؟! وإذا رجعت المعايير والموازين إلى نصابها فلن يحض (فضل الله) لا بلقب (آية الله) ولا (العظمى)! ليصبح جعله في مصاف الامام الخميني والسيد الخوئي ومقارنته بهما مهزلة تضحك الشكلى...

(١) تفسير الميزان: ج ١١، ص ٣٨٥.

(٢) فمن آرائه الشاذة والغريبة عدم حرمة حلق اللحية، وعدم وجوب ستر المرأة لقدمها، وطهارة الكافر من غير أهل الكتاب كعبدة الاصنام والملحدين، وطهارة الخمر وكل مسكر، وجواز دخول الكافر للمسجد، وعدم حرمة

استقبال واستدبار القبلة حال التخلي.

أما آراؤه الفقهية المتناقضة فمنها ما جاء في كتاب المسائل الفقهية:

المسألة ٥: هل يجب على المرأة في حال الصلاة أو غيرها ستر قدمها؟

الجواب: لا يجب عليها ستره في الصلاة، ويجب عليها ذلك في غير الصلاة على الاحوط. (المسائل الفقهية:

ج ١، ص ٦٤).

ومن الواضح أن الاحتياط هنا وجوبي لانه لم يسبقه أو يلحقه فتوى بالخلاف. ولكنه عندما سئل في موضع آخر من نفس الكتاب عن زوم ستر القدمين للمرأة ضمن الحجاب قال: الاحوط لها الستر وإن كان للجواز وجه. (المسائل الفقهية: ج ١، ص ٢٤٣). والاحتياط هنا استحبابي!! ويؤكد ما ذكره في موضع ثالث حيث قال: لا يجب ذلك ولكن الاحتياط بالستر لا بأس فيه). (المسائل الفقهية: ج ٢، ص ٤١٤، المسألة ٩٨١).

لماذا لا يرد (فضل الله)؟

أما عدم استعداد (فضل الله) للرد على الاشكالات الواردة عليه فالسر فيه واضح بعد ما قدمناه من تحبته الشديد وجهله الواضح في المسائل، ومن تكون هذه حاله فليس في وسعه إلا التثبت بالمغالطات، فيقول إن مهمتي أكبر من هذا لما لدي من مسؤولية في مواجهة الاستكبار، ولست مستعدا لان أشغل وقتي بالرد في مثل هذه القضايا الهامشية وهو الذي عرف عنه أنه ما ترك مجالاً من المجالات العقائدية أو غيرها

صغيرها وكبيرها إلا وخاض فيه وتحدث فيه كصاحب رأي! ولم يعهد عنه أنه أظهر عدم علمه ولو لمرة واحدة عندما توجه له مختلف الاسئلة، ولا يظهر ذلك إلا إذا تكررت الاسئلة وضاق به الخناق ولم يجد مهرباً. كلمة أخيرة...

وفي نهاية المطاف، ندعو (فضل الله) للمزيد من القراءة والبحث في روايات أهل البيت وأسانيد والتعمق في فهم مضامينها عند قصد الحكم على بعض القضايا، وأن يولي اهتماماً خاصاً بالقضايا العقائدية والتاريخية، وغيرها من المسائل التي تعتبر المرتكزات للاتجاهات الفكرية وفهمها فهما دقيقاً، كما ندعوه لاعادة النظر من جديد في

تنظيره الفكري المبني على أسس استحسانية واهية. وأخبراً، فإننا لا نرى سبيلاً للخلاص من هذه الفتنة إلا بالتراجع والاعتذار الصريح لفاطمة الزهراء عليها السلام ومحبيها عن الاساءة التي صدرت منه في حقها، وكذلك التوبة

والتراجع عن بقية انحرافاته العقائدية، وإيكال أمر البحث في المسائل العقائدية التفصيلية والتاريخية المهمة كالولاية التكوينية والشفاعة والتوسل والعصمة وأنوار أهل البيت ومقاماتهم وشهادة الائمة وغيرها من المسائل إلى المراجع والعلماء والمحققين، (فالخيل أعلم بفرسانها)، (وملك ذا أمر أمره).

فهل يعود ليتوب ويعتذر لاهل البيت عليهم السلام ولشيعتهم عما بدر منه منها بذلك هذه

الفتنة السوداء؟ نرجو أن لا يكون ممن (إذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالاثم) (١). (قل هذه سبيلي ادعو الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) (٢)... (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) (٣) ***

انتهى الكتاب

- (١) الآية ٢٠٦ من سورة البقرة.
(٢) الآية ١٠٨ من سورة يوسف.
(٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

حرف الالف

- ١ - آلاء الرحمن في تفسير القرآن: محمد جواد البلاغي، مكتبة وجداني - قم.
- ٢ - إثبات الوصية علي بن الحسين المسعودي، المكتبة المرتضوية - النجف.
- ٣ - الاحتجاج: أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري ومحمد هادي به، دار الاسوة - طهران، وبتحقيق محمد باقر الخرسان، مؤسسة النعمان - بيروت.
- ٤ - الاخبار الداخلية ومستدركاتهما: محمد تقي التستري، تعليق: علي اكبر الغفاري، مكتبة الصدوق - طهران.
- ٥ - الاختصاص: أليخ محمد بن محمد النعمان (المفيد)، تحقيق: السيد محمد مهدي الخرسان، مكتبة بصيرتي - قم. وطبعة جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم.
- ٦ - اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي: محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: حسن المصطفوي: مركز التحقيقات في كلية الالهيات والمعارف الاسلامية في جامعة مشهد - مشهد المقدسة.
- ٧ - الاربعون حديثا: الامام روح الله الموسوي الخميني، تعريب: السيد محمد الغروي، دار التعارف - بيروت.
- ٨ - الاربعين: محمد باقر المجلسي، تصحيح: محمد حسن التفرشي، دار الكتب العلمية وإسماعيليان - قم.
- ٩ - الارشاد: محمد بن محمد النعمان (المفيد)، مؤسسة الاعلمي - بيروت، عن طبعة المطبعة الحيدرية - النجف.
- ١٠ - أسئلة وردود من القلب مع العلامة السيد محمد حسين فضل الله: حاوره: وضاح يوسف الحلو وإسماعيل الفقيه، دار الملاك - بيروت.

١١ - الاستصحاب: الامام روح الله الموسوي الخميني، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر

آثار الامام الخميني - قم.

١٢ - الاستيعاب في معرفة الاصحاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق:

علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر ومطبتها - القاهرة.

١٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة: علي بن أبي الكرم (ابن الاثير)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٤ - الاصابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة - مصر.

١٥ - الاصول الستة عشرة: جمع من الرواة، تقديم: حسن مصطفوي، دار الشبستري - قم.

١٦ - أصول الفقه: محمد رضا المظفر، مؤسسة إسماعيليان - قم.

١٧ - الاعتقادات في دين الامامية: الشيخ محمد بن بابويه الصدوق، تحقيق: غلامرضا المازندراني، المطبعة العلمية - قم.

١٨ - الاعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت.

١٩ - إعلام الوري بأعلام الهدى: الفضل بن الحسن الطبرسي، تقديم: السيد محمد مهدي

السيد حسن الخرسان، دار الكتب الاسلامية - طهران.

٢٠ - أعيان الشيعة: السيد محسن الامين، تحقيق: حسن الامين، دار التعارف - بيروت.

٢١ - إفحام الاعداء والخصوم: السيد ناصر حسين الموسوي الهندي، تحقيق: محمد هادي

الاميني، مكتبة نينوى - طهران.

٢٢ - إقبال الاعمال: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، مكتب الاعلام الاسلامي - قم.

٢٣ - الالهيات: جعفر السبحاني، بقلم: حسن مكّي العاملّي، المركز العالمي للدراسات

الاسلامية - قم.

٢٤ - الامالي: محمد بن الحسن الطوسي، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة

الوفاء - بيروت. وطبعة مكتبة الداوري - قم. وطبعة النعمان - النجف. وبتحقيق: قسم

- الدراسات الاسلامية في مؤسسة البعثة، دار الثقافة - قم.
- ٢٥ - الامالي: محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- ٢٦ - الامالي: محمد بن محمد (المفيد) تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ٢٧ - الامامة والسياسة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، دار المعرفة - لبنان. وطبعة أخرى بتحقيق: علي شيري، مكتبة الشريف الرضي - قم.
- ٢٨ - أمل الامل: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، دار الكتاب الاسلامي - قم.

- ٢٩ - الاموال: حميد بن زنجويه، تحقيق: شاكر ذياب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية - الرياض.
- ٣٠ - الانتصار: السيد علي بن الحسين الموسوي المرتضى، تقديم: السيد محمد رضا السيد حسن الخرسان، الشريف الرضي - قم. عن طبعة الحيدرية - النجف.
- ٣١ - أنساب الاشراف: أحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: محمد باقر المحمودي، دار التعارف - بيروت.
- ٣٢ - الانوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة: السيد عبد الله شبر، تقديم: محمد رضا الهادي آل كاشف الغطاء، مؤسسة الوفاء - بيروت.
- ٣٣ - أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف: السيد محمد باقر الصدر، دار التعارف - بيروت.
- ٣٤ - الايضاح: الفضل بن شاذان الازدي النيسابوري، مؤسسة الاعلمي - بيروت. حرف الباء
- ٣٥ - بحار الانوار: محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٦ - البدء والتاريخ: المطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة.
- ٣٧ - البداية والنهاية: إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. وطبعة مكتبة المعارف - القاهرة.
- ٣٨ - البرهان في تفسير القرآن: السيد هاشم بن السيد سلمان التوبلي البحراني، تصحيح: محمود الزرندي ونجى الله التفرشي، اسماعيليان - قم.
- ٣٩ - بشارة المصطفى لشيعه المرتضى: محمد بن أبي القاسم محمد بن علي الطبري، المكتبة الحيدرية - النجف.
- ٤٠ - بصائر الدرجات: محمد بن الحسن الصفار، منشورات الاعلمي - طهران.
- ٤١ - بناء المقالة الفاطمية في نقش الرسالة العثمانية: السيد أحمد بن موسى بن طاووس، تحقيق: السيد علي العدناني الغريفي، مؤسسة آل البيت لاهياء التراث - قم.
- ٤٢ - بهجة الامال في شرح زبدة المقال: ملا علي العلياري التبريزي، تصحيح: جعفر الحائري، بنياد فرهنگ اسلامي حاج محمد حسين كوشانبور - طهران.
- ٤٣ - البيان في تفسير القرآن - السيد أبو القاسم الخوئي، أنوار الهدى - قم.
- ٤٤ - بيت الاحزان: عباس القمي، دار الحكمة - قم.
- ٤٥ - البيع: الامام السيد روح الله الخميني، إسماعيليان - قم.

حرف التاء

٤٦ - تأملات إسلامية حول المرأة: محمد حسين فضل الله، دار الكتاب الاسلامي -

قم.

٤٧ - تاريخ ابن الوردي: عمر بن مظفر (ابن الوردي)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٤٨ - تاريخ الاسلام: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٩ - تاريخ الخلفاء: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين، الشريف الرضي - قم.
- ٥٠ - تاريخ الخميس في حوال أنفس نفيس: حسين بن محمد الديار بكري، مؤسسة شعبان - بيروت.
- ٥١ - تاريخ دمشق: الحسن بن علي (ابن عساكر)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي - بيروت.
- ٥٢ - تاريخ الطبري: محمد بن جرير الطبري، دار التراث - بيروت. وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٣ - تاريخ ما بعد الظهور: السيد محمد الصدر، دار التعارف للمطبوعات - بيروت.
- ٥٤ - تاريخ المدينة المنورة: عمر بن شبة النميري البصري، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، تصحيح وتدقيق: بكري شيخ أمين، دار الفكر - قم.
- ٥٥ - تاريخ اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي، دار صادر - بيروت.
- ٥٦ - التبيين في أنساب القرشيين: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: محمد نايف الدليمي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت.
- ٥٧ - تجريد الاعتقاد: نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلالي، مكتبة الاعلام الاسلامي - قم.
- ٥٨ - التحرير الطاووسي المستخرج من كتاب حل الاشكال: حسن بن زين الدين، تحقيق: فاضل الجواهري، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ٥٩ - تحف العقول عن آل الرسول: الحسن بن علي بن شعبة الحراني، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الشريف الرضي - قم، عن طبعة المكتبة الحيدرية - النجف.
- ٦٠ - تدوين السنة الشريفة: السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، الاعلام الاسلامي - قم.

- ٦١ - تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان البجلي، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٦٢ - تذكرة الخواص: يوسف بن فرغلي (سبط ابن الجوزي) - تقديم: سيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة أهل البيت - بيروت.
- ٦٣ - تصحيح الاعتقاد بصواب الانتقاد: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد، تعليق: السيد هبة الدين الشهرستاني، دار الكتاب الاسلامي - بيروت، وكذلك طبعة مكتبة داوري - قم.
- ٦٤ - تفسير التبيان: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد قصير العاملي، مكتبة الامين - النجف.

- ٦٥ - تفسير جوامع الجامع: الفضل بن الحسن الطبرسي، تصحيح وتعليق: أبو القاسم كرجي - جامعة طهران ومركز إدارة الحوزة العلمية في قم.
- ٦٦ - تفسير الصافي: المولى محسن الفيض الكاشاني، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- ٦٧ - تفسير العياشي: محمد بن مسعود بن عياش، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الاسلامية - إيران.
- ٦٨ - تفسير القمي: علي بن إبراهيم القمي، دار الكتاب - قم.
- ٦٩ - تفسير كنز الدقائق: الميرزا محمد المشهدي بن محمد رضا القمي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ٧٠ - تفسير مجمع البيان: الفضل بن الحسن الطبرسي، تقديم: محمد جواد البلاغي، دار المعرفة - بيروت. وبتحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٧١ - تفسير الميزان: السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ٧٢ - التفضيل: محمد بن علي بن عثمان الكرجكي، مؤسسة أهل البيت - طهران.
- ٧٣ - تفضيل أمير المؤمنين (رسالة مدرجة ضمن مجموعة مصنفات الشيخ المفيد): الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد، المؤتمر العالمي بمناسبة ذكرى الفقيه الشيخ المفيد - قم.
- ٧٤ - تقريب المعارف في الكلام: تقي الدين بن نجم الدين الحلبي، تحقيق: رضا الاستادي، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ٧٥ - تلخيص الشافي: محمد بن الحسن الطوسي، تقديم وتعليق: السيد حسين بحر العلوم، مكتبة العزيزي - قم.
- ٧٦ - التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقرير أبحاث السيد الخوئي): ميرزا علي التبريزي، دار الهادي - قم.
- ٧٧ - تنقيح المقال في علم الرجال: عبد الله المامقاني، الدار المرتضوية - النجف.
- ٧٨ - تهذيب الاحكام: محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيد حسن الخرسان، دار الكتب الاسلامية - طهران.

٧٩ - تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقديم: خليل الميس، دار الفكر - بيروت.

٨٠ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد

معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت.

حرف الثاء

٨١ - الثاقب في المناقب: محمد بن علي الطوسي (ابن حمزة)، تحقيق: نبيل رضا علوان،

مؤسسة أنصاريان - قم.

- حرف الجيم
- ٨٢ - جامع الاخبار: محمد بن محمد السبزواري، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت - قم.
- ٨٣ - جامع الاصول في أحاديث الرسول: المبارك بن محمد (ابن الاثير الجزري)، تحقيق: عبد القادر الارناؤوط، دار الفكر - بيروت.
- ٨٤ - جامع الرواة: محمد بن علي الاردبيلي، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ٨٥ - جامع السعادات: محمد مهدي النراقي، تحقيق: السيد محمد كلانتر، تقديم: محمد رضا المظفر، مؤسسة الاعلمي - بيروت. عن طبعة منشورات دار النعمان - النجف.
- ٨٦ - الجامع الصحيح: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوه عوض، المكتبة الاسلامية - مصر.
- ٨٧ - الجامع في الرجال: الشيخ موسى الزنجاني، بيروت - قم.
- ٨٨ - الجامع لاحكام القرآن: محمد بن أحمد الانصاري القرطبي، دار الكتاب العربي، عن طبعة دار الكتب المصرية - مصر.
- ٨٩ - الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة: محمد بن محمد بن النعمان المفيد، تحقيق: السيد علي مير شريف، مكتب الاعلام الاسلامي - قم، وطبعة مكتبة داوري - قم.
- ٩٠ - جمهرة أنساب العرب: علي بن أحمد بن حزم، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩١ - جمهرة نسب قریش: الزبير بن بكار، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة العروبة - القاهرة.
- ٩٢ - جمال الاسبوع: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة الافاق - قم.
- ٩٣ - جنة المأوى: محمد حسين آل كاشف الغطاء، دار الاضواء - بيروت.
- ٩٤ - الجوهرية في نسب الامام علي وآله: محمد بن أبي بكر الانصاري التلمساني (البري)، تحقيق: محمد التونجي، مكتبة النوري - دمشق.
- حرف الحاء
- ٩٥ - حجة الشيعة الكبرى الشيخ المفيد بين الغلاة وأهل الخلاف: محمد شعاع

فاخر، سعيد
بن جبير - قم.
٩٦ - حديث عاشوراء: محمد حسين فضل الله، إعداد: جعفر فضل الله، طبعة قم عن
طبعة دار الملاك - بيروت.
٩٧ - الحكومة الاسلامية: الامام روح الله الموسوي الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر
تراث
الامام الخميني - طهران.
٩٨ - حلية الابرار في أحوال محمد وآله الاطهار: السيد هاشم البحراني، تحقيق:
الشيخ
غلامرضا مولانا البروجردي، مؤسسة المعارف الاسلامية - قم.

- ٩٩ - حلية الاولياء وطبقات الاصفياء: أحمد بن عبد الله الاصفهاني، دار الفكر - بيروت.
- ١٠٠ - الحوار في القرآن: محمد حسين فضل الله، الدار الاسلامية - بيروت.
حرف النحاء
- ١٠١ - خصائص أمير المؤمنين: أحمد بن شعيب النسائي، نشر وتحقيق: محمد باقر المحمودي - بيروت.
- ١٠٢ - الخصال: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ١٠٣ - الخلل في الصلاة: روح الله الموسوي الخميني، مطبعة مهر - قم.
حرف الدال
- ١٠٤ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة - قم.
- ١٠٥ - دروس في فقه الامامية: عبد الهادي الفضلي، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر - قم.
- ١٠٦ - دعائم الاسلام: النعمان بن محمد التميمي المغربي، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي - دار المعارف - القاهرة.
- ١٠٧ - دفاع عن الكافي: ثامر هاشم العميدي، مركز الغدير للدراسات الاسلامية - قم.
- ١٠٨ - دلائل الامامة: محمد بن جرير بن رستم الطبري، تحقيق ونشر: مؤسسة البعثة - قم.
- ١٠٩ - ديوان العلامة الجشي: الشيخ علي بن الحسن الجشي القطيفي، تقديم وتعليق: مهدي الحبيب، الشريف الرضي - قم.
حرف الذال
- ١١٠ - ذخائر العقى: أحمد بن عبد الله الطبري، مؤسسة الوفاء - بيروت.
- ١١١ - الذرية الطاهرة: محمد بن أحمد الانصاري الدولابي، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ١١٢ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني، دار الاضواء، بيروت.
حرف الراء
- ١١٣ - الرجال: الحسن بن علي بن داوود الحلي، تحقيق: سيد محمد صادق آل بحر العلوم، الرضي - قم.

١١٤ - رجال العلامة الحلي: الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر، تحقيق: السيد

محمد

صادق بحر العلوم، الشريف الرضي، قم عن طبعة المكتبة الحيدرية، النجف الاشرف.

١١٥ - رجال النجاشي: أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، مؤسسة النشر

الاسلامي - قم.

- ١١٦ - رحلة ابن جرير: محمد بن أحمد بن جبير، تقديم: محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة - بيروت.
- ١١٧ - الرسائل: الامام الخميني، مؤسسة اسماعيليان - قم.
- ١١٨ - الرسائل الرجالية: السيد محمد باقر بن محمد بن تقي الشفتي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة مسجد السيد الشفتي - اصفهان.
- ١١٩ - رسائل الشريف المرتضى: علي بن الحسين الموسوي المرتضى، إعداد: مهدي الرجائي، وإشراف: أحمد الحسيني، دار القرآن الكريم - قم.
- ١٢٠ - الرسائل الفشاركية: السيد محمد الفشاركي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ١٢١ - رسائل المحقق الكركي: المحقق الثاني علي بن الحسين الكركي، تحقيق: محمد الحسنون، إشراف: السيد محمود المرعشي، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ١٢٢ - الرواشح السماوية في شرح أحاديث الامامية: السيد محمد باقر الحسيني المرعشي الداماد، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ١٢٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود الالوسي، انتشارات جهان، طهران، عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية - مصر.
- ١٢٤ - الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: زين الدين الجبعي العاملي، تعليق: السيد محمد كلانتر، دار العلام الاسلامي - بيروت.
- ١٢٥ - روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: محمد تقي المجلسي، تعليق: السيد حسين الموسوي الكرمانى والشيخ علي بناه الاشتهاردي، بنياد فرهنگ اسلامي حاج محمد حسين كوشانبور - طهران.
- ١٢٦ - روضة الواعظين: محمد بن الفتال النيسابوري، تصحيح: حسين الاعلمي، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- حرف السين
- ١٢٧ - سفينة البحار ومدينة الحكم والاثار: الشيخ عباس القمي، تحقيق: عبد الرحيم بن

- الشيخ حسين المبارك، دار الاسوة - طهران.
- ١٢٨ - سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار
الكتب
العلمية - بيروت.
- ١٢٩ - السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة - بيروت.
- ١٣٠ - سنن المصطفى: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي
-
بيروت.
- ١٣١ - سيرة الأئمة الاثني عشر: هاشم معروف الحسني، دار التعارف ودار القلم -
بيروت.
- ١٣٢ - السيرة الحلبية: علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي، دار الفكر - بيروت.

- ١٣٣ - السيرة النبوية: عبد الملك بن هشام المعافري، تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الازهرية - مصر. وبتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم اليباري وعبد الحفيظ شلبي، دار الكنوز الادبية - مصر.
- حرف الشين
- ١٣٤ - الشافي في الامامة: علي بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى)، تحقيق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الصادق - طهران.
- ١٣٥ - شرح الاخبار: النعمان بن محمد التميمي، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ١٣٦ - شرح الكافي الاصول والروضة: المولى محمد صالح المازندراني، تعليق: الميرزا أبو الحسن الشعراني، المكتبة الاسلامية - طهران.
- ١٣٧ - شرح نهج البلاغة: هبة الله بن محمد بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- حرف الصاد
- ١٣٨ - صحيح الكافي: محمد باقر البهودي، دار الكتب الاسلامية - بيروت.
- ١٣٩ - صحيح مسلم (الجامع الصحيح): مسلم بن الحجاج بن مسلم، دار المعرفة - بيروت.
- ١٤٠ - الصحيح من سيرة النبي: السيد جعفر مرتضى العاملي، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ١٤١ - صحيفة نور (بالفارسية): الامام الخميني، وزارة الارشاد الاسلامي - طهران.
- ١٤٢ - صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات: إعداد: موسى مفيد الدين عاصي العاملي، مكتبة الفقيه - الكويت.
- ١٤٣ - الصواعق المحرقة: أحمد بن حجر الهيتمي، تعليق وتقديم: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة - مصر.
- حرف الطاء
- ١٤٤ - الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، دار صادر - بيروت. وبياعداد الفهارس: رياض

عبد الله عبد الهادي، دار احياء التراث العربي - بيروت.
١٤٥ - طريق استنباط الاحكام: علي بن الحسين الكركي العاملي، تحقيق: عبد
الهادي
الفضلي، المكتبة الاسلامية الكبرى - قم.
١٤٦ - الطهارة: الامام روح الله الموسوي الخميني، تقديم: علي أكبر المسعودي،
مطبعة
مهر - قم.
١٤٧ - الطهارة: الشيخ محمد علي الاراضي، مؤسسة في طريق الحق - قم.
١٤٨ - الطهارة (الطبعة الحجرية): الشيخ مرتضى الانصاري، مؤسسة آل البيت لاحياء
التراث - قم.

حرف الظاء

١٤٩ - ظلمات فاطمة الزهراء في السنة والاراء: عبد الكريم العقيلي، الناشر:
المؤلف.

حرف العين

١٥٠ - عدة الرجال: السيد محمد بن الحسن الحسيني الاعرجي الكاظمي، تحقيق:
مؤسسة

الهداية لاهياء التراث، إسماعيليان - قم.

١٥١ - العروة الوثقى مع تعليقات مراجع العصر: السيد محمد كاظم الطباطبائي
اليزدي، مكتبة دار الارشاد - الكويت، وطبعة مكتب وكلاء الامام الخميني -
بيروت.

١٥٢ - عقد الدرر في إدخال السرور على بنت سيد البشر: ياسين بن أحمد الصواف،
إعداد: محمود الغريفي، الهدى - بيروت.

١٥٣ - العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي، تحقيق: عبد المجيد
الترحيني،

دار الكتب العلمية - بيروت.

١٥٤ - العلامة فضل الله وتحدي الممنوع: علي حسن سرور، الشركة العامة
للخدمات

الانمائية - لبنان.

١٥٥ - علل الشرائع: محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، تقديم: السيد محمد صادق
بحر العلوم، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٥٦ - علوم الحديث ومصطلحه: صبحي الصالح، الشريف الرضي - قم، عن طبعة
جامعة

دمشق.

١٥٧ - عمدة عيون صحاح الاخبار: يحيى بن الحسن الاسدي الربعي (ابن بطريق)،
تحقيق:

مالك المحمودي وإبراهيم البهادري، مطبعة أوفست - طهران.

١٥٨ - عوالي اللئالي العزيزية: محمد بن علي الاحسائي (ابن أبي جمهور)، تحقيق:
مجتبى

العراقي، مطبعة سيد الشهداء - قم.

١٥٩ - عوالم سيدة النساء: الشيخ عبد الله البحراني الاصفهاني، إشراف: سيد محمد
باقر

الابطحي، مؤسسة الامام المهدي عليه السلام - قم.

١٦٠ - العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المنزومي وإبراهيم

السامرائي،
مؤسسة الاعلمي - بيروت.
١٦١ - عين الحياة: العلامة محمد باقر المجلسي، تعريب وتحقيق: سيد هاشم
الميلاني،
مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
١٦٢ - عيون أخبار الرضا: محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، تحقيق: السيد مهدي
الحسين اللاجوردي، انتشارات جهان - طهران.
١٦٣ - عيون المعجزات: الشيخ حسين بن عبد الوهاب - الشريف الرضي - قم.

حرف الغين

١٦٤ - الغدير في الكتاب والسنة والادب: عبد الحسين أحمد الاميني النجفي، دار الكتب

الاسلامية - طهران.

١٦٥ - الغيبة: محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الصدوق - طهران.

حرف الفاء

١٦٦ - فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين (بالفارسية): تأليف ونشر: عماد الدين

حسيني

اصفهاني - طهران.

١٦٧ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، وطبعة دار الريان للتراث - الرياض.

١٦٨ - فدك في التاريخ: السيد محمد باقر الصدر، تحقيق: عبد الجبار شرارة، مركز الغدير للدراسات الاسلامية - قم.

١٦٩ - فرائد السمطين: إبراهيم بن محمد الجويني، مؤسسة المحمودي - بيروت.

١٧٠ - الفردوس الاعلى: الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، تعليق: السيد محمد علي

القاضي الطباطبائي، مكتبة الفيروزآبادي - قم.

١٧١ - الفرق بين الفرق: عبد القاهر طاهر الاسفرائيني، دار المعرفة - بيروت.

١٧٢ - الفصول المهمة: علي بن محمد المالكي (ابن الصباغ)، دار الاضواء - بيروت.

١٧٣ - الفصول المهمة في تأليف الامة: عبد الحسين شرف الدين، دار الزهراء - بيروت.

١٧٤ - الفضائل: شاذان بن جبرئيل بن أبي طالب القمي، المطبعة الحيدرية - النجف الاشرف. وطبعة أخرى حجرية، دار العالم الاسلامي - بيروت.

١٧٥ - فضائل فاطمة الزهراء: عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ابن شاهين)،

برواية محمد بن علي بن عبيد الله المهدي، تحقيق: محمد هادي الاميني، دار الكتاب الاسلامي ودار الغدير للمطبوعات - بيروت.

١٧٦ - الفهرست: محمد بن الحسن الطوسي، وبهامشه نضد الايضاح لملا محمد بن ملا

محسن بن فيض الكاشاني الملقب بعلم الهدى، تحقيق: محمود راميار، مركز

التحقيقات

في جامعة الالهيّات والعلوم الاسلامية - مشهد.

- ١٧٧ - الفوائد الرجالية: محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوي، تحقيق:
السيد
مهدي الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية - مشهد.
- ١٧٨ - الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية (بالفارسية): الشيخ عباس
القمي، دار النشر - غير معروف - إيران.
حرف القاف
- ١٧٩ - قادتنا كيف نعرفهم: السيد محمد هادي الحسيني الميلاني، مؤسسة الوفاء -
بيروت.

- ١٨٠ - قاموس الرجال: محمد تقي التستري، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، وطبعة مركز نشر الكتاب - طهران.
- ١٨١ - القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروآبادي، دار مكتبة التربية - بيروت، والمطبعة الميرية - مصر.
- ١٨٢ - قرب الاسناد: عبد الله بن جعفر الحميري، مكتبة نينوى الحديثة - طهران. وطبعة مؤسسة آل البيت لاحياء التراث.
- ١٨٣ - قصص الانبياء: إسماعيل بن كثير، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، المكتبة الاسلامية - بيروت.
- ١٨٤ - قصص الانبياء: سعيد بن هبة الله الراوندي، تحقيق: غلام رضا عرفانيان اليزدي، مجمع البحوث الاسلامية - مشهد. حرف الكاف
- ١٨٥ - الكافي: محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق وتعليق: علي اكبر الغفاري، دار التعارف - بيروت.
- ١٨٦ - كامل بهائي (بالفارسية): عماد الدين الحسن بن علي الطبري، المكتبة المرتضوية - طهران.
- ١٨٧ - كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن قولويه، المطبعة المرتضوية - النجف، وبتحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الثقافة - قم.
- ١٨٨ - الكامل في التاريخ: علي بن أبي الكرم (ابن الاثير)، دار الفكر - بيروت.
- ١٨٩ - كتاب سليم: سليم بن قيس الهلالي، دار الفنون - بيروت. وبتحقيق: محمد باقر الانصاري الزنجاني الخوئيني، نشر الهادي - قم.
- ١٩٠ - الكشاف عن حقائق التنزل وعيون التأويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة - بيروت.
- ١٩١ - كشف الاستار عن وجه الكتب والاسفار: السيد أحمد الحسيني الخونساري (الصفائي)، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث - قم.

- ١٩٢ - كشف الاسرار (بالفارسية): الامام روح الله الموسوي الخميني، نداء الاسلام - قم.
- ١٩٣ - كشف الغمة في معرفة الائمة: بن أبي الفتح الاربلي، دار الاضواء - بيروت.
- ١٩٤ - كشف المراد: العلامة الحسن بن يوسف الحلبي، تقديم وتعليق: حسن حسن زاده الاملي، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ١٩٥ - الكشكول فيما جرى على آل الرسول: السيد حيدر الحسيني الاملي، الشريف الرضي - قم. عن المطبعة الحيدرية - النجف.
- ١٩٦ - كفاية الاثر: علي بن محمد بن علي الخزاز القمي الرازي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمرى، بيدار - قم.

١٩٧ - كفاية الطالب: محمد بن يوسف الكنجي، تحقيق: محمد هادي الاميني، دار
إحياء

تراث أهل البيت - طهران.

١٩٨ - كلمات المحققين (تحتوي على ثلاثين رسالة): جمع من أعلام الفقهاء
والمحققين، مكتبة

المفيد - قم.

١٩٩ - الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء: السيد عبد الحسين شرف الدين، دار الامام

-

الكويت.

٢٠٠ - كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ محمد بن علي (الصدوق)، تعليق: علي أكبر
الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي - قم.

٢٠١ - كنز الفوائد: محمد بن علي الكراجكي، دار الذخائر - قم.

٢٠٢ - الكنى واللقاب: الشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر - طهران.

حرف اللام

٢٠٣ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور، نشر أدب الحوزة، قم، ودار إحياء
التراث

العربي - بيروت.

٢٠٤ - لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، وطبعة
مؤسسة الاعلمي، بيروت، عن طبعة مجلس دائر المعارف النظامية، حيدر آباد - الهند.

٢٠٥ - لؤلؤة البحرين: الشيخ يوسف بن أحمد البحراني، تحقيق: السيد محمد صادق
بحر

العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر - قم.

حرف الميم

٢٠٦ - مائة منقبة: محمد بن أحمد بن علي بن الحسن القمي (ابن شاذان)، مدرسة

الامام

المهدي - قم.

٢٠٧ - مأساة الزهراء (ع) شبهات وردود: السيد جعفر مرتضى العاملي، دار السيرة -
بيروت.

٢٠٨ - المجالس الفاخرة في مآتم العترة الطاهرة: السيد عبد الحسين شرف الدين،

دار الزهراء -

بيروت.

٢٠٩ - المجدي: علي بن محمد العلوي العمري، مكتبة السيد المرعشي - قم.

٢١٠ - مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي، تحقيق: أحمد الحسيني، مؤسسة الوفاء

-

بيروت.

- ٢١١ - مجمع الرجال: عناية الله علي القهبائي، اسماعيليان - قم.
- ٢١٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحريرو: ابن حجر والعراقي، دار الكتاب - بيروت.
- ٢١٣ - مجموعة نفيسة: جمع من أعلام الطائفة، بصيرتي - قم.

٢١٤ - المحاسن: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تحقيق: مير جلال الدين الحسيني
الارموي المحدث، دار الكتاب الاسلامية - قم.

٢١٥ - المحن: محمد بن أحمد بن تميم التميمي، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري،
دار الغرب
الاسلامي - بيروت.

٢١٦ - مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القاهر الرازي، دار الكتاب العربي
-

بيروت.

٢١٧ - المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء): الملك أبو الفداء إسماعيل بن
علي بن
محمود، مكتبة المتنبي - القاهرة.

٢١٨ - المدخل إلى عذب المنهل في أصول الفقه: ميرزا أبو الحسن الشعрани، إعداد:
رضا

الاستادي، الامانة العامة للمؤتمر العالمي للشيخ الانصاري - قم.

٢١٩ - مدينة المعاجز: السيد هاشم البحراني، تحقيق: عزة الله المولائي الهمداني،
مؤسسة

المعارف الاسلامية - قم.

٢٢٠ - المراجعات: السيد عبد الحسين شرف الدين، تحقيق: حسين الراضي، دار
الكتاب

الاسلامي - قم.

٢٢١ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان: عبد الله بن أسعد بن علي الياضي، مؤسسة
الاعلمي -

بيروت، عن طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد - الهند.

٢٢٢ - مرآة العقول: محمد باقر المجلسي، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، دار
الكتب

الاسلامية - طهران.

٢٢٣ - مرآة الكتب: الميرزا علي التبريزي، الناشر: عبد الله ثقة الاسلامي، مطبعة فجر
الاسلام - قم.

٢٢٤ - مرآة الكمال لمن رام درك مصالح الاعمال: عبد الله المامقاني، تحقيق: محي
الدين

المامقاني، نشر: محمد رضا المامقاني - قم.

٢٢٥ - مروج الذهب: علي بن الحسين بن علي المسعودي، دائرة الاندلس - بيروت.

٢٢٦ - المزار: الشيخ محمد بن محمد بن النعمان (المفيد)، تحقيق ونشر: مدرسة

الامام
المهدي - قم.
٢٢٧ - مسائل عقائدية: السيد علاء السيد أمير محمد القزويني، الناشر: المؤلف،
مطبعة
الشهيد - قم.
٢٢٨ - المسائل الفقهية: السيد محمد حسين فضل الله، دار الملاك - بيروت.
٢٢٩ - مسالك الافهام في شرح شرائع الاسلام (الطبعة الحجرية): زين الدين بن علي
الجبعي
العاملي، دار الهدى - قم.
٢٣٠ - المستجد من كتاب الارشاد: العلامة الحسن بن يوسف الحلبي، تحقيق:
محمود
البدري، مؤسسة المعارف الاسلامية - قم.

- ٢٣١ - مستدرك الصحيحين: الحاكم محمد بن عبد الله النيشابوري، دار المعرفة - بيروت.
- ٢٣٢ - مستدركات علم رجال الحديث: علي النمازي الشاهرودي، مطبعة حيدري - طهران.
- ٢٣٣ - مستند الشيعة في أحكام الشريعة: المولى أحمد بن محمد مهدي النراقي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لاحياء التراث - مشهد.
- ٢٣٤ - مستند العروة الوثقى (تقرير أبحاث السيد الخوئي في كتاب الحج): مرتضى البروجردي، المطبعة العلمية - قم.
- ٢٣٥ - المسلك في أصول الدين: جعفر بن الحسن بن سعيد (المحقق الحلبي)، تحقيق: رضا الاستادي، مجمع البحوث الاسلامية - مشهد.
- ٢٣٦ - مسند أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال: أحمد بن حنبل، دار الفكر - بيروت.
- ٢٣٧ - مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي، مع تعليقات: محمد إسماعيل بن الحسين المازندراني الخواجوئي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مجمع البحوث الاسلامية - مشهد.
- ٢٣٨ - المصباح: إبراهيم بن علي الكفعمي، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- ٢٣٩ - مصباح الاصول: السيد أبو القاسم الخوئي، تقرير: سيد محمد سرور الواعظ الحسيني البهودي، مكتبة الداوري - قم.
- ٢٤٠ - مصباح الزائر: علي بن موسى بن طاووس، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لاحياء التراث - قم.
- ٢٤١ - مصباح الفقاهاة: السيد أبو القاسم الخوئي، تقرير: محمد علي التوحيد، دار الهادي - بيروت. وانتشارات وجداني - قم، عن طبعة الحيدرية - النجف.
- ٢٤٢ - المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، دار القلم - بيروت.
- ٢٤٣ - المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الاعظمي، منشورات المجلس العلمي.
- ٢٤٤ - معاني الاخبار: محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، تصحيح: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي - قم، وبتقديم: السيد محمد مهدي السيد حسن الخراسان،

مكتبة

المفيد - قم.

٢٤٥ - معجم الادباء: ياقوت الحموي، دار المستشرق - بيروت.

٢٤٦ - معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي، دار الزهراء - بيروت.

٢٤٧ - المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد

السلفي، دار

إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٤٨ - معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد

هارون،

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر.

- ٢٤٩ - المعيار والموازنة: محمد بن عبد الله المعتزلي الاسكافي، تحقيق: محمد باقر المحمودي، الناشر: المحقق - بيروت.
- ٢٥٠ - مفتاح الجنات: السيد محسن الامين، مؤسسة الاعلمي - بيروت.
- ٢٥١ - المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني، مكتبة الانجلو المصرية.
- ٢٥٢ - مقباس الهداية في علم الدراية: الشيخ عبد الله المامقاني: تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث - قم.
- ٢٥٣ - مقتطفات ولائية: الشيخ حسين الوحيد الخراساني، تعريب: عباس بن نخي، مؤسسة الامام للنشر والتوزيع - الكويت.
- ٢٥٤ - مقتل الحسين: السيد عبد الرزاق المقرم، مطبعة الاداب - النجف الاشرف.
- ٢٥٥ - مقتل الحسين: الموفق بن أحمد المكي الحنفي أخطب خوارزم، مكتبة المفيد - قم.
- ٢٥٦ - المقدمة الزاهرة: عبد الحسين شرف الدين، سعيد بن جبير - قم.
- ٢٥٧ - المقنعة: محمد بن النعمان (المفيد)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الاسلامي - قم.
- ٢٥٨ - المكاسب المحرمة: الامام روح الله الخميني، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني - قم.
- ٢٥٩ - مكانة المرأة في فكر الامام الخميني: إعداد ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الامام الخميني - طهران.
- ٢٦٠ - ملاحظات على منهج السيد محمد حسين فضل الله: السيد ياسين الموسوي، دار الصديقة الكبرى - بيروت.
- ٢٦١ - ملاذ الاخيار: محمد باقر المجلسي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة السيد المرعشي - قم.
- ٢٦٢ - الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تخريج: محمد بن فتح الله بدران، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة.
- ٢٦٣ - المناقب: محمد بن علي بن شهر آشوب، انتشارات علامه - قم.
- ٢٦٤ - المناقب: الموفق بن أحمد الخوارزمي، تحقيق: مالك المحمودي، مؤسسة

النشر
الاسلامي - قم.
٢٦٥ - مناهج اليقين: الحسن بن يوسف العلامة الحلبي، تحقيق ونشر: محمد رضا
الانصاري
القمي - قم.
٢٦٦ - منتهى المقال في أحوال الرجال: محمد بن إسماعيل المازندراني، تحقيق
ونشر:
مؤسسة آل البيت لاحياء التراث - قم.
٢٦٧ - من لا يحضره الفقيه: محمد بن علي بن بابويه (الصدوق)، تحقيق: السيد
مهدي
الحسيني الالاجوردي، انتشارات جهان - طهران.

- ٢٦٨ - منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، دار
الهجرة -
قم، عن المطبعة الاسلامية - طهران.
- ٢٦٩ - منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دار الكتب العلمية -
بيروت.
- ٢٧٠ - من وحي القرآن: السيد محمد حسين فضل الله، دار الزهراء - بيروت.
- ٢٧١ - المهدي الموعود المنتظر عند علماء أهل السنة: نجم الدين العسكري، مؤسسة
الامام
المهدي - طهران.
- ٢٧٢ - مهذب الاحكام في بيان الحلال والحرام: السيد عبد الاعلى السبزواري،
مطبعة
الاداب - النجف.
- ٢٧٣ - موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق وتخريج:
حسين سليم الداراني وعبد علي كوشك، دار الثقافة العربية - دمشق.
- ٢٧٤ - المواعظ: الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق، تحقيق: عزيز الله
العطاردي،
انتشارات مرتضوي - قم.
- ٢٧٥ - مواهب الرحمن في تفسير القرآن: السيد عبد الاعلى السبزواري، مؤسسة
المنار - قم.
- ٢٧٦ - ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر - بيروت.
حرف النون
- ٢٧٧ - الندوة (سلسلة ندوات الحوار الاسبوعية بدمشق مع محمد حسين فضل الله):
إعداد:
عادل القاضي، دار الملاك - بيروت، وطبعة قم.
- ٢٧٨ - نزل الابرار بما صح من مناقب أهل البيت الاطار: محمد بن معتمد خان
البدخشاني
الحارثي، تحقيق: محمد هادي الاميني - مكتبة الامام أمير المؤمنين العامة - اصفهان.
- ٢٧٩ - النص والاجتهاد: السيد عبد الحسين شرف الدين، تقديم: السيد محمد صادق
الصدر، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات - بيروت.
- ٢٨٠ - نظام حقوق المرأة في الاسلام: مرتضى المطهري، ترجمة: أبو زهراء النجفي،
معاونة العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي - طهران.
- ٢٨١ - نفس الرحمن في فضائل سلمان: الميرزا حسين النوري الطبرسي، تحقيق:
جواد

القيومي، مؤسسة الافاق - طهران.
٢٨٢ - نفس المهوم في مصيبة سيدنا الحسين المظلوم: الشيخ عباس القمي، تحقيق:
رضا
الاستادي، مكتبة بصيرتي - قم.
٢٨٣ - نهج البلاغة: محمد بن الحسين الموسوي (الرضي)، دار الهجرة - قم.
٢٨٤ - نهاية الدراية (شرح الوجيزة للشيخ البهائي): السيد حسن الصدر العاملي
الكاظمي،
تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر المشعر - قم.
٢٨٥ - نهج الحق وكشف الصدق: الحسن بن يوسف المطهر الحلبي، تعليق: عين الله
الحسني
الارموي، تقديم: السيد رضا الصدر، دار الهجرة - قم.

حرف الهاء

٢٨٦ - الهداية الكبرى: الحسين بن حمدان الخصيبي، مؤسسة البلاغ - لبنان.

٢٨٧ - هوامش نقدية: محمد الحسيني، مؤسسة العارف للمطبوعات - بيروت.

حرف الواو

٢٨٨ - الوافي: محمد محسن (الفيض الكاشاني)، تحقيق: ضياء الدين الحسيني

العلامة

الاصفهاني، مكتبة الامام أمير المؤمنين - اصفهان.

٢٨٩ - الوافي بالوفيات: خليل بن أبيك الصفدي، فرانزشتاينر بفسبيادن - ألمانيا.

٢٩٠ - وسائل الشيعة: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: عبد الرحيم الرباني

الشيرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٩١ - وفاء الوفاء: علي بن أحمد السمهودي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٩٢ - وقعة صفين: نصر بن مزاحم المنقري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،

مكية

السيد المرعشي - قم. عن طبعة المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.
